أصول علم الاقتصاد

دراسة في أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال التحليل الاقتصادى الوحدى والكلى

دكتور

عبد الهادى على النجار

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

عميد كلية الحقوق الأسبق- جامعة المنصورة

(الطبعة السادسة)

١٩٩٨/١٩٩٩م

مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد:

فليس من اليسير أن يكتب كاتب في موضوع سبق أن طرحه كتاب كثيرون، فالجديد معه سكون محدوداً، وينطبق هذا بالضرورة على الكتابة في "أصول علم الاقتصاد" حيث أن الجديد معها قد استقر منذ سنين، ومن ثم لايتناسب الجهد المبذول في هذا المجال مع النتيجة المتوقعة منه.

ومع ذلك، ولأن العلم طريقة قبل أن يكون حقيقة، فإن منهج عرض الموضوع قد يضفى على هذا الجهد المبذول عائداً أكبر خاصة مع القارئ المبتدئ لأصول علم الاقتصاد.

إن القراءة الأولى لأصول علم الاقتصاد قد تبدو غير مشجعة لبعض القراء، ولكنها تصبح بالتأكيد غير ذلك إذا استخدم القارئ جانباً من قدراته الذهنية في التركيز والتذوق. وسيكتشف، حينئذ، أنه قد وصل إلى درجة من الاستيعاب تمكنه بعد ذلك من الخوض في مختلف فروع الاقتصاد بحماس وحب كبيرين.

ورغم أن هذه الدراسة تفترض أن القارئ ليست له معرفة مسبقة بعلم الاقتصاد، فإنها ستطرح بعض المسائل الدقيقة بطريقة مبسطة، ذلك أن التبسيط لايعنى السطحية، والعمق لاينافى البساطة.

ومع أنه قد يبدو للبعض عدم القدرة على التوفيق بين التبسيط والتعمق فإننا سنحرص عليهما في توازن مطلوب تقتضيه ظروف القارئ من ناحية، ومحاولة إثراء معلوماته لمعاونته على دراسة أبعد غورا بعد ذلك من ناحية أخرى.

هذا وقد تضمنت الطبعة السادسة الراهنة تعديلات جوهرية أدخلت على ما سبقها من طبعات على ضوء تجدد التجربة التدريسية واكتساب مزيد من الخبرات، سواء من خلال التعامل مع الطالب أو المراجع المستحدثة.

وفي هذا فإننا نأمل أن يجد القارئ منهجاً يتعرف من خلاله على مبادئ علم الاقتصاد معرفة تمكنه من الوقوف على كثير من المسائل الاقتصادية التى تواجهه في حياته الدراسية والعملية.

والله أسأل كل توفيق، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

عبد الهادى على النجار

القاهرة: ديسمبر ١٩٩٨م

مقدمة

يعانى العالم من مشاكل سياسية وعنصرية وثقافية واجتماعية، ومع ذلك فإن هذه المشاكل لابد وأن يكون لها بعد اقتصادى، فالحروب مثلا، وهى مشاكل سياسية، تمثل استهلاكا لكثير من موارد المجتمع، بشرية كانت أو مادية، الأمر الذى يعتبر عبئا على اقتصاد الدول المتحاربة، وهو ما يؤدى إلى حدوث اختناقات في كثير من السلع بما يمثل بعدا اقتصاديا لهذه الحروب، وذلك على افتراض أن الجانب الاقتصادى لم يكن أحد دوافع تلك الحروب.

ومن ناحية أخرى، تمثل ظاهرة التفرقة العنصرية بعدا اقتصاديا كذلك على أساس أنها تؤدى إلى حرمان المجتمع من الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتاحة، وعدم الاستفادة من بعض المواهب، بما يفيد أن ثمة اهدارا لهذه الموارد، كما أن تدنى دخول الموارد البشرية التى تقع فريسة لهذا التمييز العنصرى يؤدى إلى ظهور جيل من الأطفال غير المتعلمين، ضعاف البنية بسبب سوء التغذية، وهم بذلك يمثلون عبئا اقتصاديا على المجتمع في النهاية.

وتعتبر مشاكل تلوث البيئة توأما للتقدم الاقتصادى، فلا يستطيع إنسان معاصر أن يباشر حياته العادية بدون كهرباء أو سيارة أو طيارة، كما أن مصانع الصلب والأسمنت واستخدام الوقود... كل ذلك وغيره قد أدى إلى زيادة المخلفات التى تلوث البيئة وتؤذى صحة الإنسان، ومن هنا فإن البعد الاقتصادى لمشكلة تلوث البيئة يؤكد أنها من أخطر مشاكل العصر الحديث التى قد تقضى على منجزاته، الأمر الذى يقتضى ضرورة العمل على ايجاد الحلول السريعة لها، ويمثل ذلك في حد ذاته عبئا اقتصاديا كذلك.

وفضلا عن ذلك، فإن مشكلة الانفجار السكانى في معظم الدول المتخلفة، قد نجمت أساسا عن النجاح في رفع المستوى الصحي ومن ثم انخفاض نسبة

الوفيات بمعدل أكبر من نسبة المواليد، وهو ما يطرح بدوره ضرورة توفير الغذاء بكميات مناسبة وإلا تعرضت هذه الدول للمجاعة.

وجدير بالذكر أن المشاكل الاقتصادية تفرض نفسها على كل مجتمع، وعلى كل فرد فيه، فثمة دول متقدمة وأخرى متخلفة، وإنسان غنى وآخر فقير، دول تعانى من التضخم وأخرى من مشكلات البطالة... إلخ.

إن هذه المشكلات، وغيرها كثير، تثير تساؤلات عدة حول كيفية مواجهتها، والعمل على حلها أو على الأقل التخفيف من آثارها السلبية، حيث يبرز في هذا النطاق دور علم الاقتصاد الذى نطرح معه الآن اللبنة الأولى من صرح هذا العلم.

تقسيم:

هذا ويمكن تقسيم هذا المؤلف إلى **باب تمهيدى وثلاثة أقسام**، ويتضمن **الباب التمهيدى** مقدمة موجزة لعلم الاقتصاد، أما **القسم الأول** فيحتوى على الاطار العام لعلم الاقتصاد، في حين يختص **القسم الثانى** بالتحليل الاقتصادى الوحدى، أما **القسم الثالث** فيتضمن التحليل الاقتصادى الكلى.

إننى مدين في ذلك كله إلى اساتذتى وزملائى ومن سبقونى على هذا الدرب، وحسبى أن أحقق بعض ما أصبو إليه من نجاح، فالكمال لله وحده، وفوق كل ذى علم عليم.

باب تمهيدى

مقدمة موجزة لعلم الاقتصاد

نتناول في هذا الباب التمهيدى بايجاز بعض الموضوعات التى تتكرر الاشارة إليها فيما بعد، وهى موضوعات لاغنى عن معرفتها قبل البدء في دراسة أى فرع من فروع علم الاقتصاد.

ويمكن أن نبدأ هذه الموضوعات بالاشارة إلى النظرية الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، المذهب الاقتصادى، أنواع التحليل الاقتصادى، تعريف علم الاقتصاد، موضوعات علم الاقتصاد، وأخيراً علاقة علم الاقتصاد بغيره من العلوم الاجتماعية.

ونوالى الاشارة إلى كل من هذه الموضوعات تباعاً كما يلى:

النظرية الاقتصادية:

تتم الدراسات العلمية من خلال البحث العلمى المنظم، بقصد التوصل إلى قوانين عامة أو نظريات تحكم الظواهر المختلفة، وتستخدم النظريات لمحاولة ايضاح بعض الظواهر، والنظرية الناجحة هى التى تمكننا من التنبؤ مسبقا بتتابع أحداث معينة.

ولهذا فإنه من الضرورى أن نلقى ضوءا أكبر على المقصود بالنظرية الاقتصادية، وفائدتها، وكيفية اختبار صحتها[1].

وتتكون النظرية عموما من:

١- مجموعة من التعريفات definitions توضح ماهو المقصود بالتعبيرات المختلفة المستخدمة.

---

(١) انظر:

R.G. Lipsey, P.O. Steiner, Economics, 4th edition, Harpar and Row Publishers, New York 1975, PP. 23-26.

٢- مجموعة من الفروض الشرطية assumptions التى تحدد الظروف التى لابد وأن تتوافر حتى تنطبق النظرية.

٣- واحد أو أكثر من الفروض الاحتمالية Hypotheses عن كيفية سلوك بعض الظواهر.

٤- وحتى تكتمل النظرية فعلينا أن نختبر هذه الفروض الاحتمالية لمعرفة ما إذا كانت هناك مشاهدات تؤيد هذه الفروض أم لا، فإذا وجدت هذه المشاهدات قبلت النظرية وإلا تم طرحها جانبا.

ومع تقدم العلوم يتم التوصل إلى تفسيرات أفضل للظواهر المختلفة، ولهذا تحل نظريات بديلة أفضل محل النظريات السابق قبولها.

وعليه فإن النظريات الاقتصادية ليست إلا مجموعة من التعريفات الخاصة بظاهرة معينة والافتراضات المتعلقة بها والتى يمكن عن طريق أساليب التحليل الاقتصادى المختلفة التوصل إلى نتائج معينة معها.

وفي هذا تهدف النظرية الاقتصادية- شأن أى نظرية علمية- إلى محاولة تفسير أسباب حدوث ظاهرة اقتصادية معينة، ومثال ذلك محاولة تفسير تطورات الدخل القومى في فترة زمنية معينة، أو سلوك الأفراد تجاه حدث معين، أو سقوط الأمطار وأثرها على نشاط معين في فصل معين من السنة. فإذا تمكنت النظرية من تفسير هذه الظواهر وغيرها، فإنه يصبح من المتيسر استخدامها في التنبؤ بما سيكون عليه أمر هذه الظواهر في المستقبل بغرض الاستفادة من هذه المعلومات في مواجهة احتمالات المستقبل أو التحكم- ولو إلى حد معين- في أوجه النشاط التى ستتأثر بهذه الظاهرة.

ومن ناحية أخرى، فإن النظرية الاقتصادية تختبر عن طريق البحث عن مدى مطابقتها للواقع- وذلك على أساس أنها معرفة علمية، ومن هنا لاتقبل أى نظرية مالم تتفق نتائجها مع واقع الظاهرة التى تسعى إلى تفسيره، ولكنها

تقبل إذا اتفقت مع هذا الواقع وما تمليه المشاهدات العملية.

وعلى ضوء ذلك، إذا أخذنا نظرية الطلب كنظرية اقتصادية، فإننا نجد أنه عند وحدة زمنية معينة، فإن كمية أكبر من السلعة تطلب عند ثمن أقل، في حين تطلب كمية أقل عند ثمن أعلى، وهذه النظرية تتطلب على هذا الأساس مايلى:

١- شرح التعريفات المتصلة بالطلب، سواء بالنسبة للكمية المطلوبة أو ثمن السلعة... إلخ.

٢- الاشارة إلى الفروض الشرطية، وهى الشروط التى يتعين أن تسود حتى تنطبق النظرية مثل: ثبات دخل المستهلك مثلا وإلا امتنع تطبيق النظرية لأنه إذا انخفض ثمن السلعة، وصحب ذلك انخفاض دخل المستهلك، فليس من الضرورى إذا أن تزداد الكمية المطلوبة، لأن المستهلك أصبح أسوأ حالا عن ذى قبل بالنسبة لدخله.

٣- اختبار الفروض الاحتمالية، وهى أن انخفاض الثمن يزيد من الكمية المطلوبة ورفع الثمن يقلل من هذه الكمية، وذلك بالرجوع إلى الحقائق والمشاهدات التى تؤيد ذلك. ومن هنا تكتمل نظرية الطلب وتصبح صالحة لثبوت صحة الفروض.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النظرية الاقتصادية تمثل الدراسة العلمية التى تهدى إلى الكشف عن القوانين والروابط التى تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة.

السياسة الاقتصادية:

أشرنا فيما سبق إلى النظرية الاقتصادية، ورأينا أنها تمثل الدراسة العلمية التى تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التى تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة.

أما السياسة فتعنى الاختيار بين البدائل أو الأهداف، ومن هنا تكون السياسة الاقتصادية هى الاختيار بين البدائل في مجال الاقتصاد ويضاف إلى ذالك مجال النقود ومجال المالية، ومن هنا فهناك سياسة اقتصادية، وسياسة نقدية، وسياسة مالية.

ومن أمثلة السياسة الاقتصادية بحث ما إذا كان يحسن ترك الحياة الاقتصادية حرة دون تدخل من جانب الحكومة، أم قيام الحكومة بالتدخل، وقد تدعو الحاجة في الاقتصادات الرأسمالية إلى التدخل في الحياة الاقتصادية كما هو الحال في أوقات الحرب أو الكساد أو التضخم... إلخ.

ومن أمثلة السياسة الاقتصادية من خلال تدخل السلطات العامة في الحياة الاقتصادية هو ما فرضته الحكومة البريطانية في نوفمبر عام ١٩٧٣م من تجميد للأجور والأسعار لفترة ثلاثة أشهر ومد استمرار هذا التجميد لفترة أخرى بهدف محاولة مكافحة التضخم، ولهذا فإن السياسة الاقتصادية تعنى خير السبل والوسائل التى تتبعها السلطات العامة للوصول إلى هدف اقتصادى معين أو غاية اقتصادية محددة[١].

المذهب الاقتصادى:

وبالنسبة للمذهب الاقتصادى Economic Doctrine، فإن الباحث في هذا المجال يتخذ موقفا معينا بالحكم على نظام معين، ومن هنا فهو يحبذ قبول هذا المذهب أو رفضه.

ولهذا يثير هذا المجال كثيرا من المناقشات التى تخرج عن نطاق البحث الاقتصادى البحت، ذلك أن تفضيل الباحثين لنظام اقتصادى لايبنى على

---

(١) انظر: أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثانى، التحليل الاقتصادى الكلى، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٨٤م ص٤٣٣.

الحجج الاقتصادية فقط، بل يدخل في ذلك تفضيلهم السياسى، وأحكامهم على القيم المختلفة، ومن هنا يثور الاختلاف في الرأى مع أى نظام تبعا لوجود الأحكام الشخصية.

ومع الاختلاف حول القيم والمثل التى يجب أن تكون عليها النظم المختلفة في نظر الكتاب والباحثين على اختلافهم، فإنه ليس من الممكن اثبات تفضيل نظام على آخر من خلال الحجج العلمية وحدها.

ان تفضيل البعض مثلا للنظام الرأسمالى هو موقف مذهبى، ونقد البعض للأحوال الاجتماعية في هذا النظام واقتراحهم النظام البديل موقف مذهبى كذلك، فليست نظم الاصلاح التى نادى بها البعض سوى مواقف مذهبية خاصة بهم في هذا الخصوص[١].

أنواع التحليل الاقتصادي:

تشكل الحياة الاقتصادية الحديثة صورة معقدة من جانب سلوك المستهلكين والمشروعات والفروع الانتاجية، وترتبط الظواهر الاقتصادية ببعضها بروابط تبعية أو تبادل لدرجة يصعب معها تفسير أى منها بمعزل عن المؤثرات الأخرى التى تؤثر فيها، ومن هنا يزخر المجتمع بمشكلات اقتصادية تحتاج إلى تفسير.

وفي مواجهة هذه الصورة تدرس المشكلات الاقتصادية من خلال نوعين من التحليل الاقتصادى: فهناك التحليل الاقتصادى الوحدى الذى ينصب على سلوك الوحدة الاقتصادية Micro Economic Analysis أى الذى ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة كالمستهلك أو المنظم أو الصناعة، وذلك على

---

(١) انظر على سبيل المثال: محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادى، مكتبة نهضة مصر صفحة ٦،٥.

فرض انعزال الوحدة عن بقية أجزاء الاقتصاد Ceteris Paribus، وعلى فرض انعزال أى تأثير خارجى، أى من خارج هذه الوحدة، يمكن أن يدفعها إلى تغيير سلوكها على نحو لايحدث على باقى أجزاء الاقتصاد إلا أثرا يمكن إهماله(١).

التحليل الوحدى:

ويعد التحليل الوحدى كذلك كل تحليل لايأخذ في الاعتبار إلا عاملا واحدا أو أكثر- دون أن يأخذ الكل- من العوامل التى تتكاتف لاحداث نتيجة معينة، فهنا نفترض أن كل هذه العوامل فيما عدا واحدا منها تبقى ثابتة. ونحاول أن نرى أثر هذا العامل على النتيجة، ويسمى هذا التحليل بالتحليل الجزئى Partial Analysis.

ومثال ذلك: إذا اعتبرنا أن طلب عائلة معينة على السلعة (أ) مثلا يتحدد بعوامل كثيرة هى: دخل العائلة، ثمن السلعة (أ)، أثمان السلع الأخرى. الخ.

فإذا افترضنا أن كل العوامل تبقى ثابتة وذلك فيما عدا عاملا واحدا هو ثمن السلعة ذاتها في محاولة للتعرف على أثر التغير في ثمن السلعة (أ) على الكمية التى تطلب منها، فإن تحليلنا هنا يعتبر تحليلا جزئيا لأنه لم يأخذ في الاعتبار وفي ذات الوقت إلا جزءا من الظاهرة محل الدراسة في لحظة معينة.

أما إذا أخذنا في الاعتبار كل العوامل التى تحدد النتيجة دفعة واحدة، أى الظاهرة جميعا بكل العوامل التى تؤثر فيها، فإن تحليلنا في هذا الخصوص

---

(١) انظر: محمد ابراهيم غزلان، موجز في النقود والبنوك، الطبعة الثانية، مطبعة التجارة بالاسكندرية، صفحة ٥-١٠.

- جلال أحمد أمين، مبادئ التحليل الاقتصادى، القاهرة مكتبة وهبة، ١٩٦٧، صفحة ٢٧-٣٩.

يعتبر من قبيل التحليل الوحدى العام أو الشامل General Analysis بالتقابل مع التحليل الوحدى الجزئى، لأنه في النهاية ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية.

وحتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن كان التحليل الاقتصادى الوحدى يكاد يستغرق الدراسات الاقتصادية إذ كان التحليل الاقتصادى بصفة رئيسية تحيلا جزئيا، ولم يكن تحليلا شاملا إلا في بعض جوانب نظرية كمية النقود.

التحليل الوحدي تحليل توازن:

ويسمى كذلك هذا النوع من التحليل تحليل توازن، ويرجع ذلك إلى أنه قائم على افتراض أن الوحدة الاقتصادية موضوع هذا النوع من التحليل تميل دائما إلى الوصول إلي حالة توازن.

ويقصد بالتوازن في علم الاقتصاد وجود حالة لاتوجد معها أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادى الذى تم التوصل إليه، ففى مناسبة تحليل مشكلة اقتصادية نفترض قيام حالة توازن اقتصادى، ثم ندخل بعد ذلك في التحليل عنصرا أو سببا من أسباب التغيير لنبحث آثار ذلك وأسباب التوصل إلى حالة توازن جديدة.

وأيا كان الأمر فإن موضوع تحليل التوازن الوحدى ينسب اتقانه إلى الاقتصادى الانجليزى "الفرد مارشال".

التحليل الكلي:

ومن ناحية أخرى يوجد نوع آخر من أنواع التحليل الاقتصادى يسمى بالتحليل الاقتصادى الكلى أو الجمعى Macro Economic Analysis.

وينصرف هذا النوع من التحليل إلى الاقتصاد القومى في مجموعه، فهو يقوم على استخدام الكميات "الكلية" الخاصة بالجهاز الاقتصادى عامة مثل الدخل القومى، والعمالة الكلية، والمستوى العام للأسعار، والاستهلاك الكلى،

والاستثمار الكلى والادخار الكلى، وهو يدرس المشكلات الاقتصادية المتعلقة بهذه الكميات والعلاقات المتبادلة بينها.

وإذا كان التحليل الاقتصادى الجمعى يهتم أساسا بالكميات الكلية في الاقتصاد القومى فإنه يهتم كذلك بالمجموعات الفردية للمنتجين والمستهلكين فقط في الحدود التى يؤثرون فيها على الاقتصاد القومى في مجموعه.

ويعنى هذا النوع من التحليل بدراسة مشكلات تحديد مستوى الدخل القومى والعمالة في الاقتصاد القومي... إلخ.

التحليل الكلى تحليل توازن:

والتحليل الكلى أو الجمعى أيضا تحليل توازن، فهو يبحث العوامل المحددة للمتغيرات التى يسعى إلى تفسيرها في لحظة زمنية معينة، ويفترض أنه إذا لم تتغير تلك العوامل المحددة، فإن الجهاز الاقتصادى يميل إلى التوازن عند مستوى معين تحدده تلك العوامل التى تحكم توازنه.

ومن هذه النقطة أطلق على وصف تحليل التوازن أنه تحليل ساكن، ولهذا وجد نوع من التحليل سمى بالتحليل المتحرك، ليغطى اعتبار أن المتغيرات الاقتصادية لاتتغير كلها في آن واحد، بل قد توجد بينها فوارق زمنية، وأن الجهاز الاقتصادى لايميل إلى التوازن عند مستوى محدد بل هو دائم التقلب كما تدل الاحصاءات على ذلك.

ويتخذ التحليل المتحرك الصيغة الرياضية والاحصائية التى تستخدم أساسا في الاقتصاد القياسى.

ضرورة نوعى التحليل الوحدى والكلى:

لايوجد تعارض تام بين نوعي التحليل الاقتصادى السالفة الاشارة إليهما، كما لايوجد انفصال تام بينهما طالما أن الكميات الكلية هى مجموع الوحدات الفردية، فالمستوى العام للأسعار مثلا هو متوسط كافة أثمان السلع والخدمات الفردية، والناتج القومى هو مجموع ناتج كافة المشروعات أو الوحدات

الانتاجية الفردية في الاقتصاد القومى وهكذا.

على أن ما يدعو للتمييز بين نوعى التحليل هو:

أولا: أن محاولة التوصل إلى تحليل جمعى عن طريق تحليل الوحدات والأجزاء الفردية أمر بالغ الصعوبة.

ثانياً: ليس من الصواب تطبيق منطق الخاص على العام، فليس ما هو صحيح بالنسبة للجزء صحيحاً أيضاً بالنسبة للكل، فارتفاع معدل الادخار بالنسبة للمجتمع ككل قد يؤدى إلى انخفاض الدخل القومى ثم الكساد وهكذا.

تعريف علم الاقتصاد:

المعنى اللغوى لكلمة "اقتصاد":

القصد في اللغة العربية[1] هو استقامة الطريق، ومنه قوله تعالى: ﴿وعلى الله قصد السبيل﴾[النحل: ٩] أى على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة.

والقصد في المعيشة هو التوسط بين الاسراف والتقتير، وقيل أيضا أن الاقتصاد هو الاعتدال والتوسط، أو التردد بين طرفين يشار إليهما عادة بالافراط والتفريط.

وترجع كلمة "اقتصاد" إلى ارسطو، ومعناها علم مبادئ تدبير شئون المنزل، وهى مشتقة من كلمتين يونانيتين هما "أويكوس" Oikos ومعناها بيت، و "نوموس" Nomos ومعناها قانون[2].

---

(١) راجع مادة "قصد" في قواميس اللغة مثل المفردات للراغب الأصفهانى وتاج العروس للزبيدى، وكذلك تفسير الآية الكريمة في التفاسير التى تعنى باللغة مثل جامع البيان تفسير القرآن لابن جرير الطبرى، والكشاف للزمخشرى، وفتح القدير للشوكانى وغيره.

(٢) انظر: أوسكار لانجه، المرجع السابق، صفحة ٢٤

وقد استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي في أوائل القرن السابع عشر على يدى مونكرتيان Montchretien في كتابه "شرح الاقتصاد السياسى" المنشور عام ١٦١٥، وتدل صفة "سياسى" على أن المؤلف كان معنيا بمبادئ اقتصاد الدولة إذ كان مونكريتان مهتما أساسا بمالية الدولة.

وقد يؤخذ على هذا الأصل أن الاقتصاد السياسي هو "فن الحصول على ايرادات للدولة" وبذلك يختلط بعلم المالية العامة، وبهذا المعنى كانت تدرس المسائل الاقتصادية عند الاغريق وفي العصور الوسطى، ولهذا اكتفى بعض الاقتصاديين مثل مارشال بلفظ "الاقتصاد" Economics بدلا من لفظ الاقتصاد السياسى، إلا أن هذا لم يكف للعدول عن هذه التسمية رغم ما وجه إليها من نقد.

ويرى بعض الكتاب[1] في هذا الخصوص أن آدم سميث قد أخذ بمفهوم الثروة وقوة الدولة كموضوع لعلم الاقتصاد ومن ثم تم تعريف هذا العلم على هذا الأساس، واستندوا في ذلك على عنوان كتاب سميث (ثروة الأمم)[2] أو "بحث في طبيعة أسباب الثروة عند الأمم".

والواقع أن موضوع علم الاقتصاد سواء عند الطبيعين في أواخر القرن الثامن عشر، أو عند التقليديين مُنذ بداية القرن التاسع عشر، كان يمثل انشغالهم الأساسى بقضية التطور الاقتصادى سواء من خلال العمل الزراعى

= - أ. ليونتيف، الاقتصاد السياسى، أسئلة وأجوبة، ترجمة محمد رشاد الحملاوى، دار الثقافة الجديدة، صفحة ٩.

(١) قارن: حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٤م ص٤١.

(٢) وعنوان هذا الكتاب بالكامل هو:

- An Inquiry Into The Nature and Causes Of The Wealth Of Nations.

كما كان عند الطبيعيين، أو من خلال العمل المنتج- وإن كانت الزراعة أكثر انتاجية- كما كان الحال عند آدم سميث، أو من خلال العمل المنتج عموما كما الحال عند ريكاردو بعد ذلك.

ويوضح ذلك بجلاء أن آدم سميث لم يتجه إلى الأخذ بالثروة- على خلاف هذا الرأى- لتعريف علم الاقتصاد رغم أن عنوان كتابه يوحي بذلك.

أما الاقتصادى الانجليزى "الفريد مارشال" الذى أصدر كتابه عام ١٨٩٠م تحت عنوان Principles Of Economics فقد قرر أن الاقتصاد "هو العلم الذى يدرس نشاط الإنسان في المجتمع من ناحية الحصول على الأشياء المادية أو استعمالها، وأن كان يهمل الخدمات مع أنها لاتقل أهمية عن الأشياء المادية"(١).

أما الاقتصادى "تروشى" فيعرف علم الاقتصاد بأنه دراسة نشاط الإنسان في المجتمع من ناحية الحصول على الأشياء المادية أو استعمالها(٢).

وقد أبرز "أوسكار لانجه" الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد السياسى بقوله "إن الاقتصاد السياسى أو الاقتصاد الاجتماعى" هو دراسة القوانين الاجتماعية التى تحكم انتاج وتوزيع الوسائل المادية لاشباع الحاجات البشرية(٣).

وقد سارت كتابات كثيرة من الكتاب على هذا النهج مقررة أن علم الاقتصاد السياسى هو علم القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية أى العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال انتاج وتوزيع

---

(١) انظر:
- Alfred Marchall, Principles Of Economics, Macmillan And Co. Limited, Eighth Edition, London 1938 P.1.

(٢) مشار إليه في: عبد الحكيم الرفاعي، الاقتصاد السياسى، مطبعة الرغائب، ١٩٣٦ ص٥.

(٣) انظر: أوسكار لانجه، المرجع السابق، ص٢١.

الأشياء المادية والخدمات التى تشبع حاجة الإنسان[١].

ولعل التعريف الشائع في الفكر الغربى هو ذلك الذى أشار إليه الاقتصادى البريطانى روبنز حيث يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يبحث في اشباع حاجات الإنسان المتعددة باستخدام الموارد المحدودة في استخداماتها البديلة[٢].

ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة أركان رئيسية هى: الحاجات الإنسانية المتعددة، والموارد المحدودة (الندرة)، وأخيرا الاستخدامات البديلة، وسنطرح هذه الأركان عند عرض المشكلة الاقتصادية.

موضوعات علم الاقتصاد[٣]:

يتم اشباع الحاجات الإنسانية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، فإذا لم تكن هذه الموارد مستغلة بالكامل، فإن ذلك يعنى أن بعضا منها معطل.

---

(١) انظر: فوزى منصور، محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد السياسى، دار النهضة العربية ١٩٧٤/٧٣م ص٨٩.

- زكريا نصر، تطور النظام الاقتصادى، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ١٩٧٤/٧٣م ص١٧.

- محمد دويدار الاقتصاد السياسى، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الثانية، الاسكندرية ١٩٧٥م ص١٧.

- James, Calderwood, G.L. Fresh, Economics in Action. The Macmillon Co. N.Y. 1968 P.8.

(٢) انظر:
Lionel Robbins, An Essay On The Nature and Significance Of Economic Science, London Macmillan, 1932-1952 P. 16.

(٣) انظر:
P.A. Samuelson, Economics, An Introductory Analysis, Mcgraw Hill Bock Co. Seventh Edition P.5.

وكذلك: محمد دويدار، المرجع السابق، ص(١٨٧-١٨٨)، وحازم الببلاوى، المرجع السابق، ص(٣٥-٣٧).

ورغم أهمية الموضوع، فإنه لم يكتسب وزنا أكبر في إطار الدراسات الاقتصادية إلا متأخرا حينما أدت الأزمة العالمية والبطالة التى صاحبتها في الثلاثينات إلى ظهور مؤلف جون ماينارد كينز في "النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود عام ١٩٣٦"[1] الأمر الذى أدى إلى ظهور نظريات وموضوعات جديدة تعرف باسم: اقتصاديات العمالة والدخل القومى.

وفضلا عن ذلك فقد أدت مشكلة استخدام أو عدم استخدام الموارد الاقتصادية على النحو الأمثل إلى موضوع آخر لعلم الاقتصاد يعرف باقتصاديات الرفاه Walfare Economics

كما يتناول الاقتصاديون مشكلة تحديد ماذا ينتج من السلع والخدمات وبأى كمية منهما، وهو ما يطلق عليه توزيع او تخصيص الموارد Allocation Of Resources.

ومن ناحية أخرى، يتناول الاقتصاديون نظريات مختلفة هى:

نظرية الانتاج، نظرية القيمة والأثمان، نظرية التوزيع (وتضم نظرية الأجور، ونظرية الربح، ونظرية الفائدة، ونظرية الريع)، النظرية النقدية، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية، تاريخ الفكر الاقتصادى.

وأخيرا فإن الاقتصاد يهتم بنظريات النمو والتنمية، وينصرف النمو إلى ظروف الدول المتقدمة، في حين تشير التنمية إلى ظروف الدول المتخلفة على أساس ان الدول المتخلفة لاتستهدف فقط زيادة الكميات الاقتصادية القائمة بها، وإنما يتطلب الأمر معها تغير هيكلها الاقتصادى بهدف القضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعي بها.

---

(1) John M. Keynes, The General Theory Of Employment, Interest And Money, Macmillan, 1936.

هذا ويطلق على هذه الموضوعات أو النظريات اصطلاحا "الاقتصاد السياسى" أو "الاقتصاد" حيث يتميز عن غيره من الدراسات الاقتصادية التى تكون مع علم الاقتصاد ما يسمى بالعلوم الاقتصادية Econmic Sciences، هذا ويمكن أن نحدد بعض فروع العلوم الاقتصادية كما يلى:

١- التاريخ الاقتصادى Economic History ويهتم بدراسة الوقائع الاقتصادية التى وقعت في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة، وتتمثل أهمية هذا الفرع من العلوم الاقتصادية في انه لايمكن فهم الظواهر الاقتصادية لمجتمع معين في فترة معينة إلا من خلال معرفة الوقائع الاقتصادية في تاريخ سابق لهذه الفترة في ذات المجتمع.

٢- الاقتصاد الوصفى Descriptive Economics، وينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر، وفي اطار هذا الفرع يفرق بين:

أ- الاحصاء الاقتصادى Economic Statistics وهو التعبير الرقمى عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية الملموسة في مجتمع معين.

ب- الجغرافيا الاقتصادية، ويتمثل هذا الفرع في دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكانى للموارد والنشاطات الاقتصادية.

٣- أما الاقتصاد الاجتماعى فيعرض للنظم الاقتصادية، وما ينبغى أن تكون عليه، ويتصل به فرع الاجتماع الاقتصادى الذى هو في الأصل فرع لعلم الاجتماع. ومع ذلك يدرس نفس موضوعات الاقتصاد السياسى في علاقاتها بالنظم الاجتماعية كالنظم السياسية والدينية والأسرية.

٤- وهناك أخيرا اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى كدراسات نوعية تهتم بفرع معين من النشاط الاقتصادى: الاقتصاد الزراعى، الاقتصاد الصناعى...إلخ.

علاقة علم الاقتصاد بغيره من العلوم الاجتماعية:

رأينا أن الاقتصاد علم اجتماعي، ولهذا فلا يمكن فصله عن العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع والقانون والسياسة وعلم السكان والاحصاء[1]... إلخ.

والواقع أن السلوك الإنساني في المجتمع وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات أو الوجوه، ويمثل الاقتصاد السياسي أحد هذه الوجوه، ومن ثم فلا يجوز للباحث الاقتصادي ان يتجاهل تماما في بحوثه الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات محل البحث، وعليه لايمكنه وضع حدود فاصلة بين هذه الوجوه لوحدة المحل الذي تدرسه هذه العلوم الاجتماعية وهو الإنسان.

ومع ترابط هذه العلوم وتداخلها نتيجة لوحدة محلها فإنه يوجد ارتباط عضوى بين الاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية الأخرى التى تتصرف إلى دراسة ذات موضوع علم الاقتصاد السياسى وهو السلوك الإنسانى.

هذا وقد رأينا أن ظاهرة اجتماعية مثل التمييز العنصرى يمكن أن تقدم لنا وجوها مختلفة لذات الظاهرة يختص بكل منها علم معين من العلوم الاجتماعية، فالحزب السياسى يجب أن يتخذ موقفا معينا منها، وما تعانيه الفئات المضطهدة يثير تساؤلات كثيرة من الناحية الاجتماعية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن التمييز العنصرى يضيق مجال العمل أمام بعض الرجال والنساء الأكفاء، الأمر الذى يحرم معه المجتمع من استغلال بعض موارده الانتاجية على نحو أكثر كفاءة.

---

(١) انظر: محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(٤٧-٥٣).

- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٤م، ص(٧-٩).

- عبد الحكيم الرفاعى، الاقتصادى السياسى، المرجع السابق، ص(٨-١٣).

والنتيجة النهائية أنه لايمكن دراسة الاقتصاد كعلم اجتماعي بمعزل عن مختلف الدراسات الاجتماعية الأخرى، وسنرى حدود هذا الارتباط عند الاشارة إلى علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الاجتماعية كما يلي:

١- علم الاقتصاد وعلم الاجتماع:

يهتم الاقتصاد السياسى بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هى الظواهر الاقتصادية التى تكون الأساس الاقتصادى للمجتمع، بينما يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعى في حركته أى تحول المجتمع من شكل إلى آخر خاصة وأن علم الاجتماع كعلم يعنى أنه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنسانى.

ومن المعلوم أن الاقتصاد الاجتماعى، الاجتماع الاقتصادى يعتبران فرعين للدراسات الاقتصادية حيث يعرض الأول للنظم الاقتصادية، وما ينبغى أن تكون عليه، والثانى كفرع من علم الاجتماع يعرض لنفس موضوعات علم الاقتصاد في ارتباطها بالنظم الاجتماعية (كالنظم السياسية والدينية والأسرية..إلخ).

ويؤكد هذا وذاك الارتباط العضوى بين الاقتصاد والاجتماع.

٢- علم الاقتصاد والسكان (الديموجرافيا):

تهتم الديموجرافيا بدراسة السكان، وإذا كان الإنسان هو محور النشاط الاقتصادى فإن السكان تحدد بالتالى شروط النشاط من حيث القوة العاملة كماً وكيفاً، وبالاضافة إلى ذلك تؤثر العوامل الاقتصادية على توزيع السكان توزيعا جغرافيا، وعلى الكثافة السكانية وعلى أشكال المجتمع الإنسانى.

٣- علم الاقتصاد والجغرافيا:

الجغرافيا هى دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، أما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعى والمناخى.

وتلتقى الجغرافيا والاقتصاد في نقطة هى توطن النشاط الاقتصادى فتمد الاقتصاد بمعلومات عن مصادر المواد الأولية والتجمعات السكانية، وفضلا عن ذلك يلتقى الاقتصاد بالجغرافيا فيما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التى تهتم بأشكال الانتاج وأشكال توطن النشاط الاقتصادى وأشكال استهلاك المنتجات المختلفة على مستوى العالم بأسره.

٤- علم الاقتصاد والاحصاء:

يتم اللجوء إلى أسلوب التحليل الاحصائى لاختبار صحة النظريات الاقتصادية عن طريق مضاهاة نتائج تنبوءات النظرية بالمشاهدات الواقعية وذلك من خلال تجميع قدر كاف من البيانات الاحصائية.

ورغم أهمية هذا الأسلوب فإن بعض الكتاب يرى أن بعض الظواهر لاتبدو- بحكم طبيعتها- في صورة وقائع تتراكم، ومن ثم لايرد عليها الاحصاء ومثال ذلك تناقص المنفعة، فضلا عن أن هذه الظواهر قد تتأثر في سلوكها بعوامل خارجية لم يدخلها الاحصائى في حسابه ويكون من الخطر هنا التعويل على الاحصاء في هذه الحالة، كما هو الحال في عوامل التربة أو الجو أو الآفات بالنسبة للمحاصيل الزراعية[1].

٥- علم الاقتصاد والقانون:

يمثل القانون مجموعة القواعد التى تحكم الروابط بين الأفراد بعضهم وبعض، أو بين الأفراد والسلطة العامة، أو بين الأخيرة داخل الدولة الواحدة والدول المختلفة، والمصدر الأساسى لهذه القواعد هو التشريع، ويطبق القاضى هذه القواعد، كما يستنبط الفقيه الاصول العامة التى ترد إليها هذه الجزئيات، ومن هنا فالقاضى والفقيه- يأخذان النص كحقيقة واقعة، فلا اجتهاد في وجود النص، أما الاقتصادى فلا يقف عند تلك الحدود وإنما يتعداها إلى

---

(١) انظر: سعيد النجار، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، ١٩٦٣-١٩٦٤ ص٢٩.

البحث عن حكمة النص أو الفلسفة الكامنة وراءه.

ومع ذلك يرتبط الاقتصاد بالقانون على المستوى التشريعى إذ أن المشرع حينما يضع قاعدة قانونية فإنه يراعى وقائع الحياة الاقتصادية، وإلا ما كانت القاعدة القانونية معبرة عن الواقع، فالحياة الاقتصادية تكون أوضح ما تكون في تشريع أى دولة من الدول.

ومن ناحية أخرى، يستطيع المشرع وهو يأخذ في اعتباره وقائع الحياة الاقتصادية عندما يضع القاعدة القانونية أن يؤثر في تلك الوقائع، فمثلا يؤدى فرض ضريبة جمركية إلى قيام صناعات جديدة ما كانت تقوم بغير تلك الحماية كما أن تحديد الملكية الزراعية يؤدى إلى حسن توزيعها.

ومن هنا كان إدراك المشرع للجوانب الاقتصادية في التشريع ضرورة تترتب عليها معرفة نتائج التشريعات التى يضعها[1].

٦- الاقتصاد والأخلاق:

يعنى علم الأخلاق Ethics بقواعد السلوك التى يتعين أن يسلكها أفراد المجتمع، وقد كان التقليديون يرون أن الاقتصاد لاعلاقة له بالأخلاق،ويرجع سبب ذلك في رأيهم إلى أن مجال البحث في الاقتصاد النظرى هو ملاحظة الوقائع وتفسيرها للتوصل إلى قوانين اقتصادية، ومن ثم يبعد عن الأحكام الإيصائية التى قد تتضمن مبادئ أخلاقية.

والواقع أن علم الاقتصاد عموما نظريا كان أو تطبيقيا يتعين أن تحكمه قواعد الأخلاق وسواء انصرفت إلى مجال الانتاج أو التوزيع أو الإستهلاك[2].

---

(١) انظر: المرجع السابق مباشرة، ص(٢٧-٢٨).

(٢) انظر: عبد الحكيم الرفاعى، المرجع السابق، ص(١١-١٢).

وسنعود إلى هذا الموضوع تفصيلا عند طرح منهج البحث في علم الاقتصاد، وذلك في الباب الثالث من القسم الأول الذى يتضمن الاطار العام لعلم الاقتصاد.

= Kenneth Boulding, Economics And Ethics, Mcgraw.- Hill Book Company, New-York 1970.

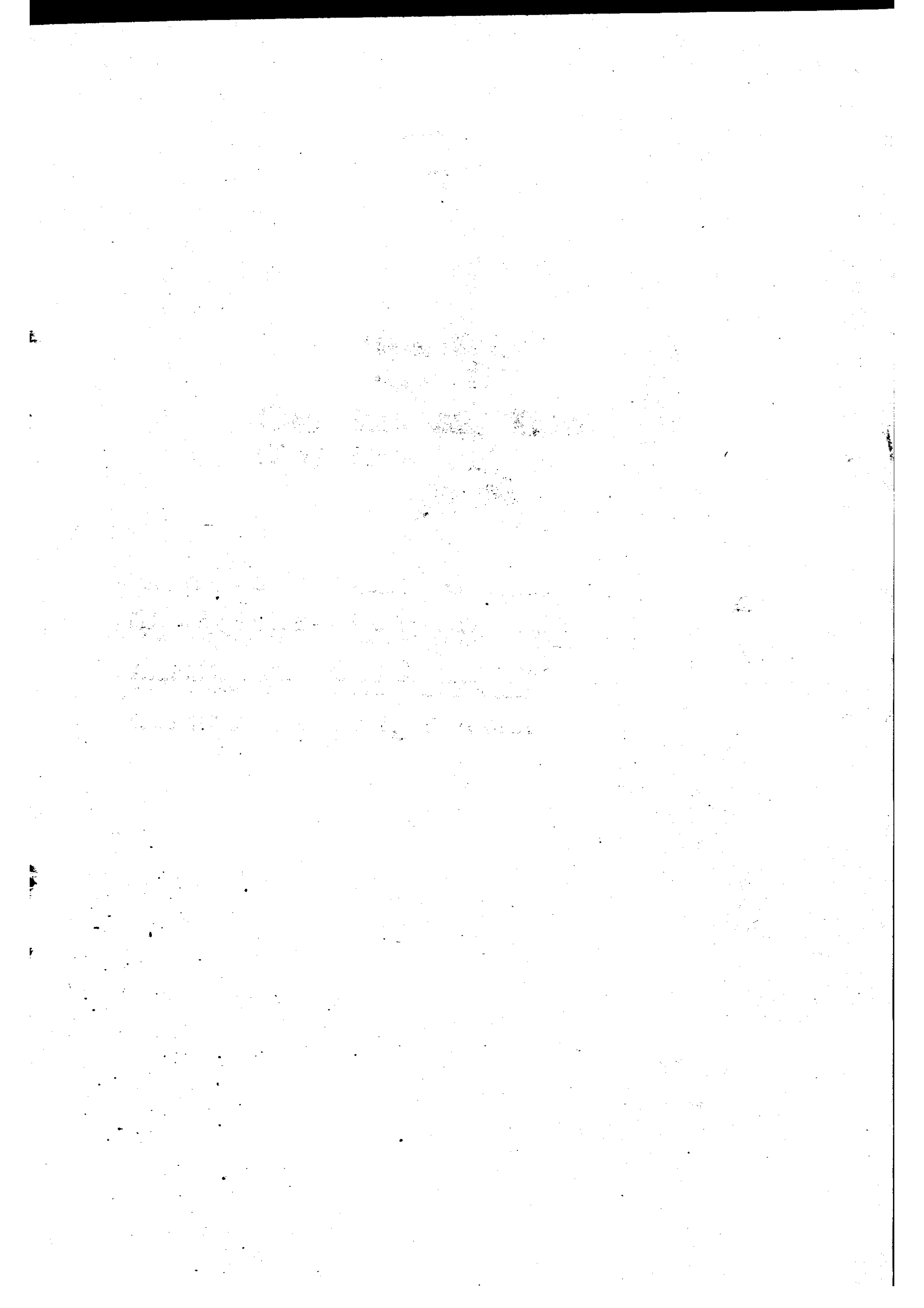
القسم الأول

الإطار العام لعلم الاقتصاد

الباب الأول: المشكلة الاقتصادية وعلم الاقتصاد.

الباب الثاني: النظم الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية.

الباب الثالث: منهج البحث في علم الاقتصاد.



الباب الأول

المشكلة الاقتصادية وعلم الاقتصاد.

طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تقوم المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادى طالما كانت هناك حاجات إنسانية غير محدودة Unlimited Wants تقابلها موارد اقتصادية نادرة[(١)] Scarce Resources.

ويتضمن كون الحاجات الإنسانية غير محدودة، زيادة عددها وتنوعها واختلافها باختلاف الزمان والمكان، ولهذا فإنه يترتب على ندرة الموارد الاقتصادية في مقابلة هذه الحاجات غير المحدودة، عدم كفاية هذه الموارد لاشباع تلك الحاجات.

وجدير بالذكر أن هذه الندرة في الموارد ندرة نسبية بمعنى أنها تمثل علاقة بين الكمية الموجودة منها فعلاً، والكمية التى يشعر الأفراد أنهم بحاجة إليها، في الوقت الذى يختلف معه هذا الشعور باختلاف الزمان والمكان.

---

(١) انظر: رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧١م ص٦٢ وما بعدها- حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص١٩ وما بعدها.

- Campbell R. R. Mc Connell, Economics, Mcgraw-Hill Co. New York, 1972, PP. 21-38.
- Richard G. Lipsey, Peter O. Steiner, Economics, Op. Cit., 1975 PP. 3-15.
- Milton H. Spencer, Contemporary Micro-economics, Third Edition, Worth Publishers Inc. New York 1977 Part One.
- Edwin Mansfield, Economics, Principles Problems Decisions, Second. Edition, W. Norton And Co., Inc. U.S.A. 1977 Part One.

مشكلة الاختيار: Choice Problem

ويقتضى كون الحاجات الإنسانية غير محدودة مع ندوة الموارد، القيام بعملية الموازنة والاختيار قبل اتخاذ قرار ما حيث يمثل هذا القرار همزة الوصل بين الحاجة والموارد، أى تحديد للحاجات التى استقر الرأى على اشباعها أولا ثم تحديد لأنواع وكميات الموارد التى ستستخدم لتحقيق هذا الغرض.

ويمكن تطبيق عنصرى المشكلة الاقتصادية (تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد) على مجالات أخرى تخرج عن نطاق الدراسة الاقتصادية، وتطبيقا لذلك يواجه الفرد مشكلة ليست اقتصادية عندما يريد أن يقرر مثلا كيف يوزع فراغه بين الاستعمالات المختلفة.

ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن المشكلة الاقتصادية لاتشمل المشاكل الخاصة بالفرد المنعزل، وإنما تنصرف إلى مشاكل المجتمعات المختلفة سواء الزراعية منها أو الصناعية والمتقدمة أو المتخلفة، وأيا كانت الأيدلوجية التى تدين بها كل منها.

وجدير بالذكر أن نشير في هذا المجال إلى أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة، ولذلك فإنه ينبغى ان تكون الموارد والامكانيات ... صالحة لاستخدامات متعددة.

فإذا كانت هناك موارد نادرة ولكنها لاتصلح إلا لاستخدام واحد، فإنه لاتوجد مشكلة اقتصادية وإنما مشكلة تستهدف تحقيق أقصى مستوى انتاجى ممكن.

ومضمون ذلك أنه طالما أن الموارد الاقتصادية محدودة، فإن كل المجتمعات تواجه مشكلة تقرير ما الذى تنتجه وكيف يمكن توزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع.

ومن ناحية أخرى فإن عنصر ندرة الموارد الاقتصادية، يعنى أن الحاجة إلى الاختيار قائمة عند تنافس الاستخدامات المختلفة للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق أهداف معينة، والاختيار بهذه الصورة يتضمن ضرورة أخذ عنصر النفقة في الاعتبار، ذلك ان قرار انتاج مزيد من سلعة معينة هو في نفس الوقت قرار انقاص انتاج سلعة أخرى، وهو ما يطلق عليه نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost.

أركان المشكلة الاقتصادية:

هذا ويمكن حصر أركان المشكلة الاقتصادية التى تواجه كل مجتمع مهما كان نوع النظام الاقتصادى الذى يدين به فيما يلى(١):

أولاً: على كل مجتمع أن يقرر (ماذا) ينتج و (كم) يجب أن ينتج من السلع المختلفة التى يحتاج إليها أفراد هذا المجتمع، فالمشكلة هى اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية توزيع الموارد المحدودة لانتاج السلع والخدمات المختلفة.

ثانياً: كذلك لابد من تحديد الكيفية التى يتم بها انتاج هذه السلع أى أنسب الطرق لانتاج ما استقر الرأى عليه من سلع وخدمات، ويفترض ذلك بالطبع وجود أكثر من وسيلة فنية واحدة للقيام بالعملية الانتاجية.

ثالثاً: يجب تحديد من سيستفيد من انتاج هذه السلع والخدمات، وبمعنى آخر كيف سيتم توزيع الناتج القومى بين الأفراد والأسر المختلفة في مجتمع معين، وفي زمن معين.

---

(١) انظر:

Richard G. Lipsey, Peter O. Steiner, Economics, Op. Cit, PP. 9-12.

وتقع هذه الأمور الثلاثة في أطار ما يطلق عليه التحليل الاقتصادى الوحدى Micro-ecnomics الذى يختص بتوزيع الموارد ببين الاستعمالات المختلفة، وبتوزيع الدخل سواء من خلال تأثيرات جهاز الثمن عليها أو السياسات الحكومية المختلفة، وذلك بالنظر إلى الوحدة الاقتصادية الواحدة.

رابعاً: يجب أن يحدد المجتمع أيضاً- إذا كان يستهدف زيادة مقدرته الانتاجية في المستقبل- أى إلى أى حد يتعين عليه الحد من الاستهلاك الحاضر بغرض إقامة مشروعات جديدة يزداد معها الانتاج في المستقبل؟

خامساً: على المجتمع أن يحدد الوسيلة التى تحقق له أكفا استغلال لموارده وإمكانياته الانتاجية في الوقت الذى يختلف فيه مدى توفر هذه الامكانيات كما ونوعا بين المجتمعات المختلفة.

وتقع هاتان المسألتان في اطار ما يطلق عليه التحليل الاقتصادى الكلى Macro-economics وهو موضوع دراسة الاقتصاديات الكلية Economic Aggregates مثل الناتج الكلى، والعمالة الكلية والمستوى العام للاثمان...إلخ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذين النوعين من التحليل الاقتصادى بتفصيل أكبر.

تلك هى أركان المشكلة الاقتصادية التى يواجهها مجتمع معين، وبدهى أن نقرر أن اختلاف الحلول لهذه المشكلة الاقتصادية يرجع إلى اختلاف الصورة التى يتميز بها النظام الاقتصادى الذى يعتنقه هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات، وهو ما سنعرض له في الباب الثانى من هذا القسم.

الحاجات الإنسانية:

تتمثل الحاجة الإنسانية في الشعور بالحرمان الذى يدفع الإنسان للقضاء عليه على نحو يتم معه إشباع هذه الحاجة.

وللإنسان الذى يعيش في مجتمع بلغ مرحلة معينة من تطوره التاريخى

حاجات متنوعة، فهو بحاجة إلى الغذاء والكساء، والمأوى والترفيه وإلى أشياء أخرى عديدة بعضها اقتصادى والبعض الآخر غير اقتصادى.

والذى يفرق الحاجة الاقتصادية عن الحاجة غير الاقتصادية هو طبيعة موضوع الحاجة، فإذا كان مالا اقتصاديا يتوافر فيه عنصر الندرة بالنسبة لتعدد الحاجات الإنسانية اعتبرت الحاجة اقتصادية والعكس صحيح.

والحاجة - كشعور بالحرمان يدفع صاحبه للقضاء على هذا الشعور- تعتبر حالة نفسية. ومع ذلك لايهتم الاقتصاديون إلا بالنتائج الاقتصادية للحاجة وسواء اتفقت هذه النتائج مع الأخلاق أو الصحة أو الدين أو القانون أو لم تتفق، وليس معنى هذا أن النظام الاقتصادى والاجتماعى لايأخذ بهذه الاعتبارات كلية وإنما قد يأخذ بقواعد من شأنها ترك الحاجات المخالفة لكل أو بعض هذه الاعتبارات.

وللحاجة خصائص أهمها أنها قابلة للاشباع، ذلك أن استخدام الموارد المناسبة يؤدى إلى زوال الشعور بالحرمان تدريجيا أى إلى اشباع الحاجة، وترد قابلية الحاجة للاشباع إلى طبيعة الإنسان النسبية، فالإنسان محدود القدرة حتى في دائرة الاشباع[1].

كما أن الحاجة قابلة للانقسام إذ كلما تلقت الحاجة قدرا من الاشباع خفت حدتها ومن ثم يمكن تصور انقسام الحاجة، إذ أن كل جزء من المال الذى يشبع الحاجة يقابل جزءا من تلك الحاجة.

---

(١) يستثنى بعض الكتاب من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود والحاجة إلى الترف، وينكر البعض الآخر منهم قيام الحاجة أصلا بالنسبة للنقود على أساس أنها مال وسيط يمكن من الحصول على أموال أخرى تشبع حاجات إنسانية.

- انظر في تفصيل هذه الآراء: رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(٣٢،٧١) حيث يرى أن الحاجة للنقود كمخزن للقيم تعتبر حاجة اقتصادية.

وفضلا عن ذلك فإن الحاجة قابلة للقياس بمعنى معين، إذ من المتصور أن تكون حاجة الإنسان لسلعة ما أشد من حاجة إنسان آخر لها، أو حاجة إنسان للأكل اليوم أشد من حاجته له بالأمس، الأمر الذى يعنى أن الإنسان قادر على وضع أولويات لاشباع حاجته ولهذا تكون الحاجة قابل للقياس في هذه الحدود.

وليس من الضرورى أن تكون الحاجة فردية يقتصر نفعها على فرد معين، كحاجة فرد معين إلى الغذاء، وإنما يمكن أن تكون الحاجة عامة أى يفيد منها المجتمع ككل مثل الحاجة إلى الأمن والحاجة إلى العدالة والحاجة إلى الدفاع الخارجى، والحاجة إلى حدائق عامة... وهكذا.

وبالاضافة إلى ذلك فإن الحاجة تتميز بأنها قابلة لأن تحل محل حاجة أخرى ويتوقف ذلك على درجة كمال وتقارب الحاجة البديلة وعلى وحدة المصدر وتقدير المستهلك ذاته.

والحاجات الإنسانية على هذا النحو تمثل المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى، ذلك أن التفسير النهائى لهذا النشاط الاقتصادى هو إشباع الحاجة الإنسانية وإن كان النظام الاقتصادى هو الذى يحدد أى أنواع هذه الحاجات هى التى تؤثر في النشاط الاقتصادى[١].

وسائل اشباع الحاجات الإنسانية:

يقتضى وجود الحاجات الإنسانية تواجد الوسائل أو الموارد الصالحة لاشباع هذه الحاجات، وهذه الوسائل متعددة ومتنوعة وهى مستمدة من الطبيعة، وبعضها كالهواء اللازم للتنفس تزودنا به الطبيعة على نحو مباشر وبصورة لايتطلب اعدادها للاستعمال أى نشاط من جانب الإنسان، وإذ لا

---

(١) انظر: حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، (٢٧-٢٨).

يتضمن هذا الضرب من الوسائل أى نشاط من جانب الإنسان، لايعنى به علم الاقتصاد. غير أن الأغلبية الساحقة من وسائل اشباع الحاجات البشرية تستمد من الطبيعة عن طريق استخلاصها ومعالجتها وتغيير خواصها وحفظها لفترات من الزمن[١]، ومن ثم تتحقق الندرة النسبية لهذة الموارد أو وسائل اشباع الحاجات الإنسانية، ويكون لها بالتالى قيمة اقتصادية أمام تعدد الحاجات الإنسانية وتنوعها وتطورها عبر الزمان والمكان.

ويطلق على الموارد النادرة أسم الموارد الاقتصادية Economic Resources وقد تكون هذه الموارد أشياء مادية أو خدمات، وتصلح هذه الموارد الاقتصادية عادة في استخدامات متعددة حيث يتم بها أشباع حاجات مختلفة، ولهذا يتم الاختيار بين وجوه الاستخدام المختلفة لهذة الموارد كمظهر للمشكلة الاقتصادية.

وتتمثل الأموال أو الموارد الاقتصادية التى تشبع حاجات أفراد مجتمع معين في: الموارد الطبيعية (الأرض)، والعمل الإنسانى، ثم المواد المصنوعة التى قام فيها العمل الإنسانى بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال اخرى اقدر على إشباع حاجات المجتمع كوسائل للانتاج حيث يمكن استخدامها فى المستقبل كالمبانى والآلات وغيرها (رأس المال)، وتعرف هذه الأموال أو الموارد الاقتصادية باسم عناصر أو عوامل الانتاج Factors of Production.

وعلى الرغم من أن وسائل الانتاج لاتعمل مباشرة على اشباع الحاجات البشرية، إلا أنه مع ذلك لاغنى عنها لانتاج تلك الأموال التى تشبع الحاجات

---

(١) انظر: أوسكار لانجة، الاقتصاد السياسى، القضايا العامة، ترجمة الدكتور راشد البراوى، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م ص(٢٢،٢٤).

اشباعاً مباشراً، ولهذا تدرج هذه الأخيرة في عداد الطيبات Goods وفي سبيل التمييز بين وسائل الانتاج وغيرها من الطيبات يطلق على الأولى السلع الانتاجية والثانية السلع الاستهلاكية.

وقد تكون السلعة ذاتها وسيلة انتاج أو وسيلة استهلاك، فالفحم إذا استخدم للتدفئة يعتبر سلعة استهلاكية أما إذا استخدم في العملية الانتاجية فإنه يعتبر سلعة انتاجية، فالأمر إذن يتعلق بوظيفة السلعة ذاتها وطريقة استخدامها لاشباع الحاجات البشرية[(١)].

وتتآلف عناصر الانتاج لاشباع الحاجات حيث لايقتصر الأمر على استخدام عنصر أو مورد واحد، ومن هنا كان التأليف بين عناصر الانتاج بنسب متفاوته محققا للانتاج حيث يتم احلال بعض هذه العناصر محل البعض الآخر كليا أو جزئيا، فمثلا يمكن احلال العمل محل الآلات أو العكس- كلية أو في حدود معينة- وذلك في عملية انتاجية محددة.

علم الاقتصاد والكفاءة الاقتصادية:

رأينا أن علم الاقتصاد وفقا للتعريف الشائع في الفكر الغربي هو ذلك العلم الذى يبحث في إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة باستخدام الموارد المحدودة في استخداماتها البديلة ومن ثم فعلم الاقتصاد علم اجتماعى يختص بإدارة الموارد الاقتصادية النادرة لاشباع أقصى قدر من الحاجات غير المحدودة في المجتمع، وبأدنى نفقات ممكنة.

ومؤدى ذلك أن الاقتصاد يختص بالاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة، ومن ثم فهو علم الكفاءة في استخدام الموارد النادرة[(٢)].

---

(١) انظر: أوسكار لانجة، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص٢٤.

(٢) انظر:

- Campbell R. McConnell, Economics, Op. Cit., P. 24

وإذا كانت الكفاءة الاقتصادية تنسب إلى الكفاءة المستهدفة في علم الهندسة، فإنها لاتطابقها، لأن عدم الكفاءة في أداء الآلة البخارية مثلا يعنى وجود طاقة مفتقدة بسبب وجود فاقد في وقود هذه الآلة أيا كان سبب ذلك.

وفي هذا المعنى ترتبط الكفاءة الاقتصادية بكل من المدخلات والمخرجات، وإن كان ارتباطها ينصرف أساسا إلى العلاقة بين الوحدات النادرة من الموارد التى تدخل في عملية الانتاج وبين الناتج المطلوب.وعليه فالكفاءة الاقتصادية تتعامل مع المدخلات من الموارد الاقتصادية النادرة والمخرجات من الناتج المطلوب، وبمعنى آخر فإن الكفاءة الاقتصادية تعنى مدى تعظيم الانتاج بقدر معين من الموارد أو مدى تقليل الموارد لانتاج قدر معين من المخرجات.

وللوقوف على مفهوم الكفاءة الاقتصادية بصورة أكبر، فإن ذلك يقتضى أن نعرض لكل من: التوظيف الكامل والانتاج الكامل والبطالة والنمو[1].

على أنه إذا كانت الكفاءة الاقتصادية، على هذا الأساس، تعتبر معيارا للحكم على الأداء الاقتصادى، فإنها ليست المعيار الوحيد في ذلك، حيث توجد معايير أخرى مثل العدالة، والاستقرار، والأمن، والحرية، وجميعها لابد وأن تؤخذ في الاعتبار للحكم على هذا الأداء.

جدول إمكانية الانتاج: Production Possibilities Table

ويمكن عرض موضوع الكفاءة الاقتصادية بطريقة أكثر وضوحا باستخدام جدول إمكانية الانتاج، ومنحنى إمكانية الانتاج Production Possibilities Curve، ومع افتراض أننا أمام مجتمع اقتصادى معين حقق

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: المرجع السابق، ص(٢٤-٢٥).
وكذلك: سامى خليل، مبادئ الاقتصاد الكلى، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠م. ص(٣٧-٤٨). ولنفس المؤلف: نظرية الاقتصاد الكلى، الكويت ١٩٩٤م.

التشغيل الكامل والانتاج الكامل، بمعنى أن موارده مستغلة استغلالا أكثر كفاءة، فضلا عن ثبات كل من موارده ومستوى الفن الانتاجي به.

وإذا افترضنا كذلك أن اقتصاد هذا المجتمع يقوم بانتاج نوعين من الانتاج: وحدات من سلع الاستهلاك Consumer Goods، ووحدات من السلع الرأسمالية (الانتاجية) Capital Goods، فإن زيادة الانتاج من احدى هاتين السلعتين لابد وأن يقابلها نقص الانتاج في السلعة الأخرى، والجزء الذى يجب التنازل عنه أو التضحية به من السلع الأخرى في مقابل الحصول على قدر محدد من سلعة معينة يعتبر نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost السالفة الاشارة إليها والتى سنشير إليها بتفصيل أكبر بعد ذلك.

ولتوضيح الفكرة، وفي ضوء تصور رغبة المجتمع في انتاج نوعى السلعة الاستهلاكية والرأسمالية (الانتاجية)، من المؤكد أنه من المستحيل انتاج كميات لانهائية من السلعتين.

على انه إذا تصورنا أن هذا المجتمع قرر استخدام جميع موارده لانتاج السلع الرأسمالية وبأقصى كفاءة ممكنه، فإنه سيوجد كمية من السلع هذه تمثل اقصى ما يمكن انتاجه منها، وهى الممثلة بالبديل (أ) في جدول إمكانية الانتاج، (جدول رقم ١) أما في حالة البديل (هـ) فإن نفس المجتمع يستغل موارده جميعاً وبكفاءة أفضل لانتاج كمية من السلع الاستهلاكية تمثل أقصى ما يمكن انتاجه منها.

وكذلك يستطيع المجتمع أن ينتج مزيجا من نوعى السلعتين مما يمثل الموازنة بين السلعتين معا، فيقسم موارده بين انتاج السلعة الاستهلاكية والسلعة الرأسمالية.

جدول رقم (١)

جدول امكانية إنتاج السلعة الاستهلاكية والسلعة الانتاجية

نوع الإنتاج	بدائل الانتاج المختلفة				
	أ	ب	جـ	د	هـ
سلعة استهلاكية (بمئات الآلاف)	صفر	١	٢	٣	٤
سلعة انتاجية (بالآلاف)	١٠	٩	٧	٤	صفر

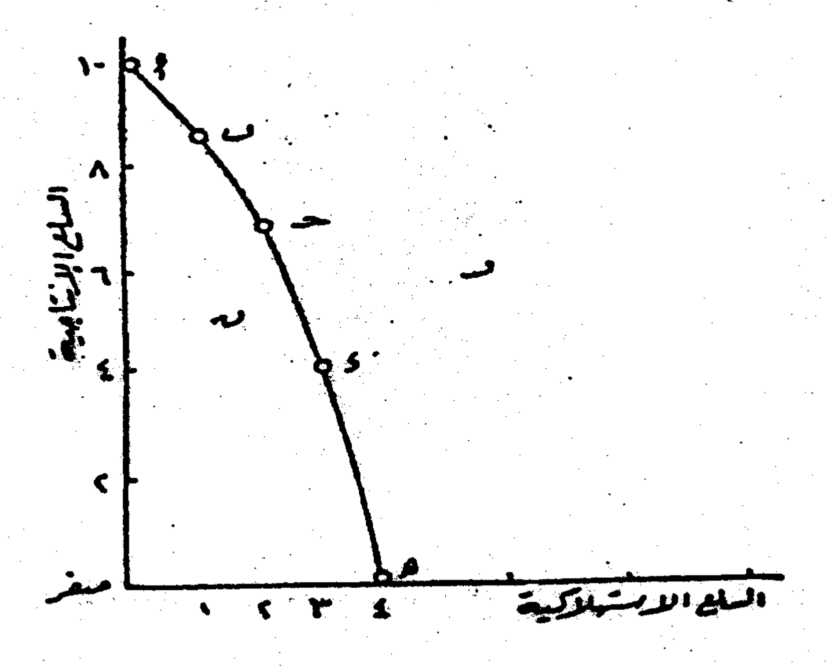
وكلما انتقل المجتمع من البديل (أ) إلى البديل (هـ) فهو يزيد من إنتاجه من السلع الاستهلاكية ويقلل انتاجه من السلع الرأسمالية (الانتاجية)، وذلك عن طريق نقل الموارد من إنتاج السلع الرأسمالية إلى انتاج السلع الاستهلاكية، والعكس صحيح.

ومن هذا الجدول نستطيع رسم منحنى يمثل منحنى امكانية الإنتاج (شكل رقم ١)، فالمحور الرأسى من المنحنى يمثل وحدات السلع الانتاجية، أما المحور الأفقى فيمثل وحدات السلع الاستهلاكية.

فإذا كرس المجتمع موارده المتاحة لانتاج السلع الاستهلاكية فإنه سينتج البديل (هـ) المتمثل بالقدر (٤) على المحور الأفقى، اما إذا خصص موارده المتاحة لانتاج السلع الانتاجية، فإنه سيلجأ إلى البديل (أ) وعنده سينتج القدر المتمثل بالقدر (١٠) من هذه السلع على المحور الرأسى.

هذا ويستطيع ان ينتج هذا المجتمع أى مزيج من نوعى السلعتين معا ويتمثل ذلك بأى نقطة تقع على المنحنى أ هـ والذى يسمي بمنحنى أمكانية الانتاج، وينحدر هذا المنحنى من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين.

وتمثل المجموعة السلعية (و) مجموعة غير ممكنة لأنها تعنى عدم كفاية الموارد المتاحة لانتاجها حيث أنها تبعد عن المنحنى أ هـ.



شكل رقم (١)

ورغم أن المنطقة المحصورة بين المحورين تمثل المجموعات السلعية الممكنة، إلا أن انتاج أى مجموعة أسفل المنحنى كالمجموعة (ن) يعنى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وجدير بالإشارة أن ميل هذا المنحنى سالب- ويعنى ذلك أنه لن يمكن زيادة الانتاج من إحدى السلعتين إلا إذا تم التنازل عن قدر ما من النوع الآخر.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا المنحنى يكون محدبا من الخارج أى مقعرا من نقطة الأصل، ويشير ذلك أيضا إلى تزايد نفقة الفرصة البديلة للسلع التى يقرر المجتمع الحصول على قدر أكبر منها.

ونشير بعد ذلك إلى النظم الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية في الباب الثانى.

الباب الثانى

النظم الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية

رأينا أن المشكلة الاقتصادية- بما تتضمنه من حاجات إنسانية غير محدودة تقابلها موارد اقتصادية نادرة- مشكلة عامة. وتسلك المجتمعات المختلفة مسالك مختلفة في محاولة من جانبها لحل هذه المشكلة من خلال عملية الإنتاج والتوزيع.

ومع تطور هذه المجتمعات عبر تاريخها يتطور معها أسلوب الإنتاج، ولهذا تعتبر خصائص أسلوب الإنتاج هى التى تميز الأنظمة الاقتصادية المختلفة في فترة زمنية معينة.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نعرض، في اطار محاولة النظم الاقتصادية حل المشكلة الاقتصادية، إلى خصائص أسلوب الإنتاج في ظل النظام الاقطاعى في أوربا في العصور الوسطى، وكل من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى، وأخيرا إلى النظام الاقتصادى الإسلامى.

وقبل أن نعرض لذلك كله، فإنه يتعين ان نحاول تحديد المقصود بالنظام الاقتصادى وبالهيكل الاقتصادى في اتصالهما بأسلوب الإنتاج الذى يختلف من نظام اقتصادى معين إلى نظام اقتصادى آخر.

ويمكن أن يتم عرض هذه الموضوعات من خلال الفصول الآتية:

الفصل الأول : النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى.

الفصل الثانى : النظام الاقتصادى الاقطاعى في أوربا.

الفصل الثالث : النظام الاقتصادى الرأسمالى.

الفصل الرابع : النظام الاقتصادي الاشتراكى.

الفصل الخامس : النظام الاقتصادى الإسلامى.

ونشير إلى كل منهما على الترتيب كما يلى:

الفصل الأول

النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى

النظام الاقتصادى: Economic System

يمثل أى نظام مجموعة من العناصر والعلاقات، وتمثل العناصر الأجزاء المكونة للنظام، والعلاقات هى التى "تربط" بين أجزاء أو عناصر النظام، ومن مجموع الأجزاء والعلاقات تتكون وحدة وشمولية أى نظام.

وعلى هذا الأساس يتكون النظام الاقتصادى من عناصر تربطها روابط معينة، وهذه العناصر يكمل بعضها بعضا، ومع ذلك فهى قابلة بطبيعتها للتغير، وتتمثل هذه العناصر فيما يلى(١):

أولاً: الهدف من النشاط الاقتصادى، فكل إنسان يهدف إلى تحقيق غاية معينة، وتختلف الدوافع إلى تحقيق هذه الغاية من إنسان إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ولهذا تعتبر هذه الدوافع من الخصائص المميزة لأى نظام اقتصادى، فقد يسعى نظام معين مثلا إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وقد يسعى نظام اقتصادى آخر إلى إشباع الحاجات الاجتماعية.. وهكذا.

ثانياً: الفن الإنتاجى أو الظروف التكنولوجية التى يتم فيها القيام بالعملية الإنتاجية، فالأساليب الفنية التى تستخدم في هذه العملية تختلف من نظام اقتصادى إلى نظام اقتصادى آخر، وقد تطورت الفنون الإنتاجية من فن إنتاجى بدائى إلى فن إنتاجى متطور يعتمد على تقسيم العمل، ثم إلى فن إنتاجى أكثر تطورا من خلال تطوير نسب المزج بين عناصر الإنتاج

---

(١) انظر: رفعت المحجوب، النظم الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨ ص(١٦-١٧).

- محمد حلمى مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر ١٩٦١م، ص١٢٧.

Francois Perroux, Coure D`economie Politique, Tome 1,5eme Edition, Paris 1917 P. 90.

المختلفة بما يقلل من نفقة الإنتاج ويزيد من حجم الناتج ويحسن من نوعيته في النهاية.

ثالثاً: نوع معين من التنظيم الاجتماعى والسياسى والقانونى، ذلك أن هذا التنظيم يبين شكل العلاقات بين الأفراد والسلطة أو بين الأفراد بعضهم البعض، فالملكية مثلا إما أن تكون فردية أو عامة، ولهذا يتميز أى نظام اقتصادى عن أى نظام اقتصادى آخر بما تتميز به المؤسسات القانونية والسياسية السائدة في كل نظام من هذه الأنظمة.

ونظراً لأن النظم الاقتصادية قابلة بطبيعتها للتغيير كما رأينا، فإن ذلك يدل على أنها نسبية وغير دائمة، لكن تغييرها لايتم من ناحية أخرى بدون تفاعل قوى داخلية ترتبط بدرجة من النضج الاجتماعى والسياسى أو قوى خارجية كالحروب أو الاكتشافات الخارجية.

وجدير بالذكر أن الظروف الفنية أو العوامل التكنولوجية في أسلوب الإنتاج تؤثر إلى حد كبير في النظم الاقتصادية على أساس أن الانشغال الأساسى لهذه النظم يتمثل في طريقة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات.

الهيكل الاقتصادى: Economic Structure

يقصد بالهيكل الاقتصادى الشكل الذى تترابط معه العناصر التى تكون الاقتصاد القومى في فترة زمنية معينة، ولأنه توجد بين أجزاء الاقتصاد القومى علاقات محددة، فإنه عن طريق هذه العلاقات يمكن تمييز نوع الهيكل الاقتصادى الذى على أساسه يتم أداء هذا الاقتصاد.

ويتحدد الهيكل الاقتصادى للمجتمع بالمحددات الآتية[1]:

---

(١) انظر:

- André Marchal, Systems Et Structures Economiques, P.U.F., 4e Edition 1969 PP. (123-131).

=

أولاً: الخصائص الجوهرية للعملية الإنتاجية من حيث:

١- روابط الإنتاج السائدة وما إذا كانت ترتكز على الملكية الفردية أو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

٢- ومن حيث الهدف المباشر من العملية الإنتاجية، وهو ما إذا كان تحقيق أقصى ربح ممكن أو إشباع الحاجات الاجتماعية.

٣- ومن حيث طريقة سير وأداء النظام الاقتصادى وما إذا كان ذلك يتم عن طريق جهاز الثمن أو الخطة.

ثانياً: الوزن النسبى لكل قطاع من القطاعات الثلاثة في الاقتصاد القومى وهى: النشاط الأولى وتكون فيه العلاقة بين الإنسان والطبيعة أكثر وضوحا كالصيد والزراعة والنشاط الاستخراجي، النشاط الثانوى أو الصناعى وتكون فيه العلاقة بيين الإنسان والطبيعة أقل مباشرة، ويزداد وضوح العلاقة بين الإنسان والإنسان حيث يسيطر نسبيا على جانب من الطبيعة، ثم نشاط الخدمات حيث العلاقة فيه بين الإنسان والطبيعة أقل وضوحاً منها في النشاط الثانوى أو الصناعى مثل خدمات النقل والصحة...إلخ.

وتمثل الأهمية النسبية لكل من هذه القطاعات الثلاثة في الاقتصاد القومى (ولكل فرع داخل أى قطاع) وبخاصة القطاع الصناعى، أحد محددات الهيكل الاقتصادى ككل، فإذا كان وزن القطاع الزراعى كبيرا بالنسبة لوزن القطاعين الآخرين قلنا إن الهيكل الاقتصادى يغلب عليه الطابع الزراعى، أما

- محمد دويدار اقتصاديات التخطيط الاشتراكى، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م، ص(٢٧-٤٠).

وانظر كذلك: تطويرا لفكرة الهيكل الاقتصادى لنفس الكاتب في مؤلفه الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(١٩١-١٩٣) حيث يطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للإنتاج، وما يرتبط به من نوع علاقات الإنتاج. اصطلاح طريقة الإنتاج أو الهيكل الاقتصادى.

إذا كانت الأهمية النسبية للقطاع الصناعى أكبر غلب الطابع الصناعى على الهيكل الاقتصادى وهكذا.

النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى:

رأينا أن النظام الاقتصادى يشمل عناصر وروابط معينة وأن الهيكل الاقتصادى يتحدد بالخصائص الأساسية للعملية الإنتاجية والوزن النسبى لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى: القطاع الزراعى والقطاع الصناعى وقطاع الخدمات، وبهذا يتداخل النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى إلى حد كبير.

والواقع أن بعض الكتاب يركزون في تحديدهم للنظام أو الهيكل الاقتصادى على عنصر محدد في حين يركز البعض الآخر منهم على الروابط التى تربط بين هذا العنصر أو القطاع والقطاعات الأخرى.

ففى علاقة النظام الاقتصادى بالهيكل الاقتصادى نجد أن المدرسة الألمانية تحصر نفسها في نطاق قومى[1]، فمثلا يركز بوخر Bucher على مجموعة المظاهر المترابطة داخل مجتمع معين ومنها اللغة والدين والفن والقانون وغيرها من المظاهر التى تشكل الحياة الاجتماعية لمجتمع معين.

كما أننا نجد فكرة التضامن داخل الوسط الاجتماعي قائمة عند كل من هيلديراند Hildebrtand، وشمولر Schmoller وفي هذا الخصوص يرى زومبارت Sombart أن النظام الاقتصادى يعنى تفاعل الروابط الاجتماعية والقانونية والاقتصادية في بوتقة واحدة، وقد تابع فرانسوا برو F.Perroux هذا المفهوم وانتهى إلى تحديد لعناصر النظام الاقتصادى التى سبق أن أشرنا إليها

---

(١) انظر:

- André Marchal, Systéms Et Structures Economique, Op-Cit P.P. (111-118).

أما أنتونيللى Antonelli فقد قرر أن النظام الاقتصادى يمثل مجموعة من الروابط والمؤسسات التى تميز الحياة الاقتضادية لمجتمع معين يتواجد في زمن معين ومكان معين.

وفي ذلك يرى أندريه مارشال André Marchal بحق أن مفهوم أنتونيللى عن النظام الاقتصادى يفيد أن فكرة الهيكل الاقتصادى تدخل ضمن تعريف النظام من ناحية، ولايقتصر على الاقتصاد القومى كما ذهبت إلى ذلك المدرسة الألمانية من ناحية أخرى.

ويضيف أندريه مارشال إلى ذلك أن هذا التحديد للنظام الاقتصادى غير كاف لأنه يتعلق بأنظمة فعلية، أى باقتصادات واقعية ملموسة في فترة زمنية معينة، بمعنى أنها تحققت تاريخيا، ودون أن ينسحب ذلك على المستقبل[١].

الهيكل الاقتصادى وأسلوب الإنتاج:

رأينا أختلاف وجهات نظر الكتاب حول تحديد مفهوم النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى، وأن أبرز التحديدات في ذلك يختص فقط بالأنظمة والهياكل الاقتصادية التى تحققت تاريخيا، الأمر الذى يدعونا إلى بحث إمكانية الاستغناء عن الخوض في هذه المفاهيم بسبب قصورها والتركيز فقط على مفهوم أسلوب الإنتاج كبديل عنها جميعاً.

ومع العودة إلى التعريف الذى انتهينا إليه لعلم الاقتصاد نجد أنه ذلك العلم الاجتماعى الذى ينشغل بعملية استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لاشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية غير المحدودة، وبأقل نفقة ممكنة.

فكأن موضوع هذا العلم هو إنتاج وتوزيع السلع والخدمات لاشباع الحاجات الإنسانية في مجتمع معين وفي زمن معين. وعليه يكون أسلوب

---

(١) انظر:

- André Marchal, Op. Cit., P. 115.

الإنتاج في زمن معين وفي مجتمع معين هو الذى يميز بين اقتصاد مجتمع عن اقتصاد مجتمع آخر، وكذلك بين اقتصاد مجتمع في فترة معينة عن اقتصاد ذات المجتمع في فترة أخرى.

وفي هذا الخصوص رأى بعض الكتاب بحق أن كلا من فكرة أسلوب الإنتاج والهيكل الاقتصادى تمثل بديلا عن الأخرى[1].

ولايقتصر الأمر في نظرنا عند هذا الحد، بل إن فكرة أسلوب الإنتاج لاتعتبر بديلا عن فكرة الهيكل الاقتصادى فقط وإنما تعتبر كذلك أيضا بالنسبة لمفهوم النظام الاقتصادى، ذلك أن عناصر النظام الاقتصادى- كما رأينا- تشكل في النهاية ذات المضمون سواء بالنسبة للهيكل الاقتصادى أو أسلوب الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب الإنتاج يمثل الأداة الأساسية في مجال التطوير الاقتصادى أى في مجال تغيير النظام الاقتصادى، وبمعنى آخر التغيير الهيكلى للنظام الاقتصادى أو الاقتصاد القومي، ويقتضي ذلك دون شك ضرورة التعرف ابتداء على الهيكل الاقتصادى المراد تغييره، والهيكل الاقتصادى المراد الوصول إليه تمهيداً لاتباع أسلوب الإنتاج الذى يحقق الهدف من التغيير المطلوب.

ومع ذلك فإننا سنبقى على مفهوم النظام الاقتصادى لأنه أسبق تاريخياً من كل من الهيكل الاقتصادى وأسلوب الإنتاج، ولأن مهمة أى نظام هى استخدام الموارد المحدودة أكفا استخدام ممكن لإشباع الحاجات الإنسانية بأقصى قدر ممكن.

ونشير بعد ذلك باختصار إلى النظام الاقتصادى في أوربا في العصور الوسطى كنظام اقتصادى تاريخى وذلك في الفصل الثانى.

---

(١).انظر في تفصيلات ذلك: محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، صفحة ١٩١ ومابعدها

الفصل الثاني

النظام الاقتصادي الاقطاعي في أوربا

ساد التكوين الاجتماعي الاقطاعي أوربا في العصور الوسطى من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر[١]. ومع سيطرة هذا التكوين عملت العلاقات الاقتصادية على التوفيق بينهما وبينه، ولأن هذه العلاقات كانت تدور حول الأرض فقد ارتكزت على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي.

وفي هذا كانت الوحدة الزراعية الأساسية في هذا التكوين هى الاقطاعية أو الضيعة Manor، وهى مجموعة من الأفراد يعيشون في قرية واحدة ويتعاونون في الزراعة وتحكمهم قوانين وعادات خاصة، ويشتركون في دفع الضرائب لكل من مالك الضيعة والكنيسة، كما كانوا ينتجون كافة حاجاتهم من مأكل ومشرب، ويعنى ذلك أن الضيعة أو الوحدة الإنتاجية في التكوين الاقطاعي كانت- على الأقل في مرحلة أولى- تستهدف الاكتفاء الذاتي.

وكانت أراضى الضيعة تقسم إلى قطع كبيرة تبلغ مساحة كل واحدة منها حوالى عشرة أفدنة، ثم تقسم كل قطعة إلى عدد من القطع الصغيرة كل منها حوالى فدان، ومن ثم كان المزارع يقوم بزراعة أكثر من قطعة صغيرة في حيازات متعددة، وقد فسر بعض الكتاب ذلك بعوامل مختلفة، وإن كان أبرزها تواجد عامل الميراث وأثره في تغيير الملكية، وقد تطلب هذا الأمر تعاونا من المزارعين في العمليات الإنتاجية المختلفة، وإن كان قد أخذ على هذا التقسيم

---

(١) وليس معنى ذلك أن الاقطاع- كخصيصة أساسية من خصائص العصور الوسطى- قد فقد أهميته بعد القرن الخامس عشر وإنما استمر في انجلترا حتى أوائل القرن السادس عشر حيث أضعفت الحكومة الإنجليزية نظام الطوائف الذى كان يأخذ صورة مؤسسة أخرى من مؤسسات العهد الاقطاعي، ومن ثم يكون قد بدأ فقط في فقد أهميته بعد القرن الخامس عشر الميلادى.

بعد المسافة بين كل حيازة، وضياع الوقت والجهد، وترك مساحات دون زراعة لاستخدامها في توضيح الحدود بين القطع المختلفة، والممرات والقنوات.

معالم التكوين الاجتماعي الاقطاعي:

رأينا أن أوربا تميزت في العصور الوسطى بما أصطلح على تسميته بالعهد الاقطاعى أو التكوين الاجتماعى الاقطاعى، ويمكن أن نشير إلى أهم معالم هذا التكوين فيما يلى[1]:

١- تفتت السلطة السياسية:

فقد كان يقوم التنظيم السياسى على ما يتمتع به ملاك الأراضى من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة، "والعدالة" يحكم بها السيد الأكبر على تابعيه.

وتأخذ صورة تفتت السلطة السياسية تنظيماً هرمياً، في قمته القيصر أو الامبراطور ثم ملوك البرابرة، وهم أصلا شيوخ ورؤساء القبائل الجرمانية، ثم بعد ذلك سادة الاقطاع ومنهم من يتبع القيصر مباشرة، ومنهم تابع التابع وهكذا.

وفي أدنى السلم الاجتماعى نجد عامة الشعب من غير النبلاء أو الأشراف، وفي مقدمة هذه الطبقة الأحرار وفي مؤخرتها شبه رقيق Serfs جرت العادة على تسميتهم رقيق أو عبيد الأرض أو الأقنان.

وجدير بالذكر أن العلاقات الاجتماعية كانت تتخللها شبكة من الروابط الشخصية، وأن السلطات السياسية والتنفيذية والقضائية وسلطة جباية

---

(١) انظر: - زكريا نصر، تطور النظام الاقتصادى، المرجع السابق، ص ٧١ وما بعدها.

- محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص٧٠ وما بعدها.

- Eric Roll, A History Of Economic Thought, Faber & Faber London 1956, PP. (41-43).

الضرائب وتجنيد الرجال...إلخ كانت من اختصاص سادة الاقطاع كل في حدود اختصاصه وطبقاً للسائد من التقاليد في المنطقة التابعة للسيد، في الوقت الذى كانت فيه السلطة للملك أو الأمبراطور اسمية، ومن ثم كانت السلطة الفعلية موزعة بين أفراد طبقة النبلاء الأمر الذى جعل النظام الاقطاعى نظاما بلا دولة مركزية.

٢- اقتصاد الاقطاعية:

سبق أن أشرنا إلى طبيعة الوحدة الزراعية في التكوين الاجتماعى الاقطاعى، وأن الوحدة الزراعية كانت تتمثل في الاقطاعية أو الضيعة، ونضيف الآن أنها مزرعة محصنة تضم الأراضى المزروعة، وأراضى الرعى والغابات، وتتكون من قرية او أكثر ويتوسطها قصر سيد الأرض ويقيم في أكواخ القرية من يقومون بالنشاط الإنتاجى وهم: العبيد، وكان عددهم في تناقص مستمر، والأقنان ويمثلون الأغلبية، والفلاحون الأحرار وهم يمثلون أقلية كانت تملك مساحات صغيرة من الأرض.

ومن الجدير بالذكر أن القرية كانت تضم بعض الحرفيين الذين كانوا يقومون بإنتاج المنتجات الصناعية كالملابس والأثاث داخل اقتصاد الاقطاعية المغلق إذ أن المبادلات لم تكن تتم إلا في مكان محدود وداخل اطار الاكتفاء الذاتى للاقطاعية.

٣- الاقنان:

كان النشاط الزراعى يقوم في عهد الاقطاع على نظام يعتبر من أهم مميزات الاقطاع هو رق الأرض Serfdom، وبمقضاه يخضع رقيق الأرض قبل السيد الاقطاعى لعدد من الالتزامات مصدرها تبعيته لهذه الأرض إما بالمولد وإما بطول الاقامة.

وهؤلاء الأقنان ليسوا من العبيد إذا أن أشخاصهم لاتملك، ولكنهم يرتبطون بسيدهم بعلاقة تبعية أساسها السيادة على الأرض من جهة السيد،

والتبعية لهذه الأرض من جانب رقيق الأرض.

ويجد هذا النظام جذوره في المجتمع القديم حين بدأ كبار الملاك يتمردون على سلطة روما عن طريق الاقامة في ملكياتهم العقارية، وتوسيع نطاق هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الأصغر، والمزارع المهجورة، أما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا أضعف من أن يقاوموا محصل الضريبة الرومانى أو جارهم الغنى، ومن ثم لجأوا إلى الحماية عند المالك الكبير حيث يتخلون له عن أرضهم لتكون ملكا له، وتبقى لهم يستغلونها هم وأبناؤهم مقابل التخلى عن جزء من الناتج.

٤- الريع:

كانت أرض القرية المزروعة تقسم بين أرض تزرع لحساب سيد الأرض مباشرة، وأرض يزرعها الفلاحون لحسابهم في صورة وحدات إنتاجية صغيرة، وإذا كانت الزراعة في الوحدات الإنتاجية الصغيرة تتم استقلالا، فإن الأعمال الزراعية كالحصاد وخلافه كانت تتم عادة بصورة جماعية.

وفي مقابل استغلال هذه القطعة الإنتاجية الصغيرة تلزم عائلة الفلاح بالعمل طوال بعض أيام الأسبوع على الأرض التى تزرع لحساب سيد الأرض، وعلى هذا الأساس يقتضى سيد الأرض ريع الأرض التى تستغلها عائلة الفلاح في صورة Labor-rent يسخر له أفراد العائلة.

وليس هذا فقط، بل كان على الفلاح- في مواجهة السيد الاقطاعى- أن يتخلى عن جزء من محصوله وعن بعض من الحيوانات التى يربيها، والأسماك التى يصطادها، وكان على الفلاح أن يطحن حبوبه في مطاحن سيد الأرض ويخبزه في مخبزه...إلخ.

ويتحمل الفلاح بكل هذه الالتزامات سواء كان حرا أو قنا.

وبسبب الارتفاع النسبى في الفنون الإنتاجية في الوحدة الإنتاجية الصغيرة

في التكوين الاجتماعى الاقطاعى، فضلا عن وجود الدافع لدى المنتج بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة للعبيد الذين يملكون، ازدادت إنتاجية العمل الزراعى، ونقص بالتالى عدد ساعات عمل السخرة اللازمة للفلاحين الذين يزرعون لحسابهم.

وقد ترتب على ذلك زيادة إنتاج المواد الغذائية والإنتاج الصناعى المنزلى، مما أدى بسيد الأرض إلى أن يتخلى عن كل أرضه لتزرعها عائلات الفلاحين لحسابهم وعلى أن يحصل هو على جزء من المحصول يفوق- بالطبع- الجزء الذى كان يحصل عليه من خلال تسخير جزء من عمل الفلاحين.

ومن هنا ظهر إلى جانب الريع في شكل عمل: الريع العينى الذى أصبح فيما بعد الشكل الغالب للريع، ولهذا كف سيد الأرض عن أن يقوم بأى دور تنظيمى في العملية الإنتاجية وأصبح دوره طفيليا من الناحية الاجتماعية.

ولهذا كان عمل المنتج موزعا بين عمل يتوصل به إلى إنتاج ما يلزم لاعاشته وتجديد قدرته على العمل، وعمل فائض يأخذ في النهاية كمية الناتج الفائض يعيش عليها سيد الأرض وغيره ممن لهم حق في ملكية الأرض أو رجال الدين.

وقد أتاح الريع العينى فرصة ظهور تباين المنتجين (وكذلك إمكانية استغلال بعض المنتجين ميسورى الحال من يتبعونهم من الأقنان حتى ولو كان هؤلاء الأخيرون رقيقى الحال) ويعنى ذلك تواجد تمييز اجتماعى حتى بين الفلاحين أنفسهم، أو طبقة الأقنان ذاتها.

وفي مرحلة ثالثة مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة الاقطاع للسلع الصناعية، ظهر إلى جانب الريع العينى شكل آخر للريع، هو الريع النقدى، وهنا يتخلى المنتج لسيد الأرض ليس عن جزء من الناتج وإنما

عن ثمن هذا الجزء[1].

ولزيادة الجزء من الناتج العينى بسبب زيادة الإنتاج، بدأ الفلاحون وخاصة الكبار منهم في الضغط على أسياد الأرض لتحويل الريع العينى كلية إلى ريع نقدى.

ويرتبط تحول الريع العينى تدريجيا إلى ريع نقدى بتطور التجارة والصناعة التى تتم في المدن، وبمعنى آخر بتطوير دور المدن لتصبح مراكز للتجارة والصناعة في التكوين الاجتماعى الاقطاعى، وهو ما يعتبر أيضا من ضمن معالم هذا التكوين[2].

دور المدينة في التكوين الاجتماعى الاقطاعى:

لم تكن المدينة تلعب دورا رئيسيا في بدء التكوين الاجتماعى الاقطاعى خاصة وأن الضيعة كانت تحقق لنفسها اكتفاء ذاتيا في ظل مجتمع يقوم على الإنتاج الزراعى، إلا أنه مع زيادة الناتج الزراعى أمكن تحقيق فائض في المنتجات الزراعية ليجد طريقه إلى السوق.

وليس معنى ذلك أن الاقتصاد الاقطاعى ينفى- وخاصة في القرون الأخيرة منه- عدم أزدهار المدن التى كانت بمثابة مراكز للصناعة والتجارة وتبقت من الحضارة الرومانية القديمة في حالة اضمحلال، حيث أصبحت هذه المدن- وغيرها من المدن التى أنشئت قريبة من قصر سيد الأرض وطرق

---

(١) قارن:

Eric Roll, A History Of Economic Thought Op. Cit., PP. (41-42).

(٢) انظر: محمد دويدار، المرجع السابق، ص٧٧ وما بعدها.

- زكريا نصر، المرجع السابق، ص(٧٨-٨١).

- Lewis H. Haney, History Of Conomic Thought, The Macmillan Co. N. Y. 1968 PP. (104-106).

- Eric Roll; A History Of Economic Thought Op. cit.,P. 42.

المواصلات الرئيسية- مراكز حية للتجارة والصناعة.

وقد كانت المدينة في الأصل خاضعة لسيطرة سيد الأرض ويحكم العمل الصناعى بها نظام الطوائف Guild System، وهو يمثل الشكل التنظيمى السائد للنشاط التجارى والحرفى داخل التكوين الاقتصادى ككل، فتجار المدينة منظمون في طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة في يد أعضائها وتحميهم وتساعدهم وتعطيهم اعانات مالية، كما أن الحرفة تمارس فقط من خلال عمل الطائفة وحدها حماية لهم من الأقنان الهاربين من الريف.

وفي مرحلة أولى قام التنافس بين التجار وأصحاب الحرف داخل المدينة، ولكن مع أزدياد أهمية المنتجات الحرفية في التجارة، بدأ التجار في السيطرة على النشاط الصناعى، الأمر الذى لم يمنع التجار من أن يتحولوا إلى أرباب صناعة، وبعض أرباب الحرف من أن ينتجوا مباشرة للسوق، ولهذا بدأ النشاط الصناعى يعرف مستوى أعلى في تطور قوى الإنتاج ويتحول نحو إنتاج المبادلة الذى يهدف إلى تركيم رأس المال النقدى[1].

وقد كان سكان المدن يحاولون بشتى الوسائل الحصول على عدد من الامتيازات أو الاستقلال الذاتى بهدف تخفيف سيطرة سيد الأرض عليهم وإمكان ممارستهم لبعض الحقوق قبل إدارة المدينة، وإنشاء محاكم خاصة بسكانها، والاعفاء من التزامات رق الأرض لمن يسكن بها...إلخ، وقد ساعدت كثير من العوامل على تحقيق هذه المطالب، ومن هذه العوامل حاجة سادة الأرض إلى الأموال بصفة مستمرة، وميل الملوك إلى تدعيم قوة المدن على حساب سادة الاقطاع.

---

(١) وقد تم التطور في قوى الإنتاج بفضل ادخال فنون إنتاجية جديدة وأدوات حديدة نقلها السوريون من شرق البحر الأبيض إلى أوربا الغربية، والعرب عن طريق أسبانيا ومن خلال الحروب الصليبية. انظر: محمد دويدار، المرجع السابق، ص٧٩.

وعليه أصبح لسكان المدن وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف، وقد أخذ ذلك صورة التناقض الاجتماعى بين الريف والمدينة بالاضافة إلى التناقض الذى رأينا معه أن الريع النقدى أظهره حتى بين المنتجين أنفسهم سواء كانوا من الفلاحين أو الأقنان.

وقد أمتد نطاق هذا التناقض ليشمل سكان المدن بين التجار وأرباب الحرف، والنبلاء الذين يحصلون على الفائض (الريع)، وكذلك بين سكان المدينة من ناحية والفلاحين من ناحية أخرى.

وقد سبق أن رأينا كذلك الدور الذى لعبه الريع في تطوره حتى انتهى به الأمر إلى الصورة النقدية كشكل غالب للريع ليمثل أحد التناقضات الأساسية بين سيد الأرض والفلاحين أنفسهم.

ولايعنى ذلك أن التناقض كان قائماً فقط بين سكان المدن ككل والريف. بل إن عدم تجانس سكان المدن كان سببا في ابراز هذا التناقض من ناحية أخرى، خاصة وأنهم لم يمثلوا طبقة اجتماعية واحدة، فمنهم التجار وصغار التجار والحرفيين وتجار التجزئة والعمال[١].

نفوذ الكنيسة[٢]:

كان الدين في هذه الفترة هو الشغل الشاغل للناس، وقد اشتد نفوذ الكنيسة وأخذت تحتل مكانة بارزة في حياة الفرد العادى سواء في الدنيا أو الآخرة،

---

(١) انظر: محمد دويدار، المرجع السابق، ص٨١.

(٢) انظر: في تفصيل ذلك:

- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادى من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٣م ص(٢٠-٢١).
- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادى، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٦م. ص(٤٣-٥١).
- محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، (٨٢-٨٦).
- Lewis H. Haney, Hostory Of Economic Thought, Op: Cit., PP. (97-103).

ومن ثم أخذت تطاول الملوك والأمراء في سلطاتهم الزمنية، وكثيرا ما كانت لها الغلبة، وكان لهذا أثره العميق على الحياة الفكرية في العصور الوسطى، فقد كان الله ووجوده وصفاته محور الحياة الفكرية، وانعكس ذلك على الفكر الاقتصادى، ولهذا اصطبغت القرارات الاقتصادية بصبغة دينية محورها الحلال والحرام والعدالة.

ولعل السير توماس الاكوينى- أبرز الكنسيين أو المدرسيين- St. Thomas Aquinas (١٢٢٥-١٢٧٤) يمثل القمة الفكرية التى وصلت إليها أوربا في العصور الوسطى لأنه ضرب في الفلسفة واللاهوت بقسط وافر، وإن كان لايعنينا منه الآن إلا أفكاره الاقتصادية.

هذا ويتفق توماس الاكوينى مع أرسطو في أن الملكية الفردية لاتتعارض والنظام الطبيعى وأنها توفر الحافز الصحيح على الكفاية الإنتاجية، ويضيف توماس الاكوينى أن الملكية الفردية لاتتعارض مع شيوع الاستعمال(١).

ويعلق توماس الاكوينى أهمية على فكرة الثمن العادل والأجر العادل، وعنده أن القيمة صفة كامنة في الشئ. وإذا كان الأمر كذلك فإن الثمن، العادل هو ذلك الثمن الذى يمثل تساوى القيم المتبادلة، أى أن ثمن كل سلعة يجب أن يعبر عن قيمتها الكامنة فيها فقط دون نقص أو زيادة، وقد لاحظ توماس الاكوينى أن أجر العامل يمثل ثمن الخدمة التى يؤديها.

---

(١) فالمالك يجب أن يستخدم ملكيته للصالح العام بأن يفيد منها الفقراء، وهو أى المالك أقرب ما يكون في منطق توماس الاكوينى إلى مدير الأموال المملوكة له لمصلحة المجموع.

ويتفق توماس الاكوينى مع أرسطو في إدانة الفائدة على أسس تقترب من تلك الأسس التى قدمها الأخير.

ويكون الأجر عادلا إذا كان كافيا لمعيشة مناسبة للعامل طبقاً لمركزه في الحياة[١].

ومؤدى فكرة الثمن العادل أنه يوجد لكل سلعة ثمن عادل يرتكز أساسا على نفقة الإنتاج التى يستطيع البائع أن يحقق على أساسها ربحا معقولا يتناسب مع مستوى المعيشة الذى يعيشه هو وأفراد عائلته.

ومع أزدياد نشاط التاجر أعفاه الفكر المدرسى من الادانة الأخلاقية إذا ماباع السلعة بثمن أعلى مما دفعه في شرائها في حالة ما إذا خصص الكسب في غرض ضرورى ونبيل (إعالة العائلة) وفي حالة ما إذا لم تكن لدى التاجر نية بيع السلعة ثانية وقت شرائها وكان قد حسن السلعة بأى طريق.

والواقع أن فكرة الثمن العادل بارتكازها على نفقة الإنتاج، جعلت التفكير في "القيمة" في مجال الإنتاج راسخا في وعى المنتجين باطراد، ومن ثم تكون قد أثبتت أنها أكثر ما تركه المدرسيون أثرا في مجال الفكر الاقتصادى.

ونشير بعد ذلك إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى في الفصل الثالث.

---

(١) انظر: سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادى، المرجع السابق ص٢١.

الفصل الثالث

النظام الاقتصادى الرأسمالى

سبق أن رأينا أن أسلوب الإنتاج في المجتمعات المختلفة يتطور عبر تاريخ هذه المجتمعات، ففى أوربا في العصور الوسطى كان النشاط السائد هو النشاط الزراعى الذى كان يعتمد على رقيق الأرض وفقا للتفصيل السالفة الإشارة إليه.

كما أنه منذ القرن الخامس عشر بدأ الإنتاج الصناعي في أوربا يغلب على النشاط الزراعى حيث تطور دور رأس المال ليسيطر في النهاية على العملية الإنتاجية والتجارية، بعد أن كان يسيطر على دائرة التبادل فقط.

وإذا كانت أساليب الإنتاج تتداخل، إذ لايوجد بينها فاصل زمنى محدد، فإن ذلك يرجع إلى أن أسلوب الإنتاج في مجتمع معين يمثل ظاهرة اجتماعية متطورة، يكون الجانب الإنتاجى أحد وجوهها، ومن ثم تتراكم معها الوجوه المختلفة لذات الظاهرة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، وعليه يمكن طرح أسلوب الإنتاج لمجتمع معين من خلال عرض الخصائص الأساسية لهذا الأسلوب في ذلك المجتمع وفي فترة زمنية محددة.

والسؤال الآن هو: ماهى الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى الحر؟ وما هو التطور الذى طرأ على أسلوب الإنتاج في النظام الاقتصاد الرأسمالى المعاصر؟ وماهى الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الرأسمالى؟

نجيب على هذه الأسئلة في المباحث الثلاثة الآتية على التوالى:

المبحث الأول: الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى الحر.

المبحث الثانى: الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى المعاصر.

المبحث الثالث: بعض الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الرأسمالى.

المبحث الأول

الخصائص الأساسية

للنظام الاقتصادى الرأسمالى الحر

سيطر على الفكر الاقتصادى في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مذهب الحرية الاقتصادية بما يعتبر امتداداً لفكر الطبيعيين في هذا الخصوص، ويعنى هذا المبدأ وجود قوانين طبيعية تحكم العلاقات الاقتصادية، وتضمن الوصول إلى أفضل النتائج إذا ما تركت هذه القوانين تعمل دون تدخل يعوق من تلقائيتها.

وكما سيطر مذهب الحرية الاقتصادية على الفكر الاقتصادى في الاقتصاد الرأسمالى، فقد سيطرت تنظيمات اقتصادية على أسلوب الإنتاج في ذات الاقتصاد الرأسمالى الحر، وهى التى يمكن أن نلحصها في الخصائص الأساسية الآتية[1]:

أولاً: الحرية الاقتصادية:

تنصرف الحرية الاقتصادية التى تعتبر خصيصة أولى من خصائص أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالى الحر إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتبادل والعمل،

---

(١) انظر في تفصيل ذلك:
- محمد حلمى مراد، أصول الاقتصاد، المرجع السابق، ص(١٤١-١٥٨).
- زكريا نصر، تطور النظام الاقتصادى، المرجع السابق، ص(١٣٢-١٥٧).
- رفعت المحجوب، الاشتراكية، دار النهضة العربية، ١٩٦٨م ص(٧٨-١١١).
- أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، المرجع السابق، ص(١٣٠-١٤٤).
- محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(٢١٢-٢٣٣).
- Goerge N. Halm Economic Sytems; A Comparative analysis Revised. (New York: Holt Rinhart & Winston).

ويقتضى ذلك أن يكون الفرد حرا فيما يملـك، فـي ثروتـه، أى فـي تحديـد حجم إنتاجه وحجم استهلاكه، وحرا فيما يدخر، وحرا في تعـاقده، ويعنـى ذلـك كلـه أن تكـون الدولـة فـي موقـف سلبى ازاء نشـاط الأفـراد، وهــو الموقف الذى سميت معـه الدولـة "بالدولـة الحارسـة" حيـث يقتصـر علـى تهيئة اطار عام يقـوم الأفـراد فـي داخلـه بممارسـة نشـاطهم بحريـة تكـاد تكون تامة.

وقد تحقق اقتصـاد "الدولة الحارسة"ابتداء في بريطانيـا حيـث شـهدت آثـار الثورة الصناعية والتحولات التى ترتبت عليها قبل غيرها من الدول الأخـرى. وتجد وظيفة الدولـة الحارسـة خير تعبير عنهـا فـي كتابـات آدم سـميث التـى تتلخص في الآتى[١]:

١- حماية المجتمع من كل عنف أو عدوان خارجى، أى تقديم خدمات الأمـن الخارجى.

٢- تحقيق الاستقرار الداخلى، أى تقديم خدمـات الأمـن الداخلـى، مـن شـرطة وقضاء وغيره، ويقرر آدم سميث في ذلك أن جوهـر وظيفـة الدولـة هـذه هو حماية الملكية الفردية ضد أى عدوان داخلى.

٣- القيام بالمشروعات العامة التى تمد الاقتصـاد القومـى بالخدمـات الأساسية للإنتاج، كأعمال الـرى والطـرق والكبـارى، وخدمـات التعليم والثقافـة العامـة والصحة العامة.

---

(١) انظر:

Adam Smith, An Inquiry into The Nature And Causes Of Wealth of Nations, Methuen And Co. Ltd., Fourth Edition, London 1925 Vol. 11 PP. (186-214).

ثانياً: تحقيق أكبر ربح نقدى ممكن:

إن الهدف المباشر من أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالى الحر هو تحقيق المصلحة الفردية، وتحقيق هذه المصلحة يمكن ترجمته بتحقيق أكبر ربح نقدى ممكن.

والواقع ان هذا الهدف يمثل أبرز خصيصة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى، ذلك أنه إذا كانت خصيصة الملكية الفردية مثلا توجد مع بعض أساليب الإنتاج غير الرأسمالية، فإن الدافع إلى تحقيق أكبر ربح نقدى ممكن لايمكن أن يوجد إلا في اقتصاد رأسمالى. ويعنى هذا الهدف ضرورة توافر عنصرين لدى فرد معين: الأول: هو الدافع على القيام بنشاط ما، والثانى: الرغبة في زيادة الايرادات على النفقات التى يتكبدها في العملية الإنتاجية، أى تحقيق الربح، واجتماع هذين العنصرين معا في شخص واحد هو الذى يجعل هذه الشخصية من سمات أسلوب الإنتاج الرأسمالى وحده.

ولايعنى الدافع إلى تحقيق اكبر ربح ممكن عدم توافر الدافع الاقتصادى بمعنى عدم توافر الرغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية أو نقدية، إذ أن الدافع إلى تحقيق أكبر ربح نقدى يمكن ان ينحصر أثره في الأفراد الذين يمكنهم الحصول على أرباح كنوع متميز من الدخول، وهم المنظمون ورجال الأعمال الذين يتحملون عنصر المخاطرة في أسلوب الإنتاج الذين يقومون به، ولهذا يكون دافع تحقيق أقصى ربح ممكن بمثابة حالة خاصة في نطاق أعم هو الدافع الاقتصادى.

والواقع أن الآثار التى ترتبت على تطوير أسلوب الإنتاج كزيادة حجم وتحديد أنواع المنتجات يرجع أساسا إلى الدافع إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، فقد أدى التنافس في ذلك إلى العمل على تحسين أدوات الإنتاج، وضغط نفقة الإنتاج، ولهذا يحرص الاقتصاديون الذين ينادون بضرورة تدخل الدولة في

الحياة الاقتصادية على المحافظة على هذا الدافع حفاظا على استمرار تطوير أسلوب الإنتاج بالرغم مما يتعرض له الاقتصاد الرأسمالى في ذلك من مثالب.

وإذا كان الدافع إلى الربح يمثل، على هذا الأساس، محرك النشاط الاقتصادى في الاقتصاد الرأسمالى، فإن بعض النشاطات الإنتاجية أو الحرفية تقوم بأدائها الدولة إشباعا للحاجات العامة ودون أن تستهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، مما يعنى أن الدافع إلى تحقيق أكبر ربح ممكن إنما ينصرف إلى أغلب النشاط الاقتصادى في الاقتصاد الرأسمالى.

ثالثاً: هيمنة نظام السوق أو الأثمان:

يجرى التعامل في الاقتصاد الرأسمالى على أساس قيمة السلعة أو الخدمة أو بمعنى آخر نظير ثمن لها، ويتحدد هذا الثمن عن طريق تلاقى قوى العرض والطلب في السوق الرأسمالى، ولهذا يكون جهاز السوق أو الأثمان خصيصة أساسية من خصائص أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالى.

فالأفراد يتخذون قراراتهم اعتمادا على الأثمان السائدة في السوق، والعلاقات المتبادلة والتغيرات المنتظرة فيما بينها، ومن هنا فإن جهاز الأثمان يؤدى وظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستعمالات المختلفة والممكنة، وسنرى بعد ذلك كيف يوزع المستهلك دخله المحدود بين هذه الاستعمالات ليحقق أكبر أشباع ممكن، وكذلك الحال بالنسبة للمنظم الذى يجمع بين عناصر الإنتاج المختلفة داخل الوحدة الإنتاجية، حيث يراعى الأثمان التى يدفعها للحصول على هذه العناصر ليحصل على أكبر ربح ممكن من المنتجات التى يبيعها بأفضل ثمن ممكن.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالى إنتاج تلقائى يتم عن طريق قوى السوق وجهاز الأثمان، بمعنى أن جهاز السوق والأثمان هو الذى يقوم بدور المنسق في العملية الإنتاجية.

ولهذا يقال أن نتيجة العملية الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الرأسمالى تختلف عما تستهدفه الوحدات الإنتاجية التى تقوم بإنتاجها استقلالا، ومن ثم تحدث هذه النتيجة تلقائيا كمحصلة لتفاعل قوى السوق، فبالرغم من أن كل قرار يصدر عن وعى من جانب المنتج أو المستهلك، إلا أن نتيجة هذا القرار تختلف عن النتيجة النهائية للعملية الإنتاجية على مستوى السوق في الاقتصاد الرأسمالى.

ويحقق جهاز الأثمان وظيفة أخرى بخلاف وظيفته كأساس لكافة القرارات الاقتصادية، ذلك أنه يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في كل فرع من فروع الإنتاج، فإذا حدث أن ازدادت الكميات المنتجة من سلعة أو خدمة معينة عن الكميات المطلوبة منها، فإن ثمنها في السوق يميل إلى الانخفاض، ومن ثم يقرر عدد من المنتجين الخروج من هذا الفرع الإنتاجى درءا للخسارة التى يتعرضون لها، ويترتب على ذلك أن تقل الكميات المنتجة من السلعة إلى الحد المطلوب منها وفي نفس الوقت فإن إنخفاض ثمن السلعة يؤدى إلى زيادة الكميات المطلوبة منها مما يساهم في سرعة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على هذه السلعة أو الخدمة.

وأخيراً يؤدى جهاز الأثمان نفس وظيفة تحقيق التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لكل عناصر الإنتاج سواء كانت ممثلة في الأرض أو قوة العمل أو رأس المال.. وهكذا. وسنعرض إلى ذلك بالتفصيل عند الاشارة إلى عناصر الإنتاج وتكون أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية من ناحية، والسلع والخدمات الإنتاجية من ناحية أخرى.

ونشير بعد ذلك إلى الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالى المعاصر في المبحث الثانى من هذا الفصل.

المبحث الثاني

الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى المعاصر

يتميز أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالى المعاصر بخصائص يختلف مداها عن تلك التى كانت تميز أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالى الحر، وإذا كان أسلوب الإنتاج كموضوع لعلم الاقتصاد السياسى قد لحقه التطور عبر تاريخه الطويل، فإن ذات التطور قد أصاب أسلوب الإنتاج كذلك في نفس المرحلة الرأسمالية، ويمكن أن نوجز الخصائص الأساسية لأسلوب الإنتاج في المرحلة الرأسمالية المعاصرة في: ازدياد التدخل الحكومى، وتعاظم دور الشركات المساهمة، وتأثير ذلك على العلاقة بين الملكية والإدارة من ناحية، وعلى جهاز السوق والأثمان من ناحية أخرى، ونشير إلى ذلك باختصار فيما يلى(١):

أولاً: ازدياد التدخل الحكومى:

رأينا فيما سبق أن الدولة في مرحلة الرأسمالية التجارية قد تدخلت في النشاط الاقتصادى في سبيل البحث عن ميزان تجارى موافق من خلال توسيع نطاق السوق سواء على المستوى المحلى أو الخارجى.

ورأينا كذلك أنه عندما تخطى الاقتصاد الرأسمالى مرحلة تركيم رأس المال التجارى وبداية مرحلة التطور الصناعى، انحسر دور الدولة، واقتصر بعد ذلك تدريجيا على ما عرف باسم "الدولة الحارسة".

---

(١) انظر: حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(٢٩٨-٣٠٨).
- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية ١٩٩٨ ص٩٩ وما بعدها.
- بول أ. باران، بول م. سويزى، رأس المال الاحتكارى، ترجمة حسين فهمى مصطفى، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٩٧١م.

ولكن مع تطور أسلوب الإنتاج تطورا غير متوازن- كما رأينا من قبل- نتيجة للتقلبات الدورية في الاقتصاد الرأسمالى، ومع زيادة حدة الأزمة الاقتصادية زيادة بلغت ذروتها في الكساد الكبير في الفترة من عام ١٩٢٩م إلى عام ١٩٣٢م، تدخلت الدولة في النشاط الاقتصادى تدخلا خرج بها عن الاطار التقليدى الذى كانت تدور فيه من قبل كدولة حارسة.

ويمكن أن نبرز أهم صور تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالى المعاصر فيما يلى:

١- التدخل عن طريق السياسة المالية والنقدية، فمالية الدولة أصبحت تستوعب في كثير من الدول الرأسمالية ما يزيد عن ٢٠٪ من الدخل القومى، كما أن السياسة الضريبية أصبحت تلعب دورا حيويا في توزيع الدخول، وإن كان ذلك يتوقف في النهاية على طريقة استخدام الحصيلة الضريبية، ذلك أن إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات محدودة الدخل يتحقق من خلال التوسع في الاعانات الاجتماعية والخدمات المجانية أوشبه المجانية.

كما قد يأخذ التدخل عن طريق السياسة المالية والنقدية صورة التأثير على قرارات النشاط الخاص من خلال ضمان توجيهه لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية محدودة[1].

---

(١) فمثلا قد تتدخل الدولة في تحديد كيفية توزيع الدخول نتيجة للإنتاج، وتضرب دولة كالسويد مثالا في ذلك ينوق في مداه دول اقتصاد السوق، إذ أن القرارات الاقتصادية بها لاتترك لقوى السوق التلقائية حيث تحدد الدولة أساسا الأجور والأثمان والإنتاج وإن كان يتم من خلال حوار بين أصحاب الشأن وهم: نقابات العمال، وأرباب الأعمال، وجماعات المستهلكين، وتتدخل الدولة في توجيه وتنفيذ هذا الحوار رغم أنها أقل ميلا للتأميم.

--

٢- التدخل عن طريق مباشرة العملية الإنتاجية والخدمية من جانب الدولة، وذلك بأبعاد تفوق ما كانت تقوم به الدولة في ظل "الدولة الحارسة" فمشروعات الخدمات الأساسية كالنقل والتعليم والصحة والطاقة، والمشروعات الصناعية الحديثة التى تتطلب رءوس أموال ضخمة (الاليكترونيات، والبتركيماويات، والصناعات النووية...) أصبحت تباشرها الدولة سواء عن طريق التأميم- وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية- أو عن طريق الاستثمارات العامة أو القطاع العام الذى أصبح ينتج ما يقرب من ٣٠٪ من الناتج القومى.

٣- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تأثرا بأفكار "كينز"، ذلك أن الكساد الكبير الذى بدأ عام ١٩٢٩م قد لفت نظر "كينز" إلى عدم صحة النظرية التقليدية التى كان يقوم بتدريسها في جامعة كمبردج والتى كانت تقضى بأن النظام الاقتصادى قادر بطبيعته على تحقيق العمالة الكاملة وأن أى تقلبات تنعكس في وجود بطالة أو عدم استخدام للموارد أو غير ذلك إنما ترجع لأسباب تخرج عن طبيعة النظام الاقتصادى ذاته.

وقد رأى كينز في ذلك انه بافتراض أن نوع وكمية العمل ورأس المال، وحالة الفن الإنتاجى ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين، ونمط توزيع الدخل القومى.. عوامل معطاة Given، فإن كينز ينتهى إلى أن مستوى العمالة يتحدد بمستوى الطلب الكلى الفعلى، ويتعين تنشيط هذا الطلب الكلى الفعال في أوقات الكساد حتى يتحقق التوازن بينه وبين العرض الكلى، ويقتضى تحقيق هذا التوازن في أوقات الرخاء من ناحية أخرى منع الضغوط التضخمية.

- انظر في ذلك: حازم البيلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(٣٠٧-٣٠٨).

وليس من شك في أن تنشيط الطلب الكلى الفعال في أوقات الكساد يتم بتدخل من جانب الدولة بالنسبة للطلب على السلع الاستهلاكية سواء كان طلبا عاما أو طلبا خاصا، وبالنسبة للطلب على السلع الإنتاجية كذلك. وكان للأفكار التى تبناها كينز في هذا الخصوص أثرها حيث سار عليها أسلوب الإنتاج الاقتصادى المعاصر.

٤- ومن مظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالى المعاصر أيضا الأخذ بنظام الخطة لتحقيق تدخل الدولة في الزمن الطويل في الحياة الاقتصادية، ومع هذا يختلف نظام الخطة في الاقتصاد الرأسمالى عن نظام التخطيط في الاقتصاد الاشتراكى وهو ما سنشير إليه بالتفصيل عند عرض الخصائص الأساسية لأسلوب الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكى.

ثانياً: تعاظم دور الشركات المساهمة:

أن أول ما يسترعى الانتباه في أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالى المعاصر هو الاتجاه نحو ظهور الوحدات الاقتصادية الكبيرة، ذلك أن الوحدات الإنتاجية في ظل الاقتصاد الرأسمالى الحر كانت عادة وحدات صغيرة يسودها نظام المنافسة الكاملة، وليس عليها إلا أن تعدل من سلوكها وفقا لظروف السوق[1].

أما في ظل الاقتصاد الرأسمالى المعاصر فقد أصبح سوق المنافسة سوقا غير واقعى على التفصيل الذى سنتعرف عليه فيما بعد ومن ثم أصبحت هذه

---

(١) ويعنى ذلك عدم تواجد وحدات إنتاجية كبيرة، فالتاريخ يقرر أن أهم الشركات الكبيرة التى لها وزن في الاقتصاد الرأسمالى الحر كانت: شركات الهند الشرقية والشركة الأفريقية الملكية، وهما بريطانيتان، والشركة الهولندية التى كانت تسمى بشركة الهند الشرقية كذلك.

ومع ذلك كان الأصل هو قيام الوحدات الإنتاجية الصغيرة التى تتنافس فيما بينها.

السوق بمثابة استثناء على الأصل العام الذى يتمثل في ظاهرة المشروعات الكبيرة وتركز الإنتاج في عدد محدود من الشركات المساهمة العملاقة في ظل مايسمى بالرأسمالية الاحتكارية أو شبه الاحتكارية.

ولهذا حلت رأسمالية الشركة محل رأسمالية الفرد، وأصبح الرأسمالى الحقيقى اليوم ليس رجل الأعمال الفردى وإنما الشركة المساهمة.

وتمثل الشركة المساهمة العملاقة في الوقت الحاضر جهازا لتحقيق أقصى ربح ممكن من خلال تركيم رأس المال حيث لايقل درجة عن المشروع الفردى في فترة سابقة، ومع ذلك فهذه الشركات المساهمة لاتمثل صورة مكبرة للرأسمالى الفردى اتخذت شكل مؤسسات، فالشركة المساهمة لها أفق زمنى أطول من المشروع الفردى نظرا لأنها تضم استثمارات كبيرة ومتكاملة، فضلا عن أنها أكثر ترشيدا في أسلوب الإدارة، ولهذا فهى تتجنب المخاطر التى يتعرض لها المشروع الفردى عن طريق إجراء التحريات والاستعدادات اللازمة لحساب هذه المخاطر، بالاضافة إلى عدم خضوعها لأى ضغط لتحقيق عائدات سريعة، وسيطرتها على موارد كافية تعالج أى تطور جديد بعناية وحذر.

وأهم من ذلك كله فإن الشركة المساهمة العملاقة تستطيع استغلال المشروعات الفردية الصغيرة في القيام بالأعمال الطليعية الحيوية لتتقدم هى على المسرح الإنتاجى بالنسبة للنتائج التى تكون أكثر اشراقا في المستقبل(١).

ومن ناحية أخرى فإن الشركات المساهمة تختلف عن المشروع الفردى في أن الأولى أكثر ترشيدا من الأخير، وذلك بسبب كفاءة الرجال الذين يديرونها، فهؤلاء الرجال هم أكثر أجزاء الطبقة المالكة نشاطا.

---

(١) انظر: بول باران، بول سويزى، رأس المال الاحتكارى، المرجع السابق، ص(٥٢-٥٩).

ثالثاً- انهيار أساس السوق والأثمان:

والشركات المساهمة بهذه الصورة تؤثر على الأثمان، وبالتالى على سلوك الوحدات أو الشركات المساهمة الأخرى، ويعنى ذلك أن القرارات الاقتصادية أصبحت تشوبها عناصر احتكارية دون أن تسيطر قرارات كل أو بعض هذه الشركات على الاقتصاد القومى في مجموعه. ونتيجة لتغيير صورة السوق من سوق منافسة إلى سوق منافسة احتكارية- بالمعنى الذى سنعرض له تفصيلا عند دراستنا لتكون الأثمان، فإن جهاز الأثمان قد انهار من اساسه بالمعنى التقليدى، وأصبحت الأثمان في ظل الشركات المساهمة العملاقة لاتمثل رغبات المستهلكين وسلوكهم من خلال تخصيص جزء من موارد المجتمع للقيام بالاعلان عن المنتجات التى تنتجها حتى عند التأكيد على معنى أن المستهلك صاحب القدرة الشرائية هو الذى نعنيه في هذا المجال.

ولهذا أصبح لفظ "سيادة المستهلك" مع هذه المؤثرات في ذمة التاريخ.

وأمام انهيار أساس جهاز الأثمان والسوق، ازداد تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالى، وذلك عن طريق تأميم بعض المشروعات أو القيام ابتداء ببعض الاستثمارات العامة، في حين اكتفت بعض الدول الرأسمالية بالأخذ بأسلوب التخطيط الذى يختلف في طبيعته ووظيفته عن نظام التخطيط المركزى الذى يعتبر من الأسس أو الخصائص الأساسية لأسلوب الإنتاج في النظام الاقتصادى الاشتراكى.

رابعاً: انفصال اعمال الإدارة عن ملكية رأس المال:

كان النموذج السائد من قبل هو أن الشخص الذى يقوم بالجمع بين عناصر الإنتاج هو المنظم، إلا أنه بسبب انتشار المشروعات الكبيرة وضرورة الالتجاء إلى الشركات المساهمة بهدف توفير رؤوس الأموال التى يكتتب فيها عدد كبير من المساهمين ومنهم نسبة من الطبقة المتوسطة

المدخرة... فقد أدى ذلك إلى توزيع الملكية على عدد كبير من المساهمين، وبسبب كبر حجم هذه المشروعات فقد عهد بالإدارة إلى طبقة من الفنيين الذين تلقوا تدريباً خاصاً على فنون الإدارة رغم أنهم لايملكون في الغالب أو يملكون نصيباً محدوداً من أسهم الشركة، ومن ثم انفصلت الملكية عن أعمال الإدارة وبخاصة مع وجود الشركات دولية النشاط، الأمر الذى عظم معه دور هؤلاء المديرين في العصر الحديث.

خامساً: الثورة العلمية والتكنولوجية[1]:

لم يكن يعتقد أحد في قدرة النظام الرأسمالى المعاصر- وبخاصة في مرحلته الاحتكارية- على تطوير قواه الإنتاجية، بحيث يؤدى ذلك إلى اطراد الزيادة في قدرة المجتمع الكامنة على الإنتاج، ففى خلال أقل من قرنين من الزمان، انتقلت البشرية من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث اصبح العلم هو القوة الإنتاجية الأولى في تحديد سيطرة الإنسان على الطبيعة.

ولقد عبرت الثورة العلمية والتكنولوجية عن نفسها في صورة ثورة في كل من العلم والإنتاج اللذين أخذا يندمجان في صورة ما يطلق عليه "الأوتوماتية" ومن هنا، "فالاوتوماتية" أو "الآلية الذاتية" هى لب الثورة العلمية والتكنولوجية.

هذا ويمكن التمييز بين الآلية والأتوماتية، فالنشاط الإنسانى يجرى في أغلبه في صورة أعمال متكررة، ولكن هذا النشاط نوعان: عقلى وذهنى، ولقد

---

(١) انظر في تفصيلات هذا الموضوع: فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب- عالم المعرفة- الكويت، العدد ١٤٧، مارس ١٩٩٠م.
وقد اعتمدنا في هذا الموضوع أساساً على هذا المرجع القيم.

اتجهت الآلية للحلول محل النشاط العضلي، أما الأوتوماتيـة فإنهـا تتجه للقيام بالأعمال العضلية والذهنيـة معاً، وهـذا يعنـى أن الأتوماتيـة امتـداد لعضـلات الإنسان وذهنه اما الآلية فهى امتداد لعضلات الإنسان فقط.

أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية:

تتمثل الثورة العلمية والتكنولوجية في تلك التغييرات الثورية التى تحققت فـي مجالات عديدة فـي مقدمتهـا. الالكترونيـات الدقيقـة والآلات الحاسـبة، والإنسـان الآلـي، وصناعـة المعلومـات، والاتصـالات. والطاقـة النوويـة وتكنولوجيا الفضـاء، ويمكـن أن نوجزهـا تحـت أسـم: "ثـورة التكنولوجيـا المعلومية" وثانى هذه المجالات هو استخدام منجزات علم الأحياء والهندسة الوراثية وأبحاث الفضاء، وتلك هى ثورة "التكنولوجيا" الحيوية" أو "تكنولوجيـا الهندسة الوراثية".

أما ثالث هذه المجالات فهو مجال تخليق المـواد الجديدة وإحلالهـا محـل المواد الطبيعية القديمة علـى أسـاس التكنولوجيـا الكيماويـة والبتروكيماويـات، وترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية وخصوصاً موارد الطاقة، وهذه هى ثـورة تكنولوجيا المواد.

وهذه الثورات الثـلاث هـى التـى تعيد الآن تشكيل وجـه الحيـاة فـي كـل أرجاء العالم الرأسمالى[١]

والآن مـاذا عـن النتـائج الاقتصاديـة والاجتماعيـة للثـورة العلميـة والتكنولوجية؟

نشير إلى كل منها باختصار فيما يلى[٢]:

---

(١) انظر في تفصيل هذه الثورات الثلاث: فؤاد مرسى، المرجع السابق ص ٣٧ وما بعدها.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: المرجع السابق، ص٥٩ وما بعدها.

أولاً: النتائج الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية:

كانت الفكرة في الماضى ان العلوم تبحث عن المعرفة بغض النظر عن استخدامها عمليا، وأن التكنولوجيا هى تطبيق العلوم بما يوفر استجابة لحاجة من الحاجات الأساسية للإنسان، ولذلك كان استخدام العلم لخدمة التكنولوجيا يحوله من مجرد خلاصة للمعرفة إلى نتيجة عملية تعتمد على الأفكار العلمية. وفي هذا فقد مضت ٥٦ سنة بين اختراع الهاتف وتطبيقه و٣٥ سنة بالنسبة للراديو، ١٤ سنة بالنسبة للتلفاز[١].

أما اليوم، فإن التوحيد بين العلم والتكنولوجيا أصبح خصيصة من خصائص الاقتصاد الرأسمالى المعاصر.

من هنا يمكن القول إن التغيرات الاقتصادية التى ترتبت على الثورة العلمية والتكنولوجية بعيدة المدى، وهى لم تعط كل نتائجها بعد حيث تبشر بإعادة هيكلة الاقتصاد القومى والاقتصاد الدولى على السواء. وفي هذا تغيرت قوانين علم الاقتصاد حيث صارت قوانين السوق تعمل بطريقة مشوهة عن ذى قبل.

إعادة هيكلة الاقتصاد القومى:

جرت- ولاتزال تجرى- تغيرات هيكلية في الاقتصاد الرأسمالى نابعة من جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية، وقد رأينا أن هذه الثورة عبرت عن نفسها بما يطلق عليه "الأوتوماتية"، وبسبب التحسينات المستمرة لهذه الأتوماتية، أصبحت أوتوماتية مرنة حيث تحل محلها وسائل إنتاج الكترونية ومبرمجة بالكومبيوتر، والسبب في ذلك هو الإنتاجية العليا التى تحققها، ومن ثم فهى تمثل نفقات أقل، فضلاً عن أنها تكنولوجيا نظيفة بلا مداخن او ملوثات للبيئة.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص٦٠.

إن صناعة المعرفة دفعت بقطاع الخدمات إلى المقدمة، ذلك أن قطاع الخدمات والتعليم والثقافة.. يتجاوز الآن معدلات نمو القطاع الزراعى أو الثروة الحيوانية والتعدين والصناعة، وتتجه الخدمات لتحل محل المنتجات بوصفها القطاع القائد للنمو والعمالة، ومن ثم فإن مفهوم السلعة يتغير حيث يصبح عمل الإنسان العقلى وليس المادى هو السلعة الأساسية، ومن هنا يزداد نصيب القطاعات غير الإنتاجية من الاقتصاد القومى.

ولايعنى ذلك ان القطاعات الإنتاجية فقدت أهميتها وبخاصة فى الدول المتخلفة، ذلك أن أسلوب الإنتاج كان ولايزال هو الأداة الأساسية في التطوير الاقتصادى، وإن كان الأمر لايعدو اختلافا في الأهمية النسبية لكل قطاع حسب درجة نمو كل مجتمع.

ظاهرة فك الصناعة:

إن الاتجاه الآن في الصناعة ليس نحو بناء مصانع جديدة ولكن نمو الاستخدام المحدود للاكترونيات الدقيقة، واستبدال بعض الآلات والمعدات وإحلال أخرى محلها تتضمن تجديدات تكنولوجية وبالتالى أكثر كفاءة، وهذا بالطبع يمثل مصدرا أساسيا لزيادة البطالة، وهذه الظاهرة تسمى بظاهرة فك الصناعة.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع العسكرى كان أقل القطاعات مقاومة لتطبيق التكنولوجيات الجديدة، الأمر الذى اتسعت معه الهوة بين الصناعة المدنية والصناعة الحربية، ومن هنا يربط بعض الكتاب بين الأزمة الاقتصادية في القطاع المدنى ومقاومة استخدام التكنولوجيات الجديدة منه.

ولأن الاقتصاد الرأسمالى يواجه مسألة التحويل بالكامل إلى نطاق الأتوماتية المرنة، فإنه يظل مهددا بالركود.

ومع فك الصناعة تعاد هيكلة قوة العمل، إذ يحل المهنيون والعمال العلميون والتكنولوجيون محل العمال اليدويين، بل يحل الإنسان الآلى محل كثير من العمال أصحاب الياقات الزرقاء أو البيضاء.

وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية تدخل الرأسمالية في عالم حضارى جديد يقوم على المعرفة التى تقوم على المعلومات بدلا من المواد الخام والوقود والموارد الطبيعية، وتصبح المعلومات هى المورد الرئيسى لثروة المجتمع بل والشكل الرئيسى لرأس المال.

إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي:

أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية في النظام الرأسمالى الأمر الذى انعكس على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بأسرها فقد صار لاقتصاد المنتجات الأولية أى الخامات الصناعية، الأولوية على الاقتصاد الصناعى، وفي داخل هذا الاقتصاد الصناعى يضعف إلى حد كبير ارتباط الإنتاج بالعمالة، كما صارت حركة رأس المال وليست التجارة هى القوة الدافعة للاقتصاد الدولي.

وفي هذا فإن أهم تحول يشهده الاقتصاد الدولى هو التحول من الخامات الطبيعية إلى الخامات الصناعية فهى تكنولوجيات التوفير في الموارد وفي الطاقة.

ولعل أهم الظواهر التى تشكل أهم ما جرى من اعادة هيكلة غير متوازنة في الاقتصاد الدولى هى: تدويل العلم والتكنولوجيا، أزمة النمط الحالى للتجارة الدولية، التدويل للاقتصاد الدولى، ازدياد تبعية البلدان النامية[١].

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: فؤاد مرسى، المرجع السابق، ص ٦٧ وما بعدها.

ثانياً: النتائج الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية:

كان كل ما أحدثته الثورة الصناعية هو إحلال حركة الآلة محل الجهد العضلي للإنسان، أما الثورة العلمية والتكنولوجية، فقد أحدثت ثورة في القوى المنتجة إلى الحد الذي جعل من العلم نفسه قوة منتجة مباشرة.

وإذا كان الإنسان من خلال نشاطه الإنتاجي قد ألحق ضررا بعدد من البيئات الطبيعية مثل الماء والتربة والهواء، فإن الرأسمالية بحكم المنافسة والجرى وراء تعظيم أقصى ربح ممكن قد عجلت بنمو القوى الإنتاجية إلى أقصى الحدود باستغلال العمل واستنزاف الطبيعة، وفي هذا فإنه رغم التقدم العلمي والتكنولوجي فإن هذا التقدم عجز عن جعل نفايات الإنتاج غير ضارة بالإنسان والبيئة.

وتطرح في هذا الخصوص فكرة الدورة المتكاملة، أي إعادة تدوير الموارد بحيث يقلل من استخدام الموارد ومن توليد النفايات الملوثة.

والواقع ان الثورة العلمية والتكنولوجية، وقد أحدثت تكثيفا مذهلا في القوى الإنتاجية أحدثت بدورها تكثيفا في القوى المدمرة المتاحة، ففي الوقت الذى أنفقت البشرية فيه ملايين السنين من أجل تكوين موارد غير متجددة تستهلك الآن في عشرات السنين[١].

---

(١) إذا كان تشييد مصنع ذرى يستغرق عشر سنوات، فإن فترة عمله لن تزيد على أربعين سنة، غير أن النفايات الذرية التى سوف ينتجها سوف تظل تشع حوالى عدة ألوف من السنين، ولسوف يمثل ذلك مشكلة جوهرية بالنسبة لآلاف الأجيال المقبلة، ولسوف تتأثر الحياة باحتمالات الموت الذرى للغابات أو التدمير البطئ لطبقة الأوزون.

ومعنى ذلك أن التكنولوجيا تتقدم بسرعة للدرجة أن الدول المتقدمة أصبحت غير واثقة من المستقبل، فهى تخشى أن تنقلب هذه التكنولوجيا على البشرية وتدمرها.

- انظر: فؤاد موسى، المرجع السابق، ص٧٩.

والسؤال الآن هو هل تختفى الطبقة العاملة؟

إذا كانت الثورة الصناعية قد أنتجت الطبقة العاملة نتيجة تحويل الإنتاج الصناعى الصغير إلى الإنتاج الصناعى الآلى الكبير، فإن الثورة التكنولوجية قامت بإحلال الالكترونيات الدقيقة محل الميكنة والروبوت بديلا عن العامل فهل هذا صحيح؟

لقد اقترنت الثورة العلمية والتكنولوجية بتحويلات كبيرة في تركيب الطبقة العاملة، ذلك أن عدد العمال الصناعيين وبخاصة اليدويين يتجه نحو الانخفاض، بينما يتجه عدد العمال الذين يمارسون العمل الذهنى نحو التزايد. ورغم أن العمالة الصناعية لاتزال تمثل نسبة عالية من جملة العمال، إلا أن التحول واضح لصالح عمال التجارة والخدمات عموما.

وفضلا عن ذلك، فإن التغير لايلحق تركيب الطبقة العاملة فقط، وإنما تتغير طبيعة عملها كذلك، ومن ثم تتغير عقليتها المهنية والاجتماعية.

ولايكفى في هذا أن يتزود العامل بمعارف واسعة، وإنما يتطلب منه أيضا السيطرة على كافة عمليات الإنتاج، الأمر الذى يقتضى منه ضرورة تحديث معارفه ومهاراته حتى لايتخلف.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل بهذه الطبيعة إنما يحطم الإطار الجامد للتخصص الضيق، ومن ثم فإنه يتطلب تخصصات عديدة وقادرة على تغيير نشاطها والسيطرة على فنون جديدة للعمل.

وثمة سؤال آخر هو: كيف يمكن تخطى الفجوة العلمية والتكنولوجية[١]؟

---

(١) انظر: عصام الدين جلال، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام ١٩٩٧م.

نؤكد منذ البداية على أنه لايمكن تخطى هذه الفجوة انطلاقا من فكرة محاكاة النمط الغربى أو نمط الموجة الأولى في التنمية التكنولوجية، فالثابت أن الأنماط التاريخية للتنمية التكنولوجية لم تكن هى العامل الوحيد المحدد لخصوصية التراث الحضارى والبنية الاقتصادية، ولكن تسلسل المراحل التاريخية المحلية واطارها الدولى كان له أثر بالغ، وهو ما يؤكد عدم منطقية توقع ترسم خطوات هذا المسار ومحاكاته في الظروف الحضارية والتاريخية التالية لتخطى الفجوة التاريخية باستحداث عوامل تعويضية تستعجل اللحاق بدول السبق تحت ظروف متباينة.

وفي مصر فإن الخلط شائع بين التعليم والبحث العلمي حيث يتم التعامل مع الأخير باعتباره آلية من آليات التعليم، الأمر الذى أدى إلى تخلف البحث العلمى عن القيام بمهمته في التنمية التكنولوجية، وعلى ذلك فإن أولى مقدمات الثورة المصرية المنشودة هى أن ثورة البحث العلمى والتنمية التكنولوجية يجب أن تكون أولى المهام القومية التى يجب أن تسخر لخدمتها كل الآليات الاقتصادية والتعليمية والتخطيطية والتشريعية والأمنية وذلك فضلا عن الآليات التنظيمية اللازمة ومن ثم تأتى قضية إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث العلمى، وتحديد مهام ووظائف هذه المؤسسات وتحديد المسارات والتنظيمات المحققة لوظيفتها الأساسية.

ونشير بعد ذلك إلى بعض الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الرأسمالى وذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث

بعض الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الرأسمالى

نعنى بالجوانب السلبية تلك المآخذ التى ترتبط بطبيعة الاقتصاد الرأسمالى وجودا وعدما، ومع أنه يمكن التخفيف من حدتها إلا أنها تدوم بدوامه. ونستطيع أن نشير إلى أبرز هذه الجوانب متمثلة في: تبديد قدر من القوى الإنتاجية، سوء توزيع الدخول والثروات، التطور غير المتوازن، ونشير إلى كل منها تباعا وبايجاز فيما يلى[1]:

أولاً: تبديد جانب من الموارد الإنتاجية:

ويمكن ان نرجع ذلك إلى البطالة التى تعود إلى تعطل بعض الموارد الإنتاجية، ليس فقط نتيجة للازمة في الاقتصاد الرأسمالى، وإنما كذلك لتحقيق هذه البطالة بصورة دائمة مع تطور هذا الاقتصاد.

فالاقتصاد الرأسمالى يمر بمراحل اربع تكون الدورة الاقتصادية، وتسمى المرحلة الأولى بالأزمة Crisis، والثانية: مرحلة الانكماش Depression والثالثة: مرحلة الانتعاش Recovery، والمرحلة الرابعة: التوسع Boom, Expansion.

والانقطاع الدورى للأداء العادى للعملية الإنتاجية في الاقتصاد الرأسمالى يترتب عليه انكماش القوى الإنتاجية بما يؤدى إلى نقص في استخدام الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع والخدمات ليستمد النشاط الاقتصادى تطوره من

---

(١) انظر: رفعت المحجوب، الاشتراكية، المرجع السابق، ص(٨٧-١٠٧).

- محمد دويدار، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكى، المرجع السابق، ص (٤٨-٦٦).

- أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، المرجع السابق، ص(١٦٥-١٨٢).

- Paul A. Baran, The Political Economy Of Growth, London 1967.

وقد ترجم هذا الكتاب: أحمد فؤاد بلبع، دار القلم ١٩٦٧م.

خلال دورة جديدة من الدورات السالفة الاشارة إليها، ويمثل النقص في استخدام الموارد الإنتاجية تعطلا جزئيا للقوة العاملة ولأدوات الإنتاج.

وفيما يتعلق بالتعطل الدائم في الاقتصاد الرأسمالى، فإن ذلك ينصرف إلى تعطل جزء من القوة العاملة أو بعض أدوات الإنتاج، وفيما يختص بالقوة العاملة فإنه يمكن التمييز بين أنواع معينة من البطالة التى يعرفها الاقتصاد الرأسمالى، فهناك البطالة المزمنة Chronical Unemployment وتتمثل في تعطيل نسبة من القوة العاملة جزئيا أو كليا، بصورة مستمرة أو منقطعة، ومن ثم يفوت على المجتمع الحصول على إنتاج هذه النسبة.

وهناك ما يسمى بالطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment، وهى بطالة تنتج عن انتقال العمال من عمل إلى آخر تبعاً لظروف الطلب والعرض بالنسبة لإنتاج سلعة معينة، أو تغيير ظروف العمل، ويترتب على ذلك تعطل هؤلاء العمال بعض الوقت ريثما يتم تشغيلهم في عمل آخر.

ويضاف إلى هذين النوعين من البطالة ما يسمى بالبطالة الفنية أو التكنولوجية Technological Unemployment، فمن حيث يؤدى إدخال الآلات في العملية الإنتاجية إلى تسهيل العمل وزيادة الإنتاج، فإنه يؤدى من ناحية أخرى إلى خلق بطالة تترتب على احلال الآلات محل الأيدى العاملة، وأوضح مثال لذلك هو صناعة تكرير البترول في الولايات المتحدة، ففى الفترة من عام ١٩٤٨م إلى ١٩٥٤م ازداد الإنتاج بنسبة ٢٢٪ بينما انخفض حجم العمالة من ١٤٧ ألف عامل إلى ١٣٧ ألف عامل ومع ذلك يختفى أثر البطالة التكنولوجية بسبب التوسع السريع في النشاط الاقتصادى، وإن كانت بصماتها تظل في أوقات الانكماش الاقتصادى ليزداد حجم البطالة عموما في هذه المرحلة.

أما بالنسبة للبطالة التى تتحقق بصورة دائمة بالنسبة لبعض عوامل

الإنتاج الاقتصادى الرأسمالى فهى ما تسمى بالطاقـة الإنتاجيـة الزائـدة ويعنـى ذلك بقاء قدر من الطاقة الإنتاجية دون تشغيل حتى مع توفر امكانيات ذلك[١].

ويرد وجود الطاقة الإنتاجية المعطلة إلى عدم توافر ما يعرف اصطلاحـا بالطلب الفعال، أى عدم توافر الزيادة في القوة الشـرائية، ويرجـع ذلـك أساسـا إلى غلبة الطابع الاحتكارى على العملية الإنتاجية، ومن ثم التناقض بين الربح والأجور، إذ أن زيادة الربح يعنى نقصان الأجور وبالتالى ينعدم توافـر كفايـة الطلب الفعال بالمعنى السالفة الإشارة إليـه لينتهـى إلـى توافـر هـذا النـوع مـن البطالة.

ثانياً: سوء توزيع الدخول والثروات:

رأينا أن من خصائص الاقتصاد الرأسمالى أنه يقوم على الملكيـة الفرديـة لوسائل الإنتاج وعلى العمل الأجير. والواقع أنه قد ترتب على تطـور العمليـة الإنتاجية استخدام المزيد من الفن الإنتاجي ومن العمال في مكان واحد، فضلا عن تقسيم العمـل داخـل الوحـدة الإنتاجيـة، ولهـذا أصبحـت العمليـة الإنتاجيـة عملية اجتماعية، فكل عامل ينتج جزءا صغيرا من الناتج الكلى. وكان طبيعيـا والحال كذلك أن يكـون الإنتـاج المشـترك هـذا ملكـا للمجتمـع، لكـن طالمـا أن ملكية وسائل الإنتاج لاتزال ملكية فردية، فإنه لن يكـون للإنتـاج سـوى هـدف واحد هو تحقيق أقصى ربح ممكن للملاك الرأسماليين. ويعنى ذلك أن الإنتـاج لايتوقف على حاجات الجماعة، وإنمـا علـى مصلحـة الرأسـماليين أساسـا فـي تحقيق أقصى ربح ممكن.

ويستنتج بعض الكتاب من ذلك أن الملكية الفردية الخاصة لعوامل الإنتاج تتنـاقض مـع الطبيعـة الاجتماعيـة للعمليـة الإنتاجيـة، الأمـر الـذى يـزداد معـه

---

(١) انظر في تفصيلات الطاقة الإنتاجية الزائـدة: بـول أ. بـاران، الاقتصـاد السياسـى والتنميـة، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المرجع السابق، ص(٩٨-١٠٠).

التناقض بين طبقتى الرأسماليين والعمال يوما بعد يوم[١].

ويفسر سوء توزيع الدخول والثروات بانقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين متصارعتين، الأولى: طبقة الرأسماليين التى تملك وتركز في أيديها وسائل الإنتاج، والثانية: طبقة العمال التى لاتملك إلا قوة عملها تبيعها كسلعة في مقابل أجور محدودة يمنحها اياها الرأسماليون.

وعلى هذا الأساس يمكننا تفهم ظاهرة انعدام العدالة في توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية لصالح الطبقة الرأسمالية التى تملك وسائل الإنتاج وعلى حساب الطبقات غير المالكة لهذه الوسائل، خاصة وأن هذا التملك يأخذ صورة "تركز" وسائل الإنتاج في يد الطبقة الرأسمالية.

ولهذا يرجع انعدام العدالة في توزيع الدخول والثروات أساسا إلى انخفاض الأجور بالنسبة للأرباح، الأمر الذى يترتب عليه حدوث أزمات إفراط في الإنتاج بالتالى.

ثالثاً: التطور غير المتوازن:

يتطور الاقتصاد الرأسمالى تطورا غير متوازن سواء كان ذلك من الناحية الزمنية أو من الناحية المكانية[٢]:

أما من الناحية الزمنية فقد رأينا أن النشاط الاقتصادى الرأسمالى يمر بمراحل أربعة للدورة الاقتصادية، وليس من شك في أن انقطاع الأداء العادى للعملية الإنتاجية يؤثر على الناتج حيث تبدأ فترة جديدة للإنتاج على مستوى أقل انخفاضا من الفترة السابقة عليها، وبذلك يتم تبديد بعض الموارد الإنتاجية للمجتمع في صورة تعطل بعض العمال، والقضاء على جزء من أدوات

---

(١) انظر: ليونتيف، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة أبو بكر يوسف، دار الكتاب العربى، ص٦٣.

(٢) انظر: محمد دويدار، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكى، المرجع السابق، ص(٦٢-٦٦).

الإنتاج وتعطل الجزء الآخر.

وقد بلغت نسبة المتعطلين في فترة الكساد الكبير في السنوات من ١٩٢٩م إلى ١٩٣٢م حوالى ٢٢٪ من القوة العاملة المسجلة في بريطانيا، كما بلغت نسبة الطاقة الإنتاجية المتعطلة في الصناعة البريطانية والأمريكية ٥٠٪[١].

أما من الناحية المكانية، فإن القول بأن الاقتصاد الرأسمالى يتطور تطورا غير متوازن يحمل أكثر من معنى، فقد تكون بعض قطاعات النشاط الاقتصادى الرأسمالى متطورة أكثر من غيرها، وقد تكون بعض المناطق أكثر تطورا من غيرها داخل نفس البلد الواحد، فجنوب فرنسا وإيطاليا أقل تطورا من شمالها وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وقد يعنى التطور غير المتوازن في الاقتصاد الرأسمالى طبيعة العلاقات بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة.

فمن المعروف أن التقدم الصناعى دفع الدول الرأسمالية إلى جلب المواد الخام من منافذ جديدة، ومن ثم إلى السيطرة على المناطق المتخلفة وإدماج اقتصادها بها. وقد ترتب على ذلك- وتحقيقا لصالح الدول الرأسمالية- أن تخصصت الدول المتخلفة في إنتاج المواد الأولية سواء كانت زراعية أو استخراجية دون غيرها، ومعنى ذلك قيام نوع من التخصص الدولى يلزم البلاد المتخلفة أن تظل كذلك دائما، بلادا زراعية أو استخراجية وهو ما يمثل تطورا غير متوازن لصالح الدول الرأسمالية وعلى حساب الدول المتخلفة.

ونشير بعد ذلك إلى النظام الاقتصادى الاشتراكى في الفصل الرابع من هذا الباب

---

(١) انظر: محمد دويدار، المرجع السابق، ص٦٤، حيث أشار إلى مصدر هذه النسب.

الفصل الرابع

النظام الاقتصادى الاشتراكى

لكى نشير في هذا النطاق إلى الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الاشتراكى فإنه يمكن أن تنهج نفس النهج بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى من خلال عرض شكل ملكية وسائل الإنتاج، ومن خلال بيان الهدف المباشر من العملية الإنتاجية، وأخيراً في كيفية أداء العملية الإنتاجية وحيث تقوم في الاقتصاد الاشتراكى على أساس من التخطيط المركز الشامل[1].

ولأن هذه الخصائص تمثل أبرز خصائص النظام الاقتصادى الاشتراكى، فإنه يتعين ان نتاولها بقليل من التفصيل، ثم نتبعها بالاشارة بإيجاز إلى الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الاشتراكى، وهو ما يشير إلى مآل الاشتراكية في الوقت الحاضر.

أولاً: الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

يتميز الاقتصاد الاشتراكى بأن ملكية وسائل الإنتاج فيه تأخذ شكل الملكية الجماعية، حيث يسيطر المجتمع فيه على كل أو معظم وسائل الإنتاج على نحو يمكن من استخدام الموارد استخداماً يحقق مصلحة غالبية أفراد هذا المجتمع.

---

(١) انظرفي تفصيل ذلك

- أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكى، دار النهضة العربية ١٩٦٩م
- محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(٢٢٤-٢٥٥).
- فؤاد مرسى، مدخل إلى الاشتراكية، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، الاسكندرية ١٩٧٥م، ص(١-١٨).
- J. Wilczynski, The Economics Of Socialism, Allen And Unwin, London, Second Edition 1962.

وتختلف بالطبع الملكية الجماعية بهذا المعنى عن ملكية الدولة في الاقتصاد الرأسمالى لبعض وسائل الإنتاج، سواء عن طريق التأميم أو القيام بالاستثمارات العامة، على أساس أن الملكية العامة في الاقتصاد الرأسمالى تظل مرتكزة على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ومن ثم لاتؤدى إلى تغيير في طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، ويظل هذا المجتمع ازاءها منقسما بين طبقة المالكين لوسائل الإنتاج وطبقة العمال الذين يبيعون قوة عملهم كسلعة من السلع، وبما يحويه ذلك من تناقضات اجتماعية بين هاتين الطبقتين.

وجدير بالذكر أن اختصاص الملاك بناتج هذه العملية يغذى هذا التناقض إلى ان يصبح هذا الناتج من اختصاص الذين شاركوا في الإنتاج، ولهذا فإن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تعتبر في نظر الاقتصاد الاشتراكى ضرورة إذا أريد لأسلوب الإنتاج أن يتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل إليه المجتمع الإنسانى من معرفة علمية وتكنولوجية.

وتقتضى الطبيعة الجماعية لملكية وسائل الإنتاج توزيع الناتج الاجتماعى الصافى بين من ساهموا في إنتاجه، وهو نمط لتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع على خلاف نمط توزيع هذا الناتج في الاقتصاد الرأسمالى حيث تختص به أساسا طبقة المالكين لوسائل الإنتاج على الرغم من الطبيعة الاجتماعية للعملية الإنتاجية في الاقتصاد الرأسمالى.

ثانياً: الهدف المباشر من العملية الإنتاجية هو إشباع الحاجات الاجتماعية:

يترتب على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكى أن يوجه ناتج هذه الوسائل إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات المادية

والمعنوية للمجتمع[١] أى الحاجات الاجتماعية، وطالما أن العملية الإنتاجية توجه لاشباع الحاجات من خلال ظروف المجتمع الإنتاجية والتكنولوجية وبالنسبة لغالبية أفراد المجتمع، فإن الحاجة تكتسب صفة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس لاتعتبر الحاجة إلى سيارة خاصة مثلا حاجة اجتماعية، بل تعتبر حاجة فردية إذا كانت ظروف المجتمع الفنية والتكنولوجية لم تسمح بعد بتلبية الحاجات الضرورية، ولهذا قيل بحق أن الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكى يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية.

وفي هذا رد على بعض الكتاب[٢] بعدم دقة رأى البعض الآخر عند إبراز الهدف من العملية الإنتاجية في الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى، على أساس أن الأول يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، والثانى إشباع الحاجات الاجتماعية، وصحيح أن الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى يهدفان إلى إشباع الحاجات لكن تختلف بالقطع طبيعة الحاجة في كل منهما، فهى في الأول حاجة فردية أساسا، وفي الثانى حاجة اجتماعية بالمعنى السالفة الاشارة إليه، ويرجع اختلاف طبيعة كل منهما إلى أن الحاجة الفردية ترتكز على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج في حين ترتكز الحاجة الاجتماعية على الملكية الجماعية لهذه الوسائل.

لكن طالما أن أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكى يستهدف اشباع الحاجة الاجتماعية وليس تحقيق الربح، فإن البحث عن طبيعة الربح يفرض

---

(١) انظر:

- Fundamental Of Marxism Leninism. 2nd. Ed. Progress Publtshers, Moscow 1964, PP. (568-570).

(٢) انظر: حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(٢٤٧-٢٤٨).

نفسه في هذا الخصوص، ويشير بعض الكتاب[١] في ذلك إلى أن الربح يمثل فائضا مخططا، ويقدر كنسبة مئوية من نفقات الإنتاج المخططة.

وتعمد الدولة إلى خلق هذا الفائض لتستخدمه مثلا كمعيار في الحكم على كفاءة المشروعات المختلفة، فانخفاض الربح الذى تحققه وحدة إنتاجية معينة عن الربح المخطط يعنى أنها تعمل في ظروف تجعل النفقة المتوسطة للإنتاج مرتفعة الأمر الذى يتطلب دراسة هذه الظروف لتداركها.

ومن ناحية أخرى فإن الدولة تستخدم فائض بعض الوحدات في تغطية العجز المحقق في وحدات أخرى، فضلا عن أن الأرباح المحققة لدى بعض الوحدات الإنتاجية تذهب إلى ميزانية الدولة لتمول بعض النشاط الاقتصادى بطريقة مخططة، ومن هنا يمكن القول بأن الربح في الاقتصاد الاشتراكى يعود على المجتمع بأسره.

وقد قرر ليبرمان Liberman ذات المعنى حيث يرى أن الربح في الاقتصاد الاشتراكى له طبيعة خاصة تميزه عن الربح الذى يتحقق في اقتصاد السوق، إذ لما كانت الأثمان في الاقتصاد الاشتراكى تعبر عن معايير العمل المبذول واللازم اجتماعيا، فإن الربح يكون مؤشرا للوفر النسبى الذى ينتج به إنتاج معين حيث يخدم في النهاية أهداف المجتمع بأكمله.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

- Gatoviski, The Role Of Profit In A Socialist Economy, Soviet Review, Summer 1936 P. 19
- Routledge And Kegan Paul Lth., London, 1966 PP. (390-391).
- R. W. Davies, The Development Of The Soviet Budgetary System, Combridge University Press, 1958., P. 164.
- E. G. Liberman, Once Again On The Plan, Profits And Bonuses, "Problems Of Economics" Vol. Vll No. 9 Jan. 1965 P. 14.
- J. Wilczynski, The Economics Of Socialism, Op. Cit., PP. (54-58).

ثالثاً- التخطيط المركزى الشامل كأساس لأسلوب الإنتاج الاشتراكى:

يمثل التخطيط الاشتراكى النشاط الاجتماعى الذى يستهدف تنظيم حركة الاقتصاد القومى وتنميته، وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف في مجال الإنتاج والاستهلاك، وتنفيذ أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف(١).

والتخطيط الاشتراكى- بهذا المعنى- يمثل أسلوبا لإدارة العمليات الاقتصادية التى تتضمن الإنتاج، والتوزيع والاستثمار والاستهلاك، فهو إذا أداة من أدوات الاستراتيجية الاقتصادية لتحقيق أعلى معدل ممكن للنمو الاقتصادى أو بمعنى آخر لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الاجتماعية(٢).

ويتميز التخطيط الاشتراكى بأنه تخطيط شامل وملزم: فهو تخطيط شامل بمعنى انه يحيط بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية الجماعية أو على الأقل بالنسبة للجوانب التى تلعب الدور الاستراتيجى في حياة الجماعة الاقتصادية، ونظرا لوجود ارتباط عضوى بين أجزاء الاقتصاد القومى ومختلف أوجه النشاط الاقتصادى، فإن التخطيط المركزى الشامى يتطلب بالضرورة سيطرة المجتمع على كل أو معظم وسائل الإنتاج وذلك ليتسنى للقرارات الاقتصادية أن تشمل الاقتصاد في مجموعه، وحتى يمكن تطبيق أية لجراءات تكفل تنفيذ هذه القرارات فعلا ومن هنا نشأ التلازم بين التخطيط الاقتصادى كظاهرة

---

(١) انظر: شارل بتلهيم، التخطيط والتنمية، ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله، دار المعارف بمصر ١٩٩٦م، ص(١٠-١١).

(٢) انظر:

- R. Chwieduk et Al., Economia Polityczna (Political Economy), Warsaw, Pwn. 1966 Vol. 11P. 172.

ومشار إليه في: J. Wilczynski، مرجع سابق، ص٣٢.

وبين التكوين الاجتماعى الاشتراكى[١].

وفضلا عن أن التخطيط الاشتراكي يتميز بصفة الشمول، فإنه يتصف كذلك بصفة الالتزام، ويعنى ذلك أن الخطة القومية ليست مجرد برنامج توقعى لما سوف يكون عليه الاقتصاد القومى في تطوره خلال فترة زمنية تالية، وإنما هى برنامج عمل تلتزم بتنفيذه كافة الوحدات الاقتصادية كل في حدود المهمة الموكول إليها بتنفيذها، ولهذا تصدر الخطة القومية الشاملة في صورة قانون ملزم يتعين تنفيذه بمجرد صدوره.

ولاتعنى صفة الالزام هذه أن الخطة تعتبر وثيقة جامدة غير قابلة للتغير طالما أن الموافقة قد تمت بالنسبة لها، بل على العكس من ذلك فإنها تتسم بالمرونة حيث يمكن ادخال تعديلات عليها خلال فترة تنفيذها طاما كانت هذه التعديلات ضرورية.

وبالمقابلة بالتخطيط المركزى الشامل الذى يتصف بالشمول والالزام وهو ما يطلق عليه التخطيط الآمر Imperative Planning، فإنه يوجد نوع آخر من التخطيط يسمى بالتخطيط التوجيهى أو التأشيرى Indecative Planning حيث تأخذ به أساسا الدول الرأسمالية ويعتمد التخطيط التأشيرى على عنصر الترغيب، فمثلا قد تتدخل الدول من خلال سياسة الأثمان بحيث يصبح ثمن سلعة ما رخيصا فيزداد الطلب على هذه السلعة مما يعتبر نوعا من الترغيب، كما قد يتم توجيه رجال الأعمال والمنظمين إلى التركيز على إنتاج سلع معينة تحقيقا لأهداف حددتها الدولة دون أن يصل هذا التوجيه إلى حد الالزام، ولهذا تختلف طبيعة كل من التخطيط المركزى الشامل عن التخطيط التأشيرى أو

---

(١) محمد دويدار، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكى، المرجع السابق، ص(٧٨-٨٣).

التوجيهى على عكس ما ذهب إليه بعض الكتاب[١] من أنه لايوجد فارق بين هذين النوعين من أنواع التخطيط الاقتصادى على أساس افتراض انها مؤثران وفعالان.

والواقع ان التخطيط المركزى الشامل كسمة من السمات الأساسية في الاقتصاد الاشتراكى يستهدف تنمية الاقتصاد القومى في مجموعه، ولهذا فإن جوهره هو ضمان قدر من الاستثمار الإنتاجى ثم توجيهه نحو السبل التى تكفل اسرع معدل للنمو بحيث يؤدى في النهاية إلى زيادة الدخل القومى بنسبة تزيد عن نسبة السكان، ومن ثم ارتفاع متوسط الدخل القومى عموماً[٢]
ومع ذلك، فإن ثمة جوانب سلبية عصفت بالنظام الاقتصادى الاشتراكى نشير إلى بعضها في هذا الخصوص.

الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الاشتراكى:

نمت البيروقراطية في المجتمع الاشتراكى، ووصلت الدولة إلى أوج مجدها، ومن ثم ظهرت جماعات ضغط وصاحبة نفوذ ومصالح خاصة استفادت من هذا الوضع على حساب الطبقات العمالية والشعبية، واتخذت الدولة شكل الدولة الشمولية التى تحوز في يدها كافة الصلاحيات السياسية، كما اتخذت شكل "رأسمالية الدولة" التى تحوز كذلك على كافة عناصر القوة الاقتصادية.

ونتيجة لذلك، يحلل جورباتشوف زعيم الاتحاد السوفيتى السابق هذا الواقع فيقول في مؤلفه البريسترويكا[٣]: " اكتشفنا في البداية، تباطؤ في النمو

---

(١) انظر في ذلك: حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص٢٩٥.

(2) Q. Lange, Economic Development, Planning And International Cooperation, Central Bank Of Egypt, Cairo 1961.

(٣) ميخائيل جورباتشوف، البريسترويكا، دار الشروق ١٩٨٨م.

الاقتصادى حيث تدهورت معدلات نمو الدخل القومى لأكثر من النصف وبحلول بداية الثمانينات، انخفضت إلى مستوى قريب من الركود الاقتصادى، وبدأت تتسع في غير صالحنا الفجوة بين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات والتطور العلمى والتكنولوجي.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعى في الاقتصاد الاشتراكى، فيقول جورباتشوف في نفس المؤلف أنه "كان لمعدلات النمو الهابطة والركود الاقتصادى أن يؤثرا على جوانب الحياة الأخرى حيث أثرت الاتجاهات السلبية بشكل خطير على المجال الاجتماعى؛ فقد تلقت البرامج الاجتماعية والثقافية ما يتبقى في الميزانية بعد ما يخصص للإنتاج، وبدا في بعض الأحيان أن اذنا صماء تعطى للمشاكل الاجتماعية، ومن ثم بدأ المجال الاجتماعى يتخلف عن المجالات الأخرى.

ويؤكد جورباتشوف ذلك بقوله "أنه بدون تنشيط العامل البشرى أى بدون أن نأخذ في الاعتبار مصالح الناس والمجموعات الاجتماعية المختلفة وبدون أن نجذبهم إلى المشاركة في المساعى البناءة النشطة، فسيكون من المستحيل علينا أن نحقق أيا من المهام المرسومة أو نغير الوضع في البلاد.

ونتيجة لذلك ولغيره، انهار الاتحاد السوفيتى حيث تبين أن الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الاشتراكى السالفة الاشارة إليها، وبخاصة هدف اشباع الحاجات الاجتماعية، مسألة لاتعدو أن تكون من قبيل الفكر النظرى المنبت الصلة عن الواقع في المجتمع السوفيتى.

ويمكن- على ضوء ذلك- أن نشير إلى أبرز المشكلات والصعوبات

والعيوب التى واجهت تطبيق النظام الاشتراكى قبل انهيار الاشتراكية[1].

أولاً: عدم فاعلية التخطيط المركزى:

رغم المزايا التى يحققها التخطيط الاقتصادى، إلا أن ثمة مشكلة أساسية ينفرد بها التخطيط المركزى الذى هو خصيصة أساسية من خصائص الاقتصاد الاشتراكى كما سبق أن رأينا، ذلك أن السلطات التى تقوم بهذا التخطيط لاتملك المعلومات الكافية التى تتعلق بتكاليف الفرص البديلة لقراراتهم، فضلا عن أنه ليست هناك طريقة ممكنه لمراقبة كل التكاليف الممكنة والملائمة حتى ولو كانت تلك المعلومات متاحة.

وحيث توجد الملايين من المنتجات والآلاف من عوامل الإنتاج التى يتم التأليف فيما بينها بآلاف الطرق الفنية المختلفة في مئات الآلات من الوحدات الإنتاجية، فإنه يكون من المستحيل أن نجعل جهة واحدة أيا كانت على علم دائم بكل ما يجرى في الجهات الإنتاجية للاقتصاد القومى وفي نفس لحظة وقوعه بحيث تتمكن من اتخاذ قرارات الإنتاج الصحيحة بالنسبة لكل وحدة من هذه الوحدات الإنتاجية، ولهذا يصبح التخطيط المركزى في هذه الحالة مرادفا للجمود وعدم الفاعلية، وتشتيت الموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة للمجتمع.

ثانياً: عدم وجود الحافز لاستخدام وسائل إنتاجية حديثة:

وفضلا عن ذلك، فإن المنفذين الفعليين للإنتاج لم يكن لديهم حافز لاستخدام وسائل إنتاجية حديثة تزيد الكفاءة، لأن الحوافز ترتبط بتنفيذ الخطة وليس تحمل المخاطر في استخدام التكنولوجيا الجديدة.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: السيد عطية عبد الواحد، تحول الدول الاشتراكية إلى الرأسمالية، الأسباب والمشكلات، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية- كلية الحقوق- جامعة عين شمس، العدد الثانى، يوليو ١٩٩٧م.

ومن ناحية أخرى، فقد أدى عدم الاهتمام بالتقدم التكنولوجى إلى تخلف المعدات الرأسمالية وعدم قدرتها على المنافسة دوليا، في الوقت الذى تزايد معه عدد السكان، فانخفضت الإنتاجية وبخاصة في الإنتاج الزراعى.

ثالثاً: موقف الاشتراكية من الملكية:

سبق أن رأينا أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج كانت من أسس الاقتصاد الاشتراكى، ولقد غاب عن الاشتراكيين أن إلغاء الملكية الخاصة هو طمس لحقيقة النفس البشرية، ومخالفة لطبيعة الأمور في حب الإنسان للتملك، ولهذا فعندما قررت يوغوسلافيا الخروج من الفلك الاشتراكى استحدثت نظاما يرتب منح الملكية ضمن كل منشأة للقوى العاملة ولهذا يقال أن الاشتراكية وبخاصة في هذه النظرة للملكية. -وهم وخيال- لأن الناس ليسوا بهذا القدر العالى من التكوين، وليست الإدارة الحكومية بقادرة على أن تحل محل المبادرة الفردية.

رابعاً: مشكلة الحريات السياسية والدينية:

لازم الضغط على مستوى المعيشة نوع من الارهاب والطغيان، الأمر الذى كان معه تحقيق التقدم الاقتصادى أمراً بعيد المنال، في الوقت الذى لقيت معه دول البلطيق وفي كثير من بلدان اوربا الوسطى تأييداً من الخارج.
ومع هذا التردى السياسى ابعدت الجماهير عن ممارسة حقها الدستورى في المشاركة المباشرة في كل شئون الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن اعتناق دين معين هو أمر فطرى لازم لاستقرار النفس البشرية وهو في النهاية مع مصلحة المجتمع.

ومع الاشتراكية فإنها لاتقيم وزنا لأى دين باعتبار أن الدين هو أفيون الشعوب، ومن ثم فهى تنكر فطرة الإنسان وطبيعته وحقه في اعتناق دين معين، والانتماء لأسرة معينة، وهو ما يطلق عليه بالتجرد الدينى والعائلى.

ونشير بعد ذلك إلى النظام الاقتصادى الإسلامى وذلك في الفصل الخامس والأخير من الباب الثانى.

الفصل الخامس

النظام الاقتصادى الإسلامى

من البدهى أن نقرر أن الإسلام قد اشتمل على معالجة شئون الحياة الدنيا ومنها الأمور الاقتصادية، كوسيلة للحياة الكريمة التى ترعى القيم، وتنمى خصائص الإنسان العليا، وذلك فضلا عن اشتماله لشئون الحياة الأخرى للإنسان.

ومفاد ذلك أن الإسلام دين دنيا وأخرى، ومن ثم فهو دين كامل وشامل، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا﴾.[المائدة/٣]

ولايجوز عقلا أن يخلو الدين الإسلامى مع كماله وشموله من الأمور الاقتصادية.

وعليه فإن دراسة المسائل الاقتصادية في الإسلام لاتتم بمعزل عن الإسلام نفسه، الأمر الذى يعنى أن الاقتصاد في الإسلام يرتبط بالإسلام ككل، ولهذا أصبح من الضرورى أن نتعرف على أهم مبادئ الاقتصاد في الإسلام.

أهم مبادئ الاقتصاد في الإسلام:

يتميز الاقتصاد في الإسلام عن الاقتصاد الوضعى بعدة أسس يمكن أن نطرح بعضا منها فيما يلى:

أولاً: الاقتصاد في الإسلام مصدره الدين الإسلامى:

إذا كان مجال الدين هو السلوك البشرى عامة بدءا بالمعتقدات التى تحدد اتجاه وأهداف هذا الدين، وانتهاء بتفاصيل هذا السلوك، فإن الاقتصاد ينشغل بسلوك الإنسان من ناحية انتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات المادية، ويعنى ذلك أن الاقتصاد إنما يعالج جانبا من جوانب الدين، ولهذا يتعين أن تكون للدين قولته بالنسبة للنشاط الاقتصادى.

وعلى هذا الأساس نجد أن الربط بين الدين والدنيا قائم في كثير من آيات القرآن الكريم، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنْ الدُّنْيَا﴾[القصص-٧٧]، كما يقول جل شأنه: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ۝فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ۝وَلا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ۝فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ۝الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ۝الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ۝وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾[سورة الماعون].

وتجدر الاشارة إلى أن التمسك بالدين يعتبر أساسا لزيادة الناتج، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[الأعراف ٩٦].

ولايقتصر الأمر على ذلك، بل إنه كلما ازداد صلاح الإنسان ازدادت انتاجية، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهُّ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[النحل- ٧٦].

ثانياً: النشاط الاقتصادى في الإسلام نشاط تعبدى:

ونتيجة للارتباط بين الدين والدنيا في الإسلام فإن الاقتصاد في الإسلام يجمع بينهما كذلك، فالمسلم يبتغى بنشاطه الاقتصادى مرضاة الله، ومن ثم فهو يعمر الدنيا ليكون بحق الخليفة في الأرض، وليحقق الغاية من وجوده، وهى العبادة كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات ٥٦]

وترتيبا على ذلك فإن النشاط الاقتصادى في الإسلام لايهدف إلى نفع مادى فقط، كأى نشاط اقتصادى وضعى، وإنما يتخذ هذا الهدف وسيلة إلى غاية أخرى هى إعمار الأرض وتهيئتها للحياة الإنسانية، وهى في النهاية غاية تعبدية.

على أنه إذا كان الهدف المادى هو الغاية النهائية من النشاط الاقتصادى،

فإن المصلحة الشخصية لابد وأن تطغى، ويغلب الطابع الاحتكارى لهذا النشاط ويتم التهديد بالحرب في كل حين.

أما إذا كانت الغاية النهائية من هذا النشاط هى عبادة الله وإعمار الأرض، فإن التفاهم لتحقيق خير المجتمع سيسود في النهاية، ولعل ذلك يعتبر من أكبر اسهامات الإسلام في هذا الخصوص.

ثالثاً: الاقتصاد في الإسلام غير محايد:

إن الاقتصاد في الإسلام على عكس ما أثير حول الاقتصاد الوضعى، ينشغل بدراسة ما هو كائن وما يجب أن يكون وفقا للتعاليم والقيم الدينية في ممارسة الإنسان لنشاطه، ذلك ان الاقتصاد في الإسلام لايستطيع أن يقف موقف الحياد من الحاجات المتعددة، فالأنشطة المتصلة بانتاج وبيع المشروبات الكحولية مثلا قد تكون أنشطة مفيدة في الاقتصاد الوضعى، ولكنها لايمكن أن تكون كذلك في ظل الإسلام بتعاليمه وقيمه التى تحرم مثل هذا النشاط مهما كان مربحا، فالرفاهة الإنسانية لاتقاس بمقياس نقدى، وإنما تقاس بالمواءمة بين كسب النقود من مصدر حلال وانفاقها وفقا لتعاليم الإسلام بما يحقق مجتمع الرحمة والعدل الذى ينشده الدين الإسلامى.

رابعاً: الرقابة الذاتية والنشاط الاقتصادى الإسلامى:

تحكم النشاط الإنسانى في الإسلام القوانين الشرعية بالاضافة إلى رقابة الضمير القائمة على الايمان بالله والحساب في الاخرة. فإذا رأى المسلم أنه قد يفلت من رقابة السلطة، فإنه موقن أنه لن يستطيع الافلات من رقابة الله، وفي هذا أكبر ضمان لعدم انحراف الإنسان، ويكفى أن يتذوق المسلم قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾[سورة غافر- ١٩].

وفي هذا يختلف الأمر بالنسبة للاقتصاد الوضعي الذى تحكمه قواعد من خلق الإنسان دون أن ترقى إلى رقابة الضمير القائمة على الايمان بالله

والحساب في الآخرة.

المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الإسلام:

هل الإسلام يعترف بوجود مشكلة اقتصادية؟

إن نفى المشكلة الاقتصادية في الإسلام يعنى:

أولاً: أن الموارد متوافرة، وعلى الإنسان أن يستخدمها كيف شاء وليس ذلك صحيحاً.

ثانياً: إذا كانت الموارد كافية وللإنسان أن يحصل على ما يشاء منها دون جهد أو عمل، فإن الحياة الدنيا تكون شيئاً آخر غير التى قال الله تعالى عنها: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ﴾[البلد/٤] وهذا مستحيل.

ثالثاً: منافاة ذلك للفطرة الإنسانية التى جبلت على العمل وبذل الجهد وحب المال، يقول تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[الفجر/٢٠] ومحبة الإنسان للشئ وحرصه على اقتنائه لاتكون إلا للشئ النادر، وفي هذا جعل الإسلام العمل عبادة يقول تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الجمعة/١٠].

رابعاً: إن نفى المشكلة الاقتصادية وهى المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى عن الاقتصاد الإسلامى يؤدى إلى القول بأن الاقتصاد الأخير اقتصاد ساكن وليس ذلك بصحيح.

وعلى هذا الأساس، فإن الاقتصاد الإسلامى يقر المشكلة الاقتصادية كظاهرة اقتصادية ذات أسباب اجتماعية أو طبيعية حيث تقوم هذه المشكلة على الندرة أساساً، ولكن إقرار الندرة للموارد من جانب الاقتصاد الإسلامى يقوم على أساس مفهوم خاص اقتضته حكمة الله تعالى، إذ لو كان بالإمكان لكل فرد أن يحقق احتياجاته حسبما يريد لما كان هناك حاجة إلى العمل وبذل

الجهد وهذا يتنافى مع السنن الكونية ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر/٤٩].

والواقع أن وجود المشكلة الاقتصادية يعتبر بحق المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى، ولو لم يكن هناك مشكلة اقتصادية لما كان هناك علم الاقتصاد أساساً.

طبيعة المشكلة الاقتصادية في الإسلام:

لاتعنى المشكلة الاقتصادية في الإسلام قلة الموارد أو ندرتها أو قصورها عن اشباع الحاجات الإنسانية، بل تعنى أنها أقل من أن تضيع أو تهدر في أمور لافائدة منها. إن مما يدل على ذلك أنه يتحتم الاختيار بين الحاجات التي يمكن للمورد أن يشبعها بشكل أكفأ طالما أن للمورد أكثر من استخدام، ذلك أنه إذا لم يكن للمورد أكثر من استخدام بمعنى إذا كان صالحاً لاستخدام وحيد لما كان هناك أى مشكلة اقتصادية بحيث يوجه للاستخدام الذى يصلح له، والسؤال الآن هو هل الموارد فعلاً ذات استخدام وحيد؟

إن الموارد تستخدم في أكثر من مجال فالأرض قد تستخدم في الزراعة أو الصناعة أو البناء، وفي الزراعة قد تستخدم الأرض في انتاج الحبوب أو الفاكهة أو الزهور. إن الاقتصاد الإسلامى لايعتبر الندرة هى السبب الرئيسى للمشكلة بل إن للإنسان دوراً رئيسياً في زيادة المشكلة أو التخفيف منها، فهناك العديد من المجتمعات الشعبية تهمل استخدامها أحياناً وتسئ استخدامها في أحيان أخرى.

إن افتراض وجود الندرة النسبية للموارد يؤدى إلى الاستخدام الرشيد للموارد هذه، والإنسان في حياته اليومية يمارس قراراته إعتماداً على هذه المحدودية لحفز الإنسان على الجهد والعمل وتعمير الأرض ولايعنى ذلك الاتفاق مع الاقتصاد الرأسمالى في هذا الخصوص، حيث أن الرأسماليين ربطوا الندرة بشح الطبيعة واعتبروها مسلمة طبيعية، في حين أنها في

الاقتصاد الإسلامى ظاهرة اقتصادية ناشئة عن أسباب اجتماعية سلوكية، كما أنها قد تكون ناشئة عن أسباب طبيعية أحياناً، فقد تكون اختباراً وابتلاء من الله تعالى لعباده: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾[البقرة/ ١٥٥] ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[الأعراف/٩٦].

إن الاقتصاد الرأسمالى حينما بحث الندرة ربطها بالحاجات اللانهائية مما يجعل الندرة أمراً حتمياً، في حين أن الاقتصاد الإسلامى يجعل من الندرة محركاً للنشاط الاقتصادى.

وحينما نقر مبدأ الندرة لايعنى ذلك أننا ضد الوفرة، فالوفرة موجودة على مستوى الكون ﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[إبراهيم/٣٤].

ولكن الفرد محكوم بزمن محدد بعيشه وعمر محدود ومن هنا تنبع مشكلة ندرة الوقت لاستخدام الموارد حتى ولو كانت متوافرة.

وليست الندرة بمستوى واحد لجميع الناس، فقد يزداد الإنسان قرباً من الندرة أو الوفرة بسبب سوء الاستخدام أو قلته أو حسن الاستخدام وكفاءته.

مفهوم الحاجة في الاقتصاد الإسلامي:

يعتبر الاستهلاك هو الهدف النهائي والأخير للنشاط الاقتصادى عموماً، وتسود الاقتصاد الوضعى النظرة المادية للحاجات، ففي الاقتصاد الرأسمالى يتم إشباع الحاجات المادية بناء على نسب الأرباح التى يحصل عليها ملاك وسائل الانتاج حيث يهتم المنتجون بترتيب إنتاج السلع بناء على أعلى نسبة ربح يحققها إنتاج كل سلعة دون النظر إلى أهمية الحاجة أو منفعتها.

أما الاقتصاد الاشتراكى فهو وإن كان يستهدف نفس الهدف إلا أنه سلك طريقاً آخر هو اشباع الحاجات من خلال الترتيب الذى تقره السلطات العامة،

وغالباً مالا يتوافق ذلك مع تطلعات الأفراد، فضلاً عن تميزها بمستوى إنتاج أقل نتيجة لانعدام الحوافز، والبيروقراطية، وتوجيه الموارد أساساً إلى تقوية الدولة عسكرياً وسياسياً.

والنتيجة عدم نجاح النظامين في تحقيق الأهداف المنشودة لكل منهما.

أما الاقتصاد الإسلامى فيتميز بأنه جزء من شريعة عامة كاملة وشاملة تنظر إلى الإنسان بأبعاده المختلفة الاجتماعية والروحية، ومن ثم فهو يرفض النظرة الضيقة ذات البعد الواحد وهو البعد المادى للإنسان، ومن هنا فإن المسلم يمارس نشاطه الاقتصادى من أجل القيام بعبادة الله على اكمل وجه ومن العبادة تعمير الأرض وتثميرها يقول تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[هود/٦١] ومفهوم العمارة للأرض وتثميرها مفهوم واسع يشمل كافة أنواع النشاط الإنسانى في الحياة ابتداء من الدعوة إلى الله ونشر العدل واشاعة الأمن والسلام وانتهاء بعمارة الأرض في شكلها المادي، ولهذا فإن الإسلام يحرص في جميع تشريعاته على تحقيق الخير والنفع لأفراد المجتمع المسلم، ومن ثم فهو لايوافق الاقتصاد الوضعى في نظرته المحايدة للحاجة كشعور بالحرمان يقتضى من صاحبه القضاء عليه وايا كان هذا الحرمان.

إن الإسلام لايقر الحاجة دون نظر إلى مشروعيتها ومدى النفع الذى تحققه للإنسان، فلا يعتد بالحاجة إذا كانت تتنافى مع الدين أو الصحة أو الأخلاق، فمثلاً لايعتد الاقتصاد الإسلامى بالخمر كحاجة رغم كونها من الصناعات المربحة لأنها تتنافى مع الشرع وصحة الإنسان، وذات تأثير سلبى على النشاط الاقتصادى في مجمله.

إن موقف الإسلام المتميز تجاه الحاجة، والذى يهدف إلى جعلها ذات نفع طيب من خلال توفير الحاجات الأساسية المشروعة لكل فرد في المجتمع ثم

تركه بعد ذلك يحقق ما يشاء من حاجات أخرى بواسطة قدرته وجهده ومن خلال ربطها بالمشروعية إنما يساعد على تحقيق المناخ المناسب للنشاط الاقتصادى وفي نفس الوقت يخفف من حدة المشكلة الاقتصادية من خلال الحد من تعدد الحاجات بواسطة ما يضعه من ضوابط شرعية، وهذا ينعكس أيضاً على الموارد من أن توجه لسلع لايمكن الانتفاع بها على وجه صحيح.

الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الإسلامى:

قبل أن نشير إلى هذه الخصائص، يثور سؤال ثورة لماذا النظام الاقتصادي الإسلامى، وهلى من الضرورى إطلاق لفظ إسلامى على النظام وعلى الاقتصاد حتى يقال نظام اقتصادى إسلامى واقتصاد إسلامى[١]؟

الواقع أنه في مجال الدراسات الاقتصادية المعاصرة توصف هذه الدراسات "بالأيديولوجية" التى تقوم عليها، فيقال نظام اقتصادى رأسمالى، وآخر اشتراكى وهكذا على نحو ما سلفت الاشارة إليه وبالتالى لماذا لايوصف النظام الاقتصادى الإسلامى بهذا الوصف وبخاصة وأن منطلقاته تختلف عما هو موجود.

---

(١) جرت العادة مؤخرا على استعارة بعض المصطلحات المعاصرة لمحاولة صياغة هيكل إسلامى في فروع علمية مختلفة دون مراعاة للخلاف الجوهرى بين المفهوم الإسلامى والمفهوم الوضعى لهذه المصطلحات، ومن ذلك الاقتصاد الإسلامى والطب الإسلامى، وعلم النفس الإسلامى... إلخ.

ورغم أن هذا الاتجاه ليس له ما يبرره إلا أننا نرى الابقاء على مصطلح "الاقتصاد الإسلامى" على أساس أنه اكتسب طابعا له دلالته سواء من خلال الدراسات التى طرحت بشأنه أو المؤتمرات التى عقدت وتعقد من أجله وسنعود إلى هذه النقطة في الصفحة التالية.

ويكفى أن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾(فصلت/ الآية ٣٣)، وفي ذلك دلالة على ضرورة التصريح بالعقيدة بالقول بجانب الالتزام بها في العمل.

والآن ماذا عن خصائص النظام الاقتصادى الإسلامى؟

يتميز النظام الاقتصادى الإسلامى بعدة خصائص جوهرية، وتكمن بعض هذه الخصائص في نظرة الإسلام إلى كل من: التنمية الاقتصادية، والعمل، والملكية الفردية والملكية العامة، وأخيرا بالنسبة لصلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى، ونشير إلى كل منها باختصار فيما يلى:

أولاً: التنمية الاقتصادية في الإسلام تنمية اجتماعية:

رأينا أن أسلوب الانتاج يمثل الأداة الأساسية في مجال التنمية الاقتصادية[1]. على أن عند محاولة طرح مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، فإنه ينبغى أن نعى منذ البداية أن القرآن الكريم كتاب عقيدة وشريعة، وهو يحتوى فيما يحتوى على بعض الأفكار الاقتصادية، ومن ثم فإن صياغة نظرية للانتاج وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يكون من صنع الإنسان على ضوء هذه الأفكار أو التوجيهات.

---

(١) وإذا كانت التنمية الاقتصادية في الإسلام تنمية اجتماعية في الأصل، فإن الأمر لم يكن كذلك في الفكر الوضعي، حيث لم يكن هناك ذكر للعوامل الاجتماعية وأثرها في عملية التنمية لفترة طويلة من الزمن، وذلك بسبب المفهوم التجريدى للاقتصاد البحت حيث شاع استخدامه في التحليل الاقتصادى خلال القرن الحالى، فضلا عن عدم وجود أفكار محددة لدى معظم الاقتصاديين لكيفية الربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

وقد بدأ بعض الاقتصاديين مؤخرا الاشارة إلى هذا الربط ومنهم هاجن Hangen وهوزلتز Hoselitz

انظر: عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٨١م ص(٦-٧).

إن التنمية الاقتصادية في الإسلام هى تنمية اجتماعية في نفس الوقت، وهى فرض على الفرد والمجتمع والدولة معاً، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾(الملك/ الآية ١٥).

وفي هذه الآيات يأمرنا الله سبحانه وتعالى بالمشى في مناكب الأرض والانتشار فيها، وهو ما يتضمن معنى ممارسة كافة العمليات الانتاجية والخدمية.

ويقول كذلك: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ..﴾(الجمعة/ الآية ١٠).

وفي قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ..﴾(البقرة٢٦٧) يشير المولى سبحانه وتعالى إلى الانفاق من طيبات الكسب، ولايتصور الانفاق إلا بعد الكسب أو بعد الانتاج، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

هذا ويحمل لفظ العمارة أو التعمير في الإسلام مضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا..﴾(هود/ الآية ٦١).

وفي هذه الآية طلب للعمارة في قوله تعالى: ﴿اسْتَعْمَرَكُمْ﴾، وهو طلب مطلق من الله تعالى، ومن ثم يكون على سبيل الوجوب.

وفضلا عن ذلك، فإن قول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾(الأنفال/ الآية ٣٩)، فإن ذلك يعنى أننا مطالبون بالجهاد في سبيل الله، وهل يكون الجهاد فعالا إلا إذا دعمه اقتصاد مستقل وقوى بحيث يستمد هذا الاستقلال وتلك القوة من عملية تنموية شاملة؟.

هذا وتأمر الشريعة الإسلامية بممارسة النشاطات النافعة وتصفها بأنها حلال، وتنهى عن ممارسة النشاطات الضارة تلك التى توصف بأنها حرام، ومن هنا فإن الإسلام يضع القواعد الأساسية في مجالات التنمية والتوزيع مسترشدا بقاعدة الحلال والحرام.

إن الانتاج النافع يعتبر واجبا لايكتمل الواجب الديني إلا به، ومالا يكتمل الواجب إلا به فهو واجب، وعلى هذا الأساس فإنه يتعين أن تتركز الموارد الاقتصادية في انتاج السلع والخدمات النافعة التى تشبع الحاجات السوية للإنسان، والتى تتشكل وفقا للأذواق والميول التى تكونها المفاهيم والقيم الإسلامية.

وترتيبا على ذلك، فإن تخصيص الموارد وفقا لهذه القيم يأخذ أبعادا أكبر في الإسلام، على أساس أن هذه الموارد، بهذه الصفة، تستطيع أن تعطى، تحت أى مستوى فنى للانتاج، مقدرة أكبر للاشباع، ذلك أن تطلعات الإنسان للاستهلاك المتنامى تظل منضبطة في دائرة الحلال والحرام، وهو ما يسد الشهوات وأنواع السلوك الضارة التى تستنزف جانبا من هذه الموارد.

إن الهدف من عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام ليس مجرد زيادة تيار السلع المادية لاشباع الحاجات المختلفة، وإنما تعتبر هذه الغاية في حد ذاتها لهدف آخر هو تحقيق العبودية لله وإعمار الأرض كعبادة يثاب عليها المسلم، وهى الغاية التى من أجلها خلق الجن والإنس معا.

إن عمارة الأرض أى تنميتها، على هذا الأساس، لاتكون إلا من منظور شامل سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أى بالنسبة لهذه المستويات مجتمعة، وهو ما يشير إلى شمولية عملية التنمية في الاطار الإسلامى.

وتجدر الاشارة في هذا الخصوص إلى أن مفهوم التنمية الشاملة في الإسلام ينسحب إلى التوزيع العادل لثمار هذه التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي(١).

ويكفي في هذا الشأن أن نشير إلى أن المال بمختلف صوره مملوك ملكية مطلقة لله تعالى، وأنه سبحانه أوجده لعباده، القادر منهم والعاجز على السواء، ولهذا يقول جل شأنه: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ۝لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾(المعارج/ الآية ٢٤-٢٥).

ويعني ذلك أن القادرين من هؤلاء الأفراد إنما يعملون في أموالهم وأموال العاجزين منهم عن العمل، ولهذا فإن من حق العاجز أن يحصل على جزء مما أنتجه القادر لأنه مشترك معه بحقه المالى فيما يعمل فيه..

وحرصا على التكافل الاجتماعي، ولكي تبقى الحياة الاقتصادية والاجتماعية قادرة على الاحتفاظ بقوة دفعها، أخذ الإسلام بوسائل أخرى لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة ومنها: الزكاة، ونظام الميراث، والانفاق بأنواعه، والكفارات ونظام الأوقاف، وليس هنا مجال طرح كل أو بعض هذه الوسائل.

ثانياً: العمل في الإسلام هو عماد الانتاج:

العمل هو العنصر الفعال في طرق الكسب التى أباحها الإسلام، وهو الدعامة الأساسية للانتاج، وعلى قدر عمل المسلم يكون نفعه وجزاؤه، قال تعالى: ﴿من عمل صالحا من ذكر أو انثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾(النحل/ الآية ٩٧).

---

(١) انظر في تفصيل ذلك للكاتب: الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٣م.

ومع أن الله هو الرزاق فإنه قد مكن الإنسان في الأرض، ولذلك فرض عليه أن يسعى فيها ويحصل منها على ما يشبع حاجاته، وفي هذا قال تعالى: ﴿هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾(الملك/ الآية ١٥).

ولأهمية العمل، فقد رفعه الله إلى مصاف العبادات حين قال جل شأنه: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل ا لله﴾(المزمل/ الآية ٢٠).

إن العمل مطلوب، خاصة وأن فائدته لاتعود على العامل وحده، بل على المجتمع بأسره، وهنا يبرز الجانب الاجتماعى للعمل، ولهذا كانت بعض الأعمال، كالزراعة والحدادة والنسيج والتجارة والطب والهندسة...إلخ: فرض كفاية في نظر الإسلام، أى أن المجتمع كله مسئول عن أداء هذه الأعمال.

وإذا كان القيام بهذه الأعمال من واجبات الدولة والمجتمع، فإن مسئولية الدولة تنصرف كذلك إلى مكافحة الأعمال السيئة التى تضر بدين المجتمع وقيمة إذا لم يمتنع الأفراد عن مقارفتها بدافع التقوى.

ثالثاً: الملكية الفردية والملكية العامة في الإسلام:

أقر الإسلام الملكية الفردية، وبنى كثيرا من أحكامه على الاعتراف بها والتشجيع لها، ومع ذلك فإن هذه الملكية ليست ملكية أصلية وإنما ظاهرية، لأن اللّه هو المالك لكل شئ، وفي إقرار الملكية الخاصة الظاهرية يقول اللّه تعالى: ﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة وا لله عنده أجر عظيم﴾(التغابن/ الآية ١٥). ويقول: ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار..﴾(البقرة/ الآية ٢٧٤).

ويقول رسول اللّه ﷺ: "كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه" مختصر صحيح مسلم.

أما ما يفيد الملكية الأصلية التى لله، فيقول الله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى﴾(طه/ الآية ٥-٦)، كما قال جل شأنه: ﴿قل لمن ما في السموات والأرض قل لله..﴾(الأنعام/ الآية ١٢).

وقد اقتضت حكمة الله أن يستخلف الإنسان في الأرض، فقال تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة..﴾(البقرة/ الآية ٣٠)، وهذا يفيد حث هؤلاء المالكين ملكية ظاهرة على الانفاق في سبيل الله، ولهذا يقول الله تعالى: ﴿وآتوهم من مال الله الذى آتاكم﴾(النور/ الآية ٣٣).

وفي ذلك كله نجد أن الإسلام لمس فطرة التملك عند الإنسان، فأقر الملكية الفردية، وفي تقريرها يتحقق التنافس لصالح المجتمع ككل.

أما بالنسبة للملكية العامة في الإسلام، فللدولة أن تباشر معها بعض أوجه النشاط الاقتصادى إذا عجز الأفراد عنه أو أساءوا مباشرته، وهى في ذلك توازن بين مصلحة صاحب الملكية الفردية من حيث كمها أو أثرها عليه من ناحية، أو من حيث المضرة التى تصل إلى غيره أو مجموع أفراد المجتمع من ناحية أخرى، فإذا رجحت مصلحة صاحب هذه الملكية لايمس حقه، وإن رجحت مضرة غيره قيدت الدولة حقه لتدفع الضرر.

والأصل في الملكية أنها لخير الأفراد والمجتمعات معا، ينتفعون بها على نحو ما رسم الله، فإذا آلت المطامع بالملكية الفردية لزم أن تتدخل الدولة لاقرار كل أمر من مكانه من شرع الله.

رابعاً: صلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى:

يختلف العديد من الاقتصاديين في مفهوم صلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى، فالمدرسة التقليدية ترى في هذه الصلاحية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى للأفراد، واعتقد شومبيتر Schumpeter أن المقصود بهذه

الصلاحية هو صلاحية المناخ الملائم للمنظمين، لأنهم هم الذين يقودون النشاط الاقتصادى[١].. وهكذا.

أما الإسلام، فإنه يرى ان المناخ الاقتصادى والاجتماعى لايكون صالحا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بالتمسك بالقيم الإسلامية المختلفة وعلى رأسها قاعدة الحلال وقاعدة الحرام، وقد سبقت الإشارة إليها.

إن عدم التمسك بهذه القيم قد دفع المسلمين إلى تقليد الأنماط الفكرية والتنظيمية لبعض المجتمعات المتقدمة في الشرق والغرب، ولم يكن ذلك إلا نتيجة لضعف الإيمان بهذه القيم الإسلامية، وبالإسلام عموما.

لقد كان من نتيجة عدم التمسك بهذه القيم تراكم الأخطاء وعدم القدرة على استخدام الكفاءات المناسبة للنشاط الاقتصادى، وبالتالى عدم استخدام موارد المجتمع استخداما أمثلا من خلال عدم تحمل المسئولية، وشيوع المجاملات في غير حق وتحقيق المصلحة الشخصية أساساً.

وفضلاً عن ذلك، فإن المجتمعات الإسلامية قد تعرضت لظاهرة الرشوة والفساد وخاصة في الأجهزة الحكومية، وهى التى تقوم بنصيب متزايد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتخلفة عموماً، وفي البلاد الإسلامية على وجه الخصوص.

إن الاختلال الذى تعانى منه البلاد المتخلفة سواء من ناحية توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة، أو من ناحية الكفاءة في استخدام هذه الموارد سوف يزداد حدة تحت وطأة الأجهزة الحكومية المسئولة عن النشاط الانتاجى، وفي هذا يعلن الإسلام الحرب على الرشوة حيث يقول

---

(١) انظر في تفصيلات هذا الموضوع: عبد الرحمن يسرى أحمد، المرجع السابق، ص١٥، وما بعدها.

تعالى: ﴿ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنت تعلمون﴾(البقرة/ الآية ١٨٩).

وفضلا عن ذلك، فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى والرائش أى الوسيط بينهما.

إن ترك الأخطاء وعدم العودة إليها يمثل الخطوة الأولى في التغيير إلى الأفضل وهو الرجوع إلى الله، و لهذا يدعونا المولى سبحانه وتعالى إلى الاستغفار والتوبة كما في قوله تعالى: ﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا﴾(نوح/الآية ١٠-٢١).

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاستغفار والتوبة أشمل من بعض المفاهيم المعاصرة مثل "ثورة تصحيح"، و "والنقد الذاتى".. إلخ، على أساس أن الاستغفار يتضمن الاعتراف بالخطأ والرغبة المخلصة في عدم العودة إليه بالاتجاه إلى الله، أما التوبة فتشمل الاعتراف بالخطأ والاقلاع عنه والعزم على عدم العودة إليه.

أما الخطوة الثانية فهى صلاح الإنسان من خلال الإيمان بالله وكتبه ورسله، والاقتداء برسوله ﷺ، ذلك انه كلما ازداد صلاح الإنسان كلما ازدادت نتاجيته واتسع نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتالى، وفي هذا يقول اللّه تعالى: ﴿وضرب ا لله مثلا رجلين أحدهما أبكم لايقدر على شئ وهو كل على مولاه أينما يوجه لايأت بخير هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾(النحل، الآية ١٠-١٢).

كما يقول جل شأنه: ﴿وضرب اللّه مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم اللّه فأذاقها اللّه لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾(النحل/الآية ٧٦).

وفي هذا المعنى يقرر المولى سبحانه وتعالى كذلك ﴿ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى، قال رب لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيرا، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى﴾(طه/الآية ١٢٤-١٢٦).

إن هذا الإيمان هو الذى يحقق، من ناحية أخرى، ما يمكن أن يسمى بالتماسك الاجتماعى Social Integration بين المسلمين، وهو شرط أساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

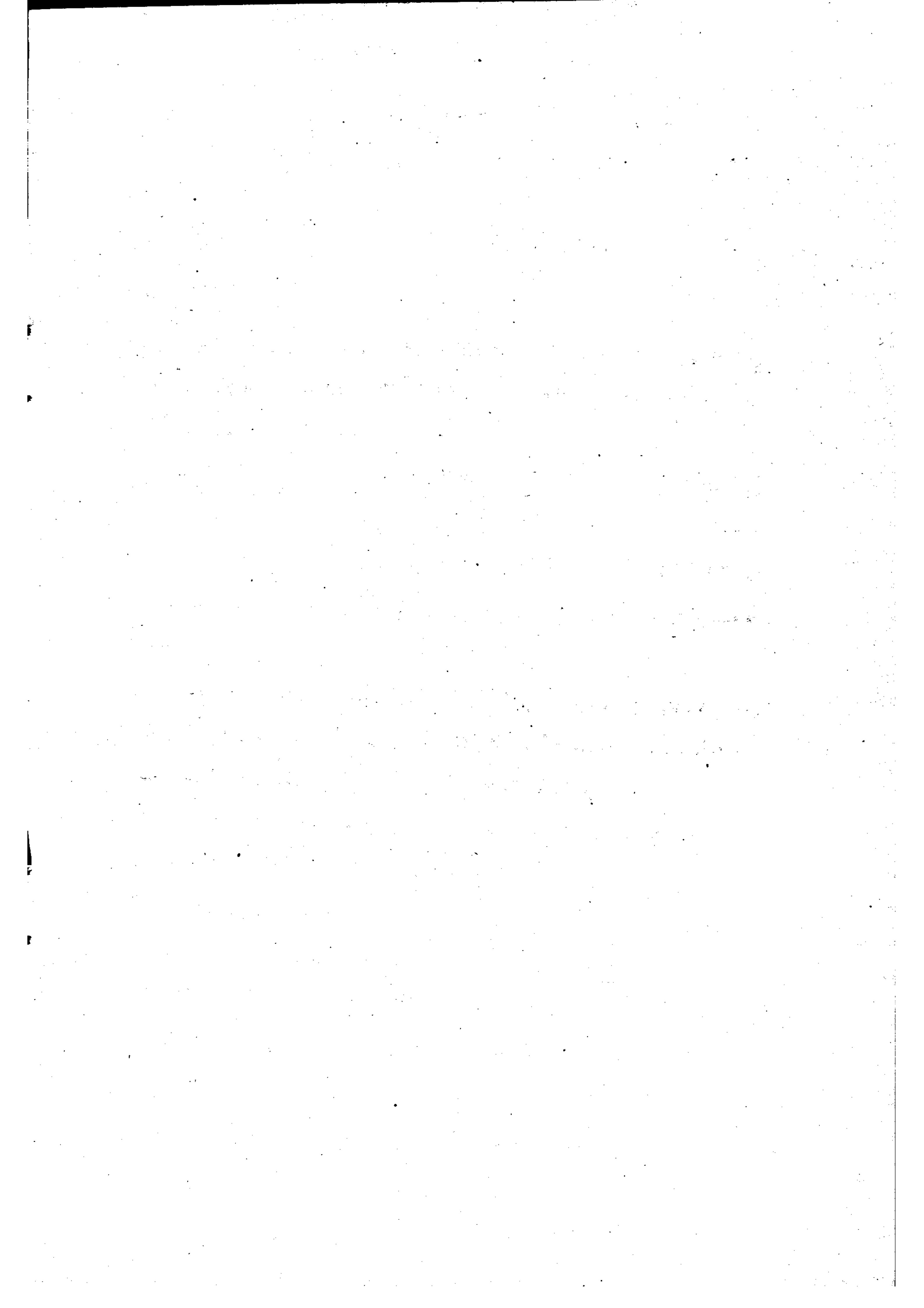
وهو فضلاً عن ذلك ظاهرة تدوم بدوام الايمان، ومن ثم فلا يرجع إلى مشاعر عنصرية، كما حدث في التجربة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر، أو مشاعر طبقية كما حدث في الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م، أو بالنسبة للتجربة الانجليزية بعد ثورة كرومويل، أو في فرنسا بعد سقوط الباستيل.

إن التماسك الاجتماعى الذى يعتبر من خلق البشر لايدوم طويلا، في الوقت الذى دام هذا التماسك على أساس الإسلام قرابة سبعة قرون متتالية من ظهور الدولة الإسلامية وحتى القرن الرابع عشر الميلادى.

ورغم ما حدث لهذه الدولة من مشاكل كانت كفيلة بالقضاء عليها، إلا ان المشاعر الإسلامية لاتزال تمثل البذرة الصالحة لتكوين هذا التماسك من جديد، وهو ما يؤرق العالم غير الإسلامى ومن ثم يحرص على تفتيت المسلمين وتشتيت وحدتهم.

تلك هى أساليب الانتاج في الأنظمة المختلفة في محاولتها للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية، والخصائص الأساسية التى تميز كل أسلوب عن الآخر.

ونشير بعد ذلك إلى منهج البحث في علم الاقتصاد وذلك في الباب الثالث.



الباب الثالث

منهج البحث في علم الاقتصاد

يعنى منهج البحث في علم الاقتصاد طرق الدراسة والتحليل التى تستخدم من خلال التتابع الفكرى المنتظم عند دراسة موضوع معين بهدف التوصل إلى قانون عام[1].

ولأن الاقتصاد السياسى علم اجتماعى- كما رأينا- فإن هذه الطبيعة الاجتماعية تضع له قيوداً على طرق بحثه كمنهج له، وتجعله عاجزا عن استخدام طريقة التجربة العلمية التى تتبعها العلوم الطبيعية عادة، فالاقتصادى وكذلك كل عالم اجتماعى لايستطيع أن يوفر لنفسه- وهو بصدد دراسة ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية معينة- مثل تلك الظروف التى تتوافر لعالم الأحياء أو الكيمياء عندما يقوم بوضع ظاهرة طبيعية ما تحت الدراسة في معامله لاختبارها، ويجرى عليها تجربة يمنع فيها كافة المتغيرات من إحداث

---

(١) انظر في تفصيل هذا الموضوع:

- عبد الحكيم الرفاعى، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ص(١٨-٢٤).
- فوزى منصور، محاضرات في أصول الاقتصاد السياسى للبلدان النامية، المنهج وقوى الانتاج، دار النهضة العربية ١٩٧٣/٧٢م ص١٤٥ وما بعدها.
- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق ص(١٢-١٩).
- أحمد رشاد موسى، دراسة في النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠م ص(٣-٣٨).
- سلوى سليمان، عبد الفتاح قنديل، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية ١٩٧٠م ص(٢٦-٣٩)، طبعة عام ١٩٨٥ ص(١١-٢٩).
- Murray N. Rothbard :Tward A Reconstruction Of Utility And Welfare Economics, Center For Liberation Studies, Occasional Paper Series 3.

تأثيرها المعتاد ما عدا متغير واحد يراد به دراسة الآثار التـى يحدثها التغيير فيه مما يؤدى في نهاية الأمر إلى استخلاص نتائج علمية أكثر دقة.

ولايعنى ذلك أن الدراسة الاقتصادية لاتتصف بالصفة العلميـة إذ أن ذلك لايقلل من أهمية النتائج التى يسفر عنها البحث في علم الاقتصاد.

فالسلوك الإنسانى وإن كان لايمكن التنبؤ بـه بدقـة (لتـأثره بعوامـل كثيرة لايمكـن للبـاحث أن يأخذهـا جميعاً فـي اعتبـاره وإلا تعقـد الموضـوع بدرجـة يستحيل معها البحث) ليس سلوكا عشوائيا لأنه وثيـق الصلـة بعوامـل تتصـف بقدر من الاستقرار والثبات، فمثـلا تؤثـر فـي درجـة اقبـال الفـرد علـى شـراء سلعة ما حاجته إليها ودرجة الحاح هذه الحاجة، وذوقه ومستوى دخله وثمنهـا إلخ، ولأن الثمن له دور أساسى بالنسبة لقرار هذا الفرد، لأنه هو الـذى يحـدد في النهاية مقدار مـا يطلبـه مـن السـلعة، فإنـه يمكـن توضيـح علاقـة السـببية الصحيحة بين المتغيرات من خلال القول بأن المستهلك سوف يقبل على شراء المزيـد مـن السـلعة كلمـا انخفـض ثمنهـا. وبـالعكس سـوف يقلـل الكميـة التـى يشتريها كلما ارتفع ثمنها.

ولكن كيف يتم البحث في مجال الاقتصاد؟ وما هـى الشـروط التـى تحكـم خطوات البحث ويتعين توافرها حتى يكون الاقتصاد علماً[1].

يفـرق بعـض الكتـاب بيـن مـا يسـمى بالأحكـام التقريريـة أو التفسـيرية أو الوضعيـة Positive Statements ومـا يسـمى بالأحكـام التقديريـة

---

(١) انظرفي:

- Henry C. Wallich. : Is Economics A Science?

ومشار إليه في

Paul A. Samuelson, Readings In Economics, 6th Edition, Mcgraw-Hill Book Company, New York 1970 PP.(5-8).

Normative Satements ويقصرون البحث العلمى على النوع الأول: ذلك أن الأحكام التقريرية تختص بما هو كائن فعلا، ومن ثم فإن اى اختلاف في أى موضوع معين ينتسب إلى الأحكام التقريرية يمكن حسمه باللجوء إلى الحقائق المشاهدة.

أما الأحكام التقديرية فتختص بما يجب ان يكون، ومن ثم فهى تتضمن أحكاما شخصية تعكس وجهات نظر الأفراد وميولهم ومعتقداتهم الأمر الذى لايمكن معه حسم أى خلاف بشأن الأحكام التقديرية(١).

إن الأحكام التقريرية بطبيعتها احكام موضوعية، أما الأحكام التقديرية فهى بطبيعتها أحكام إيصائية تتضمن الإيصاء باتباع سياسة معينة.

ومثال الأحكام التقريرية القول بأن "ارتفاع الأثمان يؤدى إلى انخفاض الطلب"، "انخفاض الطلب الكلى الفعلى يؤدى إلى البطالة"، "يؤدى التضخم إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات".

ومثال الأحكام التقديرية القول بأن "انخفاض الأجور ظلم"، "تخفيف حدة التفاوت بين الدخول أمر واجب"، " التنمية السريعة مطلب ضرورى"، "يجب ان نوجه الأولوية في السياسة الاقتصادية إلى القضاء على البطالة وليس إلى سد العجز في ميزان المدفوعات"...إلخ.

ومن ذلك يتضح أن الأحكام التقديرية أحكام قيمية Value Judgement معيارية Normative (أى شخصية) تخضع لقيم الإنسان ومعتقداته أو انتمائه الفكرى والسياسى والاجتماعى.

ومع أن الباحث في العلوم الاجتماعية يصعب عليه أن يجرد نفسه تماما

---

(١) انظر على سبيل المثال من المراجع العربية: سعيد النجار، مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص(٢٣-٢٦).

من قيمه ومعتقداته، فقد انتقد بعض الكتاب[١] القول بأن هناك علم الاقتصاد الرأسمالى الذى يمثل فكر الطبقات الرأسمالية ومصالحها، وعلم الاقتصاد الاشتراكى الذى يمثل فكر الطبقات والقوى الشعبية ومصالحها، وقد استندوا في ذلك على ان هذه النظرة تقضى تماما على علم الاقتصاد كعلم على قدم المساواة مع العلوم الطبيعية وتجرد الاقتصاديين من الأمانة العلمية والموضوعية في الوقت الذى جاوز فيه الاقتصاد هذه المرحلة الدعائية، وكون مجموعة من النظريات العلمية التى يمكن التحقق من صحتها على ضوء الواقع حيث تساعدنا على التنبؤ.

والحقيقة أن الاقتصاد السياسى لم يقترب كعلم من نفس الدرجة التى وصلت إليها العلوم الطبيعية للأسباب التى سلفت الاشارة إليها.

ومن ناحية أخرى فان طرح الاعتبارات الذاتية فى العلوم الاجتماعية ليس اكثر من ستار لتسريب احكام ضمنية مستترة بدلا من عرضها للمناقشة.

والحق أن التخلص من الاعتبارات الذاتية فى العلوم الاجتماعية لايأتى عن طريق الفصل بين العلم من جهة والقيم الاجتماعية من جهة أجرى ، وانما يتأتى أولا عن طريق الاقرار بأن القيم الاجتماعية ظواهر تخضع للدراسة العلمية مثل سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وثانيا عن طريق التسليم بأن العلوم الاجتماعية لها القدرة على المساهمة فى وضع السياسات المختلفة[٢].

واذا كانت القيم الاجتماعية السائدة هى التى تحدد فى النهاية الغاية من كل دراسة اجتماعية كما سبق أن ذكرنا ، فان الفكر الاقتصادى يختلف فى

---

(١) انظر: جازم البيلاوى، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر: فوزى منصور، محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

جيل منه عن جيل آخر باختلاف القيم التى يؤمن بها كل من الجيلين ، ولهذا تتفاوت الدراسة الاقتصادية التي تصدر عن ايمان بالحرية الفردية وبين ما يصدر عن ايمان بالدولة كحقيقة اجتماعية مستقلة عن الفرد ، وتبرز فى كل منها الأحكام الذاتية الايضائية التى تنفصل عنها.

واذا نظرنا الى الأجيال المتعاقبة من رجال الفكر الاقتصادي نجد أن الفرق الجوهرى بينهم يتأثر الى حد كبير بالقيم الاجتماعية التى تسود بينهم، ولهذا تتطور الأفكار الاقتصادية والاجتماعية عموما، لأن كل محاولة فكرية أصيلة لها مكانها فى سعينا الى الحقيقة.

وعلى هذا الأساس فاننا نرى أن الدراسة العلمية لاتقتصر على مجال الدراسة التقريرية وانما تنسحب أيضا على مجال الدراسة التقديرية وخاصة بالنسبة للعلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد ، ذلك أن القيم وما يرتبط بها من أحكام شخصية هى فى حد ذاتها من أساليب التحليل الاقتصادى[١].

التجريد:

والواقع أن الظواهر التي تكون محل بحث فى العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد تؤثر فيها متغيرات كثيرة تجعلها لاتتسم بالاستقرار، ولهذا يلجأ الباحث الاقتصادى مثلا الى وضع شروط مبسطة يفترض فيها غياب هذه المتغيرات، ولذلك فان النتائج التى يستخلصها تكون متوقفة على توفرهذه الشروط المبسطة.

ويطلق تعبير التجريد Abstraction على هذا الاجراء التبسيطي عندما يضطر الباحث الى اللجوء إليه عندما يتناول ظاهرة اقتصادية معينة بالتحليل

---

(١) انظر:

- John H.Willians, "An Economist`s Confessions" The Americon Elcnomic Review March 1962 P.10.

حيث لايهتم الباحث بفرعيات هذه الظاهرة، وانما يركز على الخصائص العامة الجوهرية لها ، فظاهرة الجاذبية مثلا تتحقق عند إلقاء حجر أو جسم سائل أو غيره من الملقيات المختلفة الى يكون لكل منها خصيصة نوعية معينة، ولهذا فالاهتمام بتحديد جوهر هذه الظاهرة وخصائصها العامة دون التركيز على التفصيلات الفرعية لها، يعنى القيام بعملية التجريد، وهو ما يطلق عليه القانون العلمى للظاهرة[١].

هل يعتبر الاقتصاد علما؟:

وللتعرف على ما اذا كان الاقتصاد يعتبر علما فانه يتعين أولا تحديد المقصود بالعلم.

استخدم لفظ العلم للدلالة على معان مختلفة، ويكفى أن نشير فى هذا المجال الى أن العلم يمثل كل بحث منظم يجرى طبقا لطرق محددة من طرق التحليل بقصد استخلاص قوانين عامة عن الظواهر الفردية المتعددة تبين الخصائص العامة لجزئيات الظاهرة الواحدة، وتحدد العلاقة بين هذه الظواهر بعضها ببعض، وتمكن من الكشف، عما قد يحدث فى المستقبل فى كل حالة توجد فيها ظاهرة من الظواهر موضوع البحث[٢].

ولكى تكون المعرفة علمية فانه يتعين أن يستخدم فى عملية استخلاصها، منهج البحث العلمى الذى يتضمن الشروط الآتية[٣]:

أولاً: وصف وتقسيم الظاهرة محل البحث العلمى بالاستناد الى الملاحظة والتجربة العمليتين لموضوع البحث، والباحث فى حالة الملاحظة العلمية

---

(١) انظر:

ل. ليونتيف، الاقتصاد السياسى، أسئلة وأجوبة، المرجع السابق ص٣٣.

(٢) انظر: لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادى، المرجع السابق ص ١٠-١٣.

(٣) انظر: محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص ٣٢-٣٧.

يرقب الظاهرة، ويسجل حالتها كما هى، أما فى حالة التجربة العلمية فانه يدرس الظاهرة فى ظروف هيأها وأعدها بارادته تحقيقا لأغراضه فى تفسير هذه الظاهرة.

ثانياً: اتباع طريقة منظمة ومحددة للبحث عن طريق بعض أدوات التحليل ومنها أدوات التحليل المنطقى التى تضم الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية ... الخ، وذلك بهدف التوصل - من خلال عملية التحليل - الى أفكار أو مقولات معينة.

ثالثاً: قيام الباحث ببناء الفروض على أساس هذه المقولات بقصد تفسير مالوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث وبالاستعانة بالحس والتخمين المبنى على الملاحظة والتجربة العمليتين.

رابعاً: التحقق من صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة أى تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة لمعرفة مدى صوابها أو خطئها وخاصة عند مواجهتها بالواقع وقبل العمل بها.

فالمنهج العلمى اذا هو أسلوب البحث الذى يمكن من التعرف على الواقع من خلال أساليب التحليل أو البحث العلمى المختلفة.

ولأن هذا الواقع متغير، فان المنهج العلمى يتغير تبعا لذلك.

أساليب البحث الاقتصادى:

رأينا أنه لكى تكون المعرفة علمية، فانه يتعين أن نتبع شروطا منها الأخذ بطريقة منظمة للبحث العلمى من خلال بعض أساليب التحليل أو البحث العلمى، ومن هذه الأساليب مايلى:

أولاً- أسلوب التحليل المنطقى:

ويتبع هذا الأسلوب من التحليل نوعان من طرق الاستدلال وهما طريقا: الاستنباط والاستقراء.

(١) الطريقة الاستنباطية: Deductive Method

وجوهر هذه الطريقة أن يبدأ الباحث بوضع عدد من المقدمات التى يفترض أنها صحيحة ثم يستخلص منها عن طريق التفكير العقلى والمنطقى كافة التعميمات التى تؤدى اليها والتى لم تكن ظاهرة فى الحال فيها، وبعبارة أخرى ينتقل الباحث من معرفة مبادىء كلية مسلم بصحتها ليستنتج منها بطريق التحليل المنطقى مسائل جزئية.

ويعرف ذلك بأسلوب تركيب أو بناء النماذج، وهو بناء نظرى افتراضى وانتقائى، اذ يقوم منشىء النموذج باختيار عدد من العوامل والعلاقات التى تبدو أكثر أهمية بهدف التبسيط ، فمثلا يمكن للباحثين أن يقيموا عددا من النماذج كل منها عن حالة سوق معينة بشروطها الخاصة، ففى سوق المنافسة مثلا يوجد عدد كبير جدا من البائعين والمشترين، وتماثل فى السلعة.. إلخ، وبافتراض أن البائع يهدف الى تحقيق أكبر ربح، فانه يمكن أن نخلص الى تعميمات متعلقة بكمية السلعة وثمن كل منها... بشرط توافر سلامة التفكير العقلى والمنطقى وصحة المقدمات الأصلية ومراعاة مدى مطابقة هذه النتائج للحياة الواقعية.

(٢) الطريقة الاستقرائية: Inductive Method

وجوهرها أن ينتقل الباحث فيها من الخاص الى العام ومن معرفة أمور جزئية مسلم بها الى وضع مبدأ عام، وبسبب الصعوبات التى تحد من فعالية وفائدة التفكير العقلى المجرد، فان الاقتصادى يلجأ الى الطريقة الاستقرائية فى تحليله للظواهر الاقتصادية بحيث يعتمد على الوقائع التاريخية والبيانات الاحصائية والمشاهد فى الحياة الواقعية.

وتستخدم هذه الطريقة اساساً فى العلوم الطبيعية، فمثلا من مشاهدة سقوط الأجسام نحو الأرض تم استنتاج قانون الجاذبية العام.

والواقع أن طريقتى الاستنباط والاستقراء ليستا متعارضتين، بل على العكس فانهما متكاملتان، ومن الأفضل للباحث ألاقتصادى استخدام الطريقتين، أى استخدام الطريقة الأخرى فى تحليل الظاهرة الاقتصادية نفسها التى أخضعت للطريقة الأولى[١].

القوانين الاقتصادية :

هذا ويطلق تعبير "القوانين الاقتصادية" على النتائج أو التنبؤات والنظريات التى يمكن أستخلاصها من استخدام طريقتى الاستنباط والاستقراء، والواقع أن هذه القوانين ليست مطلقة أو غير قابلة للتبديل مثل القوانين فى العلوم الطبيعية كقانون الجاذبية،لأن موضوع الاقتصاد السياسى هو فى النهاية اشباع حاجة الأفراد الذين يعيشون فى المجتمع.

ولأن الفرد بطبيعته متغير، فإن هذه القوانين تكون بمثابة تقرير للاتجاهات السائدة اذا توافرت أسبابها، فقانون الطلب مثلا يقضى بأنه اذا أنخفض ثمن السلعة زادت الكمية المطلوبة، ولا يمكن الاعتماد على هذا القانون لتقرير أن كل فرد من المستهلكين سيزيد من مشترياته اذا انخفض ثمن السلعة، فقد تكون متوفرة لديه مثلا ولا يحتاج الى مزيد منها فى نفس الفترة الزمنية.

ثانياً: أسلوب التحليل الرياضى:

ويمتاز هذا الأسلوب عن الأسلوب اللفظى بأنه يمكن الباحث من استيعاب كثير من المتغيرات والحقائق التى يستطيع الالمام بها دفعة واحدة، فاكتشاف العلاقات السببية بين متغيرات متعددة واستخلاص النتائج من هذه المقدمات

---

(١) انظر:

- Henderson and Quandt, Microclonomic Theory, A mathimatical Approch, Second Edition Mcgraw-Hill Inc. U.S.A 1971 P.2

أمر تعجز عنه طريقتا الاستنباط والاستقراء، ومن ثم برزت الرياضة كأسلوب للتحليل يذلل هذه الصعاب، لذلك ازداد استخدام هذا الأسلوب فى الاقتصاد لدرجة اقترب معها من دائرة الانضباط.

ويعتبر الرسم البيانى أيضا أداة من أدوات الأسلوب الرياضى حيث ييسر التعبير عن الفكرة ويسمح باستيعابها بسرعة، وذلك على نحو ما سنشير اليه بعد ذلك.

ثالثاً- أسلوب التحليل الاحصائى:

ويتم اللجوء الى هذا الأسلوب لاختبار صحة النظريات الاقتصادية عن طريق مضاهاة نتائج وتنبؤات النظرية بالمشاهدات الواقعية من خلال تجميع قدر كاف من البيانات الاحصائية عن الظاهرة محل الدراسة.

كما يلجأ الباحث الى هذا الأسلوب لاجراء القياس الكمى للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية عن طريق تحليل البيانات الاحصائية كقياس نسبةالزيادة المتوقعة مثلا فى الانتاجية اذا زادت الأجور بنسبة معينة.

لكن الى حد تتوافر المعرفة العلمية فى الاقتصاد؟

يكون الاقتصاد السياسى علما اذا تجمعت بالنسبة له العناصر المكونة للعلم والتى سبق أن اشرنا اليها لنرى ذلك بالنسبة لكل من موضوعه ومنهج بحثه[1].

بالنسبة للموضوع: للاقتصاد السياسى موضوع محدد، اذا أنه يتعلق -كعلم اجتماعى- بالعلاقات الاجتماعية التى تأخذمكانا بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقات داخل الأسرة والعلاقة السياسية وغيرها.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: محمد دويدار، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص٧٣-٤٠.

أما الظواهر الاقتصادية التى يتعلق بها موضوع الاقتصاد فتحكمها قوانين اقتصادية تعبر عن العلاقات الداخلية والوطيدة للظواهر وجوهرها، وهذه القوانين موضوعية لأنها تحكم التطور الاجتماعى شأن قوانين الطبيعة، ومن ثم فهى لا تتعلق بإرادة ووعى الانسان . ويرجع استقلالها عن ارادة الإنسان لأسباب منها:

١- أن الظروف الاجتماعية التى تباشر فيها جماعة معينة نشاطها محدودة تاريخيا . فكل جيل يتلقى من الأجيال السابقة عليه تراثا من قوى الانتاج ومن العلاقات الاقتصادية كنقطة بدء فى عملية الانتاج.

٢- النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى هى محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة، ورغم أن كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم فى تحقيق النتيجة، الاأن هذه النتيجة لها استقلالها عن ارادة الأفراد القائمين بهذا الجزء من النشاط الاقتصادى.

وليس معنى ذلك أن أسلوب أداء هذه القوانين يتم أيضا استقلالا عن ارادة الأفراد، اذ أنه تتم التفرقة فى هذا المجال بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية Spontaneous وأخرى تعمل بطريقة واعية Mode of action وفى النوع الثانى يستطيع الانسان أن يسيطر على طريقة أداء القانون الذى يحكم الظاهرة، فمثلا اذا اكتشفنا أن هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين، وثمن سلعة معينة، واثمان السلع الأخرى التى يشتريها المستهلكون من جانب، وبين الكمية التى يطلبها المستهلكون من السلعة الأولى من جانب آخر، فيكون فى استطاعتنا أن نؤثر على الكمية المطلوبة بفعل واع يتمثل فى تغيير أحد هذه العوامل كان نزيد من القوة الشرائية لكى تزداد الكمية المطلوبة.

ولأن موضوع الاقتصاد السياسى اجتماعى محوره الإنسان في المجتمع،

فلا يمكن أن يكون هذا الموضوع جامدا لايتغير بتغير الإنسان ومن ثم فإن الظواهر الاقتصادية في تحول مستمر تبعاً لذلك، فالانتاج الزراعى العائلى الذى كان سائدا في القرن السادس عشر يختلف عن الانتاج الزراعى الحالى في مزرعة كبيرة مملوكة لفرد معين ملكية خاصة ويستخدم فيها رأس المال والعمل الأجير، وعليه فالنوع الأول من الانتاج يمثل ظاهرة اقتصادية يحكمها قانون موضوعى يختلف عن القانون الذى يحكم النوع الثانى كظاهرة اقتصادية أخرى، ونتيجة لذلك يكون موضوع الاقتصاد في النهاية ذا طبيعة تاريخية.

بالنسبة للمنهج: يستخدم الباحث الاقتصادى كذلك المنهج العام للبحث العلمى الذى سبق الكلام عنه، ومع ذلك يجد نفسه أقل تميزا بالنسبة للباحث الذى ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية، وذلك لعدم امكان اللجوء إلى التجربة على نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية (بالمقارنة بالظواهر الطبيعية) إذ يكاد يستحيل على الباحث الاقتصادى أن يتوصل إلى استبعاد كل القوى غير تلك التى لايريد عزلها ليجعل منها موضوعا لملاحظته.

وبالإضافة إلى التجريد، فإن الاقتصادى يتوصل عند بحثه لموضوع ما إلى تنمية طرق البحث والتحليل، يحاول بها التوصل إلى وضع قريب إلى أقصى حد ممكن من الظروف المثالية التى تجرى فيها التجربة العلمية طالما أنه قد امتنع عليه أن يستخدم كمنهج لبحثه طريقة التجربة العلمية بالنظر إلى الصفة الاجتماعية لعلم الاقتصاد.

ويرى بعض الكتاب[١] أن العلوم الاجتماعية، والاقتصادية من بينها-

---

(١) انظر:

- Friedric A, Hayek, Individualism And Economic Order, The University Of Chicage Press 1948 PP. 126-127.

شأنها شأن العلوم الطبيعية. يطبق بالنسبة لهما أسلوب التحليل المنطقى، وإن كان يكمن الخلاف بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية في أن منهج بحث العلوم الأخيرة يبدأ من فروض تكون نتيجة للتحليل طبقا للطريقة الاستقرائية، في حين يبدأ التحليل بالنسبة للعلوم الاجتماعية ابتداء من عناصر معروفة سلفا عن تاريخ الظاهرة موضوع الدراسة ليستخلص الباحث عن طريق التفكير العقلى المبادئ التى لم تكن ظاهرة في الحال كمسائل جزئية، وهو لب الطريقة الاستنباطية، ثم يستطيع أن يستكمل تحليله من خلال اللجوء إلى الطريقة الاستقرائية التى تطبق ابتداء في إطار العلوم الطبيعية.

ونخلص من ذلك إلى أن الاقتصاد ينطبق عليه وصف العلم. ولكنه علم ذو طابع تاريخى إذ ان القوانين التى تحكم الظواهر الاقتصادية المختلفة في تغير مستمر تبعا لتغير موضوع هذا العلم وهو الإنسان، ومن ثم قيل بحق أن الاقتصاد علم تراكمي، فليس هناك علم اقتصادى صالح لكل اشكال المجتمع.

ولعل الطابع التاريخى للاقتصاد وما يقتضيه ذلك من تغير في القوانين الاقتصادية التى تحكم الظواهر الاقتصادية المختلفة جعل بعض الكتاب يقررون أن الاقتصاد يسعى لكى يصبح علما من العلوم على النحو المعروف في العلوم الطبيعية[١].

ويضيف هذا الرأى أنه عندما يقوم الاقتصادى بدراسة النظم الاقتصادية مثلا فهو يقوم بدراسة وصفية، وهذه الدراسة وإن كانت لازمة للتعرف على

---

(١) انظر: حازم البيلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص(٥٦-٥٩).
وقارن:

- Henry V. Wallich, Is Econpmics A Science? op-cit.

وكذلك:

- Kenneth E, Boulding Economics as a since, Mcgrow-Hill Book Company, New York 1970, pp. 1-22.

القوانين الاقتصادية إلا انها ليست من قبيل الدراسة العلمية بالمعنى المستخدم في العلوم الطبيعية.

والواقع ان الدراسة العلمية كما رأينا هى كل بحث علمى منتظم يجرى طبقا لطرق أو أساليب التحليل السالفة الإشارة إليها بقصد التوصل إلى قوانين عامة عن الظواهر الفردية المتعددة تبين الخصائص العامة لجزئيات الظاهرة الواحدة، وتحدد العلاقة بين الظواهر بعضها ببعض، وتمكن من الكشف عما قد يحدث في المستقبل في كل حالة توجد معها ظاهرة من هذه الظواهر، فالعلم إذا هو التجميع المنتظم للخبرة البشرية الناتجة من ممارسة الواقع والتعرف عليه وممارسة التحكم فيه والاستفادة منه.

وعلى هذا الأساس فإن المعرفة الاقتصادية ينطبق عليها وصف الدراسة العلمية حتى ولو كان مجالها دراسة النظم الاقتصادية، خاصة وأن كثيرا من موضوعات الدراسة الاقتصادية تتعلق بنظريات قادرة على التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية بما يمثله من دراسات وصفية وتطبيقية وهى بدورها تمثل جانبا علميا من الدراسة الاقتصادية.

أهمية الرسوم البيانية في التحليل الاقتصادى:

يزداد استخدام الرسوم البيانية Graphs, Charts أهمية، وخاصة في اطار التحليل الاقتصادى، حيث تستهدف هذه الرسوم تبسيط الفكرة موضوع البحث، وعدم استخدام وقت أطول في التعرف عليها، أو الإحاطة بها[١].

---

(١) انظر:

R.Robinson, Study Guide To Accompany Samuelson: Economics, Tenth Edition, Mcgraw-Hill Book Company, New York 1976 P.1-12.

والرسم البياني ليس إلا تصويرا لمجموعتين من الأرقام المتغيرة يرتبط كل منهما بالآخر أشد ارتباط، فإذا قرر شخص ما مثلا تنظيم ساعات العمل اليومي وخصص منها عدد ١٤ ساعة للنوم والأكل...ألخ، فإن العشر ساعات الباقية من ساعات اليوم الكامل يمكن أن تخصص للفراغ Leisure Hours، أي للدراسة ولاستعادة النشاط اليومي.. وهكذا. ويمكن أن نتوصل إلى طرق متعددة يتم بها توزيع عدد ساعات الدراسة واستعادة النشاط اليومي في حدود العشر ساعات هذه، فقد يتم تخصيصها كلية للدراسة، أو تخصيصها كلية لاستعادة النشاط اليومي، وقد يتم تخصيص بعض منها لهذا أو ذاك. ونستطيع أن نصور ذلك كله رقميا كما يلي:

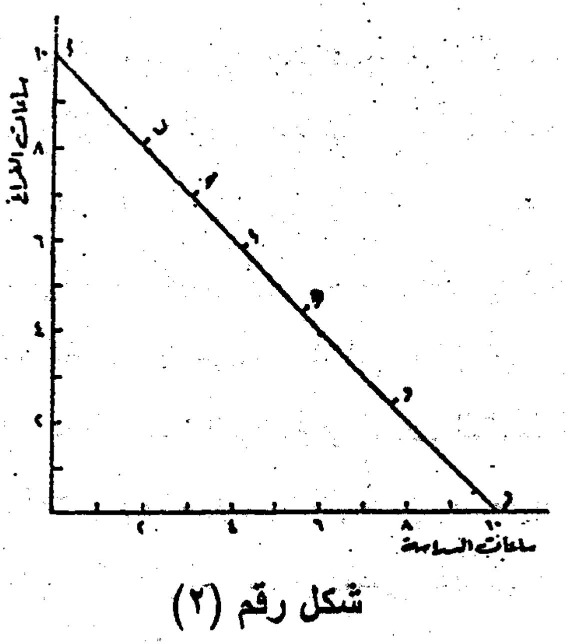
جدول رقم (٢)

امكانية تخصيص ساعات الفراغ والدراسة

نوع الساعات	أ	ب	جـ	د	هـ	و	ز
ساعات الفراغ	١٠	٨	٧	٦	٤,٥	٢,٥	٠
ساعات الدراسة	٠	٢	٣	٤	٥,٥	٧,٥	١٠

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن تصوير هذه الأرقام بيانيا حتى أنه بمجرد النظر إلى هذا التصوير نستطيع أن نتوصل فورا إلى محتوى الفكرة ومضمون هذه الأرقام، وذلك من خلال ارتباط هذه الأرقام بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وعلى نحو ما انتهى إليه الفيلسوف والرياضي الفرنسي رينيه ديسكارتز Rene Descarts، وتكمن ضرورة ارتباط مجموعات هذه الأرقام في أن كلا منهما لابد وأن يكون عشر ساعات دائما.

وفيما يلى التوضيح البياني لذلك:



شكل رقم (٢)

فالمستقيم أ ز يمثل المجموعات المختلفة من كل من ساعات الدراسة والفراغ، وذلك ابتداء من النقطة (أ) التي يخصص كل الوقت معها للفراغ وانتهاء بالنقطة (ز) التي يخصص كل الوقت معها للدراسة، وبينهما مجموعات تمثل مزيجا من كل من ساعات الفراغ والدراسة بحيث أن ناتج جمع كل من هذه المجموعات يساوى في النهاية عشر ساعات، ومن ثم إذا ازداد عدد ساعات الدراسة كان ذلك على حساب عدد ساعات الفراغ. ومن هنا فإن زيادة ساعات الدراسة بساعة واحدة مثلا، معناه التضحية بساعة واحدة من ساعات الفراغ والعكس صحيح. ومعنى ذلك أن الارتباط بين المجموعات المختلفة من كل من هذه الساعات العشر هو أساس الرسم البيانى الذى يوضح في بساطة ميكانيكية أداء هذه المجموعات. ونظراً لأن الاقتصاد يمثل موضوعات بينها ارتباط وتأثير متبادل، فإن أهمية الرسوم البيانية تبدو واضحة في اطار التحليل الاقتصادى.

استخدام الدوال الرياضية في التحليل الاقتصادى:

سبق ان رأينا أن التحليل المتحرك يغطى اعتبار ان المتغيرات الاقتصادية لاتتغير كلها في آن واحد بل قد توجد بينها فوارق زمنية، ومن ثم

كانت أهمية استخدام الدوال الرياضية للتعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

والمتغيرات Variables اصطلاح يطلق في الاقتصاد على أى مقادير قابلة للقياس الكمي، وتتغير بالزيادة أو النقصان.

ويرجع سبب الاهتمام بالمتغير أنه قد تكون له آثار مباشرة ذات أهمية أو لأن تغيراته تمارس تأثيراً في متغيرات أخرى تكون موضع الاهتمام كذلك. ويأتى استخدام الدوال Functions الرياضيـة للتعبير الدقيق عن المتغيرات الاقتصادية والعلاقات القائمة بينهما بدلا من استخدام الأسلوب اللفظى في التعبير عن الاتجاهات أو الآثار أو الأساليب المختلفة للظاهرة الاقتصادية.

والواقع أن وجود علاقة دالية Functional Relationship بين متغيرين يعنى ببساطة أن قيم كميات هذه المتغيرات مرتبطة ببعضها بصورة خاصة، وأن تغيرا ما في أحد المتغيرات سوف يؤدى إلى تغير في المتغير الآخر بشكل منظم بحيث يمكن التنبؤ بابعاد هذا التغير.

ولتبسيط الأمر- كما سبق أن رأينا- فإننا نفترض أن هناك متغيرين فقط بينهما علاقة دالية كما يتضح من المثال التالى: ط أ= د (ث أ) حيث أن ط= الكمية المطلوبة من السلعة أ، ث أ= ثمن السلعة أ والحرف "د" يرمز إلى كلمة "دالة" أى يتوقف على. وفي هذا يعتبر الثمن أ هو المتغير الأصلى أو المستقل في الدالة المشار إليها، بينما ط أ متغير تابع بمعنى أن أى تغير في ث أ سوف يؤدى إلى تغير في ط أ بحيث يمكن التنبؤ بمدى هذا التغير.

وإذا كانت التغيرات في ثمن السلعة تؤدى إلى تغيرات عكسية في الكمية المطلوبة من السلعة ومن ثم تكون الدالة عكسية، فإن بعض التغيرات بالنسبة لثمن السلعة تؤدى إلى تغيرات في نفس الاتجاه، ومن ثم نقول ان الدالة طردية.

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن استخدام الرياضة في التحليل الاقتصادى بصورة متزايدة قد أثار بعض الخلاف في الرأى فيرى البعض أن استخدام الرياضة يمكن من الدقة في التعبير عن العلاقات، وييسر الوصول إلى الاستنتاجات وخاصة عند وجود عدد كبير من المتغيرات وحيث يقتضى التحليل أخذها في الحسبان.

كما يرى البعض الآخر أنه إذا كانت الرياضة لغة أخرى، فإنها لاتستطيع أن تقدم شرحا يفوق التعبير اللفظى، فضلا عن أن استخدام الرياضة في التحليل الاقتصادى قد يؤدى إلى تحويل جهود الباحثين في تطوير الدراسة الاقتصادية إلى دراسة نظرية معقدة، ومن ثم تفرغ علم الاقتصاد من مفهومه الاجتماعى بتحويله إلى علم كمى وهو ليس كذلك.

والحقيقة أن الرأى الأخير أقرب إلى الصواب، ولايعنى ذلك الخلط بين استخدام الرياضة في التحليل الاقتصادى، واستخدامها في الأعمال الاحصائية المتعلقة بالتحليل الاقتصادى حيث تمكننا من تحديد العلاقات بين البيانات التى نحصل عليها والتى نستطيع أن نستخلص منها بعض الظواهر العامة في الحياة العملية.

ومع ذلك فإنه قد تم التنسيق أخيرا بين انتحليل الاحصائى للبيانات الميدانية Empirical Data واستخدام الوسائل الرياضية في التحليل النظرى في علم واحد هو الاقتصاد القياسى Econometrics فالاقتصاد القياسى إذا يقوم على أساس الجمع بين الأعمال الاحصائية والأعمال التحليلية في عمل متكامل مع التعمق في استخدام الطرق الرياضية، ومع وضع فروض Hypotheses قائمة على أفكار مقبولة في النظرية الاقتصادية واختبار هذه الفروض.

المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية:

المتغيرات الاقتصادية الداخلية Endogenous هى تلك المتغيرات التى تتعرض لها النظرية بالتحليل والتفسير، أما المتغيرات الخارجية Exogenous فهى تلك التى تتحدد بعوامل من خارج النظرية الاقتصادية، وتهتم بها حيث تؤثر على المتغيرات الداخلية.

فإذا تغيرت ظروف المناخ بأن سقطت أمطار غزيرة، أو اشتدت درجة الحرارة، على غير المعتاد مثلا، فإن ذلك قد يؤثر تأثيرا سلبيا على الناتج الزراعى، فهنا نكون أمام عامل من العوامل الخارجية التى تؤثر على الناتج الزراعى.

النماذج الاقتصادية: Economic Models

يعنى النموذج الاقتصادى، في صورة مبسطة، مجموعة من العلاقات التى تربط بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، فمثلا هناك نموذج يتكون من دالتين: دالة الطلب ودالة العرض لسلعة معينة خلال فترة معينة من الزمن.

فمثلا:

١) ط أ= د(ث أ)، فالكمية المطلوبة من السلعة أ دالة لثمن هذه السلعة.

٢) ع أ= د(ث أ)، فالكمية المعروضة من السلعة أ دالة لثمن هذه السلعة.

٣) ط أ= (ع أ) عند التوازن.

٤) نفترض أن العوامل الأخرى التى تؤثر على الطلب على السلعة أ، وعرض نفس السلعة ثابتة.

ومن ملاحظة هاتين الدالتين نستطيع أن نتبين أن (ث أ) هو المتغير الذى يربط بين دالتى الطلب والعرض، وبملاحظة أثر هذا المتغير على كل من ط أ، ع أ يتبين لنا كيف يتحقق التوازن... فالعلاقة بين ث أ، ط أ عكسية، بينما العلاقة بين ث أ، ع أ طردية. ولذلك فإن أى ابتعاد عن نقطة التوازن يؤدى

إلى زيادة الفجوة بين ع أ، ط أ والعكس صحيح.

هذا وسيزيد التصوير البيانى العلاقات التى يحتويها النموذج إيضاحاً، ولذلك يعتبر النموذج الاقتصادى بمثابة قالب تحليل تصب فيه النظرية الاقتصادية بالتعريفات التى تحتويها، وبفروضها الأساسية والمفسرة للتوصل إلى بعض المكاسب التحليلية.

تلك هى أبرز الموضوعات التى تتعلق بالمعرفة العلمية التى تمثل الاطار العام لعلم الاقتصاد.

وسنشير بعد ذلك إلى التحليل الاقتصادى الوحدى في القسم الثانى.

القسم الثانى

التحليل الاقتصادى الوحدى

باب تمهيدى : النظريات المختلفة المفسرة للقيمة

الباب الأول : نظرية الطلب ونظرية العرض

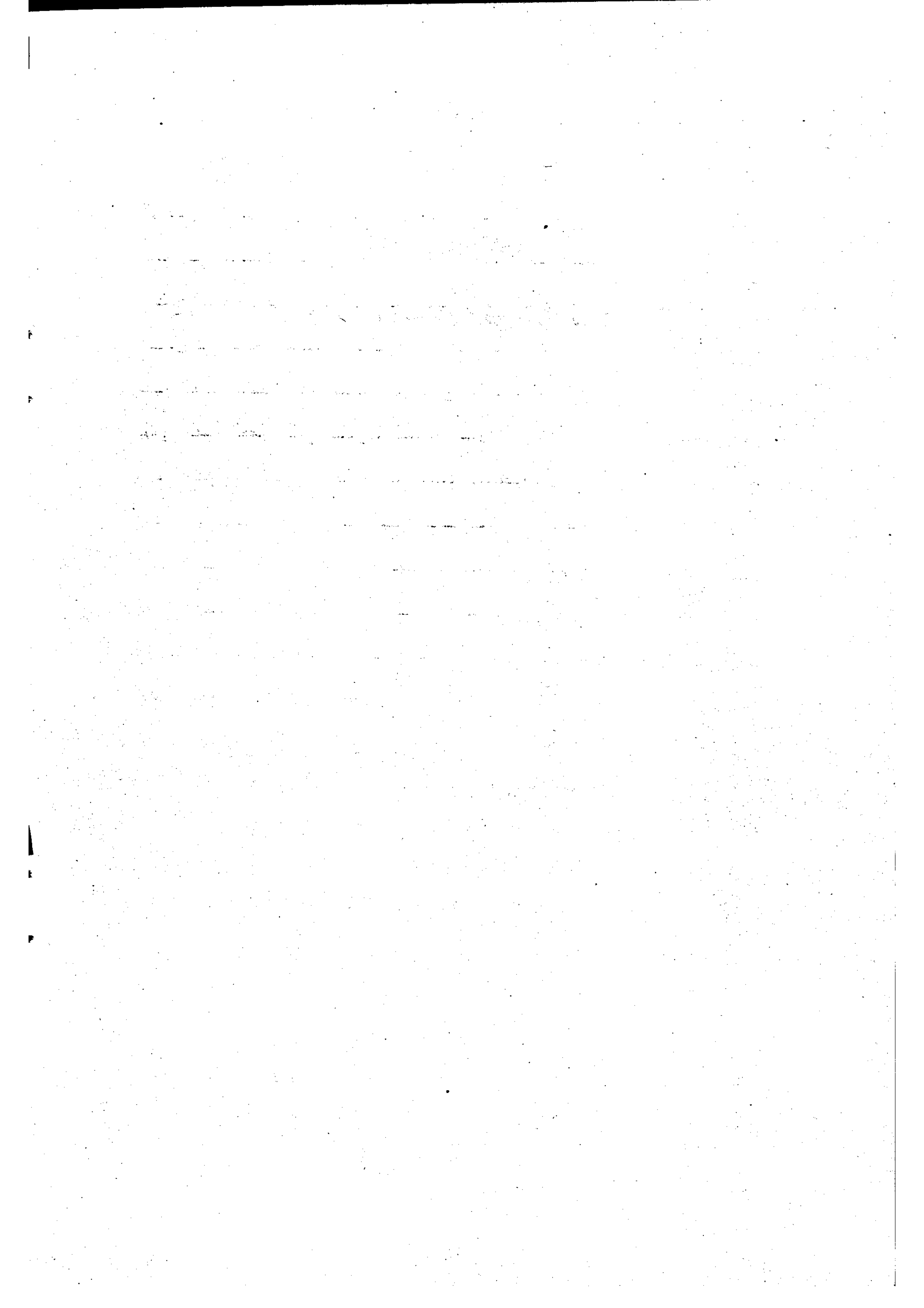
الباب الثانى : مرونة الطلب ومرونة العرض

الباب الثالث : المنفعة وطلب المستهلك: نظرية سلوك المستهلك

الباب الرابع : نظرية الإنتاج والنفقة

الباب الخامس: هيكل السوق

الباب السادس: نظرية التوزيع



باب تمهيدى

النظريات المختلفة المفسرة للقيمة

أهتم الفكر الاقتصادى التقليدى بدراسة نظرية القيمة لدرجة جعلت بعض الاقتصاديين يعرفون علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يبحث في قيمة الأشياء، أو أنه علم "الأثمان". ولهذا انشغل الفكر التقليدى بصفة أساسية بالبحث عن القوى التى تحكم قيمة السلعة، وتلك التى تحكم قيمة الدخول المختلفة في صورة أجر وربح وفائدة وريع، ذلك أن دراسة التوزيع لدى هذا الفكر لم تخرج عن أن تكون تطبيقا لنظرية القيمة.

ولعل سبب اهتمام الفكر التقليدى بذلك يرجع إلى أنه اعتبر مستوى التشغيل والدخل من العوامل المعطاه، ومن ثم ركز على نظرية القيمة والتوزيع عند الدراسة.

وبالرغم من عدم صحة ظن التقليديين في ذلك. فإن نظرية القيمة ظلت تمثل جزءا هاما من الفكر الاقتصادى والسياسة الاقتصادية، ولهذا فإننا نبدأ عرض التحليل الوحدى بالاشارة إلى النظريات الأساسية المفسرة للقيمة.

ويمكن أن نطرح ذلك بإيجاز من خلال الفصول الآتية:

الفصل الأول: نظريات نفقة الإنتاج في تفسير القيمة (جانب العرض).

الفصل الثانى: نظرية المنفعة الحدية للسعلة في تفسير القيمة (جانب الطلب).

الفصل الثالث: النظريات التى تعتمد على جانبى الطلب والعرض معا في تفسير القيمة.

الفصل الأول

نظريات نفقة الإنتاج في تفسير القيمة

اعتمدت بعض النظريات في تفسير القيمة على نفقة الإنتاج، وقصرها بعض الكتاب على عنصر العمل وحده، بينما انسحبت عند البعض الآخر على عناصر الإنتاج الأخرى ونشير في هذا النطاق إلى كل من آدم سميث وريكاردو وماركس من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول

نظرية القيمة عند آدم سميث[١]

بدأ آدم سميث كتابه عن ثروة الأمم Wealth Of Nations ببيان أن ثروة الأمم تقاس بمقدار ما تنتجه من سلع مختلفة تكون صالحة لاشباع الحاجات، وكلما زاد ما تنتجه هذه الأمم من السلع ازدادت ثروتها.

فالثروة[٢] إذا في نظر سميث تتوقف على العمل المنتج، وزيادة هذه الثروة تتوقف بدورها على عاملين:

---

(١) انظر:

- Adam Smith. An Inquiry into The Nature And Causes Of The Wealth Of Nations Op. Cit., Vol. (1), Book 1 And 2.
- J.K. Letich And Others: Theoies Of Economic Growth, The Free Press. U.S.A 1963 PP. (65-75).
- Eric Roll, A.History Of Economic Thought, Op-Cit PP. (142-173).
- محمد دريدار، دراسات في نظريات القيمة والثمن، دبلوم العلوم المالية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، ٧٢/١٩٧٣م.

(٢) يخلط آدم سميث بين الثروة والقيمة، فيكون الفرد- في نظره غنيا وفقا "لدرجة تمكنه من الاستمتاع بضرورات الحياة الإنسانية ووسائل الراحة...) وهذا الأمر يتعلق بالثروة =

الأول: تقسيم العمل أى زيادة انتاجية العمل.

والثانى: زيادة عدد العمال المنتجين.

فاستخدام عدد اضافى من العمال المنتجين يتطلب استخدام مزيد من وسائل الإنتاج ومن ثم يحقق تراكم رأس المال الموصل إلى الربح.

ويفرق آدم سميث بين تقسيم العمل في المجتمع، أى تقسيمه بين الأنشطة المختلفة في الريف والمدينة وتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية في الصناعة، ويرى أن الأول يمثل خطوة نحو الشكل الأخير لناتج العمل جميعه، كما أن كل منتج فيه مستقل عن الآخر، وهذا النوع من تقسيم العمل قديم قدم المجتمع نفسه.

أما بالنسبة لتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية، فإن العامل ينتج جزءا من السلعة، ويرتبط مع غيره من العمال في انهم جميعا يبيعون قوة عملهم إلى رأسمالى واحد تتركز وسائل الإنتاج في يده.

ومع الزيادة المستمرة في درجة تقسيم العمل سواء في المجتمع او داخل الوحدة الإنتاجية وبالتالي اعتماد أفراد المجتمع على بعضهم البعض، تبرز فكرة اعتبار تبادل المنتجات كتبادل لكميات من العمل الذى يقوم به أفراد المجتمع المنتجين، وترتيبا عل ذلك تكون قيمة السلعة المنتجة هى الخصيصة الاجتماعية التي تجعها صالحة للمبادلة، ذلك ان جزءا من العمل الاجتماعى خصص لانتاج هذه السلعة، ومن ثم تكون للسلعة قيمة في نظر سميث لأنها

=فعلا أى قيم الاستعمال، ومرة أخرى يقرر سميث أن الفرد يكون غنيا أو فقيرا "بقدر كمية العمل التى يحتكم عليها":

- انظر:

Adam Smith, Wealth Of Nations, Op-Cit, PP. (32-33).

نتاج العمل الاجتماعى ولكن ليس من الضرورى بقدر ما فيها من عمل اجتماعى(١).

وينظر آدم سميث إلى النشاط الإنتاجي كمجموعة انشطة تتم المبادرة فيها من جانب اصحاب رؤوس الأموال في سعيهم إلى تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق تركيم رأس المال، وتحقيق الربح الذى يوصل إلى توليد الفائض، ذلك أن الربح كفائض يخلقه العمال، ويحصل عليه الرأسمالى، لأن العمال عادة يكونون في حاجة إلى رب عمل يقدم لهم العمل والأجور والمواد الأولية(٢).

على أنه لايمكن التوصل إلى الفائض عند آدم سميث إلا من خلال نظريته في القيمة.. في تحديد الثمن الطبيعى ومكوناته، ذلك أن المجتمع الذى يدرسه آدم سميث يتكون من ثلاث طبقات: العمال ويتمثل دخلهم في الأجور، والرأسماليون ويتقاضون الربح والفائدة على رءوس أموالهم، وملاك الأرض ويختصون بالريع كثمن احتكار يتمتعون به بامتلاك الأرض.

وللتعرف على مدى قيمة السلعة يلزم أن نعرف كيف تقاس هذه القيمة، وفي هذا المجال لايبحث سميث في شروط انتاج السلعة وإنما يبحث في شروط مبادلتها، ذلك أن " المقياس الحقيقى" في مفهومه لقيمة السلعة يعود إلى قدرتها الحقيقية على شراء سلع أخرى في السوق، وهى تعبر عن نفسها بكمية العمل التى نحصل عليها في مقابل التخلى عن السلعة في السوق، وبمعنى آخر كمية العمل المطلوبة مقابل التخلى عن السلعة، وليست كمية العمل المجسدة في السلعة المطلوبة.

---

(١) انظر: - Ibid, P. 67.

(٢) انظر: - Ibid, P. 34.

ومقياس قيمة السلعة على هذا الأساس- عند سميث- مقياس عينى، على أنه إذا تحدد "المقياس الحقيقى" للقيمة يثور سؤال مؤداه ما الذى يحدد كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة عند التبادل؟ أى قدر ما للسلعة من قيمة؟ وبمعنى آخر ما هو منظم هذه القيمة؟

ويتساءل سميث نفسه عما إذا كانت كمية العمل التى تحتويها السلعة يمكن ان تكون منظما أو محددا للقيمة، وإذا كان الأمر- في نظره- كذلك فإنه يفرق بين نوعين من المجتمع[1]:

- ففى مجتمع بدائى تكون كمية العمل المستخدم في الحصول على سلعة أو إنتاجها، الظرف الوحيد الذى ينظم كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة في التبادل، وهنا تميل كمية العمل هذه إلى أن تتساوى مع كمية العمل التى تحتويها السلعة، ومن ثم تنظم كمية العمل التى تحتويها السلعة كمية العمل التى تحتكم عليها في التبادل.

- أما في ظل الإنتاج الرأسمالى الذى يتميز باستخدام رأس المال والعمل الأجير فإنه يتعين أن يكون ثمن السلعة من الارتفاع بحيث يغطى ليس فقط أجور العمال ونفقة المواد المستخدمة، وإنما كذلك أرباح الرأسمالى.

فإذا ما أجبر العامل على أن يتخلى عن جزء من انتاج عمله لاتكفى كمية العمل التى تحتويها السلعة لتكون الظرف الوحيد الذى ينظم كمية العمل التى تحتكم عليها عند التبادل، وإنما يدخل ظرف آخر كمنظم للقيمة هو الربح والفائدة.

كذلك من الوقت الذى تصبح فيه كل الأرض في المجتمع مملوكة ملكية خاصة، فإن جزءا آخر من نتاج العمل يتخلى عنه العامل لصاحب الأرض

---

(١) انظر:

- Adam Smith, Wealth Of Nations, Op-Cit PP. (49-52).

ويتمثل فيما يسمى بالريع[١].

وفي المجتمعات الحديثة لم تعد كمية العمل التى تحتويها السلعة المنظم للقيمة وإنما أصبح هذا المنظم هو الكيفية التى تتحدد بها مستويات التوازن بين الأجور والربح والريع التى تكون الثمن الطبيعى للسلعة[٢] اى أن مكونات الثمن الطبيعى للسلعة تعتبر المنظم للقيمة التى هى دائما كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة في التبادل عند آدم سميث.

والفائض- على هذا الأساس- يتحدد عند آدم سميث أولا: بالربح الذى يحصل عليه الرأسماليون ويستخدمون به مزيدا من وسائل الإنتاج وبذلك يتم تركيم رأس المال والحصول على ربح أكبر وبالتالى توليد فائض اقتصادى.

وتأخذ الفائدة التى يتقاضاها الرأسمالى نظير توظيف رأسماله حكم الربح باعتبارها صورة أخرى من صور الفائض الاقتصادى.

وثانيا: بالريع الذى يحصل عليه ملاك الأراضى دون عمل يقومون به[٣].

---

(١) وفي هذا المعنى يقرر آدم سميث:

- As Soon As The Land Of Any Country Has all Become Private Property, The Landords...... He (The Iabourer) Must Give Up To The Landlords A Portion Of What His Labour Either Collects Or Produçs. This Portion....... Constitutes The Rent Of The Land, And In The Price of The Greater Part, Of Commodities Makes A Third Component Part.

(٢) انظر:

- Adam Smith, Wealth Of Nations. Lbid. P.51.
G.S.L. Turker, Ricardo And Marx, Economica No. 111 August 1961 P. 256.

(٣) أدان آدم سميث جميع الطبقات غير المنتجة في المجتمع ومنها ملاك الأراضى والمسئولين عن الحرب والعدالة وأعمال الخدمة البسيطة.. حيث تتم إعالة هذه الطبقات من جانب الطبقات المنتجة وخاصة في المجال الصناعى.

ولم يقتصر مصدر الفائض عند سميث علـى النشـاط الزراعـى كمـا هو الحـال عند الطبيعيين الذين يقـررون أن الفـائض (العينى) لايتحقق إلا فـي الزراعة، بل إن كل أنواع العمل المنتج في نظره تعطـى فائضاً، ولهذا ركز على العمل المنتج كوسيلة لتركيم رأس المال وتحقيق الربـح وبالتـالى الفـائض وإن كانت الزراعة في نظره اكثر انتاجية من غيرها[١].

ويمكـن أن نخلـص- علـى هـذا الأسـاس- إلـى ان آدم سـميث يقـرر أن للسلعة قيمة لأنها نتاج عمل اجتماعى، ويبحث سميث في مدى هذه القيمة عن مقياس في شروط تبادل هذه السـلعة وينتهـى إلـى أن هـذا المقيـاس يوجـد فـي كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة في التبادل وأنه مقياس عينى ثابت.

وللتعرف على الفائض عند آدم سميث، فإنه يتساءل عما يحدد أو ينظـم مقدار كمية العمل التى تحتكـم عليهـا السـلعة عنـد التبـادل ويجيب بـأن الأمـر يختلف باختلاف المجتمع: ففى المجتمع البدائى تنظـم كميـة العمـل هـذه كميـة العمل التى تحتويها السلعة، أما في المجتمع الرأسمالى فإن المكونات المسـتقلة للثمن الطبيعى للسلعة وهى الأجور والفائدة والريع هى التى تنظم كمية العمـل التى تحتكم عليها السلعة عند التبادل، ومن ثم يظهر تبادل السلع، وربما كـانت نظرة آدم سميث للزراعـة باعتبارهـا أكـثر انتاجيـة مـن غيرهـا سـببا لاهتمـام "ريكاردو" من بعده بالنصيب النسبى لملاك الأرض "الريع".

---

(١) انظر:

Adam Smith, Wealth Of nations., Op-Cit PP. (313-314).

المبحث الثانى

نظرية القيمة عند دافيد ريكاردو

يتوقف التطور عند دافيد ريكاردو- كما هو الحال عند آدم سميث على تراكم رأس المال، فهو يهتم أساسا بعملية التراكم ولكن من زاوية تختلف عن تلك التى يهتم بها آدم سميث.

فآدم سميث يهتم بعملية الإنتاج وتجدده حيث تتوقف عليها عملية التراكم ذاتها بينما يهتم ريكاردو بأثر عملية التراكم هذه على الانصبة بالنسبة للطبقات الاجتماعية المختلفة في الدخل القومى وهى العمال وأصحاب رءوس الأموال وملاك الأرض، وتمثل الأجور نصيب العمال، والربح والفائدة نصيب الرأسماليين، والريع نصيب أصحاب الأرض نظير احتكار ملكيتهم لها.

ويعنى هذا أن تراكم وتوليد الفائض ومن ثم التطور يتوقف اساسا عند ريكاردو على مصير النصيب النسبى لطبقة الرأسمالية عبر الزمن، وبمعنى آخر على العلاقة بين الأنصبة النسبية للطبقات الاجتماعية الثلاثة السابقة في الدخل القومى[١].

وللتعرف على القوانين التى تحكم توزيع الدخل القومى، فإنه يتعين دراسة نظرية القيمة عند ريكاردو.

---

(١) انظر:

- David Ricardo, The Principles Of Political Economy And Taxation, 1817 Every Man`s London T.M. Dent & Sons L.T.D.
- George J. Stiger, The Ricardion Theory Of Value Of Distribution, The Journal Of Political Economy, Columne LX, June 1952. PP. (200-207).
- Haim Brakai, The Emperical Assumptions Of Ricardo`s 93 Percent Labour Theory Of Volume G XXIV, No.
- محمد دويدار، دراسات في نظرية القيمة والثمن، مرجع سابق الاشارة إليه.

ويقرر ريكاردو في هذا الخصوص ان القيمة تختلف جوهريا عن الثروة لأن القيمة لاتتوقف على الوفرة وإنما على الصعوبة او السهولة في انتاج السلعة.

ويبدأ ريكاردو عند دراسته للقيمة ببيان التفرقة التى قال بها آدم سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلةن وبين بعض السلع التى تستمد قيمة مبادلتها من الندرة وبقيمة السلع التى تستمدها من العمل، ثم يقول بأن المنفعة رغم ضرورتها المطلقة لقيمة المبادلة ليست معيارا أو مقياسا للقيمة.

وعليه فإذا ما كان للسلعة منفعة فإنه يمكن أن تشتق قيمتها والمقصود قيمتها التبادلية– من مصدرين:

الأول: من ندرتها كاللوحات والتماثيل والصور والكتب وهى قليلة بالنسبة للسلع الأخرى، وتتوقف على ثروة وقبول من يرغبون في شرائها.

والثانى: من كمية العمل اللازمة للحصول عليها، وهذا النوع من السلع هو ما يقصده بقيمة المبادلة[١].

ويشير ريكاردو عند تحليلة للقيمة إلى أنه في المجتمع البدائى تتوقف قيمة مبادلة السلع على الكمية المقارنة من العمل المبذول في كل منها، فهذه الكمية المقارنة من العمل المبذول هى التى تعتبر مقياسا ومنظما لقيمة مبادلة هذه السلع، ويرتب ريكاردو على ذلك أنه إذا كانت كمية العمل التى تحتويها السلع هي التى تنظم قيمة مبادلاتها، فإن قيمتها تزيد بزيادة كمية العمل، وتنقص بنقصها[٢].

---

(١) انظر:

- David Ricardo, The Principles Of Political Economy And Taxation, Op-Cit P. (5-7).

(٢) المرجع السابق.

وفي هذا المجال يتفادى ريكاردو الخطأ الذى وقع فيه آدم سميث، ففى الوقت الذى يقرر فيه الأخير أن للسلعة قيمة لأنها نتاج العمل الاجتماعي نجده يتعثر في تحديده لمقياس القيمة. حيث تنظم كمية العمل الاجتماعى اللازم لانتاج السلعة- في نظره- كمية العمل التى تحتكم عليها هذه السلعة عند التبادل في حالة المجتمع البدائى، وهو ما يعنى- عند ريكاردو ان ما يحصل عليه العامل بتخليه عن السلعة سيكون متناسبا مع ما انتجه، وبمعنى آخر تكون كمية العمل التى تحتويها السلعة مساوية لكمية العمل التى تحتكم عليها عند التبادل، وتكون بالتالي ايا منهما صالحة لقياس التغيرات في السلع الأخرى، ولكنهما في الواقع غير متساويتين لأن كمية العمل التى تحتويها السلعة تمثل مقياسا غير متغير حيث تتوقف على ظروف انتاج هذه السلعة وهى واحدة، اما كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة عند التبادل فمحل لتقلبات متعددة لأنها تتوقف على ظروف انتاج ومبادلة السلع الأخرى بها وهى متغيرة[١].

ويضيف ريكاردو- في هذا المجال- انه بعد ما بين آدم سميث عدم كفاية استخدام الذهب والفضة كوسيط متغير تقاس به قيمة السلع الأخرى، اختار القمح وأحيانا العمل كوسيط آخر وهما- في رأى ريكادو- لايقلان عن الذهب والفضة تغيرا[٢].

والواقع أن سميث باعتباره للعمل كمقياس للقيمة أو منظم لها لايقصد به كمية العمل المبذول في انتاج السلعة، أى التى تحتويها السلعة وإنما كمية العمل المطلوبة في السوق، أو التى تحتكم عليها السلعة، الأمر الذى جعله في النهاية يتعثر في تحديد مقياس أو منظم للقيمة وهو ما تفاداه ريكاردو عندما

---

(١) انظر: David Dicardo, The Principles,.... Lbid, P.7.

(٢) انظر: - David Ricardo, The Principles.... Lbid, P. 8.

جعل القيمة تتوقف على الكمية المقارنة من العمل المبذول في كل من السلعتين المتبادلتين. ويرى ريكادو انه إذا كانت القيمة النسبية للسلعة تتحدد بالكمية النسبية للعمل الذى تحتويه فإن هذه الكمية تغطى في الواقع كمية العمل الذى تحتويه السلعة مباشرة وكمية العمل المختزنة في أدوات الإنتاج التى تساعد في إنتاج هذه السلعة أى كمية العمل غير المباشر[١].

وقد ضرب لذلك مثال انتاج الجوارب الذى يتضمن اعداد الأرض لانتاج القطن الخام وغزله ونسجه وتجهيزه ثم تصنيعه في نهاية الأمر وانتهى إلى أن قيمة هذه الجوارب تتحدد بكميات العمل المختلفة التى تبذل في الحصول عليها لامكان مقارنتها بقيم السلع الأخرى ومن ثم تختلف هذه القيمة باختلاف كميات العمل المبذولة في انتاج هذه السلع[٢].

ولتوضيح ذلك، ومع ادخال العمل غير المباشر الذى تحتويه قيمة السلعة. يعرض ريكاردو رأيه في تحديد القيمة النسبية للسلعة، فهو يفترض:

أولاً: أن الجزء المستخدم من رأس المال في كل من السلعتين المتبادلتين انتج بنفس الكمية من العمل.

ثانياً: أن الجزء الذى انتج بنفس الكمية من العمل له نفس العمر.

وعلى أساس ذلك، يحدد ريكاردو المقصود بالعمل غير المباشر الذى يحتوى السلعة، ويقصد به العمل في انتاج وسائل الإنتاج التى يستخدمها العمل بالاضافة إلى العمل المبذول في كل ما هو لازم لانتاجها.

---

(١) انظر:

- Haim Barkai, The Emprical Assumptions Of Ricardo`s 93 Percent Labour Theory Of Value Op-cit P. 194.

(٢) انظر: - David Ricardo, The Principles, ... Op-Cit PP. (13-15).

وعليه تختلف قيمة السلع حتى ولو تساوت كمية العمل المباشر المبذول في كل منها:

- إن اختلفت كمية العمل غير المباشر المبذول في كل منها.

أو تساوت كمية العمل غير المباشر في كل منها، واختلف طول عمر وسيلة الإنتاج (الآلة مثلا)، فإذا كانت قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المباشر وغير المباشر المبذول في انتاجها، فإن الاقتصاد في استخدام العمل بنوعيه يؤدى إلى خفض قيمة السلعة.

ويسرى هذا المبدأ على كل حالات المجتمع البدائي والحديث (الرأسمالي)، بمعنى أنه يستوى أن يكون العامل يحصل على كل نتاج عمله او في الحالة التى تكون فيها وسائل الإنتاج مملوكة لطبقة من الناس، ذلك أن نمط توزيع النصيب النسبى للطبقات الاجتماعية المختلفة في الدخل القومى لايؤثر على القيمة النسبية للسلع، لأن الأمر يتعلق بتوزيع قيمة منتجة فعلا، وتعكس العلاقات الاجتماعية للانتاج التى تحدد نمط التوزيع.

وعليه فمقدار نسبة الأجور ارتفاعا وانخفاضا لاتكون له أهمية إلا في شأن الربح، إذا ان الربح يرتفع أو ينخفض تناسبا مع ما إذا كانت الأجور منخفضة أو مرتفعة.

ويناقش ريكاردو بعد ذلك التعديلات التي يمكن أن تطرأ على مبدأ أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المباشر وغير المباشر اللازم لانتاجها حيث يقرر أنه في كل حالات المجتمع يوجد اختلاف:

أولاً: في كمية العمل المبذولة في وسيلة الإنتاج الثابتة.

ثانياً: في طول عمر وسيلة الإنتاج.

ثالثاً: في نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير.

وينتهى إلى أن هذا الاختلاف يؤدى إلى أن تغير الأجور يؤثر تأثيراً

مختلفاً على السلع التى تنتج في ظروف مختلفة، ومن ثم يؤدى إلى التأثير على الربح تأثيرا مختلفاً.

ويضيف ريكاردو سببا آخر يدخل إلى جانب العمل الضرورى اللازم لانتاج السلعة ويؤثر في قيمة مبادلتها وهو التفاوت بين نوعى رأس المال الثابت والمتداول، ذلك أن ارتفاع الأجور يؤدى إلى انخفاض الأثمان النسبية في حالة السلع التى تكون نسبة رأس المال الثابت أكبر أو عمر الآلة طويل، ويؤدى إلى ارتفاع الأثمان النسبية في حالة السلع التى لايستخدم فيها رأس المال الثابت أو تكون نسبته ضئيلة[١].

وهذا القول في نظر ريكاردو ينطبق على كل حالات المجتمع البدائى والحديث (الرأسمالى) وليس على المجتمع الحديث فقط كما هو الحال عند آدم سميث.

تلك هى التحولات التى تطرأ على الربح من خلال نظرية القيمة عند ريكاردو.

هذا وقد تطورت نظرية العمل في القيمة على أيدى الاقتصاديين الذين جاءوا بعد آدم سميث وريكاردو لأمثال سينيور Senior وجون ستيوارت ميل John S. Mill إلى نظرية نفقة الإنتاج، وهى أوسع مدى من نظرية العمل في القيمة.

وسواء كان العمل هو نفقة الإنتاج الوحيدة أو كانت نفقة الإنتاج تشمل إلى جانب العمل رأس المال والأرض، فإن هناك انتقادات وجهت إلى نظرية نفقة الإنتاج من أهمها ما يأتى[٢]:

---

(١) انظر: - David Ricardo, The Principales ... Ibid PP. (23-24).

(٢) انظر: - مصطفى كامل السعيد، أحمد رشاد موسى، محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الثانية، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٥ ص(٣٠٩).

إلا أنها لاتفسر تغير قيمة السلعة من وقت إلى آخر، فنفقة الإنتاج التي بذلت في انتاج السلعة لاتتغير بعد الانتهاء من صنعها، ومع ذلك فإن المشاهد أن قيمة السلع والخدمات تتغير بالزيادة أو النقصان وأحيانا بصورة حادة بحيث تنقطع الصلة بين قيمة السلعة ونفقة انتاجها. ولقد دعا هذا النقد الاقتصادي الأمريكي كارى Cary إلى أن يعدل من آراء هذا الفريق بقوله أن الذي يحدد قيمة السلعة ليس نفقة انتاجها التي تمت في الماضي ولكن نفقة إعادة انتاجها Cost Of Reproduction أى نفقة انتاج سلعة مماثلة في الوقت الحاضر.

٢- على الرغم من أن تعديل كارى قد خطا بالنظرية خطوات واسعة إلى الأمام إلا أن النظرية لازالت قاصرة عن اعطاء تفسير صحيح لقيم كثيرة من السلع، فطوابع البريد النادرة أو التحف الفنية الرائعة مثلا تكون نفقة انتاجها أقل بكثير من قيمتها ولهذا تم اللجوء إلى معيار تفسير القيمة بالرجوع إلى منفعتها، وهو ما سنعرض له بعد ان نطرح باختصار نظرية القيمة والعمل عند ماركس.

كما اهتمت نظرية تفسير القيمة على أساس نفقة الانتاج فقط بجانب المنتجين أى جانب العرض وما يحدده من نفقات انتاج، دون أن تتعرض لجانب المستهلكين أى الطلب، ومن ثم عجزت عن تفسير اقبال المستهلكين أحيانا على سلعة يزيد ثمنها عن نفقة إنتاجها. وبالاضافة إلى هذا عجزت هذه النظرية عن تفسير اختلاف نفقة الانتاج من منتج إلى آخر في الوقت الذي يكون فيه ثمن السلعة واحدا في السوق.

انظر: محمد خليل برعى، مبادئ الاقتصاد، مطابع الدجوى، القاهرة ١٩٧٥ ص(١٢٤-١٢٥).

المبحث الثالث

نظرية القيمة وفائض القيمة عند ماركس(١)

وهى نظرية للعمل في القيمة، تقدم تفسيرا لها كأساس لتحديد الأثمان لمصدر القيمة وقياسها.

ويبدأ ماركس بتحليل تبادل السلعة في المجتمع الرأسمالى مظهرا بذور التناقض في هذا المجتمع، وينتقل من السلعة إلى شروط تبادلها، إلى النقود. ثم إلى تحول النقود إلى رأسمال، وفي أثناء عملية الإنتاج تزداد قيمة رأس المال، وهذه الزيادة في القيمة تجد أصلها في شراء سلعة بواسطة الرأسمالي، وتتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هى، هذه السلعة هى القدرة على العمل أو قوة العمل حيث تخلق هذه السلعة عند العمل فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال، فرأس المال ينتج إذا في عملية الإنتاج الحقيقية.

هذا وتتحلل قيمة السلعة إلى: ر+م+ف حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة Constant Capital (مبانى وآلات) وهى التى تنتقل إلى السلعة بفضل العمل، م تعنى قيمة قوة العمل (وهى نفسها سلعة تشترى بقيمتها) المستعملة في الإنتاج، وهى ما يسميه ماركس رأس المال

---

(١) انظر:

- كارل ماركس، رأس المال، ترجمة الدكتور راشد البراوى، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٧.

-رفعت المحجوب، الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص٣٩ وما بعدها.

- Karl Marx, Theories Of Surplus Vaule (Three Volumes).
- Karl Marx, Introduction To The Critique Of Political Economy.

المتغير Variable Capital (أى الجزء من رأس المال الذى يخصص لشراء قوة العمل)، ف تساوى قيمة الناتج الفائض اى فائض القيمة التى ينتجها العمل ويخص بها رأس المال نفسه. بمعنى آخر يقوم الرأسمالى بشراء قوة العمل كسلعة في السوق لاستخدامها في انتاج السلع ثم لا يلبث نفس الشخص أن يعود إلى السوق كبائع للسلعة المنتجة، ويمثل الفرق بين قيمة قوة العمل التى يدفعها الرأسمالى وقيمة ناتج العمل التى يحصل عليها "فائض القيمة"، ويحصل عليها الرأسمالى دون أن يدفع ما يقابله.

ويستخلص ماركس من هذا التكوين للقيمة بعض العلاقات:

$\frac{ف}{م}$ = معدل فائض القيمة، ويمثل النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير، $\frac{ر}{م}$ = التكوين العضوى لرأس المال The Organic Compsition Of Capital، وتعنى هذه العلاقة أن رأس المال الثابت ممثلا في المبانى والآلات ورأس المال المتغير ممثلا في الأجور التى تدفع للعمال، هى ما يمكن أن يتحكم بها الرأسمالى في درجة الاستغلال.

وأخيرا $\frac{ف}{ر + م}$ = معدل الربح.

ونشير بعد ذلك إلى نظرية المنفعة الحدية للسلعة في تفسير القيمة وذلك في الفصل الثاني.

الفصل الثانى

نظرية المنفعة الحدية للسلعة

ظهرت المدرسة الحدية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في انجلترا والنمسا وسويسرا على يد كل من جوشن وجيفونز وكارل مينجر وليون فالراس، وقد كان لهم الفضل في تفسير لغز القيمة Paradox Of Value الذى أشار إليه آدم سميث في أن بعض السلع تكون منفتها عالية جداً كالخبز والماء ومع ذلك تكون قيمتها التبادلية منخفضة، بينما البعض الآخر منها كالذهب والفضة على العكس قيمته التبادلية مرتفعة ومنفعته منخفضة.

وفي هذا الخصوص أوضحت هذه الدراسة أن المنفعة الكلية للخبز أو الماء مرتفعة بالطبع، ولكن الكميات المتاحة منهما كبيرة بحيث يستطيع أى فرد أن يشبع حاجاته، وتكون الاضافة المترتبة علي الوحدة الأخيرة من استهلاك أى منها محدودة الأثر في منفعتها والعكس بالنسبة للذهب أو الفضة. إذ بالرغم من انخفاض منفعتها إلا أنه لكون الكمية المتاحة منهما محدودة، ومن ثم فإن المنفعة الحدية لمثل هذه السلع تكون مرتفعة.

وعلى هذا الأساس تكون المنفعة في نظر هذه المدرسة هى المحدد للقيمة، وبما أن المنفعة الحدية هى التى تحدد قيمة السلعة، فإن عنصر الندرة يدخل أساسا في تحديد قيمة السلع.

وقد افترض الحديون، وهم بصدد تحليل القيمة، وجود المنافسة الكاملة، وقسموا دراستهم للقيمة تبعاً لتقسيم الأموال إلى أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج.

ومن الملاحظ أن المنفعة ليست صفة موضوعية كامنة في المنتجات أو لصيقة بها، بل انها صفة شخصية خالصة ونسبية حيث أنها علاقة مباشرة بين السلعة والإنسان ومن ثم تختلف هذه المنفعة من شخص إلى آخر.

نقد النظرية:

أعتمدت هذه النظرية- كما رأينا- على المنفعة الحدية في تفسيرها للقيمة، ومن ثم الاهتمام بتحليل الطلب. ولكنها بالغت في الاعتماد على المنفعة الحدية دون أن تأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى في تحديد القيمة كالعوامل الشخصية والعوامل المالية، وأثر المنظمات الاجتماعية في الطلب والعناصر الاحتكارية في تحديد القيمة.

ولقد أدى اعتماد هذه المدرسة على "الرجل الاقتصادى" في تحليل القيمة، وهو لايغدو أن يكون نوعا من التبسيط في التحليل الاقتصادى، أدى ذلك إلى اسقاط الكثير من الاعتبارات الأخرى السالفة الاشارة إليها بخلاف عنصر المنفعة، في حين أن هذه الاعتبارات يمكن أن تؤثر بجوار المنفعة في تحديد القيمة.

ومن ناحية أخرى فإن الطلب العام، أى الطلب الذى تقوم به الهيئات العامة، وهو لايستند إلى احساسات أفراد الجماعة بالمنفعة، هذا الطلب يستند إلى احساسات من يمثلون هذه الجماعة، وكثيرا ما تختلف احساساتهم عن احساسات الجماعة ذاتها. وبالتالى فإنه يصعب القول أن الطلب العام يستند إلى تفضيلات الجماعة لأنه يستند إلى إرادة السلطة العامة.

وكون المدرسة الحدية تعتمد على المنفعة الحدية في تفسير القيمة فإنها تهتم فقط بجانب الطلب دون جانب العرض الذى اهتمت به نظرية نفقة الإنتاج.

وهذا الاتجاه من جانب هذه المدرسة معيب أيضا بعد ازدياد تدخل الدولة في الطلب والعرض وفي الأثمان مباشرة أو عن طريق فرض الضرائب، وبعد اتساع دور العناصر الاحتكارية لأن سوق المنافسة الكاملة كما سنرى لاتعدو أن تكون حالة افتراضية غير واقعية.

ونشير أخيراً إلى النظريات التى تعتمد على جانبى الطلب والعرض معا في تفسير القيمة.

الفصل الثالث

النظريات التى تعتمد على جانبى الطلب والعرض معا في تفسير القيمة

رأينا أن نظريات نفقة الإنتاج اقتصرت في تفسير القيمة على جانب العرض، وأن نظرية المنفعة الحدية اقتصرت على جانب الطلب، وهذه أو تلك، في اقتصارها على جانب واحد، عجزت عن تفسير القيمة. ولذلك ظهرت محاولة تهدف إلى الجمع بين جانبى العرض والطلب وانتهت هذه المحاولة على يد "ألفرد مارشال" إلى أساس مزدوج للقيمة.

ولقد أسس مارشال أفكاره في هذا الخصوص على أفكار جون باتيست ساى Jean B. Say حيث تتوقف قيمة السلعة عند الأخير ليس فقط على مقدار العمل الذى بذل في انتاج السلعة، وإنما كذلك على المنفعة، فكأن ساى أدخل عنصرى نفقة الإنتاج والمنفعة، وبالتالى جانبى العرض والطلب، في تفسير القيمة.

وقد قدم ساى وجهة نظره هذه كأساس لما أطلق عليه نظرية الازدواج أو النظرية الموفقة التى نجدها أكثر نضجا عند مارشال.

نظرية القيمة عند مارشال:

انتقد الاقتصاديون المدرسة التقليدية في تفسير القيمة وذلك لأنها أهملت جانب الطلب، كما انتقدوا المدرسة الحدية لاهمالها جانب العرض وأمام هذه الانتقادات اتجه الاقتصاديون وعلى رأسهم الفرد مارشال إلى ادخال جانبى الطلب والعرض في تفسير القيمة، ولكنهم احتفظوا في تحليل العرض والطلب بفكرة المنفعة الحدية. وانتهى مارشال في هذا الخصوص إلى أن ثمن أى سلعة إنما يتحدد بناء على التفاعل بين طلب المستهلكين وتحدده منفعة السلعة،

وبالتحديد المنفعة الحدية لها، وعرض السلعة وتحدده نفقة انتاجها وعلى وجه التحديد النفقة الحدية لها.

فالمستهلك يكون على استعداد لدفع ثمن يتناسب مع المنفعة الحدية للسلعة والتى تتناقص مع تزايد الكمية المستهلكة منها.

والمنتج يكون على استعداد لبيع السلعة بثمن يتناسب مع نفقة انتاج الوحدة الأخيرة منها، بمعنى أنه حتى يمكن خلق الحافز لدى المنتج ليزيد انتاجه من السلعة بمقدار وحدة اضافية، فلا بد أن يكون الثمن الموجود في السوق من الارتفاع بحيث يغطى نفقة انتاج هذه الوحدة.

وعليه فإن هذه النظرية عند مارشال تعتمد على جانبى الطلب والعرض وهما ما سنعرض إليهما بعد ذلك في الباب الأول.

الباب الأول
نظرية الطلب ونظرية العرض

رأينا أن التبادل في الاقتصاد الرأسمالى يتم على أساس قيمة السلعة أو الخدمة في السوق، أى ثمن هذه السلعة أو الخدمة، حيث يتحدد هذا الثمن عن طريق تلاقى قوى الطلب والعرض في هذه السوق. ولهذا أضحى جهاز السوق أو الثمن Market Or Price Mecanism الخصوصية الأساسية من خصائص أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالى.

كما رأينا أن نظام السوق يحقق وظائف أخرى: فهو ينظم الإنتاج عن طريق النفقات، ومن خلال القرارات الاقتصادية التى تتم بناء على هذه النفقات أو التكاليف، وعلى هذا النحو يتم توزيع الموارد الاقتصادية بين أوجه الإنتاج المختلفة، ومن ثم يتحقق التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لعناصر الإنتاج.

ويمكن أن نضيف في هذا الخصوص أن جهاز السوق يحدد الادخار والاستثمار في الاقتصاد الرأسمالي، ولهذا يتيح لهذا الاقتصاد أن يعمل ويحقق تقدمه من خلال هذا الجهاز.

والواقع أنه بالرغم من أن معظم التساؤلات الاقتصادية عن نظام السوق أو جهاز الثمن تتم من خلال امكانيات تلاقى قوى الطلب والعرض، فإن هذا النظام أو الجهاز لايخلو من تأثيرات أخرى لا ترتبط بالسوق ذاته، فكما أن الأفراد أو الأسر مشترون وبائعون في نفس الوقت، فإنهم ليسوا مجرد مستهلكين، الأمر الذى أطلق معه بعض الكتاب على النظام الاقتصادى الرأسمالى عبارة "الاقتصاد" المختلط"[١].

---

(١) انظر:
-Robert Dorfman, The Market Mechanism, Current Issues in The American Economy, 1978-1979 Edition, Editd By Robert C. Puth, PP. 5-9.

ومن ناحية أخرى، فإن نظام السوق لايولد نتائج كاملة حتى في اطار الجانب النظرى، ذلك أنه لايحقق عدالة في توزيع الدخول، وذلك لأن الثروات والمواهب والطموح لدى الأفراد تميل لأن تكون موزعة توزيعا غير عادل.

ومع ذلك فإن بعض الكتاب يرون أن نظام السوق كما يحقق حرية الاختيار للمنتجين والمستهلكين على السواء، فإنه يتمتع بالمرونة الكافية لاحداث التغيرات المختلفة بين الطلب والعرض، ومن ثم يؤدى- في نظرهم إلى تحقيق الكفاءة[١]. Efficiency من خلال الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية، وذلك على التفصيل الذى سلفت الاشارة إليه.

تقسيم:

تقتضى الاشارة إلى نظام الأثمان ككل أن نعرض لكل ما يتعلق بقوى الطلب والعرض وتكون الثمن، ولكن لأننا نستهدف في هذا المجال أن نلمح إلى تلك القوى من خلال النظرة العامة فقط، فسنقتصر على دراسة كل من أساسيات الطلب والعرض وتكون الثمن.

وبناء على ذلك يشتمل هذا الباب على مايلى:

الفصل الأول: أساسيات نظرية الطلب.

الفصل الثانى: أساسيات نظرية العرض.

الفصل الثالث: أساسيات نظرية الثمن.

---

(١) انظر:

- Milton H. Spencer, Contemporary Microeconomics, Op. Cit., PP. 16-17.

الفصل الأول

أساسيات نظرية الطلب

يقتضى الحديث في هذا الفصل أن نعرض لطلب المستهلك الفرد والعوامل التى تؤثر عليه ثم طلب السوق أو الطلب الكلى.

ونرى أن يتم ذلك من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: طلب المستهلك الفرد والعوامل التى تحدده.

المبحث الثانى: طلب السوق أو الطلب الكلى.

المبحث الأول

طلب المستهلك الفرد والعوامل التى تحدده

الطلب الفردى:

يقصد بالطلب الفردى أو طلب المستهلك الفرد طلب أى وحدة اقتصادية لسلعة أو خدمة معينة، وسواء كانت هذه الوحدة فردا أو عائلة ذات انفاق مشترك.

ويختلف الطلب الفردى عن الرغبة في الحصول على شئ ما، فحيث تمثل الرغبة مجرد الأمل في الحصول على هذا الشئ، فإن الطلب يتعدى حدود هذه الرغبة إلى القدرة على دفع ثمن هذا الشئ في زمن معين، فطلب اقتناء مسكن مثلا يقتضى على هذا الأساس انصراف الإرادة أو الرغبة إلى الحصول على هذا المسكن وفي ذات الوقت القدرة على دفع ثمن هذا المسكن في زمن معين[1].

---

(١) لاينفى هذا أن بعض الحاجات وخاصة الضرورية منها يهتم بها المخطط في المجتمعات الاشتراكية وذلك لتلبيتها حتى ولو لم يكن لدى أصحابها القدرة على دفع ثمنها كلياً أو جزئياً، من خلال إشباع هذه الحاجة مباشرة أو عن طريق قيام الدولة بدفع إعانة تمكن من الحصول على هذه الحاجة الضرورية، ومن ثم تتحول الرغبة إلى طلب في النهاية.

ويتحدد الطلب في أى وقت بمجموعة من العوامل المختلفة بعضها كمى يمكن قياسه، والبعض الآخر كيفى غير قابل للقياس فثمن سلعة معينة او خدمة معينة ولتكن البرتقال يحددها ثمن البرتقال نفسه والفواكه البديلة، كما يحددها دخل المستهلكين وعددهم، وهذه كلها عوامل كمية يمكن قياسها أو حسابها رقميا، ويضاف إلى هذه العوامل عوامل كيفية اخرى مثل أذواق المستهلكين وعاداتهم ونمط الحياة التى يعيشونها...إلخ، وهى عوامل- كما قلنا- يتعذر قياسها، إذ لاتوجد وسيلة حسابية يمكن بها التعرف على التغيرات التى تطرأ على مثل هذه العوامل.

قانون الطلب:

يمثل الطلب علاقة توضح الكميات المختلفة من سلعة معينة يرغب ويستطيع المشترى شراءها باثمان معينة في فترة زمنية معينة، وذلك بافتراض بقاء العوامل الآخرى- بخلاف الثمن- على حالها.

وفي حدود هذه العلاقة يقرر قانون الطلب أنه كلما الرتفع ثمن هذه السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها، وكلما انخفض ثمن السلعة كلما ازدادت الكمية المطلوبة منها، وذلك بافتراض بقاء تلك العوامل الأخرى ثابتة، وهى الطريقة المعروفة بـ Ceteris Paribus وهو لفظ لاتينى يعنى Other Things Remain The Same أى أن كافة الظروف الأخرى تظل ثابتة.

ويعنى ذلك أن العلاقة بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية.

جدول الطلب:

ومن ناحية أخرى يمثل جدول الطلب قائمة تشير إلى عدد من وحدات سلعة معينة يمكن شراؤها بأثمان معينة في فترة زمنية معينة.

ويوضح ذلك الجدول التالى:

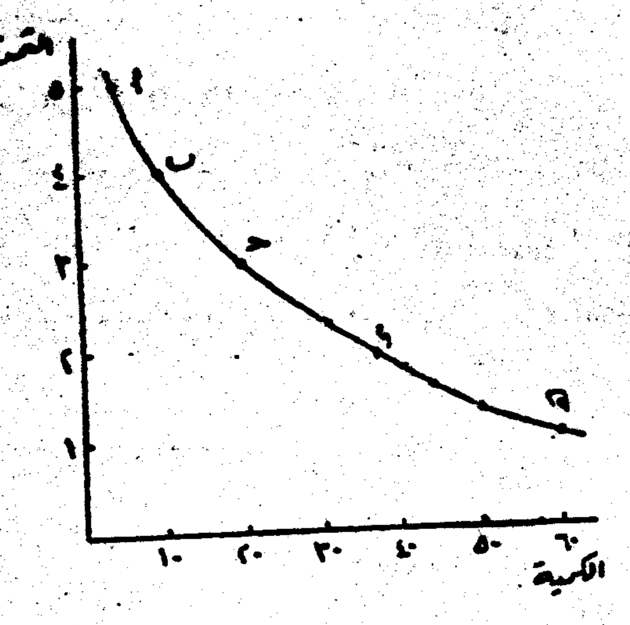
جدول الطلب وتغير ثمن السلعة

جدول رقم (٣)

	الثمن بالجنيهات للأردب من القمح	الكمية المطلوبة
أ	٥	٥
ب	٤	١٠
جـ	٣	٢٠
د	٢	٣٥
هـ	١	٦٠

فإذا كان ثمن أردب القمح خمسة جنيهات، فإن مستهلكا ما يستطيع شراء خمسة فقط، على أنه إذا انخفض الثمن إلى أربعة جنيهات، فإنه يستطيع شراء عشرة أرادب بدلا من خمسة وهكذا، حتى أنه إذا انخفض الثمن إلى جنيه واحدد فقط. فإن المستهلك يستطيع شراء ستين أردبا من القمح.

ويمكن تمثيل هذا الجدول برسم بيانى يوضح نفس النتيجة كما يلى:



شكل رقم (٣)

ويسمى المنحنى الذى يصف العلاقة بين ثمن السلعة أو الخدمة والكمية المطلوبة منها بمنحنى طلب المستهلك، وهو ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين معبرا بذلك عن تزايد الكمية من السلعة بتناقص ثمنها وتناقص هذه الكمية بتزايد ثمنها.

وفي ذلك يمثل هذا المنحنى مجموعة من النقط تشير كل منها إلى أكبر معدل لشراء المستهلك لسلعة معينة عند ثمن معين وفي زمن معين، وذلك بافتراض بقاء العوامل الآخرى ثابتة.

ويوضح منحنى الطلب- من ناحية أخرى- أنه بمثابة خط فاصل Boundary Line فكل نقطة أسفل هذا المنحنى ممكن شراؤها بثمن معين وفي زمن معين، وأى نقطة أعلى هذا المنحنى غير ممكنة في ظل الظروف السائدة لحظة الطلب.

ومن دراسة قانون الطلب وجدول الطلب ومنحنى الطلب نستطيع أن نؤكد العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وثمن هذه السلعة في زمن معين، وهى كذلك في معظم الآحيان، ويكون الميل بالتالى سالبا أو متناقصا، لكن ذلك لاينفى أن ثمة حالات استثنائية يمكن حصرها كما يلى:

١) **حالة السلع الرديئة أو الدنيا:** Inferier Goods

ويطلق على هذه السلع "سلع جيفن Giffen[1] وهو اقتصادى انجليزى عاش في الفترة من عام ١٨٣٧ إلى ١٩١٠. ويقصد بهذه السلع تلك التى تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك أو الأسرة، ومثال ذلك: البطاطس، الخبز،

---

(١)انظر:

Stigler G. J., "Notes On The History Of The Giffen Paradox., In Essays In The History Of Economics" The University Of Chicago And London 1965, PP. 374-384.

الزبد الصناعي، بعض أنواع الملابس المصنوعة من الأقمشة الرخيصة..إلخ، وقد لاحظ جفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة في أيرلندا، ازدادت الكميات المستهلكة، والعكس كلما انخفض ثمنها، نقصت الكميات المطلوبة منها، وذلك خلافا للقاعدة العامة العكسية التي تحكم علاقة الثمن بالكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة، وتفسير ذلك أنه إذا ارتفع ثمن هذه السلع مثلا نتيجة لارتفاع الأثمان عموما، فإن ذلك يترتب عليه نقص الطلب على السلع الأخرى لصالح هذه السلع الرخيصة نسبيا.

ولهذا فإن منحنى الطلب يأخذ في هذه الحالة الشكل رقم (٤) المبين بالرسم:

الثمن

الكمية

شكل (٤)

ويتضح من هذا الرسم أن منحنى الطلب يرتفع إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمين، ومن ثم تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها علاقة طردية والميل موجبا أو متزايدا بالتالي، وذلك على عكس القاعدة[2] العامة في ذلك.

- R.G. Lipsey, An Introduction To Positive Economics, Weidenfeld And Nicolson, London 1974 PP (٧٤-٧٦).

٢) حالة السلع التفاخرية: Prestige Goods

وهذه السلع ذات صفة خاصة لدى المستهلكين من أصحاب الدخول المرتفعة حيث يطلبونها أساساً بغرض المباهاة أو التفاخر. ولهذا فإنه من المتصور أن يكون لدى المستهلك دافع خاص لزيادة طلبه حينما يرتفع ثمنها، كما يحتمل أن يقل الطلب على هذه السلع إذا انخفض ثمنها على أساس أنها تصبح في مكنة الكثيرين.

وتطبيقا لذلك، فإن ارتفاع أثمان الأعمال الفنية لبعض مشاهير الفن يؤكد غالبا ندرتها وقيمتها، ولهذا فإن هذا العنصر يدفع الأغنياء إلى اقتناء مثل هذه الأعمال ولو من باب التفاخر ومن ثم يزداد الطلب عليها والعكس صحيح إذ أن انخفاض أثمانها قد يقلل قيمتها في نظر مستهلكيها فيقل الطلب عليها.

ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع ثمن السلعة قد لايعني جودة أكبر للسلعة ذاتها، ومن ثم فإن بعض المحلات التجارية تعمد أحيانا إلى رفع ثمن السلعة تصريفا للزائد منها بهدف استغلال الاعتقاد السائد بأن الثمن المرتفع للسلعة يعني جودتها.

العوامل الأخرى التي تحدد طلب المستهلك(١):

سبق أن رأينا تأثير ثمن السلعة أو الخدمة على الكمية المطلوبة منها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وأشرنا إلى أن العوامل الأخرى هي دخل المستهلك، وذوقه، وأثمان السلع الأخرى.

والواقع أنه يمكن التعبير عن العلاقة بين طلب المستهلك وهذه العوامل كما رأينا، بالقول أن طلب المستهلك يتوقف على أو يتحدد "أي دالة" بثمن

---

(١) انظر:

محمد دويدار، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص٢٨٠ وما بعدها.

- R.G. Lipsey, An Introduction To Positive Economics, Weidenfelld And Nicolson, London 1974 PP. (74-77).

السلعة ودخل المستهلك، وذوقه، وأثمان السلع الأخرى. وتسمى هذه العلاقة بدالة الاستهلاك الفردى Individual Consumption Function وهذه العلاقة مركبة وتبين أن طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة.

هذا وقد رأينا أنه إذا أردنا أن نبحث طبيعة العلاقة بين التغير في كل من هذه العوامل والتغير في الطلب، فإنه يتعين أن نلجأ إلى حيلة منهجية مؤداها افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ولنبحث الآن أثر تغير كل منها على الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة فيما يلى:

أولاً: التغير في الدخل:

يؤثر تغير دخل المستهلك على الكمية التى يقبل على طلبها من السلعة أو الخدمة عن طريق تأثيره على المنفعة النهائية للنقود التى تحت تصرف المستهلك، فإذا افترضنا أن دخل المستهلك قد تغير بالزيادة، أى إذا ازدادت كمية ما معه من نقود، فإن ذلك يؤدى وفقاً لقانون تناقص المنفعة الحدية[١] إلى انخفاض المنفعة الحدية للنقود على أساس أنها سلعة ولها منفعة حدية أيضاً، أى أن ما يضحى به المستهلك من منفعة مقابل الحصول على وحدة السلعة أو الخدمة عند أى ثمن يقل عما كان عليه قبل زيادة دخله.

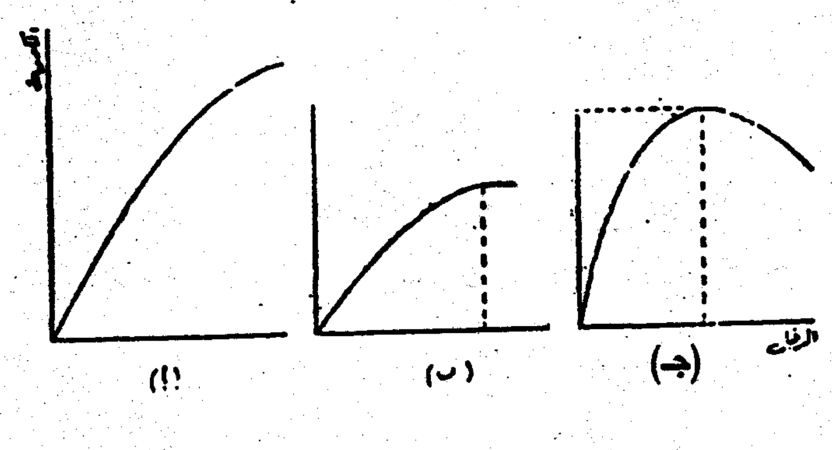
وعلى هذا الأساس، فإن انخفاض المنفعة النهائية للنقود نتيجة لزيادة دخل المستهلك يؤدى إلى زيادة الكمية التي يطلبها من السلعة أو الخدمة عند كل ثمن، كما أن انخفاض الدخل يؤدى إلى الإقلال من طلب المستهلك على السلع والخدمات المختلفة.

---

(١) سنشير إلى هذا القانون تفصيلاً عند الحديث عن نظرية سلوك المستهلك في الباب الثالث.

كان ذلك عن الحالة الأكثر انتشارا والتى تـؤدى فيهـا زيادة الدخل إلـى زيادة الكمية المطلوبة خلال فترة معينة وبالنسبة لكل مستويات الدخل، ويمكـن التعبير عن هذه الحالة بالشكل رقم (٥) أ حيث يبيـن المنحنـى بهـذا الشـكل أن الطلب والدخل يتغيران في نفس الاتجاه.

على أنه في حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة في الدخـل علـى الكميـة المطلوبة من السلعة، وهو ما يحدث في حالة السلع التى تشبع حاجة المستهلك بواسطتها كلية عندما يصل إلى مستوى معين من الدخل.



شكل (٥)

وفيما بعد هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبـة من السلعة، فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا، فإنها قد أشبعت كل حاجتها إلى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه، وعليـه لايتـأثر طلبهـا علـى الملـح بزيـادة الدخل بعد ذلك، ويبين الشكل رقم (٥) ب العلاقة بين الطلب والدخل في حالـة مثل هذه السلعة إذ لايتغير الطلب مع زيادة الدخـل بعـد وصولـه إلـى مسـتوى معين.

وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدى الزيادة في الدخـل بعـد مستوى معيـن إلى نقص الكمية المطلوبة من السلعة، وهـو مـا يحـدث فـي حالـة السـلع التـى تكون رخيصة نسبيا، وتمثل بديلا رخيصـا لسـلع أخـرى، كـالخبز والبطـاطس التى يتم احلال اللحوم والألبان محلها وذلك عندما يزيد الدخل ليتعدى مسـتوى

معينا، وتسمى السلع التى ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل بالسلع الدنيا أو الرخيصة. ويبين المنحنى في الشكل رقم (٥) جـ العلاقة بين الطلب والدخل في حالة هذه السلع حيث انه ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدى الزيادة في الدخل إلى نقص الكمية المطلوبة منها.

ثانياً: تأثير تغير ذوق المستهلك على طلب السلعة أو الخدمة:

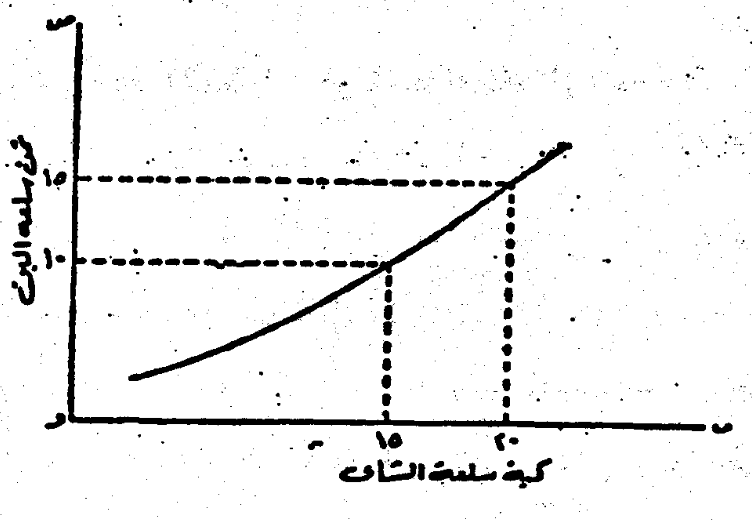
إذا افترضنا أن ذوق المستهلك تغير لصالح سلعة معينة بدلا من أخرى ولتكن البرتقال بدلا من اليوسفى مثلا، فإن هذا التغير معناه أن تقدير المستهلك لمنافع الوحدات المختلفة من البرتقال قد تغير بالزيادة، وبعبارة أخرى أن المنفعة الحدية للبرتقال قد زادت ومن ثم يزيد المستهلك من طلبه لهذه الوحدات. أما إذا تغير ذوق المستهلك في غير صالح سلعة البرتقال فإن الكمية التى يطلبها منها تنقص على هذا الأساس، وفي حالة زيادة طلب السلعة نتيجة لتغير ذوق المستهلك فإن منحنى طلب هذه السلعة ينتقل بأكمله إلى اليمين كما يحدث في حالة ازدياد دخله في الحالة الأكثر شيوعا وفي حالة انخفاض ثمن السلعة الذى يؤثر على الكمية المطلوبة منها بالزيادة.

ثالثاً: العلاقة بين التغير في الطلب على السلعة وأثمان السلع الأخرى:

من البدهى أن نشير إلى أن السلع والخدمات تنقسم إلى سلع وخدمات بديلة وسلع وخدمات متكاملة، ولهذا التقسيم أهمية عند بحث العلاقة بين التغير في ثمن سلعة معينة والتغير في طلب سلعة أخرى، فإذا افترضنا وجود سلعتين بديلتين كالشاى والقهوة، فإن تغير ثمن احدهما يؤثر دون شك على طلب الأخرى.

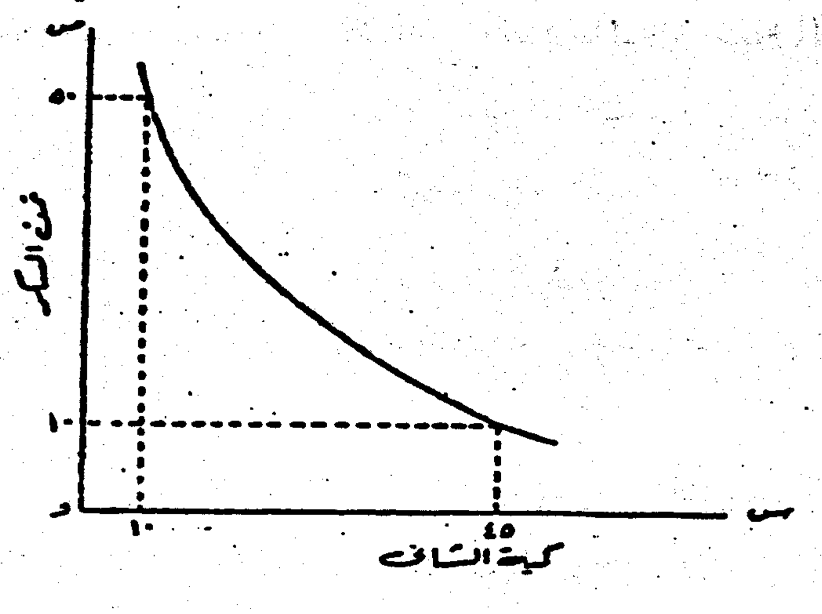
فإذا انخفض ثمن القهوة مثلا، فإن ذلك معناه زيادة الطلب عليها، ولأن القهوة سلعة بديلة للشاى فإن زيادة الطلب عليها معناه احلالها محل الشاى أى الإقلال من الطلب على الشاى، ويمثل هذه العلاقة الشكل رقم (٦) إذا أن

ارتفاع ثمن سلعة البن يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من سلعة الشاى والعكس، فكأن العلاقة طردية بين تغير ثمن السلعة والطلب على السلعة البديلة لها، ومن ثم يكون الميل هنا موجبا أو متزايدا، ويأخذ منحنى الطلب الشكل الموضح بالرسم.



شكل رقم (٦)

أما في حالة وجود سلعتين متكاملتين كالشاى والسكر، فإن انخفاض ثمن السكر سيؤدى إلى زيادة الطلب عليه، ولأن الشاى سلعة مكملة للسكر، فإن زيادة الطلب على السكر معناه زيادة الطلب على الشاى في ذات الوقت،



شكل رقم (٧)

أى أن العلاقة عكسية بين تغير ثمن سلعة ما والطلب على سلعة مكملة لها، ويوضح الشكل رقم (٧) أنه في حالة ارتفاع ثمن السكر فإن ذلك يؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة من الشاى والعكس، ويكون ميل منحنى الطلب هنا سالبا مثل الحالة العامة.

رابعاً: التغير في توزيع الدخل:

يؤثر التغير في توزيع الدخول على الطلب على مختلف السلع وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى التى تؤثر على الطلب ثابتة، فزيادة التفاوت في الدخول قد يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية والترفيه، ونقص الطلب على سلع الاستهلاك الشعبى، كما أن تقليل التفاوت بين الدخول يؤدى إلى عكس هذه الظاهرة.

خامساً: التغير في عدد السكان:

مع الأخذ في الاعتبار افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة أى كونها لاتتغير، فإن زيادة عدد السكان أونقص هذا العدد، يعنى تغير عدد المستهلكين زيادة أو نقصا، وكلما ازداد عدد السكان كلما أدى ذلك إلى زيادة ما يطلبونه من سلع وخدمات.

أما من ناحية تركيب السكان، فإن الدول التى يزداد فيها عدد الأطفال، يزداد الطلب فيها على سلع وخدمات الأطفال، كاللعب والعربات والألبان.. وهكذا

ومن ناحية أخرى، فإن زيادة عدد الأشخاص الذين هم في سن الزواج تؤدى إلى زيادة الطلب على المنازل لسكناهم والأثاثات بالتالى..

أما بالنسبة للدول التى تقل فيها نسبة المواليد دون أن تعوض ذلك عن طريق الهجرة إليها، فإن سكانها يأخذون في التناقص، وتزداد فيها نسبة كبار السن، ولهذا يزداد الطلب على سلع وخدمات الكهول كالمقويات، والأسنان الصناعية، بينما ينقص فيها الطلب على السلع التى تلزم الأطفال.

تغير ظروف الطلب وانتقال منحنى الطلب بأكمله[(١)]:

سبق أن رأينا أن قانون الطلب يقرر انه كلما ارتفع ثمن السلعة أو الخدمة كلما قلت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح، أى أن العلاقة عادة ما تكون عكسية بين التغير في الثمن والكمية المطلوبة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

وقد اصطلح الاقتصاديون على تسمية التغير في الطلب المترتب على التغير في الثمن بلفظين يرتبطان باتجاهى هذا التغير هما انكماش وتمدد الطلب، فيقال أن الطلب قد انكمش إذا نقصت الكميات المشتراه نتيجة لارتفاع الثمن، ويقال أن الطلب قد تمدد، إذا زادات الكميات المشتراه نتيجة لانخفاض الثمن.

ومن ناحية أخرى، يقصر الاقتصاديون لفظه "نقص" الطلب للتعبير بها عن الوضع الذى يتم فيه شراء سلعة أو خدمة معينة بثمن محدد بكمية أقل مما كانت تشترى به بذات الثمن في فترة سابقة وذلك لنقص العوامل الأخرى بخلاف الثمن مثل متوسط الدخل وذوق المستهلك وأثمان السلع الأخرى والسكان ونقص عدالة توزيع الدخل.

أما "زيادة" الطلب فيتم التعبير بها عندهم عن الوضع الذى تشترى فيه السلعة اوالخدمة بثمن معين بكمية أكبر مما كان يشترى بذات الثمن في فترة سابقة نتيجة لزيادة العوامل الأخرى السابقة الاشارة إليها.

وفي هذه وتلك تتغير الكمية المطلوبة من السلعة زيادة أو نقصانا نتيجة لعوامل أخرى بخلاف الثمن.

---

(١) انظر:
- أحمد أبو سماعيل، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية ١٩٧٥ ص(٢٤٤-٢٥١).
- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، المرجع السابق، ص (١٥٧-١٨٣).
- R.G. Lipsey, P.O. Steiner, Economics, Op.Cit., PP: 79-80:
- G.E. Ferguson, J. M. Kerps, Principles Of Economics, Second Indian RepRint 1972 PP. (113-115).

وعليه يحتفظ هؤلاء الاقتصاديون بتعبير "التغير في الطلب" سواء بالزيادة أو النقصان لدالة أخرى- خلاف تلك التى ترتبط فيها الكمية بالثمن- محورها تغير عوامل أخرى خلاف ثمن السلعة أو الخدمة، كالتغير في الدخل، والتغير في أثمان السلع الأخرى، والتغير في أذواق المستهلكين وأنماط استهلاكهم.. وهكذا.

فمثلا إذا كان لدينا جدولا للطلب وحدث تغير في متوسط دخل المستهلك بالزيادة نتيجة لزيادة التنمية الاقتصادية مثلا، فإنه في هذه الحالة سوف تزداد الكمية المطلوبة من السلعة عند كل مستوى من مستويات الثمن، فنجد مثلا بالجدول رقم (٤) أن الكميات التى تطلب تختلف عند مستوى الثمن، فعند الثمن ٦٠ مثلا تزداد الكمية من ٥٠٠ إلى ٧٤٠ وحدة، وهكذا بالنسبة للمستويات الأخرى من الثمن حيث تحصل كميات جديدة عند كل ثمن يمثلها العمود ط٢.

أما إذا حدث تغير في دخل المستهلك بالنقصان، فإنه نتيجة لذلك تنخفض الكميات المطلوبة من السلعة أو الخدمة عند كل مستوى من مستويات الأثمان، لنحصل على كميات جديدة كتلك المبينة بالعمود ط٣ من نفس الجدول.

جدول الطلب وتغير دخل المستهلك

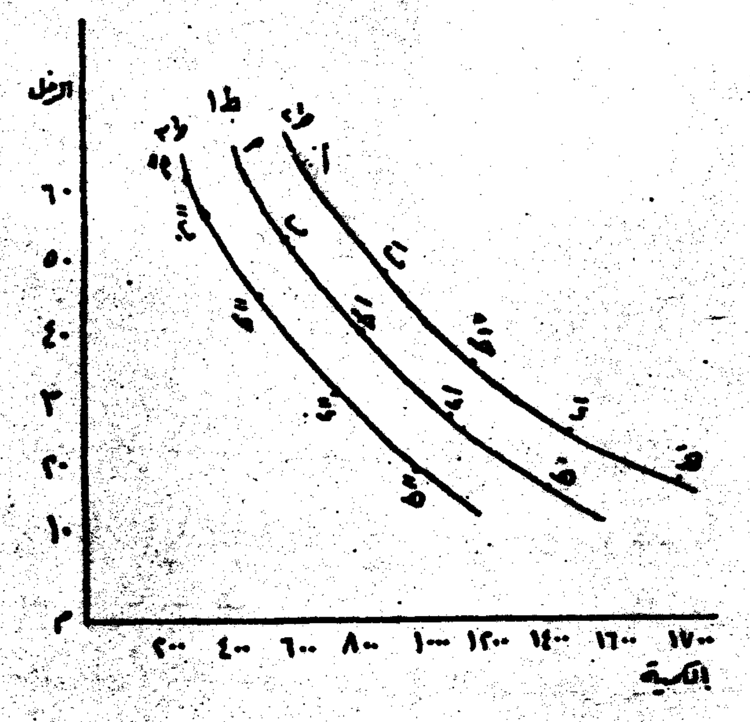
جدول رقم (٤)

الأثمان بالجنيهات	الكميات المطلوبة (ط٢) قبل تغير الدخل	الكميات المطلوبة (ط٢) بعد زيادة الدخل	الكميات المطلوبة (ط٣) بعد انخفاض الدخل
٦٠	٥٠٠	٧٤٠	٣٠٠
٥٠	٦٠٠	٨٤٠	٤٠٠
٤٠	٧٥٠	٩٥٠	٥٠٠
٣٠	١٠٠٠	١٢٥٠	٧٠٠
٢٠	١٤٠٠	١٧٠٠	٩٥٠

ويمكن تمثيل هذا الجدول بيانيا كما يوضحه الشكل رقم (٨)، فالمنحنى ط١ يوضح الحالة الأصلية للطلب، وعند زيادة الطلب نتيجة لزيادة الدخل مثلا ينتقل هذا المنحنى بأكمله إلى اليمين ونحصل على منحنى جديد هو ط٢، ويعنى ذلك أن الكميات المطلوبة عند كل ثمن قد زادت عما كانت عليه.

أما في حالة نقص الطلب فإن المنحنى ط١ ينتقل بأكمله إلى اليسار ويتخذ وضع المنحنى ط٣ معبرا في ذلك عن نقص الطلب نتيجة لانخفاض الدخل.

وليست تغييرات الدخل هى السبب الوحيد الذى يؤدى إلى تغيير ظروف الطلب واحداث الزيادة أو النقص في الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة، وإنما توجد هناك أسباب أخرى سبق أن أشرنا إليها وهى بالاضافة إلى تغيرات الدخل، تغيرات ذوق المستهلك، وتغيرات أثمان السلع الأخرى، التغير في توزيع الدخل، التغير في عدد السكان.



شكل رقم (٨)

دالة الطلب: Demand Function

قد يكون من التبسيط استخدام الرموز الرياضية في ايضاح ما سلف بيانه، ومن ثم نشير في ذلك إلى دالة الطلب.

فقد رأينا فيما سبق أنه يترتب على تغير ثمن السلعة أو الخدمة تغير في الكمية المطلوبة منها، ويعنى ذلك أنه توجد علاقة دالية بين الطلب والثمن يتوقف فيها التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة على التغير في ثمن هذه السلعة، وهكذا يكون الطلب هو المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل.

كما رأينا أن طلب المستهلك يتحدد بمجموعة من العوامل الأخرى بخلاف ثمن السلعة هى أثمان السلع الأخرى البديلة والمكملة، والدخل النقدى للمستهلك، وذوقه. ويطلق على العلاقة التى تجمع بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة والثمن وهذه العوامل الأخرى دالة طلب المستهلك، ويمكن أن نعبر عنها جبريا كما يلي:

ط أ= د(ث أ، ث ب، ث م، ى، ذ) حيث أن ط أ= الكمية المطلوبة من السلعة أ، ث أ= ثمن السلعة أ، ث ب= ثمن السلعة البديلة ب، ث م= ثمن السلعة المكملة م، ى= الدخل النقدى للمستهلك، ذ= ذوق المستهلك.

وجدير بالذكر أن نشير إلى أنه إذا كان هناك أكثر من سلعة بديلة أو مكملة فإنه يمكن أن ندرجها بقولنا ث ب١، ث ب٢، ث ب٣... وكذلك ث م١، ث م٢، ث م٣، ... وهكذا.

فإذا افترضنا بقاء العوامل الأخرى بخلاف الثمن ثابتة، فإن:

ط أ= د(ث أ). وفي هذه الحالة يكون شكل المعادلة كما يأتى:

ط أ= د(ث أ، $\overline{\text{ث ب}}$، $\overline{\text{ث م}}$، $\overline{\text{ى}}$، $\overline{\text{ذ}}$)

بمعنى أن وضع علامة(-) فوق الرمز يشير إلى أن المتغير ثابت، أى بافتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

وقد يتم اظهار المتغيرات التى افترض بقاؤها ثابتة في صورة أخرى هي:

ط١= د(ث أ)	$\overline{\text{ث ب}}$ $\overline{\text{ث م}}$ $\overline{\text{ى}}$ $\overline{\text{ذ}}$

فما كتب إلى يسار الخط العمودى يفترض بقاؤه ثابتا

ومع أن قانون الطلب يوضح أن منحنى الطلب ذو انحدار أو ميل سالب إلا أن الطلب على سلع جفن السالفة الإشارة إليها ذو انحدار أو ميل موجب على التفصيل السابق.

ونشير بعد ذلك إلى طلب السوق أو الطلب الكلى وذلك في المبحث الثانى.

المبحث الثاني

طلب السوق أو الطلب الكلي

يمثل طلب السوق الكميات التى يطلبها المستهلكون في ظل الأثمان المختلفة للسلعة، بمعنى أن طلب السوق يتكون من مجموع ما يطلبه المستهلكون لهذه السلعة في ظل ثمن معين وفي فترة زمنية محددة.

ويوضح الجدول رقم (٥) طلب السوق، باقتراض أن عدد المستهلكين ثلاثة فقط هم: أ، ب، جـ.

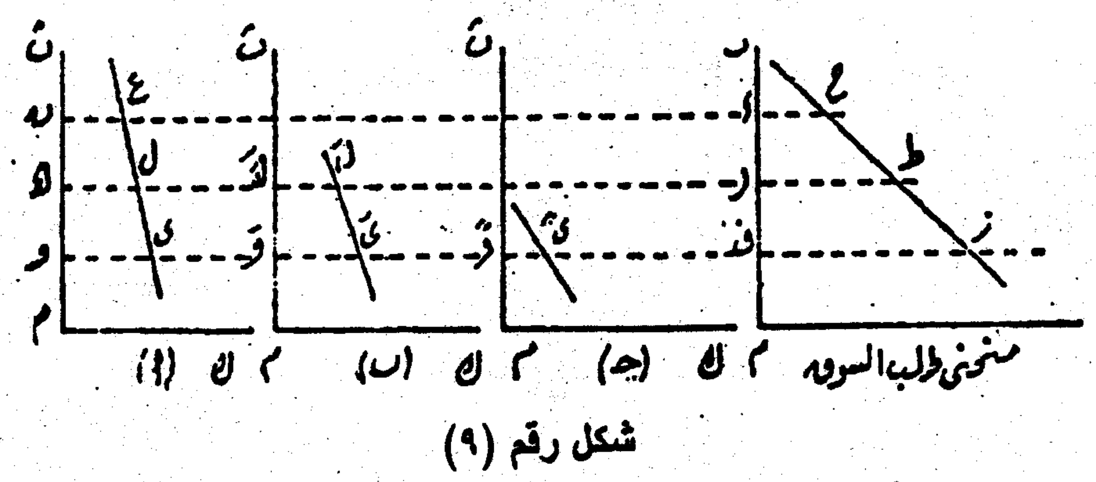
طلب السوق

جدول رقم (٥)

ثمن السلعة	طلب المستهلك (أ)	طلب المستهلك (ب)	طلب المستهلك (جـ)	طلب السوق (أ+ب+جـ)
٥	١	٣	٠	٤
٤	٢	٤	١	٧
٣	٣	٥	٣	١١
٢	٤	٧	٥	١٦
١	٥	٨	٧	٢٠

والأصل ان نهتم بطلب المستهلك الفرد كوسيلة لمعرفة منحنى طلب المستهلكين جميعهم أى طلب السوق كله على السلع والخدمات. ومنحنى طلب السوق في ذلك- كما رأينا- ليس إلا نتيجة لجمع الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة معينة يطلبها الأفراد عند ثمن معين لهذه السلعة أو الخدمة.

ويمكن تصوير منحنى طلب السوق عندما تفترض، كما في الشكل رقم (٩)، أن السوق الخاص بسلعة معينة مكون من نفس المستهلكين الثلاثة أ، ب، جـ، فإذا تم رسم منحنى طلب كل منهم على هذه السلعة فإنه:



شكل رقم (٩)

يلاحظ أنه عندما يكون ثمن السلعة مرتفعا جداً كما يمثله المستقيم م ن فإن واحداً من المستهلكين فقط وهو (أ) يقبل على طلبها، وتكون الكمية التى يطلبها عند ذلك الثمن ع ن هى الكمية التى يطلبها السوق كله منها عند نفس الثمن وهى الكمية د ح، فإذا انخفض ثمن السلعة إلى م هـ بدلا من م ن فإن (أ) يزيد من الكمية التى يطلبها منها بطبيعة الحال فتصبح هـ ل. وبالاضافة إلى ذلك يقدم (ب) على كمية منها هى هـ/ ل/، ومن ثم تكون الكمية التى يطلبها السوق كله عند الثمن م هـ مساوية هـ ل + هـ/ ل/ أى الكمية ر ط على الشكل الخاص بمنحنى طلب السوق. وكلما انخفض ثمن السلعة كلما ازدادت الكمية التى تطلب منها في السوق ليس فقط لأن المستهلكين السابقين لها يزيدون من الكمية التى يطلبونها منها، وإنما لأن انخفاض الثمن يؤدى إلى اجتذاب مستهلكين جدد إلى الاقبال على طلبها.

ويمثل المنحنى ح ط ز طلب السوق على السلعة حيث أمكن اشتقاقه من منحنيات طلب المستهلكين الثلاثة أ، ب، جـ على تلك السلعة، وهو- كمنحنيات الطلب الأخرى- ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين معبرا بذلك عن تزايد الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة بانخفاض ثمنها وتناقصها بارتفاع هذا الثمن.

ويعتبر منحنى طلب السوق على السلعة أو الخدمة الخطوة الأولى لتفهـم كيفية تكون أثمان السلع والخدمات بصفة عامة، أما الخطوة الثانية فهى دراسة عرض تلك السلع أو الخدمات والعوامل التى تؤثر في هذا العـرض، وهو مـا سوف نبحثه بعد ذلك في الفصل الثاني من خلال الاشارة إلى أساسيات نظرية العرض.

الفصل الثانى

أساسيات نظرية العرض

العرض الفردى:

يقصد بالعرض الفردى أو عرض المنتج الفرد الكميات المختلفة من السلعة أو الخدمة التى يرغب المنتج أو المنظم أو المشروع في انتاجها ويستطيع بيعها عند ثمن معين وفي زمن معين، ومن هنا فلا يمكن دراسة العرض- شأن الطلب- إلا عند ثمن معين وفي زمن معين، ذلك أن عرض السلعة أو الخدمة يختلف عند ثمن وزمن معين عنه عند ثمن وزمن آخر.

وينقسم الزمن أو المدة في هذا المجال إلى مدة قصيرة جداً ومدة قصيرة ومدة طويلة. فالمدة القصيرة جدا هى تلك التى لاتسمح بأى تغير في الإنتاج وإذا أريد تغيير المعروض خلالها، فإن ذلك يتوقف على تغيير المخزون.

أما المدة القصيرة فهى تلك التى تسمح باجراء تعديلات في الإنتاج عن طريق تغيير العناصر المتغيرة في الإنتاج أى زيادة الإنتاج أو انقاصه دون تغيير في الطاقة الإنتاجية.

وتعنى المدة الطويلة تلك المدة التى يمكن فيها اجراء كافة التغيرات بما فيها الطاقة الإنتاجية كالمبانى والآلات، وانتقال عناصر الإنتاج بين الفروع الإنتاجية المختلفة.

والمدة في ذلك ليست مدة زمنية محددة بيوم أو شهر أو سنة، وإنما هى مجموعة من الاعتبارات التى تشير إلى مدى قدرة المنتج أو المنظم على اجراء التعديلات المطلوبة في المشروع، فإذا كانت هذه التعديلات محدودة بحيث لاتسمح باجرائها إلا امكانيات محدودة قلنا أن المدة اللازمة لاجرائها قصيرة جدا حتى ولو استمر القيام بهذه التعديلات المحدودة لسنوات.

أما إذا كانت هذه الاعتبارات تسمح بها امكانيات أكبر قلنا ان المدة اللازمة قصيرة أو طويلة حسبما انتهيا إليه، حتى ولو تم اجراؤها في أيام أو اسابيع، ولذلك فإن المدة هنا تمثل أداة تحليلية أكثر منها واقعة زمنية.

وإذا كان العامل الرئيسى الذى يحكم طلب السلعة أو الخدمة هو المنفعة، كما سنشير إلى ذلك تفصيلا فيما بعد، فإن العامل الرئيسى الذى يحكم عرض السلعة هو النفقة التى يتكبدها المنتج في سبيل انتاج السلعة، وهنا يوازن المنتج بين ما يكلفه العرض من نفقة وما يأتى به من ايراد، إذا أن المنتج يهدف إلى رفع الايرادات عن النفقات بأكبر قدر ممكن، أى يهدف إلى تحقيق اكبر ربح ممكن.

وليس من الضرورى أن تتطابق الكمية المعروضة مع الكمية المنتجة ويرجع ذلك إلى ما يأتى[١]:

أولاً: قد تقل الكمية المعروضة من السلعة عن الكمية المنتجة منها خلال فترة معينة من الزمن كنتيجة لإضافة جزء من المنتج إلى المخزون من السلعة، وقد تتم هذه الإضافة بارادة المنتجين انفسهم أو تنفيذا لسياسة حكومية معينة سواء تعلق الأمر بالمحافظة على مستوى أثمان السلعة أو تكوين احتياطى مع سلع تعتبر استراتيجية.

ثانياً: قد تقل الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمات عن الكمية المنتجة منها نتيجة العطب أو التلف الذى يلحق بالسلعة بعد أو أثناء انتاجها كبعض الفواكه والخضروات.

---

(١) انظر:

-Benham F., Economics, Sixth Edition, Pitman And Sons, Ldt London 1960 PP. 192-193.

ثالثاً: قد تقل الكمية المعروضة كذلك من السلعة أو الخدمة من الكمية المنتجة منها خلال فترة انتاجية معينة نتيجة للاستهلاك الذاتى داخل الوحدة الإنتاجية، ويظهر ذلك على وجه الخصوص في الكثير من المنتجات الزراعية

وبالرغم من كل ذلك فإن الارتباط قوى بين الكميات المعروضة من السلع أو الخدمات والكميات المنتجة منها خلال فترة معينة، ذلك أن التغيرات التى تصيب الكمية المنتجة من السلعة ويترتب عليها تغيرات في الكمية المعروضة غالبا ما تكون في نفس الاتجاه.

ومع هذا فإن أهمية التعرف على مدى تطابق الكمية المعروضة مع الكمية المنتجة من سلعة أو خدمة معينة في فترة زمنية معينة تبدو عند محاولة التنبؤ بعرض السلع القابلة للتخزين، فمثلا عند محاولة للتنبؤ بالكمية المتوقع عرضها من سلعة معينة مثل القمح في وقت ما في المستقبل فإنه يجب أن ندخل في اعتبارنا ما يحتمل سحبه أو اضافته من أو إلى الاحتياطى المخزون.

جدول العرض الفردى:

يشير جدول العرض الفردى إلى عدد الوحدات التى يرغب البائعون ويستطيعون بيعها من سلعة معينة عند أثمان مختلفة في فترة زمنية معينة، ومن الجدول رقم (٦) يتضح لنا أن ارتفاع الأثمان يؤدى إلى تمدد الكميات التى يعرضها المنتجون للبيع، وأن انخفاض الأثمان يؤدى إلى إنكماش الكميات التى يعرضها المنتجون للبيع.

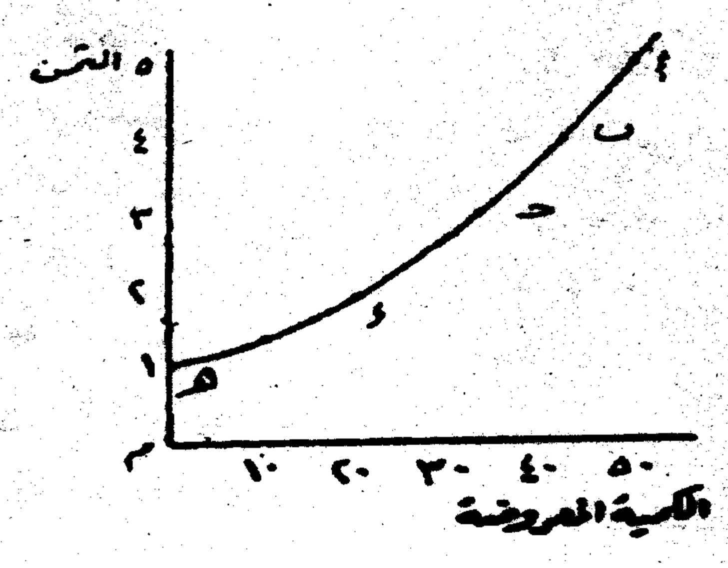
جدول العرض الفردى

جدول رقم (٦)

	القيمة بالجنيه	الكمية المعروضة بالطن
أ	٥	٥٠
ب	٤	٤٢
جـ	٣	٣٣
د	٢	٢١
هـ	١	٠

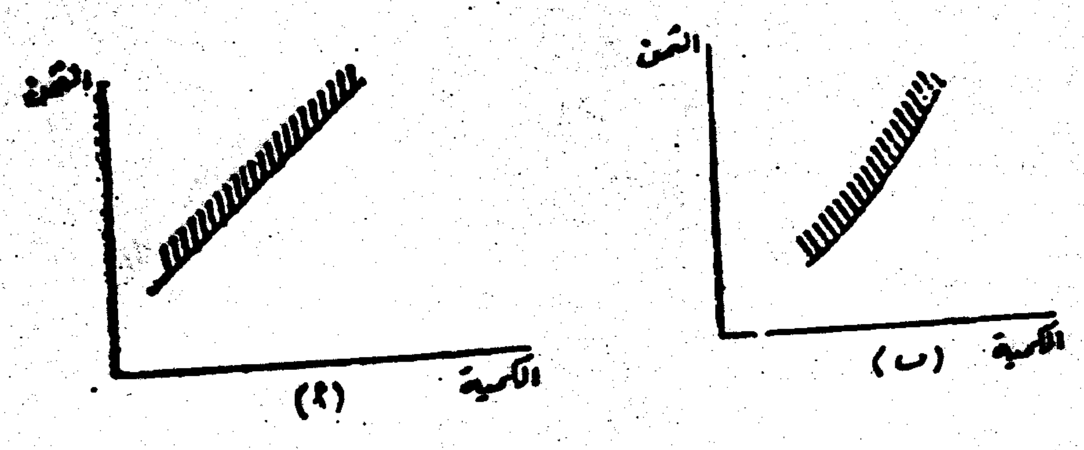
منحنى العرض:

هذا ويوضح الشكل البيانى رقم (١٠) مضمون هذا الجدول، فكل نقطة على منحنى العرض تمثل علاقة بين الثمن والكمية، وينحدر منحنى العرض إلى أعلى من اليسار إلى اليمين مشيرا بذلك إلى حقيقة هامة هى ان الكمية المعروضة من السلعة تختلف باختلاف الثمن، ذلك ان ارتفاع الأثمان يؤدى إلى تمدد الكميات المعروضة حيث تزداد أرباح المنتجين عادة، ومن ثم يزداد ما يعرضونه من السلع، ويزداد عدد المنتجين الذين يدخلون حلبة الإنتاج.



شكل رقم (١٠)

هذا ويأخذ منحنى العرض شكل الخط المستقيم الذى ينحدر من أعلى اليمين إلى أسفل اليسار إذا كان التغير في الثمن بكمية ثابتة يؤدى إلى تغير في الكمية المعروضة بكمية ثابتة أيضا كما يتضح من الشكل (١١) أ ويأخذ منحنى العرض شكل المنحنى وينحدر من أعلى اليمين إلى أسفل اليسار أيضا إذا كان التغير في الكمية المعروضة بكمية متغيرة أو العكس كما يوضحه الشكل (١١) ب.



شكل رقم (١١)

هذا ويمكن أن نلاحظ على منحنى العرض الملاحظات الآتية:

أولاً: يعبر عن العرض بمنحنى وليس بنقطة، ذلك ان العرض يمثل علاقة بين أثمان افتراضية وكميات مقابلة لها، ولا يمثل كمية واحدة عند ثمن معين، فالعرض هو كل الكميات المعروضة عند كل الأثمان الممكنة.

ثانياً: أن منحنى العرض ينحدر من أعلى اليمين إلى اسفل اليسار ويفسر الانحدار على هذا النحو بطبيعة العلاقة الطردية التى تقوم بين التغير في الثمن والتغير في الكميات المعروضة، وهذا ما يعنى أن ارتفاع الثمن يؤدى إلى تمدد الكميات المعروضة وأن انخفاضه يؤدى إلى انكماشها، ومن ثم يكون منحنى العرض موجبا او متزايدا تبعا لهذه العلاقة الطردية.

ثالثاً: تعبر درجة ميل منحنى العرض عن مدى استجابة التغير في الكميات المعروضة على اثر تغير معين في الثمن:

رابعاً: لايستطيع منحنى العرض أن يعبر عن أكثر من متغيرين هما الثمن والكمية المعروضة، ولكن الكمية المعروضة لا تتوقف على الثمن فقط وإنما على ظروف أخرى للعرض أهمها نفقة الإنتاج وأثمان السلع المنافسة وعرض السلع المتكاملة وأخيرا رغبة المنتجين، والعادات الاجتماعية السائدة، ولكننا في هذا المجال- وكما سبق أن رأينا بالنسبة للطلب، نركز فقط على العلاقة بين تغيرات الكميات المعروضة في علاقتها متغيرات الثمن بافتراض ثبات ظروف العرض الأخرى.

خامساً: يفصل منحنى العرض بين الكميات الممكن عرضها والكميات التى لايمكن عرضها، فهو يبين الحد الأدنى لما يقبل المنتجون عرضه عند ثمن معين، فكافة الكميات التى تقع تحت المنحنى تكون كميات لايقبل المنتجون عرضها بعكس الكميات التى تقع فوق المنحنى فيمكن عرضها بأثمانها.

قانون العرض:

رأينا أن منحنى العرض ينحدر إلى أعلى من اليسار إلى اليمين، ويعكس ذلك مضمون قانون العرض إذ أن الكمية المعروضة من سلعة معينة تختلف عادة باختلاف الثمن وذلك بافتراض ثبات الظروف أو العوامل التى قد تحدد أو تؤثر على الكمية المعروضة من هذه السلعة.

فإذا ازداد الثمن فإن ذلك يستتبع عادة زيادة الكمية المعروضة أى تلك الكمية المقدمة للبيع مباشرة، وإذا انخفض الثمن انخفضت عادة كذلك وبالتالى تلك الكمية.

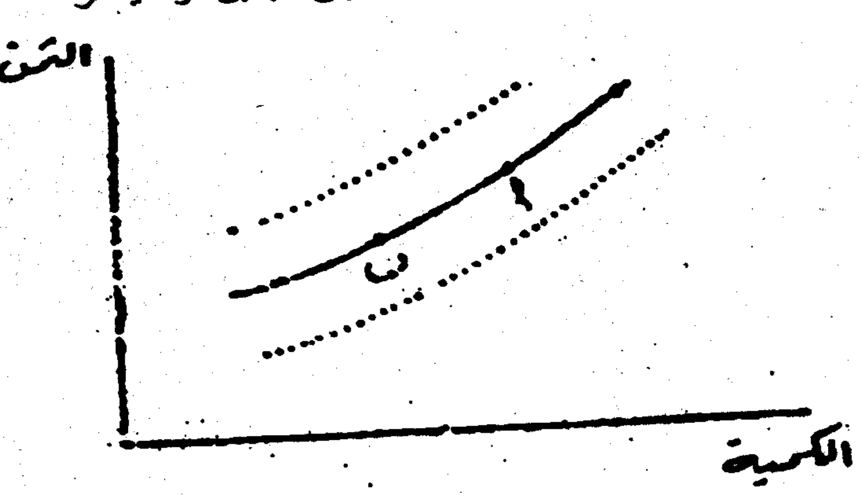
ويشير تعبير "عادة" إلى أن هذا هو الغالب من الأمور، ومع ذلك فقد يتم عرض كميات متزايدة من السلعة او الخدمة عند نفس الثمن أو حتى عند ثمن أقل، بمعنى أن العلاقة تكون عكسية بين الثمن والكمية المعروضة من السلعة، ويتحقق هذا على الأخص عندما يريد المنتج أو البائع أن يحصل على

دخل معين نتيجة لبيعه سلعة في السوق، فإذا كان ثمنها منخفضا عما كان يتوقعه، فإنه يزيد الكمية المعروضة بالقدر الذى يحصل من ورائه على الدخل الذى يريده، وكلما ازداد انخفاض الثمن كلما ازدادت الكمية التى يعرضها من السلعة، ومن ثم يأخذ شكل المنحنى وضعا مختلفا بحيث ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين.

والأصل أن هذا الاستثناء يتحقق بالنسبة للسلعة التى تكون المصدر الأساسى أو الوحيد لحصول المنتج على دخله كما هو الحال بالنسبة للعامل الذى يبيع قوة عمله كسلعة في السوق.

التحرك على منحنى العرض وانتقال منحنى العرض:

رأينا الآن ان الكمية المعروضة لا تتأثر فقط بالثمن وإنما تتأثر أيضا بظروف العرض السالفة الاشارة إليها، ولما كان من غير اليسير أن نأخذ هذه المؤثرات جميعها في الاعتبار. فإننا نفترض عند دراسة علاقة الثمن بالعرض مثلا أن باقى هذه المؤثرات ثابتة. والتفرقة بين تأثر الكمية المعروضة بالثمن، وبين تأثرها بظروف العرض تظهر بيانيا بين التحرك على منحنى العرض من نقطة إلى أخرى (الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب في الشكل (١٢) وبين انتقال المنحنى برمته إلى اليمين أو اليسار.



شكل رقم (١٢)

وتكتسب التفرقة بين تأثر الكمية المعروضة بالثمن وتأثرها بظروف العرض أهمية من ناحية أخرى حيث يطلق على الحالة الأولى تمدد أو انكماش الكمية المعروضة، وعلى الحالة الثانية زيادة أو نقصان الكمية المعروضة، وهو ما سبق أن رأيناه كذلك بالنسبة للعوامل الأخرى بخلاف الثمن التى تؤثر على الطلب.

ظروف العرض:

نشير في هذا المجال إلى التغيرات التى تطرأ على الكمية المعروضة نتيجة للعوامل أو الظروف الأخرى غير الثمن، وأهم هذه العوامل هى: نفقة الإنتاج، وأثمان السلع المنافسة للسلعة المعروضة، وعرض السلع المتكاملة، وإرادة المنتجين والعادات الاجتماعية في استهلاك السلعة.

١- نفقة الإنتاج:

رأينا أن العامل الرئيسى الذى يحكم عرض السلعة هو النفقة التى يتكبدها المنتج في انتاج هذه السلعة حيث يوازن المنتج بين ما يكلفه عرض السلعة من نفقة وبين ما يحصل عليه من ايراد، ولهذا فإن زيادة النفقات تؤدى إلى نقص الكمية التى يقبل المنتج عرضها أو أن يمتنع كلية عن العرض ومن ثم ينتقل منحنى عرض السلعة أو الخدمة بأكمله إلى اليسار، أما في حالة زيادة الايراد نتيجة لنقص النفقة، فإنه ينتقل بأكمله إلى اليمين.

وتتأثر نفقات الإنتاج إما بتغير نسب العناصر المكونة لها أو نتيجة للتقدم الفنى، فنفقات الإنتاج تزداد مثلا مع زيادة أثمان عناصر الإنتاج المستخدمة أو زيادة فرض الضرائب أو رسوم الإنتاج، كما أن التقدم الفنى يزيد من كفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبالتالى تنخفض النفقات المتوسطة، ويكون المنتجون على استعداد لعرض كميات أكبر من السلعة عند كل ثمن، وفي تلك الحالة ينتقل منحنى العرض بأكمله إلى اليمين ويحدث عكس ذلك في حالة تدهور الفن الإنتاجى.

٢- أثمان السلع المتنافسة:

تؤثر كذلك أثمان السلع المتنافسة أو البديلة على عرض السلعة، إذ أن المنتج لايأخذ في الحسبان فقط نفقة الإنتاج التى يتحملها، بل انه يأخذ أيضاً في الاعتبار اثمان السلع المتنافسة من ناحية العرض.

وتكون السلع متنافسة العرض إذا كان انتاجها يحتاج إلى ذات عناصر الإنتاج، فالأرض الزراعية مثلا تصلح لانتاج القمح أو الشعير أو القطن...إلخ، فإذا ارتفع ثمن سلعة من هذه السلع، وظلت أثمان السلع الأخرى ثابتة، وكانت نفقة الإنتاج واحدة أو متقاربة، فإن المزارع قد يتجه إلى انتاج المحصول ذى الثمن الأعلى، ولهذا فإن ارتفاع اثمان السلع المتنافسة يؤدى إلى نقص عرض السلعة والعكس بالعكس.

٣- عرض السلع المتكاملة:

إذا كانت السلع تنتج في ذات العملية الإنتاجية كانتاج القطن وبذرة القطن، قصب السكر والسكر والمولاس، فإن السلع هذه تعتبر متكاملتن فإذا ارتفع ثمن قصب السكر مثلا فإن ذلك يستتبع ارتفاع ثمن السكر، ومن ثم يزداد عرض السكر.

٤- ارادة المنتجين والعادات الاجتماعية في استهلاك السلعة:

إذا اتجهت ارادة المنتجين للاحتفاظ بسلعة ما، فإن ذلك يؤدى إلى تقليل عرضها، وإذا انصرفت هذه الارادة إلى الاقلال من الاحتفاظ بها، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة عرض السلعة.

ومن المشاهد أن القطاعات الزراعية وخاصة في الدول المتخلفة تسودها ظاهرة الاستهلاك الذاتى حتى ولو ارتفعت أثمان السلع الزراعية، ومن ثم يقل عرض هذه السلع حيث يتم استهلاك جزء منها من جانب المنتجين لها.

ومن ناحية أخرى فإن عادة تقديس الأبقار في بعض البلاد تمنع من ذبحها وينقص بالتالى عرض لحومها بالرغم من ارتفاع أثمانها.

دالة العرض:

رأينا أن عرض المنتج او المشروع يتحدد بمجموعة من العوامل أو الظروف هى ثمن السلعة، وأثمان السلع المعروضة الأخرى وأثمان عوامل الإنتاج، ومستوى الفن الإنتاجى، وأخيرا أهداف المنتجين ورغباتهم.

ويطلق على العلاقة التى تجمع بين الكمية المعروضة من سلعة معينة وهذه العوامل الرئيسية المحددة لها دالة عرض المشروع، ويمكن ان نعبر عنها كما يلى:

ع أ= د(ث أ، ث١، ...، ث أ-١، و١، ...، و م، ف، هـ)

حيث ترمز ع أ إلى عرض السلعة أ، ث أ إلى ثمن هذه السلعة، ث١،..، ث أ-١ إلى أثمان كافة السلع المعروضة الأخرى، و١، ....، و م إلى أثمان كافة عوامل الإنتاج اللازمة لانتاج السلعة، ف إلى حالة الفن الإنتاجى، هـ إلى أهداف المنتجين ورغباتهم.

وهكذا تكون الكمية المعروضة من السلعة هى المتغير التابع، وتكون كافة هذه العوامل والظروف هى المتغيرات المستقلة.

ومن الصعب تحليل أثر كل هذه العوامل أو الظروف على الكمية المعروضة مرة واحدة، الأمر الذي قمنا معه ببحث اثر كل منها على ذات الكمية فيما سبق، ومن ثم فلسنا بحاجة إلى تكرار الاشارة إلى هذا الأثر من جديد.

عرض السوق أو العرض الكلى:

اشرنا من قبل إلى عرض المنتج أو المشترى، وهو في نفس الوقت اللبنة الأولى في التوصل إلى عرض السوق أو العرض الكلى.

وللتوصل إلى عرض السوق فإننا سنفترض أن مجموع المنتجين أو البائعين هو ثلاثة فقط، إذ لايعدو ان يكون عرض السوق إلا مجموع عرض المنتجين أو البائعين في لحظة زمنية معينة وبثمن معين.

وفيما يلى جدول عرض السوق على هذا الأساس:

جدول عرض السوق

جدول رقم (٧)

ثمن الوحدة بالجنيهات	الكمية التى يعرضها المنتج (أ)	الكمية التى يعرضها المنتج (ب)	الكمية التى يعرضها المنتج (جـ)	الكمية المعروضة في السوق
٥	٥٢+	٥٦+	٦٠	=١٦٨
٤	٤٦+	٤٩+	٥٠	=١٤٥
٣	٣٦+	٤٢+	٤٠	=١١٨
٢	٢٦+	٢٨+	٢٦	=٨٠
١	٠+	١٥+	١٠	=٢٥

ونستطيع أن نستنتج من هذا الجدول أن منحنى عرض السوق يأخذ نفس شكل منحنى عرض المنتج أو المشروع الفردى، أى أنه يتجه من أسفل إلى أعلى وإلى اليمين مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ومعنى ذلك أن الكمية التى يعرضها المنتجون تتمدد إذا ارتفع الثمن، وتتكمش إذا انخفض ثمن الوحدة من السلعة أو الخدمة كقاعدة عامة.

ونشير بعد ذلك إلى أساسيات نظرية الثمن في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

أساسيات نظرية الثمن

الفصل الثالث

أساسيات نظرية الثمن

معنى السوق:

قد يرى البعض أن السوق يمثل المكان الذى يلتقى فيه البائع والمشترى مباشرة أو عن طريق الوسطاء بحيث تؤثر الأثمان المدفوعة في أى جانب من السوق على الأثمان المدفوعة في الجانب الآخر.

كما قد يرى البعض الاخر أن السوق هو المكان الذى يتم فيه نقل ملكية السلعة، وهنا لايشترط التواجد المادى للسلعة لأن الخاصية المميزة للسوق هى نقل الملكية. ويؤيد الرأى الأخير أن بعض الأسواق تهتم أساسا بنقل الملكية دون الانتقال المادى للسلعة، ومن أمثلتها سوق الصرف وسوق الأوراق المالية.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد السوق بأنه المجال الذى تعمل فيه القوى المحددة للأثمان حيث يتم نقل الملكية الذى يصطحب في كثير من الأحيان بالانتقال المادى للسلعة، وفي هذا تعتبر السوق قائمة إذا كانت هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن معين وفي زمن معين حتى ولو عن طريق البرق أو المراسلة أو غير ذلك من الطرق.

والسؤال الذى يثور الآن هو كيف نتعرف على الطريقة التى يتحدد بها ثمن سلعة معينة؟

الواقع أن منحنى طلب السوق أو الطلب الكلى، ومنحنى عرض السوق أو العرض الكلى يمكن جمعها في خريطة واحدة. على أن أهم ملاحظة في ذلك هى أن هذين المنحنيين يتلاقيان، ومن تلاقيهما يتكون ثمن السوق لسلعة معينة في لحظة معينة، ونقطة تلاقيهما تسمى بنقطة التوازن Equilibrium

Point وهى حالة توازن تتحقق بين قوى متعارضة هى قوى العرض والطلب الكليين ويمكن أن نتعرف على ذلك من خلال الجدول والرسم البيانى التاليين:

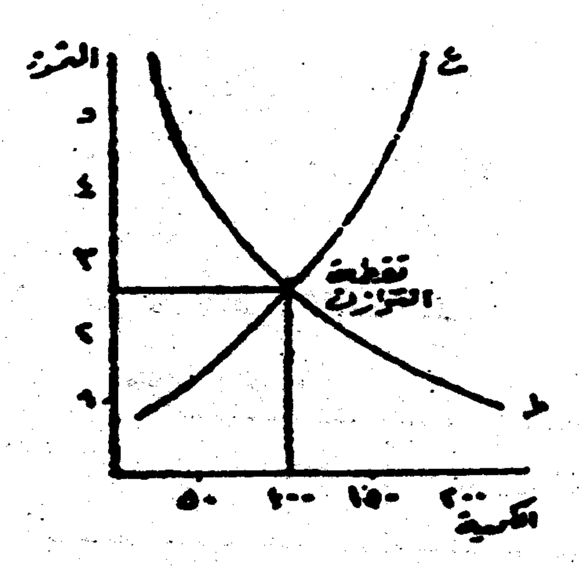
تلاقى العرض الكلى والطلب الكلى

جدول رقم (٨)

الثمن بالجنيهات للوحدة	العرض الكلى	الطلب الكلى
٥	١٦٨	٣٥
٤	١٤٥	٥٥
٣	١١٨	٨٢
٢,٥	١٠٠	١٠٠
٢	٨٠	١٢٣
١	٢٥	٢٠٥

فتلاقى منحنى الطلب والعرض الكليين هو إذا سبب تكون الثمن، ونقطة التوازن تتحقق عند الثمن ٢,٥ حيث تتحدد الكمية عنده بـ ١٠٠ وحدة من السلعة موضوع التبادل.

أما عند الثمن خمسة جنيهات للوحدة فتكون الكمية المعروضة ١٦٨ وحدة، والكمية المطلوبة ٣٥ وحدة أى ان الفائض في العرض عند هذا الثمن هو = ١٦٨-٣٥= ١٣٣ وحدة.



شكل رقم (١٣)

وطالما ان البائعين أو المنتجين لديهم مزيدا من وحدات هذه السلعة بأكثر مما يقبل شراءه المشترون فإن البائعين سيتنافسون ومن ثم ينخفض ثمن بيع الوحدة من هذه السلعة.

على أنه عند أى ثمن اقل من ٢,٥ الذى تتحدد عنده نقطة التوازن عن الكمية المعروضة السالفة الاشارة إليها، فإن الكمية المطلوبة تزداد فمثلا عند الثمن ١ تكون الكمية المطلوبة ٢٠٥ وحدة والكمية المعروضة ٢٥ وحدة، ويكون الفائض في الطلب الكلى بالتالى هو= ٢٠٥-٢٥= ١٨٠ وحدة.

وعند الثمن ٢,٥ جنيه للوحدة من السلعة تكون الكمية كما رأينا وكما هو موضح بالشكل رقم (١٣) هى ١٠٠ وحدة، أى ان الكمية المطلوبة تتساوى فيها مع الكمية المعروضة ومن ثم يسمى هذا الثمن بثمن التوازن.

وسنعود إلى تفصيلات أخرى عن هذه النقطة حينما نعرض المنافسة الكاملة أو الصافية في اطار الاشارة إلى هيكل السوق في الباب الخامس.

وظائف السوق:

للسوق خمس وظائف مختلفة، وتختلف الكيفية التى يقوم السوق بأداء هذه الوظائف تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادى السائد.

وفيما يلى بيان بهذه الوظائف:

١- يقوم السوق بتحديد قيم السلع والخدمات، ومن هنا فإن الأثمان هى مقياس القيمة، وهى الموجهة للإنتاج، كما أن طلب المستهلكين هو دالة الثمن.

٢- ينظم السوق الإنتاج، ويتحقق ذلك عن طريق النفقات أو التكاليف، ذلك ان المنظم إنما يسعى إلى تحقيق أكبر إنتاج بنفقات معينة أى أكبر إنتاج بأقل نفقات، ويتم ذلك عن طريق توزيع الموارد توزيعاً أمثلاً Best Allocation Of Resources، اى استخدام الموارد في انتاج السلع الأكثر ملاءمة لهذه الموارد.

٣- القيام بتوزيع السلع، فهؤلاء الذين ينتجون بكثرة يتسلمون النصيب الأكبر، فالأفراد أو الموارد إنما يحصلون على عوائدهم وفقاً لما ينتجونه، وعليه فإن أكثر الأفراد إنتاجية هم الذين يملكون أكثر الموارد إنتاجية ومن ثم يستطيعون السيطرة على أغلب السلع والخدمات.

٤- يقوم السوق بتحديد الانصبة، ومن ثم يقتصر الاستهلاك الجارى على الانتاج الموجود بافتراض عدم الاستيراد من الخارج.

٥- يتكفل السوق بالادخار والاستثمار، ذلك انهما يتمان نتيجة لظروف السوق، لكى يمكن للنظام الاقتصادى ان يعمل ويتحقق التقدم الاقتصادى.

مفهوم نظرية الثمن:

وتسمى نظرية الثمن Price Theory بنظرية الاقتصاد الوحدى، Micro Economic Theory وكلمة Micro كلمة يونانية معناها "صغير"، ولايعنى ذلك ان نظرية الأثمان صغيرة أو قليلة الأهمية، فالموضوعات التى تتعلق بالاقتصاد الوحدى أكثر من تلك التى تتعلق بالاقتصاد التجميعى Macroeconomics، ذلك أن "الوحدية" تعنى "التفريد" Disaggregation

للمتغيرات التجميعية Macroeconomic Variables كالاستهلاك والاستثمار والادخار على مستوى الاقتصاد القومى.

ولايعنى ذلك ان الاقتصاد الوحدى لاينشغل بالتجميع، فمنحنى طلب السوق، وهو أحد مكونات التحليل الوحدى، ما هو إلا تجميع، لمنحينات طلب الأفراد وإن كان التجميع في الاقتصاد الوحدى لايتناول معالجة الانفاق الاستهلاكى ولا يتناول الاستثمار في المشروعات ولا يتناول الانفاق الحكومي على مستوى الاقتصاد القومى.

إن نظرية الأثمان تعنى مبدئيا بتدفق السلع والخدمات من قطاع الأعمال إلى قطاع الأفراد وتدفق الخدمات الانتاجية من قطاع الأفراد إلى قطاع الأعمال فهى تتناول تكوينات هذه المتدفقات وتشرح كيفية تحديد أثمانها.

مجال استخدام نظرية الاثمان:

إن المعالجة النظرية Theoreticl Approach لاتعطى فكرة واقية أو حقيقية عن الحياة الواقعية، ذلك أن هذه المعالجة النظرية تستخدم نماذج نظرية Abstract Models وذلك في محاولة شرح الكيفية التى تتحدد بها الأثمان وايضاح كيفية توزيع الموارد أو تخصيصها للاستعمالات المختلفة.

والنظرية الاقتصادية بوجه عام ونظرية الأثمان على وجه الخصوص يمكن استخدامها اساساً للتنبؤ، ولايعنى ذلك التنبؤ بالمستقبل، وإنما يعنى عمل تنبؤات مشروطة كمثل قولنا لو حدث شئ معين فإن نتائج معينة ستترتب على ذلك.

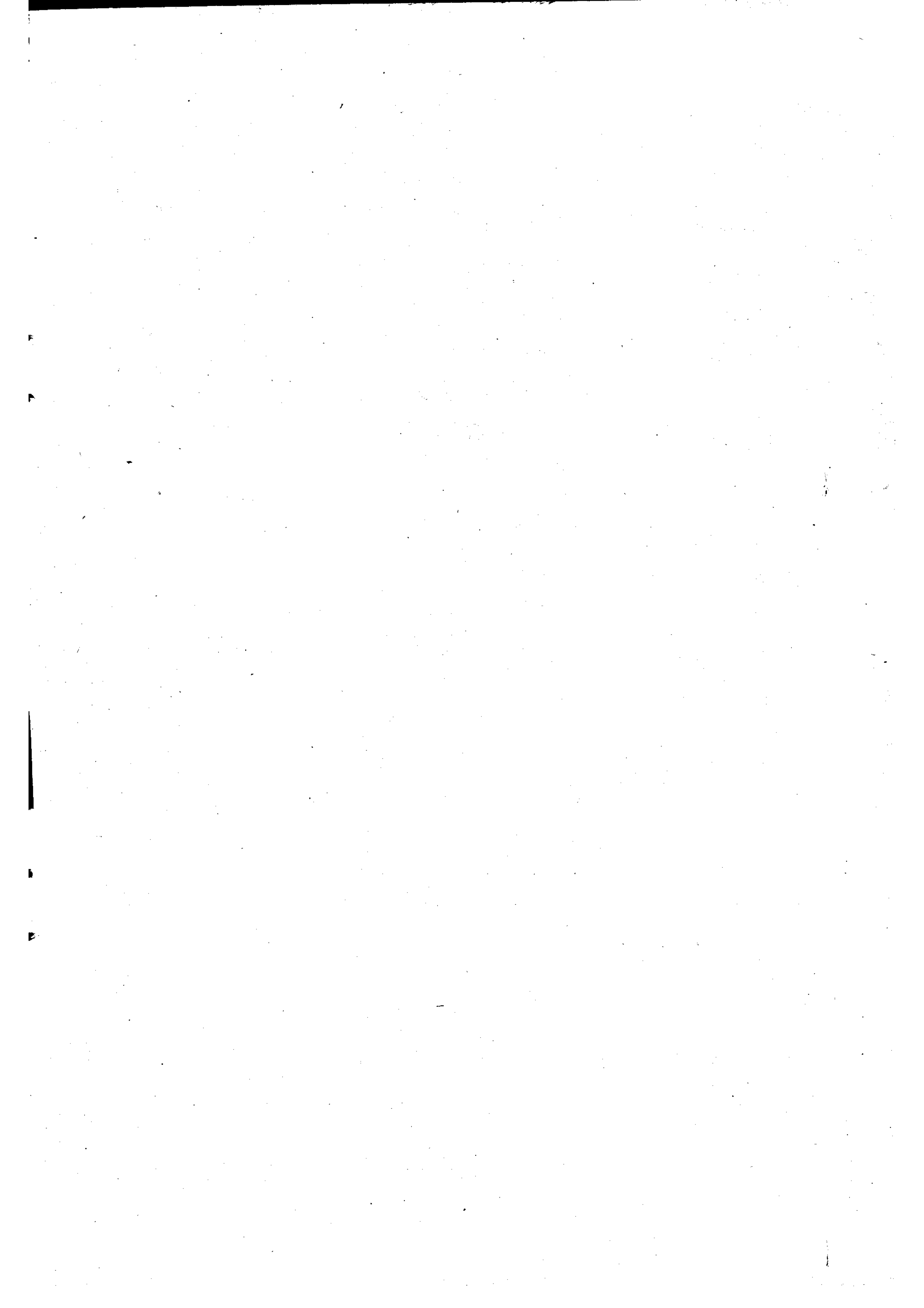
ولعل احد نماذج الاقتصاد الوحدى نموذج العرض والطلب، ومع هذا النموذج فإن تنبؤات مشروطة يمكن تقريرها، فمثلاً نستطيع أن نقول: لو أن منحنى الطلب انحداره سالب (إلى أسفل من جهة اليسار)، ولو أن منحنى العرض إنحداره موجب (إلى أعلي من جهة اليسار) فإن ارتفاع الثمن عن ثمن التوازن سوف يؤدى إلى إحداث فائض في السوق.

ولاتختلف العلوم الطبيعية (كالفزياء مثلاً) كثيراً عن العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد في هذا الخصوص، ففى علم الفزياء لو اسقطنا قطعة من الحجر وريشة نعام من ارتفاع واحد وفي وقت واحد في منطقة مفرغة من الهواء فسوف تصل كل من قطعة الحجر وريشة النعام إلى الأرض في نفس اللحظة، أما إذا أزلنا فرض تفريغ الهواء فإن قطعة الحجر سوف تصل إلى الأرض أسرع من ريشة النعام وذلك نتيجة لمقاومة الهواء المحددة ومن هنا فإننا قد غيرنا التنبؤات بتغيير فرض تفريغ الهواء.

وعليه فإن طريقة التنبؤات المشروطة هى الطريقة الممكن استخدامها في نظرية الأثمان.

وفضلا عن ذلك فإن نظرية الاسعار (الأثمان) يمكن استخدامها في تحليل تصرفات الحكومة حينما تلجأ للتأثير على الاقتصاد القومي، فمن الممكن دراسة سياسة الحكومة التى تؤثر على أثمان السلع والخدمات وكيف أن هذه السياسة تؤثر على توزيع أو تخصيص المولود، فنظرية الأثمان تمكننا من عمل التنبؤات المشروطة.

ونشير بعد ذلك إلى مرونة الطلب ومرونة العرض وذلك في الباب الثاني.



الباب الثانى

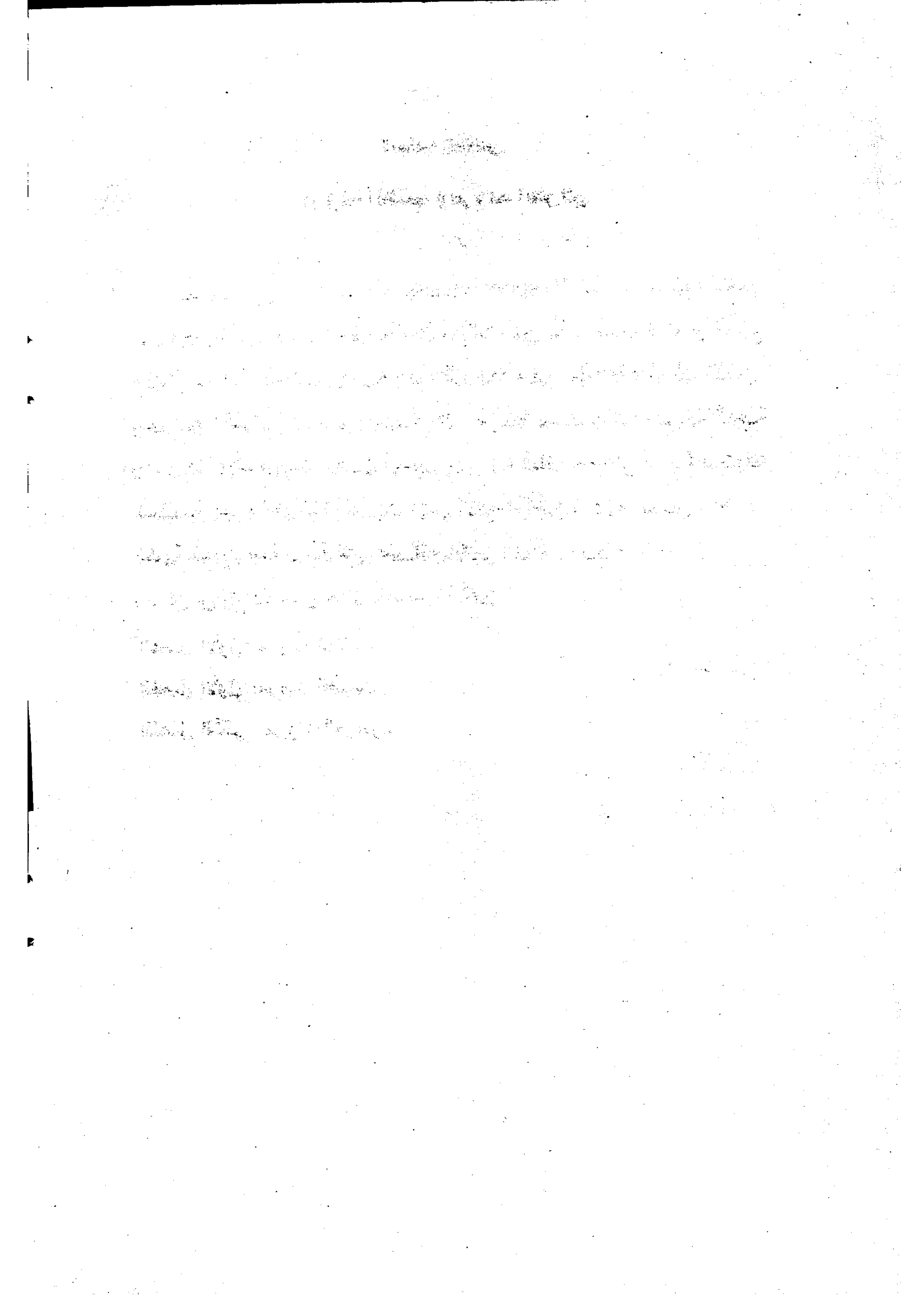
مرونة الطلب ومرونة العرض

المرونة هى درجة استجابة Responsiveness المتغير التابع للمتغير المستقل، وتمثل الكمية المطلوبة أو المعروضة من سلعة معينة المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل، ومن ثم تتأثر الكمية في تغيراتها بتغيرات الثمن. وعلى هذا الأساس نستطيع ان نشير إلى درجة حساسية او استجابة الكمية المطلوبة نتيجة لتغيرات الثمن أى إلى مرونة الطلب، وإلى درجة استجابة الكمية المعروضة نتيجة لتغيرات الثمن كذلك أى إلى مرونة العرض.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال الفصلين الآتيين:

الفصل الأول: مرونة الطلب.

الفصل الثانى: مرونة العرض.



الفصل الأول

مرونة الطلب

تعتبر المرونة أحد مقاييس درجة استجابة التغيرات في متغير معين وذلك نتيجة التغير في متغير آخر. وتسمى درجة تغير الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة لتغير ثمنها بمرونة الطلب بالنسبة للثمن، وإن كان يطلق عليها مرونة الطلب فقط Price Elasticity Of Demand.

وقد رأينا أن الكمية لاتتأثر فقط بتغير ثمن السلعة، وإنما تتغير كذلك استجابة للتغير في الدخل أو في أثمان السلع الأخرى، ولذلك فإنه يمكن أن نضيف إلى مرونة الطلب (بالنسبة للثمن) نوعين آخرين من مرونة الطلب هما: مرونة الطلب بالنسبة للدخل Income Elasticity Of Demand. ومرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى Cross-Elasticity.

أولاً: مرونة الطلب بالنسبة للثمن:

وهى تبين درجة استجابة التغيرات في الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في ثمنها، بمعنى أن الكمية هى المتغير التابع للثمن الذى يمثل المتغير المستقل.

وتعرف القيمة العددية التى تحدد درجة مرونة الطلب بمعامل مرونة الطلب، ويمكن التعبير عن ذلك بالقول بأن:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في الثمن}}{\text{نسبة التغير في الثمن}}$$

$$= \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

وفي شكل رياضى فإن معامل المرونة =

$$م ط = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

وعادة ما تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن سالبة الاشارة، لأن العلاقة بين الثمن والكمية علاقة عكسية، وإن كان العمل قد جرى على عدم كتابة هذه الاشارة السالبة.

ومن البدهى ان نشير إلى أن هذا التعريف للمرونة يفترض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

هذا ويرجع الفضل إلى مارشال في استعارة تعبير المرونة من علم الفيزياء وادخاله في علم الاقتصاد حيث يقرر أن "مرونة أو استجابة الطلب في السوق تكون كبيرة او صغيرة تبعا لما إذا كانت الكمية المطلوبة تزيد كثيرا أو قليلا نتيجة لانخفاض معين في الثمن، وتنقص كثيرا أو قليلا لارتفاع معين في الثمن[1]".

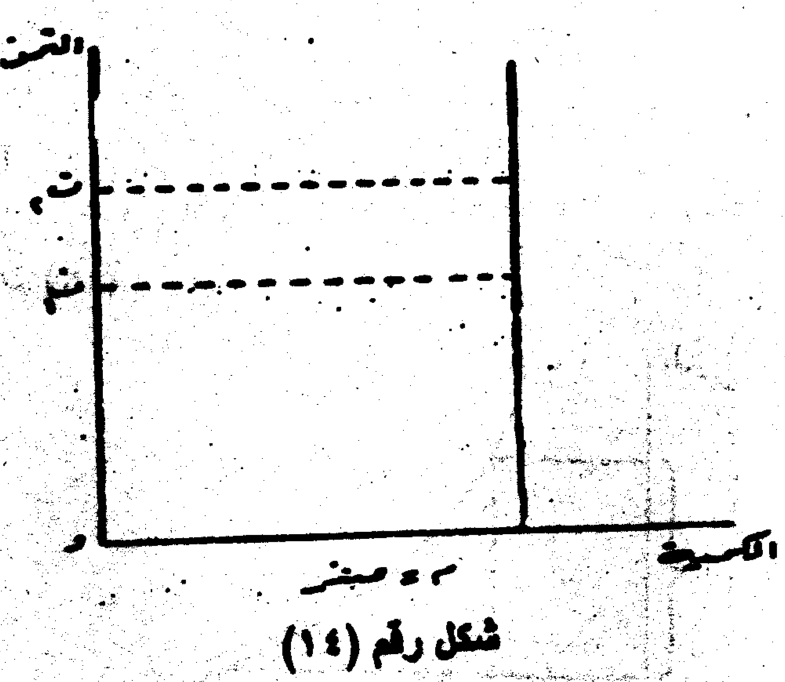
أنواع مرونة الطلب بالنسبة للثمن:

إذا كان تغير ثمن السلعة لايؤدى إلى تغير في الكمية المطلوبة من هذه السلعة، فإن الطلب يسمى عديم المرونة Prefecty Inelastic وتساوى المرونة في هذه الحالة الصفر، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٤).

---

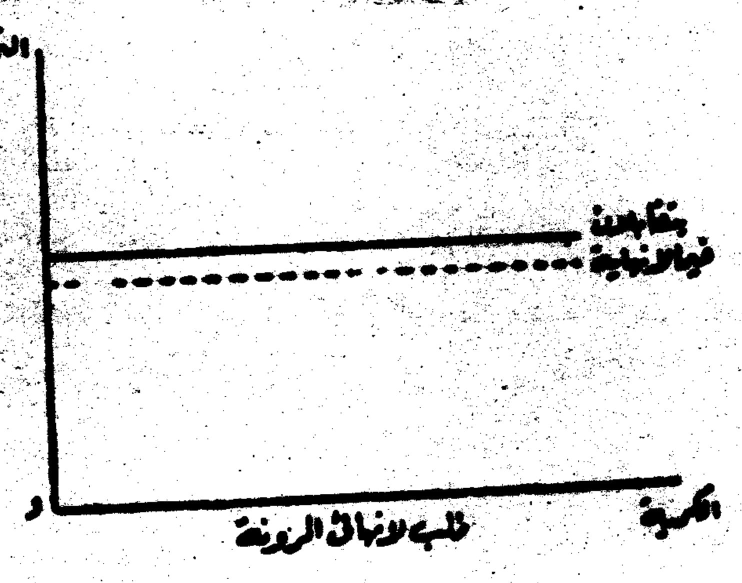
(١) انظر:

- Marchal Alfred, Principles Of Economics MacMillan & Co. Ltd London 1962 P. 86.



شكل رقم (١٤)

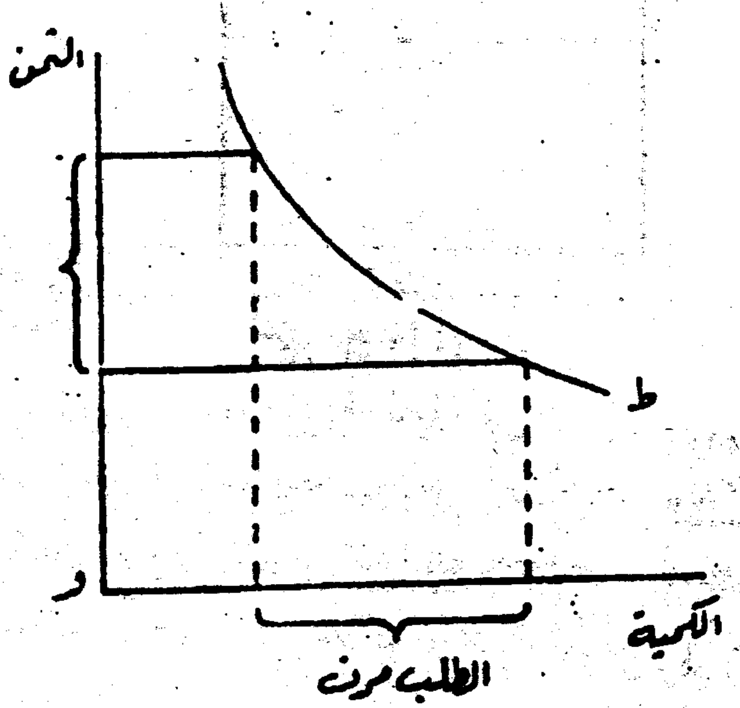
أما إذا كان التغير في الثمن تغيرا متناهيا في الصغر يؤدى إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة تغيرا غير محدود فإن الطلب على هذه السلعة أو الخدمة يسمى طلبا لانهائي المرونة Prefeotly Elastic تساوى المرونة في هذه الحالة مالا نهاية، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (١٥).



شكل رقم (١٥)

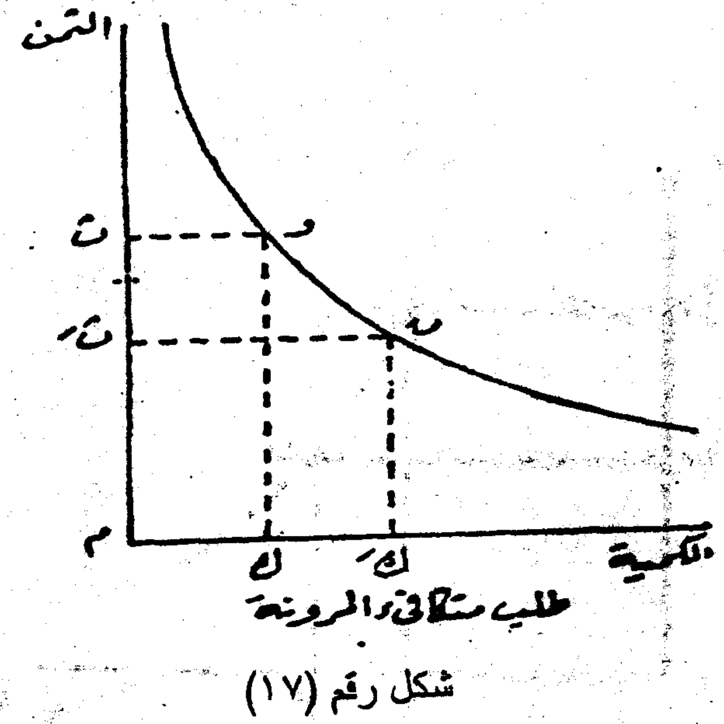
وتعتبر هاتان الحالاتان نادرتين.

أما إذا نتج عن تغير الثمن بنسبة معينة تغير بنسبة أكبر في الكمية المطلوبة، فإن الطلب على السلعة يسمى بالطلب المرن، Relatively Elastic وتكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح م= > ١، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٦).



شكل رقم (١٦)

على أنه إذا تسبب تغير في الثمن بنسبة معينة في احداث تغير في الكمية بنفس نسبة تغير الثمن، فإن الطلب على هذه السلعة يسمى بالطلب متكافئ المرونة Unitary Elastic، وتكون المرونة مساوية في هذه الحالة للواحد الصحيح م= ١، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٧).

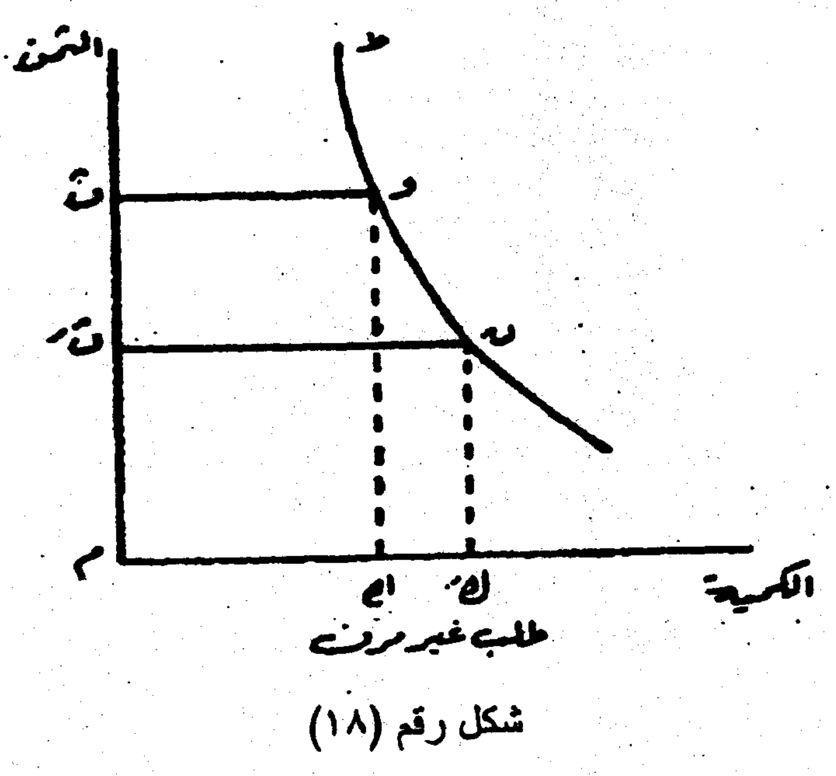


شكل رقم (١٧)

وتفسير ذلك أنه عندما كان الثمن م ث كانت الكمية م ك، وهنا يكون ايراد البائعين ممثلا بالمستطيل م ث و ك. ومن ناحية أخرى إذا انخفض إلى م ث َ بدلا من م ث فإن الكمية تزداد إلى م ك َ بدلا من م ك ويكون ايراد البائعين ممثلا بالمستطيل م ك َ ن ث َ، وفي هاتين الحالتين أو أى حالات أخرى ضمن الطلب المتكافئ المرونة، فإن أى نسبة تغير في الثمن بالزيادة أو بالنقصان يقابله تغير عكسى بنسبة مساوية في الكمية المطلوبة من نفس السلعة وبالتالى في ايراد البائعين لها، ولهذا تظل المرونة مساوية للواحد الصحيح، ومن ثم يظل الايراد الكلى للبائعين كما هو.

لكن إذا كانت نسبة التغير في الثمن قد ترتب عليها تغير أقل من نسبة التغير في الكمية المطلوبة، قيل بأن الطلب على هذه السلعة غير مرن Relatively Inelastic وتكون المرونة في هذه الحالة أقل من الواحد الصحيح.

م= < ١، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٨)



شكل رقم (١٨)

فحينما انخفض الثمن من م ث إلى م ثَ ، فإن ايراد البائعين قد انخفض من م ث و ك إلى م ثَ ن كَ ، وفي هذا فإن نسبة التغبر في الثمن تقابلها نسبة تغير أقل في الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة، ومن ثم يقل الايراد الكلى للبائعين لهذه السلعة في هذه الحالة، ولعل هذا وذاك يفيد في التعرف على أثر أو أهمية المرونة على نحو ما سنشير إليه فيما بعد.

ثانياً: مرونة الطلب بالنسبة للدخل:

تمثل مرونة الطلب بالنسبة للدخل مدى حساسية الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة نتيجة للتغير في الدخل، وتحدد هذه المرونة بنفس أسلوب تحديد مرونة الطلب بالنسبة للثمن.

$$\text{أى أن مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبى في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى في الدخل}}$$

على أن من أهم العوامل التى تؤثر علـى مرونـة الطلـب بالنسبة للدخـل على السلع ترتيب هذه السلع في الأهميـة بين السـلع المختلفـة، فكلمـا احتلت سلعة معينة مكانة بين المستهلكين كلما ازدادت مرونـة الطلـب عليهـا بالنسـبة للدخل والعكس.

وتكتسب مرونة الطلب بالنسبة للدخل أهمية خاصة في الدول التى تـأخذ بنظام التخطيـط الاقتصـادى الشـامل، إذ يكـون مـن الضـرورى ان تـأخذ هـذه الدول في اعتبارها مقدار الزيادة في الدخل الناشئة عن الزيادة في الاسـتثمار وما ستؤدى إليه هذه الزيادة في الدخل من زيادة في الطلب على مختلف السلع والخدمات بحيث تزيد من الاستثمارات المخصصـة لانتـاج السـلع التـى تكـون مرونة الطلب بالنسبة للدخل عليها مرتفعة، وتقلل من الاستثمارات التى تكـون مخصصـة لانتـاج السـلع التـى تكـون مرونـة الطلـب بالنسـبة للدخـل عليهـا منخفضة.

ثالثاً: مرونة التبادلية أو المتقاطعة: Cross- Elasticity

تحدد مرونة الطلب التبادلية بنفس الأسلوب السابقة الاشارة إليـه بالنسبة لمرونة الطلب سواء بالنسبة للثمن أو الدخل، ويعنى ذلك أن:

$$\text{أى أن مرونة الطلب التبادلية} = \frac{\text{التغير النسبى في الكمية المطلوبة من السلعة}}{\text{التغير النسبى في أثمان السلع الأخرى}}$$

ويلاحظ في هذا الخصـوص أنـه فـي حالـة السلع البديلـة تكـون مرونـة الطلب موجبة بسبب طردية العلاقـة بين الكميـة المطلوبـة من السلعة وثمـن السـلعة البديلـة لهـا، وتكـون مرونـة الطلـب التبادليـة سـالبه فـي حالـــة السـلع المتكاملة أو المكملة لها وذلك طبقاً للقاعدة العامة في أن العلاقة عكسية عـادة

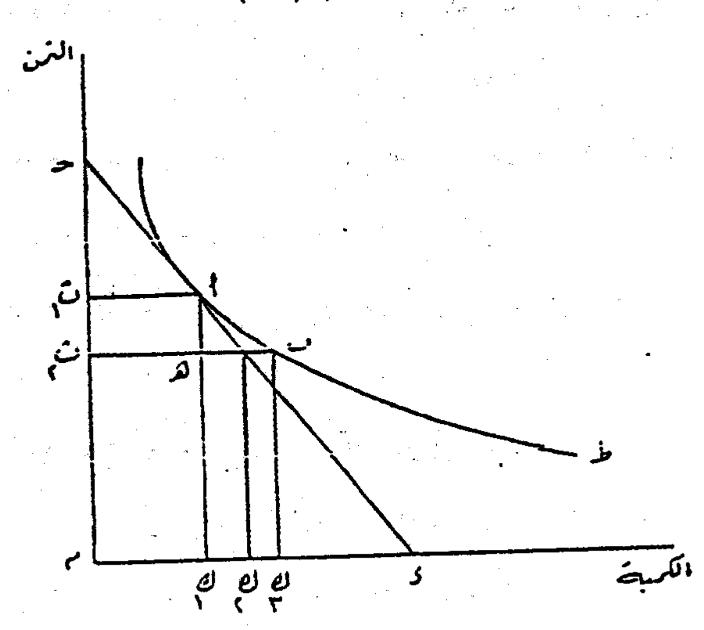
بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وثمن هـذه السـلعة ومـن ثـم يكـون الميـل سالبا والمرونة بالتالى سالبة.

وتساعد فكرة المرونة وتعريفها بهـذه الحـدود علـى وصـف نوعيـن لهـا هما:

مرونة القوس Arc Elasticity ومرونة النقطة Point Elasticity

١- مرونة القوس أو المرونة بين نقطتين:

تتمثل مرونة القوس في أنها مقياس لدرجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة لتغير ثمن هـذه السـلعة والتـى يظهرهـا منحنـى الطلب (ط) علـى محدود منه مثل الجزء أ ب بالشكل رقم (١٩)



شكل رقم (١٩)

وطبقا للتعريف المرونة السالفة الاشارة إليه فإن مرونة الطلب م ط =

$$\frac{\Delta\ ك}{\Delta\ ث} \times \frac{ث}{ك}$$

وحيث انه بانخفاض الثمن من م ث١ إلى م ث٢ فإن الكميـة قـد تغيرت بالزيادة من م ك١ إلى م ك٢.

وعليه فإن Δ ك= م ك٢–م ك١= ك١ك٢ وذلك عندما انخفض الثمن من م ث١ إلى م ث٢ أى عندما انخفض الثمن بمقدار Δ ث= م ث١– م ث٢= ث١ث٢.

ويعنى ذلك أن قيمة التغير في كل من الكمية والثمن معلومتان، أى أن Δ ك، Δ ث معروفتان، والمطلوب معرفة كل من ك، ث.

ومن تعريف المرونة السابق نستطيع أن نتوصل إليهما من خلال ان:

$$\text{م ط} = \frac{\Delta\ \text{ك}}{\Delta\ \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

وتعنى ث الثمن الأصلى وهو م ث١، ك الكمية الأصلية وهى م ك١. ومع ذلك فإن م ط تواجه مشكلة مؤداها أن قيمة هذه المرونة تختلف إذا كان الوضع الأصلى هو النقطة أ أو ب على منحنى الطلب، وذلك أن مرونة القوس تعتمد على نقطة البدء، وتزداد هذه المشكلة حدة إذا ابتعدت هذه النقطة عن تلك ولذلك يلجأ إلى أخذ متوسط القيمتين على حدى القوس بالنسبة لكل من الثمن والكمية، ومن ثم تكون

ك= م ك١+ م ك٢/٢، ث= م ث١+م ث٢/٢ وتكون مرونة القوس إذا هى:

$$\text{م ط} = \frac{\text{ك}_{١}\text{ك}_{٢}}{\text{ث}_{١}\text{ث}_{٢}} \times \frac{\left(\text{م ث}_{١} + \text{م ث}_{٢}\right)/٢}{\left(\text{م ك}_{١} + \text{م ك}_{٢}\right)/٢}$$

وبضرب كل من البسط والمقام × ٢ نجد أن

$$\text{م ط} = \frac{\Delta\ \text{ك}}{\Delta\ \text{ث}} \times \frac{\text{م ث}_{١} + \text{م ث}_{٢}}{\text{م ك}_{١} + \text{م ك}_{٢}}$$

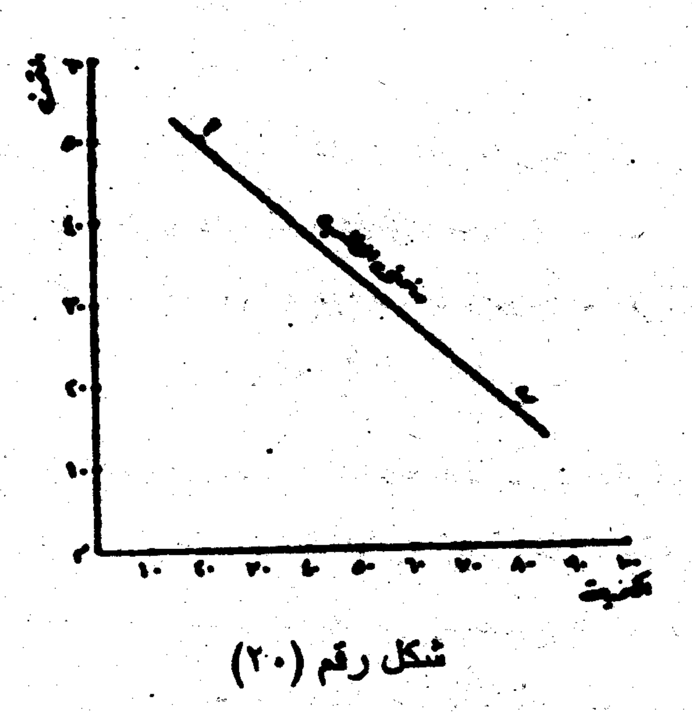
$$\text{أى} = \times \frac{\Delta\ \text{ك}}{\Delta\ \text{ث}} \times \left(\frac{\text{مجموع الثمنين}}{\text{مجموع الكميتين}}\right)$$

ويمكن أن نجرى مثالا حسابيا لذلك:

حساب مرونة الطلب بالنسبة للقوس:

إذا كان لدينا منحنى معين للطلب حيث يتم الانتقال من نقطة إلى اخرى عليه، ونريد أن نقدر او نحسب مرونة الطلب على القوس المحصور بين

نقطتين عليه هما أ ب فإنه يمكن أن نتوصل إلى ذلك بالاستعانة بالشكل البيانى رقم (٢٠)



شكل رقم (٢٠)

فعند النقطة أ تكون ك١= ٢٠، ث١= ٥٢

وعند النقطة ب تكون ك٢= ٨٠، ث٢= ١٧

$$\text{إذا م ط} = \frac{\Delta\ \text{ك}}{\Delta\ \text{ث}} \times \left(\frac{\text{مجموع الثمنين}}{\text{مجموع الكميتين}} \right)$$

$$= \frac{٨٠-٢٠}{٥٢+١٧} \times \frac{٥٢+١٧}{٨٠+٢٠}$$

$$= \frac{٦٠}{٣٥} \times \frac{٦٩}{١٠٠} = ١,٢ \text{ تقريباً}$$

ويمكن أن نتوصل إلى نفس النتيجة إذا اعتبرنا ان النقطة الأولى على ذات المنحنى أو القوس هى (ب) بدلا من (أ)، ومنها يتم الانتقال إلى النقطة(أ).

ومن ناحية أخرى، يمكن اثبات مرونة القوس أو المرونة بين نقطتين بطريقة أخرى حسابياً.

فقد سبق أن رأينا المرونة $= \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث}$

$= \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{ث}{\Delta ث}$

$= \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$

وإذا فرضنا أننا نريد قياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن بين النقطتين أ،ب في الشكل رقم (٢١).

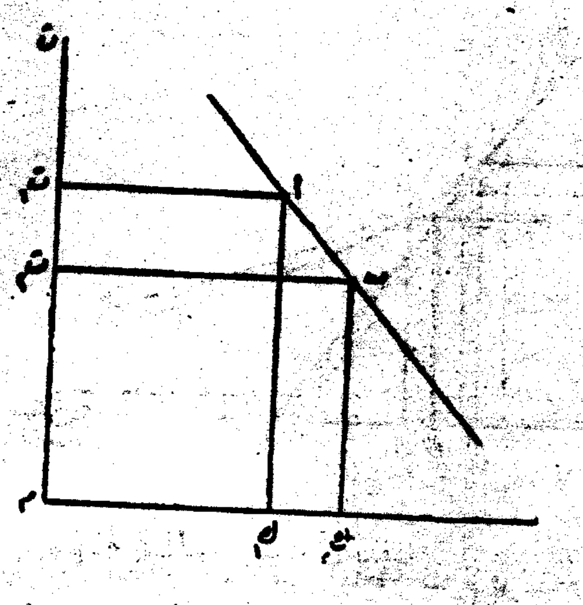
وإذا فرضنا أنه:

	الثمن	الكمية
عند النقطة (أ)،	$ث_1 = ١٠٠$،	$ك_1 = ١٠٠٠$
وعند النقطة (ب)،	$ث_2 = ٩٠$،	$ك_2 = ١٢٠٠$

وإذا أردنا حساب المرونة بين النقطتين:

أ، ب مبتدئين من الوضع عند النقطة (أ) ومستخدمين تعريف المرونة السابق فإن:

$م = \frac{٢٠٠}{-١٠} \times \frac{١٠٠}{١٠٠٠} = -٢$



شكل رقم (٢١)

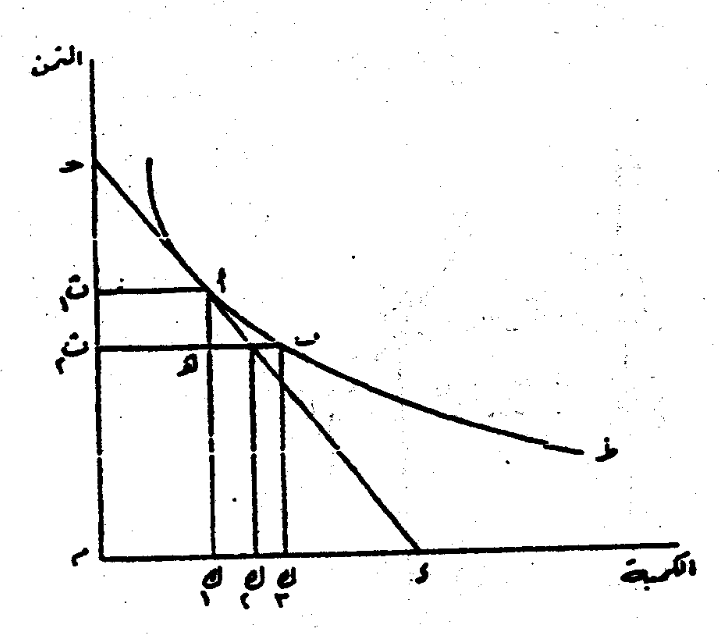
وإذا أردنا قياس المرونة مبتدئين من الوضع عند النقطة (ب) إلى (أ) بدلا من (أ) إلى (ب)، فإن:

$$م = \frac{-٢٠٠}{١٠} \times \frac{٩٠}{١٢٠٠} = -١,٥$$

وفي هذا المثال الحسابى للمرونة بين نقطتين على منحنى الطلب نجد أن المرونة تتقارب كلما تقاربت النقطتان المراد قياس المرونة بينهما، وكلما بعدت هاتان النقطتان كلما أختلفت النتيجة التى نحصل عليها، وقد أمكن تفادى هذه النتيجة في المثالين السابقين عندما لجأنا إلى أخذ متوسط القيمتين على حدى القوس بالنسبة لكل من الثمن والكمية.

٢- مرونة النقطة:

ومعها يمكن استخدام نفس الشكل رقم (١٩) حيث يتم قياس مرونة الطلب عند النقطة أ مثلا، وليس بين النقطتين أ،ب كما هو الحال في شأن مرونة القوس.



وللتوصل إلى مرونة الطلب عند هذه النقطة نقوم برسم مماس لمنحنى الطلب حيث يقطع المحور الصادى في جـ والمحور السينى في د كما هو

موضح بالرسم. فإذا انخفض الثمن من م ث١ إلى م ث٢، فإن الكمية تتمدد من م ك١ إلى م ك٢. ومع ذلك فإنه إذا كان انخفاض الثمن محدوداً بحيث كانت النقطة ب قريبة جداً من النقطة أ، فإن الكمية م ك٢ تكون مساوية تقريبا للكمية م ك٢، وقد تم رسمها بهذه الصورة على الشكل البياني للتوضيح فقط.

وبالرجوع إلى المعادلة الخاصة بتعريف مرونة الطلب بالنسبة للقوس والتى تتزايد دقتها كلما اقتربت أ من ب أى:

$$\text{م ط} = \frac{\text{ك}_1\ \text{ك}_2}{\text{ث}_1\ \text{ث}_2} \times \frac{\text{م ث}_1}{\text{م ك}_1} \qquad \left(\frac{\text{(الثمن الأصلي)}}{\text{(الكمية الأصلية)}} \right)$$

فانه طبقاً لتشابه المثلثات القائمة نجد أن:

$$\frac{\text{ك}_1\ \text{ك}_2}{\text{ث}_1\ \text{ث}_2}\text{(1)} = \frac{\text{ك}_1\ \text{د}}{\text{م ث}_1} \quad \text{حيث أن} \quad \frac{\text{ب هـ}}{\text{هـ أ}} = \frac{\text{ك}_1\ \text{د}}{\text{ك}_1\ \text{أ}}$$

ولهذا فإن مرونة الطلب بالنسبة للثمن عند نقطة معينة تصبح كما يلى:

$$\text{م ث} = \frac{\text{ك}_1\ \text{د}}{\text{م ث}_1} \times \frac{\text{م ث}_1}{\text{م ك}_1} = \frac{\text{ك}_1\ \text{د}}{\text{م ك}_1}$$

وحيث أن $\frac{\text{ك}_1\ \text{د}}{\text{ك}_1\ \text{م}} = \frac{\text{أ د}}{\text{أ جـ}}$ حيث أن المثلث م جـ د قائم الزاوية والمستقيم أ ك١ موازٍ للمستقيم جـ م (على أساس القاعدة التى تقرر أن المستقيم الموازى لأحد أضلاع المثلث القائم الزاوية يقطع الضلعين الآخرين بنسبة واحدة).

$$\therefore \text{م ط ث} = \frac{\text{أ د}}{\text{أ جـ}}$$

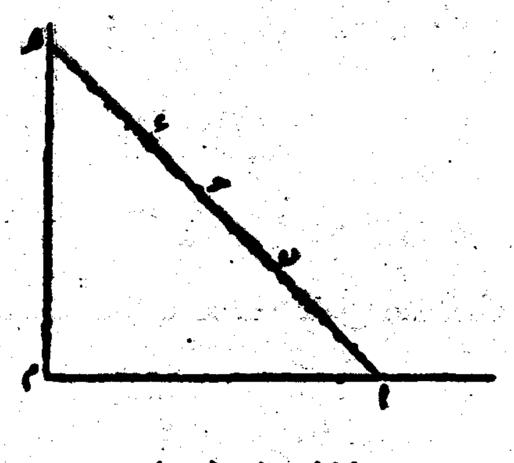
وهذا هو مقياس مرونة الطلب عند النقطة أ.

---

(١) لاحظ أنه كان يتعين وضع ك١ ك٣ بدلاً من ك١ ك٢، ولكننا افترضنا أن التغير محدود جداً ومن ثم تكاد تنطبق ك٣ على ك٢

على أنه إذا كان منحنى الطلب خطا مستقيما (للتيسير فقط) فإنه طبقا للقواعد السالفة الاشارة إليها يمكن قياس مرونة الطلب على نقط مختلفة عليه ولتكن النقط د، جـ، ب كما يتضح من الشكل رقم (٢٠٢) بالنسب:

$\frac{\text{أ د}}{\text{د هـ}}$ ، $\frac{\text{أ جـ}}{\text{جـ هـ}}$ ، $\frac{\text{أ ب}}{\text{ب هـ}}$ على التوالى ، ومعنى ذلك أن مرونة الطلب عند هذه النقط أكبر من الوحدة، إلى مرونة تساوى الوحدة إلي مرونة أقل من الوحدة.



شكل رقم (٢٢)

إمكانية قياس المرونة من خلال حجم الانفاق على السلعة:

إذا كان التغير في مجموع المبالغ التى تنفق على السلعة يسير في عكس إتجاه التغير في الثمن ينخفض بارتفاع الثمن ويرتفع بانخفاض الثمن، فإن الطلب على هذه السلعة يكون مرنا. وتفسير ذلك أن الطلب المرن يعنى أن الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوبا كبيرا مع التغيرات في الأثمان، ذلك أنه مع ارتفاع ثمن السلعة بنسبة معينة تنخفض الكمية المطلوبة منها بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع ثمنها، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض مجموع الانفاق على السلعة، والعكس صحيح في حالة انخفاض الثمن.

ومن ناحية أخرى يكون الطلب على السلعة غير مرن (قليل المرونة) إذا ارتفع مجموع المبالغ التى ينفقها المشترون على السلعة إذا زاد ثمنها

والعكس في حالة انخفاض الثمن، ويعنى هذا أنه إذا كان التغير في مجموع المبالغ التى تنفق على السلعة يسير في نفس اتجاه التغير في الثمن يرتفع بارتفاع الثمن وينخفض بانخفاضه كان الطلب على السلعة غير مرن.

ويعنى ذلك أيضا أن الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوباً قليلاً مع المتغيرات في الأثمان، فيترتب على ارتفاع ثمن السلعة بنسبة معينة انخفاض الكميات منها بنسبة أقل من نسبة الارتفاع الحاصلة في الثمن، مما يترتب عليه في النهاية ارتفاع مجموع الانفاق على السلعة والعكس في حالة انخفاض الثمن.

ويكون الطلب متكافئ المرونة إذا بقيت مجموع المبالغ المنفقة على السلعة دون تغيير في حالة انخفاض أو ارتفاع الثمن، فالطلب المتكافئ المرونة- ومعامل المرونة الخاصة به يساوى واحدا صحيحا- يعنى ان التغير في الثمن بنسبة معينة سواء بالارتفاع أو الانخفاض يترتب عليه تغير عكسى في الكميات المطلوبة بالانخفاض أو الارتفاع بنفس النسبة مما يؤدى إلى ثبات مجموع المبالغ المنفقة على السلعة.

ويتضح مما سبق أن الطلب يستجيب للتغير في الثمن، ولكن درجة هذه الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع والخدمات عند زيادة معينة أو نقص معين في ثمن السلعة أو الخدمة، وعلى اساس قياس مرونة الطلب، فإننا نجد أن قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد يكون بين الصفر والما لا نهاية. ويمكن تصوير درجات المرونة- بعد أن أشرنا إلى قياسها- كما يتضح من الجدول الآتى[1].

---

(١) انظر:

- H.G. Lipsey, An Introduction To Positive Economics, op-cit P. 102.

- محمد دويدار، المرجع السابق، ص٣١٧.

جدول رقم (٩)

القياس العددى للمرونة	البيان اللفظى للمرونة	المصطلح الفنى للمرونة	ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة	
			في حالة انخفاض الثمن	في حالة ارتفاع الثمن
صفر	لاتتغير الكمية	عديم المرونة	ينقص الانفاق	يزيد الانفاق
أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح	تتغير الكمية بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن	غير مرن		
واحد صحيح	نسبة تغير الكمية هى نفس نسبة تغير الثمن	متكافئ المرونة	لا يتغير الانفاق	لا يتغير الانفاق
أكبر من الواحد الصحيح وأقل من المالا نهاية	نسبة التغير في الكمية أكبر من نسبة التغير في الثمن	مرن	يزيد الانفاق	ينقص الانفاق
المالا نهاية	يكون التغير في الكمية لانهائى عند أى تغير يسير في الثمن	لانهائى المرونة		

العوامل التى تؤثر على مرونة الطلب:

المرونة مسألة نسبية تختلف من شخص إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن زمان إلى أخر، ويعنى ذلك أنه توجد بعض العوامل التى تجعل الطلب على بعض السلع والخدمات مرنا وعلى البعض الآخر غير مرن، ومن اهم هذه العوامل ما يلى:

أولاً: استعاضة السلعة بسلعة بديلة:

فكلما امكن الاستعاضة بسلعة ما عن سلعة أخرى، وكلما كانت هناك سلع أخرى بديلة يمكن أن تحل إلى درجة كبيرة محل سلعة ما، أدى ذلك إلى جعل الطلب على تلك السلعة أو الخدمة أكثر مرونة، وعلى العكس إذا لم تتوافر بدائل عن السلعة كانت مرنة الطلب على هذه السلعة صغيرة.

وهذا أمر طبيعى إذ كلما زاد ما يضحى به المستهلك من منفعة في سبيل الحصول على الوحدات الأخيرة من سلعة أو خدمة معينة بسبب ارتفاع ثمنها، كلما ازداد الدافع له عن التحول عن استهلاك تلك الوحدات إلى وحدات إضافية من السلعة أو الخدمة البديلة، وبمعنى آخر كلما ارتفع ثمن السلعة،

فإن ذلك يمثل دافعا قويا للمستهلك لإحلال وحدات من السلعة البديلة التى لم يرتفع ثمنها، وفي هذا تلعب وسائل الدعاية دورها في تعريف المستهلك بوجود سلع بديلة.

ويكون هذا التحول من السلعة أو الخدمة أو إليها أكثر ظهورا بالطبع كلما ازدادت درجة استعاضة سلعة ما بأخرى، أى كلما ازدادت قابليتها للاستبدال، وذلك بفرض أن أثمان السلع والخدمات المستعاضة لم يتغير.

ثانياً: نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة:

وتتوقف مرونة الطلب على سلعة أو خدمة ما أيضا على ما إذا كانت تمتص جزءا قليلا أو كبيرا من دخل المستهلك، فكلما كانت نسبة ما ينفقه المستهلك على هذه السلعة أو الخدمة من دخله صغيرة كلما كانت مرونة الطلب صغيرة، وكلما ازدادت نسبة ما ينفق على السلعة أو الخدمة من دخل المستهلك، كلما كان الطلب عليها أكثر مرونة، ومثال ذلك أن ارتفاع ثمن ملح الطعام مثلا لن يؤدى إلى انكماش الطلب عليه إلا بنسبة محدودة جداً، في حين ان ارتفاع ثمن المنسوجات يؤدى إلى انكماش الطلب عليها بنسبة كبيرة، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على المنسوجات بالمقارنة بنسبة ما ينفقه على ملح الطعام.

وتفسير ذلك واضح، إذ أنه إذا كان المستهلك ينفق نصف دخله مثلا على سلعة معينة ثم انخفض ثمنها بنسبة ٥٠٪، فإنه يستطيع ان يحصل من تلك السلعة على نفس الكمية التى كان يحصل عليها من قبل من خلال انفاق ربع دخله فقط فكأن انخفاض ثمن السلعة قد حرر ربع دخل المستهلك للانفاق على السلع والخدمات، والمستهلك حينئذ يزيد من استهلاكه لتلك السلعة أو الخدمة لسببين، الأول: انخفاض ثمن السلعة بالنسبة لأثمان السلع والخدمات البديلة، والثانى: ازدياد دخله الحقيقى نتيجة لانخفاض ثمنها.

ولاشك ان تلك الزيادة في الاستهلاك تفوق الزيادة التـى كـانت تنجم لـو أن انخفاض ثمن السلعة اقتصر على العـامل الأول أى عـامل الاسـتبدال، ممـا يعنى في النهاية أن كون السلعة تمتص جزءا كبيرا من دخـل المسـتهلك فـإن ذلك يزيد من حساسية الكمية المطلوبة منهـا بالنسـبة لتغيرات الثمـن ومـن ثـم يزيد من مرونة الطلب عليها والعكس بالعكس.

ثالثاً: السلع الضرورية والسلع الكمالية:

رأينا ان فكرة المرونة نسبية وتختلف بـاختلاف الزمـان والمكـان، ولأن صفة السلع كضرورية أو كمالية مسألة نسبية كذلك، فإنه لايمكن قبـول القـول المطلق بأن الطلـب علـى السـلع الضروريـة غير مـرن والطلـب علـى السـلع الكمالية مرن، ذلك أنه كلما اعتاد الإنسان على استخدام سلعة معينـة وصعـب عليه أن يستغنى عنها، كلما كان لذلك اثـره فـي مرونـة الطلـب علـى السـلعة، فالشاى والبن والسجاير ولو أنهم لايمثلـون ضـرورة مـن الناحيـة الطبيعيـة إلا أنهم بحكم العادة يمثلون امرا حيويا للفقـراء والأغنيـاء علـى السـواء ومـن ثـم يكون الطلب على هذه السلع طلبا غير مرن في هذه الحدود.

وتفسـير ذلـك انـه إذا ارتفـع ثمـن هـذه السـلع مثـلا بنسـبة معينــة، فـإن المستهلك لايستطيع أن يقتطع مـن استهلاكها قـدرا كبيرا، نظـرا لأن المنفعـة الحدية للوحدات المتبقية تتصاعد بسرعة كلما تقدم فـي ذلـك الاقتطـاع، ومثـل هـذه السـلعة إذا لايمكـن الاسـتغناء عنهـا بسـهولة ويقــال بالتــالى عنهــا أنهــا ضرورية وأن الطلب عليها غير مرن.

وعلى العكس من ذلك إذا كان الاستغناء عن الوحدات الأخيرة من سلعة معينة لايؤدى إلى ارتفاع المنفعة الحدية للوحدات المتبقية بسـرعة. بمعنـى أن المستهلك يمكنه عند ارتفاع ثمنها أن يستغنى بسهولة عن بعض وحـدات هـذه السلعة، فإنه يمكن القول ان هذه السلعة أو الخدمة كمالية.

وعليه فإن السلع والخدمات الضرورية تتأثر بتغيرات الثمن بنسبة أقل من السلع والخدمات الكمالية، أى ان الطلب على السلع والخدمات الضرورية قليل المرونة.

رابعاً: حجم دخل المستهلك:

وتتوقف أيضا مرونة الطلب على السلعة او الخدمة على مقدار الدخل الذى يحصل عليه المستهلك، فبالنسبة للأغنياء فإنه بالنظر لكبر حجم دخولهم تصبح المنفعة النهائية للنقود بالنسبة إليهم ضئيلة بحيث أن التغيرات المعتادة في الأثمان لاتكون ذات تأثير كبير في الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم يكون طلبهم هذا في مجموعه قليل المرونة.

أما بالنسبة للفقراء فإنه لضآلة دخلهم تقتصر في طلبها على السلع والخدمات الضرورية، ولهذا يكون طلبها في مجموعه قليل المرونة.

خامساً: الاستعمالات المختلفة للسلعة وتكاملها مع السلع الأخرى:

إذا كان للسلعة استعمال واحد كالكبريت أو ملح الطعام فإن الطلب عليها يكون قليل المرونة، أما إذا كانت السلعة متعددة الاستعمال فإن الطلب عليها يكون مرنا لأنه في الحالة الأخيرة يترتب على ارتفاع ثمن السلعة تجنيب بعض الاستعمالات الأقل أهمية، وفي حالة انخفاض ثمنها يزداد الاقبال على استعمالها في أغراض أخرى طالما أنها متعددة الاستعمال.

أما إذا كانت السلعة تتكامل في استعمالها مع السلع الأخرى، فإن التغير في ثمنها لن يؤثر كثيرا على الكميات المستخدمة من هذه السلع، بمعنى أن يكون الطلب عليها غير مرن، فارتفاع ثمن البنزين مثلا لايؤثر في مجموعه على الكميات المطلوبة من السيارات، وارتفاع ثمن الخبز وحده لايؤثر كثيرا على الكميات المطلوبة من الجبن أو المربى.

والواقع أن مرونة الطلب تتوقف أساسا على عامل وجود البديل ومدى كمال هذا البديل، وعليه فإن العوامل الأربعة الأخيرة السابقة الإشارة إليها

يمكن ارجاعها لنفس فكرة البديل، وإن كانت هذه العوامل الأربعة مجتمعة تسمح بتفسير أوفى لفكرة البديل ومدى تأثره بالظروف المختلفة سواء من ناحية الدخل أو طبيعة السلعة ذاتها.

سادساً: عامل الزمن:

افترضنا حتى الآن أن التأثيرات التى تطرأ على كمية السلعة نتيجة لتغيرات الثمن تتم مباشرة، والواقع أنه كلما ازدادت الفترة الزمنية التى تعقب تغير الثمن كلما ازداد وضوح تأثير التغير على الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة.

فتحديد وجود البديل مثلا يتوقف على عامل الزمن، وكلما طالت الفترة الزمنية كلما كان وجود البديل أسهل، كما أن المستهلك يكتسب عادات جديدة مع الزمن، ومن هنا يغير من نمط حياته وفقا للظروف الجديدة، فالتعود على شراء أنواع معينة من السلع أو الخدمات من بائع معين لايسمح مباشرة بتغيير البائع في حالة تغيير الثمن من جانبه بالزيادة، وإنما قد يتم ذلك بعد فترة من الزمن يعدل فيها المستهلك من عادته، كما أنه إذا توافر عند بعض المستهلكين قدر معين من السلعة التى انخفض ثمنها- بافتراض أنها قابلة للتخزين- فإن انخفاض الثمن لايؤثر على طلب هؤلاء المستهلكين للسلعة إلا بعد نفاذ ما لديهم منها، وهكذا فإن مرونة الطلب تكون أكبر في المدة الطويلة[1].

أهمية مرونة الطلب:

تحدد اعتبارات المرونة سلطة المنتج (أو المنتجين) في تحديد الثمن، وتؤثر بالتالى تغيرات الثمن على الايراد الكلى، كما تحدد المرونة من الذى يتحمل عبء الضريبة، وتؤثر اعتبارات المرونة أيضا في حصيلة الضريبة

---

(١) انظر: محمد إبراهيم غزلان، في مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص٢٧-٢٩.

ومدى تقلبات الأثمان، ونشير إلى ذلك فيما يلى[1]:

أولاً: أثر مرونة الطلب في سلطة المنتج في تحديد الثمن:

إذا كان الطلب مرنا، بمعنى أن أى تغيير ولو يسير في الثمن يؤدى إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة وبالتالى في الايراد الكلى، فإن سلطة المنتج في تحديد الثمن تكون محدودة، وتفسير ذلك أن رفع الثمن بمعرفة المنتجين في حالة الطلب المرن سوف يترتب عليه انخفاض الإيراد الكلى ويكون من صالحهم على عكس ذلك أن يخفضوا الثمن، لأن انخفاض الثمن ولو بنسبة يسيرة يؤدى إلى زيادة الطلب مما يؤدى إلى ارتفاع الايراد الكلى بالتالى.

وليس من صالح المنتج بالطبع أن يقوم بخفض الثمن إلى مالا نهاية، إذ أن الطلب عند المستويات الدنيا من الثمن يصبح قليل المرونة، بحيث أن أى انخفاض في الثمن ولو كان كبيرا لايؤدى إلا إلى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة وبالتالى في الايراد الكلى.

أما إذا كان الطلب غير مرن، فإنه لايكون من صالح المنتج خفض الثمن لأن انخفاض الثمن، ولو بنسبة كبيرة، لن يؤدى إلا إلى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة، وبالتالى إلى انخفاض الايراد الكلى، وعلى العكس من ذلك، يكون من صالح المنتج في حالة الطلب غير المرن رفع الثمن، لأن ارتفاع الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدى إلا إلى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة، مما يؤدى إلى ارتفاع الايراد الكلى، وطبيعى أن يأخذ المنتج في اعتباره أنه

---

(١) انظر:

رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، الجزء الثانى، القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية ١٩٦٦م ص١١٦ وما بعدها.

- محمد سلطان أبو على، محاضرات في الاقتصاد التحليلى، دار الجامعات ١٩٦٩م، ص٥٣-٥٤.

لايمكن رفع الثمن إلى مالا نهاية خاصة وأن درجة مرونة الطلب ترتفع عموما عند المستويات العليا من الثمن في حدود معينة.

ثانياً: أثر المرونة في تحديد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها:

إذا فرضت ضريبة معينة على سلعة ما، فإن المنتج يحاول أن يلقى بعبئها على المستهلك وذلك عن طريق تضمينها الثمن، ولكن سلطة المنتج في ذلك هى نفس سلطته في رفع الثمن، لأن تحميل الضريبة على السلعة لايعدو أن يكون رفعا للثمن بمقدار الضريبة، ولذلك تتحدد سلطة المنتج في هذا المجال بدرجة مرونة الطلب. فإذا فرضت الضريبة على سلعة ذات طلب مرن مرونة لانهائية، فإن المنتج لايستطيع أن ينقل أى قدر منها إلى المستهلك، أى لايستطيع أن يرفع الثمن بأى قدر من الضريبة، ذلك لأن أى ارتفاع ولو يسير يؤدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضا كبيرا وبالتالى انخفاض الايراد الكلى وهو ما يحرص المنتج على تجنبه.

أما في حالة الطلب عديم المرونة، فإن المنتج يستطيع أن يحمل الثمن بمقدار الضريبة بالكامل، أى يستطيع أن ينقل العبء الضريبى إلى المستهلك بالكامل، ويعنى ذلك أن ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة لن يؤدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة، وبالتالى لايؤدى إلى انخفاض الايراد الكلى للمنتج.

والواقع أن حالة الطلب المرن مرونة لانهائية والطلب عديم المرونة تعتبران حالتين استثنائيتين، والغالب ان يكون الطلب مرنا أو غير مرن، وهنا يقسم عبء الضريبة بين كل من المنتج والمستهلك تبعا لدرجة مرونة الطلب، بمعنى أن المنتج لن يستطيع أن يرفع الثمن إلا بمقدار جزء فقط من الضريبة، وأنه في حالة الطلب المرن فإن المنتج سوف يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة والمستهلك الجزء الأقل، أما في حالة الطلب غير المرن فإن المنتج يستطيع أن ينقل الجزء الأكبر من مقدار الضريبة إلى المستهلك أى يرفع ثمن السلعة بمقدار كبير من الضريبة.

وتتدخل كذلك مرونة العرض في هذا المجال بمعنى ان تقسيم عبء الضريبة يتوقف على مدى مرونة الطلب وعلى مدى مرونة العرض، وسوف نشير إلى مرونة العرض فيما بعد.

وهكذا تلعب المرونة دورا في رسم السياسة الضريبية وسياسة الأثمان، ذلك أنه إذا كانت الدولة تريد أن تلقى بعبء الضريبة على المستهلك فإنها تفرض الضريبة على السلع ذات الطلب قليل المرونة، وإذا أرادت أن يتحملها المنتج، كان من المتعين أن تفرض الضريبة على سلع ذات طلب مرن.

ومن ناحية أخرى فإن مرونة الطلب تؤثر في حصيلة الضريبة، فكلما ارتفعت درجة المرونة بمعنى انخفاض الكمية المطلوبة على أثر ارتفاع الثمن، انخفضت الحصيلة الضريبية والعكس صحيح، أى أن حصيلة الضريبة تتناسب تناسبا عكسيا مع درجة المرونة، فهى تنخفض بارتفاعها وترتفع بانخفاضها، وعليه يتعين على الدولة أن تتخير وعاء الضريبة على السلع ذات الطلب غير المرن إذا كان غرضها ماليا بحتا.

ثالثاً: مرونة الطلب وتقلبات الأثمان:

تؤثر مرونة الطلب على مدى تقلبات الأثمان، فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كانت تقلبات الأثمان محدودة، ويعنى ذلك أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة يؤدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضا كبيراً مما يؤدى إلى تحديد الارتفاع في ثمنها.

وكلما كانت مرونة الطلب قليلة، كلما كانت تقلبات أثمانها كبيرة ويعنى ذلك أيضا أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة لايؤدى إلا إلى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة، وعلى ذلك لايوجد ما يمنع من ارتفاع الثمن ارتفاعاً كبيراً. ونشير بعد ذلك إلى مرونة العرض في الفصل الثاني من هذا الباب.

الفصل الثانى

مرونة العرض

يقصد بمرونة العرض Elasticity Of Supply مدى الاستجابة في زيادة انتاج سلعة معينة وعرضها نتيجة لزيادة ثمنها أو نقص هذا الانتاج والعرض نتيجة لانخفاض الثمن.

وتعرف القيمة العددية التى تحدد درجة مرونة العرض بمعامل مرونة العرض. ويجب لقياس مرونة العرض ان نقارن التغير النسبى- كما كان الحال بالنسبة لمرونة الطلب- وليس التغير المطلق.

ومن هنا فإن معامل مرونة العرض.

$$\frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الأصلى}}$$

وفي شكل نسبة مئوية فإنه يساوى =

$$\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في الثمن}}$$

وفي شكل رياضى فإن معامل مرونة العرض =

$$\text{م ع} = \frac{\Delta\,\text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta\,\text{ث}}{\text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta\,\text{ك}}{\Delta\,\text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

حيث م ع = معامل مرونة العرض

Δ ك = مقدار التغير في الكمية المعروضة

ك = مقدار الكمية المعروضة الأصلية

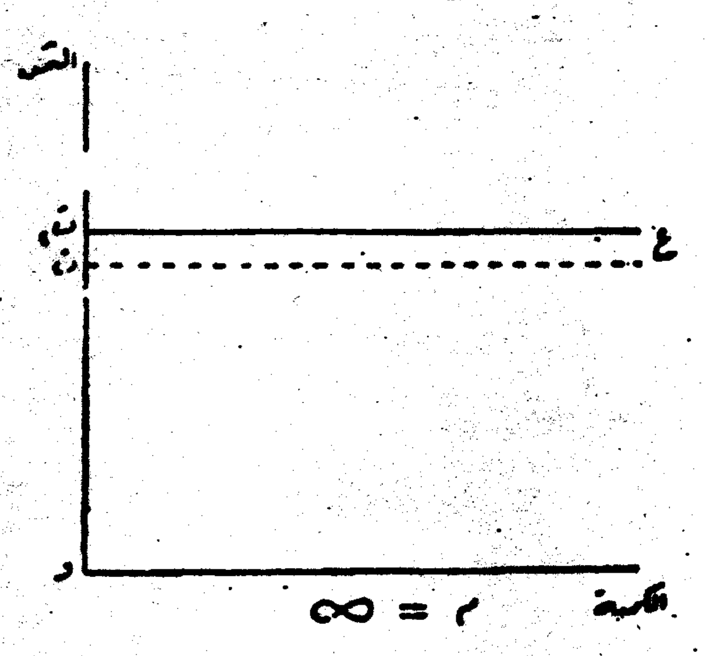
Δ ث = مقدار التغير في الثمن

ث = الثمن الأصلى

ويمكن ان نميز أيضا بين خمس حالات لمرونة العرض كما كان الحال بالنسبة لمرونة الطلب:

١) عرض لانهائى المرونة:

وتبلغ قيمة معامل المرونة فيه مالا نهاية حيث ان م= ∞ ، وفي هذه الحالة فإن أى تغير ولو طفيف في الثمن يؤدى إلى تغير لا نهائى في الكمية

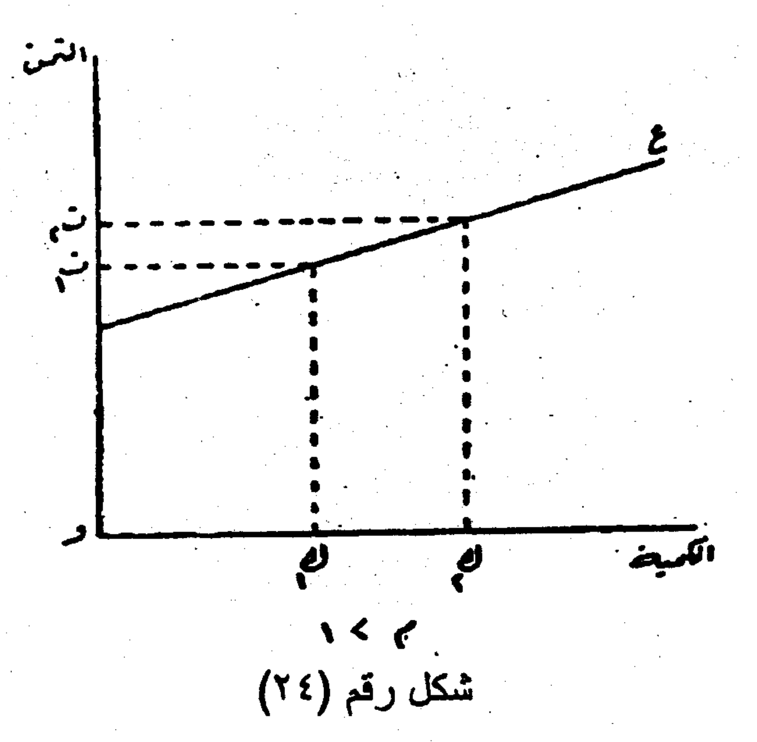


شكل رقم (٢٣)

المعروضة، وهنا يكون البائعون مستعدين لبيع كل ما يطلبه السوق من السلعة عند ثمن معين، لكنهم لن يبيعوا شيئا من السلعة عندما ينخفض الثمن ولو بقدر محدود.

٢) عرض مرن:

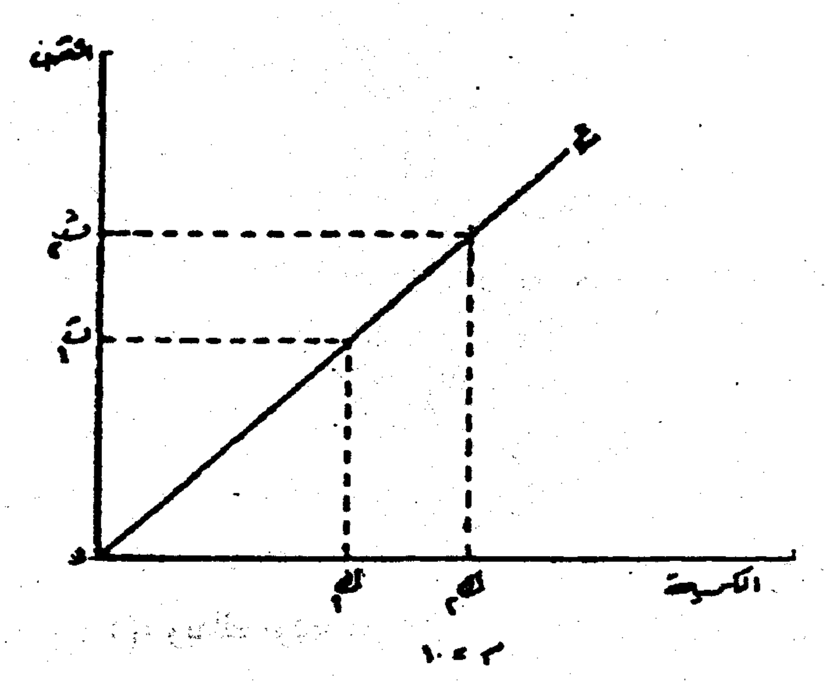
وفيه تبلغ قيمة معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالا نهاية (< ∞ م> ١)، وبذلك يؤدى تغير في الثمن بنسبة مئوية معينة إلى تغير في الكمية المعروضة بنسبة مئوية أكبر.



شكل رقم (٢٤)

٢) عرض متكافئ المرونة:

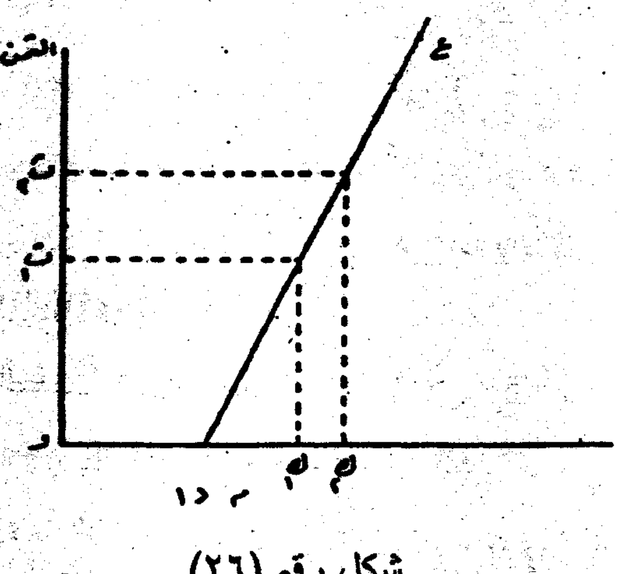
وتبلغ قيمة معامل المرونة فيه واحد صحيح (م= ١)، وهنا فإن اى تغير في الثمن بنسبة مئوية معينة يحدث تغيرا في الكمية المعروضة بنفس النسبة، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٢٥).



شكل رقم (٢٥)

٤) عرض غير مرن:

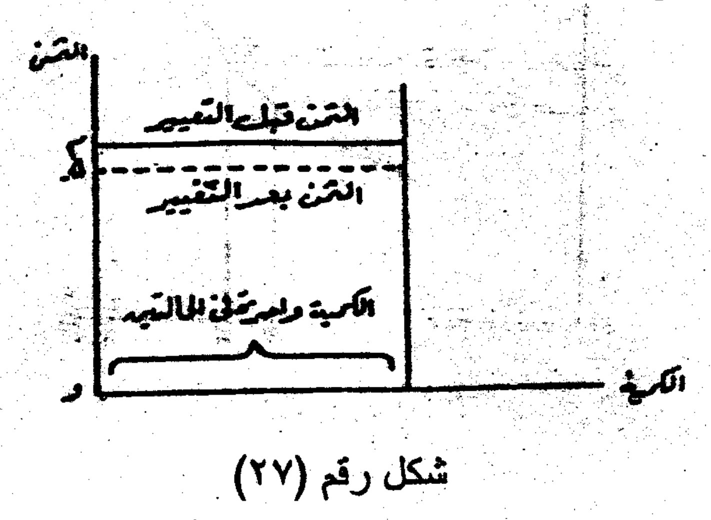
وفيه تبلغ قيمة معامل المورنة أقل من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر (١>م>صفر)، ويترتب على تغير الثمن بنسبة منوية معينة في هذه الحالة تغيرا في الكمية المعورضة بنسبة منوية أقل، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٢٦).



شكل رقم (٢٦)

٥) عرض عديم المرونة:

وتبلغ قيمة معامل المورنة معه صفرا (م= صفر)، وفي ذلك لايترتب على تغير الثمن بنسبة منوية معينة إحداث أى تغير في الكمية المعروضة من السلعة كما يتضح من الشكل رقم (٢٧).



شكل رقم (٢٧)

وجدير بـالذكر ان نشير إلـى أن المعادلـة التـى تقيـس مرونـة العـرض بالنسبة للثمن مماثلة لتلك التى رأيناها مع مرونة الطلب بالنسبة للثمن، ويتمثـل الفرق بينهما في أن الكمية تشير إلى النسبة التى يعرضها البائعون وليس إلـى الكمية التى يطلبها المشترون.

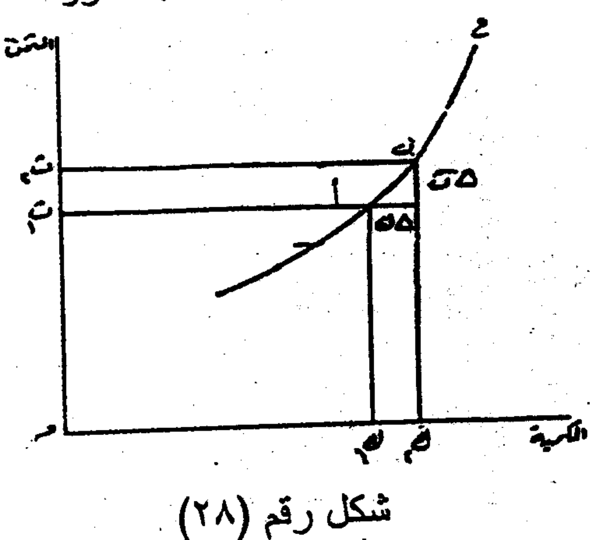
وعليه فإن المعادلة السـالفة الاشـارة إليهـا لمعـامل مرونـة الطلـب وهـى $\frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$ هى التى يمكن على أساسها قياس مرونة العرض.

وطالما ان الثمن والكمية المعروضة يتغيران عادة في نفس الاتجاه فإن مرونة العرض بالنسبة للثمن تكون اشارتها موجبة ومن ثم يكون الميل موجبا أو متزايدا بعكس إشارة مرونة الطلب التى هى عادة سالبة.

مرونة القوس: Arc Elasticity

باستخدام المعادلة السابقة نجد أنه نتيجة لارتفاع الثمن من و ث١ إلى و ث٢ كما هو موضح بالشكل رقم (٢٨) تمددت الكمية من و ك١ إلى و ك٢، وفي هذا فإن مرونة القوس أ ب تتحدد على ضوء مرونة القوس بالنسبة لمرونة الطلب السالفة الاشارة إليها وتحكمها المعادلة الآتية:

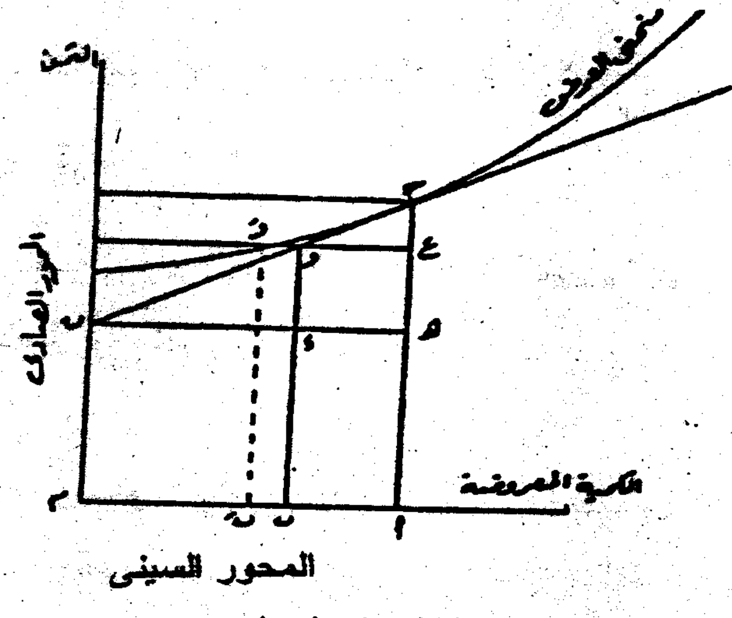
$\frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{\text{مجموع الثمنين}}{\text{مجموع الكميتين}}$ خاصة إذا ابتعدت النقطة أ عن النقطة بَ وذلك على النحو الذى سبقت الاشارة إليه بالنسبة لمرونة الطلب.



شكل رقم (٢٨)

مرونة النقطة: Point Elasticity

إذا أردنـا أن نقيس مرونـة العرض علـى نقطـة علـى منحنـى العـرض ولتكن النقطة(جـ) في الشكل رقم (٢٩)، فإننا نرسم مماسا لمنحنـى العرض عند تلك النقطـة، فـإذا مـر المماس المذكور بنقطـة الأصل(م) كـانت مرونـة العرض عند النقطة(جـ) مساوية للوحدة، أمـا إذا قطـع ذلك المماس المحـور الصـادى، فـإن مرونـة العرض عند النقطـة(جـ) تكون أكـبر مـن الوحـدة. وبـالعكس إذا قطـع ذلـك المماس المحور السينى فـإن مرونـة العرض عنـد النقطة(جـ) تكون أقل من الوحدة، وذلك على التفصيل السالفة الاشارة إليه.



شكل رقم (٢٩)

ولكن ما هو سبب ذلك؟ نعلم أن تعريف مرونة العرض هو نسبة التغـير في الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمـة مقسومة علـى نسـبة التغير فـي الثمن، فإذا افترضنا أن الثمن السائد للسلعة هو أ جـ تغير بالانخفاض فأصبح أ ع، فإن الكمية المعروضة تقل من م أ إلى م ب، وكمـا أوضحنـا عنـد عـرض مرونة الطلب فإنه إذا كان التغير في الثمن طفيفا فإن النقطتيـن و، وَ تتقاربـان بحيث يمكن إهمال الفرق بينهما، وبالتالى النقطتين ب،بَ. وعلـى ذلـك تصبح

الكمية المعروضة بعد انخفاض الثمن في الفرض هى م ب، ويكون مقدار التغير في الثمن هو انخفاض قدره جـ ع، وفي الكمية المعروضة انخفاضاً قدره ع و وتكون نسبة التغير في الكمية المعروضة هى $\frac{\text{و ع}}{\text{أ م}}$، ونسبة التغير في الثمن هى $\frac{\text{جـ ع}}{\text{جـ أ}}$

وعلى ذلك تكون مرونة العرض عند النقطة جـ مساوية $\frac{\text{و ع}}{\text{أ م}} \div \frac{\text{جـ ع}}{\text{جـ أ}}$

$$= \frac{\text{و ع}}{\text{م أ}} \times \frac{\text{جـ أ}}{\text{جـ ع}} = \frac{\text{و ع}}{\text{ع جـ}} \times \frac{\text{جـ أ}}{\text{م أ}} = \frac{\text{ن هـ}}{\text{هـ جـ}} \times \frac{\text{جـ أ}}{\text{م أ}}$$

(بالتشابه بين المثلثين و جـ ع، ن هـ جـ)= $\frac{\text{م أ}}{\text{هـ جـ}} \times \frac{\text{جـ أ}}{\text{م أ}}$

(لأن ن هـ= م أ) = $\frac{\text{أ جـ}}{\text{هـ جـ}}$

وهذه النسبة تساوى الواحد الصحيح إذا مر المماس المرسوم عند النقطة جـ بنقطة الأصل م، وتكون أكبر من الواحد الصحيح إذا مر ذلك المماس بالمحور السينى.

ويلاحظ أن مرونة العرض عامة كمية موجبة بصرف النظر عن قيمتها المطلقة، وهذا بعكس مرونة الطلب التى تكون كمية سالبة، والسبب في ذلك أن تغيرات الأثمان تؤدى إلى تغيرات في الكمية المعروضة في نفس الاتجاه الذى تغير فيه الثمن، بينما تؤدى إلى تغيرات في اتجاه معاكس في الكمية المطلوبة من السلعة والخدمة.

أهمية مرونة العرض:

لمرونة العرض كما لمرونة الطلب أهمية اقتصادية، إذ أنها تحدد سلطة البائعين أو البائع في تحديد الثمن، كما أنها تحدد مدى تقلبات الأثمان وأخيرا

تحدد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها، وسنعرض لذلك باختصار كما يلي[1]:

أولاً: مرونة العرض وتحديد الثمن:

إذا كان عرض السلعة مرنا أمكن للبائعين أو البائع التحكم في الثمن عن طريق التحكم في تغيرات العرض، فهم يستطيعون أن يقللوا من العرض في حالة العرض المرن فيرتفع الثمن، ولذا فإن العرض المرن يعطى للبائعين سلطة كبيرة في تحديد الثمن، أما إذا كان العرض غير مرن فإن سلطتهم في التحكم في تغييرات العرض وبالتالى في تغيرات الثمن تكون محدودة.

ثانياً: مرونة العرض وتقلبات الأثمان:

تلعب مرونة العرض دورا مماثلا لمرونة الطلب في تحديد مدى تقلبات الأثمان، ذلك أن تقلبات الأثمان تكون محدودة في حالة العرض المرن، وتكون شديدة في حالة العرض غير المرن. فإذا كان العرض مرنا، فإن المنتج يستطيع التحكم بقدر أكبر في الكمية المعروضة، وبالتالى يعمل على الحد من انخفاض أو ارتفاع الأثمان كما يتفق ومصلحته، أما إذا كان العرض غير مرن فإن التغير في الثمن ولو كان كبيرا لايقابله إلا تغير في الكمية المعروضة ومن ثم فإنه لايوجد من جانب العرض ما يحد من ارتفاع أو انخفاض الثمن، ولهذا تكون تقلبات الاثمان كبيرة في هذه الحالة.

ثالثاً: مرونة العرض وعبء الضريبة:

يتوقف تحديد من يتحمل عبء الضريبة على مدى مرونة عرض السلع، فإذا فرضت الضريبة على سلعة عرضها مرن مرونة لانهائية، فإن البائعين يستطيعون أن يلقوا بعبء الضريبة كلها على المشترى، إذ يلجأون إلى تخفيض العرض وبالتالى إلى رفع الثمن بما يتضمن عبء الضريبة كلها.

---

(١) انظر: رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق، ص (١٨٠-١٨٢).

وأما إذا كان عرض السلعة عديم المرونة فإن المنتجين وقد امتنع عليهم أن يتحكموا في العرض لايستطيعون أن يلقوا بأى قدر من الضريبة على المشترى.

ومع ذلك فإننا رأينا أن هاتين الحالتين تعتبران استثنائيتين بالنسبة لمرونة الطلب، وهما كذلك بالنسبة لمرونة العرض، فالغالب أما أن يكون العرض مرنا أو غير مرن، فإذا كان العرض مرنا قل نصيب المنتج أو البائع من عبء الضريبة وازداد نصيب المشترى منها، إما إذا كان العرض غير مرن أو قليل المرونة ارتفع نصيب البائع من عبء الضريبة وقل نصيب المشترى منها.

ونشير بعد ذلك إلى نظرية سلوك المستهلك في الباب الثالث.

الباب الثالث

المنفعة وطلب المستهلك: نظرية سلوك المستهلك

يثور بهذه المناسبة سؤال مؤداه كيف يقرر المستهلك الفرد أو العائلة شراء أى من السلع المختلفة الموجودة في السوق؟.

الواقع أن المستهلك في هذا الخصوص يستهدى بالحصول على أكبر اشباع ممكن أو منفعة ممكنة على أساس أنه على درجة معينة من "الرشد الاقتصادى" أى أنه يتخذ قراراته بعد تفكير وروية كبيرين وفي ذلك تشير إلى فكرة المنفعة والمنفعة الحدية[١].

فكرة المنفعة:

رأينا أن الندرة عنصر هام في جعل السلع والخدمات سلعا وخدمات اقتصادية، وهذا ما يميزها عن السلع والخدمات الحرة أو المطلقة Free Goods كالشمس والهواء، كما رأينا أن الندرة مفهوم نسبي لأنها تمثل علاقة بين كمية الأشياء الموجودة فعلا والكمية التى يشعر الأفراد أنهم بحاجة إليها.

وتجدر الاشارة إلى أنه ليس كل شئ نادر يكون سلعة اقتصادية، فالزلزال نادر الوقوع ولكنه ليس سلعة اقتصادية لأننا لانحتاج إليه ولا نرغب فيه، فالرغبة في السلعة أو الخدمة تنجم إذا عن كونها تتضمن منفعة لهذه السلعة أو الخدمة، وعلى هذا الأساس تعنى المنفعة قابلية السلعة أو الخدمة لاشباع الحاجة.

هذا ويعطى استهلاك السلعة في نظر بنتام Bentham منفعة، وتتحدد عنده رفاهة الفرد إذا حصل على أكبر قدر من المنافع. ومن ثم أكبر قدر من الإشباع.

---

(١) لمزيد من التعمق انظر:

Sctott Word, Thomas S. Robertson (Editors), Consumer Behavior: Theoretical Sourrces, Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffa New Jersey, 1973.

وبدهى أن هذا القدر من الإشباع أو المنافع يتناقص كلما تقدم المستهلك في استهلاكه للسلعة أو الخدمة، بمعنى أن المنفعة التى تعود من استهلاك الوحدة الإضافية منها تكون أقل من المنفعة التى تعود من سابقتها.

ويستمر هذا التناقص حتى تنعدم منفعة الوحدة الإضافية من السلعة حيث يكون قد تم القضاء نهائياً على الشعور بالحرمان أى على الحاجة وبالتالى يكون المستهلك قد وصل إلى مرحلة الإشباع الكامل، وتعرف هذه الظاهرة بظاهرة تناقص المنفعة أو قانون تناقص المنفعة الحدية Law of Diminishing Margnial Utility.

وقد اكتشف الاقتصاديون خلال القرن الأخير فكرة المنفعة الحدية Marginal Utility واستخدموها لتوضيح السلوك الاقتصادى للمستهلك.

كما أن بعض الاقتصاديين مثل ستانلى جيفونز، وكارل منجر، وليون فالراس، وألفريد مارشال. اعتبروا أن المنفعة يمكن قياسها عدديا Cardinal، ومن ثم فإن المستهلك قادر على أن يعين لكل سلعة يستهلكها رقما يمثل مقدار هذه المنفعة[١] وعلى ضوء ظاهرة تناقص المنفعة فإن كل سلعة تستهلك تغل منفعة حدية، أى منفعة مضافة باستهلاك وحدة أخرى من السلعة، وأن هذه المنفعة الحدية تتناقص كلما استهلكت وحدات أكثر فأكثر من السلعة.

وتشير المنفعة الكلية Total Utility إلى مجموعة منافع الوحدات التى يستهلكها الفرد أو العائلة من سلعة معينة في فترة زمنية معينة.

أما المنفعة الحدية Marginal Utility فتعنى التغير في المنفعة الكلية الناتج عن زيادة الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة في زمن معين،

---

(١) انظر:

Stigler, George, J., The Development of Utility Theory, in his Essays in the History Economics, Chicago, 1965, pp. 95-98.

ويعني ذلك أنها ليست منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة.

والجدول رقم (١٠) يوضح المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

(المنفعة الكلية والمنفعة الحدية)

جدول رقم (١٠)

وحدات السلعة	المنفعة الكلية (وحدة منفعة)	المنفعة الحدية (وحدة منفعة)
صفر	صفر	صفر
١	٤	٤
٢	٧	٣
٣	٩	٢
٤	١٠	١
٥	٨	-٢
٦	٥	-٣

فعندما يستهلك المستهلك وحدة اضافية من السلعة يقل حماسه لهذه السلعة، ومن ثم يحصل على منفعة أقل من الوحدة المضافة، وهكذا حتى نصل إلى المرحلة التى تكون فيها حاجة المستهلك قد أشبعت تماما من هذه السلعة وذلك بعد استهلاكه للوحدة الرابعة حيث لايحصل على أى أشباع بعدها إذ تصبح المنفعة الحدية سالبة.

فروض قانون تناقص المنفعة الحدية:

يقوم قانون تناقص المنفعة الحدية على أساس فروض معينة نشير إلى أبرزها فيما يلى:

١- أن تكون الوحدات المتتالية من السلعة أو الخدمة المستهلكة متجانسة، فإذا كانت الوحدة التالية على الوحدة الثالثة مثلا من نوع أفضل،

فإنه من الجائز ان تحقق قدرا أكبرا من منفعة الوحدة الثالثة، فضلا عن أن عدم تجانس السلعة أو الخدمة إنما يعنى أن قانون تناقص المنفعة الحدية يرجع إلى أسباب أخرى غير طبيعة السلعة ذاتها.

٢- أن يتم استهلاك السلعة في شكل وحدات مناسبة وعلى فترات ملائمة متصلة زمنيا، فتناول البرتقالة الأولى في فترة تبعد عن الثانية كثيرا لاتضمن معه أن تكون منفعة البرتقالة الثانية أقل من منفعة البرتقالة الأولى.

٣- ألا تكون السلعة نادرة أو ذات ذكرى عزيزه، ذلك أن زيادة هذه السلعة قد تزيد معها المنفعة الحدية باضطراد كما هو الحال بالنسبة لطوابع البريد أو العملات الأثرية أو بعض الصور التى تحمل ذكريات معينة.

٤- أن يكون المستهلك شخصا عاديا، فلا يكون بخيلا مثلا وإلا كانت المنفعة الحدية للنقود تتزايد لديه بكثرة ما يحوزه منها.

أهمية قانون تناقص المنفعة الحدية:

أما عن أهمية هذا القانون فتتلخص في انه يلعب دورا في تفسير سلوك المستهلك من حيث كيفية توزيع دخله بين أوجه الاستهلاك المختلفة، كما يبرز دور هذا القانون عند تحديد السياسة الضريبية للدولة، لأنه إذا ازدادت ثروة الفرد أو دخله فإن ذلك يعنى نقص المنفعة الحدية لما معه من نقود بالنسبة للفقير، ومن ثم يخضع الغنى بالضرورة لضرائب ذات معدل أعلى، وليست الضرائب التصاعدية إلا تطبيقا لهذا القانون.

فائض المستهلك: Consumer`s Surplus

من الممكن قياس فائض المستهلك في شكل وحدات منفعة تعبر عن الاشباع الاضافى الذى حصل عليه المستهلك نتيجة لشرائه السلعة، أو في شكل مقدار النقود التى تعبر عن هذا الاشباع، وذلك بافتراض أن المنفعة قابلة للقياس.

والجدول رقم (١١) يوضح الأرقام المستخدمة لتحديد مركز توازن المستهلك وفائض المستهلك.

جدول رقم (١١)

وحدات السلعة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
ثمن الوحدة بالقروش	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
المنفعة الحدية بالقروش	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠

وبالنظر إلى الجدول يتضح أن المستهلك يمكن أن يتوازن إذا اشترى واستهلك ١١ وحدة، فالمنفعة المكتسبة من انفاق أخر قرش تعادل المنفعة المضحى بها من إنفاق هذا القرش.

هذا ويتحدد فائض المستهلك عند مركز التوازن على الأساس الآتى:

فائض المستهلك = (٢٠+١٩+١٨+١٧+١٦+١٥+١٤+١٣+١٢+١١+١٠)

- ١٠٠ × ١١

= ١٦٥ - ١١٠ = ٥٥ قرشاً

وعلى ذلك فإن فائض المستهلك يساوى الفرق بين المنفعة الكلية للكمية المستهلكة من السلعة والمنفعة الحدية مضروبة في عدد الوحدات المستهلكة.

توازن المستهلك[1]:

أولاً: مدخل المنفعة العددية: Cardinal Utility

يستهدف أى مستهلك من خلال انفاق دخله على السلع والخدمات الحصول على أقصى أشباع ممكن لحاجاته، ويخضع في سبيل ذلك لنوعين من القيود: الأول هو أن الدخل محدد وثابت عند مبلغ معين في فترة زمنية

(١) انظر بصفة خاصة : محمد إبراهيم غزلان، في مبادئ الاقتصادى، نظرية القيمة والتوزيع، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ١٩٧٨ ص ٢٤ -٢٧.

وكذلك:

- R.G. Lipsey, P.O. Steiner, Economics op cit., p. 143-144.

معينة، ويعنى ذلك أنه كلما زاد انفاق المستهلك على سلعة، كلما نقص مقدار ما يتبقى لديه من دخل للانفاق على السلع الأخرى، في الوقت الذى يحصل فيه على منفعة حدية قليلة نسبيا في حالة حصوله على كمية كبيرة نسبيا من سلعة معينة والعكس.

الثاني: هو أن أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية محددة وتعتبر معطيات للمستهلك لأنه لايستطيع بمفرده التأثير فيها.

ومشكلة المستهلك على ضوء ذلك هى كيفية توزيع دخله المحدود بين السلع والخدمات المختلفة والمحددة أثمانها في السوق بحيث يحصل على أقصى منفعة كلية ممكنة.

وإذا ما افترضنا أن المستهلك من الرشد بحيث أنه يوجه انفاقه إلى الوجهة التى تعطى له منفعة أكبر دون أى اعتبار آخر، فإنه في هذه الحالة سيقوم بعمل مقارنة بين المنافع الحدية للسلع المختلفة من ناحية، وبين أثمان هذه السلع من ناحية أخرى، ويقوم بالطبع بشراء تلك السلع التى تعطى له منفعة أكبر أو تتساوى على الأقل مع منفعة وحدة النقود.

والأصل أن المستهلك يحقق أكبر منفعة ممكنة من انفاق دخله إذا كانت المنفعة التى تعود عليه من انفاق آخر قرش على كل من أوجه الانفاق المختلفة متساوية، أى إذا كانت المنفعة التى تعود عليه من القرش الأخير الذى ينفقه على السلعة(أ) تساوى المنفعة التى تعود عليه من القرش الأخير الذى ينفقه على السلعة(ب) ثم السلعة(جـ) وهكذا، ذلك أنه عندما تتساوى المنافع الحدية التى تعود على المستهلك من القرش الأخير الذى ينفقه على كل السلع والخدمات المختلفة لاتصبح له أية مصلحة في تحويل جزء من إنفاقه على إحدى تلك السلع والخدمات إلى الانفاق على سلعة أو خدمة أخرى، ويكون في هذه الحالة في حالة توازن.

أما إذا لم تتساو المنفعة الحدية التى تعود على المستهلك من القرش الأخير الذى ينفقه على أوجه الانفاق المختلفة، فإنه لايكون في حالة توازن بالنسبة لتوزيع دخله بين السلع والخدمات المختلفة، ويتعين عليه إذا إعادة توزيع دخله لتحقيق حالة توازن جديدة تتساوى فيها المنفعة التى تعود عليه من القرش الأخير الذى ينفقه على أوجه الانفاق المختلفة.

وإذا كانت قسمة المنفعة الحدية للسلعة أو الخدمة على ثمنها تعطينا فكرة عن مقدار المنفعة الحدية التى يحصل عليها المستهلك نتيجة لانفاقه وحدة نقدية واحدة على هذه السلعة، فإن المستهلك يكون في حالة توازن بالنسبة لتوزيع دخله بين السلع والخدمات المختلفة إذا كان:

$$\frac{م\ ح_1}{ث_1} = \frac{م\ ح_2}{ث_2} = \frac{م\ ح_3}{ث_3} = \dots = م\ ح\ ن$$

حيث أن $م\ ح_1$ هى المنفعة الحدية للسلعة أو الخدمة الأولى، $ث_1$ ثمنها، $م\ ح_2$ هى المنفعة الحدية للسلعة أو الخدمة الثانية، $ث_2$ ثمنها وهكذا، م ح ن تساوى المنفعة الحدية للنقود. وبالطبع ثمن النقود هو الوحدة أى يساوى واحداً صحيحاً.

كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار:

ومع ذلك قد يحدث ألا ينفق المستهلك جميع دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية مفضلا ادخار جزء منه، ومن السهل أن ندرس كذلك كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار على ذات النسق الذى عرضناه قبل ذلك مباشرة بافتراض أن المستهلك أيضا شخص رشيد ويهدف من الحصول على توزيع دخله بين الادخار والاستهلاك على أكبر منفعة ممكنة، ومن ثم يوازن بين منفعة الوحدة الأخيرة من النقود التى تخصص للاستهلاك ومنفعة الوحدة الأخيرة من النقود التى تخصص للادخار، ويتحدد الاستهلاك والادخار إذا عند تساوى المنفعة الحدية للنقود المخصصة للاستهلاك والمنفعة الحدية للنقود

المخصصة للادخار لأن هذه المساواة هى التـى تحقق للمسـتهلك أكبر منفعـة ممكنة من توزيع دخله بين الاستهلاك والادخـار بحيث أن تحويـل أيـة وحـدة نقدية من الاستهلاك إلى الادخار أو العكس يؤدى إلى تخفيض المنفعة الكليـة. وتسمى حالـة تساوى المنفعـة الحديـة للاستهلاك والمنفعـة الحديـة للادخـار **"بتوازن الدخل"**.

ويتوقف حجم الادخار وحجم الاستهلاك على الدخل الصافى، والتوقعات الخاصة به، وعلى عـدة عوامـل شـخصية، والعـادات الاجتماعيـة التـى تتمثـل أساساً فـي الرغبـة فـي تكويـن احتيـاطى لمواجـة الحـوادث المتوقعــة وغـير المتوقعة، والانتفاع بالفـائدة، وتحسـين الحالـة فـي المسـتقبل.. الـخ، فكـل هـذه العوامل تؤثر في حجم الادخار والاستهلاك.

تقسيم الوقت بين العمل والفراغ:

ولأن الوقت الذى يخصصه المستهلك للقيام بعمل منتج يعتبر من ضمـن محددات مقدار الدخل الذى يحصـل عليـه المسـتهلك، فإننـا سـنقتصر فـي هذا المجال على هذا العنصر للاجابة علـى التسـاؤل الخـاص بـالدافع الـذى يجعـل المستهلك يخصص قدرا من وقته للقيام بعمل منتج أى للحصـول علـى دخـل؟ أى تقسيم الوقت بين العمل والفراغ على أسـاس أن الأول يعتـبر مصـدرا مـن مصادر الدخل.

فالمستهلك في محاولـة لاشـباع حاجاتـه يقـوم بتخصيـص مجهـود للقيـام بعمل منتج يحصل فيه على دخل ينفقه في إشباع حاجاته، ولأن ذلك يسـتغرق جانباً من وقته الذى يتحدد في الأصل بأربع وعشرين ساعة يوميا، فإنه يتعيـن عليه أن يوازن بين القدر من وقته الذى يخصصـه للاستهلاك وهـو مـا نسـميه بالفراغ والقدر الذى يخصصـه للعمـل المنتـج، وعلـى ذلـك فالمسـتهلك يـوزع الوقت اليومى بين العمل والفراغ بحيث تكون المنفعة التـى تعـود عليـه -عـن

طريق الحصول على دخل، من الساعة الأخيرة التى يخصصها للقيام بعمل منتج مساوية للمنفعة التى تعود عليه من الساعة الأخيرة التى يخصصها للفراغ. وعندئذ لايكون من صالحه أن يغير من توزيع وقته.

ثانياً: مدخل المنفعة الترتيبيه Ordinal Utility

من المآخذ التى وجهت إلى فكرة المنفعة العددية في توازن المستهلك أنها:

أولاً: تفترض قابلية المنفعة للقياس مطلقا: حيث أنها توسس تحليها على تساوى المنافع الحدية لوحدة النقود في جميع الاستعمالات. **وثانياً:** تفترض ثبات المنفعة الحدية للنقود كلما أنفق المستهلك وحدات نقدية أكثر على سلعة ما.

والواقع أن تحليل المنفعة العددية يتطلب قياس المنفعة باستخدام وحدات من النقود أو غيرها، ولأن المنفعة مسألة شخصية، وتقوم على التقدير الشخصى الذى يختلف من مستهلك إلى آخر، فإن عملية تقويمها تصبح بالتالى عملية شخصية بحته، وتكون المنفعة بالتالى غير قابلة للقياس قياساً موضوعياً على الأقل بصورة كاملة[1]، ولهذا ابتكر الاقتصاديون نظرية حديثة تنحصر في بيان الأهمية النسبية لسلعة ما مقدرة بوحدات من سلعة أخرى، وهو ما يعرف بالقياس الترتيبى Ordinal Measurement ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يعرف بمنحنيات السواء أو منحنيات عدم الاهتمام، فما هى إذا منحنيات السواء وما هي خصائصها؟

---

(١) انظر:

ARMEN A. ALCHIAN, The Measuring of Utility Measurement, Micro-economics, Selected Readings Edited by Edwin Mansfield pp. (31-51).

منحنيات السواء:

تبنى الاقتصادى الايطالى ويلفريدو باريتو Viltredo Pareto في عام ١٩٠٦ فكرة الاقتصادى الانجليزى ادجورث الذى يعتبر أول من استعمل منحنيات السواء في عام ١٨٨١.

وقد رأى باريتو أنه لايمكن قياس المنفعة بطريقة كمية في شكل أرقام عددية وذلك لأن المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من السلعة أمر شخصى ولايمكن بالتالى قياسها موضوعياً أو كمياً[١].

ورأى بعض الاقتصاديين أمثال هيكس والين[٢] بعد ذلك أن المستهلك عند اختياره بين السلع والخدمات المختلفة لايقوم بقياس المنفعة التى تعود عليه من استهلاك كل منها، وإنما يبنى اختياره فقط على أفضلية الحصول على وحدات اضافية من هذه السلعة أو تلك وذلك خلال مدة محددة. ذلك أن مجرد تفضيل سلعة على أخرى لايعتبر قياسا لوحدات المنفعة التى تعود من استهلاك كل منها، ولأن تفضيل سلعة على أخرى يعتبر أمراً خارجياً ملموساً بخلاف المنفعة التى تعتبر مسألة شخصية ومن ثم لايمكن قياسها، وفي هذا فإن تفضيلات المستهلك في حد ذاتها تكفى لتحليل تصرفاته بالنسبة لاشباع حاجاته من السلع والخدمات المختلفة في فترة معينة، ولهذا يمكن أن تطرح جانبا فكرة المنفعة ومحاولات اعتبارها قابلة للقياس ويؤخذ بفكرة التفضيل كما

---

(١) فالقول مثلاً بأن منفعة سلعة معينة تساوى عشرة لا يعطى لنا معنى منضبطاً: بعكس القول بأن وزن سلعة ما يساوى عشرين كيلو جراماً، وطول سلعة أخرى يساوى عشرة أمتار، ذلك لأن الكيلوجرام والمتر وحدتان من وحدات قياس الأوزان والأطوال وهو ما لا يتحقق بالنسبة للمنفعة التى ترتكز على معايير شخصية لا يمكن قياسها كمياً.

(٢) انظر:

Allean, R.G.D. and Hocks, "A Reconsideration of the theory of Value, Economica, 1, February, May 1934.

توضحها منحنيات السواء.

ولتوضيح فكرة منحنيات السـواء[١] فإننـا نفـترض أن المسـتهلك يشـترى سلعتين فقط س١، س٢ بأثمان معينة وأنه إذا عرضت عليه مجموعة معينة من السـلعتين مثـل ٤س١+٥س٢، وعرضنـا عليـه مجموعـة أخرى تحتـوى علـى وحـدات أكـثر من كلتـا السـلعتين مثـل ٥س١+٦س٢ فـلا شـك أن المسـتهلك سيفضل المجموعـة الثانيـة علـى الأولـى لأنهـا تتضمـن علاوة علـى مـا كـان معروضاً عليه في المجموعة الأولى وحدات أخرى من ذات السلعتين. أما إذا انقصنـا مـا نعرضـه علـى المستهلك من كلتـا السـلعتين بـأن عرضنـا عليـه ٣س١+٤س٢ فإنه سيفضل بالقطع المجموعة الأولى على تلك المجموعة.

لكن إذا انقصنا ما نعرضه على المستهلك من احدى السلعتين وزدنـا مـا نعرضه عليه من السـلع الأخرى، بـأن عرضنـا عليـه مثـلا ٣س١+٦س٢ فـلا يمكن ان نقطع بما إذا كان سيفضل المجموعة الأولى على تلـك المجموعـة أو العكس: فإذا كان ما اقتطع منه من السلعة س١ يفوق من حيث الأفضليـة فـي نظره ما أضيف إلى السلعة س٢ فإنه حينئذ يفضل المجموعة الأولى وإذا كـان ما اقتطع من السلعة س١ يقل أهمية في نظره عما أضيف إلى السلعة س٢ فإنه يفضل المجموعة الجديدة.

أما إذا كان ما اقتطع من السلعة س١ يعادل تماما من حيث الأفضلية فـي نظره ما أضيف إلـى السـلعة س٢ فـإن المسـتهلك يكـون فـي هـذه الحالـة أمـام مجموعتين "سواء" فـي نظـره، ومـن ثم لا "يهتـم" بأيهمـا يفضـل، بـل "يـتردد" إزاءهما.

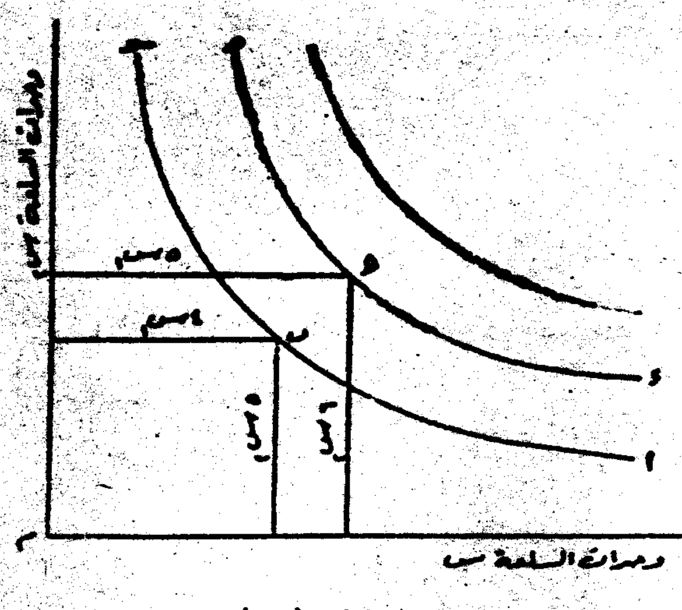
---

(١) انظر:
Hendreson J.M., Quandt R.E. Microecomic Theory, op-cit., pp. 10-11.

وعلى هذا الأساس يمكن تكوين مجموعات لاحصر لها من السلعتين س١، س٢ تتساوى في الأفضلية مع المجموعة الأولى ٤س١+٥س٢ عن طريق اقتطاع وحدات مختلفة من احدى السلعتين وتعويض هذا الاقتطاع بما يساويه في الأفضلية- في نظر المستهلك- من السلعة الأخرى.

ويمكن تمثيل تلك المجموعات بمنحنى سواء للمستهلك- أو كما يسميه بعض الكتاب منحنى عدم اهتمام- في أفضليته لمجموعة معينة من السلعتين س١، س٢ وتمثل كل نقطة عليه مجموعة معينة من السلعتين س١، س٢ تتساوى في الأفضلية- في نظر المستهلك- مع أى مجموعة أخرى على نفس المنحنى، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٣٠).

ويمكن بالمثل الحصول على مجموعات لاحضر لها من هاتين السلعتين س١، س٢ تقع على منحنى قريب من المحورين تفضل مجموعة تتساوى في الأفضلية في نظر المستهلك مع أى مجموعة أخرى حيث يفضلها على المجموعة ٤س١+٥س٢ مثل المجموعة ٥س١+٦س٢، ويمكن تمثيل تلك المجموعات بدورها بمنحنى سواء آخر مثل المنحنى د هـ و، ونفس النتيجة يمكن الحصول عليها من منحنيات سواء أخرى لنحصل في النهاية على مجموعة من منحنيات السوء تسمى خريطة السواء Indifference Map ويتضح منها أنه كلما ابتعد منحنى السواء عن المحورين كلما كانت المجموعات التى يمثلها أكثر أفضلية في نظر المستهلك والعكس صحيح.



شكل رقم (٣٠)

خصائص منحنيات السواء[١]:

تتلخص هذه الطبيعة في أنها أولاً: لاتتقاطع، وأن لها ثانياً: ميل سالب وأنها ثالثاً: محدبة عند نقطة الأصل. ونشير إلى كل منها فيما يلي:

أولاً: منحنيات السواء لاتتقاطع:

ذلك أنه لو تقاطع المنحنيان مثلا منها لكانت نتيجة ذلك أن مجموعة من السلعتين س١+س٢ تقع على منحنى قريب من المحورين تفضل مجموعة أخرى تقع على منحنى السواء البعيد عن المحورين وذلك مخالف لما سبق أن أشرنا إليه.

ويوضح الشكل رقم (٣١) أن مجموعتى السلعتين س١، س٢ الممثلتين بالنقطتين ل،ن تقعان على منحنى سواء واحد أى أنهما تتساويان من ناحية

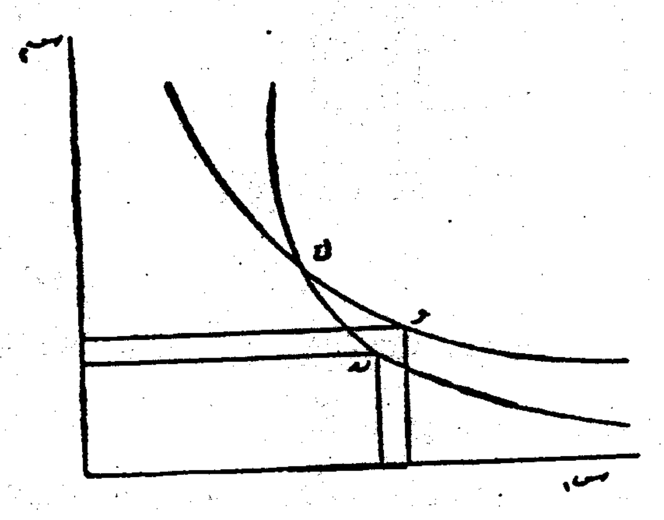
---

(١) انظر : - محمد إبراهيم غزلان، في مبادئ الاقتصاد، نظرية القيمة، المرجع السابق، ص (٦٠، ٦٦)

- رفعت المحجوب، المرجع السابق، ص (٨٦-٩٣).

- G.J. Stigler, The Theory of Price N. T. Marmillan 1949, pp. 71 ets.

الأفضلية في نظر المستهلك. كذلك الحال بالنسبة للمجموعتين ل،و ومعنى ذلك أن المجموعتين الممثلتين بالنقطتين و،ل متساويتان في نظر المستهلك من حيث الأفضلية وذلك محال بالطبع لأن المجموعة الممثلة بالنقطة (و) تفضل المجموعة الممثلة بالنقطة (ن) لاحتواء الأولى على كميات أكبر من السلعتين س١،س٢ ، وواضح أن هذا التناقض نشأ من جعل المنحنيين متقاطعين في حين أن الأصل أن منحنيات السواء لاتتقاطع.

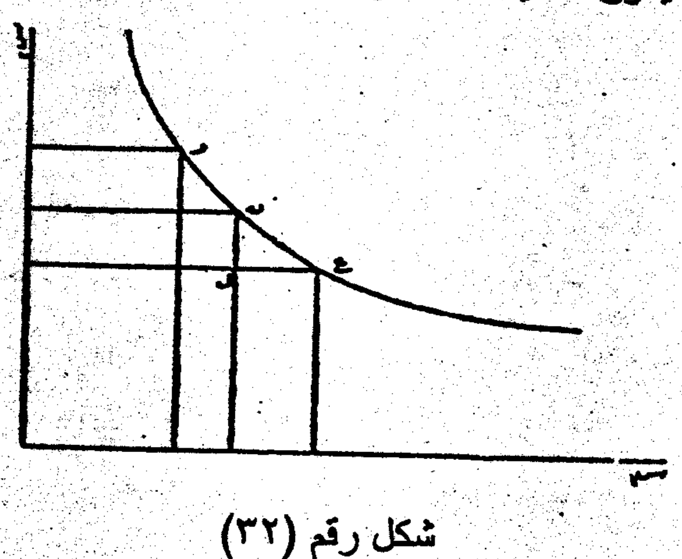


شكل رقم (٣١)

ثانياً: منحنيات السواء لها ميل سالب:

ينحدر منحنى السواء من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين، وهذه الخاصية ناشئة عن ضرورة انقاص ما نعرضه على المستهلك من احدى السلعتين عندما نزيد ما نعرضه عليه من الأخرى، ذلك ان الاحتفاظ بنفس المستوى من الإشباع مع نقص كمية احدى السلعتين يستلزم ارتفاع كمية السلعة الأخرى، وتلك هي الوسيلة الوحيدة لابقاء المستهلك على ذات منحنى السواء، أى للحصول على مجموعات مختلفة من السلعتين س١، س٢ تتساوى فيما بينها في نظر المستهلك من حيث الأفضلية. ففي الشكل رقم (٣٢) إذا عرض على المستهلك المجموعة من السلعتين س١، س٢ الممثلة بالنقطة (ن)، ونريد بعد ذلك ان نعرض عليه مجموعة أخرى مساوية لها من ناحية الأفضلية مثل

النقطة (ع) أو النقطة (و)، فإننا في هذه الحالة إما أن نزيد من كمية السلعة س١ المعروضة عليه وننقص في ذات الوقت من كمية السلعة س٢ كما نفعل مثلا في المجموعة الممثلة بالنقطة (ع) أو العكس كما نفعل مثلا في المجموعة الممثلة بالنقطة (و)، فإننا نجد أن النقط المتوالية و،ن،ع تنحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين على منحنى السواء ليدل ذلك على ضرورة نقص كمية إحدى السلعتين عند زيادة كمية السلعة الأخرى حتى يظل مستوى الإشباع ثابتا، ويكون المنحنى في كل أجزائه منحدرا من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين وبالتالي يكون ذا ميل سالب أو متناقص.



شكل رقم (٣٢)

ثالثاً: منحنيات السواء محدبة عند نقطة الأصل:

يتناقص قدر السلعة س٢ اللازم لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من السلعة س١ كلما اتجهنا مع منحنى عدم الاهتمام من أعلى إلى أسفل، ويرجع ذلك إلى انه كلما ازدادت كمية السلعة س١ (بالاتجاه مع المنحنى من أعلى إلى أسفل) كلما قلت أهمية الوحدات الأخيرة من تلك السلعة في نظر المستهلك، وكلما قلت كمية السلعة س٢ اللازمة لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من السلعة س١. ومع تناقص كمية السلعة س٢ تزداد اهمية الوحدات

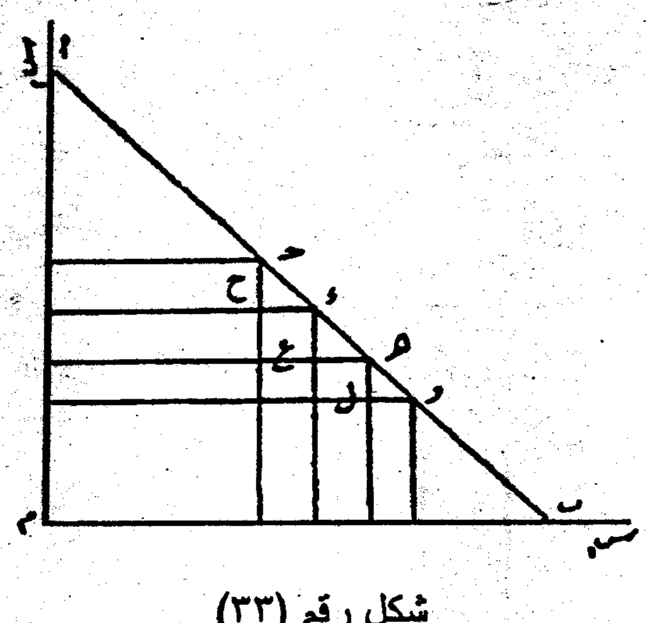
الأخيرة منها في نظر المستهلك، ويترتب على ذلك أن يحتاج المستهلك إلى كمية أقل منها لتعويضه عن وحدة واحدة من السلعة س١.

ويسمى القدر من السلعة س٢ اللازم لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من السلعة س١ بالمعدل الحدى للاستبدال Marginol Rate of Substitution بين السلعتين س١، س٢، وهو يساوى $\frac{\text{التغير في السلعة س١}}{\text{التغير في السلعة س٢}}$ وهو يعادل كما في الشكل رقم (٣٢) النسبة $\frac{\text{ن ل}}{\text{ل ع}}$ مثلا أى ميل المستقيم ن ع والاشارة هنا سالبة لأن الكمية من السلعة س٢ تتناقص في الوقت الذى يتزايد معه استهلاك السلعة س١ وإن كان لايتم الاهتمام بالاشارة السالبة في المناقشات العادية.

ونخلص من ذلك إلى أننا نقرأ على منحنى السواء الأهمية الحدية لسلعة ما مقدرة بسلعة أخرى، وهو ما يعنى أن شكل منحنى السواء أو بمعنى آخر درجة ميل منحنى السواء تحدد الأهمية الحدية لسلعة ما مقدرة بسلعة أخرى، أى أن المعدل الحدى للاستبدال يتوقف على مدى ميل منحنى السواء، فيأخذ هذا المعدل في التناقص إذا ما اتجهنا مع المنحنى من أعلى إلى أسفل وذلك لأن انحدار المنحنى يقل في هذا الاتجاه. وتستند هذه الظاهرة إلى مبدأ تناقص المنفعة الحدية كما رأينا، ومن ثم لايمكن توضيحها بيانيا إلا إذا كان منحنى السواء محدبا من نقطة الأصل، أى إلا إذا كان انحداره يقل عند الاتجاه من أعلى إلى أسفل.

ذلك عن خصائص منحنيات السواء والشكل المألوف لها، على أساس أن هذه المنحنيات تفترض درجة ما من القابلية للاستبدال بين السلع والخدمات التى يختارها المستهلك، إذ أن ذلك هو ما يقتضيه امكان تعويض المستهلك عن بعض ما يعرض عليه من سلعة أو خدمة.

على أن السلع والخدمات تختلف فيما بينهما من حيث قابليتها للاستبدال، فمن المتصور أن يكون منحنى السواء خطا مستقيما وذلك في حالة ما إذا كانت السلع التى يتم استبدال وحدات منها محل الأخرى تشكل كل منها بديلا كاملا للأخرى كما يتضح من الشكل رقم (٣٣).

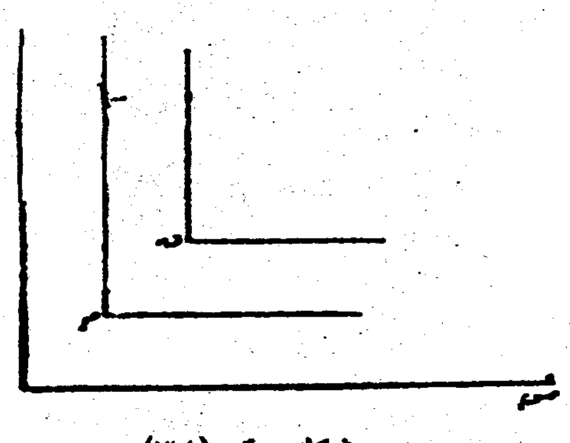


شكل رقم (٣٣)

والواقع أن السلعة س١ والسلعة س٢ تشكلان في هذه الحالة سلعة واحدة، بمعنى أن معدل الاستبدال يكون معهما ثابتا مهما ازدادت الكمية التى في يد المستهلك من السلعة س١ ونقصت من السلعة س٢ وهذا يعنى أن يكون منحنى السواء خطا مستقيما ليترجم ثبات المعدل الحدى أى أن:

$\frac{\text{جـ ح}}{\text{ح ء}} = \frac{\text{ء ع}}{\text{ع هـ}} = \frac{\text{هـ ل}}{\text{ل و}}$ وطالما أن المعدل الحدى للاستبدال أى النسب المشار إليها يساوى ميل المستقيم ج د، د هـ، هـ و، فإنه كلما صغر حجم المثلث ج ح د مثلا كان المستقيم ج د أقرب للانطباق على منحنى السواء في صورته الأولى ومن ثم يصبح ميل هذا المستقيم هو ميل المماس الذى يمكن رسمه لمنحنى السواء أو بمعنى آخر هو ميل المستقيم ج د بافتراض أن منحنى السواء يأخذ في هذه الحالة شكل الخط المستقيم.

ومن المتصور من ناحية أخرى أن يأخذ منحنى السواء شكل مستقيمين متعامدين كما يتضح من (الشكل رقم ٣٤) وهنا لايستطيع المستهلك استهلاك سلعة واحدة من السلعتين س١، س٢ وإنما يتعين عليه أن يستهلكهما معا وبنسبة واحدة هى النسبة الممثلة بالنقطة م أو ن، ومن أمثلة ذلك قفاز اليد اليمنى وقفاز اليد اليسرى. ذلك أنه مهما زدنا ما نعرضه عليه من احدى السلعتين مع ثبات كمية السلعة الأخرى. فإنه لن يستفيد من تلك الزيادة وبالتالى لن ينتقل إلى منحنى سواء أعلى، والوسيلة الوحيدة إلى انتقاله إلى منحنى سواء أعلى هى أن نعرض عليه كمية أكبر من كلتا السلعتين كما تمثلها النقطة ن في الشكل.



شكل رقم (٣٤)

وحقيقة الأمر أن شكلى منحنى السواء رقمى (٣٤،٣٣) قليلا الأهمية من الناحية العملية، والمهم أن نشير إلى أن درجة تحديد منحنى السواء لاينكر حقيقة المنفعة، ولا يرفض ادخالها في تحليل طلب المستهلك بين السلعتين اللتين تكونان محل اختيار المستهلك.

ويعنى ذلك أن تحليل تصرفات المستهلك عن طريق منحنيات السواء لاينكر حقيقة المنفعة، ولا يرفض ادخالها في تحليل طلب المستهلك وإنما يصيغ التحليل فقط بطريقة لاتدعو الحاجة فيه إلى قياس المنفعة قياسا كميا

وذلك من خلال سلم التفضيل، أي أفضلية الحصول على وحدات اضافية من سلعة أو أخرى خلال فترة معينة وعلى نحو ما رأينا ذلك تفصيلا.

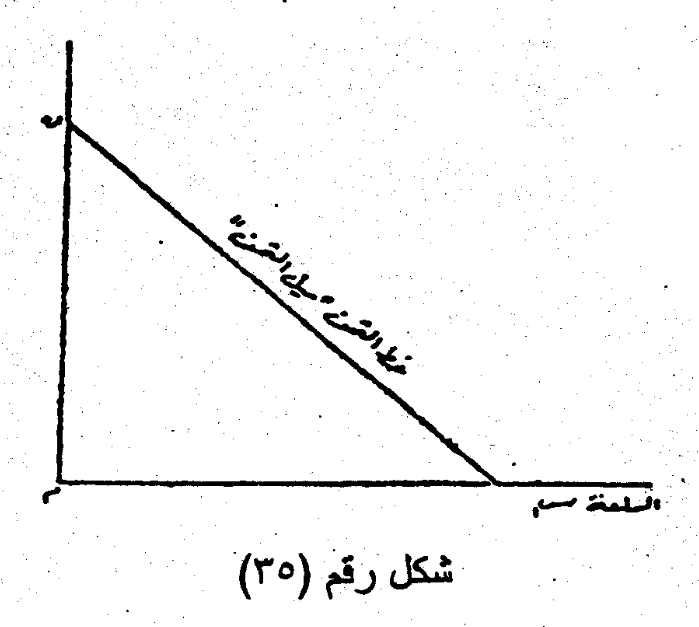
والآن كيف يتم توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء؟

توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء:

ينصرف توازن المستهلك إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة من توزيع دخله بين الاستعمالات الاستهلاكية المختلفة في ضوء دخل معين للمستهلك وثمن محدد بالسوق.

فالفرض إذا أن المستهلك يملك دخلا نقديا معينا هو الكمية من النقود الممثلة على الشكل رقم (٣٥) بالمستقيم م ن وأنه يخصصها كلها للانفاق على السلعة س١ أو غيرها من السلع. وإذا افترضنا أن المستهلك يستطيع أن يشترى بكل هذه النقود التى يمثلها المستقيم (م ن) عند ثمن السوق الكمية (م ك) من السلعة س١، فإن ثمن الوحدة من السلعة س١= $\frac{\text{م ن}}{\text{م ك}}$ وبايصال (ن،ك) نصل إلى الخط (ن ك) وهو ما يعرف بخط الثمن أو بميل الثمن لأننا يمكننا أن نعتمد على هذا الخط في معرفة الثمن وهو $\frac{\text{ن م}}{\text{م ك}}$ وهذا الخط (ن ك) يبين من ناحية أخرى فرص المستهلك التى يسمح بها دخله (م ن) في الحصول على الوحدات المختلفة من السلعة س١ بافتراض ثبات ثمن السوق، ومن هنا يسمى "بخط فرص الثمن" أو "خط الميزانية" أو "خط الثمن".

.Price Line, Budget Line



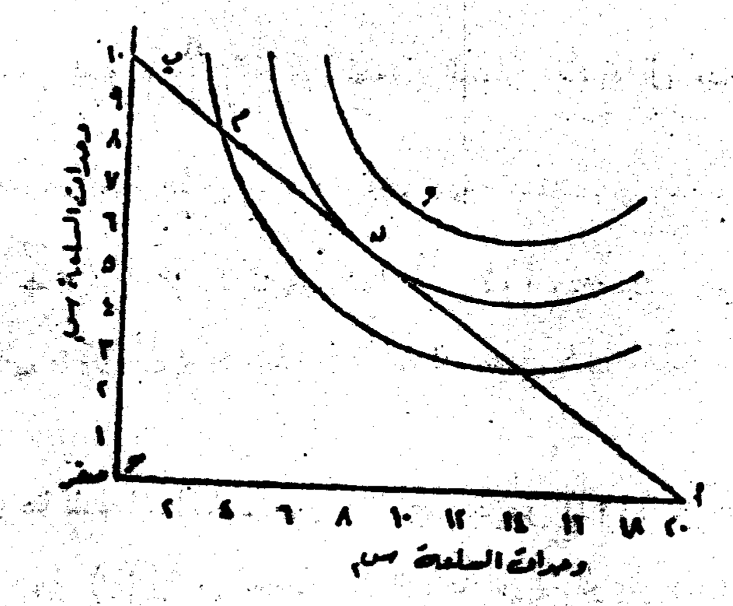
شكل رقم (٣٥)

لكن كيف يتوازن المستهلك من خلال استخدام خط الثمن وخريطة منحنيات السواء[1]؟ نفترض أن المستهلك يفاضل بين سلعتين س١، س٢، وأنه من خلال استخدام خط الثمن ومنحنيات السواء يمكنه أن يفاضل بين المجموعات المختلفة من السلعتين س١، س٢ التى تعطيه أكبر إشباع ممكن، ولهذا يمكن أن نجمع بين خريطة منحنيات السواء وخط الثمن في شكل واحد هو الشكل رقم (٣٦).

---

(١) انظر في تفصيل ذلك أيضاً: صبحى تادرس قريصة: محمد على الليثى، محمد محروس إسماعيل، نعمة الله إبراهيم: مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية ١٩٧٥م ص (١٠٨-١٢٦).

- الفرد. و. ستونير، هيج، النظرية الاقتصادية، ترجمة صلاح الصيرفى، مطبعة المسلة ١٩٦٢، ص ١٠٩ وما بعدها.



شكل رقم (٣٦)

وبمقارنـة المجموعـات الثلاثـة التـى تمثلهـا النقـط م.ن، و الواقعـة علـى منحنيات السواء نجد أن المستهلك يحصل على أكبر اشباع ممكن إذا حصـل على المجموعة (و)، إلا أنه لن يستطيع الحصول علـى تلـك المجموعـة لأنهـا تخرج عن خط الثمن، أى تقع خارج حدود امكانياته من ناحية الدخل.

كما أن المستهلك يستطيع أن يشترى المجموعة التـى تمثلهـا النقطـة (م) لأنهـا تقع على خط الثمن، ولكن المستهلك الذى يسعى لتحقيق اكبر إشباع ممكن من توزيع انفاقه المحدود على هاتين السلعتين سوف لايقبل شراء المجموعة التـى تمثلها النقطة (م) لأنه يستطيع شراء مجموعة أخرى لاتقع فقط على خط الثمـن– أى فـي حـدود امكانياتـه– وإنمـا تعطيـه إشباعاً أكبر مـن المجموعـة السـابقة، وهـذه المجموعـة هـى التى تمثلهـا النقطـة (ن)، وهـى التـى تحقـق للمستهلك توازنا حيث يتلامس خط الثمن مع منحنى السواء. وعليه فإن النقطة (ن) هى نقطة تمـاس بين خـط الثمـن ومنحنـى السـواء. ويعنـى ذلـك أن ميل منحنى السواء عند هذه النقطة يتساوى مع ميل خط الثمن.

فميل منحنى السواء $\frac{\Delta س_1}{\Delta س_2}$ أى المعدل الحدى للاستبدال بين السلعتين س١، س٢، أما ميل خط الثمن عند أى نقطة فهو ثابت وهو يساوى $\frac{جـ ب}{أ جـ}$

ولكن ب جـ= عدد الوحدات من السلعة س١، أ جـ= عدد الوحدات من السلعة س٢ التى يمكن أن يشتريها المستهلك لو أنفق كل دخله على السلعة س٢.

ولو رمزنا للدخل المخصص للانفاق بالرمز (د) وثمن الوحدة من السلعة س١ بالرمز (ل) وثمن الوحدة من السلعة س٢ بالرمز (هـ) فإنه يمكن تعريف ب جـ، أ جـ كما يلى:

$$ب جـ = \frac{د}{ل} = \frac{الدخل}{ثمن السلعة س١} = عدد وحدات السلعة س_1$$

$$أ جـ = \frac{د}{هـ} = \frac{الدخل}{ثمن السلعة س٢} = عدد وحدات السلعة س٢$$

$$\therefore ميل خط الثمن = \frac{د}{ل} \div \frac{د}{هـ} = \frac{د}{ل} \times \frac{هـ}{د} = \frac{هـ}{ل}$$

وعليه يتحقق توازن المستهلك عندما يتعادل المعدل الحدى للاستبدال بين السلعتين س١، س٢ مع النسبة بين ثمنيها أى $\frac{\Delta س_1}{\Delta س_2} = \frac{هـ}{ل}$ (١)

وقد يبدو شرط توازن المستهلك الذى حصلنا عليه من استخدام منحنيات السواء مختلفا عنه في حالة استخدام فكرة المنفعة الحدية، والحقيقة غير ذلك، ويمكن اثبات هذا. فالمعدل الحدى للاستبدال بين السلعتين س١،س٢، هو ذلك الجزء من السلعة س٢ أى Δ س٢ الذى يحصل عليه المستهلك لتعويضه عن

تضحيته بجزء من السلعة س١ أى Δ س١ ولكى تكون المنفعة التى يضحى بها المستهلك متعادلة مع المنفعة التى يحصل عليها من عملية الاحلال عند هذا الحد، فإنه يجب أن يتعادل س١×م ح س١ (المنفعة الحدية للسلعة س١) مع س٢× م ح س٢ (المنفعة الحدية للسلعة س٢).

أى أنه يجب أن تكون Δ س١× م ح س١= Δ س٢× م ح س٢

أو $\frac{\Delta \text{ س}_1}{\Delta \text{ س}_2} = \frac{\text{م ح س}_1}{\text{م ح س}_2}$ (٢)

ومن مقارنة(١)،(٢) نجد أن:

$\frac{\text{م ح س}_2}{\text{م ح س}_1} = \frac{\text{هـ}}{\text{ل}}$ أو $\frac{\text{م ح س}_2}{\text{هـ}} = \frac{\text{م ح س}_2}{\text{ل}}$

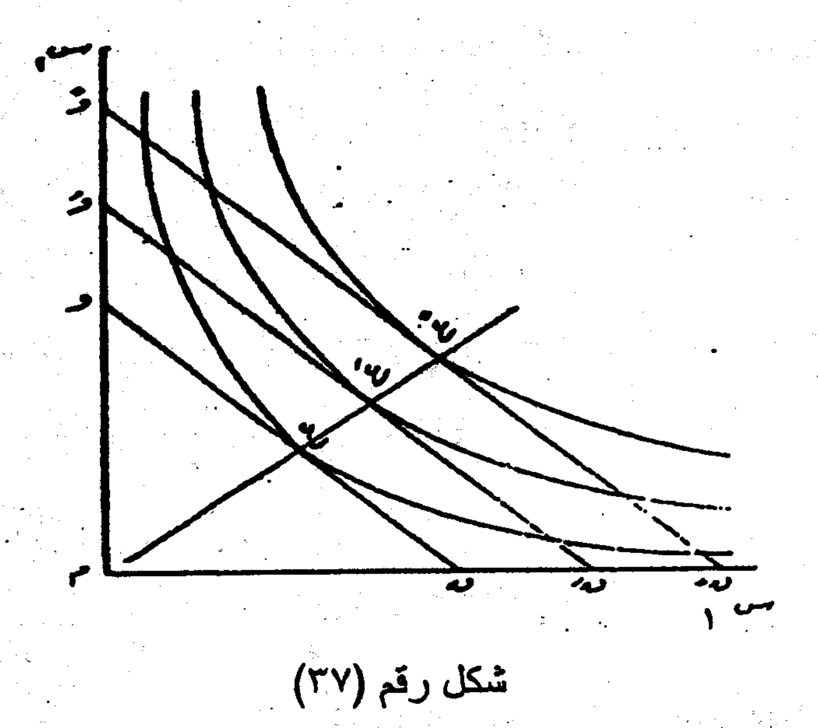
وهذا معناه أن شرط توازن المستهلك يتحقق عندما تتعادل المنافع الحدية للسلع المختلفة منسوبة إلى أثمانها، وهو نفس شرط التوازن الذى حصلنا عليه من استخدام فكرة المنفعة الحدية، وعليه فإن استخدام منحنيات للسواء قد حرر نظرية طلب المستهلك من افتراض قياس المنفعة فضلاً عن تحقيق نفس النتائج من التحليل.

أثر التغير في الدخل على توازن المستهلك:

إذا زاد دخل المستهلك، فإن خط الميزانية أو خط الثمن سيحتفظ بميله- طالما أن الأثمان النسبية باقية على حالها، ولكنه سينتقل إلى أعلى أى جهة اليمن حيث أن المستهلك يستطيع أن يحصل على كمية أكبر من السلعتين مقابل دخله النقدى الذى ازداد.

على أنه في حالة نقصان دخل المستهلك، فإن خط الميزانية أو خط الثمن ينتقل موازيا لنفسه إلى أسفل أى جهة اليسار، وذلك بافتراض بقاء الأثمان النسبية على حالها كذلك.

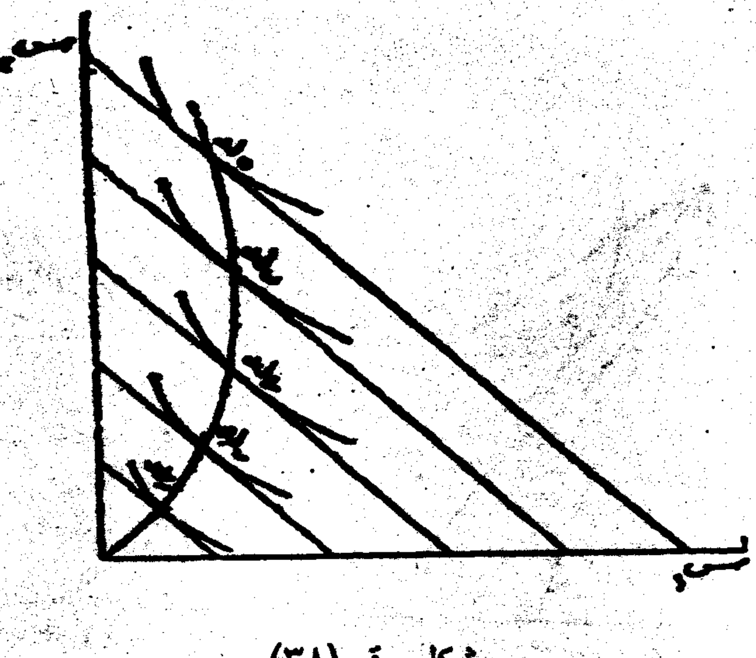
وتبين خطوط الميزانية و ن، وَنَ، وَنّ، كما هو موضح في الشكل (٣٧) كيف تتغير مشتريات المستهلك عندما يتغير دخله، ذلك أنه على كل خط من



شكل رقم (٣٧)

هذه الخطوط نجد نقطة توازن، أى نقطة التماس مع اعلى منحنى سواء وهى النقطة ع،عَ،عً في ذات الشكل، ويبين المنحنى ع،عَ،عً كيف تتغير الكمية المطلوبة من السلع التى يستهلكها المستهلك وهى هنا س٢،س١ تبعا لتغيرات دخله، ويسمى هذا المنحنى منحنى الاستهلاك- الدخل Income-Consumption Curve (ICC) ويسمى أحيانا بمنحنى انجل.

فإذا تعلق الأمر بسلعة من السلع الدنيا أو الرديئة وهى التى أطلق عليها سلع (جفن) مثل الملابس الرديئة الصنع أو اللحوم منخفضة النوع والتى لايستخدمها إلا المستهلك الفقير، ولتكن هى السلعة س١ كما يتضح من الشكل (٣٨)، فإننا نجد أن نقطة التوازن تنتقل من ع١ إلى ع$_{o}$ بحيث تمثل النقطة الأخيرة كمية أقل من السلعة س١ بالرغم من أن ع$_{o}$ تقع على خط ميزانية أعلى وتمثل دخلا أكبر للمستهلك بالتالى.

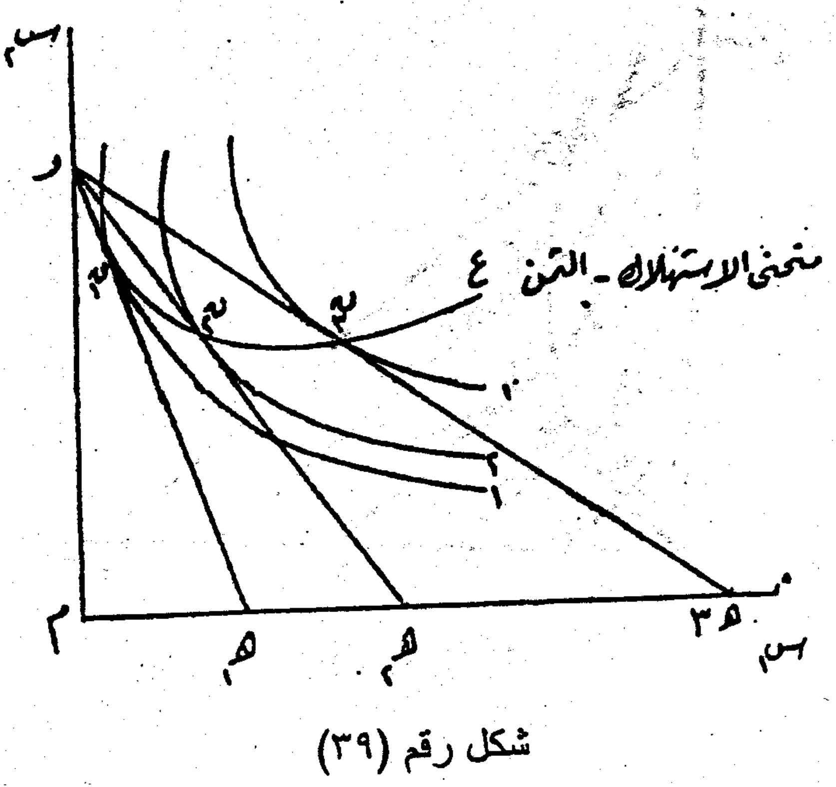


شكل رقم (٣٨)

أثر تغير ثمن السلعة على الكمية المطلوبة منها:

إذا افترضنا أن ثمن أحدى السلعتين ولتكن س١ قد تغير، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وهى دخل المستهلك وثمن السلعة الأخرى وخريطة سوائه التى تعكس تفضيلاته.. فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو: ما أثر ذلك على مشتريات المستهلك من السلعتين؟

الواقع أن المستهلك يستطيع بعد انخفاض ثمن السلعة س١ أن يحصل على الكمية م هـ٢ بدلا من م هـ١ التى كان يمكنه الحصول عليه قبل انخفاض الثمن كما هو موضح بالشكل رقم (٣٩).



شكل رقم (٣٩)

أما بالنسبة للسلعة س٢ التى لم يتغير ثمنها، فإن المستهلك إذا انفق كل نقوده عليها، فإنه يستطيع أن يحصل على نفس الكمية منها وهى م و ويمثل الشكل (٣٩) عددا من خطوط الميزانية ونقط التوازن المناظرة بحيث أنها تكون المنحنى و ن١،ن٢،ن٣ع الذى يبين أثر التغيرات في ثمن السلعة س١ على المشتريات من كل من السلعتين س١، س٢ ويسمى هذا المنحنى منحنى الاستهلاك- الثمن Price-Consumption Curve

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن منحنى الاستهلاك- الدخل السابقة الاشارة إليه يبدأ من نقطة الأصل م حيث لايستطيع المستهلك بدخل مقداره صفر أن يشترى أيا من السلعتين س١، س٢ على أن منحنى الاستهلاك الثمن و ع بالشكل رقم (٣٩) يبدأ من النقطة و على المحور الرأسى وهو النقطة التى تمثل الكمية التى يمكن أن يحصل عليها المستهلك من السلعة س٢ حيث لم يتغير ثمنها إذا قام بانفاق كل دخله عليها.

ويمكن أن نشتق منحنى طلب المستهلك على السلعة التى تغير ثمنها وهى س١ من منحنى الاستهلاك- الثمن أى المنحنى و ع نلك أن أى خط من خطوط الثمن ينبنى على أساس البيانات المتعلقة بكل من كمية النقود المخصصة للانفاق على السلعتين س١، س٢، وثمن هاتين السلعتين، كما أن نقط التوازن على هذا المنحنى تشير إلى الكميات التوازنية التى يطلبها المستهلك عند كل ثمن من أثمان هاتين السلعتين.

ومن توفر هذه البيانات يمكن التوصل إلى رسم بيانى يبين فيه على المحور الرأسى أثمان السلعة س١ مثلا، وعلى المحور الأفقى الكميات التى يطلبها المستهلك عند كل ثمن، والمنحنى الذى يمكن رسمه في ذلك يبين الكميات التى يحصل عليها المستهلك عند الأثمان المختلفة لهذه السلعة(١).

والواقع أن الأثر الناتج عن تغير ثمن سلعه معينه على الكمية التى يطلبها المستهلك يمكن تقسيمه إلى أثرين(٢):

١- أثر الدخل.

٢- أثر الاستبدال.

فإذا افترضنا أن مستهلكا ما كان متوازنا، ومن ثم فإنه يحصل على الكمية التوازنية من كل من السلعتين س١،س٢ بعد انفاق دخله عليها.

---

(١) انظر في ذلك على سبيل المثال:

Milton H. Spencer.
Microeconomics, op. cit., p. 139.

(٢) انظر في ذلك : - محمد على الليثى، نعمة الله نجيب إبراهيم ، مقدمة في "التحليل الاقتصادى دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٦ صفحة ١٥٩-١٦٣. - عبد الرحمن يسرى أحمد، أسس التحليل الاقتصادى، مؤسسة شباب الجامعات الاسكندرية، ١٩٧٨ صفحة ٨٢-٨٧.

فإذا حدث بعد ذلك أن انخفض ثمن السلعة س١، فإن هذا يؤثر – كما رأينا – على مشترياته من كل من السلعتين إذ تزداد القوة الشرائية للمستهلك مما يؤدى إلى زيادة المشتريات من كل من السلعتين بافتراض أنهما ليستا من السلع الرديئة أو الدنيا (التى ينقص الطلب عليها بزيادة الدخل). فأثر الدخل اذن هو الأثر على مشتريات المستهلك الناتج عن زيادة دخله الحقيقى عند انخفاض ثمن السلعة س١، مع ملاحظة أن أثر الدخل يشير إلى التغير الناتج في المشتريات وليس إلى التغير في الدخل الحقيقى للمستهلك.

ويتضح من ذلك أيضا أن انخفاض ثمن السلعة س١ يعنى زيادة افضليتها بالقياس إلى السلعة س٢ عما كانت عليه قبل انخفاض ثمنها. ونتيجة لذلك فإن المستهلك يزيد من استهلاك السلعة س١ على حساب ما يشتريه من السلعة س٢ على أساس أن السلعة س١ أصبحت أرخص نسبيا عما كانت عليه من قبل وهذا هو أثر الاستبدال.

ويتضح من كل ذلك أن انخفاض ثمن سلعة ما ولتكن س١ يؤثر على طلب المستهلك، وقد رأينا انه يمكن تقسيم هذا الأثر إلى شقين:

١- أثر الاستبدال والذى يؤدى دائما في حالة انخفاض ثمن السلعة إلى تمدد الطلب عليها، وفي ارتفاع الثمن يؤدى ذلك إلى انكماش الطلب عليها.

٢- أثر الدخل والذى يؤدى إلى زيادة الطلب على السلعة في حالة انخفاض الثمن، وإلى نقص الطلب في حالة ارتفاع الثمن مالم تكن السلعة من السلع الرديئة أو الدنيا. ونتيجة لذلك، وباستثناء هذا الاحتمال، فإن منحنى الطلب على السلعة لابد وأن يكون سالب الميل أو الانحدار، أى أن انخفاض ثمن السلعة لابد وأن يؤدى إلى تمدد الطلب عليها. بل إنه حتى إذا كانت السلعة رديئة فإن منحنى الطلب عليها يكون سالب الميل مالم يكن أثر الدخل أقوى من أثر الاستبدال، ذلك أن أثر الاستبدال الناتج عن انخفاض ثمن السلعة

يتخذ دائما صورة تمدد في الطلب عليها. يضاف إلى هذا ما يتوقع من ضآلة أثر الدخل في الحياة العملية بالنسبة لمعظم السلع الاستهلاكية لأن انفاق المستهلك على سلعة واحدة يمثل جزءا ضئيلا من ميزانيته، ولهذا فإن انخفاض ثمن هذه السلعة فقط لن يؤدى إلى زيادة دخله الحقيقي إلى حد كبير.

توازن المستهلك- نظرية التفضيل المستبان:

رأينا أن المنفعة مسألة شخصية لايمكن قياسها، وأن سلوك المستهلك في ظل خريطة منحينات السواء هو أنه يدلى بتفضيلاته بين المجموعات المختلفة من السلع والخدمات وبالتالى فإنه يمكن أجراء القياس الترتيبى أو النسبى للمنفعة.

ومع ذلك فإن توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء تعرض للنقد من جديد بسبب الفروض الخاصة بخريطة السواء، ذلك أن النظرية الحديثة- كما سميت- تحتوى على عدد محدود من منحنيات السواء وهو فرض غير واقعى، فضلا عن أنها تفترض أن المستهلك سيوضح كافة المجموعات السلعية المحتملة التى يرغب فيها، كما أنها تفترض أن هذا المستهلك لديه القدرة على ترتيبها عند مستويات مختلفة وكثيرة جدا من الاشباع، وذلك يعنى من ناحية أخرى أن السلع متاحة بوحدات مجزأة في كل الأحوال.

وفي جميع هذه الفروض فإن هذه النظرية- نظرية توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء- تكون غير واقعية، ذلك أن المستهلك عادة لايقوم باعداد بيان شامل للتفضيلات إلا بشكل تقريبى جدا، بالاضافة إلى الشك في قدرته أو استعداده لقياس لمنفعة ترتيبياً، أو مكنته لشراء جزء من تليفزيون أو ثلاجة مثلا.

لكل ذلك وضع الأستاذ سامولسون Samuelson أسلوبا جديداً لايتطلب من المستهلك أن يمدنا بأية معلومات عن نفسه، ويعرف هذا الأسلوب بنظرية التفضيل المستبان أو المستوضح[١]. Revealed Preference Theory

وطبقا لهذه النظرية، فإن المستهلك يستطيع فقط أن يرتب كافة البدائل من السلع والخدمات ويقارن بينها، أى أن تفضيلاته سوف تتضح أو تتبين له Reveald وذلك مع أخذ ثبات الذوق وتناسق السلوك- أى عدم وجود تناقضات في تصرفاته- في الاعتبار.

فمثلا إذا قام هذا المستهلك بترتيب عدد محدود من البدائل، فإنه يمكن أن يرتبها ترتيبا قويا حيث يفضل السلعة س١ على السلعة س٢، على السلعة س٣.. وهكذا، ومن هنا فليس بشرط أن يكون المستهلك أمام حالة سواء أو عدم اهتمام كما هو الحال بالنسبة لخريطة منحنيات السواء، يكفى أن يختار المستهلك هنا أفضل السلع المتاحة له، وبذلك يكون اختياره قد وضح، فالتفضيل كان لاختيار السلعة المطلوبة ووضعها في مرتبة أعلى. ويمكن أن نقول على ضوء ذلك أن المستهلك اشترى السلعة س١ لأن تفضيلها على السلعة س٢ قد اتضح له.

ويمكن ابراز الفكرة أكثر إذا افترضنا أن اختيار المستهلك قد وقع كما هو موضح بالشكل رقم (٤٠) على المجموعة (ن) التى تقع على خط الثمن ع ع من السلعتين س١ ،س٢، ويشير ذلك إلى أن هذه المجموعة ذات أفضلية

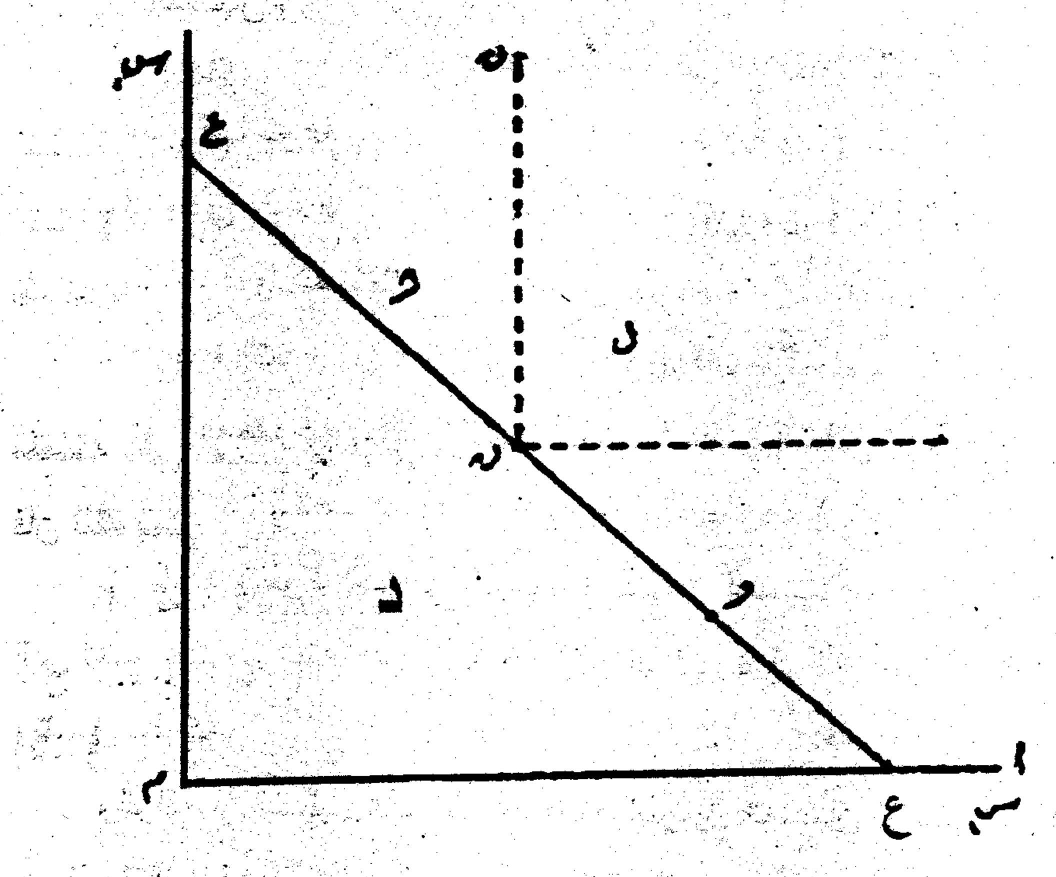
---

(١) وانظر كذلك على سبيل المثال:

Samuelson, Paul A. “A Note on the Pure Theory of Consumer’s Behavior” Economica, February 1838 pp. 61-71.

George J. Stigler, The Theory of Price, Macmillan Publishing Co. Inc. New York 1966 pp. 68-70.

علـى كافـة المجموعـات الأخـرى التـى تقـع علـى ذات خـط الثمـن أو خـط الميزانية.



شكل رقم (٤٠)

على أنه إذا افترضنا تعدد خطوط الثمن، فإن أى مجموعة تقع على خط ثمن أدنى ولتكن(د) تكون أيضا أدنى فـي الأفضليـة مـن المجموعـة (ن) التـي تقع على خط الثمن الأعلى.

أما المجموعه (ل) التـى تقـع على خـط ثمـن اعلـى فإنهـا تكـون أفضـل بالطبع من المجموعة الأصلية(ن) لاحتوائها علـى كميـات أكـبر مـن السـلعتين س١،س٢.

أما أى مجموعة داخل المساحة ع ن ب فإنها تحتوى على كمية أقل من السلعة س١ وكمية أكبر من السلعة س٢، وللمستهلك أن يفاضل بيـن أى منهـا والمجموعة الأصلية الممثلة بالنقطة(ن).

ومن كل ذلك نستطيع أن نقرر أن ثمة فروضا منطقية تبنى عليها نظرية التفضيل المستبان وهى:

١- منطقية التفضيلات، فليس من الممكن أن تكون المجموعة (ن) مفضلة على المجموعة (هـ) مثلا وتكون المجموعة (هـ) مفضلة في نظر المستهلك وفي ذات الوقت على المجموعة (ن)، ومن هنا يقال بضرورة افتراض ثبات ذوق المستهلك وعدم تناقض سلوكه.

٢- فكرة التعدى Notion of Transitivity، فإذا كانت المجموعة (ن) مفضلة على المجموعة (هـ)، والمجموعة (هـ) مفضلة على المجموعة (د)، فإن ذلك يعنى أن المجموعة (ن) مفضلة على المجموعة (د).

٣- تعدد خطوط الميزانية، وبالتالى سيعثر المستهلك على المجموعة التي تلائم خط ميزانيته ومن ثم يقوم بشرائها في ظل افتراض ثبات ذوقه وتناسق سلوكه.

والواقع أن التحليل الذى تقيمه نظرية التفضيل المستبان لايعدو أن يكون هو نفسه التحليل بمنحنيات السواء أو عدم الاهتمام ولكن دون منحنيات سواء أو عدم اهتمام، ومن ثم فهى ليست نظرية ثالثة تقف على قدم المساواة مع مدخلي المنفعة العددية والمنفعة الترتيبية، وأنها لا تعدو أن تكون حذفاً لعنصر أساسي من عناصر التحليل الأخير وهو منحنيات السواء(١).

ويلاحظ أن الأستاذ سامولسون نفسه لم يشر إلى طريقة التفضيل المستبان في الطبعات الأخيرة من مؤلفه في علم الاقتصاد وإنما استخدم طريقة المنفعة العددية والمنفعة الترتيبية في شرحه لنظرية سلوك المستهلك.

ونشير بعد ذلك إلى نظرية الإنتاج والنفقة في الباب الرابع.

---

(١) انظر في ذلك: أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الاقتصادى الجزئى، دار النهضة العربية، ١٩٧٤م، ص ٤١١-٤١٢.

الباب الرابع

نظرية الانتاج والنفقة

مقدمـــة:

يتوقف عرض السلعة أو الخدمة على امكانية انتاجها، والانتاج هو الجهد الإنسانى الواعي الذى يبذل لجعل الموارد الاقتصادية صالحة لاشباع الحاجات الإنسانية سواء عن طريق خلق المنفعة التى تشبع بها هذه الحاجات ابتداء، أو زيادة هذه المنفعة في السلعة أو الخدمة لتكون أكثر صلاحية لاشباع هذه الحاجات.

والانتاج بهذه الصورة لايعدو أن يكون عملية تحويل لبعض الموارد الاقتصادية لتحقيق منفعة أكبر في صورة أخرى، ولايعني ذلك بالضرورةاجراء تغييرات في خصائص المواد أو السلع الوسيطة الداخلة في العملية الانتاجية، فقد يقتصر الانتاج على مجرد نقل وحفظ المنتجات مما يزيد من منفعتها، وهناك صور متعددة من المنفعة هي: منفعة الشكل، ومنفعة المكان، ومنفعة الزمان، ومنفعة الحيازة[١].

ويقصد بمنفعة الشكل تلك المنفعة التى تنتج نتيجة لتغير شكل المادة كدور الفلاح والصانع الذى ينحصر في تحويل العناصر الموجودة في الأرض والهواء والماء إلى مادة معينة، وكذلك تحويل المواد الأولية إلى مادة مصنوعة.

ويقصد بمنفعة المكان نقل المنتجات إلى مناطق أخرى غير مناطق

---

(١) انظر:

- Thomas J. Harvey Dodd, Economics, An Analysis of Principles and Policies, Fifth Edition South Western Pubilishing Co. Cinennatie, Ohio 1965 P. ets.

انتاجها حيث تزداد منفعتها، أما منفعة الزمان فتتحقق مثلا بتخزين مادة غذائية معينة حتى وقت تزايد الحاجة إليها فتزداد منفعتها.

أما عن منفعة الحيازة أو الملكية فإن السلعة تصبح اكثر نفعا بعد اتخاذ الخطوات اللازمة لاعطاء صاحبها حقوق الملكية القانونية، فخدمات المحامي مثلا الذي يعمل بفحص عقود الملكية وتحريرها تزيد من منفعة هذه الأموال.

وعليه فإن عامل النقل، والتاجر، والمحامي، بالاضافة إلى الفلاح والصانع يسمون منتجين طبقاً لهذا المفهوم للانتاج. ويختلف هذا المفهوم بالطبع عن آراء كل من الطبيعيين وآدم سميث عن الانتاج حيث قصر الطبيعيون الانتاج على النشاط الزراعي واستبعد آدم سميث من نطاق الانتاج خدمات كثيرة منها الدفاع والعدالة والطب.

تقسيم:

تلك كانت فكرة عامة عن مفهوم الانتاج، ونرى ان نشير في هذا الخصوص إلى عناصر الانتاج وأشكال المشروعات الاقتصادية المختلفة.

ولأن العامل الرئيسى الذى يحكم عرض السلعة يتمثل في النفقة التى يتكبدها المنتج في سبيل انتاج السلعة، فإنه يتعيين كذلك أن نشير إلى العلاقة بين تغيرات نفقة الانتاج والكمية المنتجة.

ونستطيع أن نعرض إلى ذلك من خلال الفصلين الآتيين:

الفصل الأول: عناصر الانتاج وأشكال المشروعات المختلفة.

الفصل الثانى: العلاقة بين تغيرات نفقة الانتاج والكمية المنتجة.

الفصل الأول

عناصر الانتاج وأشكال المشروعات المختلفة

كان التقسيم التقليدى لعناصر الانتاج يتضمن الأرض (الطبيعة)، والعمل، ورأس المال، وقد اضيف إلى هذا التقسيم عنصر رابع هو التنظيم، ورغم الانتقادات التى وجهت إلى هذا التقسيم، فإن السبب في ابقاء الأخذ به هو توضيح بعض الوقائع الاقتصادية.

ولأن عناصر الانتاج لاتكتسب أهمية أكبر إلا من خلال تجميعها بنسب معينة وفي اطار فن انتاجى معين، فإنه يتعين ان نشير إلى أشكال المشروعات المختلفة، فضلا عن التعرف على أقصى انتاج بديل ممكن وهو ما يعرف بنفقة الفرصة البديلة. ويمكن أن نشير إلى ذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: عناصر الانتاج.

المبحث الثانى: أشكال المشروعات المختلفة.

المبحث الثالث: دالة الانتاج ونفقة الفرصة البديلة.

المبحث الأول

عناصر الانتاج

أولاً: الأرض (الطبيعة) Nature

يشمل عنصر الأرض كافة الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان والتى تؤثر في نشاطه الاقتصادى من حيث المناخ والموقع الجغرافى ومدى توفر المواد الأولية، ولهذا يعتبر من هذا العنصر ما يحويه باطن الأرض من معادن وقوى الانتاج الزراعى، وموارد الطاقة الموجودة في باطن الأرض كالفحم والبترول أو على سطحها كانحدرات المياه وأشعة الشمس.

وهذه الموارد الطبيعية تتغير سـواء بالنقصـان أو الزيـادة بمـرور الزمـن، فهى تنقص باستهلاكها تدريجيا كما هو الحال بالنسبة للغابات وحقول البترول، وتزداد من خلال اكتشاف موارد جديدة أو تطوير الخبرة الفنية والعلمية.

ثانياً: العمل Labour

والعمل هو المجهود الارادى الواعى الذى يستهدف منـه الإنسـان انتـاج السلع والخدمـات لاشباع حاجاتـه. والعمـل بهذا المعنـى لا يتضمـن مجهـود الحيوانات أو مجهود الإنسان لغير انتاج السلع والخدمات.

والأصل ان الإنسان حـر فـي اختيـار نـوع العمـل الـذى يقـوم بـه اى فـي اختيار المهنة التى يريدها، وقد سبق أن رأينا عدم توافر هذه الحرية كاملة في النظم الاقتصادية السابقة عبر تطورها، سواء كان ذلـك فـي العصـور القديمـة وانتشار نظام العبيد أو في العصور الوسـطى وقيامهـا علـى أسـاس نظـام رق الأرض أو في ظل نظم الطوائف بعد ذلك.. وهكذا.

أما في العصر الحديث فإن مبدأ حرية العمل مسـلم بـه فـي ظـل الشـروط والأوضاع التى تنظمها بعض القوانين في ذلك.

هذا وتعتـبر ظـاهرة تقسيم العمـل ظـاهرة قديمـة وإن كـان المعنـى الـذى انصرفت إليه هذه الظاهرة ابتداء كان تقسيم العمل الحرفى أى أن يـزاول كـل فرد مهنة أو حرفة واحدة دون غيرها مستعينا بدخله منها لاشباع حاجاته من السلع والخدمات الأخرى التى ينتجها منتجون آخرون. وقد عم انتشار ظـاهرة تقسيم العمـل داخـل الوحـدة الانتاجيـة فـي العصـر الحديـث وخاصـة العمـل الصنـاعى، ويعنـى ذلـك أن تتخصـص المشروعات المختلفـة فـي الصناعـة الواحدة إما في انتاج اجزاء معينة من السلعة النهائية او في مراحل معينة مـن مراحل انتاجها.

على ان ما يعنينا في ذلك بالطبع هو تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجيـة، ويترتب على هذا النوع من تقسيم العمل مايلي:

أولاً: يكتسب العامل مهارة كبيرة عن طريق تخصصه في القيام بعملية واحدة مبسطة يقوم بها، فضلا عن أن تقسيم العمـل يجعلـه يتكيف مع استخدام الآلة في العملية الانتاجية، ومن ثم يؤدى تقسـيم العمـل أيضـا إلـى تيسـير مهمة المخترعين لتطوير وتحسين الآلـة مـن خـلال أدائها فعلا، خاصـة وأنه طالما كانت العمليـة التـى يـراد اختراع الآلـة لتأديتها مبسطة كلما كانت مهمة المخترع أبسط وأيسر.

ثانياً: يؤدى تقسيم العمل كذلك إلى تقليل نفقة الانتاج حيث يسـاعد علـى القيـام بالانتاج الكبير الذى تنخفض معه هذه النفقة، وتخفيض نفقة الانتاج يـؤدى إلى زيادة أرباح المنتجيـن وتشـجيعهم علـى التوسـع فـي الانتـاج وخفض أثمان المنتجات في المدة الطويلة الأمر الذى يتحسن معه مستوى المعيشة في النهاية.

وليس من شك في أن تقسيم العمل يـؤدى مـن ناحيـة أخرى إلـى تقصير فترة التدريـب العملـى وييسـر بالتـالى دخـول فئـات جديـدة من العمـال غـير المدربين إلى صناعة معينة، أو انتقال فئات من العمال المدربيـن مـن صناعـة إلى أخرى ولهذا يصبـح الحصـول علـى عمـل آخـر أكثر يسرا أمـام هـؤلاء العمال، وذلك بالرغم ممـا ينسب لتقسيم العمـل مـن عيـوب أهمهـا قتـل روح الابتكار والتفكير بالنسبة للعامل مـن ناحيـة، وتوفير عـدد مـن العمـال بسـبب انتشار استعمال الآلات من ناحية أخرى[1].

---

(١) ومع استمرار الاختراعات وانتشار المشروعات التـى تنتـج بهـا آلات الانتـاج ذاتهـا تخـف حدة هذا العيب، وإن كان التخصص الدقيق الذى يمكن أن يكتسبه العامل قد يحول دون عملية انتاج فنية أخرى على أساس أنه يقتضى منه فترة مران طويلة نسبياً.

ومع ذلك يبقى لتقسيم العمل أهميته وفائدته التى تفوق كثيرا عيوبه حيث تحققت به تطويرات جوهرية في العملية الإنتاجية لصالح المجتمع في النهاية.

ثالثاً: رأس المال Capital

يمكن تعريف رأس المال بأنه مجموعة غير متجانسة من العناصر التى تأخذ معناها الاقتصادى من قدرتها على تحقيق نتيجة معينة عند استخدامها في الانتاج، وهى توفير تيار من السلع والخدمات في تواريخ محددة في المستقبل[١].

وإذا كان الاقتصاديون القدامى رأوا أن رأس المال منتج في عملية انتاج سابقة ويستخدم في عملية انتاج جديدة مفرقين في ذلك بين الأرض ورأس المال على أساس أن الأولى أصلية ولا تهلك بعكس رأس المال، فإن كلا من الأرض ورأس المال يحتاج إلى صيانة، خاصة وأن معظم الأراضى يتعين ترشيد أدائها والحفاظ على تربتها من خلال وسائل الرى والصرف، واستخدام المخصبات الكيماوية والدورات الزراعية المناسبة. وعليه فإن الاقتصاديين المحدثين يدخلون الأرض ضمن تعريف رأس المال على عكس الاقتصاديين التقليدين.

وإلى جانب رأس المال الفنى الذى يقصد به مجموع الأدوات والآلات المادية المستخدمة في الانتاج والتى تؤدى إلى زيادة انتاجية العمل. يرى بعض الاقتصاديين[٢] ظهور مفاهيم أخرى لرأس المال، منها رأس المال المحاسبى ويعنى به مجموعة القيم النقدية التى تحتفظ بقيمتها ثابتة نتيجة

---

(١) انظر:

حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠٨-٢٠٩.

خصم الاستهلاكات، ورأس المال القانوني الذى يشمل كافة الحقوق أو الأصول المالية التى تدر لصاحبها دخلا.

والواقع ان رأس المال المحاسبي والقانوني بهذه الصفة تغلب عليه طبيعة الثروة دون رأس المال، حيث أن الثروة تعني مجموع ما تحت يد الفرد من قيم استعمال في لحظة معينة، ويستوى في ذلك أن تأخذ الشكل العينى كأرض أو سلع انتاجية أو استهلاكية أو أوراق مالية أو مبلغ من النقود، ومن هنا فإن الثروة أعم من رأس المال، ولهذا نفضل أن يقتصر لفظ رأس المال على المعنى الأول وهو الأدوات والآلات التى تستخدم فعلا في العملية الانتاجية في فترة زمنية معينة.

على أن أبرز تقسيمات رأس المال هى تقسيمه إلى رأسمال ثابت Fixed Capital ورأسمال متداول Circulating Capital ورأس المال الثابت لايستهلك بالاستعمال مرة واحدة في الانتاج مثل المباني والآلات حيث يدخل في أكثر من عملية انتاجية.

أما رأس المال المتداول فهو الذى يستهلك بالاستعمال مرة واحدة بمعنى انه يتحول أو يتغير خلال العملية الانتاجية، و مثله المواد الأولية التى تدخل في العملية الانتاجية كالفحم والصوف والقطن وغير ذلك من المواد.

وللتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهمية كبيرة عند المنتج لأنه يدخل في حسابه تلك التفرقة عندما يقوم بتقدير نفقة انتاج السلعة أو الخدمة التى ينتجها. ذلك أن ما يتكلفه المنتج في سبيل شراء المواد الأولية ومواد الوقود وغير ذلك يعتبر جزءا من نفقة الانتاج الكلية للسلعة أو الخدمة، أما رأس المال الثابت فلا يحتسب من قيمته في تلك النفقة إلا ما يستهلك من تلك القيمة فعلا في عمليات الانتاج.

عملية تكوين رأس المال:

يتكون رأس المال عن طريق عمليتين هما: الادخار والاستثمار:

أولاً: الادخار Saving

يعنى الادخار اقتطاع جزء من الدخل الذى يحصل عليه الفرد وحبسه عن انفاقه في أغراض الاستهلاك، والادخار بهذا المعنى يمثل عملية سلبية بحته لا يتم معها تكوين رأس مال، حيث تسمى هذه العملية بالاكتناز Hoarding، هذا ويتوقف حجم المدخرات في الدولة على العوامل الآتية:

١- حجم الدخل القومي:

فكلما أزداد حجم الدخل القومى كلما ازداد مقدار الادخار في الدولة، والعكس بالعكس. ولهذا تزداد نسبة الادخار في الدولة الغنية عنها في الدولة الفقيرة، ذلك أن زيادة الدخل القومى بها تتضمن زيادة دخول الأفراد في نفس الوقت وبالتالى زيادة نسبة الادخار. أما الدول الفقيرة فإنه نظرا لضآلة الدخل القومى بها وبالتالى دخل الأفراد بها، فإن النسبة المخصصة من دخولهم للاستهلاك تزداد ويقل أو ينعدم القدر المخصص منها للادخار.

٢- كيفية توزيع الدخل القومي:

قد يظل مستوى الدخل القومى باقيا دون تغيير، ولكن قد تزداد دخول بعض الأفراد وتقل دخول البعض الآخر في الدولة، ونكون بالتالى أمام توزيع جديد للدخل القومى يترتب عليه تغيير مقدار الادخار الكلى للدولة. فكلما ازداد دخل بعض الأفراد حتى في الدول الفقيرة كان ذلك دافعا لقيامهم بالعبء الأكبر من عملية الادخار. وآية ذلك أن هؤلاء الأفراد بحكم ثرائهم يكونون قد استوفوا حاجاتهم أو كادوا، ومن ثم يكون الدافع لاشباع المزيد من هذه الحاجات محدودا ليترك فرصة أكبر للمزيد من الادخار.

وعلى هذا الأساس إذا أعيد توزيع الدخل في الدولة لصالح الطبقات ذات الدخول المحدودة من خلال الضرائب التصاعدية، مثلا، فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك من ناحية، وانخفاض حجم المدخرات من ناحية أخرى في الدولة، وإن كانت هذه النتيجة لاتزال محل شك حتى الآن.

٣- توقعات الأفراد بالنسبة لدخولهم في المستقبل:

فإذا كانت هذه التوقعات يغلب عليها طابع التفاؤل إزداد انفاق هؤلاء الأفراد، في الوقت الذى يدفعهم التشاؤم نتيجة لقلة الدخل أو انقطاعه مثلا إلى الادخار لتأمين حياتهم في المستقبل، وعلى هذا الأساس كلما ازداد تطبيق القوانين الاجتماعية التى تؤمن الأفراد ضد الشيخوخة والعجز والوفاة والبطالة، فإن ميل هؤلاء الأفراد للادخار يقل والعكس بالعكس.

٤- توقعات الأفراد بالنسبة لقيمة النقود ومستقبل أموالهم:

فإذا توقع الأفراد أن انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة ارتفاع الأثمان، أو إذا توقع الأفراد فرض ضرائب عالية على أموالهم أو احتمال مصادرتها، فإن ذلك يؤدى إلى تفضيل هؤلاء الأفراد للانفاق الحال على الادخار في المستقبل.

٥- سعر الفائدة: Rate Of Interest

فكلما أزداد سعر الفائدة كلما شجع ذلك الأفراد على الادخار والعكس صحيح.

ثانياً: الاستثمار Investment

رأينا أن الادخار يمثل عملية سلبية لايتم معها تكوين رأس المال، ولهذا يتعين أن يعقب الادخار عملية أخرى ايجابية هى الاستثمار لتحقيق هذا الهدف، ويؤدى الاستثمار إلى اشراك الأموال المدخرة في عملية الانتاج.

وقد يقوم المدخر بنفسه باستثمار أمواله المدخرة في الانتاج، كما أنه قد يقوم بوضع الأموال المدخرة هذه تحت تصرف أشخاص آخرين يقومون باستخدامها في العملية الانتاجية، وذلك عن طريق المساهمة في أحد المشروعات كشريك بشراء حصة أو سهم، أو عن طريق اقراض المبالغ التى يدخرها نظير الحصول على فائدة حيث يقوم المقترض عادة باشراكها في العمليات الانتاجية المختلفة.

ويتوقف حجم الاستثمار على ضوء ذلك، في نظر كينز Keynes على عاملين.

الأول: سعر الفائدة Rate Of Interest

ومن المعروف أن سعر الفائدة هو الذى يحدد مقدار العائد الذى يحصل عليه شخص معين من احتفاظه بمبلغ معين في بنك معين، وهو الذى يحدد كذلك مقدار المبلغ الذى يدفعه شخص ما للبنك نظير اقتراض مبلغ ما للقيام باستثمار ما. وكلما كان سعر الفائدة منخفضا كلما شجع ذلك رجال الأعمال على الاقتراض والقيام بتنفيذ المشروعات الاستثمارية على أساس أن نفقة المبالغ اللازمة للتنفيذ تكون منخفضة، والعكس صحيح، ذلك أن ارتفاع نفقة الأموال اللازمة من خلال ارتفاع سعر الفائدة يثبط همم رجال الأعمال في هذا الخصوص.

هذا ويتوقف سعر الفائدة على عرض النقود أى كمية النقود المعروضة وعلى طلبها أى تفضيل النقود سائلة، فإذا زادت كمية النقود مع ثبات الطلب عليها انخفض سعر الفائدة العكس صحيح.

ولايكفى سعر الفائدة وحدة لتقرير القيام باستثمار معين أو عدم القيام به، ذلك أنه عند قيام رجل الأعمال أو المنظم بالاستثمار في أصل رأسمالى فإنه

يقوم بتقدير مجموع الغلات النقدية الصافية التى يغلها ذلك الأصل طوال فترته الانتاجية.

والمقصود بالغلات النقدية الصافية هى مقدار ايرادات هذا المشروع بعد خصم كافة النفقات فيما عدا الفائدة المدفوعة لاقتراض رأس المال اللازم للحصول على هذا الأصل، وكذلك نفقات أقساط الاهلاك.

ويتأثر تقدير هذه الغلات النقدية الصافية بالعوامل المحددة للاستثمار فهى تتأثر بتوقعات رجال الأعمال عن الأحوال الاقتصادية، وتتأثر بظهور الاختراعات وارتفاع مستوى الدخل، وانخفاض مستوى الضرائب ونفقات الصيانة ونفقات التشغيل عموما.

الثانى: الكفاءة الحدية لرأس المال Marginal Efficiency Of Capital

وبعد تقدير رجال الأعمال لمجموع صافى الغلات النقدية التى يدرها أصل رأسمالى معين، فإنهم يقومون بخصم هذه الغلات النقدية بسعر خصم بحيث يجعل القيمة الحالية لهذه الغلات الصافية مساوية لنفقة الأصل، وقد أطلق كينز على سعر الخصم هذا عبارة الكفاءة الحدية لرأس المال.

فالكفاءة الحدية لرأس المال إذا هى عبارة عن سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافية التى يدرها الأصل الرأسمالى، طيلة فترة حياته الانتاجية، مساوية لنفقة هذا الأصل (ثمن العرض).

والاستثمار، أى الطلب على السلع الاستثمارية يتوقف- على هذا الاساس- على الموازنة بين سعر الفائدة من ناحية، والكفاءة الحدية لرأس المال من ناحية أخرى، فإذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة أقبل المنتجون على طلب أموال الاستثمار ومن ثم يزداد حجم الاستثمار، لكن إذا تساوت الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة توقف

الأفراد عن المزيد من الاستثمارات. ومن هنا تتوقف عملية الاستثمار على الموازنة بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال من خلال تصرفات المنتجين وتوقعاتهم بالنسبة للربح.

وتفسير ذلك أن المعدات الرأسمالية لها قيمة بسبب تيار الدخل الذى تغله، ومن ثم فمقدار ما يدفع في هذه المعدات كثمن لها إنما يتوقف على مقدار ما تنتجه خلال السنة وعلى سعر الفائدة.

فإذا فرضنا أن أصلا من الأصول الرأسمالية، ولتكن آلة، يدر دخلا قدره ١٠٠٠ جنيه سنويا طوال فترته الانتاجية، فإن مثل هذه الآلة تكون قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه عند سعر فائدة ١٠% لأن ١٠٠٠٠ جنيه تستثمر بسعر فائدة ١٠% تدر دخلا قدره ١٠٠٠ جنيه.

وتساوى هذه الآلة ٢٠٠٠٠ جنيه لو أن سعر الفائدة كان ٥% بدلا من ١٠% لأن استثمارا قدره ٢٠٠٠٠ جنيه يدر دخلا سنويا قدره ١٠٠٠ جنيه إذا كان سعر الفائدة ٥%.

والمعادلة المطبقة في هذا الشأن هى.

$$\text{قيمة الأصل} = \frac{\text{الدخل الذى يدره هذا الأصل}}{\text{سعر الفائدة}}$$

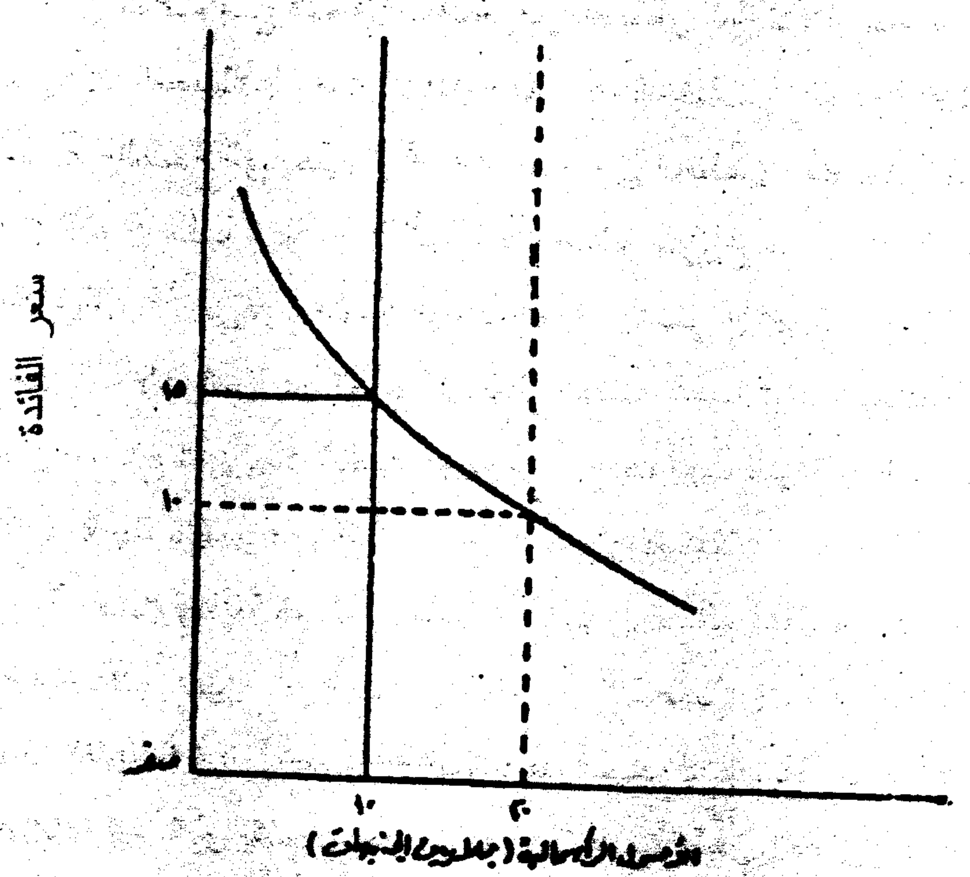
$$١٠٠٠٠ = \frac{١٠٠٠}{\%١٠}$$

$$٢٠٠٠٠ = \frac{١٠٠٠}{\%٥}$$

وعلى هذا الأساس، فإن الكفاءة الحدية لرأس المال تبين العلاقة بين الأصول الرأسمالية الموجودة بالمجتمع وبين العائد الذى يغله ما يقابل جنيه اضافى واحد من المعدات الرأسمالية.

ويوضح الشكل رقم (٤١) منحنى للكفاءة الحدية لرأس المال الذى يمثل العلاقة بين معدل العائد الذى يغله جنيه اضافى واحد من المعدات الرأسمالية

وبين رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية، ومن الملاحظ أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين موضحا أن معدل هذا العائد ينخفض بزيادة رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية بسبب انطباق قانون تناقص الغلة الذى سنشير إليه فيما بعد.



شكل رقم (٤١)

فإذا بلغ رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية في سنة معينة (١٠) فإن سعر الفائدة عند التوازن يكون ١٥٪ لأنه عند سعر فائدة أقل من ذلك فإنه يكون أقل من معدل الفائدة الذى تدره هذه الأصول، فإذا ازدادت الأصول الرأسمالية في المجتمع إلى (٢٠)، فإن عائد رأس المال وبالتالى سعر الفائدة سينخفض إلى ١٠٪ مثلا.

رابعاً: التنظيم Entreneeurship

يقصد بالتنظيم تنظيم الانتاج، وهو وظيفة المنظم Enterpreneur الذى يمثل الشخص أو الهيئة التى تعمل على التوفيق بين عناصر الانتاج بالنسب اللازمة لانتاج السلعة أو الخدمة بقصد الحصول على الربح.

ولأن المنظم ينتج للسوق فإنه يتعرض للمخاطر من خلال العوامل التى تحكم طلب المستهلك أو أثمان السلع والخدمات الداخلة في العملية الانتاجية، ولهذا فإن الصفة التى يجب توافرها ابتداء في المنظمين هى قدرتهم على التنبؤ بأحوال طلب وعرض السلعة وآثار انشاء مشروع ما.

والواقع أن حركات الأثمان تساعد المنظمين على انتاج السلع والخدمات المطلوبة والاعراض عن السلع التى يقل الطلب عليها، ومن ثم فهو يرتاد ميادين الانتاج التى يشتد الطلب عليها ويخرج تدريجيا من تلك التى ينقص الطلب عليها، ليعمل على التوازن بين الانتاج والاستهلاك.

وقد كانت وظيفة المنظم هذه هى ما يقوم به المنظم فعلا، ولذلك اهتم به بعض الاقتصاديين في الماضى، ومنهم الاقتصادى جوزيف شومبيتر J.Schumpeter الذى يقرر أن المنظم هو المحرك للنشاط الاقتصادى في المجتمع، فهو الذى يقوم باستمرار بعملية التجديد وتطبيق المخترعات الحديثة، وهو الذى يستخدم طرقا جديدة للانتاج، ويقوم بفتح اسواق جديدة، ويتوصل إلى مصادر جديدة للمواد الخام، ويعمل على اعادة تنظيم الصناعة.

ومع ذلك فقد رأينا عند عرض خصائص الرأسمالية المعاصرة أن انتشار الشركات المساهمة العملاقة أصبح ظاهرة لصيقة بتلك الرأسمالية، وترتيبا على ذلك لم يعد المنظم يتحمل بالمخاطرة إلا بقدر رأسماله الذى يساهم فيه، ومن ثم يكون المساهمون هم الذين يتحملون بالمخاطرة أساسا وليس المنظم

بمفرده، خاصة وأن الإدارة في الوقت الحاضر يقوم بها طبقة من المديرين المحترفين.

من هو المنظم في المشروعات المختلفة؟

والواقع أن شخصية المنظم قد تكون واضحة، وقد تكون صعبة التحديد حسب أشكال المشروعات، ففي المشروع الفردى يكون المنظم هو أيضا صاحب رأس المال ومدير المشروع، وفي شركات التضامن يقوم الشركاء المتضامنون بوظيفة الإدارة وتحمل المخاطر، أما بالنسبة للشركات المساهمة، فيرى البعض أن المساهم هو المنظم، ولكنه ينزل عن بعض اختصاصاته لمجلس الإدارة. ويرى آخرون أن المساهم يكون منظما في نطاق المبلغ الذى استثمره في المشروع.

وازاء الاختلاف في ذلك فإننا نؤكد ما سبق أن رأيناه بالنسبة للشركات المساهمة العملاقة وهو أن طبقة المديرين المحترفين لأعمال الإدارة هم المنظمون الحقيقيون.

أما في المشروعات المملوكة للدولة، فإن الحكومة هي التى تقوم بدور المنظم، وفي الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يعتبر المستهلكون هم المنظمون. أما في تعاونيات الإنتاج فإن العمال يعتبرون منظمين لأنهم يملكون ويديرون المشروع تعاونيا.

نقد التقسيم السابق لعناصر الإنتاج:

ينتقد بعض الاقتصاديين المحدثين تقسيم عناصر الإنتاج إلى طبيعة (أرض) وعمل، ورأسمال، وتنظيم، من نواحي معينة أهمها مايلي:

أولاً: ليس هناك عنصر متجانس تماما من هذه العناصر، فالعمل مثلا يجمع تحته عناصر مختلفة مثل عمل الطبيب وعمل العامل في الحقل أو المنجم أو المرعى... إلخ، وتختلف مساحات الأرض في خصوبتها وتربتها،

ويشتمل رأس المال على وحدات غير متماثلة كالعدد والآلات والسلع الرأسمالية، ومن هنا فتقسيم عناصر الإنتاج- في رأى هؤلاء الاقتصاديين- إلى اربعة أقسام ليس كافياً.

ثانياً: التفرقة بين الأرض ورأس المال لاتستند على أسس اقتصادية، وقد سبقت الاشارة إلى ذلك عند عرض رأس المال.

ثالثاً: التفرقة بين العمل والتنظيم تفرقة أولية، لأن ما يميز العمل هو النشاط والذكاء والمقدرة على التصرف، ويتفاوت الأفراد في ذلك. ومن ثم ليس بصحيح أن المنظم وحده هو الذى يتمتع بصفات تجعله بمفرده قادراً على التنبؤ وتحمل مخاطر الإنتاج.

وينتهى هؤلاء الاقتصاديون إلى أن تقسيم عناصر الإنتاج- على هذا الأساس- تقسيم معيب. وبرغم وجاهة نواحى النقد هذه فقد أخذنا بهذا التقسيم لمجرد تسهيل عرض بعض الوقائع الاقتصادية.

ونشير بعد ذلك إلى أشكال المشروعات المختلفة في المبحث الثانى.

المبحث الثانى

أشكال المشروعات المختلفة

يمكن تعريف المشروع Firm بأنه الوحدة الفعالة في انجاز القرارات فيما يتعلق بالإنتاج، وتختلف أنواع المشروعات بحسب النظرية إلى طبيعة ملكيتها أو حجمها أو طابعها الاقتصادى أو القانونى، وإذا ركزنا أساسا على الجوانب الاقتصادية للمشروعات المختلفة، فإنه يمكن أن نشير إلى أهم أنواع أو أشكال هذه المشروعات فيما يلى:

أولاً: المشروع الفردى Individual Proprietorship

يقوم بالمشروع الفردى شخص واحد تتوافر فيه صفة الرأسمالية والمنظم والمدير، والمشروع الفردى بهذه الصورة يمثل الشكل الأول للمشروعات الرأسمالية في مستهل الثورة الصناعية، وإن كان لايزال قائما الآن في كثير من الدول المتخلفة.

والمشروع الفردى يتحمل المخاطر جميعها، ومن ثم فلديه حافز قوى على الإنتاج وتصريف المنتجات، وإذا كان يمكن تكوين المشروع الفردى بسهولة فإنه يمكن انهاؤه بيسر كذلك.

على أن المشروع الفردى من ناحية أخرى تكون موارده المالية محدودة، ويصعب تطبيق تقسيم العمل داخله بدقة، فضلا عن أن تعرضه للمخاطرة يضعف من مركزه خاصة وأنه يعتمد على شخص واحد.

ومع ذلك فإن هذا النوع من المشروعات يجد مجالات أوسع في نطاق الزراعة وتجارة التجزئة وفي الدول المتخلفة عموما، فضلا عن أن بعض المشروعات تتناسب طبيعتها مع الطابع الفردى.

ثانياً: شركات التضامن[1] Partinership

تتكون شركة التضامن من شريكين أو أكثر تربطهما صلة وثيقة، ويلتزم كل شريك بتقديم حصة من رأس المال بغرض عمل مشترك وتقسيم الأرباح الناشئة بينهم. ونظرا لضرورة توافر عنصر الثقة بين الشركاء فإن مسئولية كل شريك عن ديون الشركة تكون غير محدودة بحصته بل تنسحب إلى كل أمواله وثروته. ولهذا فللدائن أن يرجع بكافة ديونه على أى شريك خاصة إذا كان مليئا ليستوفى حقوقه منه.

وإذا كانت شركات التضامن تستطيع أن تحصل على موارد مالية أكثر من المشروعات الفردية لزيادة عدد الشركاء فيها، فضلاً عن امكانية تعبئة الكفاءات وحسن الإدارة والاشراف بما له من أثر على حسن أداء العملية الإنتاجية وتحقيق ما يسمى بالوفورات الخارجية، فإن عنصر المسئولية غير المحدودة فيها يجعل الشركاء في هذه الشركات لايتحمسون للتوسع فيها، خاصة وأن احتمال ظهور الخلاف بين الشركاء يكون قائما بما يؤثر على حسن الإدارة، فضلا عن أن وفاة أحد الشركاء أو إفلاسه أو جنونه ينهى حياة الشركة، ولهذا لاتتمتع هذه الشركات كثيرا بصفة الدوام.

ثالثاً: شركات التوصية البسيطة[2] Limited Partinership

تتكون شركات التوصية البسيطة من نوعين من الشركاء: شركاء متضامنين، شركاء موصين. ويكون حكم الشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة هو ذات حكم الشركاء المتضامنين عموما في شركات التضامن. أما بالنسبة للشركاء الموصين في شركات التوصية البسيطة فإن

---

(١) ويطلق عليها بالفرنسية Société en Nom Collectif

(٢) ويطلق عليها بالفرنسية Société en Commandite Simple واختصار Commandite، ويسمى الشريك الموصى Commannditaire.

دورهم يقتصر على تقديم حصة من رأس المال، ولايسأل الشريك الموصى عن ديون الشركة إلا في حدود هذه الحصة، وتتوافر الحاجة إلى هذا النوع من الشركات مثلا في حالة اكتشاف اختراع من جانب بعض الأفراد، ولتطبيق هذا الاختراع فإنهم يلجأون إلى بعض الرأسماليين يشاركونهم الامل في نجاح تطبيق هذا الاختراع.

ومع ذلك فإن هذا النوع من الشركات تلحقه ذات عيوب شركات التضامن السالفة الاشارة إليها، فضلا عن أن عدم اشراك الشركاء الموصين في الإدارة قد يؤدى إلى إساءة استعمال السلطة من جانب الشركاء المتضامنين في هذا النوع من الشركات.

رابعاً: شركات التوصية بالأسهم Société en Commandite Par Action

رأينا أن شركات التضامن- والشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة- تعتمد في تكوينها أساسا على الثقة بين هؤلاء الشركاء، وحتى بالنسبة للشركاء الموصين في الشركات الأخيرة يلزم توافر الثقة والأمل ابتداء بينهم وبين شركائهم المتضامنين في هذه الشركات، ولهذا يطلق على هذه الشركات شركات أشخاص لاعتمادها على بعض صفات هؤلاء الأشخاص.

ونظراً لأن شركات التضامن- وتلحقها في تلك شركات التوصية البسيطة- تعجز عن ارتياد المشروعات الصناعية الكبرى للأسباب التي سلف أن أشرنا إليها بشأنها، فإن أنواعا أخرى من الشركات تتخذ شكلا آخر أكثر مرونة من الناحية المالية ولا تعتمد على الثقة أو التعارف بين الشركاء، ولهذا سميت بشركات الأموال، ومن هذه الشركات شركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة.

وتشبه شركات التوصية بالأسهم شركة التوصية البسيطة تماما فيما عدا أن الشركاء في شركة التوصية بالأسهم يشتركون بأسهم وليس بحصص،

فضلاً عن أنه يمكن للشريك الموصى في شركة التوصية بالأسهم أن يتنازل عن اسهمه في حين يعلق التنازل عن حصة الشريك الموصى في شركة التوصية البسيطة على رضاء الشركاء الآخرين.

ويعنى هذا وذاك ان مسئولية الشريك في شركة التوصية بالأسهم تكون محدودة بقيمة ما دفعه من رأس المال في صورة أسهم، ومع ذلك فإن عيوب شركات التضامن تظل كما هى بالنسبة للشركاء المتضامنين في شركات التوصية بالأسهم.

وتعتبر شركة التوصية بالأسهم مرحلة انتقالية بين شركات الأشخاص وشركات الأموال لأنه بينما تنطبق جميع الأوصاف التى للأسهم في الشركات المساهمة على أسهم الشركاء الموصين، الأمر الذى يضعها في جانب شركات الأموال، إلا أن قيود التضامن بالنسبة للشركاء المتضامين يجعلها من شركات الأشخاص.

خامسا: شركات المساهمة Corporation, Société Anonyme

تعتبر الشركات المساهمة الشكل النهائى الذى وصلت إليه أنواع المشروعات، وفي هذا النوع من التنظيم تختفى شخصية المساهمين، ومن ثم تكون شركة أموال خالصة حيث تبرز أهمية المبالغ التى يساهم بها هؤلاء المساهمون في رأس المال.

ولأهمية الشركات المساهمة في الاقتصاد القومى، اهتم بها المشرع في كل دولة وأحاط تكوينها باجراءات معينة تبين حقيقة وضعها ووضع المساهم فيها قبل أن يقدم على الاكتتاب بأمواله في رأسمالها[١].

---

(١) انظر في تفصيل ذلك في مصر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة والتعديلات اللاحقة عليه.

وتجمع الشركات المساهمة رأس المال اللازم لمزاولة نشاطها من طريقين: الأسهم والسندات.

ويمثل السهم Share, Action نصيبا في رأسمال الشركة المساهمة، ولهذا فهو يخول صاحبه الحق في الحصول على ربح تحددم القيمة الاسمية للسهم الذى يحمله ومقدار الربح الصافى للشركة، ومن ناحية أخرى يكون لصاحب السهم الحق في المساهمة في إدارة الشركة عن طريق التصويت في الجمعية العمومية الخاصة بها وكذلك في الحصول على قيمة أسهمه كلها أو بعضها عند انقضاء الشركة ووفقا لما يتبقى من أصولها بعد سداد الديون التى عليها.

وتختلف الأسهم باختلاف أنواعها من حيث الحق في الحصول على ربح لها، فهناك أسهم الامتياز والأسهم العادية والأسهم المؤجلة وحصص التأسيس.

أما عن سهم الامتياز Preference Share فيكون لصاحبه الحق في الحصول على ربح ثابت حتى في السنوات التى لايتحقق فيها ربح، ويتراكم هذا الحق في الأرباح سنة بعد أخرى، ومن ثم تسمى بأسهم الامتياز التراكمية Cunmulative، وقد يكون سهم الامتياز غير تراكمي Non-Cumulative بمعنى أن هذا السهم يحصل على الربح في السنوات التي يتحقق فيها هذا الربح فحسب.

واما الأسهم العادية فهي تلك التى تحصل على نسبة من الأرباح الصافية للشركة، وهذه النسبة تتقلب بين سنة وأخرى حسب نسبة الربح، ولهذا فإنه في حالة خسارة الشركة أو عدم تحقيقها لأى ربح فإن السهم العادى لايحصل على أرباح.

وبالنسبة للأسهم المؤجلة Deferred Share فإن المؤسسين يستولون عليها في غالب الأحيان للحصول على ما يتبقى من أرباح بعد إجراء التوزيع على المساهمين، وكثيراً ما يكون المبلغ المتبقى فيها كبيراً.

ومن ناحية أخرى قد يكون السهم لحامله، Au Porture وتنتقل ملكيته عن طريق المناولة، وقد يكون السهم اسميا Nominatif فتنتقل ملكيته عن طريق القيد في دفاتر الشركة، وقد يكون السهم مختلطا Mixte يضم جزءا منه اسميا والجزء الآخر يتكون من الكوبونات Coupons التى تصرف على اساسها الأرباح.

أما عن السند Bond, Obilgaticn فإنه يمثل حصة لحامله في دين على الشركة، فصاحب السند يقرض الشركة مبلغا معينا ومن ثم فهو مجرد دائن يحصل على فائدة. ولهذا يقال ان حامل السند دائن في حين يكون حامل السهم شريكاً.

وترتيباً على ذلك فإن حامل السند لايشترك في إدارة الشركة لمجرد كونه دائنا للشركة بعكس حامل السهم الذى يشترك من خلال التصويت في الجمعية العمومية، وفضلا عن ذلك فإن لحامل السند أن يستوفى قيمة دينه عند انقضاء الشركة قبل أن يحصل حامل السهم على قيمة سهمه، ويرجع ذلك إلى أن حامل السند لايتحمل أى مخاطرة في العملية الإنتاجية بعكس المساهمين الذين يتحملون هذه المخاطرة.

وفي الوقت الذى يحصل فيه حامل السهم على ربح Profit فإن حامل السند يحصل على فائدة Interest والربح يتقلب عادة، أما الفائدة فهى ثابتة لأنها لاترتبط بظروف الإنتاج أو بحساب الأرباح والخسائر.

سادساً: المشروع العام Pubic Entreprise

يتميز المشروع العام بأن الدولة تقوم فيه بدور المنظم سواء من خلال

حكومة مركزية أو سلطة محلية، ومن أمثلة ذلك مشروعات البريد والتلغراف والسكك الحديدية وتقوم بها الحكومة المركزية غالبا، ومشروعات المياه والكهرباء والمواصلات وتقوم بها المجالس المحلية عادة.

ويمكن من ناحية أخرى التمييز بين طرق استغلال المشروعات العامة في: مشروعات الاستغلال المباشر، ومشاطرة الاستغلال، والامتياز، وأخيرا مشروع الاقتصاد المختلط.

ويعتبر مشروع الاستغلال المباشر أو الريجى La Régie الشكل القديم للمشروعات العامة، وفيه تقدم السلطة العامة رأس المال وتتولى الإدارة وتتحمل المخاطرة. وليس لهذا المشروع ذمة مالية مستقلة أو ميزانية مستقلة، ومن ثم فهو لا يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة.

وإذا كان هذا النوع من المشروعات يقع تحت رعاية الدولة بصفتها القائمة عليها، فإن عيوبا يمكن أن تلحق به، ومنها: خضوعه للإجراءات الروتينية، وتعرضه للتيارات السياسية، وصعوبة تقدير ربحية هذه المشروعات أو نتيجة أعمالها بدقة، وانعدام المصلحة الشخصية للقائمين بإدارة المشروع، فهم موظفون عموميون لاترتبط أجورهم بمعدل معين للإنتاج، وإنما يحصلون على أجورهم حتى ولو لم ينجح المشروع.

وأما بالنسبة لمشروعات مشاطرة الاستغلال Régie Intéressée فإن القائمين بإدارة المشروع فيها يشاركون في شطر من الأرباح، ويدفعهم ذلك إلى محاولة زيادة ربحية المشروع من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية له، ويغطى هذا بالطبع إلى حد معين العيب الموجه إلى مشروع الاستغلال المباشر من حيث انعدام المصلحة الشخصية لدى القائم بتنظيمه.

ويختلف نظام الامتياز Concession عن نوعى المشروعات السالفة الاشارة إليهما في أن الدولة لاتقوم بتنظيم أو إدارة المشروع فيه من خلال

تملكها له كليا أو جزئيا، وإنما تقوم بمراقبته فقط عن طريق اشتراط شروط معينة عند منح عقد الامتياز. فقد تمنح الدولة حق استغلال المشروع لفرد أو شركة، وتشترط في ذلك عدة شروط في مصلحتها أو مصلحة جمهور المتعاملين مع هذا النوع من المشروعات أو مصلحة العاملين بهذا المشروع، وقد كانت شركة النور والمياه بالاسكندرية وشركة ترام القاهرة من ضمن هذا النوع من المشروعات قبل انتهاء فترة امتيازها وأيلولتها للسلطة العامة أو المحلية.

وفيما يتعلق بمشروعات الاقتصاد المختلط، فإن الدولة تقوم فيها بمشاركة الأفراد في ملكيتها المشروع، وتشارك بالتالى في تحمل مخاطر العملية الإنتاجية، وتعتبر مشروعات الاقتصاد المختلط صورة من صور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه الصورة عند دراسة أساليب الإنتاج المختلفة لحل المشكلة الاقتصادية.

وتحصل الدولة بموجب شركات الاقتصاد المختلط عادة على نسبة ٥١٪ من رأس المال في حالة قيام المشروع على شكل شركة مساهمة، وتحقق الدولة بالنسبة لهذه الشركات رقابة داخلية بعكس نظام الامتياز الذى تتوافر معه رقابة خارجية فقط، وبالاضافة إلى ذلك فإن مجرد مشاركة الدولة للأفراد في تحمل مخاطرة هذه المشروعات يبث الثقة في نفوس الأفراد خاصة في الحالات التى يترددون فيها عند تكوين هذه المشروعات، وإذا كانت المشروعات المختلطة محدودة في مصر، ومنها شركة الحديد والصلب وشركة الخزف والصينى، فإنه قد اتسع نطاقها من جديد خاصة بعد اعتناق سياسة الانفتاح الاقتصادى والتغيرات الاقتصادية الجديدة.

سابعاً: الجمعيات التعاونية[١] Co-operative Societes

ظهرت الحركة التعاونية نتيجة استغلال الطبقات الرأسمالية للعمال والمستهلكين، ولهذا أخذ بعض المفكرين يبحثون عن حلول لذلك وخاصة منذ القرن التاسع عشر، وكان على رأس هؤلاء روبرت أوين Robert Owen الذى يعتبر أبا للتعاون في العالم، حيث كان يستهدف نظاما يلغى فيه الربح باعتباره دافعا للاحتكار والاستغلال في النظام الرأسمالي، وقد قام بتجربة تعاونية هى انشاء جمعية تعاونية استهلاكية في "روشديل" عام ١٨٤٤ في بريطانيا حيث انتقلت هذه التجربة بعد نجاحها إلى دول أخرى.

وتتعدد انواع الجمعيات التعاونية، ويمكن الأخذ بتقسيم ثلاثى في هذا الخصوص محوره عنصر الربح الذى تحققه الجمعية، فإذا كان يوزع هذا الربح بحسب كمية المشتريات التى يبرمها العضو مع الجمعية فإن هذه الجمعية تعتبر من الجمعيات التعاونية للمستهلكين، أما إذا كان توزيع الربح يتم بحسب ما يقدمه العضو من عمل، فإن الجمعية هنا تكون جمعية العمال للإنتاج. وأما إذا كان الربح يوزع بحسب ما قدمه كل شخص من حصص في رأس المال أو المواد الأولية، فإن الجمعية هنا تسمى جمعية التعاون المهنية.

ويرى بعض الكتاب أنه ممكن من الوجهة العملية رد هذه الأنواع الثلاثة من الجمعيات التعاونية إلى نوعين فقط هما: التعاونيات الاستهلاكية والتعاونية الإنتاجية[٢].

---

(١) انظر: جابر جاد عبد الرحمن، اقتصاديات التعاون، في البنيان التعاونى، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩م، - شمس الدين خفاجى، تشريعات التعاون، "فكر وقانون" مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٦٦م، - كمال أبو الخير، النظم التعاونية في الدول المختلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٦٧م، - أحمد حسن البرعى، الحركة التعاونية من الوجهتين التشريعية والفكرية، دار الفكر العربى، ١٩٧٦م.

(٢) انظر: سعد ماهر حمزة، علم الاقتصاد، المرجع السابق، صفحة ٢٣١.

هذا وتحكم التعاون مبادئ معينة هي:

١- ديمقراطية الإدارة، فكل شخص له صوت One Vote One Person وهذا بعكس شركات المساهمة إذ أن لكل سهم فيها صوتا واحدا.

٢- الفائدة المحدودة على رأس المال، وهذه الفائدة يحددها التشريع الذي ينظم أحكام التعاون. وعلاوة على أن هذه الفائدة محدردة، فإنه لايتم دفعها إلا إذا تحققت أرباح فعلا، ويوضح ذلك أن الجمعيات التعاونية تقلل ما أمكنها من أهمية رأس المال.

٣- العائد على المعاملات، فالأصل في الجمعيات التعاونية أنها تؤدى خدماتها للأعضاء بسعر التكلفة، ولكن الاعتبارات العملية تجعلها تتصرف في أرباحها الصافية على أساس: تكوين احتياطيات لمواجهة المستقبل، دفع الفائدة المحدودة على رأس المال، الانفاق على الخدمات الاجتماعية التى تقدمها للأعضاء بنسبة جهودهم في الجمعية سواء تمثل هذا الجهد في نسبة مشترياتهم من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، أو نسبة عملهم في الجمعيات التعاونية للإنتاج.

ولأن التعاونيات تحل محل الوسيط Middle Man بين تاجر الجملة أو المنتج من ناحية، والمستهلك في الجمعيات التعاونية من ناحية أخرى فإن هذه التعاونيات توفر لأعضائها ربح الوسطاء وتوزعه عليهم في صورة عائد باعتباره جزءا من الثمن الذى دفعوه للسلع التى اشتروها.

٤- العضوية المفتوحة، فباب العضوية لمن يريد أن يشترك في الجمعية مفتوح بالشروط القائمة، ولهذا فرأس مال الجمعية لايحدد مقدما، ويستطيع العضو أن ينسحب من الجمعية في أى وقت، ومن ناحية أخرى فإن أسهم الجمعية تصدر بالقيمة الإسمية وبلا أى زيادة.

هذا وتجدر الاشـارة إلى أن اتجاها يسود الآن يعرف بالخصخصة أو التخصيصية حيث تتحول معه الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أو على الأقل تدار بأسلوب الإدارة الخاصة بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهو ماسنعرض له باختصار فيما يلى

التخصيصية:

يعتبر تعبير تخصيصية أو خصخصة ترجمة لكلمة Privitization في اللغة الانجليزية بمعنى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة[1].

وقد تزايد في السنوات الأخيرة الاتجاه إلى تحويل المشروعات المملوكة للدولة ملكية كاملة أو جزئية إلى ملكية خاصة، وذلك في ظل اتجاه أعم يدعو إلى تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادى لإفساح المجال لقوى السوق لمواجهة المشكلة الاقتصادية.

وفضلاً عن ذلك، فقد اهتمت الهيئات الدولية بهذا الاتجاه بحيث أصبح يتعين أن يتم الاعتراف للقطاع الخاص بدوره في إشباع الحاجات العامة والخاصة على السواء، وبخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة التى تواجه بعض الدول.

هذ وتتعدد أساليب التخصيصية سواء تعلق الأمر ببيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو تمليكها للعاملين فيها جزئياً أو كلياً، أو تعلق الأمر بإدارة القطاع العام بنفس معايير إدارة القطاع الخاص، أو مشاركة

---

(١) انظر في تفصيل ذلك على سبيل المثال:

- أحمد جمال الدين عبد الفتاح موسى، قضية الخصخصة، دراسة تحليلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، العدد الثالث عشر، إبريل ١٩٩٣.

- السيد أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣.

القطاع الخاص في رأسمال شركات القطاع العام، وأخيراً من خلال أسلوب التأجير طويل الأمد لشركات القطاع العام.

ورغم تزايد الاهتمام بالتخصيصية، فهناك مؤيد ومعارض ولكل أسانيده وحججه:

وتستند الدعوة إلى التخصيصية إلى حجج اقتصادية وأخرى اجتماعية. فأما الحجج الاقتصادية فمحورها الحد من ظاهرة عجز الميزانية وزيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية.

وأما الحجج الاجتماعية، فترتكز على أن التحول للقطاع الخاص يحسن من هيكل توزيع الدخول من خلال زيادة حجم الملكية الشعبية ومنح الطبقات الفقيرة فرصة تملك أسهم الشركات التى خضعت لبرنامج الخصخصة.

وبالنسبة لمخاطر الخصخصة، فإن حجج الذين يعارضونها ترتكز على ما يأتى:

١- بيعت الأصول العامة في أحيان كثيرة بثمن أقل من قيمتها السوقية، وهو ما ينعكس سلبياً على دخل الميزانية من عمليات البيع، فضلاً عما تفقده الدولة من موارد عامة بسبب بعض المخالفات المالية.

٢- سوف تعانى الميزانية العامة كذلك من غياب العوائد التى كانت تتولد عن الوحدات العامة قبل تخصيصها بافتراض أن بعض هذه الوحدات كانت تحقق أرباحاً صافية للدولة، وبخاصة وأن التركيز يتم على بيع الوحدات الناجحة ابتداء، ولا يتبقى إلا المشروعات التى تحقق خسائر كبيرة تمول عادة من ميزانية الدولة، الأمر الذى يمثل عبئاً خاصاً على ميزانية الدولة بعد التخلص من المشروعات التى كانت تحقق معدل ربحية إيجابى.

٣- إن طرح الأسهم والأصول بكميات كبيرة يؤدى إلى خفض أسعار الأسهم عموماً بالبورصة، كما يؤدى إلى تحول رءوس الأموال - وهى

محدودة - إلى الاكتتاب في المشروعات التى خضعت لبرنامج الخصخصة، وبالتالى خلق صعوبات للمشروعات الأخرى التى تبحث عن تمويل لاستثماراتها في السوق المالية.

٤- أما بالنسبة للكفاءة الاقتصادية المدعى بها من جانب الذين يؤيدون التخصيصية، فإنها في نظر الذين يعارضونها ترتكز على الربحية كمعيار لتلك الكفاءة، وإذا كانت الربحية تعتبر معياراً لهذه الكفاءة، فإنها ليست المعيار الوحيد أو الأمثل، وفي هذا يكفى القول أن الوحدات العامة:

أ- تلتزم بتقديم خدمات اجتماعية عامة

ب- تعمل في ظل قيود قانونية وسياسية تسبب انخفاض أرباحها.

جـ- توجد متأخرات كبيرة لصالح القطاع العام لدى الحكومة والوحدات العامة الأخرى.

د - تتحمل أعباء مجموعة من السياسات العامة بدون مقابل مثل:

- تحمل أعداد زائدة عن الحاجة من العاملين لمجابهة مشكلة البطالة.

- إنشاء مصانع في مواقع نائية.

- إنتاج بعض السلع الضرورية وغير المربحة.

- البيع بأثمان تقل عن مستوى السوق.

هـ- تتعرض للرقابة الزائدة التى تؤدى إلى الشلل الإدارى.

و - تتعرض لفرض قيادات غير متخصصة وقليلة الخبرة.

وفضلاً عن ذلك، فإن الربحية قد تعود إلى تغيرات الأسعار والتضخم أكثر مما تعود إلى الوفورات التىترتبط بالإدارة الاقتصادية للمشروع.

ونشير بعد ذلك إلى دالة الإنتاج ونفقة الفرصة البديلة في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث

دالة الإنتاج ونفقة الفرصة البديلة

دالة الإنتاج Production Function

تعرف دالة الإنتاج بأنها العلاقة الفنية Technical Relationship بين عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين حجم الناتج أو بمعنى آخر هى اصطلاح يطلقه الاقتصاديون على العلاقة بين معدلات المستخدم من عناصر الإنتاج ومعدل الإنتاج من سلعة معينة، فدالة الإنتاج إذا تعبر عن الطريقة الفنية التى تستخدم في إنتاج سلعة معينة من خلال نمط العلاقة بين المدخلات من ناحية والمخرجات من ناحية أخرى في فترة زمنية معينة.

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضيا كما يلى:

ك= د (ع، س، ض).

حيث ك= الكمية المنتجة من السلعة (المخرجات)، أما المدخلات فهى عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية من عمل ورأسمال وارض.

فالكميات المنتجة إذا هى دالة Function (أى تتوقف على) كميات عناصر الإنتاج ع، س، ص المستخدمة في فترة زمنية معينة.

نفقة الفرقة البديلة- Opportunity Cost

ويمكن تعريف نفقة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة من سلعة معينة بأنها أقصى قيمة إنتاج بديل يمكن الحصول عليه من عناصر الإنتاج التى استخدمت في إنتاج هذه الوحدة. فمثلاً إذا افترضنا أن هناك مساحة محدودة من الأرض ولتكن فداناً مثلاً ويمكن زراعته سنوياً إما شعيراً أو قمحاً أو قطناً، وأن هذا الفدان ينتج ٩ أرادب شعير أو ١٠ أرادب قمح أو ٧ قناطير قطن، وإذا كان ثمن أردب الشعير ٧ جنيهات والقمح ١٠ جنيهات وقنطار القطن ٥٠ جنيها، فإن القيمة الصافية لإنتاج هذا الفدان من الشعير تكون ٦٣ جنيها ومن القمح ١٠٠ جنيها ومن القطن ٣٥٠ جنيها.

وإذا كان الفدان الذى يزرع قمحا أو شعيرا ينتج محصولا آخر كالطماطم مثلا قيمته الصافية مائة وخمسون جنيها بالاضافة إلى كل من القمح والشعير في ذات الفترة الزمنية التى تستغرقها زراعة القطن، فإن القيمة الصافية لإنتاج هذا الفدان من هذه المحصولات يمكن أن تكون كالآتى:

قيمة إنتاج الفدان من الشعير والمحصول الاضافى= ٦٣+١٥٠= ٢١٣ جنيها.

قيمة إنتاج الفدان من القمح والمحصول الاضافى= ١٠٠+١٥٠= ٢٥٠ جنيها.

قيمة إنتاج الفدان من القطن= ٧×٥٠=٣٥٠ جنيها.

وترتيباً على ذلك يمكن القول بأن نفقة الفرصة البديلة للفدان المستخدم في زراعة الشعير والمحصول الاضافى ليست ٢١٣ جنيها، ولكنها تعادل قيمة أعلى إنتاج آخر لهذا الفدان وهى ٣٥٠ جنيها، وهى أقصى قيمة إنتاج ضحينا بها لتخصيص هذا الفدان لإنتاج الشعير والمحصول الاضافى.

وعليه فإن تخصيص هذا الفدان لإنتاج الشعير لايحقق أقصى قيمة إنتاج ممكنة من زراعة هذه المساحة بالشعير والمحصول الاضافى إذ أن قيمة الشعير والمحصول الاضافى تقل بمقدار (٣٥٠-٢١٣)= ١٣٧ جنيها.

ومن ناحية أخرى إذا تمت زراعة هذا الفدان قطنا وقيمة إنتاجه كما رأينا ٣٥٠ جنيها، فإن تكلفة فرصته البديلة أى قيمة أقصى إنتاج بديل هو ٢٥٠ جنيها أى قيمة إنتاج القمح والمحصول الاضافى.

ويفيد هذا التحليل البسيط في التعرف على مفهوم "الكفاءة الإنتاجية" لوحدة إنتاجية معينة حيث يمكن أن تقاس بالنسبة بين قيمة الإنتاج الفعلى لهذه الوحدة وقيمة أقصى إنتاج لها أى= $\frac{\text{قيمة الإنتاج الفعلى}}{\text{قيمة أقصى إنتاج}}$

وباستخدام الأرقام الإنتاجية للفدان السالفة الاشارة إليها، فإنه يمكن حساب الكفاءة الإنتاجية مثلا لناتج الشعير والمحصول الاضافى بقسمة الناتج الفعلى على قيمة أقصى إنتاج بديل له أى $\frac{٢١٣}{٢٥٠}$ ويعنى ذلك أن هذا الفدان لم يستخدم في إنتاج يحقق فيه أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة، ذلك أن الكفاءة الإنتاجية لعنصر إنتاج معين تصل إلى أقصى حد ممكن عندما تصبح هذه النسبة واحداً صحيحاً، أى عندما تتعادل قيمة الإنتاج الفعلى لعنصر الإنتاج مع قيمة أقصى إنتاج له. ويتم ذلك إذا زرع هذا الفدان قطنا وفقا للمثال السابق.

ولكن إذا افترضنا أن للعنصر الإنتاجي استخداما واحداً. فإن تكلفة الفرصة البديلة تكون مساوية للعنصر بالنسبة للصناعة التى تستخدم فيها هذا العنصر. ومع ذلك فإن هذا الفرض نادر الحدوث، ولاينفى ذلك أن تكون إنتاجية هذا العنصر كبيرة في استخدام معين، ومحدودة جداً في استخدام آخر، ويحقق هذا العنصر الفرق بين الإنتاجيتين إذا تم استخدامه في المجال الأول.

ونشير بعد ذلك إلى العلاقة بين تغيرات النفقة وتغيرات الكمية المنتجة وذلك في الفصل الثانى من هذا الباب.

الفصل الثاني

العلاقة بين تغيرات النفقة وتغيرات الكمية المنتجة

تشبه نظرية الإنتاج نظرية طلب المستهلك الفرد في نواحى متعددة، ذلك أن المنشأة في النظرية الأولى تقابل المستهلك في الثانية، وكما أن المستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الاشباع من خلال الكيفية التى يوزع بها دخله للحصول على السلع التى يطلبها، فإن المنشأة في نظرية الإنتاج تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الإنتاج من خلال قدر معين من النفقات وعن طريق الكيفية التى يمكن بها لهذه المنشأة أن تمزج بها عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية.

ومع ذلك فإن أبرز اختلاف بين النظريتين هو أن دخل المستهلك يكون موضوعا تحت تصرفه بقدر محدد، في حين أن النفقات يمكن تغييرها بالنسبة للمنشأة وحسب ظروفها المختلفة وذلك بامكانيات اكبر من دخل المستهلك.

ويمكن لتحليل نظرية الإنتاج وبالتالى دراسة النفقات في علاقتها بالكمية المنتجة من السلعة أوالخدمة أن تتبع طريقة من اثنتين كما هو الحال بالنسبة للطلب: فهناك طريقة تقليدية تقابل طريقة التحليل التقليدية للمنفعة في نظرية الطلب هى دراسة قانون النسب المتغيرة، وطريقة ثانية هى طريقة الناتج المتساوى والنفقات المتساوية Isoquant and Isocost التى تقابل منحنيات السواء في نظرية الطلب.

ويثور بهذه المناسبة سؤال مؤداه ماذا يحدث لنفقة الإنتاج إذا ازاد المنتج من الكمية التى ينتجها عن طريق زيادة جميع عناصر الإنتاج، وهو ما يعرف بعلاقة نفقة الإنتاج بحجم المشروع.

ومعنى ذلك أن دراسة النفقات في علاقتها بالكمية المنتجة تقتضى الاشارة إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: قانون النسب المتغيرة.

المبحث الثاني: منحنيات الناتج المتساوى والنفقات المتساوية.

المبحث الثالث: علاقة نفقة الإنتاج بحجم المشروع.

المبحث الأول

قانون النسب المتغيرة

Law of Variable Porportions

يستطيع المنتج أو المشروع أن يتوصل إلى زيادة الناتج عن طريق زيادة بعض عناصر الإنتاج دون البعض الآخر، وهذا المفهوم هو الذى يعنيه قانون النسب المتغيرة أو ما يطلق عليه قانون تزايد الغلة وتناقصها Law of Increasing and Decreasing Returns أو قانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns.

ومن هنا فإنه يمكن للمنتج أن يزيد من حجم الناتج من خلال زيادة أحد عناصر الإنتاج مع ثبات باقى العناصر، وفي هذه الحالة نجد أن الناتج الكلى يزداد، ولكن بعد حد معين فإن معدل زيادة الناتج الكلى يأخذ في التناقص، أى أن الناتج الحدى يتناقص. فإذا ما استمرت الزيادة في استخدام عنصر الإنتاج المتغير. فإن الناتج الكلى سوف يصل إلى أقصى حد ممكن ثم يأخذ بعد ذلك في التناقص.

وليس بشرط أن يتم تثبيت جميع عناصر الإنتاج فيما عدا عنصرا واحدا حتى ينطبق هذا القانون. بل إنه ينطبق في حالة ما إذا كانت جميع عناصر الإنتاج تتغير بنسبة أقل من النسبة التى يتغير بها هذا العنصر الأخير، ولهذا

عرف هذا القانون بقانون النسب المتغيرة[١].

والواقع أن الذى يحكم تغيرات الناتج الكلى هو الناتج الحدى الناشئ عن اضافة الوحدة الأخيرة من العنصر المتغير من عناصر الإنتاج.

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن قانون تناقص الغلة قد ينطبق أو لا ينطبق بالنسبة للوحدات الأولى من العنصر المتغير المستخدمة مع العناصر الأخرى الثابتة، فقد يكون تناقص الغلة واضحا بالنسبة للوحدات الأولى من عنصر الإنتاج المتغير، ويحدث ذلك عند استخدام كميات أكبر من السماد مع مجموعة ثابتة من البذور والأرض والآلات. كما أن مرحلة تزايد الغلة قد تتميز بها مرحلة زيادة الوحدات الأولى من عنصر الإنتاج المتغير قبل أن تبدأ مرحلة الغلة المتناقصة، وذلك مثل حالة عنصر العمل المستخدم في تشغيل مصنع من حجم معين. ذلك أن استخدام وحدات من عنصر العمل أقل مما يتطلبه حجم المصنع يؤدى إلى العمل بكفاءة أقل، وعليه فإن زيادة عنصر العمل بوحدات صغيرة متساوية يؤدى إلى زيادة متتالية في الإنتاج إلى أن يصل حجم الإنتاج إلى حد معين ثم يبدأ مرحلة تناقص الغلة في الظهور.

ويمكن أن يوضح ذلك الجدول رقم (١٢) على أساس ثبات عنصرى الأرض ورأس المال وتغير عنصر العمل، حيث يمكن اضافة وحدات متماثلة من العمل إلى هذين العنصرين الثابتين... ولنرى الآن ماذا يحدث لعدد الوحدات المنتجة أى الناتج الكلى والناتج الحدى من القمح مثلا.

---

(١) قد تمتزج عناصر الإنتاج بنسب ثابتة نتيجة لزيادة عنصر الأرض والعمل مثلاً بنفس النسب خلال مراحل العملية الإنتاجية، ويترتب على ذلك زيادة الناتج الكلى بمعدل ثابت، الأمر الذى يتولد عنه أيضاً ثبات الناتج المتوسط والناتج الحدى.

فإذا بدأنا بتشغيل عامل واحد في السنة فإننا نحصل على ٥٠٠ أردب قمح مثلا، ويمثل هذا الرقم الناتج الكلى Total Product والناتج المتوسط Average Product والناتج الحدى Marginal Product في نفس الوقت.

على أنه إذا أضفنا عاملا آخر، فإنه يضيف ١٠٠٠ أردب ويكون الناتج المتوسط ٧٥٠ أردب والناتج الحدى ١٠٠٠ أردب، وهكذا يتضح أن الناتج الحدى ارتفع من ٥٠٠ أردب إلى ١٠٠٠ أردب.

ونستطيع أن نتوصل إلى الناتج المتوسط بقسمة الناتج الكلى على عدد العمال أى $\frac{٣}{١}$ أما الناتج الحدى الذى يتمثل في الاضافة إلى الناتج الكلى الناشئة عن إضافة عامل واحد فنستطيع أن نتوصل إليه إذا بقسمة التغير في الناتج الكلى Δ (٢) على التغير في عنصر العمل Δ (١) أى Δ (٢) ÷ Δ (١).

على أنه يتضح من الجدول أن الناتج الكلى يزداد مع اضافة عنصر العمل حتى العامل السابع ثم يثبت هذا الناتج مع اضافة العامل الثامن وبعد ذلك يبدأ قانون تناقص الغلة في الانطباق. ونلاحظ من هذا الجدول أن استخدام سبعة عمال مع وحدة واحدة من الأرض ينتج أكبر كمية من الناتج الكلى وهى ٥٦٠٠ اردب قمح.

ونظراً لأن الناتج الحدى الناشئ عن اضافة وحدة واحدة وأخيرة من العنصر المتغير هو الذى يحكم مراحل ازدياد الناتج وتناقصه، فإنه يمكن استخدام تعبير الناتج المادى الحدى Marginal Physical Product أو الناتج الحدى اختصارا للدلالة على قانون تناقص الغلة بحيث يمكن أن يسمى بقانون الناتج الحدى، ويوضحه العمود الرابع من الجدول حيث يزداد هذا الناتج حتى العامل الثالث ثم يبدأ في التناقص مع اضافة وحدات متتابعة من عنصر العمل حتى يصل الأمر إلى أقصى ناتج كلى ممكن عند العامل الثامن وهو ٥٦٠٠ أردب ويكون الناتج الحدى عنده صفرا.

اثر زيادة عنصرالعمل على الناتج

جدول رقم (١٢)

(١) العنصر المتغير (العمل السنوى)	(٢) الناتج الكلى السنوى (بالأردب) (١×٣)	(٣) الناتج المادى المتوسط (بالأردب) ٢÷١	(٤) الناتج المادى الحدى (بالأردب) Δ(٢) ÷ Δ(١)	
١	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	المرحلة الأولى
٢	١٥٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	
٣	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	
٤	٤٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	
٥	٤٨٠٠	٩٦٠	٨٠٠	المرحلة الثانية
٦	٥٤٠٠	٩٠٠	٦٠٠	
٧	٥٦٠٠	٨٠٠	٢٠٠	
٨	٥٦٠٠	٧٠٠	صفر	
٩	٥٥٠٠	٦١١	١٠٠-	المرحلة الثالثة
١٠	٥٣٠٠	٥٣٠	٢٠٠-	

ويمكن ايضاح قانون تناقص الغلة من خلال الشكل البيانى رقم (٤٢) حيث يمثل المحور الرأسمالى اجمالى الناتج والمحور الأفقى عدد الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير (العمل) مع مجموعة الأرض ورأس المال الثابتة.

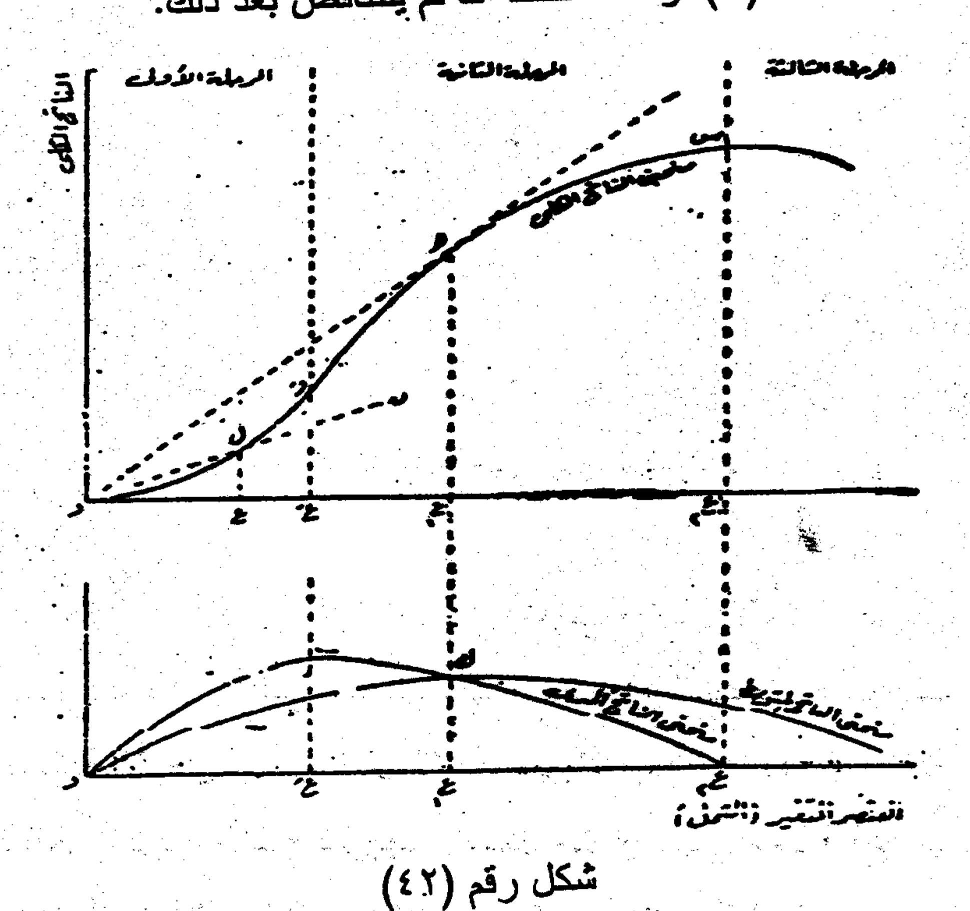
وجدير بالذكر أن نشير إلى أن منحنى الإنتاج الكلى مقعر إلى أعلى لوحدات العمل الأولى، ويعنى ذلك ندرة هذه الوحدات بالنسبة لكمية أو مجموعة الأرض ورأس المال الثابتة. وبزيادة وحدات العمل المستخدمة حتى النقطة(ع) يزداد الإنتاج تدريجيا بمعدل متزايد حتى النقطة (ع) حيث يبدأ عندها ظهور قانون تناقص الغلة، ومن ثم يزداد هذا الناتج زيادة متناقصة

حتى يبلغ القدر من عنصر العمل $ع_٢$، وعنده يبلغ الناتج الكلى أقصى زيادة ممكنة عند النقطة(س).

ويترتب على استمرار زيادة الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير (العمل) مع نفس المجموعة الثابته تناقص الإنتاج الكلى فيما بعد تلك النقطة.

ويمثل الناتج المتوسط على منحنى الناتج الكلى عند نقطة عليه ميل المستقيم الواصل من تلك النقطة إلى نقطة الأصل(و)، فمثلا ميل المستقيم و ل يمثل منحنى الناتج المتوسط عند النقطة ل، أى $\frac{ل\ ع}{ع\ و}$ مقدار الناتج الكلى الممثل بالمستقيم ل ع مقسوما على عدد العمال الممثل بالمستقيم ع و.

ويلاحظ من رسم مستقيمات مختلفة مماثلة للمستقيم و ن أن الناتج المتوسط يستمر في الزيادة بازدياد عنصر العمل المتغير حتى يصل إلى أقصاه عند النقطة (هـ) أو عند النقطة ك ثم ينتناقص بعد ذلك.



شكل رقم (٤٢)

أما بالنسبة لمنحنى الناتج الحدى، فإنه يبين - كما رأينا الزيادة في الناتج الكلى الناشئة عن اضافة وحدة واحدة جديدة من العمل، ويمثل منحنى الناتج الحدى عند أى نقطة على منحنى الناتج الكلى ميل المماس لذلك المنحنى عند تلك النقطة، فميل منحنى الناتج الكلى عند النقطة هـ هو ميل المماس عند تلك النقطة أى $\frac{\text{هـ ع}_1}{\text{ع}_1\text{ و}}$ وهو يمثل منحنى الناتج الحدى، وعند النقطة (هـ) يتساوى كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط، ويتضح ذلك من النقطة (ك) على ذات المنحنيين.

ويلاحظ من رسم مماسات مختلفة لمنحنى الناتج الكلى عند كل نقطة عليه أن ميل ذلك المماس يبدأ أولا في التزايد حتى يصل إلى أقصاه عند النقطة (و) على منحنى الناتج الكلى ثم يأخذ في التناقص بعد ذلك حتى يصل ميل ذلك المماس إلى صفر عند النقطة (س) على منحنى الناتج الكلى او النقطة ع٢ على منحنى الناتج الحدى.

وجدير بالذكر أن نشير إلى أنه عند النقطة (س) على منحنى الناتج الكلى يبدأ الإنتاج الكلى في التناقص أى يتغير ميل منحنى الناتج الكلى ليكون سالبا مما يعنى أن الناتج الحدى يتحول بالتالى لأن يكون سالبا.

كما نلاحظ أنه إذا كان الناتج المتوسط متزايدا، فإن الناتج الحدى يكون أعلى منه، وعندما يبلغ الناتج المتوسط اقصاه، فإنه يتساوى مع الناتج الحدى، وعندما يبدأ الناتج المتوسط في التناقص يكون الناتج الحدى أقل منه، وذلك كما هو واضح من الرسم البيانى الأسفل من الشكل رقم (٣٨).

ويمكن أن نتوصل من هذا الشكل كذلك إلى أن تغير الغلة نتيجة لزيادة العنصر المتغير يمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: ومعها يزيد الناتج الكلى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في العنصر المتغير، أى أن النفقات المضافة ينتج عنها ناتج كلى أكبر ويكون

الناتج الحدى إذا متزايدا بمعدل متزايد حتى النقطة(وَ) وعند هذه النقطة يصل الناتج الحدى إلى أعلى قيمة له وتمتد هذه المرحلة من صفر للعنصر المتغير إلى النقطة (وَ) هذه.

ونلاحظ ان هناك زيادة في هذه المرحلة في كل من الناتج المتوسط والناتج الحدى، ولكن معدل الزيادة في الناتج الحدى أكبر من مثيله في الناتج المتوسط، مما يؤكد زيادة الناتج المتوسط، وذلك أمر طبيعي إذ أنه إذا كانت مثلاً آخر درجة للامتحان الشهرى للطالب أعلى من المتوسط السابق، فإن ذلك يعنى أن المتوسط سيزداد والعكس صحيح.

المرحلة الثانية: ومعها يزداد الناتج الكلى بنسبة أقل من نسبة الزيادة في العنصر المتغير، ومن ثم تقل الزيادة في الناتج الكلى عن النفقات المضافة، وتبدأ هذه المرحلة من النقطة وَ إلى النقطة س وهى التى يتزايد معها الناتج الكلى بنسبة متناقصة أى التى يتناقص معها الناتج الحدى.

وعند النقطة س يبلغ منحنى الناتج الكلى أقصى مستوى له، وعند هذه النقطة يصبح الناتج الحدى مساويا للصفر.

ويلاحظ أن المرحلة الثانية تتميز بتناقص كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط، إلا أن الناتج الحدى لايزال موجبا بسبب استمرار زيادة الناتج الكلى.

المرحلة الثالثة: وتتميز هذه المرحلة بتناقص الإنتاج الكلى باستمرار زيادة العنصر المتغير، الأمر الذى ينعكس على الناتج المتوسط في صورة تناقص مستمر، كما ينعكس على الناتج الحدى الذى يصبح سالبا بسبب تناقص الإنتاج الكلى.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المرحلة الثانية تمثل أحسن (توليفة) من العنصر المتغير (العمل) والعناصر الثابتة إذ أنها أكثر كفاءة في استخدام

هذه (التوليفة)، فمجموعة العمل والأرض ورأس المال التى تـؤدى إلـى جعل كفـاءة العمل أكبر مـا يمكن تقع علـى الخط الفاصل بين المرحلـة الأولـى والمرحلة الثانية، كما أن مجموعـة العمل والأرض ورأس المـال التـى تـؤدى إلى جعل كفاءة الأرض ورأس المال أكبر ما يمكن تقع علـى الخط الفاصل بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

أما في مرحلة تناقص الغلة فقد لاحظنا أنه إذا زدنا أحد عناصر الإنتـاج المتغيرة (العمـل) مـع ثبـات العنـاصر الأخرى، فـإن زيـادة العنصـر المتغير لوحدات متساوية ومن نفس الكفاءة تـؤدى بعد حد معين إلى تناقص النـاتج الحدى والناتج المتوسط، ويفسر ذلك أن عنصر الإنتاج المتغير أصبح يعتبر بديلا ناقصاً لا كاملاً عن عنصر الإنتاج الثابت، وإلا كان من الممكن أن ننتـج بعنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج وهو أمر مستحيل.

هذا وقد لوحظ قانون تزايد الغلة وتناقصها في واقع الحياة العملية، ذلك ان المزارع مثلاً يقوم بزراعة الأرض الأكثر خصوبة ابتداء ثم ينتقل بعد حـد معين من استغلالها باضافة عمال متتاليين إلى أرض أقل منها خصوبـة، ومـا كان يتم الانتقال بالطبع إذا كان المزارع قد امكنـه الحصـول علـى ذات القدر من الإنتاج الذى ينتجه العامل الأول.

ويعتبر الاقتصادى الانجليزى دافيد ريكاردو David Ricardo اول من صاغ قانون تناقص الغلة عام ١٨١٥ بالنسبة للنشاط الزراعى، ومع ذلك فـإن هـذا القـانون ينطبق علـى كافـة النشـاطات الإنسانية، وإن كـان ينطبـق علـى الزراعة بصورة أوضح.

ونتابع بعد ذلك الإشارة إلى منحنيات الناتج المتساوى والنفقات المتساوية وذلك في المبحث الثانى من هذا الفصل.

المبحث الثانى

منحنيات الناتج المتساوية والنفقات المتساوية

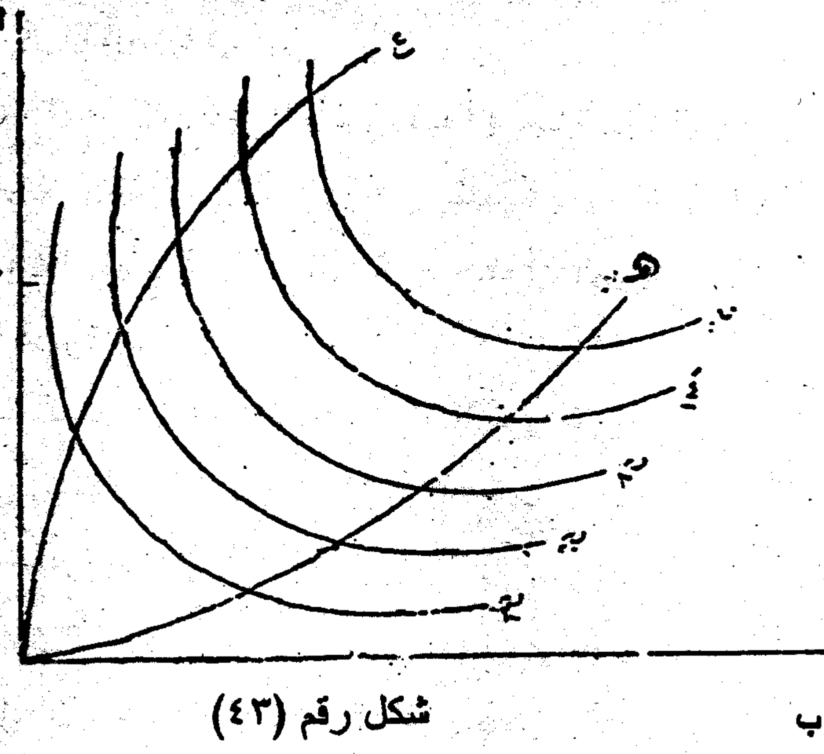
يمكن التعبير عن دالة الإنتاج بيانيا باستخدام منحنيات سواء الإنتاج Production Indifference Curves والتى تسمى كذلك بمنحنيات الناتج المتساوية Isoquant فضلا عن استخدام منحنيات النفقات المتساوية Isocost ونشير إلى كل منهما فيما يلى:

أولاً: منحنيات الناتج المتساوى Isoquant

ويتماثل منحنى الناتج المتساوى مع منحنى السواء السالفة الاشارة إليه بالنسبة لنظرية سلوك المستهلك، فحيث يوضح منحنى السواء- كما رأينا- المجموعات المختلفة من سلعتين تحققان اشباعا متساويا للمستهلك، فإن منحنى الناتج المتساوى يوضح المجموعات المختلفة من عنصرين من عناصر الإنتاج التى تستطيع المنشأة أو المشروع بواسطتهما أن تنتج كمية من الناتج تتساوى عند كل مجموعة أخرى من هذين العنصرين من عناصر الإنتاج، ومن هنا سمى هذا المنحنى بمنحنى الناتج المتساوى.

ويصور الشكل رقم (٤٣) عددا من منحنيات الناتج المتساوى، وكل منحنى منها يبين طرق المزج المختلفة بين هذين العنصرين وليكونا أ،ب ويمكن أن نحصل من وراء كل طريقة منها على كمية معينة من الناتج، فالمنحنى ن٣ مثلاً هو أحد منحنيات الناتج المتساوى، وأى نقطة عليه توضح المجموعات المختلفة من عنصرى الإنتاج أ،ب التى تنتج ن٣، أى تنتج ٣ وحدات من السلعة ن والمنحنى ن٤ يبين كافة صور المزج بين نفس العنصرين أ،ب التى يمكن معها إنتاج ٤ وحدات من السلعة ن، وذلك خلال فترة معينة من الزمن... وهكذا بالنسبة لباقى المنحنيات. وكما نعلم فإن كل منحنى للناتج المتساوى إنما يبين كافة التوليفات من عنصرى الإنتاج أ،ب

التى يمكن للمشروع أن يستخدم أيا منها من أجل إنتاج الكمية نفسها من الناتج أى التى تمثل كل نقطة منها ناتجاً متساوياً تماماً لما تمثله أى نقطة أخرى.



شكل رقم (٤٣)

وبدهى أن نقرر أن كمية الناتج تزداد كلما ازداد عدد الوحدات المستخدمة من عنصرى الإنتاج أ،ب معا وفي نفس الوقت، والعكس بالعكس وحيث أن عدد هذه الوحدات من عنصرى الإنتاج يتزايد مع الابتعاد عن نقطة الأصل م في خريطة منحنيات الناتج المتساوى، ويتناقص عند الاقتراب من هذه النقطة، فإن معنى ذلك أن كمية الناتج الكلى تتزايد كلما ابتعدنا عن نقطة الأصل في خريطة منحنيات الناتج المتساوى، وعليه تكون الكمية ن١ من الناتج هى اصغر الكميات لأنها أقرب المنحنيات إلى نقطة الأصل م، وتكون الكمية ن٥ أكبر الكميات لأنها أبعد الكميات عن نقطة الأصل، وتكون الكميات من هذا الناتج في كافة المنحنيات مرتبة ترتيبا تصاعديا بحسب رقم المنحنى الذى يمثلها.

خصائص منحنيات الناتج المتساوى:

خصائص هذه المنحنيات هى نفسها خصائص منحنيات السواء السالفة الاشارة إليها، ويمكن تلخيصها فيما يلى:

١- منحنيات الناتج المتساوى لاتتقاطع، فـإذا فرضنـا أنهـا تتقـاطع لكـان معنى ذلك أن كميات مختلفة من النـاتج يمكـن إنتاجهـا بنفس المجموعـة مـن عناصر الإنتاج، وهذا مالا يمكن أن يتحقق إذا فرضنا أن المنشأة تستخدم أكثر الطرق كفاءة في العملية الإنتاجية.

٢- منحنيات الناتج المتساوى تنحدر إلى اسفل مـن اليسـار إلـى اليميـن، ويتوقف ذلك على امكانية احلال لحد عناصر الإنتاج محل العنصر الآخر فـي العملية الإنتاجية، فالعنصر أ (العمـل مثـلا) يمكـن أن يحـل محـل العنصـر ب (رأس المال)، والعكـس بـالعكس، وعندمـا يحـل عنصـر محـل آخـر، فإنـه إذا استخدمنا كمية أقل من عنصـر فلابـد وأن تسـتخدم كميـة أكـبر مـن العنصـر الآخر لتعويض الكمية التى نقصت من العنصر الأول إذا أردنا أن تظل كميـة الإنتاج على ماهى عليه، ومعنى ذلك أن منحنـى النـاتج المتسـاوى ينحـدر مـن اليسار إلى اليمين.

٣- منحنيات الناتج المتساوى محدبة عند نقطة الأصل، وهـذه الخاصيـة مترتبة على أنه وإن كانت عناصر الإنتاج يمكن احلالها محل الآخـر إلا أنهـا لاتعتبر بدائل كاملة Perfect Substitute.

فإذا أخذنا العمل ورأس المال كعنصرين من عناصر الإنتاج مثـلا، فـإن احلالهما محل بعضهما يكون في حدود معينة، فكلما استخدمت المنشأة كميـات أكبر من العنصـر(ب) وكميات أقل من العنصـر(أ)، كلمـا أصبـح مـن الصعـب احلال وحدات اضافيـة مـن (ب) محـل(أ). وتسـمى هذه الظـاهرة أو المبـدأ تناقص معدل الاحـلال الحـدى لعنصـر الإنتـاج(ب) محـل عنصـر الإنتـاج(أ).

وعليه فإن معدل الإحلال الحدى لعنصر الإنتاج(ب) محل عنصر الإنتاج(أ) هو عبارة عن عدد الوحدات من عنصر الإنتاج(ب) اللازمة لتحل محل وحدة من عنصر الإنتاج(أ) بشرط بقاء الإنتاج دون تغيير.

ويقاس معدل الاحلال لعنصر الإنتاج(ب) محل عنصر الإنتاج(أ)، عند أى نقطة على منحنى الناتج المتساوى بميل هذا المنحنى عند هذه النقطة.

كما يمكن قياسه أيضا بالإنتاج الحدى لعنصر الإنتاج(أ) مقسوما على الإنتاج الحدى لعنصر الإنتاج (ب). فإذا فرضنا أن الإنتاج الحدى لعنصر الإنتاج(أ)= $\frac{١}{٢}$ وحدة من (ن) عند نقطة معينة على منحنى الناتج المتساوى، وأن الإنتاج الحدى لعنصر الإنتاج (ب) عند نفس النقطة= وحدة واحدة من (ن)، فإن عدد الوحدات اللازمة من (ب) لتعوض عن نقص وحدة واحدة من(أ) هى $\frac{١}{٢}$ وحدة من (ب). أى أن معدل الاحلال الحدى لعنصر الإنتاج(ب) محل عنصر الإنتاج(أ) عند هذه النقطة يساوى الإنتاج الحدى للعنصر(أ) مقسوما على الإنتاج الحدى للعنصر (ب)= $\frac{\frac{١}{٢}}{١} = \frac{١}{٢}$

ومن البدهى أن نشير إلى أن امكانية الاحلال المستخدمة في العملية الإنتاجية تتحدد أولا بعوامل فنية ليس للاقتصادى دخل فيها، ولهذا يسمى معدل الاحلال الحدى هذا بالمعدل الحدى للاحلال الفنى.

Marginal Rate of Technical Substitution

والواقع أنه لإنتاج كمية معينة من الإنتاج ولتكن ن فلابد وأن تكون هناك كمية دنيا من العنصر (أ) لإنتاج هذه الكمية، ويكون عندها ميل منحنى الناتج المتساوى يساوى صفرا، فالعنصر (ب) استمر في احلاله محل العنصر(أ) طالما أن هذا الاحلال كان ممكناً وذلك لإنتاج الكمية ن٤. والإنتاج الحدى للعنصر (ب) اصبح صفرا عند هذه النقطة، ومعنى ذلك أن الوحدة

الأخيرة من العنصر(ب) لاتضيف شيئا إلى الناتج الكلى، واستمرار اضافتها تجعل الإنتاج الحدى للعنصر(ب) سالباً والإنتاج الكلى يتناقص. على أنه للمحافظة على كمية الناتج ن٤، فإن كمية أكبر من العنصر أ، والعنصر ب يجب أن تستخدم، ومن هنا يتجه منحنى الناتج المتساوى إلى أعلى وإلى اليمين. واستخدامات مجموعات من عناصر الإنتاج على الجزء المنحدر إلى أعلى وإلى اليمين مع منحنى الناتج المتساوى ليس اقتصادياً لأنه يعنى زيادة تكاليف الإنتاج دون مبرر لمجرد إنتاج الكمية ن٤.

ولذلك فإن الخط م هـ يوصل النقط التى يكون عندها منحنيات الناتج المتساوى أفقية، ويسمى بالخط الفاصل Ridge Line حيث يوضح الحد الأدنى من كميات العنصر اللازمة لإنتاج الكميات المختلفة من السلعه ن، وهذا الخط يوضح الخط الفاصل بين مجموعات العنصرين ب،أ والتى يمكن أن تستخدمها المنشأة وتلك المجموعات التى يكون استخدامها غير اقتصادى.

أما الخط م ع فهو خط فاصل أيضا، ويوصل النقط التى تكون عندها منحنيات المتساوى رأسيه عند النقط التى يصبح من غير الممكن بعدها أن يحل العنصر أ محل العنصر ب، ومن ثم فالناتج الحدى للعنصر(أ) عند هذه النقط يساوى صفرا ومعدل الاحلال الحدى للعنصر(ب) محل العنصر(أ) يساوى صفراً. فإذا استخدمنا كمية أكبر من العنصر(أ) فإن الناتج للعنصر أ يكون سالباً.

وعليه فإن كل المجموعات من عنصرى الإنتاج أ،ب التى من الممكن استخدامها اقتصاديا تقع بين الخطين م هـ،م ع.

ثانياً: خط النفقات المتساوية Isocost Iine Curve:

يوضح خط النفقات المتساوية المجموعات المختلفة من عنصرى الإنتاج أ،ب اللذين يمكن أن تستخدمها المنشأة بعد أن تشتريهما أى بعد أن تدفع فيها نفقات معينة. ويقابل خط النفقات المتساوية خط الميزانية في تحليل نظرية

سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء، الذى يوضح الكميات المختلفة من السلعتين أ،ب التى يمكن للمستهلك الحصول عليهما بالأثمان السائدة وبدخله المحدود.

وعليه فإن خط أو منحنى النفقات المتساوية يحتوى على توليفات مختلفة من وحدات عنصرى الإنتاج أ،ب حيث يمكن للمشروع أن يحصل عليها على أساس الثمن السائد في السوق أى بمبلغ معين لنفقة الإنتاج، وإذن تتساوى النفقة التى يتعين أن يتحملها المشروع في سبيل الحصول على أى توليفة من التوليفات التى تدل عليها مختلف نقط هذا الخط، وبهذا سمى بخط النفقات المتساوية[1].

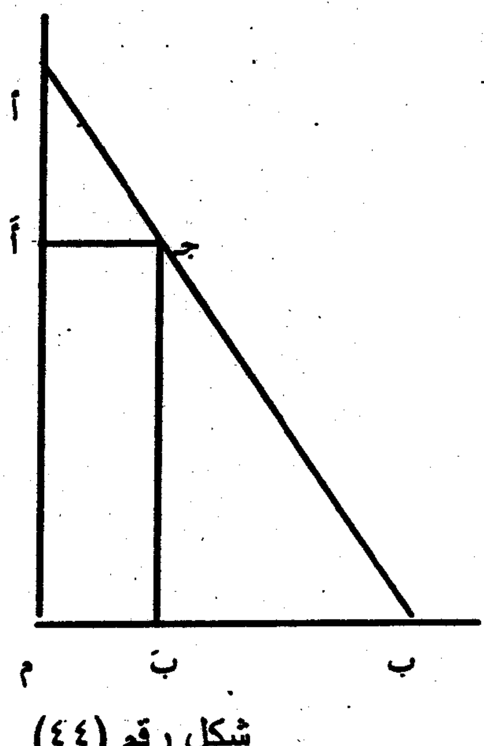
ويتخذ خط النفقات المتساوية الصورة الموضحة بالشكل رقم (٤٤)، فإذا افترضنا أن المشروع يستخدم عنصرين من عناصر الإنتاج هما أ،ب (العمل ورأس المال)، وأنه يحصل من هذين العنصرين على أية توليفة تدل عليها مختلف نقط خط النفقة المتساوية أ،ب فهو يستطيع أن ينفق كل ما يدفعه في سبيل الحصول على العنصر (أ) فقط، وهنا لن يحصل على أى شئ من عنصر الإنتاج الآخر(ب) وهنا سيحصل على م أ فقط، كذلك فإنه يستطيع أن ينفق كل ما يدفعه في سبيل الحصول على عنصر الإنتاج (ب) وَمن ثم لن يحصل على شئ من عنصر الإنتاج الآخر(أ)، وفي ذلك يحصل على م ب فقط.

ومع ذلك فإن المشروع يستطيع أن يحصل على توليفات متعددة من عنصرى الإنتاج أ،ب، وهى توليفات يدل عليها فقط هذا الخط، فالمجموعة

---

(١) يكون منحنى النفقات المتساوية في صورة خط مستقيم، على أساس أن السوق السائد هى سوق المنافسة الكاملة لعنصرى الإنتاج المستخدمين في العملية الإنتاجية حيث تكون أثمانها ثابتة مها اختلفت الكميات المستخدمة منها، أما إذا افترضنا اختلاف الأثمان باختلاف الكميات المستخدمة ، فإن هذا الخط يصبح في شكل المنحنى.

(ج) تدل على مقدار من عنصر الإنتاج أ قدره م أَ ومقدار من عنصر ب قدره م بَ.



شكل رقم (٤٤)

وكما هو واضح فإن خط النفقة المتساوية أ ب هو خط مستقيم على أساس أن:

أ ث$_{\text{أ}}$ + ب ث$_{\text{ب}}$ = ن حيث أن أ ، ب هما عنصرا الإنتاج ، ث$_{\text{أ}}$ ، ث$_{\text{ب}}$ هما ثمن الوحدة من عنصر الإنتاج أ والوحدة من عنصر الإنتاج ب على التوالى، ن هى مبلغ نفقة الإنتاج الثابت.

وتعنى هذه المعادلة الخطية أن حاصل جمع المقدار الذى يحصل عليه المشروع من عنصر الإنتاج (أ) مضروبا في ثمن الوحدة منه، والمقدار الذى يحصل عليه من عنصر الإنتاج (ب) مضروبا في ثمن الوحدة منه إنما يساوى مقدار المبلغ الذى يخصصه المشروع لنفقة الإنتاج.

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن ميل خط النفقات المتساوية يتوقف على ثمن الوحدة من عنصر الإنتاج(أ)، وثمن الوحدة من عنصر الإنتاج (ب)،

ويعبر هذا الميل عن معدل ثمن الوحدة من عنصر الإنتاج (ب) إلى ثمن الوحدة من عنصر الإنتاج(أ). ونتيجة لهذا يكون الميل ثابتا في كل من أجزائه طالما أن هذين الثمنين ثابتين، وتكون بالتالي أمام خط مستقيم كما سبق أن أشرنا.

والواقع أن الثمن الحقيقي للوحدة من عنصر الإنتاج(ب) إنما يجد تعبيره في عدد الوحدات من عنصر الإنتاج(أ) التي يتعين على المشروع أن يضحي بها في سبيل الحصول على تلك الوحدة من (ب)، وهذا هو ما يدل عليه خط الميزانية. فإذا كان بإمكان المشروع ان يحصل بمبلغ معين على ٣٠ وحدة من عنصر الإنتاج(أ) أو ٢٠ وحدة من عنصر الإنتاج(ب)، فسيكون مقدار ميل خط النفقة المتساوي هو $\frac{١}{٢}$١، وهو بالضبط معدل ثمن الوحدة من (ب) إلى ثمن الوحدة من (أ).

∴ معدل ثمن الوحدة من (ب) إلى ثمن الوحدة من (أ)= ميل خط النفقات المتساوي.

ونظرا لأن معدل التبادل فيما بين سلعتين يتناسب تناسبا عكسيا مع معدل ثمنيها في السوق. وبالتالي يكون معدل تبادل الوحدة من عنصر الإنتاج(ب) مع عنصر الإنتاج(أ) هو تماما عكس معدل ثمن الوحدة الأولى (ب) إلى ثمن الوحدة الثانية(أ) في السوق، وأيضاً على معدل تبادل الوحدة الثانية (أ) بالوحدة الأولى (ب) وعليه يمكن أن نقرر أن:

معدل تبادل الوحدة من (أ) بالوحدة (ب)= ميل خط النفقات المتساوية.

ونشير بعد ذلك إلى علاقة نفقة الإنتاج بحجم المشروع، وذلك في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

المبحث الثالث

علاقة نفقة الإنتاج بحجم المشروع

لتوضيح أبعاد هذا الموضوع فإنه يتعين أن نشير أولا إلى أنواع النفقة، وثانيا إلى العلاقة بين تغيرات النفقة الكلية والمتوسطة والحدية عند زيادة الكمية المنتجة في الزمن القصير، ثالثا إلى تغيرات نفقة الإنتاج في الزمن الطويل.

أولاً: أنواع النفقة:

يمكن حصر أنواع النفقة فيما يلى:

١- النفقة الكلية Total Cost ويقصد بها مجموع ما يتكلفه المنتج لإنتاج كمية معينة من سلعة ما، ويزداد حجم النفقة الكلية بزيادة حجم الإنتاج ابتداء إلا أنها تزداد في المرحلة الأولى بنسبة متناقصة، ومن ثم يطلق عليها مرحلة النفقة المتناقصة وذلك على ضوء ما لوحظ بالنسبة لقانون تزايد الغلة وتناقصها بزيادة العنصر المتغير من عناصر الإنتاج، ويبدو تطبيق ذلك القانون في تناقص النفقة المتوسطة والنفقة الحدية في البداية عند زيادة العنصر المتغير وبالتالى زيادة الإنتاج ثم ثباتهما بعد مرحلة معينة من زيادة الإنتاج، وأخيرا تزايدهما.

ولهذا يمكن تسمية قانون تزايد الغلة وتناقصها بقانون تناقص النفقة وتزايدها، حيث يقرر القانون الأخير أنه إذا زيد أحد عناصر الإنتاج دون العناصر الأخرى، فإن نفقة إنتاج الوحدة الاضافية من السلعة أو الخدمة تتناقص أولا ثم تثبت ثم تأخذ في الزيادة. هذا وتضم النفقة الكلية مجموع النفقات الثابتة والمتغيرة، ونشير إليها فيما يلى:

(أ) النفقة الثابتة Constant Cost: وتتمثل هذه النفقة بالنفقة التى يتحملها المنتج بصرف النظر عن حجم الإنتاج حتى ولو لم ينتج على الاطلاق، ومثالها ما يدفعه المنتج من ايجارات للأرض والمبانى والفوائد على

رأس المال الثابت، ونفقة المحافظة على هذا الرأسمال.. إلخ. وينظر في ذلك إلى المدة القصيرة لأن النفقة الثابتة هى تلك التى لايتوقف حجمها في المدة القصيرة، على حجم الإنتاج. أما المدة الطويلة، وهى التى تكفى لتغيير جميع عوامل الإنتاج وبالتالى لتغيير جميع أنواع النفقات، فإنها لاتعرف النفقات الثابتة، إذ مقتضى ذلك ان كل النفقات فى المدة الطويلة نفقات متغيرة.

ويفسر ذلك اقتصار منحنيات النفقة في المدة الطويلة على منحنى النفقة الحدية ومنحنى النفقة الكلية المتوسطة مع استبعاد منحنى النفقة الثابتة المتوسطة.

– وإذا كانت الأجور تعتبر عادة نفقة متغيرة، فإنها قد تعتبر في بعض جوانبها ثابتة إذا دفعت لعمال متخصصين لايستغنى عنهم المنتج، ويخشى أن يحتاج اليهم بعد تسريحهم ولا يجدهم، خاصة إذا كان تخصصهم دقيقا، وكذلك الحال بالنسبة لبعض النفقات الأخرى.

(ب) النفقة المتغيرة Variable Cost: وعلى عكس النفقة الثابتة، فإن النفقات المتغيرة هى تلك النفقة التى تتغير في المدة القصيرة بتغير حجم الإنتاج ومثالها أثمان المواد الأولية ومصروفات النقل وأجور العمال فيما عدا المتخصصين منهم، والضرائب التى تفرض على رقم الأعمال.

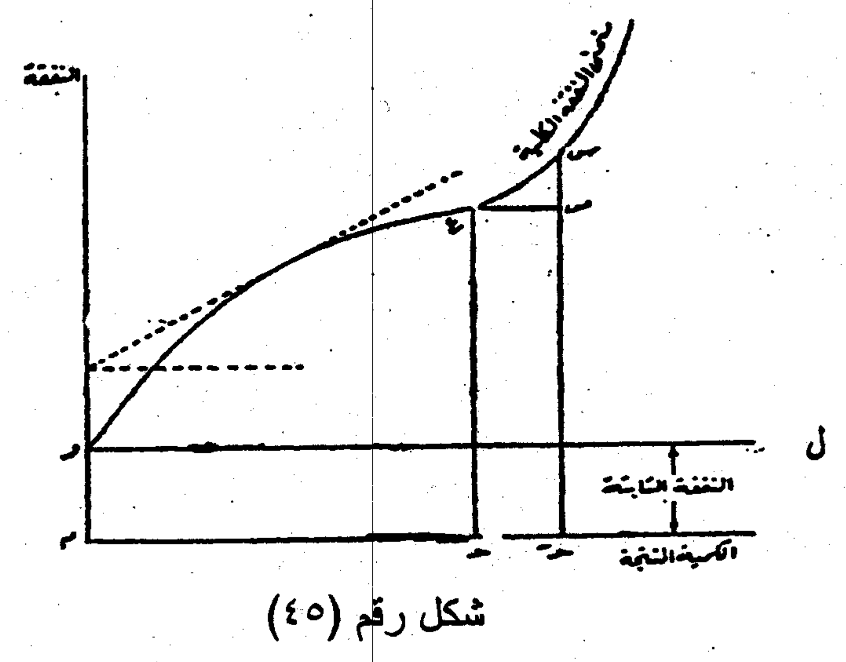
٢– النفقة المتوسطة Average Cost: ويقصد بها نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقة الكلية أى من مجموع النفقات الثابتة والمتغيرة معا، وعلى ذلك يمكن أن نصل إلى متوسط النفقة بقسمة النفقة الكلية الثابتة والمتغيرة على عدد الوحدات المنتجة.

ويقصد بمتوسط النفقة الثابتة نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقة الثابتة، أما متوسط المتغيرة فيعنى نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقة المتغيرة.

٣- النفقة الحدية Marginal Cost: ويقصد بها الزيادة في النفقة الكلية نتيجة لزيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة، ونحصل على هذه النفقة بأن نطرح من النفقة الكلية (الثابتة والمتغيرة) لكمية معينة من الإنتاج النفقة الكلية للكمية السابقة من الإنتاج وقبل زيادته بوحدة واحدة منه، فإذا كانت النفقة الكلية لإنتاج عشر وحدات من سلعة معينة هى مائة جنيه ثم ارتفعت الكمية المنتجة إلى إحدى عشرة وحدة، فارتفعت نفقة الإنتاج إلى ١١٠ جنيهات فإن النفقة الحدية تكون ١٠ جنيهات.

ثانياً: تغيرات نفقة الإنتاج في الزمن القصير[١]:

يمكن توضيح هذه العلاقة من الشكل رقم(٤٥) حيث يلاحظ منه أن منحنى النفقة الكلية يتزايد باستمرار بتزايد الكمية المنتجة، وإن كان يتزايد في الشطر الأول منه(ع و) بنسبة متناقصة وفي الشطر الثانى منه بنسبة متزايدة.



شكل رقم (٤٥)

ويرجع السبب في ذلك إلى أن النفقة الحدية تتناقص دائما في الشطر الأول من ذلك المنحنى بينما تتزايد في الشطر الثانى منه.

---

(١) انظر في ذلك: محمد إبراهيم غزلان، المرجع السابق، صفحة ١٠٩ وما بعدها.

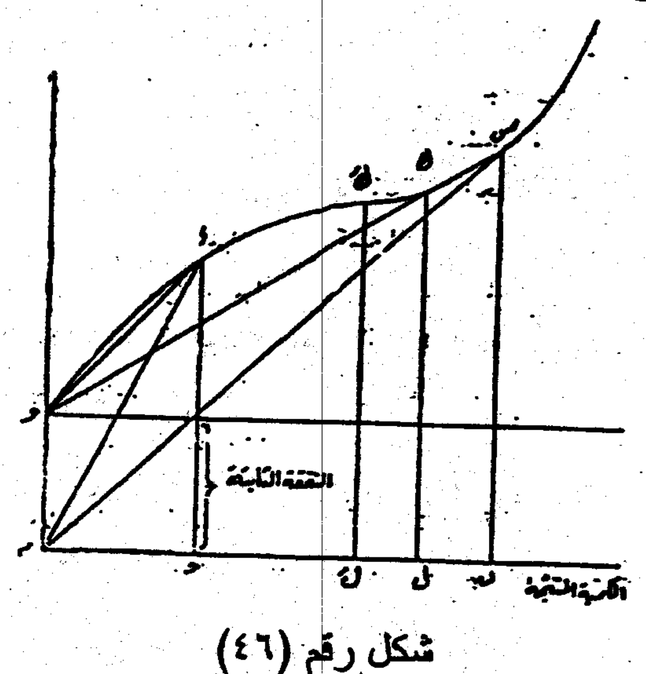
وزيادة في الايضاح نبين كيف يمكن اشتقاق منحنى النفقة الحدية من منحنى النفقة الكلية، وقد سبق أن رأينا أن النفقة الحدية هى النفقة المضافة إلى النفقة الكلية نتيجة زيادة الكمية المنتجة بوحدة واحدة منها، فمثلا إذا كان المنتج ينتج كمية من السلعة قدرها م جـ فإن النفقة الكلية هى ع جـ، فإذا زدنا الكمية المنتجة إلى م جـَ، فإن النفقة الكلية تزداد إلى س جـَ أى تزداد النفقة الكلية بمقدار س ص. ولمعرفة الزيادة في النفقة الكلية الناشئة من اضافة وحدة واحدة من السلعة إلى الناتج، فإننا نقسم الزيادة في النفقة الكلية الممثلة بالمستقيم س ص على عدد الوحدات المضافة إلى الانتاج وهو الممثل بالمستقيم ص ع. أى أن مقياس الاضافة إلى النفقة الكلية الناشئة عن اضافة وحدة واحدة إلى الانتاج يكون ميل المستقيم س ع. وكلما صغر حجم المثلث س ص ع كلما قارب ميل المستقيم س ع منحنى النفقة الكلية عند النقطة(ع). وبعبارة أخرى يعتبر المماس لمنحنى النفقة الكلية عند النقطة(ع) ممثلا للنفقة الحدية عند تلك النقطة، وذلك صحيح بالنسبة لأى نقطة أخرى. فإذا أردنا أن نتتبع تغيرات النفقة الحدية بزيادة الكمية المنتجة، فإننا نلاحظ أن ميل المماسات المرسومة لمنحنى النفقة الكلية في الجزء منه الواقع بين النقطتين و، ع يتناقص باستمرار بزيادة الكمية المنتجة بين هاتين النقطتين، أى أن النفقة الحدية تتناقص باستمرار بينهما بزيادة الكمية المنتجة، وتصل إلى أقل مستوى لها عند النقطة ع، أما في الجزء الثانى من المنحنى فإن ميل المماسات يتزايد باستمرار كلما ابتعدنا عن النقطة ع، أى أن النفقة الحدية تتزايد باستمرار بعد تلك النقطة.

هذا ولايتوقف نمط تغير النفقة الحدية بزيادة الكمية المنتجة على مقدار النفقة الثابتة التى يتحملها المنتج عند قيامه بالانتاج حيث أن ميل المماسات المختلفة لمنحنى النفقة الكلية عند نقطه المختلفة لايتغير إذا ازدادت النفقة

الثابتة الممثلة بالمستقيم (وم) أو نقصت.

وتسمى النفقة الكلية الموضحة على الشكل السابق بالنفقة الكلية الاجمالية، وهى تشمل شقين هما: النفقة الثابتة الممثلة بالمستقيم(وم)، وشق متغير تبعا للكمية المنتجة وهو الممثل بالأبعاد المختلفة لمنحنى النفقة الكلية على المستقيم(ول)، ويسمى الشق الأخير بالنفقة الكلية المتغيرة. وللتفرقة بين النفقة الكلية الاجمالية والنفقة الكلية المتغيرة أهمية كبيرة من حيث اشتقاق منحنى النفقة المتوسطة من منحنى النفقة الكلية، إذ أن لدينا نوعين من النفقة المتوسطة: متوسطا للنفقة الكلية الاجمالية هو عبارة عن نصيب الوحدة من الوحدات المنتجة من النفقات المتغيرة والثابتة التى يتحملها المنتج، ومتوسطا للنفقة الكلية المتغيرة هو عبارة عن نصيب الوحدة الواحدة المنتجة من الشق المتغير فقط من تلك النفقات.

ولاشتقاق منحنى متوسط النفقة الاجمالية من منحنى النفقة الكلية الاجمالية فإننا نرسم من اى نقطة على المنحنى الأخير ولتكن (د) مستقيما مثل المستقيم دم كما هو موضح بالشكل رقم (٤٦) فيكون ميل هذا المستقيم ممثلا لمتوسط



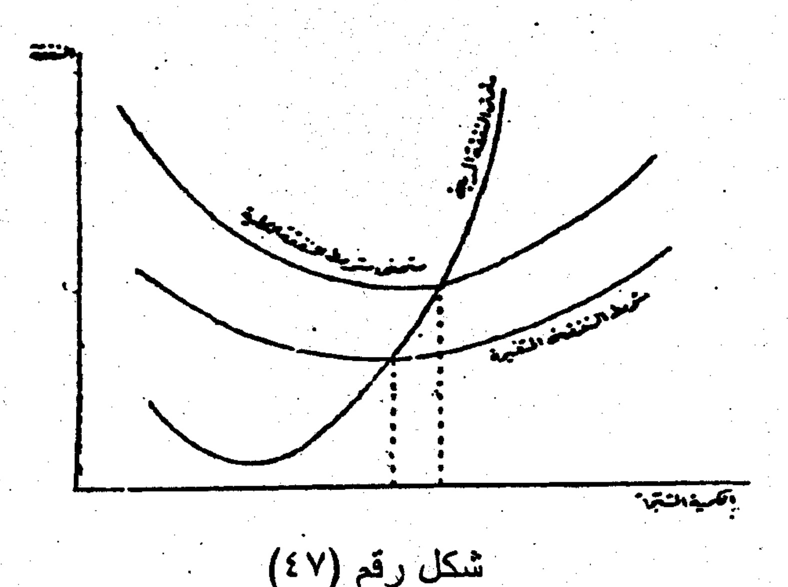
شكل رقم (٤٦)

النفقة الاجمالية عند تلك النقطة، ذلك أن ميل المستقيم دم= $\frac{جـ د}{جـ م}$ أي يساوى النفقة الكلية الاجمالية اللازمة لانتاج الكمية ج م من السلعة مقسومة على عدد وحددات تلك الكمية. ولما كان هذا ينطبق على أى مستقيم مماثل للمستقيم دم، فلكى نعرف مقدار متوسط النفقة الكلية الاجمالية، فإننا نرسم مستقيما من تلك النقطة إلى نقطة الأصل م، فيكون ميله ممثلا لمتوسط النفقة الكلية الاجمالية عند تلك النقطة.

وبتتبع تغير متوسط النفقة الكلية الاجمالية بزيادة الكمية المنتجة، نلاحظ أنه يتناقص دائما بزيادة الكمية المنتجة بين النقطتين م،ن، وإذا زدنا الكمية المنتجة بعد ذلك فإن متوسط النفقة الكلية الاجمالية يأخذ في التزايد.

أما متوسط النفقة الكلية المتغيرة عند أى نقطة على منحنى النفقة الكلية الاجمالية مثل النقطة(د)، فيمثله ميل المستقيم الواصل بين تلك النقطة والنقطة(و) مثل المستقيم (ود). وواضح أن ميل ذلك المستقيم يساوى النفقة الكلية المتغيرة عند النقطة المطلوبة مقسومة على الكمية المنتجة المقابلة لها. وبتتبع تغيرات متوسط النفقة الكلية المتغيرة نجد أن تلك النفقة تتناقص باستمرار بزيادة الكمية المنتجة بين النقطتين م،ل ثم تأخذ بعد ذلك في الزيادة. هذا والتغير في متوسط النفقة الكلية الاجمالية والكلية المتغيرة بزيادة الكمية المنتجة يمكن تمثيله بالمنحنيين الموضحين بالشكل رقم (٤٧) ويلاحظ أن أن منحنى النفقة الحدية يقطع كلا من منحنى متوسط النفقة الكلية والنفقة المتغيرة في أدنى نقطة عليه والسبب في ذلك أنه طالما أن النفقة الحدية تقل عن النفقة المتوسطة، فإن النفقة المتوسطة تكون في مرحلة التناقص. ولاتتساوى مع النفقة المتوسطة بزيادة صغيرة في الكمية المنتجة إلا إذا كانت النفقة الحدية الناشئة عن تلك الزيادة مساوية تماما للنفقة المتوسطة. ومعنى هذا أن منحنى النفقة الحدية يقطع منحنى النفقة المتوسطة (سواء كلية أو متغيرة) في أدنى

نقطة عليه، إذ أن تساوى النفقة المتوسطة والنفقة الحدية هو الوسيلة الوحيدة لثبات النفقة المتوسطة الذي يتحقق عند تلك النقطة، فإذا تجاوزنا تلك النقطة، فإن منحنى النفقة الحدية يقع فوق منحنى النفقة المتوسطة(١).



شكل رقم (٤٧)

نفقة الانتاج في حالة وجود عنصرين متغيرين:

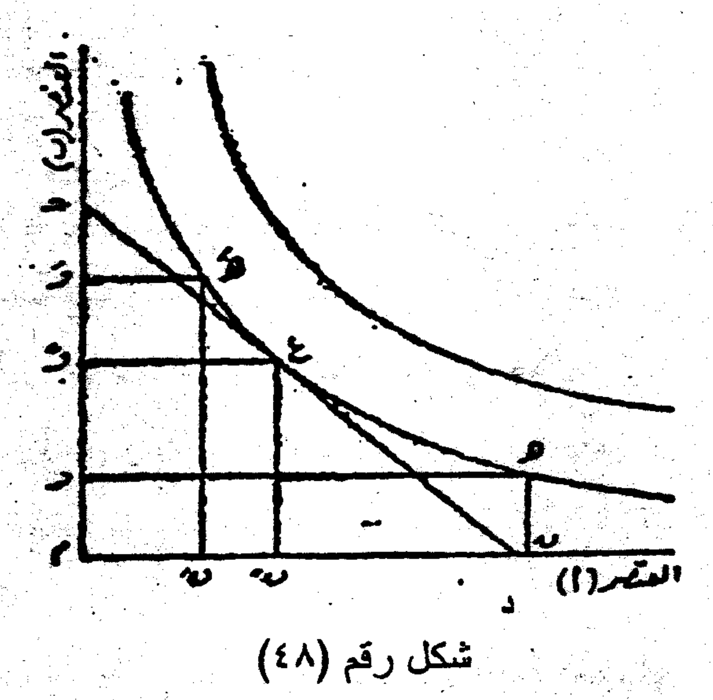
رأينا حتى الآن التغيرات التى تطرأ على نفقة الانتاج نتيجة لتغير أحد عناصر الانتاج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، لكن ماذا يحدث إذا تغير عنصران من عناصر الانتاج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة؟(٢).

الواقع أن اختيار المنتج بالنسبة للكمية من العنصرين المتغيرين التى يستعملها لانتاج كمية معينة من السلعة التى يقوم بانتاجها يفترض حتما أن هذين العنصرين قابلان للاستبدال إلى حد ما على الأقل، لأنه لو كان هذان العنصران متكاملين تكاملا تاما لما أمكن استعمالهما من جانب المنتج إلا بالنسبة الوحيدة التى يمكن أن يجمعا بها.

وعليه إذا كان في وسع المنتج أن ينتج كمية معينة من السلع التى يقوم

(١ ، ٢) انظر: محمد إبراهيم غزلان، المرجع السابق، صفحة (١١٣ - ١١٨)، وكذلك: محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، صفحة (٣٥٦-٣٥٧).

بانتاجها عن طريق استخدام مجموعة من العنصرين أ،ب قدرها هـ و من العنصر الأول، هـ ن من العنصر الثانى، فإنه يستطيع عن طريق انقاص الكمية التى يستعملها من العنصر أ وزيادة الكمية من العنصر ب زيادة تعوض النقص في العنصر أ، يستطيع أن يقوم بانتاج نفس الكمية من السلعة بمجموعة أخرى من العنصرين، مثل المجموعة وهـ من العنصر أ، هـ ن من العنصر ب، وبالمثل يستطيع هذا المنتج أن ينتج نفس الكمية من السلعة باستعمال مجموعات أخرى من العنصرين أ،ب، كما يتضح من الشكل رقم(٤٨).



شكل رقم (٤٨)

ويتضح كذلك من الرسم أن شرط توازن المنتج هو أن يمس خط الثمن ج د أحد منحنيات الناتج المتساوى، وبمعنى آخر ان يتساوى ميل خط الثمن ج د مع أحد منحنيات الناتج المتساوى.

ولما كان ميل منحنى الناتج المتساوى عند نقطة عليه هو المعدل الحدى للاستبدال بين العنصرين أ،ب في انتاج السلعة، فإن شرط توازن المنتج يمكن صياغته كما يلى:

$\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{أ}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}}$ حيث أن الطرف الأول للمعادلة هو المعدل الحدى للاستبدال بين العنصرين أ،ب والطرف الثانى هو النسبة بين ثمنيهما.

وحيث أن $\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{أ}} = \frac{\text{ن ح أ}}{\text{ن ح ب}}$ حيث أن ن ح أ هى الإنتاجية الحدية للعنصر أ، ن ح ب هى الانتاجية الحدية للعنصر ب، فإن Δ أ × ن ح أ يتعين أن يتساوى مع Δ ب × ن ح ب لأن هذه هى الوسيلة الوحيدة لابقاء الناتج من استخدام العنصرين أ،ب ثابتا بتغير النسبة بين العنصرين، ومن ثم فإن شرط توازن المنتج يمكن كتابته بصورة أخرى كما يلى:

$$\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{أ}} = \frac{\text{ن ح أ}}{\text{ن ح ب}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}} \quad \text{أى} \quad \frac{\text{ن ح أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{ن ح ب}}{\text{ث ب}}$$

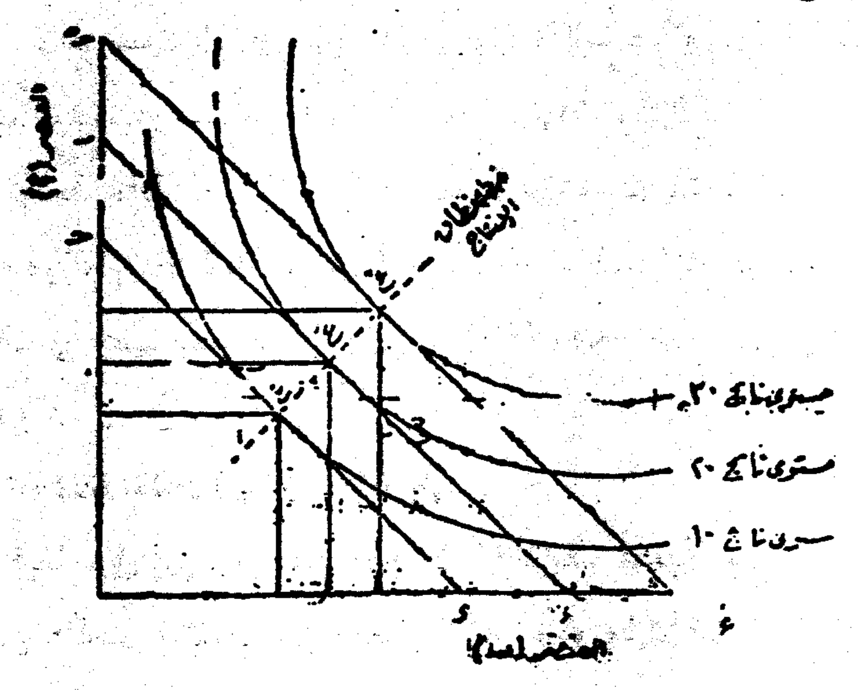
وهذا الشرط يمكن تعميمه بالنسبة لأى عدد من عناصر الانتاج.

استخدام خريطة منحنيات الناتج المتساوى في رسم منحنى نفقة المنتج:

يتعلق الأمر هنا بمنتج يريد زيادة انتاجه من خلال استخدام كميات اضافية من العنصرين أ،ب، ولهذا فهو ينفق كمية اكبر من رأس المال النقدى على شراء هذين العنصرين بافتراض أن أثمانهما ثابتة أيا كانت الكمية التى يتم شراؤها منها.

وبافتراض أن المنتج سيخصص كمية من رأس المال في المرحلة الأولى قدرها(ك) لينفقها على شراء هذين العنصرين، ففى هذه الحالة وكما يتضح من الشكل رقم (٤٩) يكون توازن المنتج بشرائه كمية هذين العنصرين الممثلة بالنقطة ع، وهى نقطة تماس خط نفقة الانتاج د ج مع منحنى الناتج المتساوى الذى ينتج معه المنتج عند مستوى ناتج(١٠) مثلا، وإذا اراد المنتج أن يزيد ما ينفقه على الانتاج بهدف زيادة الكمية المنتجة، فإنه يضيف جرعة أخرى

من رأس المال ولتكن كَ، وحينئذ فإنه يتوازن بشرائه المجموعة من العنصر أ،ب الممثلة بالنقطة غَ، وهى نقطة تماس خط نفقة الانتاج دَحـَ مع منحنى الناتج المتساوى الذى ينتج معه المنتج عند مستوى ناتج ٢٠، لأن النقطة (عَ) ومن قبلها النقطة ع تدل على المجموعة المثلى من العنصرين أ،ب التى تحقق أكبر ربح ممكن من الجرعة الإضافية من رأس المال الذى أنفق على شرائهما وهى كَ ك.



شكل رقم (٤٩)

وبالمثل إذا اراد المنتج ان يزيد من توسعه في الانتاج بانفاقه جرعة أخرى هى كَ، فإنه يتوازن أيضا بشرائه المجموعة من العنصرين أ،ب الممثلة بالنقطة غً، ويسمى الخط ع عَ غً بخط توسع المنتج في الكمية المنتجة أو خط نطاق الانتاج The Firm`s Line of Expansion, The Firm`s Scale Line وهو يبين كافة المجموعات من العنصرين أ،ب التى تعتبر أكفأ ما يمكن من وجهة نظر المنتج في انتاج الكميات المختلفة من السلعة التى يقوم بانتاجها.

وإذا أردنا أن نشتق من خط توسع المنتج في الكمية المنتجة منحنى نفقته المتغيرة في الزمن القصير بالطبع، فما علينا ألا أن نحسب نصيب كل وحدة من الناتج- عند كل مستوى من الانتاج- من مجموع الانفاق على شراء العنصرين المتغيرين فمثلا عند مستوى الناتج ١٠ يستخدم المنتج الكمية م ج من العنصر أ والكمية م د من العنصر ب. وعلى أساس ثمنى هذين العنصرين تكون النفقة المتغيرة الكلية لهذه الكمية من الانتاج= م ج× ث أ + م د× ث ب، وإذا قسمنا الناتج على عدد الوحدات المنتجة وهى ١٠ نحصل على نصيب الوحدة الواحدة من النفقة المتغيرة أى متوسط النفقة المتغيرة.

وبحساب متوسط النفقة المتغيرة بكل مستوى من مستويات الانتاج نحصل على سلسلة من متوسط النفقة المتغيرة ترتبط بسلسلة من مستويات الانتاج، وقد سبق التعبير عنها بيانيا في الشكل رقم (٤٧) وفيه يتضح منحنى متوسط النفقة المتغيرة.

ثالثاً: تغيرات نفقة الانتاج في الزمن الطويل:

انتهينا فيما سبق إلى بيان تغير نفقة الانتاج بزيادة الكمية المنتجة من خلال زيادة بعض عناصر الانتاج دون البعض الآخر وهو ما تم فيما سبق أن أطلقنا عليه الزمن القصير.

ولتوضيح تغيرات نفقة الانتاج في الزمن الطويل، فإن ذلك يعنى ابتداء أن جميع عناصر الانتاج متغيرة، ومن ثم يكون تغيير حجم المشروع بتغيير عناصر الانتاج جميعها، فهى إذا لاتتضمن عناصر ثابتة، ولهذا تتم دراسة الموضوع كذلك تحت عنوان علاقة نفقة الانتاج بحجم المشروع.

وإذا كان من الممكن أن يتبادر إلى الذهن أن مضاعفة عناصر الانتاج جميعها لابد وأن تؤدي إلى مضاعفة كمية الانتاج، أو بعبارة اخرى أن النفقة المتوسطة للانتاج لاتتغير بزيادة الكمية المنتجة طالما أننا نحصل على تلك

الزيادة عن طريق زيادة جميع عناصر الانتاج بنفس النسبة، فإن ذلك ليس هو الاصل إذ أن غالبية المشروعات تتغير معهـا النفقـة المتوسـطة للانتـاج بتغير حجم المشروع.

وبالرجوع إلـى قـانون تزايد الغلـة وتناقصهـا نجد أنـه فـي مرحلـة أولـى ازدادت كمية الانتاج بنسبة اكبر من نسبة زيادة عنصر الانتـاج المتغير وفـي مرحلـة ثانيـة ازدادت فيهـا كميـة الانتـاج بنفس نسـبة زيـادة عنصـر الانتـاج، وأخيرا وفي مرحلة ثالثة ازدادت فيها كمية الانتاج بنسبة اقل من نسـبة زيـادة عنصـر الانتـاج المشـار إليه، وتتحقق هذه المرحلـة بعـد أن يتعـدى حجـم المشروع قدرا معينا.

وتسمى المرحلة الأولـى مرحلـة تزايد الغلـة والثانيـة ثبـات الغلـة والثالثـة تناقص الغلة.

ومن استعراض هذه المراحل نستطيع أن نتبين وجود علاقة قوية بيـن مـا يحدث مع تغير في الانتاج المتوسط، ومـا يحـدث لنفقـة انتـاج الوحـدة أي مـا يحدث للنفقة المتوسطة. فمع زيادة الحجم تزيد كفاءة المشروع تدريجيا إلى أن يصـل إلـى حجـم تكـون عنده نفقـة انتاج الوحـدة الواحـدة من النـاتج (النفقـة المتوسطة) أدنى ما يمكن. فإذا استمر التوسع فـي المشـروع إلـى حجـم أكـبر، فإن أثر هذا التوسع يكون محدودا على النفقة المتوسـطة التـى تبقـى ثابتـة مـع الزيادة في الطاقة الانتاجية للمشروع.

تفسير المراحل الثلاثة لتغير النفقة في الزمن الطويل:

أن تفسير المراحل الثلاثة لتغير النفقة في الزمن الطويل، ما هو إلا تفسير للمراحل المختلفة لقانون تزايد الغلة ثم ثباتها وأخيرا تناقصهـا، وسنشير إلى كل مرحلة كما يلي:

١- تناقص النفقة في الزمن الطويل:

ويرجع تناقص النفقة المتوسطة في المراحل الأولى لزيادة حجم المشروع

إلى ما يسمى بالوفورات الداخلية Internal Economies وتعنى الوفورات الداخلية أن زيادة حجم المشروع تؤدى في حد ذاتها إلى نقص النفقة المتوسطة لانتاج الوحدة أى إلى زيادة كفاءة المشروع، وذلك بصرف النظر عن حجم الصناعة وما يحدث فيها من توسع، فالوفورات الداخلية تنبع إذا من العوامل التى تتولد داخل المشروع نتيجة زيادة حجمه، ويمكن اجمال هذه العوامل فيما يلى:

أ- العوامل الفنية:

- التوسع في استخدام الآلات الكبيرة وهى تؤدى إلى تخفيض النفقة المتوسطة لانتاج الوحدة بالاضافة إلى تحسين الانتاج.

- التوسع في تقسيم العمل، فمع زيادة حجم المشروع يكون من الممكن ادخال درجة أكبر من تقسيم العمل داخله، ويؤدى ذلك بالطبع إلى زيادة انتاجية العمل وهو ما يعنى انقاص الجزء من نفقة الانتاج الذى يغطى عنصر العمل.

- التوسع في استخدام الأساليب الفنية الحديثة، فاستخدام أسلوب خط التجميع Assembly line في صناعة السيارات لايمكن أن يتم إلا إذا وصلت الصناعة إلى حجم معين.

- الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية للمشروع خاصة وأن كثيرا من عناصر الانتاج غير قابلة للانقسام[1]، فالمطعم الذى يخدم به طباخ وعامل ويقوم باطعام عشرة أفراد يستطيع اطعام عشرين فردا بذات الطاقة الانتاجية وكذلك الحال بالنسبة للعديد من الآلات التى لابد وأن يصل حجم المشروع إلى مستوى معين حتى يمكن استخدام طاقتها كاملة.

---

(١) ويطلق عليها بالانجليزية Technical Indivisibility of Inputs

ب- العوامل الإدارية:

فكبرحجم المشرع يمكنه من إنشاء قسم متخصص للاشراف على النواحى الفنية، وآخر للاشراف على النواحى الإدارية أو المالية أو التسويق أو شئون العاملين أو المشتريات وهكذا.

ويؤدى كبر حجم المشروع إلى استخدام كفاءات إدارية، ويعنى ذلك استطاعة المشروع دفع المرتبات العالية لهذه الكفاءات خاصة وأن هذه الكفاءات لاتستنفذ جهدها عادة في أعمال بسيطة لكبر حجم المشروع. ويؤدى ذلك جميعه إلى تحقيق وفورات نتيجة لهذه الأنشطة المتخصصة التى تنشأ فقط في ظل المشروع الكبير.

جـ- العوامل التجارية:

وتتحقق الوفورات الداخلية كذلك نتيجة لما يؤدى إليه الحجم الكبير من زيادة القوة التفاوضية للمشروع، وبالتالى حصوله على مزايا أكبر من كل ممن يتعامل معه، كما أن مزايا العوامل التجارية المصاحبة لكبر حجم المشروع يمكن أن يستفيد منها المجتمع ككل فضلا عن المشروع نفسه.

د- العوامل المالية:

وترجع هذه العوامل إلى قدرة المشروع ذى الحجم الكبير على الاقتراض بشروط افضل مما يستطيع عليها المشروع ذو الحجم الصغير، ذلك لأن ثقة المقرضين تزداد كلما ازداد حجم المشروع، ويتضح ذلك بالنسبة لشركات المساهمة التى يؤدى كبر حجمها إلى الاكتتاب في أسهمها بسهولة أكبر من الشركات الصغيرة.

هذا ويطلق بعض الكتاب لفظ الوفورات النقدية[1] لتنسحب على العوامل التجارية والعوامل المالية السالفة الاشارة إليها إذ يترتب على كبر حجم

---

(١) انظر: محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق صفحة (٣٦٦-٣٦٧).

المشروع امكانية أكبر لشراء مواد أولية بثمن أفضل، واعطاء العاملين به احساسا أكبر بالأمان، والمقرضين للنقود ضمانا أكبر، وتنتج الوفورات النقدية عموما من انخفاض أثمان عناصر الانتاج.

٢- ثبات النفقة في الزمن الطويل:

لايستمر تحقيق الوفورات الداخلية إلى مالا نهاية، إذ ما تلبث أن تتناقص هذه الوفورات مع استمرار الزيادة في حجم المشروع حتى تصل إلى نقطة معينة تبدأ مرحلة ثابتة، وفي هذه المرحلة الثابتة تتناسب الغلة مع الزيادة في حجم المشروع ومن ثم يزيد الانتاج بنفس نسبة زيادة عناصر الانتاج، وعليه تبقى النفقة المتوسطة على حالها مع زيادة حجم المشروع.

٣- تزايد النفقة في الزمن الطويل:

في هذه المرحلة، وعندما يتخطى المشروع حجما معينا تبدأ التحميلات الداخلية[١] Internal Diseconomies في الظهور، وهى نقائض الوفورات ويقصد بها تحميل المشروع بعد توسعه فيما وراء حجم معين بزيادة في نفقته المتوسطة أى الزيادة في نفقة الانتاج زيادة تنجم عن التناقص النسبى في أداء المشروع إذا استمر يزيد من حجمه.

وهذه التحميلات ترد أساسا إلى صعوبات الإدارة والرقابة المتزايدة عندما يصبح حجم المشروع أكبر من أن يدار إدارة رشيدة، وهناك نكون في مرحلة تناقص الغلة، إذ يزيد الانتاج بنسبة اقل من نسبة تزايد عناصر الانتاج أى أن النفقة المتوسطة تتزايد.

الوفورات والتحميلات الخارجية:

External Economies and Diseconomies

يوجد نوع آخر من الوفورات والتحميلات يؤثر كذلك على النفقة

---

(١) يأخذ بعض الكتاب بلفظ المعوقات الداخلية للدلالة على نقائض الوفورات، ونؤيد الأخذ بلفظ التحميلات بدلاً من هذه النقائض

المتوسطة للمشروع وبالتالى على كفاءته، ويطلق على هذا النوع الوفورات والتحميلات الخارجية.

وإذا كانت الوفورات والتحميلات الخارجية لاترتبط مباشرة بحجم المشروع وبنفقته المتوسطة إلا أنها تؤثر في العلاقة بين كبر حجم المشروع وكبر حجم الصناعة، ذلك أن مضاعفة حجم المشروعات القائمة يؤدى في حد ذاته إلى قدر من الوفورات والتحميلات الداخلية ولكنه في ذات الوقت يؤدى إلى كبر حجم الصناعة مما يخلق مصدرا آخر لتخفيض أو زيادة النفقة المتوسطة في الزمن الطويل عن طريق ما قد يتحقق من وفورات أو تحميلات خارجية.

وتشمل الوفورات الخارجية فيما يؤدى إليه كبر حجم الصناعة من توافر المزيد من التسهيلات والخدمات لكل مشروع على حدة، ومن القدرة على الحصول على المواد الخام والآلات بأثمان أفضل، وهذا ما يقلل من نفقات العنصر الانتاجى، فكلما زادات الكمية التى يشتريها المنتج من مادة أو عنصر انتاجى معين كلما كان بائع هذه المادة أكثر استعدادا لمنحه شروطا افضل للشراء.

كذلك كلما ازداد حجم المشروع كلما كان أكثر مقدرة على الحصول على العمال الأكثر كفاءة، فالعامل يفضل العمل بمشروع كبير يحقق له الأمان الذي ينشده- كما رأينا- وذلك من خلال زيادة دخله وحصوله على معاش وتأمين اجتماعي مناسبين.

كما أن تركيز الصناعة من خلال كبر حجم المشروعات الصناعية يخلق المهارات الفنية عن طريق زيادة المعلومات الفنية وامكانيات تقسيم العملية الانتاجية، فضلا عن امكان خلق صناعة فرعية متخصصة تمد الصناعة الأم بما تحتاجه من بعض المواد الخام أو السلع الوسيطة وبما يؤدى إلى التكامل

في العملية الانتاجية إلى حد كبير حيث تزداد امكانيات تخفيض النفقة المتوسطة.

ومن ناحية أخرى فإن كبر حجم الصناعة من شانه أن يؤدى إلى تحميلات تؤثر على النفقة المتوسطة للمشروع من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية والعمالة الماهرة مما يؤدى إلى ارتفاع أثمانها وغالبا ما يصحب ذلك نقص كفاءة هذا العنصر مما يسمح بارتفاع النفقة المتوسطة للمشروع.

فإذا اضفنا إلى ذلك ازدياد السكان في المنطقة، والضغط على المرافق الأساسية بها سواء السكنية أو الصحية أو التعليمية، فإن ذلك جميعه يمثل ازدياداً في النفقة المتوسطة للمشروع في النهاية.

العلاقة بين منحنيات النفقة في الزمن القصير ومنحنى النفقة في الزمن الطويل:

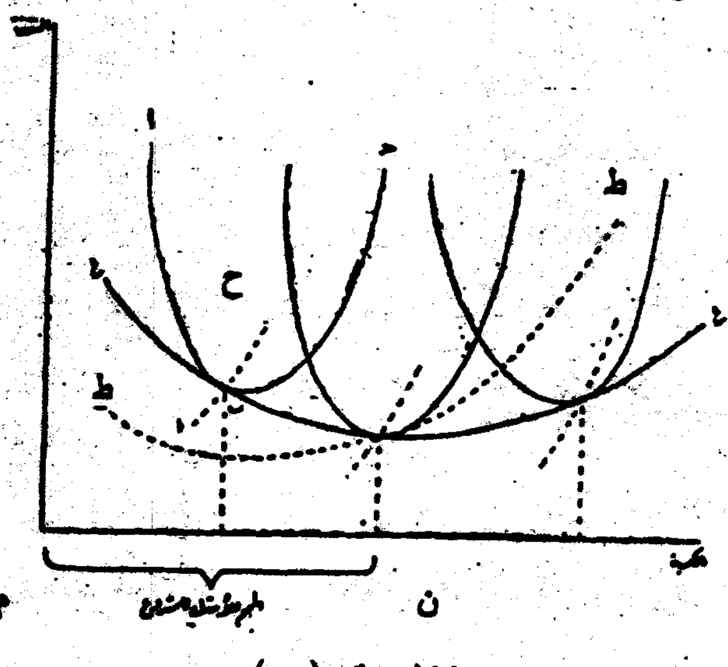
رأينا أن منحنيات النفقة في الزمن القصير تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على أساس أن المشروع لايستطيع أن يغير إلا من نسب استخدام العناصر المتغيرة مع العناصر الثابتة، ورأينا كذلك أن منحنيات النفقة في الزمن الطويل تبين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على أساس أن المشروع يستطيع أن يغير من حجمه اى من جميع العناصر الانتاجية التى يستخدمها متغيرة كانت أو ثابتة، فإذا كان المنتج يتقيد في الزمن القصير بما تحت يده من عناصر الانتاج الثابتة، فإنه يتحرر من هذا القيد في الزمن الطويل بادخال التعديلات اللازمة التى تمكنه من الانتاج بأقل نفقة متوسطة ممكنة.

وقد سبق أن أشرنا إلى العوامل التى تؤدى إلى تقليل النفقة المتوسطة للمشروع بازدياد حجمه بحيث ان النفقة المتوسطة للمشروع تتناقص باستمرار بازدياد حجمه إلى حد معين، ومن الطبيعى ان أثر تلك العوامل يقل تدريجيا بازدياد حجم المشروع لسبب عوامل أخرى أطلق عليها لفظ التحميلات الداخلية، وهى نقائض الوفورات السالفة الاشارة إليها، ويعنى ذلك

أن العوامل التى تؤدى إلى تخفيض النفقة المتوسطة للمشروع بزيادة حجمه يقل أثرها تدريجيا، ثم ينعدم، ثم ينقلب إلى مصدر زيادة في نفقات المشروع إذا زاد حجمه زيادة كبيرة.

ويمكننا أن نتصور أن المشروع- على هذا الأساس- في طريقه نحو الوصول إلى أقل نفقة انتاج ممكنة في الزمن الطويل قد مر بفترات قصيرة مختلفة لكل منها حجم مختلف للمشروع حيث يستخدم مجموعات من عناصر الانتاج بنسب مختلفة، ولأن هذه العناصر لها درجات مختلفة من انعدام القابلية للانقسام من الناحية الفنية، فإن بعض هذه المجموعات تعطى نفقة متوسطة أقل من النفقة التى تعطيها التوليفات الأخرى.

ويعنى ذلك من ناحية أن يكون لمنتجات النفقة المتوسطة المختلفة في الفترة القصيرة نقطا دنيا تختلف قربا أو بعدا عن المحور الخاص بالكمية المنتجة كما يتضح من الشكل رقم(٥٠)



شكل رقم (٥٠)

ويتضح من هذا الشكل أن:

-المنحنى أ ب جـ هو أحد منحنيات النفقة المتوسطة في الزمن القصير.

-المنحنى د ح هو منحنى النفقة الحدية في الزمن القصير.

- المنحنى ع ع هو منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل وهو أكثر تسطحا عنه في الزمن القصير.

- المنحنى ط ط هو منحنى النفقة الحدية في الزمن الطويل وهو أكثر تسطحا عنه في الزمن القصير.

ويمكن أن نلاحظ على هذا الشكل ما يأتى:

١-أن منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل يمر بالنقاط التى تمثل أدنى نفقة متوسطة على منحنيات الفترات القصيرة وأن أدنى نقطة متوسطة يمر بها هى الممثلة بالنقطة (و) ومن ثم يكون الحجم الأمثل للمشروع هو الحجم م ن.

٢- منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لايمكن أن يتقاطع مع منحنى النقطة المتوسطة في الزمن القصير، ذلك أن كل تغيير في مجموعات عناصر الانتاج يمكن أن تنخفض معه هذه النفقة يمكن ان يتم ايضا في الزمن الطويل، ومن ناحية أخرى ليس من الممكن أن ينتج المنتج دائما كمية معينة من الناتج في الزمن القصير بأقل نفقة ممكنة إذ لا يمكن ان يغير فيها جميع عناصر الانتاج ثابتة ومتغيرة، ولهذا لايتقاطع منحنى النفقة المتوسطة في الفترة الطويلة مع ذات المنحنى في الفترة القصيرة.

ذلك عن منحنيات نفقة الانتاج في الزمن القصير والزمن الطويل وتغيرات هذه النفقة كدالة للتغيرات في مستوى الانتاج أو حجم المشروع، ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر في النفقة بخلاف حجم المشروع[١].

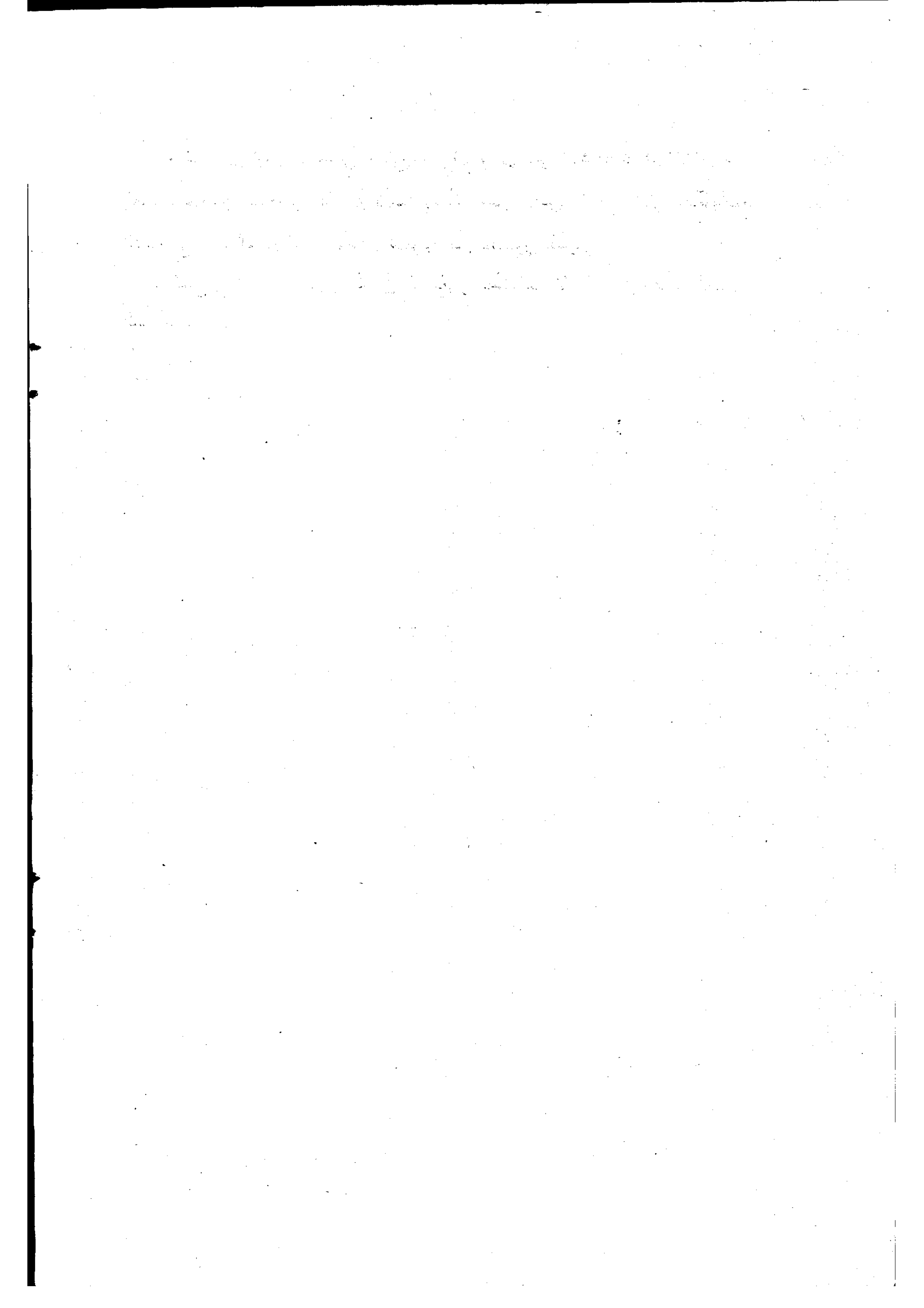
فإذا ارتفعت مثلا أثمان عناصر الانتاج فإن ذلك يجعل منحنيات النفقة تبتعد عن المحور السينى كما أنها تنتقل نحو هذا المحور إذا ما انخفضت أثمان هذه العناصر.

---

(١) انظر محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، صفحة ٣٧٥-٣٧٦.

أما إذا تغير الفن الانتاجى المتبع تغيرا يـؤدى إلـى الاقتصـاد فـي الكميـات المستخدمة من عناصر الانتاج لانتـاج ذات الكميـة مـن النـاتج، فـإن منحنيـات النفقة في هذه الحالة تنتقل لأسفل مقتربة من المحور السينى.

ونتـابع بعد ذلك تكون أثمـان السـلع والخدمـات الاستهلاكية فـي البـاب الخامس.



الباب الخامس

هيكل السوق

تكون اثمان السلع والخدمات الاستهلاكية

رأينا أنه لايقصد بالسوق مكان معين يتقابل فيه عدد من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن محدد، وإنما يعنى الوسائل المختلفة التى يتم معها التقاء البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن معين وفي زمن معين ودون الارتباط بمكان محدد.

ولهذا فإن السوق تعتبر قائمة إذا كانت هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن معين وفي ظل ظروف معينة.

وبالنظر إلى العناصر التى تقوم عليها السوق، فإنه يمكن أن نميز اساسا بين ثلاثة اسواق منها وهي: سوق المنافسة الكاملة، وسوق الاحتكار، وأخيرا سوق المنافسة الاحتكارية، كما تتدخل الدولة في تحديد الأثمان في بعض الظروف.

وعليه يمكن أن نعرض لتكون اثمان السلع والخدمات الاستهلاكية من خلال الفصول الأربعة الآتية[1]:

---

(١) انظر:

- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، للرجع السابق، ص (٥٦٦-٨٨٨).
- محمد إبراهيم غزلان، المرجع السابق، صفحة (١٤١-٢١١).
- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص (١٨٣-٢٤٢).
- Lorie Tarshis, Modern Economics, Houghton Mifflin Co. Boston 1967, pp. (57-183).
- R.G. Lipsey, Positive Economics, op. cit., pp. (236-311). =

الفصل الأول: تكون الثمن في سوق المنافسة الكاملة.

الفصل الثاني: تكون الثمن في سوق الاحتكار.

الفصل الثالث: تكون الثمن في سوق المنافسة الاحتكارية.

الفصل الرابع: التدخل الحكومي في الأثمان.

= - P.A. Samuelson, Economics, Ninth Edition, Me Grow Hill Book Co. N.Y. 1963, pp. (58-72).

الفصل الأول

تكون الثمن في سوق المنافسة الكاملة

يمكن أن نعرض لهذا الموضوع عن طريق الاشارة إلى مفهوم سوق المنافسة الكاملة، وكيفية تكون الثمن في الفترة القصيرة جداً والفترة القصيرة، والفترة الطويلة، وأخيرا خصائص الثمن في سوف المنافسة.

ونرى أن يتم ذلك من خلال عرض المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم سوق المنافسة الكاملة.

المبحث الثاني: تكون الثمن في سوق المنافسة الكاملة.

المبحث الثالث: خصائص الثمن في سوق المنافسة الكاملة.

المبحث الأول

مفهوم سوق المنافسة الكاملة

تعتبر المنافسة الكاملة نظاما غير واقعى، إذ لايتوافر أساسا في الحياة الواقعية إلا نادرا[1]، ولهذا تتمثل قيمة سوق المنافسة الكاملة في أسلوب التحليل، وهو ما اعتمد عليه التقليديون.

وتشترط لتحقيق سوق المنافسة الكاملة شروط معينة بين الظروف العامة التى تسودها سواء كان ذلك منسوبا إلى طبيعة البائعين والمشترين أو طبيعة السلعة ذاتها، ويمكن أن نشير إلى هذه الشروط كما يلى:

١-**كثرة عدد البائعين والمشترين:** فيجب أن يكون هؤلاء البائعون والمشترون من الكثرة بحيث أن أى بائع أو مشترى لايؤثر منفردا على

---

(١) كما هو الحال مثلاً بالنسبة لأسواق البضائع المنتظمة وأسواق الأوراق المالية.

ثمن السلعة في السوق، وإنما يعتبر هذا الثمن من المعطيات بالنسبة له[1]، وعلى ذلك فإن محاولة المنتج رفع الثمن أو إنقاص عرض السلعة أو الخدمة التى ينتجها لاتؤثر على الطلب .الكلى أو العرض الكلى للسلعة، وقد رأينا أن منحنى الطلب الذى يواجهه في هذه الحالة يكون منحنى لانهائى المرونة عند الثمن السائد في السوق.

ويقتضى توافر هذا الشرط ألا يكون هناك أى نوع من الاتفاقات بين المتعاملين سواء كانوا من المنتجين من جانب أو المشترين من جانب آخر.

فمثلا يجب ألا يتفق المنتجون على اتباع سياسة انتاجية معينة، أو تحديد ثمن معين أو غير ذلك من الاتفاقات، كما يجب ألا يتفق المستهلكون على سياسة معينة ازاء المنتجين.

ومن ناحية أخرى يجب ألا يتفق مجموعة من المنتجين ومجموعة من المستهلكين على تبادل سلع وخدمات معينة خارج قوى العرض والطلب التى تتم في سوق المنافسة الكاملة.

ولهذا يتضح من شرط كثرة عدد البائعين والمشترين هو عدم وجود عناصر احتكارية تفقد سوق المنافسة الكاملة شرط وجودها.

٢-المعرفة الكاملة بأحوال السوق: فيشترط في سوق المنافسة الكاملة أن يكون المتعاملون معها على دراية كاملة بأحوال السوق سواء كان ذلك عن الثمن الذى تباع به السلعة في انحاء السوق المختلفة، أو أساليب الانتاج وفنونه حيث لايتمكن أحد المنتجين من الاستئثار بفن انتاجى متقدم يكتسب به ميزة على غيره من المنتجين تمكنه من انتاج السلعة بنفقة أقل

---

(١) ولهذا أطلق بعض الكتاب لفظ "ذرية العرض والطب" للدلالة على هذا المعنى، انظر: رفعت المحجوب، المرجع السابق، صفحة (١٨).

يتمتع معها بقوة احتكارية معينة على غيره.

والواقع أن توافر العلم بأحوال السوق ييسر يجعل الثمن السائد يميل نحو التساوى، إذ يترتب على هذا العلم انسياب الطلب على السلعة التي تتمتع بثمن منخفض، فينخفض الثمن الأول ويرتفع الثمن الثاني حتى يتم التساوى بين الثمنين، لكن في حالة عدم توفر المعرفة بأحوال السوق يظل الثمنان قائمين للسلعة الواحدة، وهو ما يتنافى وشرط قيام سوق المنافسة الكاملة على التفصيل الذى سنشير إليه بعد ذلك.

٣-حرية الانتقال الكاملة: فيقتضى توافر هذا الشرط ألا يوجد ما يمنع المنتج والمستهلك من دخول السوق أو الخروج منها، أو من تغيير الكمية المعروضة أو الكمية المطلوبة، أى ألا توجد أية عوائق تمنع من انتقال السلعة أو المتعاملين أو عناصر الانتاج بين جوانب السوق المختلفة.

ومن هذه العوائق مثلا عدم امكان الانتقال لأسباب طبيعية، كصعوبة المواصلات أو ارتباط عناصر الانتاج بالمناطق الكائنة بها كما هو الحال بالنسبة لعنصر العمل وصعوبة انتقاله لأسباب نفسية واجتماعية، أو بالنسبة لرأس المال الثابت الذى يصعب نقله من منطقة إلى أخرى، وقد يكون سبب عدم امكان الانتقال كذلك اقامة العوائق الجمركية بالنسبة للسلع وانتقالها من بلد إلى آخر أو خلق صعوبات أمام عناصر الانتاج لانتقالها داخل وخارج البلد.

والواقع أن هذه الأمثلة تبرهن على أن تحقق شروط المنافسة الكاملة أمر غير عملى، وحتى لو افترضنا تساوى ثمن السلعة الواحدة في هذه السوق، فإن ذلك لايعنى عدم وجود نفقة نقل لهذه السلعة حيث تختلف من مكان إلى آخر، ووجودها يعنى عدم تساوى الثمن في النهاية وهو ما يقطع بعدم امكانية تحقق هذه السوق على المستوى الواقعى.

٤-**تماثل وحدات السلعة:** يقصد بهذا التماثل قدرة أى وحدة من وحدات هذه السلعة على أن تحل محل أى وحدة أخرى في تقديم نفس الاشباع لنفس الحاجة، أى أن تكون كافة وحدات السلعة بديلا كاملا كل منها للأخرى من وجهة نظر المستهلك.

ولأن التماثل الكامل من الناحية المادية أو العددية أمر مستحيل، فإن المستهلك يهتم أساسا بالمنتج الذى قام بانتاج الوحدة، والعلامة التجارية ونوع التغليف وغير ذلك من الأمور الأخرى، ومن هنا فمعيار التماثل يصبح شخصيا حيث يتوقف على فكرة المشترى عن السلعة أساسا، وعلاقته بالبائع من ناحية أخرى.

تلك هى شروط قيام سوق المنافسة الكاملة، وبقيامها يكون الثمن الذى يتكون للسلعة أو الخدمة ثمنا واحدا في فترة زمنية معينة، إذ أن قيام هذه السوق يتنافى كما رأينا مع تعدد الأثمان.

المبحث الثانى

تكون الثمن في سوق المنافسة الكاملة

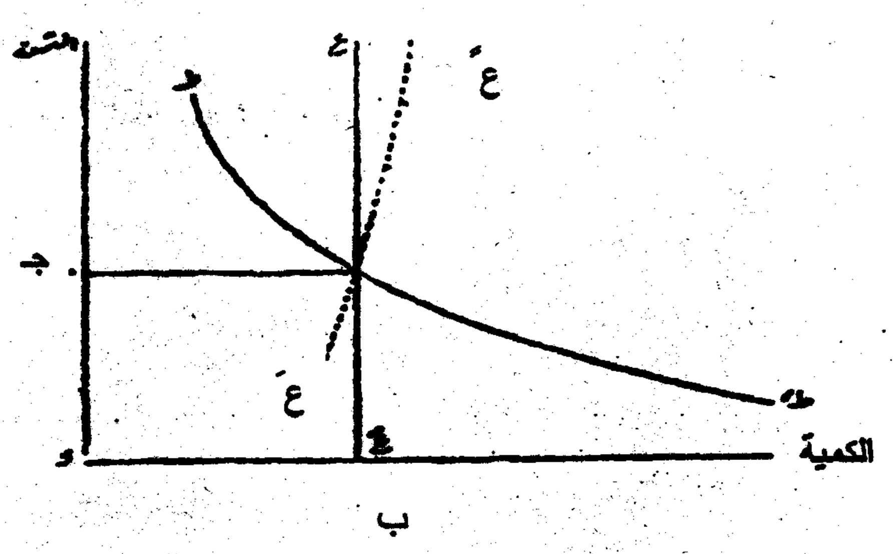
رأينا أن تكون الثمن يتم في فترة زمنية وأن هذه الفترة قد تكون قصيرة جداً، وقد تكون قصيرة وقد تكون طويلة، ونوالى فيما يلى عرض تكون الثمن في سوق المنافسة الكاملة على ضوء كل من أنواع الفترة الزمنية.

تكون الثمن في الفترة القصيرة جداً:

رأينا أن الفترة القصيرة جدا هى تلك الفترة التى لايستطيع فيها المنتج أن يغير من انتاجه استجابة لتغيرات الأثمان إلا إذا كانت السلعة قابلة للتخزين، وعليه من الممكن في حالة ارتفاع الثمن عن الثمن السائد في السوق فعلا أن يزيد المنتج من الكمية المعروضة من السلعة في السوق عن طريق إخراج جزء من المخزون منها وطرحه في السوق، كذلك إذا انخفض الثمن السائد

في السوق، فإن المنتج ينقص من الكمية التي يعرضها انتظارا للحصول على ثمن أفضل.

ولأن المنتجين جميعا يتصرفون على هذا الأساس، فإن منحنى عرض السلعة يتمتع بمرونة نسبية، ويبين الشكل رقم (٥١) منحنى عرض السلعة في السوق في حالة السلعة القابلة للتخزين.



شكل رقم (٥١)

ويتضح من هذا الشكل أن:

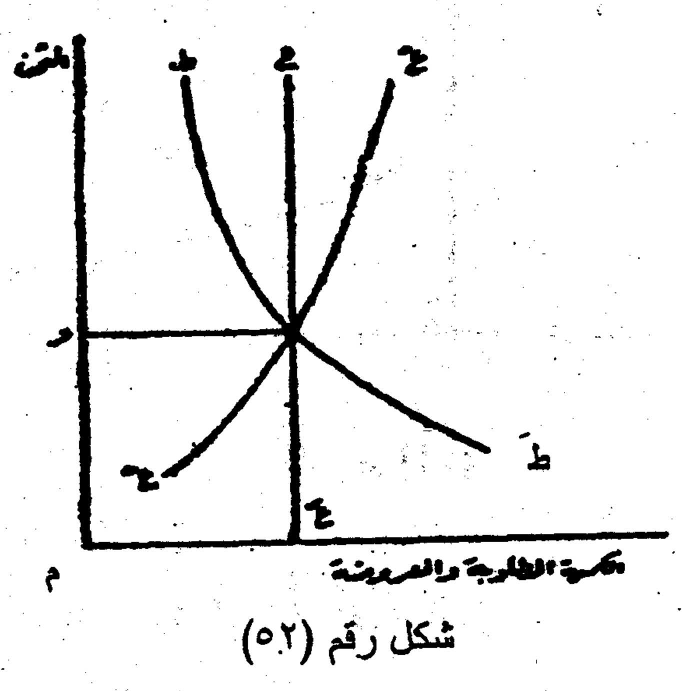
- د ب= الكمية المعروضة في السوق فعلا.
- د جـ= الثمن السائد في السوق.
- ط طَ= منحنى الطلب.
- ع عَ= منحنى العرض في الفترة القصيرة جدا وذلك بالنسبة لسلعة غير قابلة للتخزين.
- عً عَ= منحنى العرض في نفس الفترة وذلك بالنسبة لسلعة قابلة للتخزين.

تكون الثمن في الفترة القصيرة:

رأينا أن الفترة القصيرة تعنى تلك الفترة التى يستطيع فيها المنتج أن يغير

فيها من حجم الكميات التى ينتجها ويعرضها من السلعة عن طريق تغيير عناصر الانتاج المتغيرة كالمواد الأولية والعمل، ولكنها لاتسمح بتغيير عناصر الانتاج الثابتة كالمباني والآلات. ففي هذه الفترة لايستطيع المنتج أن يغير من حجم الانتاج على مستوى المشروع وعلى المستوى الانتاجى ككل عن طريق تغيير عناصر الانتاج المتغيرة، ولهذا تقرن هذه الفترة بتوازن الصناعة.

ويتضح من الشكل رقم (٥٢) أن:



شكل رقم (٥٢)

ط طَ= منحنى الطلب

ع عَ منحنى العرض في الفترة القصيرة جداً.

عَ عً= منحنى العرض في الفترة القصيرة.

وعلى هذا الأساس نجد أن منحنى عرض السلعة في السوق في الفترة القصيرة يتمتع بمرونة أكبر من منحنى عرض السلعة في السوق في الفترة القصيرة جداً، ويوضح ذلك الشكل رقم (٥٢). فإذا كان الثمن السائد في السوق هو م و، فإن الكمية المعروضة على منحنى عرض الفترة القصيرة

عند هذا الثمن هى نفس الكمية التى كانت تعرض في السوق سابقا لأنها تمثـل كميات التوازن للمنتجين في ظل هذا الثمن. لكن إذا ارتفع الثمن عـن الثمـن م و، فإن الكمية المعروضة في السوق تزداد، حيث يصبح من مصلحة المنتجين في السوق زيادة الكمية المنتجة لكى يصلوا إلـى حالـة تـوازن فـي ظـل الثمـن الجديد، وكذلك الحال إذا انخفض ثمن السوق عن الثمن م و، فإنـه يكـون مـن مصلحة المنتجين إنقاص الكمية المنتجة والمعروضة لانخفـاض الثمـن، وهـذا يكسب منحنى العرض في الفترة القصيرة مرونة أكبر منه في الفترة القصـيرة جداً.

توازن المنتج:

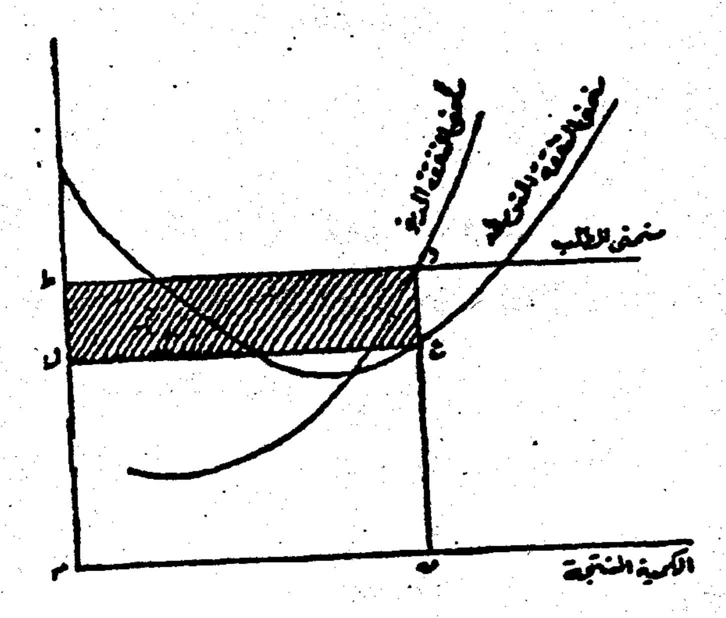
الفرض أننا مع منتج لديه رأسمال ثابت بقدر معين، وأنـه ينتـج فـي ظـل سوق المنافسة الكاملة، أى ان انتاجه سواء ازداد أو نقص لايؤثر علـى ثمـن السوق، والمطلوب معرفة أى كمية من السلعة يقوم هذا المنتـج بانتاجهـا فعـلا ليتحقق التـوازن، علـى أسـاس أن الشـكل رقـم (٥٣) يمثـل تغير نفقـة انتاجـه بازدياد الكمية المنتجة.

الواقع أن كون هذا المنتج يمثل في انتاجه جزءا محدودا من السوق يعنـى أن منحنى الطلب على السلعة او الخدمة التى ينتجها هو منحنى طلب لانهـائى المرونة، أى أن الكمية التى تطلب من ذلك المنتج إنما تطلب بالثمن السائد في السوق، ومن ثم لاتؤثر هذه الكمية زيادة أو نقصانا على ثمن هذا السوق.

وعلى هذا الأساس يمثل منحنى الطلب الذى يواجهه مثل هذا المنتج بخـط مستقيم يوازى المحور السينى وهو المستقيم ط ط على الشكل رقم (٥٣).

ولأن المنتج يستهدف الحصول على أكبر ربح ممكن فإنه طالما أن النفقة الناشئة عن اضافة وحدة واحدة إلى الكمية المنتجة اى النفقـة الحديـة أقل مـن ثمن السوق، فإنه من مصلحة هذا المنتج أن يضيـف تلـك الوحـدة إلـى الكميـة

المنتجة، وذلك إلى الحد الذى تتساوى معه النفقة الاضافية للوحدة مع ثمن السوق لأن أى اضافة أخرى من السلعة ستحمله بنفقة أكبر، ومن ثم يقل ربحه الذى يحرص على أن يكون أكبر ما يمكن.



شكل رقم (٥٣)

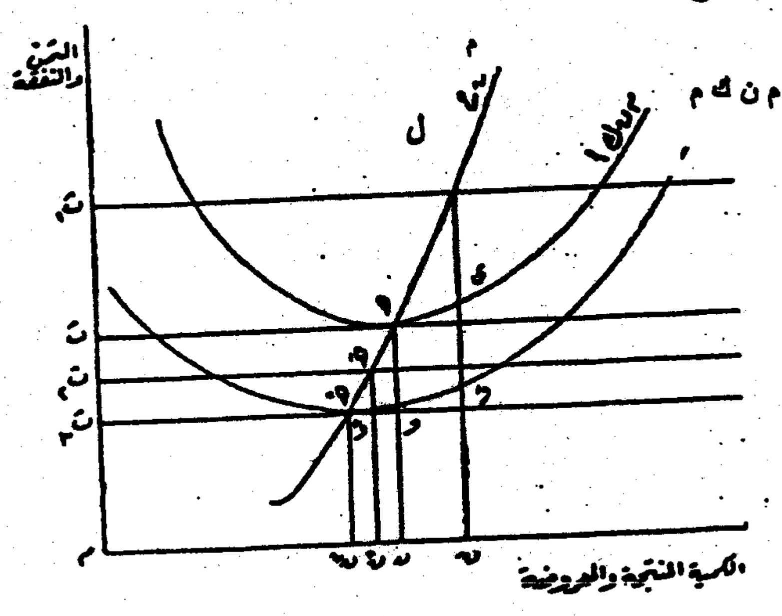
وعليه فإن شرط توازن المنتج هو أن تتساوى النفقة الحدية لانتاج السلعة او الخدمة مع ثمن السوق، ويمثل الكمية التى تحقق هذا التساوى على الشكل السابق المستقيم م ن، وعندما تتساوى النفقة الحدية ن و مع ثمن السوق م ط (الذى يتساوى مع ن و) فإن المنتج ينتج تلك الكمية من السلعة بنفقة متوسطة قدرها (ن ع)، ويبيع الوحدة المنتجة بثمن قدره (و ن)، أى أنه حصل على ربح قدره(و ع) في الوحدة الواحدة المنتجة، ربح اجمالى قدره (و ط ل ع) في جميع الوحدات.

ويعتبر هذا الربح أكبر ربح ممكن للمنتج إذ يحصل عليه بانتاج هذه السلعة، ويسمى احيانا بفائض المنتج Producer`s Surplus.

والآن كيف يتحدد عرض المشروع في الفترة القصيرة؟ ننظر إلى تصرفات منتج واحد في السوق عند ارتفاع وانخفاض ثمن السلعة التى

ينتجها، ويوضح هذه الحالة الشكل رقم (٥٤) حيث يتضح عليه منحنى متوسط النفقة المتغيرة (م ن م)، ومنحنى متوسط النفقة الكلية الاجمالية (م ن ك أ)، وقد رأينا قبل ذلك أن الفرق بينهما يمثل متوسط النفقة الثابتة، ويتضح على الشكل أيضا منحنى النفقة الحدية (م ن ح)، ويلاحظ ان الذى يحدد النفقة الحدية هى النفقة المتغيرة وليست النفقة الثابتة. وسنفترض في هذا الشكل أن المنتج متوازن في الفترة الطويلة أى أنه لايحقق أرباحا غير عادية، كما أنه لايحقق خسائر، وإنما يغطى ثمن السوق م ث متوسط نفقته الكلية الاجمالية، وفي ظل هذا الثمن يتوازن المنتج بانتاج الكمية ث هـ أى م ن، لأن هذه الكمية هى التى تحقق التساوى بين نفقة انتاجه الحدية وثمن السوق، ومن الواضح أن ثمن السوق في هذه الحالة يغطى متوسط النفقة الكلية الاجمالية اى متوسط نفقته المتغيرة وقدره ن و، ومتوسط نفقته الثابتة وقدره و هـ، أما إذا ارتفع ثمن السوق إلى م ث١، فإن المنتج يتوازن بانتاج كمية قدرها ث١ل أى م نَ حتى يسوى المنتج بين نفقته الحدية وثمن السوق الجديد. وهنا يغطى ثمن السوق الجديد متوسط النفقة المتغيرة للمنتج وقدره نَ وَ ومتوسط نفقته الثابتة وَ ى، ويحقق له فوق ذلك ربحا غير عادى قدره ى ل في الوحدة الواحدة، وقد تمكن المنتج في هذه الحالة من زيادة الكمية المنتجة بالقدر ن نَ لكى يحقق هذا التوازن لأن الفترة القصيرة تسمح كما علمنا بزيادة الكمية المنتجة عن طريق زيادة عناصر الانتاج المتغيرة، وبالعكس إذا انخفض ثمن السوق إلى م ث٢ فإن المنتج سيقلل من انتاجه، عن طريق انقاص نفس هذه العناصر إلى الكمية م نً وهو هنا يغطى كل متوسط نفقته المتغيرة نً هـً وجزءا من نفقته الثابتة وهو وً هـً إلا أنه يحقق خسارة ممثلة في الجزء الباقى من النفقة الثابتة، ومع ذلك فهو سيستمر في الانتاج لأنه إذا توقف عنه تحمل بكل نفقته الثابتة، على أنه إذا انخفض ثمن السوق عن الحد الذى يغطى

نفقته المتغيرة أى إلى الثمن م ث٢ فإن المنتج يتوقف بالطبع عن الانتاج حتى لايتحمل خسائر النفقة الثابتة لأنه يستطيع أن يتحمل بهذه النفقة فقط فيما لو توقف عن الانتاج.



شكل رقم (٥٤)

ونستخلص من ذلك أن منحنى عرض المنتج في الفترة القصيرة يمثل ذلك الجزء من منحنى النفقة الحدية الذى يبدأ من نقطة التقاء هذا المنحنى بمنحنى متوسط النفقة المتغيرة بالاضافة إلى الجزء من المحور الصادى ما بين نقطة الأصل(م) والنقطة على هذا المحور التى تتناسب مع نقطة الالتقاء وهى ث٢، وتتضح على هذا المنحنى كافة الكميات التى ينتجها المنتج ويعرضها في السوق عند كل ثمن يسود في هذا السوق من الأثمان المكنة للسلعة التى ينتجها.

تكون الثمن في الفترة الطويلة:

رأينا أن الفترة الطويلة هى الفترة التى تسمح بتغيير الانتاج عن طريق تغيير حجم المشروعات وعددها، أى عن طريق تغيير الطاقة الانتاجية من آلات ومباني، وعن طريق انتقال عناصر الانتاج بين الفروع الانتاجية المختلفة.

فعند ارتفاع الثمن يمكن للمنتجين أن يزيدوا الانتاج ليس فقط عن طريق زيادة عناصر الانتاج التى أسميناها متغيرة في الفترة القصيرة مثل العمال والمواد الأولية، وإنما كذلك عن طريق زيادة أحجام المشروعات القائمة أى زيادة المبانى والآلات المستخدمة في المشروع.

أما عند انخفاض الثمن فإنه على العكس، يمكن للمشروعات القائمة أن تقلل أحجامها إذا اقتضى توازن المشروع ذلك، كما أن الصناعة يمكنها أن تقلل عناصر الانتاج الثابتة المستخدمة فيها عن طريق استبعاد بعض المشروعات القائمة.

وإذا نظرنا إلى السوق ككل نجد أن توازن الصناعة يتحقق إذا كان كل مشروع من مشروعاتها في حالة توازن، ويتم ذلك بانتاج الكمية التى يكون عندها الثمن مساويا للنفقة الحدية، ومن الجدير بالذكر أن شرط هذا التوازن واحد بالنسبة للزمن القصير والزمن الطويل على حد سواء.

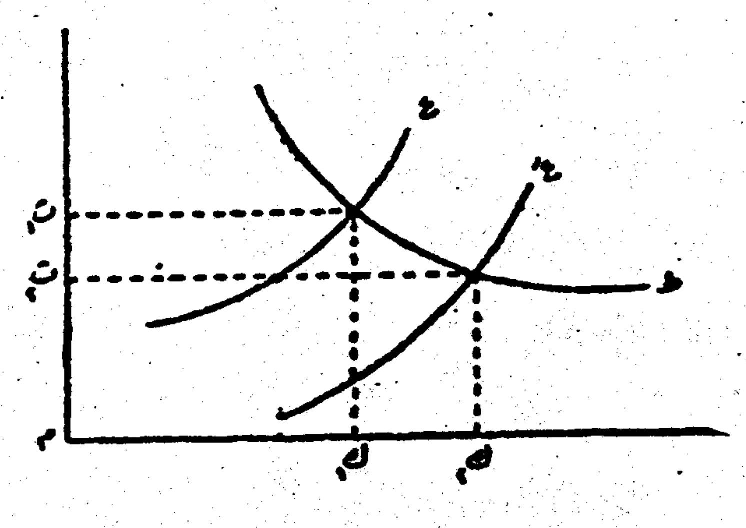
ويقصد بتوازن الصناعة أن يتحدد حجم الصناعة بحيث لايتجه إلى التوسع أو الانكماش في ظل الظروف الثابتة للطلب والعرض، ويحدث ذلك حينما يحقق المشروع الحدى ربحه العادى فقط.

والمشروع الحدى هو ذلك المشروع الذى يعمل في أسوأ الظروف أى الذى ينتج بأكبر نفقة متوسطة، وتختلف النفقات المتوسطة باختلاف أساليب الإنتاج، ومن ثم يكون أقل هذه المشروعات كفاءة هو أكثرها نفقة وهو ما يطلق عليه المشروع الحدى. فإذا كان ثمن السوق يغطى فقط النفقة المتوسطة للمشروع الحدى فإنه يحقق ربحا عاديا، وتكون المشروعات السابقة عليه التى تنتج في ظروف انتاجية أحسن، تنتج بنفقة متوسطة أقل ومن ثم تحقق ربحا غير عادى، ويترتب على ذلك ان أى مشروع جديد ينتج بأسلوب أقل كفاءة من المشروع الحدى ليس من مصلحته أن يدخل مجال الانتاج وإلا حقق

خسارة في ذلك.

كيف يتم التوازن في الصناعة:

رأينا أنه في الفترة الطويلة يكبر حجم الصناعة من خلال زيادة عدد المشروعات وكبر حجم المشروعات التي كانت قائمة فعلا، كما تستجيب الصناعة لإنقاص حجمها عن طريق خروج بعض المشروعات منها، ويعنى ذلك ان منحنى عرض السلعة ينتقل بأكمله إلى اليمين في حالة زيادة عدد المشروعات والعكس في حالة خروجها من الصناعة، ففي الشكل رقم (٥٥) وفي حالة كبر حجم الصناعة ينتقل منحنى العرض من ع إلى عَ، ويعنى ذلك أن ث١ لم يعد ثمن التوازن حيث ينخفض الثمن من ث١ إلى ث٢، ومن ثم يتعين على المشروعات المختلفة في الصناعة أن تعدل من انتاجها وفقا للثمن الجديد، وتكون الكمية في الحالة الأولى م ك١ عند الثمن م ث١ان وفي الحالة الثانية م ك٢ عند الثمن م ث٢، وتمثل الكمية ك١ك٢ ما أضيف إلى الناتج في السوق من خلال الطاقة الانتاجية الجديدة نتيجة التوسع في المشروعات القائمة وفي الصناعة عموما.



شكل رقم (٥٥)

وبعد توسع الصناعة قد تحقق المشروعات ربحا غير عادى عند الثمن م ث٢، ويدفع الربح غير العادى بالطبع إلى توسيع جديد في الصناعة، فيتم

زيادة عرض السلعة وبالتالي انخفاض ثمنها. أما إذا كانت المشروعات تتحمل خسارة عند الثمن م ث٢، فإنه لن يحدث توسع جديد، بل قد تخرج بعض المشروعات ومن ثم ينتقل منحنى الصناعة نحو اليسار.

ومن ناحية أخرى فإذا كانت الصناعة لاتحقق ربحا غير عادى، فإن الثمن م ث٢ يكون مساويا للنفقة المتوسطة، ولايكون للمشروعات أى دافع للخروج من الصناعة أو الدخول إليها.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نلاحظ ما يلى:

أولاً: أن الثمن يتحدد في سوق المنافسة الكاملة بتلاقى العرض والطلب، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الثمن يتجه في المدة القصيرة إلى التساوى مع نفقة الانتاج الحدية للمشروعات، وأن هذا الثمن يتجه في المدة الطويلة إلى التساوى مع نفقة الانتاج المتوسطة للمشروع الحدى بالاضافة إلى سبق تساويه مع النفقة الحدية، ومعنى ذلك أن الثمن يميل إلى التساوى في المدة الطويلة مع أقل نفقة متوسطة للمشروعات الحدية.

ثانياً: أن ثمن التوازن، وهو الذى يحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة في المدة القصيرة يقترن بتوازن المشروع دون توازن الصناعة، ذلك لأن الصناعة لاتكون قد أدركت مرحلة الثبات، وعليه يعتبر ثمنا مؤقتا يتغير بتغير حجم الصناعة، أى بدخول المشروعات إليها أو خروجها منها.

وأما في المدة الطويلة، فإن ثمن التوازن يقترن بتوازن المشروع وبتوازن الصناعة، لأن الصناعة تكون استقرت لفترة بين الانكماش والاتساع إلا إذا عادت إلى أى منهما من جديد نتيجة لتغير ظروف العرض أو الطلب الأمر الذى يؤدى إلى تغير نفقة الانتاج، وبالتالى إلى توازن جديد يتساوى فيه الثمن مع أقل نفقة متوسطة للمشروع الحدى، وسنعرض لثمن التوازن بتفصيل اكبر

عندما نتكلم عن خصائص الثمن في سوق المنافسة الكاملة في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث

خصائص الثمن في سوق المنافسة الكاملة

سبق ان رأينا أن قيام سوق المنافسة الكاملة مرهون بشروط معينة يترتب على توافرها أن يكون ثمن السلعة او الخدمة في هذه السوق واحدا في فترة زمنية معينة، فقيام هذه السوق يتنافى مع تعدد الأثمان، ولهذا تعتبر وحدة الثمن في سوق المنافسة الكاملة بمثابة الخصيصة الأولى للثمن في هذه السوق، أما الخصيصة الثانية للثمن في سوق المنافسة الكاملة فهى أن الثمن في هذه السوق هو ثمن التوازن أى الثمن الذى يحقق التوزان بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة.

وثمن التوازن هذا هو الذى يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات، وبذلك تشتق الخصيصة الثالثة للثمن في سوق المنافسة الكاملة من ذات الخصيصة الثانية وهى ثمن التوازن.

وعلى هذا الأساس نعرض بتفصيل اكبر للثمن في سوق المنافسة الكاملة كثمن للتوازن بين العرض والطلب.

فما هو ثمن التوازن؟ وما هى التغيرات التى يمكن أن تطرأ عليه[1]؟

---

(١) انظر في ذلك: أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، المرجع السابق، صفحة (٢٦٨-٢٨٤).

- سعد ماهر حمزة، علم الاقتصاد، المرجع السابق، صفحة (٣٧-٣٨٤)

- J.L. Hanson, A Text-book of Economics, Sixth Edition. The English Language book Society, 1975 pp. (175-203).

- Richard G. Lipsey, Positive Economics, op. cit., pp. (281-284).

سبق أن رأينا أنه يقصد بثمن التوازن ذلك الثمن الذى تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة من جانب المستهلكين مع الكمية المعروضة من ذات السلعة أو الخدمة من جانب البائعين.

وهذا الثمن هو الذى يحدد بالفعل الكمية من السلعة أو الخدمة التى يتم تبادلها من جانب المستهلكين والبائعين، وتسمى هذه الكمية إذا بكمية التوازن.

هذا وتظل السوق في حالة توازن ما دامت أحوال الطلب والعرض لم تتغير، ولهذا يتوقف التوازن على ظروف العرض والطلب في لحظة زمنية معينة، فهو إذا موقف من مواقف السكون Situation at Rest.

وإذا ما تغيرت ظروف الطلب أو ظروف العرض أو كليهما معا، فإن السوق ينتقل من التوازن القديم إلى توازن جديد.

ويوضح الجدول التالى كيف يتحدد ثمن التوازن:

جدول رقم (١٢)

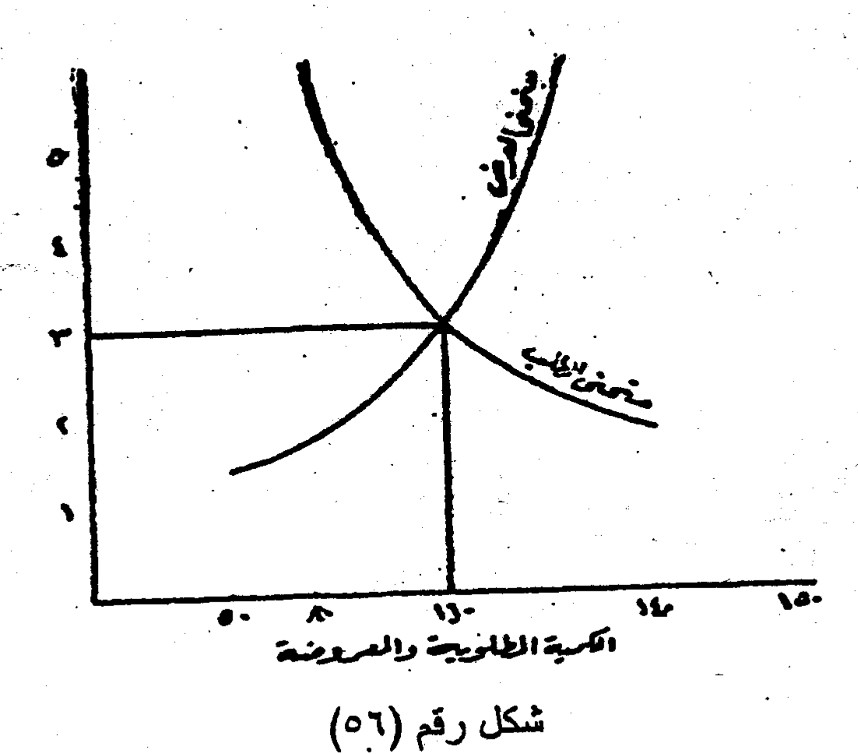
ثمن السلعة بالجنيه	الكمية المطلوبة بالوحدة	الكمية المعروضة بالوحدة
٥	٥٠	١٥٠
٤	٨٠	١٣٠
٣	١١٠	١١٠
٢	١٤٠	٩٠
١	١٥٠	٦٠

ذلك أنه عند ثمن قدرة ثلاثة جنيهات فإن الكمية المطلوبة من السلعة تتساوى مع الكمية المعروضة منها، وتبلغ ١١٠ وحدة، ولكن في حالة زيادة الثمن عن ثلاثة جنيهات فإن الكمية المعروضة تزيد عن الكمية المطلوبة ويتحقق فائض في الكمية المعروضة، وعلى العكس فإنه عند نقص الثمن، فإن الكمية المعروضة تقل عن الكمية المطلوبة، ويتحقق عجز في الكمية

المعروضة. وعليه يكون الثمن عند ثلاثة جنيهات هو ثمن التوازن وتكون كمية ١١٠ وحدة من السلعة هى كمية التوازن.

ويمكننا أن نوضح بالرسم ثمن توازن السوق وكمية التوازن السالفة الاشارة إليهما كما يلى في الشكل رقم (٥٦).

فكمية التوازن تتحدد عند تلاقى العرض والطلب بـ ١١٠ وحدة، أما ثمن التوازن فيتحدد عند تلاقى العرض والطلب كذلك في حالة بلوغ الثمن ثلاثة جنيهات.



شكل رقم (٥٦)

تغيرات ثمن التوازن:

قد يتغير ثمن التوازن نتيجة تغير الأوضاع التى تكون في ظلها، وبهذا نصل إلى ثمن توازن جديد نتيجة تلاقى طلب وعرض جديد في السوق، على أن تغير ثمن التوازن يتم نتيجة تغير ظروف العرض أو ظروف الطلب أو هما معا، والأصل ان يتم بحث تغيرات ثمن التوازن في ظل الفترة القصيرة

جدا، والفترة القصيرة، والفترة الطويلة[1] ولكننا سنقتصر في هذا المجال على الفترة الطويلة، وفيما يلي عرض لهذه التغيرات في حالة تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض، وتغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب وأخيرا تغير ظروف الطلب والعرض معا.

أولاً: تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض:

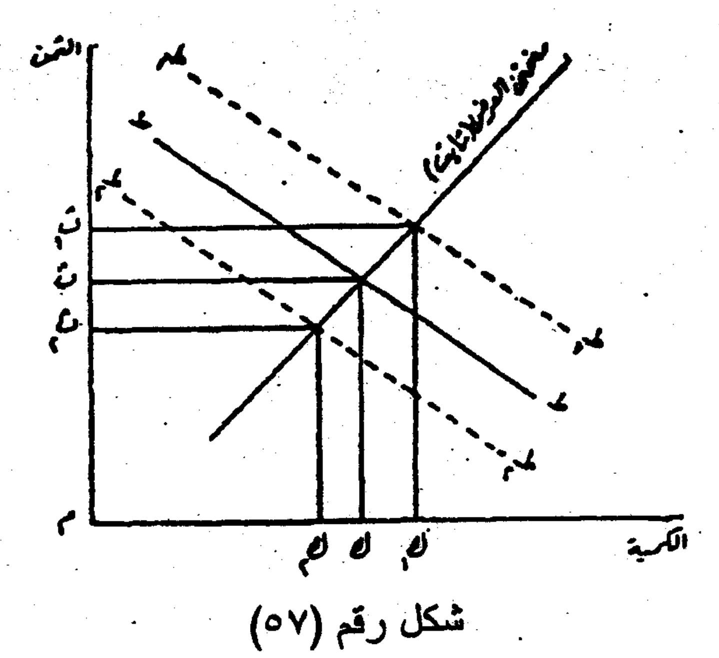
إذا حدث تغير في ظروف الطلب بالزيادة، كأن ازداد مستوى الدخل أو ارتفع عدد السكان كمستهلكين، فإن جدول الطلب الأصلي يتغير، كما ينتقل منحنى الطلب ط ط ليأخذ الوضع ط١ ط١ وينتج عن ذلك نقطة تلاقي جديدة مع منحنى العرض الثابت، ونقطة التلاقي الجديدة هذه تشير إلى ثمن توازن جديد هو م ث١، وكمية توازن جديدة هي م ك١

أما إذا حدث تغير في ظروف الطلب بالنقصان نتيجة انخفاض الدخل مثلا، فإن ثمن التوازن الجديد يصبح م ث٢ وكمية التوازن تصبح م ك٢ ويوضح هذه التغيرات الشكل رقم (٥٧) حيث نجد أن منحنى الطلب ارتفع أولا نتيجة تغيرات ظروف الطلب إلى الوضع ط١ ط١ ومن ثم ارتفع الثمن من م ث إلى م ث١ ... وفي الحالة الثانية انخفض أى اتجه إلى اليسار نتيجة تغيرات ظروف الطلب بالنقصان ولذلك أخذ منحنى الطلب الوضع ط٢ ط٢، وترتب على ذلك انخفاض الثمن من م ث١ إلى م ث٢.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: - محمد إبراهيم غزلان، في مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق.

- الفرد و. ستونير، دجلاس س. هيج. النظرية الاقتصادية، ترجمة صلاح الصيرفي، المرجع السابق، صفحة (٣١٧-٢٣٥).

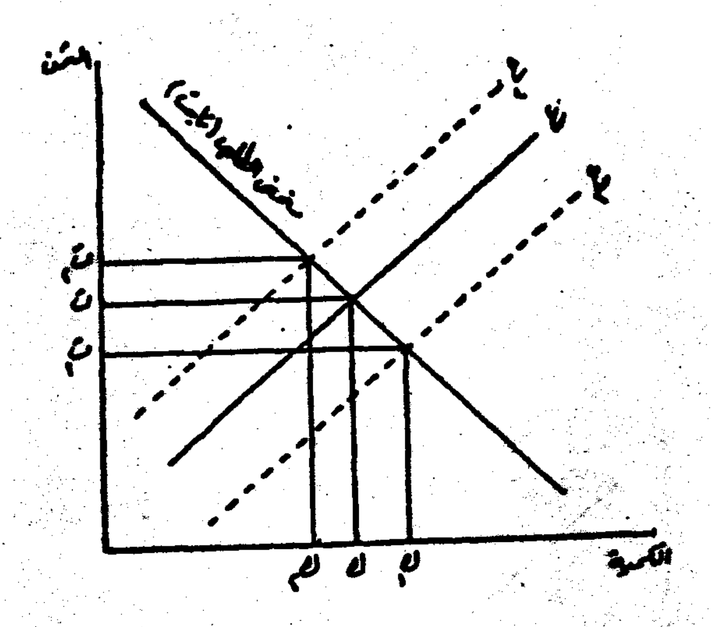


شكل رقم (٥٧)

ثانياً: تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب:

إذا حدث تغير في ظروف العرض مع بقاء ظروف الطلب ثابتة، فإن تغير ظروف العرض هذه قد يكون بالزيادة نتيجة لتغير الفن الانتاجي مثلا أو انخفاض نفقات الانتاج... إلخ، الأمر الذى يترتب عليه بالتالى حدوث توازن جديد بانتقال منحنى العرض ليأخذ مكانا جديدا هو ع١ على يمين المنحنى الأصلى، مع نقطة توازن جديدة تحدد ثمن التوازن الجديد وهو م ث١ في الشكل (٥٨).

على أنه إذا تغيرت هذه الظروف بالنقصان، فإن نقطة التوازن ستتغير ويصبح ثمن التوازن هو م ث٢ حيث ينتقل منحنى العرض بأكمله إلى اليسار مع تغير الثمن بالارتفاع إلى م ث٢.



شكل رقم (٥٨)

ومن الشكل رقم (٥٨) نجد أن منحنــى العـرض ينتقـل بأكملـه إلـى اليميـن نتيجة زيادة العرض، ويأخذ الوضع ع١ ع١، وينخفض الثمن من م ث إلــى م ث١.

أما في حالــة نقصـان ظـروف العـرض، فـإن منحنـى العـرض ينتقـل إلـى اليسار ويأخذ الوضع ع٢ ع٢ ويرتفع الثمن من م ث١ إلى م ث٢.

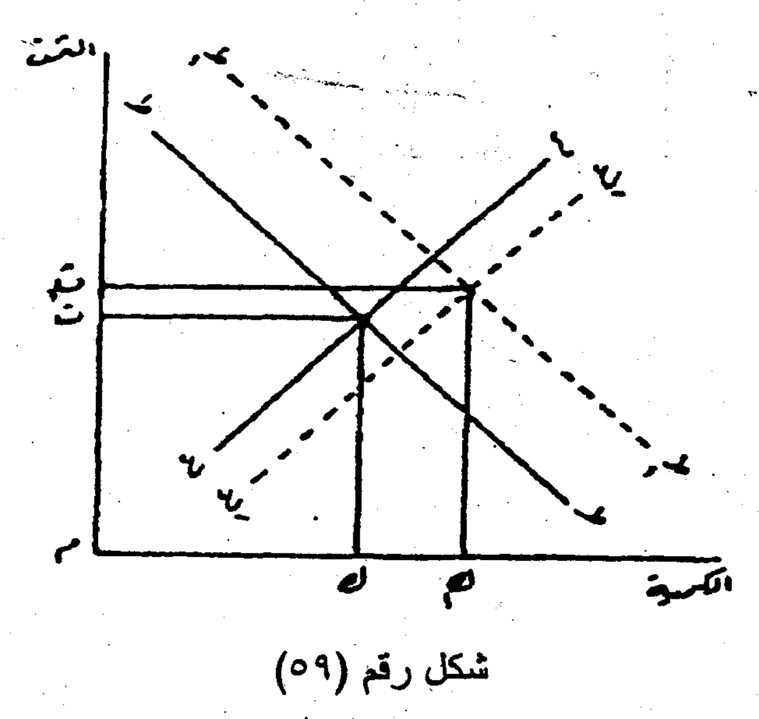
ثالثاً: تغير ظروف الطلب والعرض معا:

يمكن في هذه الحالة وضع أربعة فروض نوضحها كما يلي على التوالى:

١ – زيادة الطلب والعرض في نفس الوقت:

فهنا قد يزيد عدد المستهلكين مثلا وفي نفس الوقت تنخفض أثمان عناصر الانتاج. وقد يزيد الثمن في هذا الفرض وقد ينخفض، وقد يبقى ثابتا، حيث أن المسألة تتوقف في النهاية على نسبة الزيادة في الطلب عـن نسبة الزيـادة فـي العرض أو العكس، فإذا كانت الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العـرض فإن الثمن يرتفـع، ومثـال ذلـك أن يـزداد عـدد المستهلكين وفـي نفـس الوقـت تنخفض أثمان عناصر الانتاج بنسبة محدودة. وإذا كانت الزيادة فـي العـرض

كبيرة بالنسبة للزيادة في الطلب، كما إذا انخفض ثمن عناصر الانتاج بنسبة كبيرة، وارتفع عدد المستهلكين بنسبة اقل، فإن الثمن ينخفض. أما إذا كانت الزيادة في الطلب مساوية للزيادة في العرض، فإن الثمن يظل ثابتا ويوضح الشكل رقم (٥٩) صورة تغير الطلب بالزيادة بنسبة أكبر من تغير العرض بالزيادة.

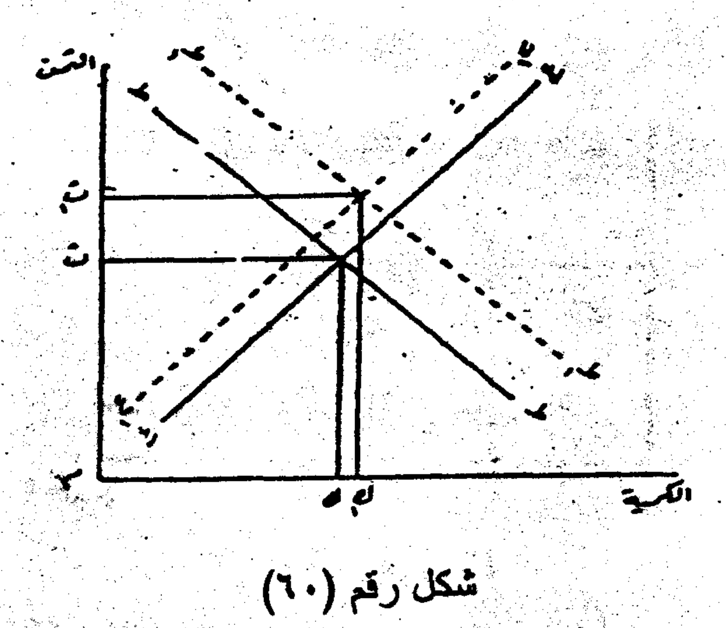


شكل رقم (٥٩)

٢- زيادة الطلب ونقصان العرض معا:

ومثال ذلك أن يزيد عدد المستهلكين ويتدهور في نفس الوقت المستوى الفنى للانتاج. وفي هذه الحالة يرتفع الثمن وذلك من باب أولى بالنسبة للحالة التى يزداد فيها الطلب ويبقى العرض ثابتا.

ويوضح ذلك الشكل رقم (٦٠).



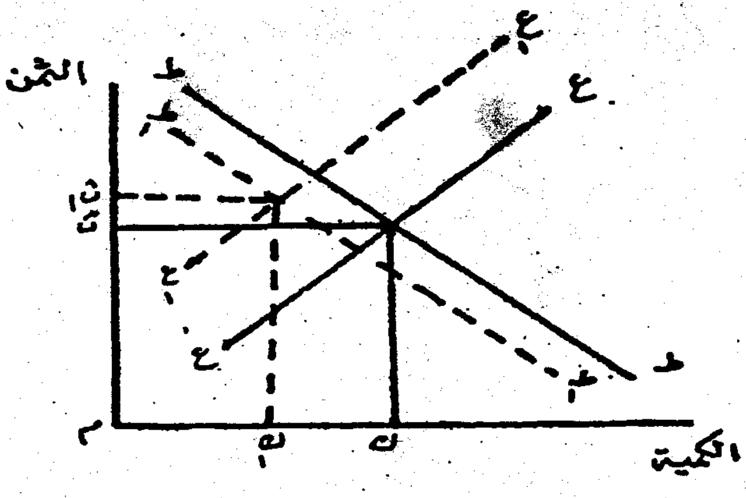
شكل رقم (٦٠)

٣- زيادة العرض ونقصان الطلب معا:

ويتم ذلك مثلا في حالة تحسن المستوى الفنى للانتاج في نفس الوقت الذى يقل فيه عدد المستهلكين، ويترتب على ذلك انخفاض الثمن خاصة وأن هذا الفرض أقوى من حالة زيادة العرض وثبات الطلب.

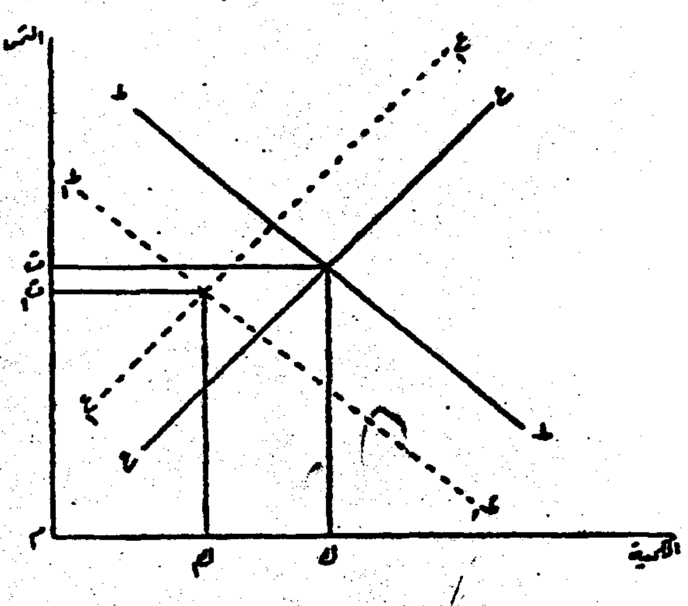
٤- نقصان العرض ونقصان الطلب معا:

وفي هذه الحالة قد يرتفع الثمن، وقد ينخفض، قد يبقى ثابتا وذلك بحسب نسبة النقصان في الطلب إلى نسبة النقصان في العرض، فإذا كان النقصان في العرض أكبر من النقصان في الطلب ارتفع الثمن، ويوضح الشكل رقم(٦١) هذه الصورة كما يلي:



شكل رقم (٦١)

أما إذا كانت نسبة النقصان في العرض أقل منها في الطلب، فإن الثمن ينخفض كما يتضح من الشكل رقم (٦٢)



شكل رقم (٦٢)

على أنه إذا كان النقصان في الطلب مساوياً للنقصان في العرض فإن الثمن يظل ثابتاً.

الفصل الثاني

تكون الثمن في سوق الاحتكار

رأينا كيف يتكون الثمن في سوق المنافسة الكاملة، وعرفنا ان عدد المنتجين في هذه السوق كبير حيث يتنافسون فيما بينهم على انتاج سلع متجانسة الوحدات.

على أنه إذا تخلف شرط من شروط المنافسة الكاملة السالفة الاشارة إليها، فإن شكل السوق يتغير من منافسة كاملة إلى سوق أخرى، فمثلا إذا كان للسلعة بائع واحد أو منتج واحد فإنه لايواجه منافسة من أى منتج آخر، كما ان نفس الأمر يمكن أن يتم بالنسبة للصناعة الواحدة إذا ابتلعها منتج واحد يمنع من دخول منتجين آخرين إلى ميدان هذه الصناعة.

وتسمى هذه الحالة بالاحتكار المطلق أو الاحتكار الكامل Monopoly ويمكن أن تكون هذه الحالة حالة احتكار بسيط وليس احتكارا كاملا إذا انفرد منتج واحد أو بائع واحد بعرض سلعة لها بديل غير قريب أى يمكن أن تتم منافستها إلى حد ما عن طريق هذه السلع البديلة[1].

والأصل أن الاحتكار يتم نتيجة للتركز واتفاقات المنتجين، ولهذا فإنه يتعين أن نشير ابتداء إلى التركيز واتفاقات المنتجين، والمنافسة الكاملة والاحتكار، وأخيرا إلى التمييز الاحتكارى للأثمان.

ونرى أن يتم ذلك من خلال عرض المباحث الآتية:

---

(١) أما إذا كان المنتجون قليلين بحيث لا يستطيع أى منهم أن يتصرف بتغيير ثمن السلعة دون أن يحسب حساباً لرد فعل الآخرين فإننا نكون بصدد منافسة القلة Oligopoly.

لكن إذا نظرنا إلى جانب المشترين، فإنه إذا كان المشترى واحداً سمى السوق بسوق احتكار المشترى Monopsony، وإذا كان المشترون قليلين سمى السوق بسوق منافسة القلة من جانب الشراء Oligopsony.

المبحث الأول: التركيز واتفاقات المنتجين.

المبحث الثانى: المنافسة الكاملة والاحتكار.

المبحث الثالث: التمييز الاحتكارى للأثمان.

المبحث الأول

التركز واتفاقات المنتجين

رأينا فيما سبق صور أشكال المشروعات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالى، وأشرنا إلى الدور الفعال للشركات المساهمة العملاقة في الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالى، وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لتطور أسلوب الانتاج ووصوله إلى ظاهرة التركز التى طغت على المنشآت الصغيرة.

وقد يقصد بالتركز تجمع صناعة معينة في منطقة واحدة وهو ما يسمى بالتوطن Location بهدف القرب من المواد الأولية أو بعض التجمعات العمالية أو رعوس الأموال، ولكننا نعنى بالتركز في هذا المجال الحركة التى ترمى إلى سيطرة وغلبة الأشكال الكبيرة للمشروعات الاقتصادية في أسلوب الانتاج، ويعنى ذلك تركز رعوس الأموال التى توظف في العملية الانتاجية دون تركزها في الثروة[١].

وقد يختلط مفهوم التركز بهذا التحديد مع ظاهرة اقتصادية أخرى وتسمى بالتكامل[٢] Integration الذى يقصد به جمع صناعات مختلفة تكمل بعضها

---

(١) انظر:

- زكى عبد المتعال، الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٩٣٧ صفحة ٣٧٧، ومابعدها.

- محمد حلمى مراد، أصول الاقتصاد، المرجع السابق، صفحة ٣٠٨ ومابعدها.

(٢) انظر كذلك:

Raymond T. Bye, Principles of Economics, Fifth Edition, the Times of India Press, Bombay 1968 pp. (107-110).

بعضا تحت إدارة واحدة، وهو ينقسم إلى تكامل رأسى Vertical Integration، وتكامل أفقى Horisontal Integration ويكون التكامل رأسيا في حالة العمليات الانتاجية المتتابعة التى تنتقل بالسلعة من مادة أولية إلى سلعة نهائية صالحة لاشباع حاجات المستهلكين، كتحويل القمح مثلا إلى دقيق ثم إلى خبز. ويكون التكامل افقيا إذا اتجهت العملية الانتاجية أيضا إلى صناعات تابعة للصناعة الرئيسية كأن تقوم شركة للصلب مثلا بانشاء صناعات أخرى تابعة مثل صناعات المفرقعات والدراجات وماكينات الخياطة إلى جانب صناعة الصلب، ويهدف المنتجون من التكامل أساسا تحقيق مزايا الانتاج الكبير على نحو ما سنعرف ذلك تفصيلا في مناسبة لاحقة.

على أن ما يعنينا أساسا في هذا النطاق أن حركة تركز رءوس الأموال التى سلفت الاشارة إليها لاتقتصر على توسيع حجم ونطاق العملية الانتاجية، بل تتعداها إلى الاتفاق بين المنتجين بهدف القضاء على المنافسة بينهم من خلال تكوين احتكار فعلى.

ومن ناحية أخرى فإن انعدام الاتفاق بين المنتجين قد يودى إلى الإفراط في الانتاج وبالتالي تدهور الأثمان نتيجة زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة من السلع والخدمات، ولهذا فإن كثيرا من اتفاقات المنتجين تمت في ظل فترات الأزمة أو الكساد.

وتأخذ الاتفاقات هذه شكلين أساسيين: الكارتل والترست.

أولاً: الكارتل: Cartel

الكارتل اتفاق بين عدد من المشروعات التى يضمها فرع انتاجي معين بغرض الحد من المنافسة بينهم مع احتفاظ كل مشروع بشخصيته القانونية، ويعنى ذلك أن الكارتل يعتبر بمثابة رد فعل للمنافسة حيث يودى للاحتكار [1].

---

(١) وكلمة كارتل Cartel في الأصل كلمة ألمانية يطلق عليها Kartell وتعنى اتفاق أو وثيقة.

ويتبين من هذا التعريف أن الكارتل يتميز بالخصائص الآتية[١]:

١- أنه لايعتبر مشروعا يجمع المشروعات المنضمة إليه، وإنما هومجرد اتفاق بين هذه المشروعات.

٢- الهدف من اتفاق الكارتل هو التخلص أو الحد من المنافسة لتحقيق درجة من الاحتكار.

٣- لايقضى الكارتل على شخصية المشروعات المنضمة إليه، وإنما يحتفظ كل مشروع منها بشخصيته القانونية والاقتصادية وإن كان يحد من هذا الاستقلال جزئيا وبالقدر الذى تم الاتفاق عليه بينها.

٤- يستمر الكارتل لمدة طويلة نسبيا، وهو ما يميزه عن بعض الاتفاقات المؤقتة الأخرى بين المنتجين مثل: Pool، ويعنى المستنقع الذى يغرق فيه المنتج منافسيه، أو ال Corner- أى الجانب الذى يحصر فيه المنتج خصومه، أو ال Ring التى تعنى الحلقة التى يحجز فيها المنتج منافسيه داخلها.

الظروف المساعدة لنجاح الكارتل:

لايوجد الكارتل في الانتاج الزراعى، وذلك لتزايد عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة، وقد رأينا أن التكامل يرتكز أساسا على التركز، فإذا تحقق هذا التركز في النشاط الزراعى- وهو يكاد يكون نادرا- أمكن قيام كارتل زراعى، كما هو الحال في إنتاج الألبان.

ويكون الكارتل بالنسبة للنشاط التجارى محدودا كذلك لاعتبارات متعددة منها تشابك وتعقد العمليات التجارية، وأهمية شخص التاجر وسمعته وظروفه المالية في نجاح تجارته، وصعوبة جمع التجارة وخضوعهم لنظام كارتل واحد، ومع ذلك فإن تجارة الجملة تصلح لخلق كارتل لقوة تجار الجملة، وقلة

---

(١) محمد حلمى مراد، أصول الاقتصاد، المرجع السابق، صفحة ٣١٩.

عددهم نسبيا في هذا النشاط.

على أن النشاط الصناعي هو أكثر النشاطات ملاءمة لخلق الكارتل وذلك للتركز السائد في هذا النشاط من ناحية قلة عدد المنتجين الأقوياء في فرع انتاجي واحد، وسهولة الاتفاق بينهم لتقارب الظروف التي ينتج فيها هؤلاء المنتجون.

ولنجاح الكارتل فإنه يتعين كذلك أن تكون السلعة غير قابلة للاستعاضة أو للاستبدال بسهولة لأن اتفاق المنتجين على قيام الكارتل يعني سعيهم إلى الاحتكار وبالتالي رفع الأثمان على نحو ما سنرى عند دراسة الأشكال المختلفة للسوق فيما بعد، ولايتحقق لهم ذلك إذا كان بمكنة المستهلك أن يستعيض عن السلعة التي ارتفع ثمنها- نتيجة لاتفاق الكارتل- بسلعة بديلة أخرى لايزال ثمنها منخفضا.

ثانياً: الترست:

الترست أو المواثقة اتحاد مشروعات معينة، كانت مستقلة من قبل، واندماجها في مشروع واحد بهدف السيطرة على السوق من خلال تكوين احتكار صناعي، وتحقيق مزايا الانتاج الكبير[1].

ويتضح من ذلك أن الترست ينشأ نتيجة الاندماج، وفي هذا يختلف عن الكارتل خاصة وأن المشروعات تفقد في الترست مقوماتها الشخصية واستقلالها الفني والتجاري بينما تظل هذه وتلك في المشروعات التي يضمها الكارتل كما رأينا.

---

(١) ومعنى كلمة Trust في اللغة القانونية حيازة شخص لأموال آخر وإدارتها نيابة عنه، ومن ثم سمى الحائز Truste.

انظر في تفصيل ذلك: زكي عبد المتعال، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، صفحة ٣٨٨ ومابعدها.

ومن ناحية أخرى فلأن الهدف أساسا من الكارتل هو الاحتكار بغية رفع الأثمان بالنسبة للسلع والخدمات الأمر الذى لايتحقق إذا بقيت المشروعات خارج اطار الكارتل، فإنه يمكن ألا يعتبر الاحتكار هدفا وحيدا للترست، ومن ثم يمكن أن يبقى الترست قائما حتى ولو لم تتم السيطرة على السوق من خلال الاحتكار، وذلك لما يمكن أن يحققه الترست مع ذلك من مزايا المشروع الكبير، وهو ما سنشير إليه في موضع آخر مستقبلا.

هذا ولاينجح الترست إلا مع المشروعات المتكاملة، وفي العمليات المرتبطة ببعضها، وفي الوحدات الانتاجية التى تستخدم أجهزة ومعدات يكمل بعضها بعضا، وذلك تبعا لارتباط عمليات الانتاج.

فمثلا الارتباط قائم بين استخراج البترول ونقله وتكريره وتخزينه وصناعته وتجارته، ومن ثم يكون مجالا للترست يبدأ من فترة استخراجه حتى وصوله إلى تاجر التجزئة.

وبدهي ان نشير في هذا المجال إلى أن الترست كما هو الحال بالنسبة للكارتل ليس لهما وجود إلا في النشاطات التى يمكن التركز أو الانتاج الكبير فيها أو هما معاً.

ولهذا فإن اتفاقات المنتجين تتمخض عن خفض لنفقة الانتاج وخاصة بالنسبة للترست لأن الأخير يوفر نفقات الإدارة التى تكون لكل مشروع يحتفظ باستقلاله في الكارتل.

كما تؤثر هذه الاتفاقات في ثمن السلعة أو الخدمة وهو ما سنبحثه تفصيلا عند عرض تكون الأثمان وخاصة في سوق الاحتكار.

وأخيرا تؤثر اتفاقات المنتجين هذه على السلطات العامة، فقوتها المالية الضخمة تمكنها من التدخل لدى السلطات العامة بكل الطرق للحصول على امتيازات مختلفة لها تكون عادة على حساب المجتمع ككل، ومن ذلك رفع

ثمن سلعة معينة أو التمتع باعفاءات أو امتيازات ضريبية، ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من ميزة في أوقات الأزمات والحروب حيث تعمل هذه الاتفاقات على منع تدهور الأثمان، فضلا عن أنها تمد الحكومة بتيار من السلع والخدمات في هذه الأوقات.

المبحث الثاني

المنافسة الكاملة والاحتكار

أسباب الاحتكار:

تظهر حالة الاحتكار لأسباب مختلفة منها طبيعة الانتاج كما يحدث بالنسبة للمرافق العامة مثل مشروعات الكهرباء والمياه...، وقد ينشأ الاحتكار بسبب قانونى كأن تمنح الحكومة امتياز استغلال مرفق معين لشخص واحد، وقد يكون الاحتكار فعليا كنتيجة لعدم تمكن منشآت جديدة من الدخول في حلبة الانتاج لمنافسة المنتج الوحيد الذى يقوم به، سواء لضخامة الاستثمارات المطلوبة أو المخاطرة الكبيرة التى تواجه المنتجين الجدد.

الاحتكار والمنافسة الكاملة:

ويتميز الاحتكار عن المنافسة الكاملة في أن المنتج الواحد في المنافسة الكاملة يواجه منحنى طلب لانهائى المرونة، بينما المنتج في سوق الاحتكار يواجه منحنى طلب ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين بحيث يمكن المحتكر من أن يتحكم في ثمن السوق برفعه أو خفضه نتيجة لانقاص أو زيادة الكمية التى ينتجها ويبيعها من السلعة، والمنتج المحتكر يستهدف بالطبع شأن أى منتج آخر تحقيق أقصى ربح ممكن، فطالما ان المنتج يمكنه أن ينتج وحدة إضافية من السلعة تكون نفقة انتاجها الاضافية أقل من الايراد الاضافى الذى تحققه نتيجة لبيعها في السوق، فإن المنتج يكون من مصلحته أن يقوم

بانتاجها لأنها تضيف إلى ربحه الكلى. ولايتوقف المحتكر عن زيادة الكمية المنتجة إلا عند الوحدة التى تحقق التساوى بين النفقة الاضافية للوحدة والايراد الاضافى المترتب عليها أى بين النفقة الحدية والايراد الحدى، فالايراد الحدى إذا هو الاضافة إلى الايرادات الكلية الناتجة عن انتاج وبيع وحدة اضافية من السلعة.

وإذا كان المنتج المحتكر يستهدف، شأن أى منتج آخر في ظل سوق أخرى، تحقيق أقص ربح ممكن فإننا رأينا أنه في ظل سوق المنافسة الكاملة يتوازن المنتج عندما تتساوى نفقته الحدية مع الثمن في السوق، ويتضمن ذلك التسوية بين النفقة الحدية وايراده الحدى.

أما في ظل سوق الاحتكار المطلق فإن الايراد الحدى لايتساوى مطلقا مع ثمن السلعة في السوق، بل قد يقل عنه. فمثلا إذا انتج المحتكر سلعة معينة وباع كمية أكبر منها من ذى قبل فلابد أن ينخفض ثمن الوحدة الذى يبيع به، والعكس صحيح إذا قلل من انتاجه، فإنه يستطيع ان يرفع الثمن الذى يبيع به، ولهذا لايستطيع المحتكر أن يحدد الثمن الذى يبيع به السلعة والكمية التى ينتجها منها في وقت واحد.

وطالما أن الثمن الذى يبيع به المحتكر يتناقص إذا توسع هذا المحتكر في الانتاج، فإن الايراد الحدى لابد أن يتناقص كذلك، ويكون تناقصه أسرع من تناقص الثمن.

ولتوضيح هذه الظاهرة حسابيا، فإننا نفترض أن محتكرا لنوع معين من الانتاج كان ينتج ٥ وحدات من هذا الانتاج ويبيع الوحدة فيه بمبلغ مائة جنيه، ولهذا يكون ايراده الكلى ٥× ١٠٠ = ٥٠٠ جنيه، فإذا أراد زيادة الانتاج إلى ٦ وحدات، فإنه لابد وأن يقبل انخفاض الثمن حتى يمكنه أن يبيع هذا العدد، فإذا افترضنا أنه قد خفض الثمن إلى ٩٥ جنيها للوحدة المنتجة بدلا من مائة

جنيه، ففى هذه الحالة يكون إيراده الكلى= ٦×٩٥= ٥٧٠ جنيها، ويكون ايراداه الحدى هو الفرق بين ايرادين كليين متتاليين بزيادة المبيعات بوحدة واحدة =٧٠ جنيها وهو أقل من الثمن الذى قبل أن يبيع به وهو ٩٥ جنيها للوحدة المنتجة، ويفسر انخفاض الايراد الحدى عن الثمن في حالة الاحتكار بأن الزيادة في العرض تؤدى إلى انخفاض الثمن، ذلك أن الرغبة في تصريف الوحدات الاضافية تؤدى إلى تخفيض الثمن.

الايراد الحدى ومرونة الطلب:

سبق أن أوضحنا أنه إذا لجأ المحتكر إلى زيادة الكمية المعروضة فإن ذلك يؤدى إلى الانخفاض في الثمن، والانخفاض في الايراد بالتالي والواقع انه كلما كان الانخفاض في الثمن كبيرا كلما كان الانخفاض في الايراد الحدى أكبر، كما أوضحه المثال السابق، وكما يمكن أن يكون إذا انخفض الثمن مثلا إلى عشرة جنيهات في الوحدة بدلا من خمسة وتسعين جنيها.

ونظرا لأن درجة الانخفاض في الثمن نتيجة لزيادة عرض السلعة المنتجة تتوقف على درجة مرونة الطلب، فإن معنى ذلك أن الايراد الحدى يتوقف على مرونة الطلب، فإذا كانت مرونة الطلب كبيرة كان الانخفاض في الثمن قليلا، وكان الانخفاض في الايراد الحدى قليلا، بمعنى أن الايراد الحدى يكون أكثر ارتفاعا في حالة انخفاض مرونة الطلب.

أما إذا كانت درجة مرونة الطلب قليلة كان الانخفاض في الثمن نتيجة لزيادة عرض السلعة كبيرا، وكان الانخفاض في الايراد الحدي كبيرا ومن هنا يتضح أن الايراد الحدى يتوقف على مدى تغيرات الثمن وبالتالي على درجة مرونة الطلب، ويمكن بيان ذلك من خلال العلاقة الآتية:

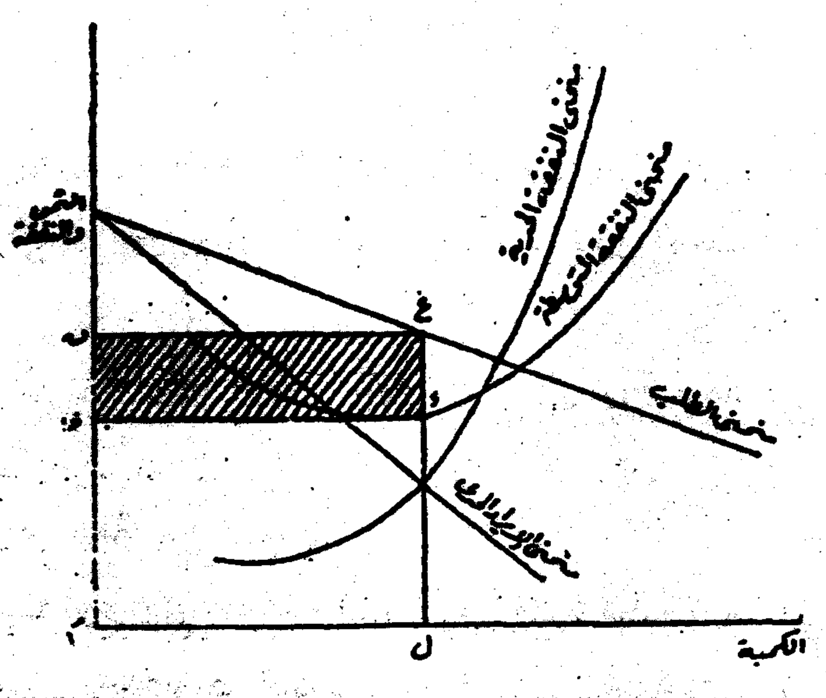
$$\text{أ ح} = \text{الثمن} \left(1 - \frac{1}{\text{مرونة الطلب}}\right)$$

توازن المحتكر:

يتحقق توازن المحتكر عندما تتساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدى، والسبب في ذلك أنه إذا زاد الايراد الحدى عن النفقة الحدية فإن من مصلحة المنتج أن يستمر في انتاج الوحدة التى تضيف إلى ايراده أكثر مما تضيف إلى نفقته، بينما إذا زادت النفقة الحدية عن الايراد الحدى، فإن معنى ذلك أن المنتج ينتج وحدات تضيف إلى نفقته أكثر مما تضيف إلى ايراده، وبالتالى تنقص من ربحه الكلى، ويكون من مصلحته في هذه الحالة عدم انتاجها وانقاص الانتاج إلى الدرجة التى يتساوى عندها الايراد الحدى مع نفقته الحدية.

ويمثل الشكل رقم (٦٣) توازن المحتكر على هذا الأساس، ذلك أنه ينتج الكمية م ل التى يتقاطع عندها منحنى الايراد الحدى مع منحنى نفقته الحدية. وتتساوى جينئذ النفقة الحدية مع الايراد الحدى ويكون الثمن الذى تباع به هذه الكمية هو ع ل، بينما تكون النفقة المتوسطة للمنتج هى د ل، ويحقق ربحا غير عادى هو د ع في كل وحدة منتجة، وربحا اجماليا يمثله المستطيل د ع ن ى، ويكون ذلك الربح الاجمالى هو أكثر ما يمكن للمحتكر تحقيقه إذ أنه يحصل عليه طبقا لتحقيق حالة التوازن التى أشرنا إليها.

وقد رأينا أن المنتج المحتكر يحدد وحده الكمية المعروضة وهو ما يضمن له سلطة تحديد الثمن، ومع ذلك فهو لايسيطر على الطلب ومن ثم لا يستطيع ان يحدد الكمية المبيعة والثمن معا، فهو إما أن يحدد الكمية المبيعة ويترك تحديد الثمن للطلب، وأما أن يحدد الثمن وفي هذه الحالة يترك تحديد الكمية المبيعة للمشترين.



شكل رقم (٦٣)

على أنه إذا اختار المحتكر تحديد الثمن، فإنه يتعين عليه أن يدخل في اعتباره مرونة الطلب السالفة الاشارة إليها وذلك ليحافظ على الإيراد الكلى وبالتالى على الربح، فإذا فرض هذا المحتكر ثمنا أعلى من ل ع الموضح بالرسم فإنه سينتج ويبيع كمية من السلعة أقل ـن الكمية م ل، وتكون نفقته الحدية أقل من ايراده الحدى وبالتالى لايحقق أكبر ربح ممكن، وكذلك الحال إذا حدد ثمنا اقل من ل ع، وفي كل هذا تعتبر مرونة الطلب قيداً على حرية المنتج في تحديد الثمن، فإذا كان الطلب كبير المرونة، فإنه لايكون من صالحه رفع الثمن وإلا انخفض الطلب بنسبة كبيرة، بل يكون من صالحه أن ينخفض الثمن لأن اى انخفاض ولو يسير في الثمن يؤدى إلى ارتفاع الطلب بنسبة كبيرة.

واما إذا كان الطلب غير مرن، فإن سلطة المحتكر في رفع الثمن تكون كبيرة لأن أى ارتفاع في الثمن لايؤدى إلا إلى انخفاض يسير في الطلب،

وليس من صالحه أن يخفض الثمن لأن ذلك لن يؤدى إلا إلى ارتفاع يسير في الطلب.

أوجه المفاضلة بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار[١]:

يتضح من دراستنا لسوق المنافسة الكاملة ولسوق الاحتكار الكامل ما يأتي:

١-تمتاز سوق المنافسة الكاملة بأنها تؤدى إلى توزيع أفضل للموارد الانتاجية، ومن هنا فالثمن في حالة المنافسة أقل وكمية الانتاج أكبر منه عموما في حالة سوق الاحتكار.

٢-يتوازن المشروع في المنافسة الكاملة وفي الفترة الطويلة حينما يكون فيه ثمن السوق ونفقة انتاجه المتوسطة ونفقة انتاجه الحدية متساوية، أما في حالة الاحتكار فإن توازن المحتكر لايضمن هذه المساواة بين ثمن السوق ونفقة الانتاج المتوسطة ونفقة الانتاج الحدية وإنما تختلف هذه الكميات، إذ تكون النفقة الحدية عادة أقل من النفقة المتوسطة والنفقة المتوسطة أقل من ثمن السوق، ويؤدى ذلك إلى امتناع المحتكر عن انتاج وحدات اضافية من السلعة بالرغم من أن نفقة الانتاج الحدية أقل من ثمن السوق.

٣- نظرا لأن النفقة المتوسطة تكون في ظل سوق الاحتكار أقل من الثمن فإن المحتكر يحقق أرباحا غير عادية يظل يحتفظ بها بعكس سوق المنافسة الكاملة التى تختفى فيها هذه الأرباح في الفترة الطويلة نظرا لدخول عديد من المشروعات إلى مجال الانتاج.

٤- تتعادل أثمان عناصر الانتاج مع الانتاجية الحدية لهذه العوامل في سوق المنافسة الكاملة، في حين يكون ثمن العمل (الأجر) أقل من قيمة الانتاجية الحدية في حالة الاحتكار بما يسمح بظهور الاستغلال، وفي

---

(١) انظر: محمد إبراهيم غزلان، في مبادئ الاقتصاد ، المرجع السابق، صفحة (٢٣٢-٢٣٣)

سبيل ذلك يعمد المحتكر إلى عدم تشغيل الصناعة بالكامل ليكون هناك فائض في العمالة تستخدم عندما يهدد العمال المشتغلون بالاضراب.

٥- وبالرغم من وجود بعض الصناعات التى تعمل في ظل الاحتكار كالمرافق العامة، فإن المحتكر عموما يتدخل في السياسة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق رفع الأثمان وتخفيض الأجور، ولهذا تدين المجتمعات الاشتراكية الاحتكار عموما، فضلاً عن إدانة النظام الاقتصادى الإسلامي للاحتكار.

المبحث الثالث

التمييز الاحتكاري في الأثمان Price Discrimination

افترضنا حتى الآن في بحث توازن المحتكر أنه يفرض ثمنا واحدا للسلع التى ينتجها ويبيعها، وإذا كانت وحدة الثمن ضرورية في ظل سوق المنافسة الكاملة، فإنها ليست كذلك عند المحتكر، ذلك أن وحدة البائع تسمح بتعدد الأثمان لذات السلعة التى يبيعها للحصول على أكبر ربح ممكن، ومن هنا فهو يسعى إلى التمييز بين الأثمان تبعاً للأسواق المختلفة للسلع والخدمات من حيث مرونة الطلب، فهو لكى يحصل على ربح أكبر يفرض ثمنا اعلى على السلع التى تكون مرونة الطلب عليها قليلة والعكس بالعكس، فالتمييز الاحتكارى إذا يتم في حالة بيع السلعة أو الخدمة ذاتها بأثمان مختلفة بالنسبة لطوائف خاصة من المستهلكين ودون ان يتم بيع السلع والخدمات التى تم الحصول عليها بثمن منخفض في سوق معينة إلى المستهلكين الذين يقومون بشرائها بثمن أعلى في سوق أخرى.

هذا وقد يلجأ المحتكر إلى التمييز في الثمن في السوق الواحدة بين مختلف فئات المستهلكين كأن يلجأ إلى اقتضاء ثمن مرتفع عن السلعة المخصصة للاستهلاك المباشر وثمن منخفض عن السلعة التى تستخدم كمادة أولية في

الانتاج، ويستند التمييز الاحتكارى في الثمن في هذه الحالة إلى تفاوت مرونة الطلب على السلعة من فئة من المستهلكين إلى فئة أخرى كما رأينا.

وقد يلجأ المحتكر إلى التمييز في الثمن بالنسبة لنفس المستهلك تبعا لحجم الكمية التى يشتريها، بحيث يقتضى المحتكر ثمنا أعلى عن الوحدات الأولى حتى حد معين وثمنا اقل عن الوحدات التالية، ويستغل المحتكر في ذلك حصول المستهلك في الوحدات الأولى على منفعة أكبر من الوحدات التالية طبقا لقانون تناقص المنفعة الحدية، ولهذا يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن أكبر بالنسبة للوحدات الأولى من السلعة أو الخدمة.

كما قد يعمد المحتكر إلى التمييز في الثمن تبعا لطبيعة السلعة التى يحتكر بيعها، ولذلك يقوم بادخال بعض التغييرات عليها ليلائم بينها وبين طلبات المستهلكين ومن ذلك خدمات الأطباء (كشف مستعجل، وعادى، وزيارة منزلية) وتذاكر السينما والنقل بين درجة أولى ودرجة ثانية.. وهكذا.

أما بالنسبة للأسواق، فإن المستهلك قد يقوم ببيع سلعة في أكثر من سوق تنفصل كل منها عن الأخرى جغرافيا، ويكون التمييز الاحتكارى ناجحا إذا تم بيع السلعة في السوق المحلى بثمن أعلى من السوق الخارجى حيث أن السوق الخارجى يكون سوق منافسة لسلعة المحتكر، ومن ثم يحرص على كسبها بخفض ثمن ذات السلعة التى يبيعها بثمن مرتفع في السوق المحلى.

أما إذا قام المحتكر ببيع السلعة بأقل من نفقتها المتوسطة على الأقل في السوق الخارجية، فإنه يهدف من ذلك أساسا إلى غزو هذه السوق، وهو ما يعرف في التجارة الخارجية بسياسة الاغراق Dumping حيث يغرق السوق الأجنبى بالسلعة التي ينتجها بثمن منخفض قد يقل عن نفقة انتاجها المتوسطة.

الفصل الثالث

تكون الثمن في سوق المنافسة الاحتكارية

رأينا عند دراسة المنافسة الكاملة انه يشترط لقيامها بعض الشروط ومن ضمنها تجانس أو تماثل السلعة بحيث لايمكن المشترون عموما من التمييز بين الوحدات المختلفة من السلعة في السوق، ومن هنا يعتبر هؤلاءالمشترون كلا من وحدات هذه السلعة بديلا كاملا للأخرى.

على أنه يترتب على تخلف شرط تجانس أو تماثل وحدات السلعة أو الخدمة انتفاء قيام سوق المنافسة الكاملة لنكون أمام سوق أخرى هى سوق المنافسة الاحتكارية، ولهذا يتمثل شرط المناقسة الاحتكارية في عدم تجانس وحدات السلعة مع كثرة البائعين والمشترين، وتكون المنافسة الاحتكارية بناء على ذلك في مركز وسط بين المنافسة الكاملة والاحتكار المطلق أو الكامل.

ويختلف شرط التجانس عادة لابسبب الاختلاف المادى بين وحدات السلعة المعروضة في السوق، وإنما نتيجة لسعى كل منتج إلى تمييز نوع السلعة الذى ينتجه عن الأنواع التى ينتجها المنتجون الآخرون، وذلك بوضع علامته التجارية والقيام بالدعاية والإعلان عنه، وتلعب الدعاية للسلعة على هذا الأساس دورا يؤدى إلى تمييز السلع عن بعضها تمييزا هو في أصله غير متحقق إلا في ذهن مشترى السلعة.

ويترتب على هذا التمييز الذى خلقته أساليب الدعاية والإعلان قيام نوع من الارتباط بين المستهلك ونوع معين من السلعة، ويجعل هذا الارتباط منحنى الطلب الذى يواجه المنتج أقل مرونة منه في حالة عدم قيامه بالدعاية والإعلان عن سلعته، الأمر الذى يجعل للمنتج سيطرة اكبر على السوق بسبب هذه الدعاية ومن ثم يتمكن من الحصول على أرباح أكبر.

وبالرغم من أن الطلب في سوق المنافسة الاحتكارية قليل المرونة إلا أنه أكبر مرونة منه في حالة الاحتكار المطلق، ويرجع ذلك إلى أن المحتكر ينتج

سلعة لايوجد لها بديل قريب في السوق، بينما نجد المنتج في سوق المنافسة الاحتكارية يعتبر واحدا من مجموع المنتجين الذين ينتجون أنواعا متقاربة من السلعة، تتحقق معها درجة القابلية للاستبدال، ولهذا قلنا ان سوق المنافسة الاحتكارية وسط بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار الكامل.

توازن المنتج في سوق المنافسة الاحتكارية:

لايخرج توازن المنتج في سوق المنافسة الاحتكارية عن القاعدة العامة بالنسبة لتوازن المحتكر عموما، فالمنتج في سوق المنافسة الاحتكارية يستهدف كذلك تحقيق أقصى ربح ممكن، ويتم ذلك عن طريق التسوية بين نفقته الحدية وايراده الحدى كما هو الحال بالنسبة للمحتكر، ومن هنا يحقق أرباحا غير عادية إذا كان منحنى الطلب يمكنه من ذلك، وتظل هذه الأرباح في يد المنتج في الفترة الطويلة إذا كانت هناك قيود على حرية الدخول في الفترة الطويلة في هذه الصناعة، أما إذا كانت هذه القيود غير قائمة، فإن هذه الأرباح غير العادية تختفى في الفترة الطويلة على نحو مماثل لما يحدث في سوق المنافسة الكاملة. ويتم ذلك نتيجة لدخول منتجين جدد بسبب وجود الأرباح غير العادية، ويزداد معها عدد المنتجين في الصناعة فيقسم الطلب الكلى على السلعة على عدد أكبر من هؤلاء المنتجين، ويقل بالتالى نصيب المنتج الواحد من هذا الطلب الكلى، أى ينتقل منحنى الطلب الخاص بكل منتج إلى اليسار، ولاتستقر الصناعة إلا عندما يصل منحنى الطلب الخاص بكل منتج إلى وضع يجعله لايحقق سوى الربح العادى حيث يصبح منحنى الطلب في وضع يمس فيه منحنى النفقة المتوسطة للمنتج.

ويتضح من توازن المنتج في سوق المنافسة الاحتكارية أنه تشوب هذه السوق نفس العيوب التى توجه إلى سوق الاحتكار الكامل، فالمنتج في السوق الأولى ينتج كمية أقل مما كان ينتجه في سوق المنافسة الكاملة، ويبيع بثمن اعلى من ثمن سوق المنافسة الكاملة أيضا، وينتج بنفقة متوسطة أعلى من

أدنى نفقة متوسطة ممكنة، خاصة وأنه يتكبد نفقات الدعاية والإعلان التى تتخذ صبغة تنافسية بهدف التأثير على الطلب على السلعة او الخدمة مما يشكل تبديدا للموارد الانتاجية من هذه الناحية.

تكون أثمان السلع المتلازمة أو المتنافسة من جانب الطلب والعرض:

يحدث كثيرا أن تتلازم أو تتنافس السلعتان من جانب الطلب أو العرض، فالشاى والسكر مثلا سلعتان متلازمتان من جانب الطلب، وقد رأينا ذلك تفصيلا عند دراسة الطلب، أما السلع المتلازمة من ناحية العرض فهى على سبيل المثال القطن والبذرة أو الصوف ولحوم الأغنام، فإذا نقص أو ازداد انتاج أى من هاتين السلعتين، فإن ذلك يستتبع بالضرورة نقص أو زيادة انتاج السلعة الأخرى، فزيادة انتاج القطن مثلا تصاحبها زيادة انتاج بذرة القطن وهكذا.

أما السلع المتنافسة سواء من جانب الطلب أو العرض، فقد سبق أن اشرنا إليها على أساس أنها السلع البديلة، وواضح أنه كلما ارتفع ثمن احدى السلعتين البديلتين كلما أدى ذلك إلى ارتفاع أثمان السلعة الأخرى.

وبالنسبة للسلعتين المتنافستين من ناحية الطلب فإن الأمر لايختلف عن القاعدة السالفة الاشارة إليها حيث يترتب على ارتفاع ثمن أى منهما ازدياد الطلب على الأخرى وبالتالى ارتفاع أثمانها.

ومع ذلك يختلف الأمر بالنسبة للسلعتين المتنافستين من ناحية العرض، وصورة هذه الحالة تتمثل في منتج يقوم بانتاج نوعين من المنسوجات مثلا، ويستطيع إذا ارتفع ثمن أحد هذين النوعين ان يحول جزءا من طاقته الانتاجية إلى انتاج هذا النوع من المنسوجات، ومن ثم يقل انتاج وعرض النوع الآخر، الأمر الذى ينتهى إلى ارتفاع ثمنه من جديد، ويعنى ذلك أن ارتفاع ثمن أحد النوعين ابتداء يؤدى إلى ارتفاع ثمن النوع الآخر بعد ذلك.

الفصل الرابع

التدخل الحكومي في الأثمان

رأينا أن الأثمان تلعب دورها في توجيه مختلف أنواع النشاط الاقتصادى فهى والحال كذلك تعتبر مؤشرا للأرباح التى يسعى المنتجون لتحقيقها نتيجة لظروف السوق، أى نتيجة لقوى العرض والطلب السائدة في السوق ودون تدخل من جانب الدولة.

والواقع ان ازدياد أهمية دور الأثمان كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية سواء في توجيه موارد الانتاج أو توزيع السلع والخدمات، قد جعل الدولة تحرص على تبنى هذا الدور، وخاصة بعد الأخذ بسياسة التدخل على أثر الكساد الكبير في الفترة من سنة ١٩٢٩م إلى سنة ١٩٣٢م.

وتجدر الاشارة إلى أنه يتم تدخل الدولة في تحديد الأثمان لأسباب ثلاثة، فهى إما تتدخل لحماية المستهلكين او لحماية بعض المنتجين أو لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وخاصة عن طريق ضغط الاستهلاك[١].

أولاً: تدخل الدولة لحماية المستهلكين:

قد يكون الثمن الذى يتكون نتيجة تلاقى قوى السوق أى قوى العرض والطلب في السوق ثمنا لاترغب فيه الدولة، أما لكونه أكثر ارتفاعا من المستوى الذى لاترغب الدولة في تحقيقه أو لأنه منخفض بالنسبة لهذا المستوى أو بمعنى آخر قد يكون هذا الثمن مرتفعا بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات الدخول المحدودة، ومن ثم تجد الدولة نفسها أحيانا مضطرة للتدخل لحماية هذه الفئات من خلال فرض أثمان تقل عن أثمان التوازن بين قوى

---

(١) انظر في تفصيل ذلك:

- محمد إبراهيم غزلان، المرجع السابق، صفحة ٢٠٢ ومابعدها.

- رفعت المحجوب، المرجع السابق، صفحة (٢٣٨-٢٤٣).

العرض والطلب في السوق خاصة بالنسبة للسلع الضرورية. وكثيرا ما يحدث هذا التدخل من جانب الدولة في أوقات الحروب وفي فترات التنمية الاقتصادية.

ففى أوقات الحروب يأخذ الانفاق الحربى صورة حرمان الانتاج المدنى من بعض الموارد الانتاجية عن طريق تخصيصها لأغراض الحرب، الأمر الذى يؤدى إلى رفع نفقات الانتاج في الصناعات المدنية التى تتنافس مع الصناعات الحربية في طلبها على ما تستخدمه من موارد انتاجية أو أموال اقتصادية، ولأن الانفاق الحربى يتمثل في انفاق نقدي يخلق دخولا نقدية لايقابلها زيادة في انتاج السلع وخاصة السلع الاستهلاكية، فإن ذلك يؤدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في السوق بما يرتب آثارا تضخمية تؤدى إلى انقاص القيمة الحقيقية للدخل وخاصة الدخول المنخفضة والدخول الثابتة.

وتحدث نفس الظروف في فترات التنمية الاقتصادية حيث يقل عرض سلع الاستهلاك نتيجة للحد من استيرادها رغبة في توفير النقد الأجنبى لاستيراد السلع الرأسمالية، ولأنة يتم توجيه مختلف موارد الانتاج للاستثمارات الجديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة، فإنه يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة بعد زيادة الدخول نتيجة للتوسع في النفقات الاستثمارية. وازاء ذلك كله تصل الحالة إلى التضخم أى ارتفاع الأثمان نتيجة زيادة التيار النقدى وعدم امكانية مقابلة هذه الزيادة بالسلع والخدمات المختلفة بنفس النسبة، وهو ما يضر أيضا بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والدخول الثابتة عموما كما هو الحال في فترات الحرب.

وعلى ضوء هذا وذاك فإنه يصبح من الضرورى أن تتدخل الدولة بفرض الأثمان الجبرية لتحول دون ارتفاعها عن الحد المطلوب.

والواقع أن مجرد تدخل الدولة في هذا الخصوص لايكفى وإلا أدى ذلك إلى اختفاء السلع من الأسواق وخلق ما يطلق عليه "السوق السوداء"، ولهذا فإنه يجب أن يصطحب تدخلها بزيادة سلع الاستهلاك لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وليس الأمر بالطبع بهذه السهولة إذ الفرض أننا في ظل الحروب وظروف التنمية الاقتصادية كما رأينا، ولهذا درجت الدول في مثل تلك الظروف على تحديد حصة من السلع الضرورية غير المتوفرة لكل فرد، وهو ما يعرف "بنظام البطاقات".

ومع أن هذا النظام يثير كثيرا من المشاكل الادارية والتنفيذية، إلا أنه يتعين أن يتم في ظل توزيع عادل وسريع لهذه السلع، وإلا ما حقق أهدافه المطلوبة.

ثانياً: تدخل الدولة لحماية المنتجين:

قد يزيد عرض السلع عن الطلب عليها الأمر الذى تنخفض معه أثمان هذه السلع، ومن هنا تجد الدولة أنه من الضرورى، حماية لمنتجى هذه السلع، أن تتدخل لوضع حد أدنى لهذه السلع.

والواقع أن أوضح مثال لصورة هذا التدخل هو تدخل الدولة لتعزيز أثمان السلع الزراعية لمنع تدهورها وما يسببه ذلك من مضار للاقتصاد القومى عموما، فالسلع الزراعية تقاسى اكثر من غيرها بسبب تدهور الأثمان في حالة نقص الطلب عليها، ويرجع ذلك إلى قلة مرونة عرض هذه السلع بالنظر إلى السلع الصناعية، ففى فترات الكساد مثلا وعندما يقل الطلب على السلع الصناعية ينقص المنتجون من انتاجهم وبالتالى يقل عرض هذه السلع ومن ثم يخرج بعض المنتجين من الصناعة في الفترة الطويلة.

أما بالنسبة للمنتجين الزراعيين فإنهم يميلون إلى زيادة الكميات المعروضة لتعويض أثر تدهور الأثمان على دخولهم، ومن هنا يكون عرض

السلع الزراعية قليل المرونة.

على أنه ازاء تدخل الدولة بوضع حد أدنى للأثمان، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الفجوة بين العرض والطلب، ويترتب على ذلك انخفاض الطلب من جديد فتتدهور الأثمان بصورة أكبر ويتأثر الاقتصاد القومى عموما.

وتقتضى حماية المنتجين الزراعيين وغيرهم من المنتجين الذين تتوافر معهم هذه الظاهرة ليس فقط من خلال تحديد الثمن الجبرى، وإنما من خلال تحديد المساحة المنزرعة من الأرض والكمية المنتجة من السلع كذلك.

ومن ناحية أخرى فإن حماية المنتجين قد تستلزم تدخل الدولة لوضع حد أعلى لأثمان عناصر الانتاج التى يستخدمها المنتجون عموما، كما قد تستلزم تحديد سعر الفائدة على رءوس الأموال التى يقترضها هؤلاء المنتجون لاستثمارها في العمليات الانتاجية المختلفة.

ثالثاً: تدخل الدولة في الأثمان لتحقيق التوازن بين العرض والطلب:

تلجأ الدولة أحيانا في محاولة منها لضبط الاستهلاك وإقامة توازن بين العرض والطلب إلى أن ترفع أثمان سلع الاستهلاك وغالبا ما تكون هذه السلع ضرورية أو نصف ضرورية حيث يكون الطلب عليها قليل المرونة.

وإذا كان ضبط الاستهلاك وبالتالى تحقيق التوازن بين العرض والطلب أمراً ضرورياً وخاصة في أوقات الحرب وفي مرحلة التنمية، فإنه يمكن للدولة أن تحقق ذات النتيجة من خلال تخفيض الدخول التى تخصص للاستهلاك، وإجراء بعض القروض الاجبارية، وإن كانت سياسة رفع الأثمان أقل اعتراضاً من جانب العمال من سياسة تخفيض الدخول التى تخصص للاستهلاك.

وجدير بالذكر أن السياسة الضريبية الرشيدة يمكن أن تلعب ولو جزئياً دور الأثمان في هذا الخصوص لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ومع

ذلك فإن كلا منهما يجب أن تستهدف في النهاية عدالة توزيع الأعباء العامة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ونشير بعد ذلك إلى الباب السادس والأخير في هذا القسم عن تكون أثمان السلع والخدمات الإنتاجية وهو ما يطلق عليه نظرية التوزيع.

الباب السادس

نظرية التوزيع

(تكون أثمان السلع والخدمات الإنتاجية)

رأينا كيف تتكون أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية من خلال بحث جانبى الطلب والعرض الخاصين بكل منهما، والعوامل التى تحكمها، والسوق الذى تباع فيه هذه السلع والخدمات.

والواقع أن تكون أثمان السلع والخدمات الإنتاجية لا يخرج عن كونه تطبيقاً لهذه الأسس، وإن كان الطلب على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية من ناحية أخرى يختلف في طبيعته، فالأولى تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة ومن ثم تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية، أما الثانية فالطلب عليها يتم من جانب المنظم بهدف تحقيق الربح من العملية الإنتاجية، ولا يعنى ذلك أن طلب المنظم غير وثيق الصلة بالطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، إذ الأمر عكس ذلك لأنه كلما ازداد الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ازداد طلب المنظم على السلع والخدمات الإنتاجية والعكس، ولهذا يقال أن طلب المنظم هذا طلب مشتق Derived Demand من الطلب النهائى على السلع والخدمات الاستهلاكية.

التوزيع الوظيفى والتوزيع الشخصى:

توزيع النتيجة النهائية للعملية الإنتاجية في صورة دخل نقدى بين أصحاب السلع والخدمات الإنتاجية، وفي ظل هذا التوزيع يمكن أن نفرق بين نوعين من التوزيع، توزيع وظيفى وتوزيع شخصى، أما التوزيع الوظيفى Functional Distribution فيتمثل في حصول أصحاب عناصر الإنتاج المختلفة على دخول نقدية مختلفة مقابل ما يقومون به من وظائف اقتصادية في العملية الإنتاجية، فمالك الأرض مثلا يضع الأرض تحت تصرف

المشروع، والعامل يقدم مجهوده للإنتاج، هكذا، ويتوقف التوزيع الوظيفي- على هذا الأساس- على الأثمان التي يتقاضاها أصحاب عناصر الإنتاج أو السلع والخدمات الإنتاجية، وذلك نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية.

وأما التوزيع الشخصي Personal Distribution فهو التوزيع الذي يعني بدراسة أنصبة الأفراد من الدخل القومي، ويبين كيفية تحديد مستويات دخول الأفراد والعوامل التي تؤدي إلى تفاوت توزيع الدخول ومدى هذا التفاوت، فالتوزيع الشخصي إذا هو الذي ينتج عنه في النهاية تحديد دخل كل فرد من الأفراد: دخل من العمل، من الملكية العقارية، من رأس المال، وقد يجمع الفرد بين أكثر من وظيفة اقتصادية في العملية الإنتاجية.

والواقع أن عناصر الملكية- حتى بالنسبة للدخل الناتج من العمل على أساس أن العامل يملك قوة عمله- يكون مصدر الدخل[1].

ونهتم في هذا المجال بالتوزيع الوظيفي، وقد رأينا فيما سبق أن عناصر الإنتاج هي الطبيعة (الأرض) والعمل ورأس المال والتنظيم، ويحصل أصحاب كل منها على دخل نقدي يمكنهم في النهاية من الحصول على جزء من الناتج الاجتماعي، ويتحدد هذا الدخل بعاملين:

الأول: أثمان الوحدات المختلفة من عناصر الإنتاج.

الثاني: الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المختلفة.

ولا تعدو نظرية أثمان عناصر الإنتاج أن تكون حالة خاصة من نظرية ثمن السوق، ولذا سنشير إلى ما تتميز به هذه النظرية بإيجاز من خلال كل من الفصلين التاليين:

الفصل الأول: طلب وعرض عناصر الإنتاج.

الفصل الثاني: النظريات المختلفة في تحديد أثمان عناصر الإنتاج.

---

(١) انظر: Kenneth E. Boulding, Economic Analysis, Third Edition P. 198

الفصل الأول

طلب وعرض عناصر الإنتاج

أولاً: طلب عناصر الإنتاج:

رأينا أن الطلب على خدمات عناصر الإنتاج مشتق، فهى لا تطلب لذاتها، وإنما تطلب نتيجة لطلب السلع والخدمات الاستهلاكية، ونضيف الآن أن الطلب على عناصر الإنتاج طلب متداخل Jointly Interdependant Demand بمعنى أن عناصر الإنتاج تتداخل مع بعضها فالطلب على إحداها يدفع إلى الطلب على الأخرى، كما أنه يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر في الاستخدام، وعليه فإن استخدام عنصر من عناصر الإنتاج لا يتوقف فقط على ثمنه، وإنما يتوقف كذلك على أثمان العناصر الأخرى، وإمكانية إحلال بعضها محل البعض الآخر.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك عاملاً آخر هو الفن الإنتاجي المستخدم(١) فبالإضافة إلى أن الطلب على عناصر الإنتاج يتوقف على ثمن العنصر وأثمان العناصر الأخرى، فإنه يتوقف أيضاً على نوع الفن الإنتاجي من حيث الشكل الذى يسمح به لاستغلال رأس المال.

الطلب على العنصر الإنتاجي في ظل سوق المنافسة الكاملة:

يستهدف المنظم كقاعدة عامة تحقيق أقصى ربح ممكن، ولذلك فهو حينما يطلب عنصراً إنتاجياً معيناً فإنه يقارن بين ما يضيفه هذا العنصر إلى النفقة الكلية وبين ما يضيفه للإيراد الكلى للمنشأة أو المشروع، ويعنى ذلك أن المنتج أو المنظم يقارن بين قيمة الناتج الحدى للعنصر وثمن خدماته في

---

(١) انظر: Handerson J. M. Quondt, Micro- economic Theory, McGrow- Hill, 1958 P. 107.

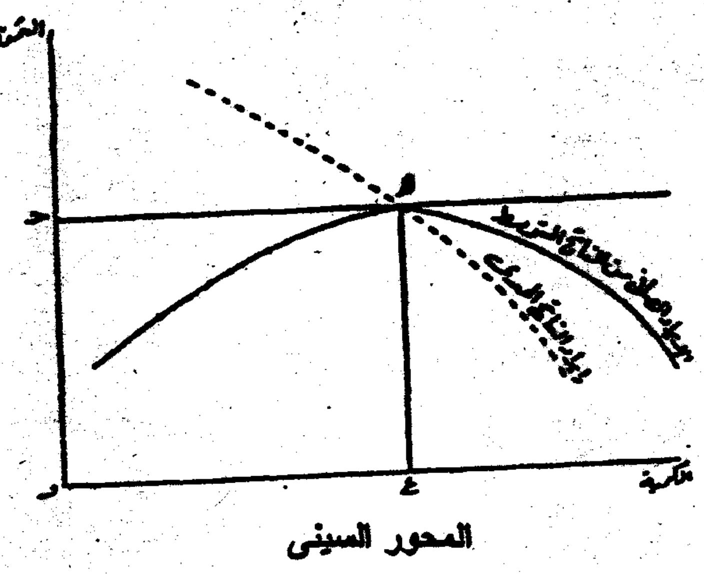
السوق، ويتوقف في شراء خدمات هذا العنصر عندما يتساوى ثمن تلك الخدمات مع قيمة الناتج الحدى.

وعلى هذا الأساس لا يعدو أن يكون طلب المنتج على العنصر الإنتاجي- مستهدفاً تحقيق أكبر ربح ممكن- تطبيقاً لما سبق أن رأيناه بالنسبة لقانون تزايد وتناقص الغلة، فقد أشرنا من قبل إلي أنه على الرغم من أن الناتج الذى يحصل عليه المنتج من إضافة وحدات متتالية من عنصر متغير يستمر في الحصول على وحدات إضافية من العنصر المتغير إلى أن يتساوى الناتج الحدى مع ثمن خدمات هذا العنصر.

فالمنتج إذا يستخدم وحدات من كل عنصر من عناصر الإنتاج حتى يصل إلى الحد الذى يصبح معه استخدام وحدة إضافية من العنصر الإنتاجي يتساوى مع ايراد الناتج الحدى له، على أنه إذا استخدم المنتج وحدة إضافية من العنصر الإنتاجى بعد وصوله إلى هذه النقطة، فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة نفقته بمقدار أكبر من الزيادة في إيراده، ومن ثم تزداد خسارته أو تنقص أرباحه.

ويمكن توضيح ذلك على الرسم في (الشكل رقم ٦٤) فالمنظم يستطيع مثلاً أن يشترى من سوق المنافسة الكاملة كمية من وحدات عنصر إنتاجي. معين وليكن العمل، وهذه الكمية أصغر من أن يكون لها وزن نسبى كبير يؤثر في الثمن، وعليه يكون عرض العمل لا نهائى المرونة يمثل المنحنى الخاص به خط مستقيم يوازى المحور السينى، ويمثل جـ متوسط الأجر الذى يساوى في نفس الوقت الأجر الحدى (ثمن خدمات عنصر العمل)، ويستمر المشروع في شراء وحدات إضافية من العمل طالما إنها تضيف إلى إيراده الكلى بما يفوق نفقة الحصول عليها، ويتوازن المنتج أو المنظم إذا- كما

رأينا- عندما يكون ايراد الناتج الحدى لعنصر العمل مساوياً للنفقة الحدية لهذا العنصر.



شكل رقم (٦٤)

وتمثل النقطة هـ وضع التوازن في الرسم وهى تشير إلى أن طلب المشروع على عنصر العمل يكون مساوياً للكمية و ع من وحدات العمل عندما يكون ثمن الوحدة الأخيرة من عنصر العمل أى الأجر الحدى يساوى وجـ، ومع تغير الأجر نحصل على أوضاع توازن مختلفة، وكميات جديدة يكون المشروع على استعداد لشرائها عند الأجور المختلفة.

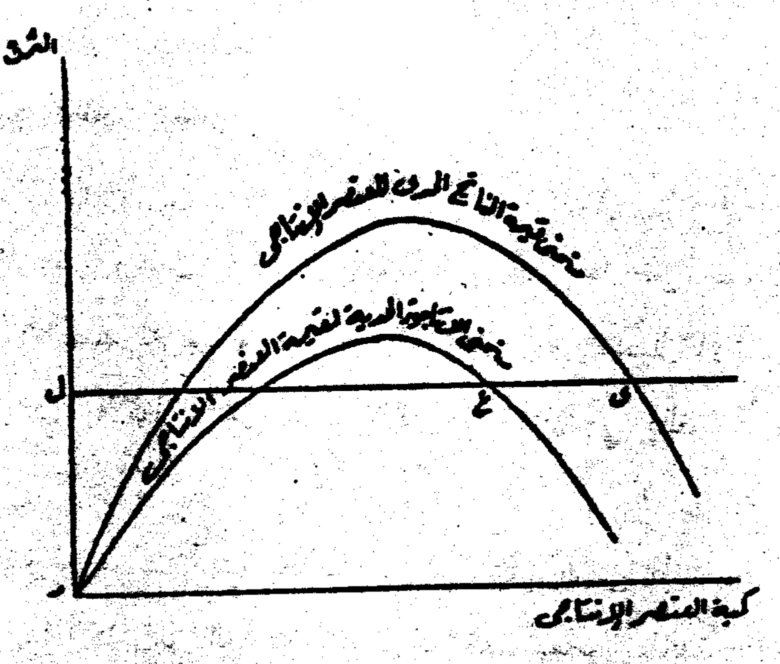
وإذا توافرت لدينا نقط التوازن المختلفة بالنسبة لطلب المنظم على عنصر من عناصر الإنتاج فانه يمكن التوصل إلى منحنى ايراد الناتج الحدى الذى يمثل منحنى طلب المشروع وهو ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين بمعنى أنه كلما انخفض ثمن ذلك العنصر، كلما أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة منه، ومن هذا المنحنى يمكن أن ننتقل إلى نقط توازن الصناعة المختلفة، وبنفس الطريقة التى اتبعت في شأن الطلب عموماً يمكن أن نصل إلى طلب الصناعة على هذا العنصر الإنتاجي.

بيع السلعة في سوق غير سوق المنافسة الكاملة:

افترضنا حتى الآن أن المنظم يشترى العنصر الإنتاجي من سوق منافسة كاملة ويبيع السلعة التى يقوم بإنتاجها مستخدماً هذا العنصر في نفس السوق، إلا أنه قد يقوم بشرائه من سوق منافسة كاملة أيضاً وإنما يقوم ببيع السلعة المنتجة في سوق احتكار أو سوق منافسة احتكارية مثلاً.

وقد سبق أن رأينا أن الإيراد الصافى الذى يحصل عليه "المنظم أو المنتج من بيع وحدة إضافية من السلعة- في غير سوق المنافسة الكاملة- ليس هو ثمن السلعة وإنما أقل من ذلك الثمن وهو الإيراد الحدى.

وعلى هذا الأساس إذا قام المنتج بشراء وحدة إضافية من العنصر الإنتاجي وأدى ذلك إلى حصوله على ناتج حدى معين، فإن القيمة الإضافية التى يحصل عليها من بيع هذا الناتج في السوق تكون هذا الناتج الحدى مضروباً في الإيراد الحدى للمنتج، وتسمى هذه القيمة بالإنتاجية الحدية لقيمة العنصر الإنتاجي، وجدير بالذكر أن الإنتاجية الحدية لقيمة العنصر الإنتاجي أقل من الناتج الحدى لأن الأخيرة تفترض أن الإيراد الإضافي الذى يحصل عليه المنتج من بيع وحده إضافية من السلعة يظل ثابتاً، بينما الإنتاجية الحدية للقيمة تفترض انه كلما حاول المنتج بيع وحدة إضافية من السلعة كلما انخفض ثمنها وحصل على ايراد حدى متناقص، ولهذا تكون الإنتاجية الحدية للقيمة أقل من قيمة الناتج الحدى، ومن ثم يقع منحنى الإنتاجية الحدية للقيمة أسفل منحنى قيمة الناتج الحدى كما يتضح من شكل رقم (٦٥).



شكل رقم (٦٥)

وإذا كان الثمن السائد في السوق للعنصر الإنتاجي هو م ل، فإنه إذا كان المنتج يبيع في سوق غير سوق المنافسة الكاملة، فإنه يتوقف في شراء العنصر الانتاجي عند النقطة ل ع، أما إذا كان يبيع في سوق المنافسة الكاملة، فإنه يتوقف عند النقطة ل ى، ويعنى ذلك أن بيع السلعة في سوق تشوبها عناصر احتكارية من شأنه أن يقلل الطلب على خدمات العنصر الإنتاجى الذى ساهم في إنتاج هذه السلعة.

أما في حالة شراء العنصر الإنتاجي من سوق غير سوق المنافسة الكاملة ولكن يبيعها في سوق منافسة كاملة، فإن زيادة الكميات التى يشتريها من هذا العنصر سيترتب عليها رفع ثمن هذا العنصر ومن ثم تتزايد النفقة الإضافية التى يتحملها المنتج في سبيل الحصول على وحدة إضافية من العنصر الإنتاجي وتكون دائماً أكبر من الثمن الذى يسود السوق لهذا العنصر، ويقارن المنتج بين النفقة الحدية اللازمة للحصول على هذا العنصر وبين قيمة ناتجة الحدى، ويتوقف في شرائه عند الحد الذى تتساوى فيه النفقة الحدية مع قيمة

الناتج الحدى، وهنا يشترى كمية من العنصر الإنتاجي أقل مما كان يشترى منه سوق المنافسة الكاملة.

ثانياً: عرض عناصر الإنتاج:

سبق أن أشرنا إلى عناصر الإنتاج التى تدخل في العملية الإنتاجية من طبيعية (أرض) وعمل ورأسمال وتنظيم، ويثير عرض هذه العناصر على مستوى الاقتصاد القومى كثيراً من المشاكل ليس مجال الإشارة اليها الآن، ولهذا سنكتفى بالإشارة إلى عرض العنصر الإنتاجي بالنسبة لفرع صناعى معين.

والواقع أن عرض هذا العنصر يتوقف على الثمن الذى يدفعه فرع إنتاجي معين له، وإذا كان من الممكن أن يتم استخدام بعض عناصر الإنتاج في أكثر من فرع من فروع الإنتاج، فإن أصحاب هذه العناصر يبحثون عن فروع النشاط التى يحصلون فيها على أعلى مكافأة لما يبيعونه من عناصر، ويعطى ذلك لعناصر الإنتاج قدرة معينة على الحركة تحددها مرونة عرضها، وهذه القدرة تكون بالطبع أكبر من الفترة الطويلة منها في الفترة القصيرة.

وتتحدد هذه القدرة أولاً بما للعنصر الإنتاجي من حساسية للمكافآت المالية وعوامل أخرى ترجع إلى طبيعة كل عنصر وظروفه، كما تتحدد ثانياً بدرجة المنافسة بين عناصر الإنتاج في السوق، ذلك أنه في ظل سوق المنافسة الكاملة فإن قدرة عناصر الإنتاج المختلفة تكون أكبر منها في ظل سوق احتكار أو منافسة احتكارية أو سوق تشوبها عناصر احتكارية.

ويترتب على قدرة عناصر الإنتاج على الحركة أن تميل مكافآت العنصر الإنتاجي إلى أن تتساوى في ظل المنافسة الكاملة في كافة فروع النشاط الصناعى الذى يستخدم فيه هذا العنصر.

وعلى هذا الأساس تتحدد أثمان عناصر الإنتاج وفقاً للتحليل الحدى بتلاقى قوى الطلب على عناصر الإنتاج بواسطة المشروعات من ناحية، وقوى عرض هذه العناصر من جانب أصحابها من ناحية أخرى.

وسنحاول في هذا المجال أن نشير بإيجاز إلى عوامل تكون أثمان عناصر الإنتاج على هدى ما سبق أن رأيناه بالنسبة للسلع والخدمات الاستهلاكية، أى تكون أثمان: الريع والأجور والفائدة والربح على أساس أن الناتج القومى يتم توزيعه بين الذين شاركوا في إنتاجه وهم: ملاك الأرض ولهم الريع، والعمال وهم يقدمون قوة العمل ولهم الأجر والذين يؤلفون بين عناصر الإنتاج المختلفة أى المنظمون ولهم الربح، وسنشير بإيجاز إلى كل من أثمان عناصر الإنتاج هذه من خلال الأفكار أو النظريات التى تضمنتها وذلك في الفصل الثانى من هذا الباب.

الفصل الثانى

النظريات المختلفة في تحديد أثمان عناصر الإنتاج[١]

١- نظرية الريع: The Theory of Rent

رأينا فيما سبق أن الريع يمثل جزءاً من الفائض الاقتصادى يختص به مالك الأرض، ويحصل عليه بسبب ملكيته لهذه الأرض ودون أن يبذل جهداً إنتاجياً من جانبه يقابل هذا الريع.

وإذا كان وليام بتى أحد رواد المدرسة التقليدية، قد أشار إلى كل من الريع المطلق والريع الفرقى، فقد أوضح ريكاردو، بعد ذلك، هذه الفكرة من جديد، فالريع المطلق في نظر ريكاردو يتمثل في ذلك الجزء من ناتج الأرض الزراعية الذى يحصل عليه مالك الأرض مقابل استخدام المستغلين لقواها الطبيعية التى لا تهلك[٢].

أما الريع الفرقى فيرجع في نظره إلى وجود فروق في خصوبة الأرض وفي أفضلية موقعها، أى إلى الفروق الطبيعية في الكفاءة الانتاجية بين وحدات عنصر الطبيعية (الأرض) المختلفة[٣].

فإذا افترضنا ابتداء أن جميع الأراضى المستغلة في لحظة معينة أراضى متساوية تماماً من حيث الخصوبة والموقع، ومتوافرة بكثرة بحيث يستطيع كل من يرغب في الحصول على أرض من هذا النوع بغرض الاستغلال

---

(١) انظر: -محمد إبراهيم غزلان، في مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، صفحة (٢٢٢- ٢٤٥).

- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، الجزء الثانى، المرجع السابق، صفحة (٢٤٧- ٣٠١).

- محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص٤٢٠ وما بعدها.

- M. L. Jhingan, Advanced Economic Theory, Vikas Pub, Houso. Delhi Third Edition, 1975 PP. (390- 496).

(٢) انظر: - David Ricordo, The principles... op. cit., pp. (23- 24).

(٣) انظر: Ibid. p. 33.

الزراعى أن يحصل عليها، فانه لا محل إذا لدفع أى مقابل لأى جزء من ذلك العنصر ثمناً لخدماته، أى لا محل لأن يدفع ريع لهذه الأرض لأنه في وسع المستغل أن يحصل على قطعة أرض أخرى إذا تمسك صاحب الأولى بدفع ريع لها.

أما إذا افترضنا أن كل قطع الأرض المتساوية في الخصوبة والموقع قد استغلت سلفاً في الإنتاج بسبب زيادة السكان وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، فإنه نتيجة لذلك يرتفع ثمن السلع الزراعية في السوق، بحيث يقتضى ذلك توسعاً في الإنتاج الزراعى ومن ثم تدخل أراضى أقل خصوبة إلى ميدان هذا الإنتاج وتعتبر أرضاً حدية بالنسبة للإنتاج الزراعى، بمعنى لن يغطى ثمن منتجاتها الزراعية نفقات إنتاجها المتوسطة وتحقق الأرض الأولى في ذلك فائضاً لمستغل تلك الأرض في الفترة القصيرة لانخفاض نفقة إنتاجها، ونتيجة لذلك يرفع مالك الأولى ثمن خدماتها حتى ينتقص الفائض ويتحول في الفترة الطويلة في جانب كبير منه إلى يد مالك الأرض، ومن ثم فهذا الريع في رأى ريكاردو ريع فرقى أو تفاضلى.

ويمتد الريع في نظر المدرسة الحدية ليغطى كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التى يكون عرضها عديم المرونة وأهمها الأرض، حيث يدفع الريع لندرة الأرض وعدم استجابة عرضها لتغيرات الثمن وظروف العرض الأخرى وهو يدفع حتى في الحالة التى تكون فيها قطع الأرض متجانسة من حيث الخصوبة أو الموقع من السوق إذ إن الفروق في ذلك تثير فقط فروقاً في الريع الذى يستأديه ملاك الأرض.

وعلى ذلك يصبح الريع في نظر المدرسة الحدية ظاهرة ترجع إلى انعدام مرونة عرض العنصر الإنتاجي أو قلة مرونته وعلى هذا الأساس قدم مارشال فكرة شبه الريع Quasi- rent ويقصد به الريع الذي يرجع إلى انعدام

مرونة عرض عنصر الانتاج بالنسبة إلى ثمنه عندما ينتج انعدام المرونة هذا عن عدم استجابة العرض في الزمن القصير على أساس أن العرض يستجيب في الزمن الطويل للتغير في ثمن العنصر ويصبح مرناً.

ويتمثل شبه الريع كذلك فيما يحصل عليه العامل الفنى الذى يندر وجوده في سوق العمل بالنظر إلى أن تأهيله الفنى يستلزم فترة طويلة لتحقيقه، ونفس الظاهرة تتحقق بالنسبة لما يحصل عليه من ينتج آلات يشتد الطلب عليها في الزمن القصير.

٢- نظرية الأجور: The Theory of Wages

وتعتبر نظرية حد الكفاف The Theory of Subsistence من أقدم النظريات في تحديد الأجور، وقد عرض لها من قبل كل من وليام بتى، وريتشارد كانتيلون، وفرانسوا كينيه، وقد أضاف اليها كذلك كل من ريكاردو ومالتس.

ووفقاً لنظرية حد الكفاف يعتبر الأجر ثمناً للعمل أو لقوة العمل أى القدرة على العمل، ويتوقف هذا الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل بمعنى أنه يغطى فقط كمية السلع الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وعائلته، ويتحدد ما هو ضرورى بالطبع بالعادات ونمط الحياة الذى يعيشه هذا العامل، ولهذا يتعين أن يتغير ثمن العمل أى الأجر إذا تغيرت أثمان السلع الضرورية للعامل[1].

---

(١) وقد تبعت نظرية حد الكفاف نظرية أخرى هى نظرية رصيد الأجور The Wage Fund التى قال بها كل من جون ستيوارت مل، وناسو سينيور Nassau Senior (١٧٩٠- ١٨٦٨) حيث يعتبر رأس المال وفقاً لهذه النظرية مبلغاً من النقود يخصص لدفع أجور العمال قبل أن يتم الانتاج ويتحقق بيع الناتج، ويتحدد الطلب على العمل برصيد رأس المال الموجود والمخصص لدفع هذه الأجور بقسمة هذا الرصيد على عدد العمال المستعدين للعمل في السوق.

وإذا كان الاقتصاديون التقليديون أنتهوا إلى أن الأجر ككل يتحدد بنفقة انتاج العمل، فإن فريقاً آخر منهم انتهى إلى أن الأجر ككل يتحدد بمنفعة العمل بالنسبة لرب العمل، أى بقيمة الناتج الحدى لخدمات عنصر العمل.

وفضلاً عن ذلك فإن مارشال أشار في هذا الصدد إلى أن الأجور- شأنها شأن السلع الأخرى- تتحدد بصفة عامة بناء على ظروف العرض والطلب وطبيعة السوق الذى تباع وتشترى فيه خدمات العمال.

فإذا افترضنا مثلاً أن خدمات العمال سلع متجانسة ويعني ذلك أنها تباع وتشترى في سوق المنافسة الكاملة، فإنه- طبقاً للقاعدة العامة التى سبق أن أشرنا اليها- يطلب أرباب الأعمال خدمات العمال على ضوء قيمة الناتج الحدى لها، بمعنى أن المنتج يطلب عند أجر معين تلك الكمية التى تجعل قيمة الناتج الحدى لتلك الخدمات مساوية للاجر المذكور، وعليه إذا انخفض الأجر ازدادت الكمية التى تطلب من خدمات العمال، لأن قيمة الناتج الحدى لتلك الخدمات تتناقص بزيادة الكمية المستخدمة طبقاً لقانون تزايد وتناقص الغلة السالفة الاشارة اليه.

وإذا كان ثمن العمل الذى يحدد في سوق المنافسة هو ذلك الذى يسوى بين الكمية المطلوبة والمعروضة من خدمات العمال، فإن هذه السوق كما نعلم غير واقعية، إذ نجد نوعاً من الاحتكار سواء من جانب العمال أو أصحاب الأعمال، فمن الممكن أن يكون أحدهما أو كليهما في حالة احتكار نتيجة اتحاد العمال في شكل نقابة مثلاً، أو وجود رب عمل واحد أو مجموعة متعددة من أرباب الأعمال.

وفي هذه الحالة يتحدد الأجر في شكل عقد عمل جماعى يحدد شروط العمل والأجور، وهذا الاتفاق يسمى بالمساومة الجماعية Collective Bargaining التى غالباً ما تنتهى من قبل العمال برفع الأجور عن المستوى

الذى كان يسود في حالة عدم وجود المساومة الجماعية.

والواقع ان الأمر يختلف في شأن أثر رفع الأجور بين ما إذا كـانت سوق العمل خاضعة ابتداء لظروف سوق المنافسة الكاملة أم أن هذه السوق تشـوبها عناصر احتكارية.

فإذا كانت سوق العمل خاضعة ابتداء لظروف سوق المنافسة الكاملـة قبل نشوء المساومة الجماعية، فإن رفع الأجور نتيجة لهذه المساومة سيترتب عليه انقاص الكمية المطلوبة من العمال وبالتالى وقوع بعضهم في البطالة.

أما في حالة خضوع سوق العمل لعناصر احتكاريـة وخاصـة من جانب الشراء، فإن مجال رفع الأجور يكون قائماً دون انقاص الكميـة المطلوبـة من العمال على أساس ان الأجر الجديد لا يزيد عن النفقة الحديـة للحصـول علـى خدمات العمال في كل الكمية التى كانت تطلب فعلاً منهم.

٢- نظرية الفائدة: The Theory of Interst

يتميز رأس المال- كعنصـر من عناصر الانتـاج- عن عنصـر الأرض والعمل في أن الإنسان يتحكم فـي تكوينـه[1]، وسـعر الفـائدة هـو الثمـن الـذى يدفعه مقترض رأس المال للحصول على خدمات فائدة وحـدة نقديـة منـه لمـدة سنة، وبمعنى آخر يتمثل سعر الفائدة في النسبة المئوية لمقدار الفـائدة منسـوباً إلى المبلغ الأصلى لرأس المال، فإذا كان مبلـغ القرض ١٠٠ جنيـة، وأصبـح هذا المبلغ بعد اضافة الفائدة في آخر العام ١١٠ جنية، فإن سعر الفائدة يكـون معادلاً ١٠٪[2].

---

(١) انظر: Stonier and Hague, A Text Book of Economic Theory, London 1927 P. 299.

(٢) انظر: Paul A. Samuelson, Economics cp. cit., p. 597.

وتجدر الاشارة إلى أن الخلاف حول مدى مشروعية الفائدة أو الربا قد اثير منذ العصور القديمة حيث قرر أرسطو مثلاً أن النقود لا تلد، وأن كانت الاعتبارات العملية فرضت وجودها بعد ذلك، وفي هذا فإن نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة تقطع بتحريم الفائدة أو الربا، وقد سبق أن عرضنا لتفصيل ذلك، ويتحدد سعر الفائدة في نظر التقليديين- كأى ثمن آخر- بتلاقى عرض وطلب الادخار والاستثمار حيث تأثروا في تحليلهم لسعر الفائدة بنظرية القيمة عموماً، ومع ذلك انقسم التقليديون، إذا اهتم بعضهم مثل "سنيور" بتحليل عرض الادخار وهو ما يطلق عليه "الامتناع" أو "التفضيل الزمنى" وأهتم البعض الآخر مثل "لوديردال Loderdale ومالتس وساى" بتحليل طلب الادخار، وهو ما يطلق عليه "انتاجية رأس المال".

وازاء ذلك ظهر على يد ما رشال اتجاه مزودج يعتبر تطبيقاً لنظرية القيمة في الأخذ بجانب الطلب والعرض معاً.

ويعتبر سنيور أحد تلامذة ريكاردو، ويهتم بجانب العرض ليجيب عن السبب الذى من أجله يطلب المقترض الفائدة حيث يرى أن المستهلك وهو يقوم بالادخار يمتنع عن الاستهلاك بالنسبة لجزء من دخله مضحياً بذلك في سبيل الحصول على ثمن هو الفائدة، وتتم المساواة بين هذه التضحية وثمنها "الفائدة" عن طريق تأثر الفائدة في عرض وطلب الادخار، فمثلاً إذا كانت الفائدة مرتفعة عن التضحية، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الادخار أى إلى زيادة عرض رءوس الأموال عن الطلب عليها مما يؤدى إلى انخفاض الفائدة إلى أن تتساوى مع التضحية، وعندئذ يتساوى عرض الادخار والطلب عليه والعكس بالعكس، ومن هنا فإن الفائدة في مفهوم هذه النظرية تمثل الامتناع عن الاستهلاك أى ثمن الادخار، وأنها أى الفائدة هى التى تحقق التساوى بين عرض وطلب هذا الادخار.

أما بالنسبة لنظرية انتاج رأس المال، فقد اهتمت بالسبب الذى من أجله يدفع المقترض الفائدة وانتهت إلى ان الفائدة تجد مصدرها في انتاجية رأس المال، ومن ثم فهى استخدام ثمن الادخار.

وإذا كانت هذه النظرية قد قررت أيضاً أن الفائدة ككل ثمن تتحدد بعرض وطلب الادخار، فإنها ركزت أكثر على جانب الطلب على المدخرات، وخلصت في ذلك إلى أن الفائدة تميل إلى التساوى مع انتاجية رأس المال، فإذا ارتفعت الفائدة عنها، فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض الطلب على المدخرات، وانخفاض الطلب على المدخرات يؤدى إلى انخفاض الفائدة من ناحية وارتفاع الانتاجية من ناحية أخرى حتى تتساوى الانتاجية والفائدة في النهاية، ويمكن ان يتم ذلك أيضاً إذا انخفضت الفائدة عن انتاجية رأس المال حيث يزداد الطلب على الادخار فترتفع الفائدة وتنخفض الانتاجية حتى يتساويا.

وعلى ضوء ذلك قرر مارشال في نظريته المزدوجة أن سعر الفائدة يتحدد بعرض وطلب الادخار أى بنفقة انتاج الادخار (التضحية) من ناحية وبانتاجية رأس المال من ناحية أخرى.

وقد انتقد كينز النظريات التقليدية في الفائدة[١] وانتهى إلى أن سعر الفائدة ليس ثمناً للادخار وإنما هو ثمن النزول عن السيولة أى ثمن النقود، ويتحدد سعر الفائدة في السوق عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرضها على أساس اعتبار النقود أصل كامل السيولة، وكلما كان تفضيل الأفراد للسيولة قوياً كما ارتفع معدل الفائدة الذى يدفع لهم لإغرائهم على التنازل عن النقود السائلة التى يحتفظون بها.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك:

- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص (١٣٩- ١٥٠).

٤- نظرية الربح[1]: The Theory of Profit

يمثل الربح الفرق بين نفقات انتاج السلعة أو الخدمة وثمن بيع هذ السلعة أو الخدمة، وتضم نفقات الانتاج أجور العمال وفائدة رأس المال وأقساط إهلاك الأصول وغير ذلك من النفقات التى تساهم في العملية الانتاجية.

أما الربح بالمعنى المحاسبى فيمثل نصيب أصحاب رءوس الأموال ولهذا يكون خليطاً بين الربح بالمعنى السالفة الاشارة اليه من ناحية وفائدة رأس المال من ناحية أخرى، والربح بهذا المعنى أو ذاك يعتبر عنصراً من عناصر الفائض الاقتصادى، فالريع- كما رأينا يستحقه مالك الأرض دون أن يساهم في الانتاج، وفائدة رأس المال يتقاضاها الرأسمالى لمجرد أن يقوم باقراض رؤوس أمواله، أما الربح فيستحقه المنظم كنصيب من الانتاج الكلى نظير تحمله مخاطر العملية الانتاجية واحتمال تعرضه للخسارة.

وإذا كان الأصل أن المنظم كمنتج هو الذى يحقق الربح حيث يكون الربح في هذه الحالة صناعياً، فإن المشترى يحقق كذلك ربحاً في حالة شراء السلعة وبيعها بثمن أعلى حيث يكون الربح في ذلك ربحاً تجارياً، ومع ذلك فإن طبيعة الربح واحدة وهى الفرق بين ايرادات ونفقات السلعة أو الخدمة، ولهذا يسمى بالدخل المتبقى.

والربح على هذا الأساس، وإن كان يعتبر عنصراً من عناصر الفائض الاقتصادى فإنه يختلف عن عنصرى الفائض الاقتصادى الآخرين: الريع والفائدة، ذلك أن الريع والفائدة يتمتعان بثبات نسبى أكبر من الربح فالتغيرات التى تطرأ على الربح مثلاً تكون أكبر من تلك التى يتعرض لها الربح

---

(١) انظر بالاضافة إلى المراجع السالفة الاشارة اليها.

R. G. Lipsey, An Introduction to Positive Economis, op. cit., pp- (286-387).

والفائدة، وإذا كانت جميع عناصر الفائض الاقتصادى تتأثر بتغيرات الأثمان، فإن تأثر الربح بها يكون مباشراً وبصورة أكبر من عنصرى الريع والفائدة.

ويختلف الربح من ناحية أخرى عن الريع والفائدة في أنه غير محدد سلفاً بعكس الريع أو الأجور أو فائدة رأس المال، فهذه تمثل مبالغ متفق عليها ابتداء: أما الربح فهو مبلغ لا يمكن تحديده سلفاً، ومن ثم يخضع في نتيجته للتغيرات المختلفة التى ترتبط بالعملية الانتاجية والتسويقية عموماً، ولهذا فهو دائماً عرضه للتقلبات حيث يعكس الحالة الاقتصادية عموماً.

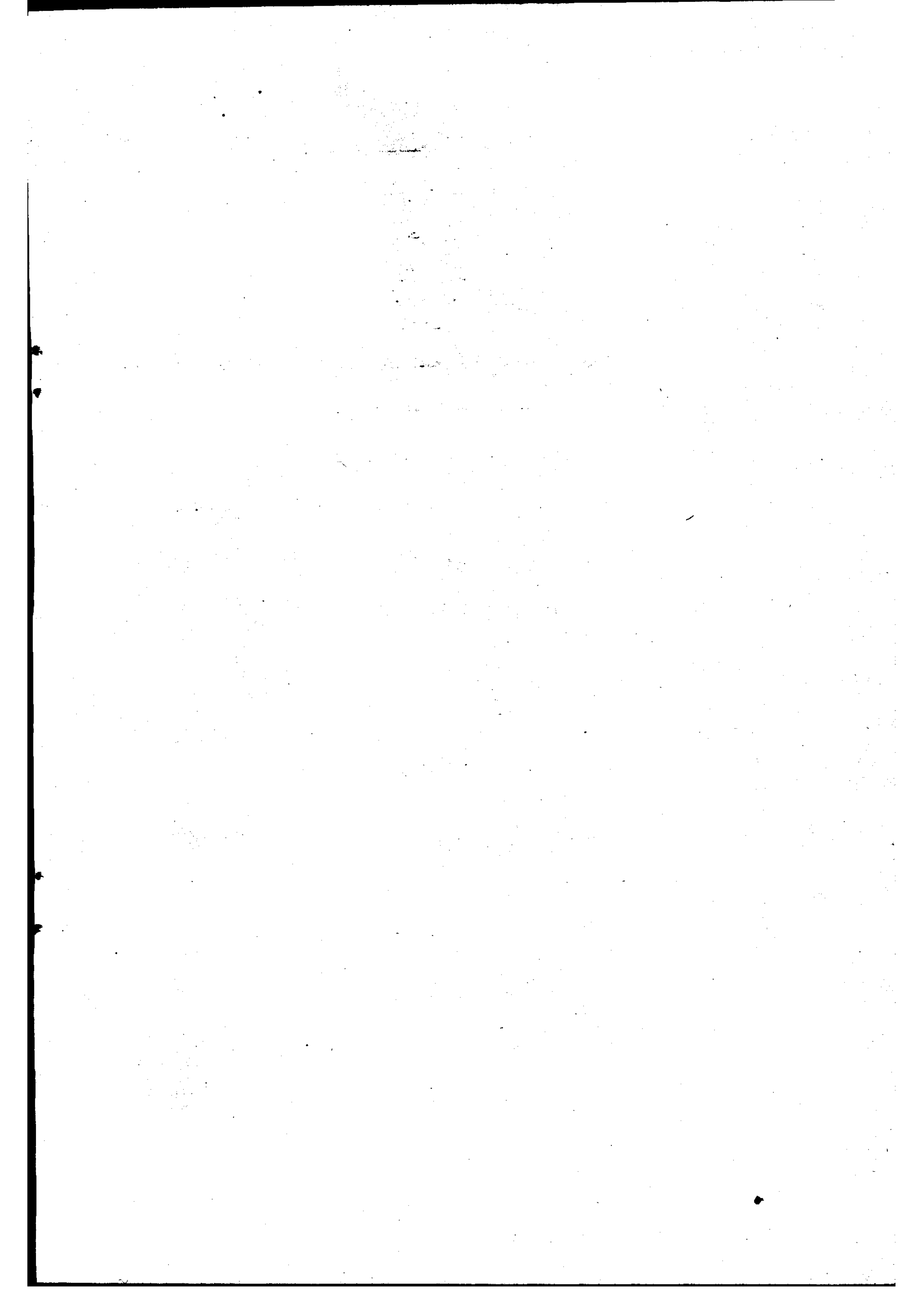
ولا يعنى الربح تحقيق دخول عالية ترتكز على استغلال الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة نتيجة لنفوذ سياسى أو اقتصادى كما هو الحال بالنسبة للأسواق التى تشوبها عناصر احتكارية مثلاً، وإنما يعنى أن عنصر المخاطرة يتضمن زيادة الانتاج من خلال استخدام العناصر الانتاجية المعطلة استخداماً أكفأ، الأمر الذى يترتب عليه فائدة أكبر للاقتصاد القومى في النهاية، ومن هنا يتحقق الربح عن طريق تنقلات عناصر الانتاج وتغيرات ظروف العرض والطلب وأثمان المواد الخام والسلع النهائية، أى عن طريق الحركة في الاقتصاد القومى التى سببتها المخاطرة التى يتحملها المنظم في الأصل.

ولعل أبعد المخاطر أثراً تلك التى يترتب عليها تغيير في أسلوب الانتاج سواء ارتبط ذلك بتطبيق مخترعات جديدة أو اتخاذ إجراءات تنظيمية في العملية الانتاجية والخدمية أو هما معاً بما يحقق تقدماً ملموساً في الواقع الاقتصادى لمجتمع معين، وسواء تم ذلك عن طريق المنظمين أو من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإن كان السبيل الأخير يمثل الاختيار الأصلح والاكفأ في التعجيل بالتنمية الاقتصادية المطلوبة في البلاد المتخلفة.

ونشير بعد ذلك إلى القسم الثالث من الدراسة عن التحليل الاقتصادى الكلى.

القسم الثالث

التحليل الاقتصادى الكلى



باب تمهيدى
مفاهيم أساسية

يهدف هذا الباب إلى إعطاء خلفية موجزة عن بعض المفاهيم الأساسية التى يتعرض لها دارس علم الاقتصاد وعلى وجه الخصوص بالنسبة للتحليل الكلى، ونتناول في البداية المقصود بالتحليل الاقتصادى الكلى.

وبالإضافة إلى ذلك نشير إلى مفهوم الطلب والعرض والتوازن بين الطلب والعرض لسلعة واحدة، والطلب الكلى والعرض الكلى والتوازن.

إلى جانب ذلك نشير إلى شرح موجز للفرق بين التدفق Flows والرصيد Stocks، والفرق بين الدخل Income والثروة Wealth، فضلاً عن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية(١).

التحليل الاقتصادي الكلى والتحليل الاقتصادى الوحدى (الجزئى):

ينشغل التحليل الاقتصادى الكلى بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادى ككل حيث يهتم بما يلى:

١- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلى في المجتمع، والدخل القومى والعمالة والمستوى العام للأجور، كما يدرس العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار.

---

(١) انظر في ذلك العديد من المراجع عن التحليل الكلى وبخاصة: د/ فايز الحبيب في مبادئ الاقتصاد الكلى، الرياض ١٩٨٨، مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلى، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٨٨، سامى خليل، نظرية الاقتصاد الكلى، الكتاب الأول والكتاب الثانى، الكويت ١٩٩٤.

٢- تحليل ودراسة المشاكل المتعلقة بالتضخم والبطالة، ويحاول تقديم حلول لها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادى، وميزان المدفوعات.

٣- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادى عن طريق السياسات النقدية، والسياسات المالية، وهى سياسات تتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادى في المجتمع.

٤- يتناول التحليل الاقتصادى الكلى الطلب الكلى في المجتمع ويمثل الإنفاق الكلى خلال فترة معينة والعرض الكلى ويمثل جميع السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال فترة معينة.

أما التحليل الاقتصادى الوحدى فينشغل بالوحدات الاقتصادية الصغيرة كدراسة سلوك المستهلك الفرد أو العائلة والمنشأة، والسوق، ومن هنا فإن الاقتصاد الوحدى يتناول وحدات القرار الاقتصادى الصغيرة، أما الاقتصاد الكلى فيتناول السلوك الاقتصادى الكلى للمجتمع.

مفهوم الطلب والعرض والتوازن بين الطلب والعرض لسلعة واحدة:

يمثل الطلب والعرض لسلعة معينة في سوق معين عند سعر معين وفي وقت معين أدوات التحليل الرئيسية في التحليل الاقتصادى الوحدى (الجزئى) ونشير بإيجاز فيما يلى إلى كل منهما، كما نوضح كيفية الوصول إلى كمية التوازن وسعر التوازن لسلعة واحدة (وفي ذلك مراجعة لما سبقت دراسته).

الطلب: Demand

يمثل الطلب على سلعة معينة بالكميات التى يقوم المشترون بشرائها من هذه السلعة عند الأسعار المختلفة خلال فترة معينة، وكلما ارتفع ثمن السلعة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها (الدخل، عدد السكان، الذوق..) كلما انخفضت الكمية التى يقوم المشترون بشرائها من السلعة، والعكس صحيح أى

كلما انخفض ثمن السلعة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت الكمية التى يقوم المشترون بشرائها من السلعة(١)، وعليه فإن العلاقة بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة من هذه السلعة هى علاقة عكسية وتسمى بقانون الطلب Law of Demand ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بجدول الطلب الآتى:

جدول رقم (١٢)

جدول الطلب على التفاح

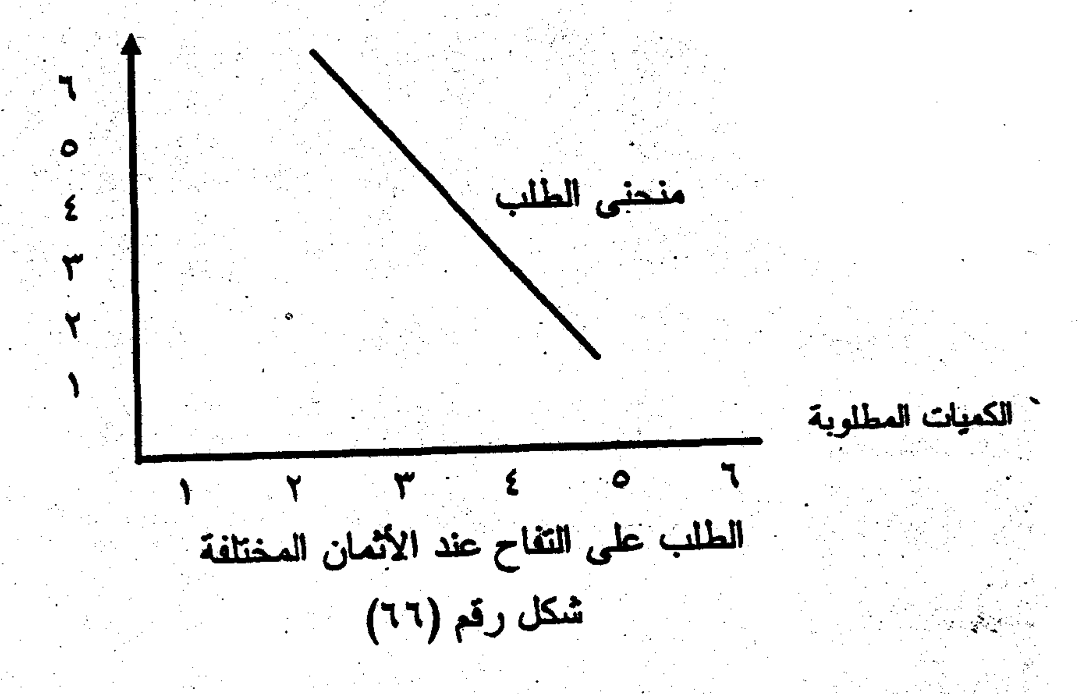
الثمن بالجنية	الكمية المطلوبة بالكيلو
٦	٣
٥	٤
٤	٥
٣	٦

ويبين هذا الجدول الكميات المطلوبة من التفاح عند الأثمان المختلفة في وقت معين يوم أو أسبوع، ونلاحظ أنه كلما ارتفع الثمن كلما انخفضت الكمية المطلوبة من التفاح، وكلما انخفض الثمن كلما ارتفعت الكمية المطلوبة من التفاح.

ويمكن تصوير هذا الجدول بيانياً كما في الشكل التالى حيث نحصل على منحنى الطلب Demand Curve.

---

(١) يعتمد الطلب على قدرة المشترين على الشراء، وليس على الحاجة أو الرغبة في الشراء، فأى فرد في المجتمع لديه رغبات عديدة للحصول على سلع كثيرة، هذه الرغبات لا تدخل ضمن تعريف الطلب إلا إذا صوحبت بقدرة مالية على الشراء.



الطلب على التفاح عند الأثمان المختلفة
شكل رقم (٦٦)

ونلاحظ أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل من اليسار إلى اليمين ليوضح العلاقة العكسية بين الثمن والكميات المطلوبة من التفاح، فكلما اتجهنا من أعلى إلى أسفل من اليسار إلى اليمين على منحنى الطلب نلاحظ ارتفاع الكمية المطلوبة مع انخفاض الثمن، وكلما اتجهنا إلى أعلى المنحنى نلاحظ انخفاض الكمية المطلوبة مع ارتفاع الثمن.

العرض: Supply

يعبر العرض لسلعة معينة عن الكميات التى يقوم المنتجون أو البائعون بطرحها في السوق عند الأسعار المختلفة خلال فترة معينة، وكلما ارتفع سعر السلعة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (ومن هذه العوامل توافر عناصر الإنتاج والمستوى الفنى في الإنتاج والظروف المناخية وغيرها..)، كلما زادت الكميات المعروضة من السلعة، وكلما انخفض سعر السلعة كلما انخفضت الكميات المعروضة من السلعة، وبمعنى آخر هناك علاقة موجبة

بين سعر السلعة والكميات المعروضة، وتسمى هذه العلاقة بقانون العرض Law of Supply ، ويعبر عن هذه العلاقة جدول العرض التالى:

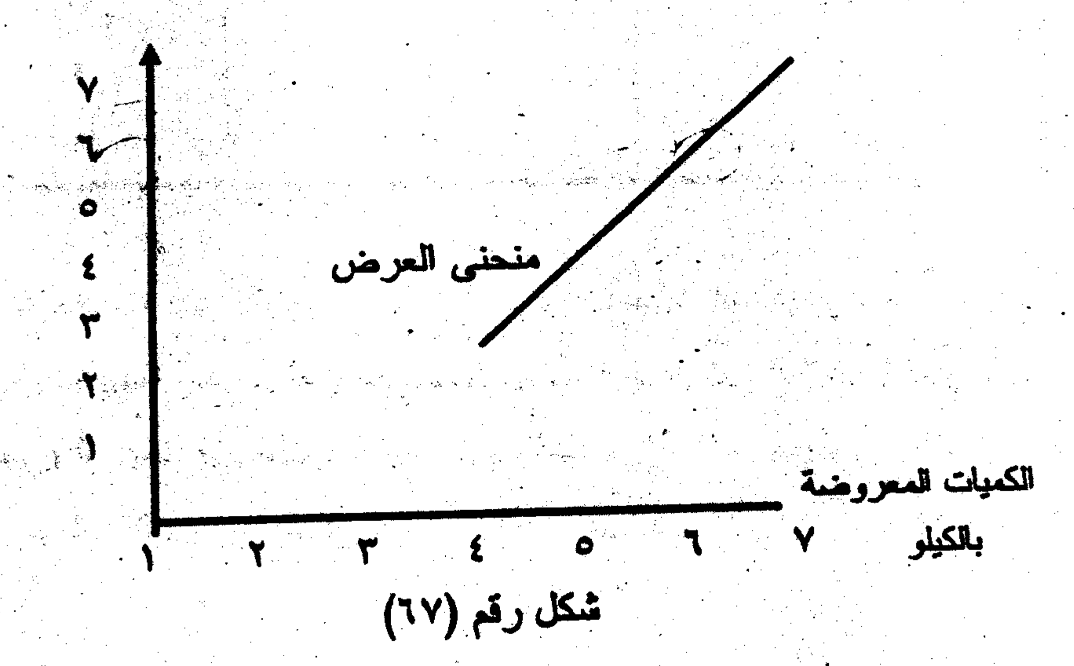
جدول رقم (١٣)

جدول العرض من التفاح عند الأسعار المختلفة

الثمن بالجنيه	الكمية المعروضة من التفاح
٦	٧
٥	٦
٤	٥
٣	٤

ونلاحظ من هذا الجدول أن العلاقة بين سعر التفاح والكميات المعروضة هى علاقة موجبة فكلما ارتفع الثمن زادت الكميات المعروضة وكلما انخفض الثمن انخفض الكمية المعروضة.

ويمكن تصوير هذا الجدول بيانياً لنحصل عى منحنى العرض كما يلى:



شكل رقم (٦٧)

فمنحنى العرض الذى حصلنا عليه أعـلاه يتجـه مـن أسفل إلـى أعـلا مـن اليسارَ إلى اليمين ليوضـح العلاقـة الموجبـة بيـن الثمـن والكميـة المعروضـة، فكلما اتجهنا على المنحنى باتجاه اليمين إلى أعلى نلاحـظ أن الثمـن والكميـات المعروضة يتزايدان بنفس الاتجاه والعكـس صحيـح، وميـل المنحنـى فـي هـذه الحالة موجب لأن العلاقة بين الثمن والكمية المعروضة موجبة.

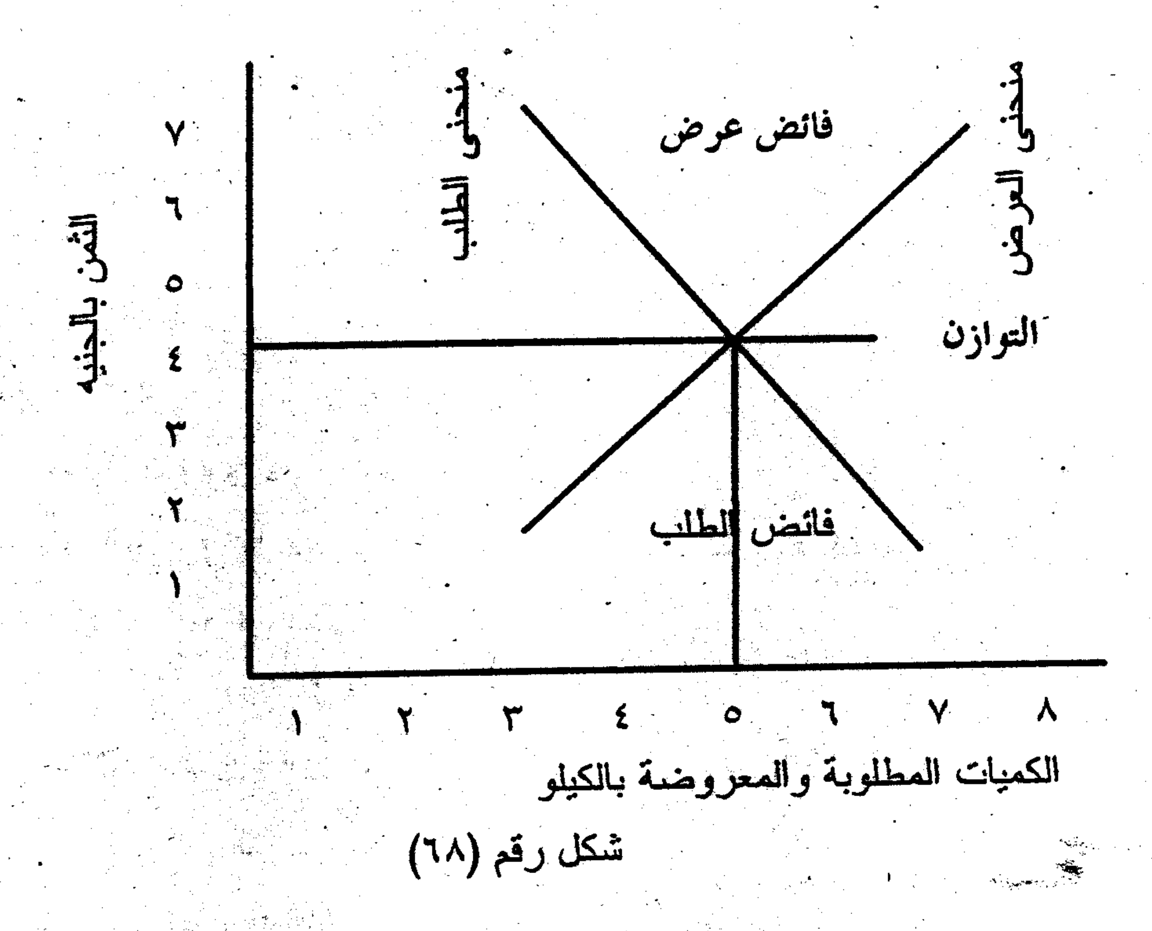
- توازن الطلب والعرض لسلعة واحدة:

للتعرف على كمية التوازن وثمن التوازن لسلعة التفـاح نسـتعرض جـدول الطلب والعرض للتفاح عند الأسعار المختلفة كما يلى:

جدول رقم (١٤)

الثمن بالجنيه	الكمية المطلوبة بالكيلو	الكمية المعروضة بالكيلو
٦	٣	٧
٥	٤	٦
٤	٥	٥
٣	٦	٤
٢	٧	٣

ونلاحظ أنه عند الثمـن ٤ جنيـه تتسـاوى الكميـات المطلوبـة مـع الكميـات المعروضة بينما عند أى ثمن آخر يتحقـق إمـا فـائض فـي الطلـب (عجـز فـي العرض) أو عجز في الطلب (فائض في العرض)، ومـن ثـم يعتـبر الثمـن ٤ جنيه هو ثمن التوازن، ويمكن تصـوير ذلك بيانيـاً فـي الشـكل رقـم (٦٨) كمـا يلى:



شكل رقم (٦٨)

مفهوم الطلب الكلى والعرض الكلى والتوازن:

الطلب الكلى: Aggregate Demand

الطلب الكلى هو اجمالى الإنفـاق المخطـط Planned Expenditures لكافـة المشترين في اقتصاد معين، ويتكون إجمالى الإنفاق من حاصل جمـع الإنفـاق الاستهلاكى للقطاع العائلى + الإنفاق الاستثمارى لقطـاع الأعمـال + الإنفـاق الاستثمارى للقطاع الحكومى + صافى الإنفـاق الخـارجى (الـذى يمثـل الفـرق بين إجمالى الصادرات وإجمالى الواردات).

العرض الكلى: Aggregate Supply

ويمثل العرض الكلى مجموع قيم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع في فترة زمنية محددة، ويتحدد العرض الكلى بالطاقـة الإنتاجيـة للمجتمـع وقدرتـه على استغلال عنـاصر الإنتـاج المتوفـرة بـه استـغلالاً امثـلاً، أى قدرتـه علـى

تحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا يتوقف بدوره على المرحلة التى وصل إليها المجتمع من حيث الأساليب الفنية المستخدمة في الإنتاج ومدى توفر العناصر البشرية المدربة ورءوس الأموال اللازمة ومدى فاعلية الجهاز الإدارى والتنظيمى بالمجتمع.

مفهوم التوازن: Equilibrium

يتحقق التوازن في الاقتصاد الكلى عندما يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى، وكما سنرى فيما بعد أن الإنفاق الكلى (الطلب الكلى) هو الوجه الآخر للعرض الكلى، فالعرض الكلى يخلق دخولاً لعناصر الإنتاج التى تساهم في الإنتاج، هذا الدخل يتم إنفاقه على العرض الكلى فيتحقق بالتالى التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى، وعليه فحدوث أى دوافع لزيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى عند مستوى التوظف الكامل يؤدى إلى ما يسمى بالتضخم Inflation أو حدوث قصور في الطلب الكلى عن العرض الكلى يؤدى إلى ما يسمى بالانكماش Depression.

مفهوم التدفق والرصيد: Stocks and Flows

لمعرفة الفرق بين التدفق والرصيد نأخذ المثال الأتى: لو ملأنا حوضاً بالماء فكمية الماء الموجودة بالحوض تسمى رصيداً بينما لو تركنا الماء يتسرب إلى مواسير المجارى، فإننا نطلق على ذلك تدفقاً ونقول: تدفق جالونان من الماء خلال دقيقتين مثلاً.

ومثال ثان هو التفرقة بين المدخرات المجمعة وما تدخره من راتبك شهرياً، فرصيدك من المدخرات يسمى "رصيداً" في يوم معين، بينما ما تدخره شهرياً يسمى "تدفقاً".

وعليه فإن التدفق يعنى تغيراً خلال فترة معينة، أما الرصيد فهو كمية ثابتة في وقت معين.

والسؤال الذي يثور هنا هو: هل توجد علاقة بين التدفق والرصيد؟ من الأمثلة السابقة يمكن أن نلاحظ هذه العلاقة، والمثال الذي يستخدم دائماً في هذا المجال هو بين الاستثمار ورصيد رأس المال يمكن زيادته فقط عن طريق زيادة التدفق من الاستثمار في السلع الرأسمالية والمباني عن المستهلك من هذه السلع خلال السنة والتي تعرف باهتلاك رأس المال.

فإذا قام المجتمع باستثمار جزء يفوق حجم اهتلاك رأس المال أدى ذلك إلى زيادة رصيد رأس المال في المجتمع، ومن ثم يحتوى الاستثمار على جزئين: جزء يغطى اهتلاك رأس المال، وجزء يضاف إلى رصيد رأس المال ويسمى صافى الاستثمار، ولهذا فإن صافى الاستثمار يمثل تغيراً في رصيد رأس المال.

مفهوم الدخل والثروة: Income and Wealth

من مفهوم التدفق والرصيد، نستطيع أيضاً معرفة الفرق بين مفهوم الدخل ومفهوم الثروة، فالدخل يعني تدفق نقدى يخلق قوة شرائية لدى الفرد، فهو يتغير خلال فترة زمنية معينة كالدخل الشهرى أو السنوى، أما الثروة فهى رصيد في لحظة معينة At a moment of time، وتمثل رصيداً من السلع المادية وغير المادية في لحظة معينة.

وفي هذا فإن العلاقة بين الدخل والثروة واضحة حيث أن الثروة وهى الرصيد تعمل على تدفق الدخل، فالآلة التى تدخل ضمن الرصيد تدر دخلاً والمنزل الذى يعتبر رصيداً يدر دخلاً، وتراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدى إلى زيادة الثروة وهكذا.

أهداف نظرية الاقتصاد الكلى:

تحاول النظرية الاقتصادية أن تفسر لماذا تظهر المشكلات في الاقتصاد وكيف يمكن التعامل مع هذه المشكلات، لذلك فهى أمر لا غنى عنه في

صياغة وإدارة السياسة الاقتصادية، ولكن قبل دراسة نظرية وسياسة الاقتصاد الكلى، ينبغى للمرء أن يعرض لأهداف الاقتصاد الكلى فليس ثمة ريب أنه بدون أهداف محددة تحديداً دقيقاً تصبح صياغة سياسة معينة أمراً عسيراً.

ونشير فيما يلى إلى أهداف الاقتصاد الكلى:

١- العمالة الكاملة: Full Employment

يتفق معظم الاقتصاديين على أن العمالة الكاملة هدف مرغوب فيه، ذلك لأن ارتفاع مستوى العمالة يؤدى إلى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وفي فترة الكساد الكبير ارتفع معدل البطالة من ٣,٢٪ خلال عام ١٩٢٩ إلى ٢٤,٩٪ خلال عام ١٩٣٣، وفي نفس الوقت انخفض الناتج القومي الإجمالى الحقيقى بحوالى ٣٠٪.

وبالزيادة المفاجئة في البطالة والانخفاض المقابل في الناتج القومى الإجمالى الحقيقى، يخسر المجتمع تلك السلع والخدمات التى كان بإمكانه أن يحصل عليها في ظل سيادة العمالة الكاملة.

وتعتبر العمالة الكاملة مرغوبة أيضاً بسبب عبء البطالة، وما تلحقه بالمجتمع من خسارة تقع على المتعطلين عن العمل رغم أن جانباً من هذا العبء يتم توظيفه من خلال التأمينات الاجتماعية المقررة.

هذا ويحتاج الموضوع إلى مزيد من الإيضاح ليس مجاله هنا وإنما في علاقة العمالة الكاملة بمعدل البطالة والتضخم.

٢- استقرار الأثمان: Price Stability

في ظل التضخم أى ارتفاع الأثمان يضار بعض الأفراد بينما يستفيد آخرون، ومن بين هؤلاء الذين يستفيدون الأشخاص الذين ترتفع دخولهم بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأثمان، والأشخاص الذين بمقدورهم أن يقترضوا بسعر فائدة منخفض نسبياً قبل التضخم وحيث يمكنهم رد قروضهم

ذات الفائدة المنخفضة بنقود ذات قوة شرائية أقل منها عند الاقتراض.

أما الأشخاص الذين يضيرهم التضخم فهم أولئك الذين ترتفع دخولهم بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأثمان، وهؤلاء الذين قدموا قروضاً بسعر فائدة منخفض نسبياً قبل التضخم، ويخسر الآخرون لأنهم يستردون نقودهم بنقود ذات قوة شرائية أقل مما كانت عليه عند عقد هذه القروض.

وهكذا، فإنه في ظل التضخم يكسب البعض ويخسر البعض الآخر، ومن ثم تحدث إعادة لتوزيع الدخول والثروات.

على أنه في ظل العمالة الكاملة، فإن حالة المجتمع ككل لا تسوء حيث تتاح له نفس الكمية من السلع والخدمات، وهو ما يؤدى إلى استقرار الأثمان نسبياً.

وليس هنا مجال عرض الموضوع تفصيلاً.

٣- النمو الاقتصادى: Economic Growth

إذا تزايد الناتج الحقيقى للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، فإن النمو الاقتصادى يتحقق وحيث يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات، ويتوفر له مستوى أعلى للمعيشة.

ولا يعنى ذلك أن كل فرد من أفراد المجتمع سيستفيد بنتيجة النمو الاقتصادى بالتساوى، وإن كان نمو "الكعكة الاقتصادية" Economic Pie أى حجم الإنتاج سيجعل عملية توزيع الدخل أكثر سهولة.

٤- التوازن الخارجي: External Balance

يبين ميزان المدفوعات Balance of payments كل المعاملات الاقتصادية بين القطاع العائلى والمنشآت والقطاع الحكومى لدولة معينة، وبقية دول العالم الخارجى خلال فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات: الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، وتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان

المدفوعات باعتبارها بنوداً موجبة إذا أنهـا تـؤدى إلـى زيـادة المتحصـلات In Payments، أمـا الـواردات فتقيـد فـي الجـانب المديـن مـن مـيزان المدفوعـات باعتبارها بنوداً سالبة، إذ يترتب عليها مدفوعات للخارج Out Payments.

وإذا تجـاوز مقـدار المعـاملات المقيـدة كبنـود سـالبة (مدفوعـات) مجمـوع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (متحصلات) فإن ذلك يعنى وجـود عجـز فـي ميزان المدفوعات، ويمول هذا العجـز أو يتـوازن بتدفقـات مقابلـة مـن الذهـب والعملات الأجنبية أو أية وسائل أخرى للمدفوعات لسنوات عدة ومـع ذلـك لا يمكن أن تواجه دولة ما بعجز لا نهـائى فـي مـيزان المدفوعـات، إذ لا بـد أن تتخذ- إن عاجلاً أو آجلاً- إجراءً تصحيحياً وإلا ضاعت مكاسبها من التجـارة الدولية.

وعلى هذا الأساس، فإن التـوازن الخـارجي يتحـدد غالبـاً علـى أنـه هـدف اقتصادى يدخل في نطاق أهداف النظرية الاقتصادية الكلية.

ونشير بعد ذلك إلى الباب الأول والخاص بنظرية الدخل القومى.

الباب الأول

نظرية الدخل القومي[1]

مقدمــة:

أشرنا فيما سبق إلى أنواع التحليل الاقتصادى، ورأينا أن المقصود بالتحليل الوحدى هو التحليل الذى ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية سواء كان تحليلاً جزئياً لا يأخذ في الاعتبار إلا عاملاً واحداً أو أكثر- دون الكل- من العوامل التى تتكاتف لإحداث نتيجة معينة، أو كان تحليلاً عاماً شاملاً يأخذ في الاعتبار كل العوامل التى تحدد النتيجة دفعة واحدة.

كما رأينا ان التحليل الكلى أو الجمعى ينصرف إلى الاقتصاد القومى في مجموعه، ومن ثم فهو يقوم على استخدام الكميات الكلية الخاصة بالجهاز

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: زكريا نصر، عشر محاضرات في الدخل القومي، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٥٧- محمد دويدار، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكى، المرجع السابق، ص (١٠٦- ١١٥)- حلال أمين، الاقتصاد القومي، مكتبة وهبة ١٩٦٨، ص (٥- ٤٩)- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادى الكلى، ص١٤١ وما بعدها- سلوى سليمان، عبد الفتاح قنديل، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٩- سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت ١٩٨٠، ولنفس المؤلف: نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكتاب الثاني الكويت ١٩٩٤.

- J. Marcezwski, Comptabilite, Dalloz, Paris, 1965.
- Ackley, G. Macroeconomic Theory, New York, The Macmillan Company 1961.
- Brooman, F. S., Macro- economics, 4th ed., London, Georges Allen and Unwin 4td, 1970.
- Lindauer, J., Macroeconomics, 2nd. ed. New York, John Wiley and Sons. Inc. 1971.
- Richard G. Lipsey, Petero, Steiner, Economics, Op. cit., pp. 502- 604.

الاقتصادى عامة مثل: الدخل القومى، والعمالة الكلية، والمستوى العام للأسعار، والاستهلاك الكلى، والادخار الكلى، والانفاق القومى، والاستثمار الكلى[١].

والواقع أن الكميات الاقتصادية الكلية ليست حقائق واقعية، ولكنها بناء فكرى أو تصور إحصائى نصل إليه عن طريق التجميع أو الحصول على متوسطات إحصائية.

وهناك عدة تبريرات لأهمية دراسة أداء الاقتصاد القومى في مجموعه سواء من ناحية السياسة العملية أو حتى من ناحية الأساس المنطقى لمعنى النظرية بصفة عامة.

فمن ناحية السياسة العملية، فإن السياسة الاقتصادية لا بد وأن تتجه إلى الكميات الكلية دون الحالات الفردية التى ينشغل بها التحليل الوحدى، والهدف من ذلك منع التحكم وتوفير العدالة، وقد سبق أن رأينا أن القانون كظاهرة اجتماعية وثيق الصلة بعلم الاقتصاد السياسى، وهو إذ يخاطب المجتمع ككل فإنه لا بد وأن يكون مرتكزاً على قاعدة عامة ملزمة، وهو نفس الوضع بالنسبة للسياسة الاقتصادية التى تنشغل أساساً بالكميات الكلية.

وأما من ناحية الأساس المنطقى لمعنى النظرية بصفة عامة، فإن قصور النظرية الاقتصادية بالنسبة للتحليل الوحدى، عن تفسير كثير من الظواهر يبرر أهمية دراسة الاقتصاد القومى في مجموعة، فليس صحيحاً على الدوام التوصل إلي التعميم من خلال الانتقال من النتائج الصحيحة لكل وحدة إلى نتائج قابلة للتطبيق على مجموع هذه الوحدات، فالكميات الاقتصادية الكلية إذاً ليست مجرد حاصل جمع العناصر المكونة لها، بل قد ينشأ منها حالة جديدة

---

(١) انظر:

Boulding, K. E. Economic Anlysis, Vcl, II, Macroeconomics Fourth Edition, p. 1.

تختلف في طبيعتها وكيفيتها عن العناصر المكونة لها، وقد سبق أن رأينا أن ارتفاع معدل الادخار مثلاً بالنسبة للمجتمع ككل من خلال جمع مدخرات الأفراد قد يؤدى إلى انخفاض الدخل القومى ككمية اقتصادية كلية بما يحقق الكساد وهكذا.

التحليل الاقتصادى الكلى والحسابات القومية:

تمثل الحسابات القومية National Accounting, Comptabilité فرعاً من فروع الدراسات الاجتماعية وثيق الصلة بالإحصاء والاقتصاد، وهى تهتم أساساً بتبويب وتصنيف المعلومات الكلية التى يمكن أن يجمعها الإحصائى عن الأوجه المختلفة لنشاط المجتمع وقطاعاته، تبويباً يمكن معه للاقتصادى أن يكتشف ويحلل العلاقات القائمة بين تلك الأوجه وبين هذه القطاعات.

وإذا كان التحليل الاقتصادى يعطى تفسيراً للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الأساسية المتوقعة في الاقتصاد القومى، فإن المحاسبة القومية تعطى وصفاً للعلاقات التى تمت بالفعل بين هذه المتغيرات.

وقد كان لتطور دراسة النظرية الاقتصادية على يد "كينز" من خلال كتابه الذى نشره عام ١٩٣٦ بعنوان "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" أثره على المحاسبة القومية حيث فتح هذا الكتاب الباب إلى محاولة التنبؤ بسير النشاط الاقتصادى في المجتمع ككل، ومحاولة التأثير في هذا النشاط من جانب الحكومة.

والواقع أن محاولات تحديد مفهوم الدخل القومى والثروة القومية، وقياس كل منهما بدأت منذ القرن السابع عشر[1] وتطورت كأدوات تعبر عن

---

(١) انظر: عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومى، المرجع السابق، ص٣- ٣٠.

وكذلك: يسرى مصطفى، محاضرات في المحاسبة القومية، ألقيت على طلبة السنة الرابعة: بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في العام الدراسى ٧٤/ ١٩٧٥، ص١- ٧.

العلاقات الاقتصادية الكلية، ولم يقف تطورها عند شكل معين وإن كان يمكن التمييز أساساً بين شكلين رئيسيين منها هما: المحاسبة أو الحسابات القومية السالفة الإشارة إليها من ناحية والموازين الاقتصادية من ناحية أخرى.

وإذا كان نظام المحاسبة القومية يستخدم في الدول الأوربية، فإن نظام الموازين الاقتصادية System of Economic Balances كان يستخدم في الدول الاشتراكية، حيث كان يعطي وصفاً شاملاً للاقتصاد القومي كأداة للتحليل الاقتصادى والتخطيط والتنبؤ، ومن هنا فإن مجموعة مؤشراته وجداولة وموازينه الفرعية تعكس بشكل تجميعى مراحل العملية الإنتاجية، والتوزيع، والتداول، والاستهلاك والتركيم، والجوانب المادية النقدية والبشرية لعملية تجديد الإنتاج(١).

ولأن نظام الموازين الاقتصادية كان يعتبر جزءاً من الخطة القومية للوصول إلى كفاءة عالية في استخدام الموارد، فإن البيانات الدقيقة، وكيفية تدفقها عن الاقتصاد القومي، تمثل عصب تحقيق أهداف هذه الخطة، ومن هنا كان تنظيم استقاء هذه البيانات الإحصائية من المتطلبات المسبقة لتطبيق هذا النظام وإلا تمخض عن نتائج مضللة وهو ما حدث في الاقتصاد الاشتراكى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، ولهذا فتطبيقه في الدول النامية يحتاج إلى وقت يتم فيه التعرف على كيفية بناء النماذج، وكيفية استخدام الأرقام بعد التثبت من صحتها، وإسهام جميع المتخصصين من مخططين واقتصاديين وفنيين.

وقد سبق أن رأينا أن الحصول على البيانات الدقيقة - وهى عديدة - كان يمثل احدى المشاكل التى كانت خلف عملية التخطيط الاقتصادى كأساس في الاقتصاد الاشتراكى.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: مدحت صادق، الجهاز المصرفى في الاقتصاد المخطط، المرجع السابق، ص١٢٢- ١٦٣.

أدوات التحليل الاقتصادى الكلى:

رأينا أن التحليل الاقتصادى الوحدى ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة، كالمستهلك أو المنظم أو الصناعة الواحدة، وأن التحليل الاقتصادى الكلى يقوم على استخدام الكميات "الكلية" الخاصة بالجهاز الاقتصادى عامة مثل الدخل القومى، والمستوى العام للأسعار، والاستهلاك الكلى والاستثمار الكلى، والادخار الكلى.. الخ، وتصدر في هذا الشأن قرارات اقتصادية تلتزم بها الوحدات الاقتصادية الفردية التى تكون موضوعاً للتحليل الوحدى، وقد تكون هذه القرارات تنظيمية كتحديد الدولة لساعات العمل، أو لنوعية التعليم في المجتمع.. الخ، وقد تكون هذه القرارات مرتبطة بكميات اقتصادية كحجم الإنتاج أو الدخل القومى، أو المستوى العام للأسعار، أو تحديد مستوى الأجور، أو حجم النقد المتداول... الخ.

وتعتبر هذه الكميات الكلية الاقتصادية في نفس الوقت أداة من أدوات التحليل الاقتصادى الكلى، كما يعتبر الدخل القومى والإنفاق القومى... من أدوات التحليل الكلى والحساب القومى في ذات الوقت.

ومع هذا فإنه يؤخذ على هذه الكميات الاقتصادية الكلية في حساباتها أنها تنصرف فقط إلى المنتجات النهائية لأنها وحدها هى التى تشكل الناتج القومى والدخل القومى، ومن ثم يكون تحقيقها غير كامل لأنها لا تتضمن عرضاً للبنيان الفنى للإنتاج أو الهيكل الإنتاجى، الأمر الذى ظهرت معه أنواع مختلفة من الحسابات القومية لتواجه هذا النقص ومنها: حسابات المدخلات- المخرجات، حسابات التدفقات المالية النقدية.

تقسيم:

ونصل من ذلك إلى أن مجالات التحليل الاقتصادى الكلى متعددة، فدراسة الناتج القومى أو الدخل القومى، وكيفية تحديد مستوى الدخل القومى، والنقود والبنوك، والتجارة الخارجية، والتنمية الاقتصادية.. الخ، هى جميعها مجالات

للتحليل الاقتصادى الكلى، وسنقتصر في هذا النطاق على الإشارة إلى نظرية الدخل القومى كأساس لدراسة التحليل الاقتصادى الكلى.

وفي إطار نظرية الدخل القومى نستطيع أن نشير في هذا المجال إلى حسابات الدخل القومى وكذلك إلى تحديد الدخل القومى.

ويمكن ان نتناول كلاً منها في فصل مستقل كما يلى:

الفصل الأول: حسابات الدخل القومى.

الفصل الثانى: تحديد الدخل القومى.

الفصل الأول

حسابات الدخل القومي[1]

تؤدى المحاسبة القومية ما تؤديه المحاسبة الخاصة بمنشآت رجال الأعمال الخاصة، ذلك أن رجل الأعمال يرغب دائماً في معرفة مدى نجاح منشأته عن طريق القياس الدقيق لتدفقات الدخل والإنفاق لتقييم نشاطه، معتمداً في ذلك على البيانات الدقيقة التى يمكن استخدامها في هذا الشأن.

ويقوم نظام حسابات الدخل القومى بنفس الدور الذى تقوم به المحاسبة الخاصة، فعن طريق هذا النظام يمكن قياس مستوى الإنتاج في الاقتصاد القومى وعقد المقارنات بين حسابات الدخل القومى عبر فترة من الزمن حيث أن نمو أو تخلف الاقتصاد القومى إنما تعكسه حسابات الدخل القومى.

وفضلاً عن ذلك، فإن حسابات الدخل القومى تساعد في تنفيذ السياسات التى تساعد في تحسين أداء الاقتصاد القومى بدلاً من الاعتماد على الحدس والتخمين.

إن حسابات الدخل القومى تعتبر باختصار أداة الدولة في مراقبة أداء الاقتصاد القومى، ومن خلالها يمكن طرح السياسات السليمة التى تؤدى إلى تحسين أداء هذا الاقتصاد.

وفي هذا الخصوص نشير إلى كل من الناتج القومى، والدخل القومى وإلى بعض أنواع الحسابات القومية الأخرى، ونخصص مبحثاً مستقلاً لكل موضوع من هذه الموضوعات كما يلى:

المبحث الأول: الناتج القومى.

المبحث الثانى: الدخل القومى والإنفاق القومى.

---

(١) National Income Account.

المبحث الثالث: بعض أنواع الحسابات القومية.

ونشير إلى كل مبحث باختصار كما يلى وعلى التوالى.

المبحث الأول

الناتج القومى

رأينا فيما سبق أن الإنتاج يعنى الجهد الإنسانى الواعى الذى يبذل لجعل الموارد الاقتصادية صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية، سواء عن طريق خلق المنفعة التى تشبع بها هذه الحاجات ابتداء، أو زيادة هذه المنفعة في السلعة أو الخدمة لتكون أكثر صلاحية لإشباع هذه الحاجات.

فالإنتاج بهذه الصورة لا يعدو أن يكون عملية تحويل لبعض الموارد الاقتصادية لخلق السلع والخدمات التى تشبع بها الحاجات الإنسانية ويعنى ذلك أن الخدمات يتعين أن تؤخذ في الاعتبار عند تقدير الإنتاج الفعلى مثل خدمات النقل والمواصلات والخدمات الطبية، والخدمات التعليمية، لأن هذه الخدمات شأنها شأن السلع المادية تشبع حاجات إنسانية متعددة ومن ثم فلا غنى عنها لتسيير الاقتصاد القومى.

ومع توافر إحصاءات الناتج القومى في شكل كميات محددة تقاس باستخدام وحدة قياس مناسبة لكل سلعة، فإنه يتعين التعبير عن هذه الكميات المختلفة في شكل وحدة قياس واحدة يتناولها التحليل الاقتصادى بيسر، ويتمثل ذلك في استخدام النقود كوحدة للقياس، أى قياس كل سلعة أو خدمة عن طريق تقدير قيمتها كما يعبر عنها عدد الوحدات النقدية التى تتبادل في مقابلها في السوق، أى عن طريق ثمنها الجارى لنحصل في النهاية على القيمة النقدية للسلع أو الخدمات بضرب كل وحدة منها في ثمنها الجارى.

وكما يفيد استخدام النقود في تحديد الثمن الجارى للسلع والخدمات، فإن هذا الثمن يفيد كذلك في تقديم مقياس للأهمية النسبية التى يعطيها المجتمع لمختلف المنتجات في ظل الظروف الفنية والاجتماعية السائدة في هذا المجتمع في وقت معين.

المنتجات غير السوقية: Nonmarket Products

ومع ذلك فإن هناك بعض المنتجات التى لا تدخل إلى نطاق السوق، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على النقود في حساب قيمتها، فمثلاً ظاهرة الاستهلاك الذاتى وخاصة بالنسبة للناتج الزراعى يترتب عليها أن شطراً من هذا الناتج يكون غير مسوق، ومن ثم لا يمكن حساب هذا الشطر، ويتم حساب الناتج القومى إذاً– دون أن نأخذ هذا الشطر في الاعتبار– بأقل من حقيقته، ونفس الوضع بالنسبة للخدمات التى تؤديها الأمهات في المنازل كجزء من النشاط الإنتاجى الذى يقدم بدون مقابل نقدى في المجتمع، وكذلك الحال بالنسبة لمن يسكن في منزل يملكه، ومن ثم لا يدفع إيجاراً، مع أن السكنى خدمة تولد منفعة لصاحبها شأن غيرها من الخدمات الأخرى، فضلاً عن الخدمات الحكومية المجانية كخدمات الدفاع والشرطة والقضاء والصحة والتعليم.

وقد كانت الدول الاشتراكية تعتمد إلى استبعاد الخدمات غير المنتجة من دائرة النشاط الإنتاجى وبالتالي لا تدخلها ضمن الدخل القومى، في حين أن الاقتصاد الغربى يدخل كافة النشاطات الخدمية ضمن الدخل القومى، فطالما أن الخدمات تشبع رغبة ما فهى نافعة، والإنتاج خلق منفعة أو زيادة منفعة قائمة، ومن ثم يدخلها الاقتصاد الرأسمالى ضمن الدخل القومى.

والواقع أنه مع توافر أمثال هذه السلع أو الخدمات في السوق، فإن الأمر يصبح يسيراً بعد أن تعطى هذه السلع أو الخدمات قيمة أمثالها من تلك السلع أو الخدمات، وإن كانت الصعوبة تثور أكثر إذا لم يكن لأى منها نظير في

السوق كخدمات الأمهات في المنازل وغيرها، الأمر الذى يتم معه استبعادها عند تقدير الناتج القومى، وإن كان ذلك يتم على حساب الدقة في حساب هذا الناتج.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الناتج القومى بأنه مجموع قيم السلع والخدمات التى أنتجها المجتمع وفقاً للظروف الفنية والاجتماعية السائدة في فترة معينة تحدد عادة بسنة.

الناتج القومى والثروة القومية:

ويختلف مفهوم الناتج القومى بهذا التحديد عن الثروة القومية، ذلك أن الثروة القومية تعنى مجموع قيم الاستعمال التى تكون معها السلع والخدمات صالحة لإشباع حاجة معينة، والتى توجد تحت تصرف المجتمع في لحظة زمنية معينة، ويستوى في ذلك أن تأخذ هذه الثروة الشكل العينى كالأراضى أو العقارات المبنية، أو شكل سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية أو مبالغ نقدية، ويمكن تحت هذا المفهوم أن تدخل قوة العمل الإنسانى التى يحوزها المجتمع في ذات اللحظة كثروة قومية.

ويعنى ذلك أن مفهوم الثروة إذاً أعم من رأس المال من ناحية، وأعم من مفهوم الناتج القومى من ناحية أخرى.

كيفية قياس الناتج القومى:

رأينا أن عناصر الإنتاج تتضافر من خلال العملية الإنتاجية ليتم معها تحويل الموارد الاقتصادية إلى الحالة التى تكون معها صالحة ابتداء أو اكثر صلاحية لإشباع الحاجات الإنسانية.

وتحصل عناصر الإنتاج هذه على دخول مقابل اشتراكها في العملية الإنتاجية حيث تتولد هذه الدخول عن النشاط الإنتاجى وتستخدم في عمليات متعلقة بالاستهلاك النهائى وفي عمليات متعلقة بتكوين رأس المال أى الاستثمار.

وعلى هذا الأساس يمكن قياس الناتج القومى من زوايا أو طرق ثلاثة[١]:

أولاً: زاوية الإنتاج أو طريقة الإنتاج: Output Method

فالناتج القومى يمثل في هذه الحالة مجموع قيم السلع والخدمات المتولدة من العملية الإنتاجية في فترة زمنية محددة وذلك بعد طرح قيمة مستلزمات الإنتاج كنفقة إنتاج من هذا الناتج، ويعنى ذلك أن الناتج القومى يمثل مجموع القيم التى أضافتها عناصر الإنتاج على مستلزمات الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية في القطاعات المختلفة.

إذاً الناتج القومى = القيمة المضافة في القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية.

ثانياً: زاوية التوزيع أو طريقة الدخل: Income Approach

وينظر في هذه الزاوية إلى الناتج القومى على أنه مجموع الدخول التى تستخدمها عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العمليات الإنتاجية، ويتمثل دخل عنصر العمل في الأجور، ودخل رأس المال في الربح والفائدة، ودخل عنصر الأرض في الريع.

ثالثاً: زاوية الاستخدام أو طريقة الإنفاق: Expenditures Approach

وفي ذلك يعبر الناتج القومى عن استخدامات الدخول المتولدة عن النشاط الإنتاجى في الاستهلاك النهائى وفي الاستثمار، ولهذا يطلق على هذه الاستخدامات الإنفاق القومى.

وعليه فإن الناتج القومى = الاستهلاك النهائى + الاستثمار.

---

(١) انظر: يسرى مصطفى، محاضرات في المحاسبة القومية، ص (٩- ١٠)، وانظر لذات الكاتب، محاضرات في المحاسبة القومية، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٧١٨، الجزء الخامس، ص١١ وما بعدها.

ويتخذ الإنفاق صورة إنفاق استهلاكى شخصى وإنفاق استثمارى وإنفاق حكومى وصافى إنفاق بواسطة العالم الخارجي.

الناتج القومى الحقيقى:

رأينا أنه يتم استخدام النقود لقياس الكميات المختلفة من الناتج القومى، وبمعنى آخر التعبير عن كل سلعة أو خدمة معينة بوحدات من القيمة النقدية Monetary Value، ومع سهولة هذه الوسيلة، فإن ثمة صعوبة تثور في مواجهتها إذا أريد تتبع ومقارنة الناتج القومى في سنوات مختلفة، حيث ترد هذه الصعوبة إلى ظاهرة تغير القوة الشرائية للنقود.

وتعنى القوة الشرائية للنقود قدرة وحدة النقد على شراء السلع والخدمات، وهذه القدرة ليست ثابتة، وإنما تتغير أساساً بالانخفاض لأسباب كثيرة منها عمليات التنمية ذاتها، وزيادة تيار التدفق النقدى بنسبة أكبر من نسبة زيادة التدفق العينى للسلع والخدمات المختلفة، الأمر الذى يؤدى إلى ظاهرة التضخم وارتفاع الأثمان بما ينعكس أثره في صورة انخفاض قيمة وحدة النقد المتداولة وما يترتب على ذلك من آثار، وعلى هذا الأساس، فإن ارتفاع الأسعار رغم ثبات الناتج او نقصانه يعطى قيمة متزايدة لهذا الناتج، وهو ما يخالف الواقع.

ونتيجة لذلك فإن تغير القوة الشرائية للنقود تقف عقبة أمام صحة المقارنات المختلفة بين الناتج القومى لعدد معين من السنوات، فإذا قلنا أن قيمة الناتج القومى النقدى لبلد معين بلغ في السنوات من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣ بالمليون جنية على التوالى: ٢٠٠٠، ٤٠٠٠، ٨٠٠٠، فإن ذلك لا يكفى لعقد المقارنة بين القدرات الإنتاجية المختلفة لتلك الدولة في هذه السنوات حتى ولو اعتمدنا على التغيرات الكمية في إنتاج السلع والخدمات، لأنه يتعين أن نتعرف على نوع الأسعار التى استخدمت في قياس الكميات المختلفة من هذه السلع والخدمات.

فإذا قيل أنه تم استخدام الأسعار الجارية Current Prices أى تلك الأسعار التى كانت سائدة في كل من هذه السنوات، فإن هذه القيم لن تعطى صورة حقيقية عن التغير في الإنتاج بين كل من هذه السنوات وذلك لاختلاف الأسعار الجارية في كل منها عن الأخرى، ومن ثم يتعين ألا نقرر لأول وهلة أن الناتج القومى قد تضاعف في سنة ١٩٨٢ أو ١٩٨٣ مثلاً عن السنة السابقة لكل منهما.

وفي مواجهة هذه الصعوبة التى ترتبط أساساً بتغيرات الأسعار، فإنه يمكن استخدام الأسعار الثابتة Constant Prices بدلاً من الأسعار الجارية، ويعنى ذلك التخلص من تغيرات الأسعار في قياس أو مقارنة الناتج بين سنة وأخرى.

فمثلاً إذا كان المستوى العام للأسعار قد ارتفع في عام ١٩٨٢ ما قيمته ٢٠٠٪ عن مستواه في عام ١٩٨١، وأنه في ١٩٨٣ ارتفع إلى ٤٠٠٪ عن مستواه في عام ١٩٨١، فإنه يمكن تقدير الناتج القومى الحقيقى باستخدام الأسعار الثابتة إذا اتخذنا أسعار عام ١٩٨١ أساساً للمقارنة لنصل إلى ما يلى:

$$\text{الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٨١} = \frac{١٠٠ \times ٢٠٠٠}{١٠٠} = \text{٢٠٠٠ مليون جنية.}$$

$$\text{الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٨٢} = \frac{١٠٠ \times ٤٠٠٠}{٢٠٠} = \text{٢٠٠٠ مليون جنية.}$$

$$\text{الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٨٣} = \frac{١٠٠ \times ٨٠٠٠}{٤٠٠} = \text{٢٠٠٠ مليون جنية}$$

ويعنى ذلك أن القيمة الحقيقية للناتج القومى في عام ١٩٨٢ لم تزد عن عام ١٩٨١، وفي عام ١٩٨٣ لم تزد عن عام ١٩٨١ كذلك، هذا في الوقت الذى أظهرت فيه الأسعار الجارية زيادة في قيمة الناتج بمقدار الضعف في عام ١٩٨٢ عن عام ١٩٨١، وفي عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٨٢.

الرقم القياسي للأسعار: Price Index Number

وعلى هذا الأساس لا بد من تخليص تقديرات الناتج القومى من تغيرات الأسعار من عام إلى آخر عن طريق اللجوء إلى تقدير الناتج القومى للأعوام المتتالية بأسعار عام واحد منها.

والواقع أنه يتعين أن يتم أولاً رد الناتج القومى إلى مكوناته المختلفة (كالاستهلاك والاستثمار، والإنفاق الحكومى، الواردات.. الخ)، ثم تستخدم بعد ذلك الأرقام القياسية Picre indices لكل من هذه المكونات كل على حدة لحساب القيم الحقيقية لها، وتجمع بعد ذلك تلك القيم للحصول على القيمة الحقيقية للناتج القومى الإجمالى.

وبقسمة القيمة النقدية للناتج القومى الإجمالى في سنة ما على القيمة الحقيقية له في نفس السنة نحصل على الرقم القياسى للناتج القومى في هذه السنة.

وعليه يقوم المتخصصون في حسابات الدخل القومى بتكميش Deflate الناتج القومى الإجمالى في حالة اتجاه الأثمان نحو الارتفاع، كما أنهم يضخمون Inflate نفس الناتج في حالة اتجاه الأثمان نحو الانخفاض ولزيادة توضيح كيفية تعديل الناتج القومى لتدارك أثر تغييرات الأثمان بالارتفاع، فإننا نفترض مثالاً مبسطاً يقوم على أساس أن الاقتصاد القومى ينتج سلعة واحدة وبكميات محددة وذلك عن السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣ وذلك كما يتضح من الجدول التالى:

تكميش الناتج القومى النقدى

جدول رقم (١٥) (بالمليون جنيه)

السنة	(١) الوحدات المنتجة	(٢) ثمن السلعة	(٣) الرقم القياسى للأسعار ٪	(٤) الناتج القومى النقدى (١×٢)	(٥) الناتج القومى الحقيقى (٤÷٣)
١٩٨١	٥	١٠	١٠٠	٥٠	٥٠ (٥٠÷١)
١٩٨٢	٧	٢٠	٢٠٠	١٤٠	٧٠ (١٤٠÷٢)
١٩٨٣	٨	٢٥	٢٥٠	٢٠٠	٨(٢٠٠÷٢,٥)

ويتضح من هذا الجدول أن الناتج القومى النقدى في كل من سنتى ١٩٨٢، ١٩٨٣ قد ازداد زيادة مغالى فيها عما تم إنتاجه فعلاً لأن هذا الناتج يتم قياسه بالأسعار الجارية، ومن ثم لا يوضح التغيرات الفعلية التى حدثت في هذا الناتج.

وحتى يمكن تعديل الناتج القومى لاستبعاد أثر الزيادة في الأسعار، فإن ذلك يتطلب استنتاج رقم قياسى عام للأسعار بحيث يقيس مقدار التغيرات الكلية في مستوى الأسعار، وبتحويل الرقم القياسى للأسعار إلى رقم عشرى، وبقسمة الناتج القومى النقدى على الرقم القياسى (الرقم العشرى) فإننا نحصل على الناتج القومى الحقيقى.

هذا ولا يعدو الرقم القياسى للأسعار أن يكون مقارنة في صورة نسبة مئوية بين السعر السائد في سنة ما والسعر السائد في السنة التى نود أن تكون المقارنة بالنسبة لها سنة الأساس، ذلك أنه بمقارنة الأسعار في السنوات المختلفة بالأسعار في سنة الأساس فإننا نستطيع أن نقرر مقدار الزيادة أو النقص التى حدثت في الأسعار بالنسبة إلا ما هى عليه في سنة الأساس.

ويمكن أن نصل إلى الرقم القياسى للأسعار في سنة ما بواسطة الصيغة الآتية:

$$\text{الرقم القياسى للأسعار في سنة معينة} = \frac{\text{السعر في السنة المطلوبة}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

ويتم ضرب النسبة بين سعر السلعة، السنة المطلوبة وسعرها في سنة الأساس في ١٠٠ للتعبير عن الرقم القياسى كنسبة مئوية.

فإذا فرضنا أن سنة ١٩٨١ هى سنة الأساس، فإننا نستطيع أن نتوصل، وفقاً للصيغة السابقة، إلى حساب الرقم القياسى للأسعار في كل من سنتى ١٩٨٢، ١٩٨٣ كما يلى:

$$\text{الرقم القياسى للأسعار في عام ١٩٨٢} = \frac{\text{٢٠ جنيه}}{\text{١٠ جنيه}} \times ١٠٠ = ٢٠٠\%$$

$$\text{الرقم القياسى للأسعار في عام ١٩٨٣} = \frac{\text{٢٥ جنيه}}{\text{١٠ جنيه}} \times ١٠٠ = ٢٥٠\%$$

أما بالنسبة لعام ١٩٨١، فإن الرقم القياسي يجب أن يكون ١٠٠٪.

وتقول هذه الأرقام ببساطة إذاً أن السعر في عام ١٩٨٢ كان ٢٠٠٪ من سعر السلعة عام ١٩٨١، وفي عام ١٩٨٣ كان ٢٥٠٪.

وتستخدم الأرقام القياسية إذاً لتكميش الناتج القومى المتضخم وكما رأينا، وفي هذا فإننا نحول الرقم القياسى إلى رقم عشرى (مثلاً ٢٥٠٪ = $\frac{٢٥٠}{١٠٠}$=٢,٥)، ثم نقسم الناتج القومى النقدى عليها في السنة المطلوبة لنحصل على الناتج القومى الحقيقى.

وعلى هذا الأساس، فإن أرقام الناتج القومى الحقيقى في كل من سنتى ١٩٨٢، ١٩٨٣ إنما تقيس قيمة الناتج الكلى على ضوء أن ثمن السلعة المنتجة ثابت عند ١٠ جنيه للوحدة الواحدة.

ورغم بساطة هذا المثال في تحديد الرقم القياسى للأسعار إلا أن الحقيقة تكمن في أن إعداد مقياس لاتجاهات الأسعار في اقتصاد ما ليس بالمسألة

السهلة خاصة وأننا لسنا أمام ثمن واحد يمكن مقارنته، وإنما أمام مجموعة من الأسعار، وتظهر المشكلة الكبرى في أسلوب تناولها في صورة تجميعية وليس هناك من مخرج سوى في تناولها من خلال فكرة تقريبية سواء في ظل اختلاف النفقات الكلية للمشترى من سنة إلى أخرى بسبب تغيرات الدخل، أو ظهور سلعة جديدة، أو حدوث تغير في نوعية السلع، أو تغير أسعار مجموعة السلع التى يشتريها المشترى... الخ.

الناتج القومي والناتج المحلي: National and Domestic Product

تثور في هذا الخصوص مبادئ ثلاثة للتبعية أو الولاء: التبعية السياسية، والتبعية الاقتصادية، التبعية الاجتماعية.

فالإنتاج الذى يمارسه شخص مصرى حتى ولو لم يكن مقيماً على أرض مصر ينصرف إلى اعتبار الناتج مصرياً متى قام به مصريون بالجنسية حتى ولو كانوا مقيمين في خارج مصر، وذلك وفقاً لمبدأ التبعية السياسية فالعبرة بالجنسية، وهو مبدأ مستبعد ابتداء من هذا النطاق.

أما بالنسبة للتبعية الاقتصادية، وتعنى أخذ ممارسة النشاط الاقتصادى في الاعتبار، فإن الناتج الذى ينظر إليه على هذا الأساس يعتبر ناتجاً محلياً.

وفيما يتعلق بمبدأ التبعية الاجتماعية، وترتكز على أخذ محل الإقامة في الاعتبار، فإن الناتج الذى ينظر إليه في ذلك يعتبر ناتجاً قومياً، لأنه وفقاً لهذا المبدأ يدخل ضمن الناتج القومى الناتج الذى يتحصل عليه الأجانب المقيمون عادة في مصر حتى ولو كانت وحداتهم الإنتاجية خارج مصر.

وعلى ذلك فإن المفاهيم المحلية تنصرف إلى الوحدات التى تزاول النشاط الاقتصادى داخل الحدود السياسية للدولة، وعليه فإن الناتج المحلى يعبر إذاً عن مجموع الناتج المتولد من الوحدات الإنتاجية التى تزاول النشاط الإنتاجي داخل حدود الدولة السياسية، كما يعبر الدخل المحلى عن الدخول المختلفة

المستحقة لعناصر الإنتاج مقابل اشتراكها في العملية الإنتاجية داخل حدود الدولة السياسية.

ونتيجة لذلك فإن كلاً من الناتج المحلى والدخل المحلى:

١- يشمل دخول عناصر الإنتاج غير المقيمة الموجودة داخل حدود الدولة السياسية.

٢- لا يشمل دخول عناصر الإنتاج التى حصلت من العالم الخارجى نتيجة مساهمة عناصر الإنتاج المقيمة في النشاط الإنتاجى في العالم الخارجى.

أما بالنسبة للمفاهيم القومية فإنها تتعلق بالوحدات الإنتاجية المقيمة فقط، والمقصود بالإقامة هنا هو الإقامة المعتادة لا العارضة، ومن ثم يدخل ضمن الناتج القومى المصرى مثلاً حصيلة نشاط الوحدات الإنتاجية التى تقيم عادة في مصر، وسواء كانت هذه الوحدات مصرية أو أجنبية، وحتى ولو كانت إقامة بعضها إقامة عارضة في الخارج كخدمات الممثلين الدبلوماسيين.

وتكون الوحدة الإنتاجية مقيمة عادة في مصر مثلاً، إذا كانت مملوكة لأفراد تعتبر مصر مركز مصالحهم الرئيسى، فإذا كان للوحدة الإنتاجية الأجنبية فرع في مصر يتمتع بالاستقلال في حساباته وإدارته، فإن إنتاج هذا الفرع يعتبر إذاً ضمن الناتج القومى المصرى.

الناتج القومى الإجمالى والناتج القومى الصافى:

تمثل القيمة الإجمالية للناتج القومى قيمة مجموع السلع والخدمات التى تم إنتاجها في مجتمع معين وفي زمن معين يحدد عادة بسنة، وتغطى هذه القيمة الإجمالية نفقات الإنتاج التى تتكون من عنصرين هما[1]:

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: أحمد حسنى، مفهوم الدخل القومى، الجزء الأول، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٤٠ بتاريخ ٨ فبراير ١٩٦٢، صفحة ١١ وما بعدها.

١- مستلزمات الإنتاج. ٢- نفقة عناصر الإنتاج.

وتتمثل مستلزمات الإنتاج في الموارد السلعية التى تدخل في العملية الإنتاجية لاستخدامها في الحصول على سلعة نهائية مثل: الخامات والوقود وقطع الغيار والسلع الوسيطة وغيرها.

أما نفقة عناصر الإنتاج فإنها تشمل مجموع دخول عناصر الإنتاج التى تستحقها مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية وهى: الأجور ويستحقها عنصر العمل، والربح والفائدة ويستحقها عنصر رأس المال، والريع ويستحقه عنصر الأرض.

القيمة المضافة:

أما الناتج المضاف أو القيمة المضافة Value added فتمثل القيمة الإجمالية للإنتاج مطروحاً منها قيمة السلع والخدمات التى تم استخدامها كمستلزمات إنتاج وسيطة خلال الفترة الإنتاجية، فالقيمة المضافة إذاً هى الفرق بين القيمة الإجمالية للناتج القومى وقيمة مستلزمات الإنتاج.

وجدير بالذكر أن نشير في هذا المجال إلى ظاهرة ترتبط بعنصر رأس المال المستخدم في العمليات الإنتاجية كعنصر من عناصر الإنتاج، هذه الظاهرة هى انخفاض قيمة رأس المال وبالتالى انخفاض مقدار ما يمكن أن يساهم في إنتاجه من سلع وخدمات، الأمر الذى يتعين معه المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة.

وللحفاظ على هذه الطاقة الإنتاجية، فإنه يتعين خصم جزء من إجمالى الدخل الذى يتولد خلال الفترة الإنتاجية لأصل معين من الأصول الرأسمالية بحيث يكفى هذا الجزء لاستبدال رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية أثناء نفس الفترة، فضلاً عن المحافظة على هذا الأصل سليماً وبالتالى المحافظة على طاقته الإنتاجية.

ويطلق على هذا الجزء من الدخل الذى يلزم لاستبدال رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية: أقساط الإهلاك أو الاهتلاك، فالإهلاك Depreciation إذاً هو الجزء من الناتج اللازم لاستبدال رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية أثناء الفترة الإنتاجية(١).

وعلى هذا الأساس فإن:

الناتج القومى الصافى = الناتج القومى الإجمالى- مستلزمات الإنتاج بما فيها أقساط الإهلاك.

وتغطى أقساط الإهلاك عادة الانخفاض في قيمة الأصول العينية الناتج عن(٢):

١- استخدام هذه الأصول في العملية الإنتاجية.

٢- مضى المدة أى مرور الزمن وما تسببه الظروف والعوامل الطبيعية مثل الصدأ والتآكل.

٣- التلف العرضى العادى كالحريق وغيره مما يمكن توقعه كل عام.

٤- التقادم العادى أو المتوقع بسبب التطورات الفنية والتكنولوجية وما يترتب عليها من إنتاج أكبر بنفقة أقل.

أما التقادم والتلف غير المتوقع، كخسائر الفيضانات، أو الزلازل أو الحروب فتعتبر خسارة رأسمالية في الفترة التى يحدث فيها.

---

(١) تمثل أقساط إهلاك الأصول الثابتة عبئاً يقابل ما تستفيد منه الوحدة الإنتاجية- في فترة محددة- من خدمات هذه الأصول، وتحسب أقساط الإهلاك وفقاً لمعدلات محاسبية، وكان لفظ الاستهلاك يحل محل لفظ الإهلاك قبل صدور قانون النظام المحاسبى الموحد، ومع ذلك فإن اللفظين معيبان من الناحية اللغوية، ويمكن استبدال لفظ الاهتلاك بهما.

(٢) انظر: يسرى مصطفى، محاضرات في المحاسبة القومية، المرجع السابق، ص١٤- ١٥.

ومن البدهى أنه لا يدخل في الاعتبار عند حساب الإهلاك قيمة الانخفاض في الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ Depletion، وإن كان يدخل في الاعتبار فقط إهلاك المنشأة والأجهزة المستخدمة في استخراج هذه الموارد.

والسؤال الآن هو لماذا يقتصر مفهوم القيمة المضافة على مجموع العوائد التى تحصل عليها عناصر الإنتاج التى تساهم في العملية الإنتاجية، وبالتالى نستبعد فقط مستلزمات الإنتاج السالفة الإشارة إليها.

الواقع أنه يتم استبعاد مستلزمات الإنتاج هذه حتى نتجنب ازدواج الحساب Double Counting في تقدير الناتج، ذلك أن مستلزمات الإنتاج في أى مرحلة من المراحل الإنتاجية تمثل ناتجاً يتواجد في مرحلة إنتاجية سابقة، ولا تمثل ناتجاً يتولد في المرحلة التى تستخدم فيها هذه المستلزمات، وعليه فإنه إذا احتسب ناتج أى نشاط إنتاجي منظوراً إليه بالقيمة الإجمالية للناتج الذى يتولد عن هذا النشاط فإن هذا الحساب ينطوى دون شك على ازدواج في تقدير الناتج، ذلك أن الناتج يحتسب مرة في النشاط الذى يولد مستلزمات الإنتاج، ومرة أخرى في النشاط الذى يستخدم مستلزمات الإنتاج هذه، وهذا الازدواج له أثر تراكمي إذ يتكرر احتساب الناتج عدداً من المرات يعادل عدد العمليات التى تمر بها الموارد حتى تصبح صالحة للاستخدام النهائى.

وإذا كانت خطورة هذا الازدواج لا تظهر على المستوى السلعى، فإنها تظهر واضحة على المستوى القومى، ذلك أن التحليل على المستوى القومى يقتضى تجميع الناتج الذى يتولد من مجموع الأنشطة الإنتاجية التى تتم داخل حدود الدولة، وأنه إذا لم يتم استبعاد قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الذى يتولد عن كل نشاط، فإن المجموع يعطى تقديراً خاطئاً عن النشاط الإنتاجى القومى.

ويمكن أن يوضح خطأ طريقة استخدام قيمة الإنتاج كمقياس للناتج القومى من المثال المبسط الآتى:

فإذا افترضنا أن صناعة الخبز تمر بمراحل إنتاجية ثلاثة، وأن المطاحن والمخابز تستخدم مخلفات الزراعة والطحن كوقود وذلك من باب التبسيط.

وإذا افترضنا أن قيمة القمح الذى يتولد من الناتج الزراعى هى ٣٠ مليون جنيه، وأن هذه القيمة تمثل الدخول التى حصل عليها المزارعون والعمال الزراعيون كقيمة مضافة، فإنه عند عملية طحن القمح- كعملية تالية- تستخدم المطاحن غلالاً قيمتها ٣٠ مليون جنيه، وإذا حصل أصحاب المطاحن مثلاً على دخول قدرها ١٠ مليون جنيه، فإن الناتج من الدقيق تصبح قيمته ٤٠ مليون جنيه.

على أنه عند مرحلة صناعة الخبز، فإن المخابز تستخدم دقيقاً قيمته ٤٠ مليون جنيه، ويحصل أصحاب المخابز والعمال على دخول قدرها ١٠ مليون جنيه، ولهذا تنتج هذه المخابز خبزاً قيمته ٥٠ مليون جنيه.

وفي إطار هذا التصوير المبسط الذى يوضحه الجدول التالى ينتج مجموع نشاط المجتمع ما قيمته ١٢٠ مليون جنيه، وبتحليل هذا المجموع إلى عناصره الموضحة بالجدول رقم (١٦) نجد أن جملة قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت مع هذا النشاط ٧٠ مليون جنيه، وأن إجمالى القيمة المضافة بلغ بالتالى ما قيمته ٥٠ مليون جنيه.

حساب القيمة المضافة

جدول رقم (١٦)　　　　بالمليون جنيه

مراحل الإنتاج	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
إنتاج القمح	٣٠	-	٣٠
طحن القمح	٤٠	٣٠	١٠
صناعة الخبز	٥٠	٤٠	١٠
الإجمالى	١٢٠	٧٠	٥٠

وتمثل القيمة المضافة في مرحلة معينة من مراحل إنتاج سعلة معينة قيمة ناتج هذه السلعة في نهاية هذه المرحلة مطروحاً منها قيمة السلعة عند بداية دخولها إلى هذه المرحلة الإنتاجية وهو ما أطلقنا عليه قيمة مستلزمات الإنتاج أو السلعة الوسيطة، وإذا جمعنا القيم المضافة في المراحل الإنتاجية المتتابعة نتوصل إلى مجموع القيمة المضافة، ويكون الناتج القومي إذاً هو مجموع القيم المضافة المتولدة عن القطاعات المختلفة بالاقتصاد القومى.

والسبب في اختلاف قيمة إجمالى الإنتاج عن مجموع القيمة المضافة إذاً هو الازدواج في حساب مستلزمات الإنتاج، ففى مثالنا السالفة الإشارة إليه وبالنسبة لإجمالى الإنتاج تم حساب دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالنشاط الزراعى ثلاث مرات، كما أن دخول عناصر الإنتاج الصناعى قد احتسبت مرتين.

ونتيجة لذلك فإن الارتكاز على مجموع الناتج الكلى في التحليل على المستوى الوحدى أو القومي يعتبر مقياساً مضللاً، ومن ثم يتعين الارتكاز على معيار القيمة المضافة التى تمثل الفرق بين قيمة الموارد التى ينتجها

مجتمع معين في فترة معينة وقيمة الموارد التى يستخدمها هذا المجتمع في ذات الفترة.

وجدير بالذكر أن نشير كذلك إلى أن القيمة المضافة وقيمتها ٥٠ مليون جنيه في مثالنا السابق تمثل قيمة المنتج النهائى، ومن ثم يتم التعادل بين قيمة الناتج القومى بهذا المفهوم من ناحية وقيمة الناتج النهائى من ناحية أخرى لأن قيمة الناتج النهائى تعنى الفرق بين قيم المجموع الإنتاج الكلى وقيم المستلزمات الإنتاجية التى تستخدم في العملية الإنتاجية.

أما قيمة الناتج القومى فتمثل أيضاً الفرق بين قيمة الإنتاج الكلى وقيمة مستلزمات الإنتاج، ولهذا فإن الناتج النهائى لا بد وأن تتطابق مع قيمة الناتج القومى.

أسس حساب الناتج القومى:

يمكن حساب الناتج القومى إما على أساس نفقة الإنتاج أى قيمة دخول عناصر الإنتاج التى تستحقها مقابل اشتراكها في العملية الإنتاجية، وإما على أساس أثمان السلع والخدمات في السوق.

ويختلف الناتج القومى مقوماً بأثمان السوق عن الناتج القومى مقوماً على أساس نفقة الإنتاج بمقدار الضرائب غير المباشرة بعد أن تستبعد منها الإعانات التى تقدمها الدولة لقطاع الأعمال.

فالناتج القومى مقوماً بثمن السوق يزيد عن الناتج القومى مقوماً بقيمة عناصر الإنتاج كنفقة إنتاج، بمقدار حصيلة الضرائب غير المباشرة، ويقل عنه بمقدار الإعانات التى تمنحها الدولة لقطاع الأعمال.

فالناتج القومى مقوماً بثمن السوق يتكون إذاً من عنصرين:

الأول: هو الناتج القومى مقوماً بنفقة عناصر الإنتاج، وهو يطابق في هذا الإطار مجموع دخول عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في النشاط

الإنتاجي.

الثاني: هو صافي الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة من خلال سلطتها في الجبر أو الإكراه على الدخول عند إنفاقها، كالضرائب على التداول والتصرفات والإنفاق.

وتستبعد الضرائب غير المباشرة من الناتج القومي مقوماً بنفقة عناصر الإنتاج وذلك لأنه يمكن نقل عبء هذه الضرائب من الوحدات الاقتصادية التي تفرض الضريبة على منتجاتها إلى الوحدات الاقتصادية التي تستخدم هذه المنتجات[١].

ويعني ذلك أن قيمة الضرائب غير المباشرة تضاف إلى دخول عناصر الإنتاج كنفقة إنتاج وذلك لتحديد ثمن السوق للسلع والخدمات، وعليه تعتبر الضرائب غير المباشرة أحد مكونات الناتج القومي بثمن السوق، ولا تعتبر أحد مكونات الناتج القومي مقوماً بنفقة الإنتاج.

ويختلف الأمر بالنسبة للضرائب المباشرة وهي التي تفرض على الدخول عند الحصول عليها، كالضرائب على دخول الملكية العقارية، والضرائب على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، والضرائب على كسب العمل بشقيها: على الأجور والمرتبات وما في حكمها، وعلى المهن غير التجارية.

فالضرائب المباشرة هذه تختلف في هذا الإطار عن الضرائب غير المباشرة في أن الأصل أن الأولى لا ينتقل عبؤها من أصحاب عناصر

---

(١) ويقصد بنقل عبء الضريبة نقل العبء النقدي المباشر للضريبة من الممول أو من الوعاء الذي فرضت عليه الضريبة إلى ممول أو وعاء آخر غير الذي فرضت عليه أصلاً، وفي هذا الخصوص يتم نقل عبء الضريبة إلى مستخدمي السلع والخدمات دون أن تتحمل بها دخول عناصر الإنتاج.

الإنتاج إلى مستخدمى السلع والخدمات التى تنتجها هذه العناصر[١] بعكس الضرائب غير المباشرة.

أما الإعانات فتمثل كافة المنح التى تقدمها الحكومة للوحدات الإنتاجية سواء لتعويض الخسائر التى تتعرض لها هذه الوحدات نتيجة لسياسة معينة للحكومة إزاء الأسعار مثلاً، أو لتمكين هذه الوحدات من المنافسة الأجنبية، ومن هذه الإعانات إعانات الإنشاء، وإعانات الاستغلال، وإعانات التوازن، وتستهدف جميعها في النهاية زيادة الإنتاج.

وتعتبر الإعانات في هذا الخصوص من مكونات الناتج القومى مقوماً على أساس نفقة الإنتاج حيث يعتبرها المنتجون إضافة إلى دخول عناصر الإنتاج.

والخلاصة من ذلك كله أن استبعاد الضرائب غير المباشرة هو تصحيح ضرورى لتقدير الناتج القومى على أساس نفقة الإنتاج، ويعنى ذلك في النهاية أنه لحساب الناتج القومى على أساس أثمان بيع السلع والخدمات في السوق يتعين أن يؤخذ في الاعتبار عاملان، الأول: الضرائب غير المباشرة وهذه تؤدى إلى زيادة الأثمان عن القيمة المنتجة، والثانى: الإعانات التى تحصل عليها الوحدات الإنتاجية والتى تؤدى إلى خفض الأثمان عن القيمة المنتجة.

وعليه يتحدد الناتج القومى على أساس نفقة عناصر الإنتاج كقيمة مضافة بالقيمة المضافة على أساس ثمن السوق مطروحاً منها الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليها الإعانات.

القيمة المضافة على أساس نفقة الإنتاج = القيمة المضافة على أساس ثمن السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

---

(١) وإن كان الأمر يتوقف على مدى مرونة طلب وعرض هذه السلع والخدمات على نحو ما سبق أن رأينا ذلك تفصيلاً.

وإذا كان يتم حساب الناتج القومى مرة على أساس نفقة الإنتاج، ومرة أخرى علَى أساس أثمان السلع والخدمات في السوق فإن لذلك ما يبرره، ذلك أنه من المفيد أن يتم حساب الناتج القومى في الحالة الأولى في ظل الدراسات المتعلقة بالإنتاجية وبهيكل الاقتصاد القومى، وفي الحالة الثانية مع الدراسات المتعلقة بالطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية على حد سواء.

ويبقى أن نشير في هذا الخصوص إلى مفهوم ومكونات الدخل القومى من زاويتى التوزيع والاستخدام، وهو ما يتضمنه المبحث الثانى من هذا الفصل.

المبحث الثانى

الدخل القومى والإنفاق القومى

سبق أن أشرنا إلى أن الناتج القومى من زاوية الإنتاج يمثل مجموع قيم السلع الخدمات المتولدة من العملية الإنتاجية في فترة زمنية معينة وذلك بعد طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة هذا الناتج.

ويتعين أن نعرض في هذا الخصوص إلى الناتج القومى من زاوية توزيع الدخول للتوصل إلى مفهوم ومكونات الدخل القومي، كما نعرض إلى ذات الناتج من زاوية استخدام هذه الدخول للتوصل إلى مفهوم ومكونات الإنفاق القومى.

والواقع أن كل دخل يدفع لأحد عناصر الإنتاج يمثل نفقة تتحملها الوحدة الإنتاجية مقابل مساهمة هذا العنصر في العملية الإنتاجية، فالأجور Wages مثلاً تمثل دخل عنصر العمل، وهى في نفس الوقت تعتبر من مفردات النفقة من وجهة نظر المنتج أو المنظم.

والريع Rent يمثل دخل ملاك الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج ساهم في العملية الإنتاجية، والربح Profit والفائدة Interest يعتبران كذلك

دخل بعض الأفـراد من أصحـاب رءوس الأمـوال التـى سـاهمت فـي العمليـة الإنتاجية.

فالدخل إذاً يمثل الوجه الآخر للإنتاج، فمـن ينتـج أو يسـاهم فـي الإنتـاج يحصل إذاً على دخل نقدى يقابل مجهوده الذى قدمه في هذا الخصوص.

أما بالنسبة للوحدة الإنتاجيـة، فـإن الإيـراد الـذى تحصـل عليـه لا يعتـبر دخلاً بالمعنى السابق، وإنما يعتبر عائداً مركباً يشـتمل علـى دخـول عـدد مـن الأفراد هم: العمـال وأصحـاب العقـارات، وأصحـاب رءوس الأمـوال، وربـح المنظم، وهم جميعـاً سـاهموا فـي نتيجـة العمليـة الإنتاجيـة، ويتـم توزيـع هـذه العوائد في السوق في ظل اقتصاد المبادلة، وتستخدم حصيلة المبيعات في دفع قيمة مستلزمات الإنتاج وكذلك العوائد المستحقة لعناصر الإنتاج.

هـذا ويطلـق لفـظ الدخـل القومـى National Income مـن وجهــة نظـر المجتمع على القيمة النقدية للناتج القومــى من السـلع والخدمـات المختلفـة فـي فترة تقدر عادة بسنة، وعليه يعتبر الناتج القومى والدخل القومى وجهان لشيء واحد.

ويتضح مما سبق أنه إذا تم تقدير الناتج القومى من زاويـة التوزيـع- أى كدخول مستحقة لعناصر الإنتاج مقـابل اشـتراكها فـي عمليـات الإنتـاج- فإننـا نحصل دائماً على الدخل الصافى وبنفقة هذه العناصر.

∴ الناتج القومى الصافى بنفقة عناصر الإنتاج = مسـتلزمات الإنتـاج + عوائد عناصر الإنتاج، ويعنى ذلك أن: عوائد عناصر الإنتاج = الناتج القومى الصافى بنفقة العناصر – مستلزمات الإنتاج.

وقد سبق أن رأينا أن: القيمة المضافة بنفقـة عنـاصر الإنتـاج = الإنتـاج الصافى بنفقة هذه العناصر لمستلزمات الإنتاج.

∴ عوائد عناصر الإنتاج = القيمة المضافة بنفقة عناصر الإنتاج.

لكن متى يطابق مفهوم الناتج القومى مجموع الدخول التى يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج؟[1].

إذا كان النشاط الإنتاجى الذى يجرى داخل حدود الدولة لا يستخدم عناصر إنتاج يقيم أصحابها في الخارج، وإذا كان أصحاب عناصر الإنتاج المقيمين داخل الحدود لا يساهمون في النشاط الإنتاجى الذى يجرى في العالم الخارجى، فإن الناتج القومى يطابق مجموع الدخول التى يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج المقيمين داخل حدود الدولة أى "الدخل القومى".

غير أنه نتيجة لتحركات خدمات عناصر الإنتاج عبر الحدود، فإن جزءًا من الناتج القومى يرحل إلى الخارج لكى يدفع لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج الأجنبية التى تساهم في النشاط الإنتاجى المحلى، وكذلك الحال يحصل أصحاب خدمات عناصر الإنتاج المقيمين داخل الدولة على نصيب من الناتج المتولد عن النشاط الإنتاجى الذى يجرى خارج حدود الدولة مقابل مساهمتهم في هذا النشاط.

وعلى هذا الأساس تحصل عناصر الإنتاج المحلية على نصيب من الناتج الذى يتولد خارج الحدود، كما تحصل عناصر الإنتاج الأجنبية على نصيب من الناتج الذى يتولد داخل الحدود والفرق بين العوائد التى تحصل عليها عناصر الإنتاج المحلية من الخارج والعوائد التى تدفع لعناصر الإنتاج الأجنبية في الخارج يعتبر عنصراً من عناصر الدخل القومى، ولكنه لا يعتبر عنصراً من عناصر الناتج القومى.

ومن ذلك يختلف الدخل القومى عن الناتج القومى، فالدخل القومى يتكون على هذا الأساس من عنصرين:

---

(١) انظر أحمد حسنى، مفهوم الدخل القومىم، المرجع السابق، المحاضرة الثالثة، ص٣ ومابعدها.

١- الناتج القومى مقوماً بسعر التكلفة المتولد داخل الحدود.

٢- صافى دخول عناصر الإنتاج المكتسبة عن مساهمة عناصر الإنتاج المحلية في النشاط الإنتاجي الذى يتم خارج الحدود.

ومعنى ذلك أن الدخل القومى يتكون من مجموع الدخول التى تحصل عليها عناصر الإنتاج المقيمة داخل حدود الدولة مقابل مساهمتها في النشاط الإنتاجي سواء تم هذا النشاط داخل الحدود أو خارجها.

مكونات الدخل القومى:

رأينا أن الدخل القومى يتكون من دخول العمل، ودخول ملكية رأس المال والأرض، وهى جميعها عناصر إنتاجية ساهمت في توليد هذا الدخل من العملية الإنتاجية.

وتمثل دخول العمل الأجور والمرتبات وما في حكمها وسواء أخذت الشكل النقدى أو الشكل العينى في جزء منها، كتقديم الأغذية والمسكن من جانب رب العمل، أو تقديم بعض السلع والخدمات مجاناً أو بثمن يقل عن ثمن التكلفة.. الخ، وعلى هذا الأساس يمثل دخل العمل الأجور الفعلية والمحسوبة والنقدية والمزايا العينية والأجور المستحقة.

وقد تدق التفرقة بين المزايا العينية والتى تعتبر جزءًا من الأجر كدخل لعنصر العمل من ناحية، وبعض مستلزمات الإنتاج التى لا تعتبر جزءًا من هذا الدخل من ناحية أخرى، فالمزايا العينية تكون لها منافع واضحة وأساسية للعاملين بصفتهم مستهلكين كالملابس التى يقدمها بعض أصحاب الأعمال للعمال حيث يتم ارتداؤها من جانبهم في غير أوقات العمل كذلك، وكما هو الحال بالنسبة للزى العسكرى الذى يقدم للعسكريين مجاناً، ولهم الحق في ارتدائه خارج أوقات العمل.

أما مستلزمات الإنتاج فإن نفعها يعود على أصحاب العمل أصلاً، فالملابس التى تقدم للعاملين أثناء العمل تعتبر من مستلزمات الإنتاج، وبدل السفر الذى ينفق لصالح العمل يعتبر أيضاً من مستلزمات الإنتاج.

أما بالنسبة لدخول الملكية، فهى الدخول التى تتولد عن استخدام حقوق التملك، وهى: الفوائد على رءوس الأموال، والأرباح التى تتمثل في الرصيد المتبقى بعد مقابلة الإيرادات الجارية المتعلقة بالنشاط الإنتاجى بالمصروفات المماثلة خلال نفس الفترة الإنتاجية، والريع الذى يستحق لأصحاب العقارات مقابل الانتفاع بممتلكاتهم في العملية الإنتاجية.

الدخل الشخصى: Personal Income

الدخل الشخصى هو مجموع الدخول الجارية للأشخاص أو هو الدخل المتاح للأفراد بالأسعار الجارية وقبل خصم الضرائب الشخصية، وبينما يشير الدخل القومى إلى مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في توليد هذا الدخل، فإن الدخل الشخصى يشير إلى مجموع المدفوعات للأشخاص.

وإذا كانت الدخول المكتسبة تدفع للأفراد في الحال، فإننا لا نكون بحاجة إلى التفرقة بين الدخل القومى والدخل الشخصى، ومع ذلك، فإن الواقع يخالف ذلك، فهناك جزء من الدخول المكتسبة لا يدفع للأشخاص مثل ضرائب الدخول على الشركات، وإيرادات الشركات غير الموزعة، وإشتراكات الضمان الاجتماعى، كما أن هناك مدفوعات لا يقابلها إنتاج وتصبح جزءاً من الدخل الشخصى، وهى المدفوعات أو النفقات الناقلة أو التحويلية كالإعانات والتأمينات الاجتماعية.

هذا ونستطيع أن نستخلص الدخل الشخصى طبقاً للمعادلة الآتية:

الدخل الشخصى = الدخل القومى بتكلفة عناصر الإنتاج - المساهمة في التأمين الاجتماعى - ضرائب الدخول على الشركات - الأرباح غير الموزعة + مدفوعات التحويلات.

مفهوم ومكونات الإنفاق القومى:

رأينا كيف يمكن قياس الناتج القومى من زاويتى الإنتاج والتوزيع، ويبقى أن نعرض لمفهوم ومكونات الناتج القومى من زاوية استخدام الدخول التى تستحق لعناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية.

فالدخل القومى الذى يتحقق في عام ما مثلاً، ويحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية إنما يستخدم في أغراض متعددة، منها شراء السلع والخدمات المختلفة سواء كانت سلعاً وخدمات استهلاكية أو إنتاجية أو هما معاً.

ويمكننا على هذا الأساس أن نفرق بين استخدامات الدخل المختلفة بين ما يتعلق منها بالاستهلاك أى بالانفاق على شراء السلع وخدمات استهلاكية وما يتعلق بالامتناع عن شراء السلع والخدمات الاستهلاكية أى بالادخار في معناه الاقتصادى.

وعلى ذلك تطابق قيمة الدخل القومى في فترة معينة قيمة الاستهلاك بالإضافة إلى قيمة الادخار خلال ذات الفترة، أى أن:

الدخل القومى = الاستهلاك + الادخار.

وإذا صرفنا النظر عن المعاملات مع العالم الخارجى، فإن الدخول التى تولد عن العمليات الإنتاجية تستخدم جميعها في عمليات متعلقة بالاستهلاك النهائى وفي عمليات متعلقة بالاستثمار، وفي هذه الحالة يكون:

الدخل المحلى = الاستهلاك + الاستثمار.

على أنه إذا أخذنا في الاعتبار المعاملات مع العالم الخارجى، فإنه لا بد

وأن نضيف إلى الناتج المحلى منظوراً إليه من زاوية الاستخدام (الإنفاق المحلى) عنصر الصادرات، ذلك أن ما يتم إنتاجه خلال فترة معينة لا يستهلك ويستثمر فقط، وإنما يتم تصدير جزء منه كذلك.

ومن ناحية أخرى يتعين أن نطرح من استخدامات الناتج المحلى الواردات من السلع والخدمات حيث أن جزءاً من الاستهلاك والاستثمار والصادرات يتعلق بالواردات، وهى سلع وخدمات لم يتم إنتاجها داخل الاقتصاد.

∴ الإنفاق المحلى = الاستهلاك النهائى + الاستثمار + الصادرات – الواردات.

أما الإنفاق القومى فيساوى الإنفاق المحلى + صافى العوائد الدخلية المحصلة من العالم الخارجي.

أى = الاستهلاك النهائى + الاستثمار + الصادرات – الواردات + صافى العوائد الدخلية المحصلة من العالم الخارجي.

ويطلق على الناتج القومى في هذه الحالة الإنفاق القومى حيث أن استخدامات الدخول المتولدة عن الإنتاج تمثل إنفاق الوحدات الاقتصادية المختلفة.

لكن كيف يتساوى الناتج القومى مع الدخل القومى مع الإنفاق القومى؟

يحصل المجتمع على موارده على المستوى القومى من الإنتاج القومى مضافاً إليه الواردات ويستخدم هذه الموارد في: الاستهلاك سواء كان استهلاكاً وسيطاً أو استهلاكاً نهائياً + الاستثمار + الصادرات + صافى العوائد الدخلية مع العالم الخارجي.

وإذا استبعدنا الاستهلاك الوسيط من الإنتاج القومى، فإننا نحصل على المعادلة الآتية:

الناتج القومي + الواردات = الاستهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات + صافي العوائد الدخلية المحصلة من العالم الخارجي.

وإذا نقلنا الواردات إلى الطرف الثاني من المعادلة يكون:

الناتج القومي = الاستهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات - الواردات + صافي العوائد الدخلية المحصلة من العالم الخارجي.

∴ الناتج القومي الصافي (أي الناتج القومي - مستلزمات الإنتاج) = الدخل القومي = الإنفاق القومي الصافي.

مكونات الإنفاق المحلي:

رأينا إن الإنتاج هو عملية تحويل لبعض الموارد الاقتصادية لخلق السلع والخدمات أو زيادة منافعها إشباعاً للحاجات الإنسانية، وتعرفنا على كيفية وأسس حساب الناتج القومي، والسؤال الآن ما هو مآل هذا الناتج أو ما هي استخداماته؟

الأصل أن الناتج القومي إما أن يستهلك أو يستثمر، فالاستهلاك والاستثمار هما الاستخدامان الرئيسان للناتج القومي.

ويعني الاستهلاك ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يفنى عقب إنتاجه، أي في عام إنتاجه نظراً إلى أن حساب الناتج القومي يتم على أساس سنوي عادة، وذلك نتيجة لاستخدامه من أجل إشباع الحاجات الحالية[١].

أما الاستثمار فيقصد به ذلك الجزء الذي يتبقى من الناتج دون أن يفنى في عام إنتاجه حيث يتم استخدامه في العمليات الإنتاجية.

ومن هذين المفهومين للاستهلاك والاستثمار يتبين أن الاستهلاك لا يضيف إلى الثروة القومية بعكس الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة هذه الثروة

---

(١) انظر: أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، المرجع السابق، ص١٥٢ وما بعدها.

طالما بقيت في شكل أصول تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في المستقبل.

وعليه تتمثل مكونات الإنفاق المحلى أساساً فيما يلى:

١- الاستهلاك:

وينقسم إلى استهلاك إنتاجي وهو استخدام السلع الخدمات غير المعمرة في العملية الإنتاجية، واستهلاك نهائي، ويتمثل في استخدام السلع الخدمات في إشباع الحاجات النهائية.

وينقسم الاستهلاك النهائي بدوره إلى قسمين: الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي، ويطلق عليهما معاً لفظ الاستهلاك الكلي، وهذا الاستهلاك الكلي يستغرق الجزء الأكبر من الناتج القومي.

هذا ويضم الاستهلاك الخاص أساساً: المشتريات الجارية للأفراد والهيئات التى لا تهدف إلى الربح من السلع والخدمات، والمزايا العينية التى يحصل عليها هؤلاء الأفراد في شكل ملابس وأغذية وسكن، والاستهلاك النهائي للمنتجين لجزء من منتجاتهم كما هو الحال في الاستهلاك الذاتي للمزارعين وعائلاتهم دون المرور بالسوق.

أما الاستهلاك الحكومي فيتمثل في السلع والخدمات التى تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التى تتولى إدارتها من مكاتب وأدوات مكتبية وتعليمية وأسلحة وذخائر، وشئون أمن وتعليم وصحة وقضاء... الخ ويعنى ذلك أن الاستهلاك الحكومي يتمثل في استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات الجماعية، ويأخذ أساساً صورة الأجور التى تستخدم للعاملين بالحكومة ووحداتها المختلفة وصافي مشترياتها من السلع والخدمات لإشباع بعض الحاجات الاجتماعية مباشرة.

٢- الاستثمار:

الأصل أنه لا يتم استخدام السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة

بالكامل، وإنما يبقى جزء منها يضاف إلى رأس المال لاستخدامه في عمليات إنتاجية مستقبلة، وتسمى هذه الزيادة في رأس المال بالاستثمار الصافي.

والاستثمار بهذا التحديد كاستخدام ثان للناتج القومي ينقسم إلى استثمار داخلي واستثمار خارجي، ويتحقق الاستثمار الداخلي داخل الاقتصاد القومي، في حين أن الاستثمار الخارجي يتحقق نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الاقتصاد القومي والاقتصادات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى ينقسم الاستثمار الداخلي إلى قسمين: تكوين رأس المال الثابت الداخلي، وصافي المخزون في آخر العام، فإذا أضيف إلى الاستثمار الداخلي الاستثمار الخارجي فإن الاستثمار يتكون في نهاية الأمر من: تكوين رأس المال الثابت الداخلي، وصافي المخزون في نهاية العام، وأخيراً صافي الاستثمار الخارجي.

ويعتبر تكوين رأس المال الثابت الداخلي أكبر أهم أقسام الاستثمار ويتمثل أساساً فيما يتم إنتاجه- خلال فترة معينة هي سنة عادة- من الأصول الإنتاجية الثابتة على اختلاف أنواعها من آلات وتجهيزات فنية ومبان ومنشآت ومحطات توليد.. الخ وغير ذلك من الأصول التي تستخدم في العمليات الإنتاجية المختلفة.

أما بالنسبة لصافي المخزون في آخر العام، فإنه يقصد به التغير في قيمة المخزون الصناعي والتجاري- سواء تعلق بمواد أولية أو نصف مصنوعة أو تامة الصنع- الذي كان موجوداً في نهاية الفترة الزمنية عنه في أول هذه الفترة.

ويتمثل الفرق إذا كان إيجابياً أي إذا كان التغير بالزيادة، المساهمة الإنتاجية التي يمكن أن يساهم بها هذا المخزون مرة واحدة سواء تعلق الأمر باستخدام إنتاجي أو استخدام استهلاكي، وذلك على عكس الأصول الإنتاجية

التى تستخدم ولا تفنى في نفس الفترة، وعلى نحو ما أشرنا إليه.

أما فيما يتعلق بصافى الاستثمار الخارجى فإنه يمثل الفرق بين الصادرات والواردات في ذات الفترة وسواء كان محل هذه الصادرات والواردات سلعاً استهلاكية أو إنتاجية زراعية أو صناعية، مواد أولية أو نصف مصنوعة أو تامة الصنع، وكذلك الخدمات المختلفة كخدمات التأمين والسياحة والنقل.. الخ.

ويكون صافى الاستثمار إيجابياً في هذه الحدود إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات خلال نفس العام.

الاستثمار الصافى والاستثمار الإجمالى:

رأينا أن الجزء من الناتج الذى يضاف إلى رأس المال ليتم استخدامه في عمليات إنتاج مستقبلة يسمى بالاستثمار، وهو هنا يسمى بالاستثمار الصافي.

وعلى ذلك فالاستثمار الصافى يتمثل في عمليات استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة، لكن إذا أضفنا الإهلاك والتغير في المخزون إلى الاستثمار الصافى فإننا نحصل على الاستثمار الإجمالى.

ويضم الاستثمار الإجمالى إذاً:

- التكوين الرأسمالى الثابت الصافى.
- الإهلاك.
- التغير في المخزون السالفة الإشارة إليه.

وكما يكون الاستهلاك خاصاً وعاماً، فإن الاستثمار يكون خاصاً كما يكون استثماراً عاماً، وذلك بحسب ما إذا كانت الجهة التى تقوم بالحصول على المنتجات التى يتكون منها هذا الاستثمار هى المشروعات الإنتاجية المملوكة ملكية فردية أم السلطات العامة والمشروعات الإنتاجية الحكومية، ومن ناحية أخرى يكون الاستثمار الخارجى خاصاً كما قد يكون عاماً.

ويبقى بعد ذلك أن نشير إلى بعض أنواع الحسابات القومية الأخرى التى يمكن معها التعرف على الهيكل الإنتاجى، وهو ما لم تعالجه حسابات الدخل القومى، وسيتضمن المبحث الثالث من هذا الباب عرضاً موجزاً لبعض أنواع هذه الحسابات.

المبحث الثالث

بعض أنواع الحسابات القومية الأخرى

رأينا أنه يؤخذ على الكميات الكلية أنها تتعلق في حساباتها بالمنتجات النهائية على أساس أنها وحدها هى التى تشكل الناتج القومى، دون أن تعرض للبنيان أو الهيكل الإنتاجى في تشابك وترابط القطاعات الإنتاجية بعضها ببعض، الأمر الذى ظهرت معه أنواع أخرى من الحسابات القومية لتواجه هذا النقص ومنها: حسابات المدخلات- المخرجات، حسابات التدفقات النقدية والمالية ونشير إلى كل منها بإيجاز كما يلى[1]:

أولاً: حسابات المدخلات- المخرجات:

ينسب ظهور التشابك والترابط بين القطاعات المنتجة كأول محاولة لإعداد محاسبة قومية إلى فرانسو كينية زعيم مدرسة الطبيعيين التى ظهرت في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وذلك خلال دراسته لدورة الناتج في الاقتصاد القومى وفيما أسماه بالجدول الاقتصادى.

---

(١) انظر: إسماعيل هاشم، التخطيط الاقتصادى والتنمية والحسابات القومية، دار الجامعات المصرية، ص٢٩٨ وما بعدها، مدحت عبد الحميد صادق، المرجع السابق، ص١٣٠ ومابعدها.

- M. Dewidar, Les Schemas de Reproduction et la Methodologie de la Planification Socialiste, op. cit. pp. 281- 282.
- R. Barre, Economic Politique, l Themis 1975, pp. 255 ets.
- V. S. Nemchinov, The Use of Mathematical Method in Economics Oiver & Bayed, Edinburgh- London, 1964, pp. 12- 13- 369.

وفي عام ١٨٩٦ أبرزه "ليون فالراس" في كتابه "أصول الاقتصاد السياسى" علاقات التشابك بين القطاعات المنتجة في صورة طلباتها المتنافسة على عناصر الإنتاج، وهي التي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر.

وقد ظهرت جداول المدخلات- المخرجات في عام ١٩٣٦ حيث أعدها الاقتصادى الأمريكى الروسي الأصل "فاسيلى ليونتيف" حيث قام بتركيب أول جدول مدخلات- مخرجات للاقتصاد الأمريكى فيما بين عامى ١٩١٩- ١٩٣٩، وقد قسم فيه المجتمع الأمريكى إلى ٤٣ قطاع وهو الذى رأى في أفكار "كينيه" و "فالراس" أداة فنية صالحة لحل عدد من المشكلات التى ترتبط بالجهاز الإنتاجي للاقتصادات الحديثة.

وقد استخدمت بعض الاقتصادات ومنها الاقتصاد السوفيتي جداول المدخلات- المخرجات إلى جانب الموازين السلعية في عملية التخطيط حيث تعكس هذه الجداول العلاقات الكمية بين فروع الإنتاج المختلفة التى يتكون منها الجهاز الإنتاجي.

ويستند تحليل المدخلات- المخرجات إلى فكرة أن كل منتج، سلعة كان أو خدمة، يمكن أن يعتبر بمثابة عنصر إنتاج (مدخلات) في إنتاج منتجات أخري متعددة، ونتيجة لذلك فإن هذا التحليل يتناول بالدراسة علاقات التبعية الاقتصادية المتداخلة والفنية التى توجد فيما بين الفروع أو القطاعات المنتجة لمختلف المنتجات.

ويعنى ذلك أن هذا التحليل يهتم ببيان العلاقات المتبادلة التى تقوم بين القطاعات أو الفروع الإنتاجية للاقتصاد القومى على أساس أن كلاً منها يعتبر مشترياً لمنتجات الفروع الأخرى، وباعتبارها جميعاً مشتركة في استخدام عناصر الإنتاج المحدودة، وأخيراً باعتبارها جميعاً بائعة لمنتجاتها إلى المستخدمين النهائيين سواء كان ذلك في صورة استهلاك أو في صورة تكوين

رأس مال ثابت ومخزون أم في صورة صـادرات، فهو يشمل تدفقات السلع والخدمات فيما بين كافة القطاعات والفروع في الاقتصاد القومـى خـلال فـترة زمنية معينة(١).

ويتم تحليل المدخلات والمخرجات على افتراض إمكانية تقسيم الاقتصاد القومى إلى عدد مناسب من الفروع أو القطاعات يضم كل منها نشاطاً إنتاجيـاً متجانساً، حيث يتعذر عملاً تقسيم الجهاز الإنتـاجى إلـى قطاعـات يشـمل كـل منها سلعة أو ناتج واحد فقط، وهذه القطاعات تابعة بعضها لبعض، بمعـى أن كل قطاع منها يستخدم منتجات (مخرجات) القطاعات الأخرى كعناصر إنتـاج (مدخلات) لازمـة لـه، أو تستخدم منتجاتـه كعنـاصر إنتـاج لازمـة للقطاعـات الأخرى.

ويخصص في الجدول لكل قطاع من قطاعـات الاقتصـاد القومـى صـف وعمود، ويمثل كل صف تصرف كل قطـاع فـي منتجاتـه وتوزيعـه لهـا علـى القطاعات المستخدمة المختلفة، ويبين كل عمود ما يستخدمه قطاع معيـن مـن منتجات القطاعات الأخرى، أى ما يدخل من المنتجات كمـواد لازمـة للإنتـاج الخارجي.

ويعطـى الجـدول التـالى رقـم (١٧) صـورة مبسـطة لجـدول المدخـلات المخرجات معبراً عنها بوحدات قيميه.

---

(١) انظر فتحى الحسينى خليل، تحليل التشابك الصناعى، معهد التخطيـط القومـى، مذكـرة رقم ١١٦١، أغسطس ١٩٧٦.

- Wassily Leonitief, Input- Output Analysis, in "Input- Output Economics" Oxford University Ptress, N. Y. 1966, pp. 134- 153.
- O. Lange, Som Observations on Input- Output Analysis, in "Essasy on Economic Planning". Indian Statistical Institute, Asia Publishing House, London, 1963, pp. 40- 72.

ومن الملاحظ أن الصف يمثل انفاقات (مشتريات) القطاعات الأخرى على منتجات القطاع في حين يمثل العمود نفقات (تكاليف) ينفقها القطاع نفسه للحصول على منتجاته.

جدول رقم (١٧)

القطاعات المنتجة (الموزعة)	القطاعات المستخدمة (المستلمة)				جملة الاستخدام الوسيط	الطلب النهائي	الاستخدام الإجمالي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)			
(١) الزراعة	٢٥	صفر	١٢٠	صفر	١٤٥	١٠٥	٢٥٠
(٢) الصناعات الأساسية	٢٥	٤٥	٤٠	صفر	١١٠	٤٠	١٥٠
(٣) الصناعات الأخرى	صفر	صفر	٨٠	صفر	٨٠	٣٢٠	٤٠٠
(٤) الخدمات	٢٥	١٥	٨٠	٢٠	١٤٠	٦٠	٢٠٠
الجملة (مستلزمات الإنتاج)	٧٥	٦٠	٣٢٠	٢٠	٤٧٥	٥٢٥	١٠٠٠
المدخلات (العناصر الأولية)	١٧٥	٩٠	٨٠	١٨٠	٥٢٥		
الإنتاج الكلي	٢٥٠	١٥٠	٤٠٠	٢٠٠	١٠٠٠		

وتتساوى التكاليف مع قيمة مبيعات القطاع، وهذا يعنى أن مفهوم التكاليف هنا يختلف عن مفهومها المحاسبى، لأنه لا ينظر إليه على أنها تكاليف يتحملها المنتج الفرد، وإنما يتحملها المجتمع بأسره.

كما يلاحظ تساوى جملة مستلزمات الإنتاج (المعاملات التى تتم بين القطاعات الإنتاجية بعضها البعض) مع جملة الاستخدام الوسيط (المجموع الأفقى لنفس المعاملات)، وهذا يعنى أن هذه العلاقة تصبح منسوبة للاقتصاد القومى في مجموعة لأن ما يخصصه الاقتصاد القومى لأغراض الإنتاج هو

نفسه ما يستخدمه لهذه الأغراض، وهذا بطبيعة الحال لا ينطبق بالضرورة على كل قطاع على حده.

أما التوازن بالنسبة للاقتصاد القومي فيكون على النحو التالي:

قيمة الإنتاج الكلى = جملة مستلزمات الإنتاج + المدخلات (العناصر الأولية).

كما أن قيمة الإنتاج الكلى = جملة الاستخدام الوسيط + جملة الاستخدام (الطلب) النهائى.

ونظراً لتساوى جملتى الاستخدام الوسيط مع جملة مستلزمات الإنتاج، فإن مجموع العناصر الأولية = جملة الطلب النهائى.

وبمعرفة حجم الطلب النهائى من كل قطاع ومصفوفة المعاملات الفنية، فإن المخطط يستطيع أن يتحقق من أن حجم الناتج المخطط في كل قطاع يضمن التناسق بين إنتاج القطاعات من جهة واحتياجاتها من بعضها البعض من جهة أخرى، وكذلك باستخدام نفس المعلومات يستطيع المخطط أن يقف على التغير اللازم إجراؤه في خطة الناتج من القطاعات المختلفة إذا حدث تغير مثلاً في حجم الطلب النهائى في أحد أو بعض القطاعات.

وجدير بالذكر أن المعاملات الفنية ومعاملات المدخلات Coefficient Input بمثابة تقدير للمستخدمات التى يتعين على القطاع أن يستهلكها من أجل إنتاج وحدة واحدة من ناتج معين، وتحسب بواسطة استخراج النسبة بين قيمة المستخدم في كل قطاع وقيمة ناتجه الكلى، ويرى "ليونتيف" أن هذه النسبة تظل ثابتة فترة معينة من الزمن على أساس ثبات الفن الإنتاجى السائد في القطاع، وثبات الهيكل الداخلى لهذا القطاع، ولهذا يسمح ثبات هذه النسبة من معرفة تأثير التغير في إنتاج أى قطاع على إنتاج القطاعات الأخرى.

ثانياً: حسابات التدفقات النقدية والمالية:

رأينا أن حسابات الدخل القومي تقوم على قياس وتصوير الناتج القومي، أما حسابات المدخلات- المخرجات فتهتم وتعنى بتحليل وقياس تيار المشتريات والمبيعات بين مختلف القطاعات، ومن هنا يتضح أن حسابات الدخل القومي، وحسابات المدخلات- المخرجات لا يهتمان بقياس وتحليل الإيرادات والمدفوعات النقدية والمالية، الأمر الذى أدى إلى ظهور نوع من الحسابات يسمى بحسابات التدفقات النقدية والمالية التى تربط بين مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي.

ويرجع ظهور هذا النوع من الحسابات إلى "موريس كوبلاند" الذى اهتم بدراسة حسابات التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد الأمريكي حيث قسمه إلى أحد عشر قطاعاً هي:

١- الحكومة الاتحادية.

٢- الحكومات المحلية.

٣- المؤسسات الصناعية.

٤- المصارف.

٥- المؤسسات المالية.

٦- المؤسسات العقارية.

٧- مؤسسات التأمين عامة.

٨- شركات التأمين على الحياة.

٩- المزارع.

١٠- المستهلكون والعمال الذين يعملون لحسابهم.

١١- العالم الخارجي.

ومن خصائص هذا النوع من الحسابات ما يلي:

١- لا يسجل إلا المعاملات التى تتم بين القطاعات الاقتصادية، وتعطى محلاً للتحويلات النقدية والائتمانية، ولهذا لا تدخل ضمن هذه المعاملات تلك التى تتم عن طريق المبادلة أو الخصم، أو تلك التى تعطى محلاً لتدفقات نقدية ولكنها تتم داخل القطاع نفسه.

٢- تقيد في جدول التيارات النقدية مختلف القطاعات، ومختلف مجموعات العمليات، الأولى في أعمدة، والثانية في سطور، ويتم تحديد القطاعات على أساس نوع الوحدات الاقتصادية وليس على أساس نوع النشاط الاقتصادى.

وتشتمل مجموعات العمليات على عديد من المجموعات وفقاً لطبيعة المعاملات وأهمها: بيع وشراء السلع، الأجور، الفوائد والأرباح، أوراق مالية، التغير الصافى في الأرصدة.

وتسجل الأعمدة مصادر النقود (الإيرادات) واستخدامات النقود (المدفوعات) لكل قطاع، أما السطور فتبين توزيع المبالغ على مجموعات العمليات المختلفة، ولكن يتم داخل كل سطر التفرقة بين البنود الدائنة والبنود المدينة.

وبالنسبة لكل قطاع فإن مصادر النقود تتساوى بالضرورة مع مجموع استخداماتها، أما بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات العمليات فإن الزيادة الكلية في الحقوق تتساوى والزيادة في الديون، ولهذا تتم القيود في هذا النوع من الحسابات على أساس رباعى.

هذا وتظهر أهمية حسابات التدفقات النقدية والمالية فيما يلي:

١- توضح هذه الحسابات طبيعة العلاقات القائمة بين الجهاز النقدى والمالى من ناحية، والنظام الاقتصادى أو أسلوب الإنتاج من ناحية أخرى، وتأثير كل منها على الآخر.

٢- يبين هذا النوع من الحسابات المصادر المالية لكل قطاع، وبالتالى كيفية تمويل نفقاته، كما يبين أنواع الإنفاق المختلفة لكل قطاع والقطاعات الأخرى.

٣- يسمح بتحليل الظواهر النقدية في الاقتصاد مثل التضخم أو الانكماش، وأثر السياسة النقدية على الاقتصاد القومى.

وجدير الذكر أن نشير إلى أن هذا النوع من الحسابات يلزم لإعداده تطور كبير في الجهاز الإحصائى، وهو أمر غير متوافر إلا في بعض الدول المتقدمة، ولذلك فإن استخدامه غير واسع الانتشار.

ونشير بعد ذلك إلى تحديد الدخل القومى وذلك في الفصل الثانى.

الفصل الثانى

تحديد الدخل القومى

مقدمة:

يرجع الفضل في الاهتمام بتحليل الكميات الاقتصادية الكلية إلى الاقتصادى الإنجليزي "كينز Keynes" كما جاء في كتابه المسمى (النظرية العامة للتشغيل "التوظيف" والفائدة والنقود) ١٩٣٦، حيث عالج في هذا الكتاب موضوع البطالة التى واجهها العالم مع الأزمة الاقتصادية ٢٩- ١٩٣٢.

ومع قسوة واستمرارية هذه الأزمة، فإنها كانت مبعث كتابة مستفيضة حول أسبابها ووسائل علاجها من جانب كثير من الكتّاب.

ويحتوى كتاب كينز، في الجزء الأكبر منه، على تحليل للعوامل التى تحدد مستوى التشغيل أو مستوى الدخل القومى، أى تحليل ما يسمى بالميل للاستهلاك والميل إلى الاستثمار وتفضيل السيولة، وما إلى ذلك من العوامل التى تحدد مستوى الدخل أو الناتج القومى.

ويسمى تحليل تلك العوامل في مجموعها بنظرية تحديد الدخل القومى أو نظرية التشغيل "التوظيف".

ومن البدهى أن نقرر أن أى نظرية لا تكون منبته الصلة عن النظريات السابقة عليها، إما لأنها تكمل ما به من نقص أو تعدلها لتحل محلها، فالقديم دائماً هو الذى يوجد الحديث، وعن طريق التضافر بين الأجيال المتعاقبة يتقدم العالم وينمو.

ومع ذلك، فإنه لا توجد نظرية للتشغيل أو التوظيف قبل الكتاب التقليديين، لأنه لم تكن هناك مشكلة للتشغيل قبل الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وحيث زيادة الإنتاج للسوق وبالتالى زيادة تشغيل

العمال، فإذا نقص الطلب على السلع أنقص رجال الأعمال من توظيف العمال وبرزت بالتالى مشكلة البطالة[1].

ورغم أن "النظرية العامة" لكينز قد استقرت في معظمها، إلا أن أتباع كينز لم يكفوا عن تعديلها لدرجة أصبحت معها الآن تختلف إلى حد معين عما كانت عليه عندما عرضها كينز لأول مرة.

وعلى هذا الأساس، فإن طرحنا لنظرية تحديد الدخل القومي أو نظرية التشغيل يتعين ألا يقتصر على ما قاله كينز، بل ينسحب إلى ما أشارت إليه النظرية التقليدية وعما قاله أتباع كينز كذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه برغم التطور الذى لحق بفكر كينز بالنسبة لتحديد الدخل القومي، فإن هذه النظرية وما طرأ عليها من تطور تتعلق فقط بالدول الرأسمالية المتقدمة، ومن ثم تظل الحاجة إلى "نظرية" يتحدد على أساسها مستوى التشغيل ومستوى الدخل القومى في الدول المتخلفة، وربط هذه النظرية بنظرية التنمية بها.

وعلى هدى من ذلك كله يمكن أن نعرض لتحديد الدخل القومي بإيجاز من خلال المباحث الخمسة الآتية:

المبحث الأول : نظرية التشغيل "التوظيف".

المبحث الثاني: الطلب على سلع الاستهلاك.

المبحث الثالث: الطلب على سلع الاستثمار.

المبحث الرابع: نظرية سعر الفائدة.

المبحث الخامس: الإنفاق الحكومي كمحدد للدخل القومي والعمالة.

---

(١) يضاف إلى ذلك أنه قبل التقليديين لم يكن هناك ما يسمى بعلم الاقتصاد، وبالتالى لا يتصور أن توجد نظرية باسم نظرية التشغيل أو غيرها.

المبحث الأول

نظرية التشغيل "التوظيف"

النظرية التقليدية:

اعتقد الفكر الاقتصادى التقليدى بأن الحالة الطبيعية للاقتصاد الرأسمالى هى حالة التشغيل الشامل، وأنه إذا وجدت بعض البطالة فإنها لا تعدو أن تكون ظاهرة لاختلال عارضة ترجع إلى تدخل بعض العوامل التى تعرقل السير الطبيعى والمنتظم للنظام الاقتصادى.

كما اعتقد الاقتصاديون التقليديون أن خير حل للقضاء على هذه البطالة العارضة هو في ترك الحرية الكاملة للقوى الطبيعية العادية لكى تتمكن من تصحيح هذا الاختلال العارض والقضاء على ما يتولد منه من بطالة، ومن هنا التقت السياسة الاقتصادية مع فلسفة الحرية الاقتصادية في هذه المرحلة، وهى الفلسفة التى كانت تصدر عنها كل القيم الفكرية والاجتماعية.

هذا وتقوم النظرية التقليدية للتشغيل على أساسين:

الأول: أن قصور الإنفاق (مستوى الإنفاق الذى لا يكفى لتصريف إنتاج التشغيل الشامل) أمر غير وارد وغير محتمل الحدوث.

الثانى: وبفرض حدوث قصور في هذا الإنفاق، فإن تعديلاً في الأسعار يمكن أن يمنع انخفاض الإنفاق الكلى من أن يؤدى إلى انخفاض الناتج الحقيقى والتشغيل والدخل الحقيقى.

قانون ساى[1]: Say's Law

وتنحصر الفكرة الرئيسية لقانون ساى في بيان عدم إمكان حدوث اختلال بين العرض الكلي للسلع والطلب الكلى عليها، فعملية إنتاج السلع تولد قدراً من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة، بمعنى أن إنتاج أى قدر من الناتج إنما يولد الأموال الكافية لسحب هذا الناتج من السوق، فالعرض إذاً يخلق الطلب الخاص[2].

Every Supply Creats its own demand

ويقرر ساى في ذلك أنه تحت تأثير تقسيم العمل لا بد من حدوث مبادلات بين الأشخاص، وأنه في هذه المبادلات فإن السلع هى التى تتبادل في الحقيقة في مقابل السلع الأخرى وذلك كما هو الحال في المقايضة، وأن النقود في تدخلها في عمليات التبادل لا تعدو أن تكون مجرد وسيط لأنها ليست لها منفعة خاصة أو ذاتية، إذ تنحصر كل منفعتها في تمكين حائزها من الحصول على سلع أخرى.

ومع ذلك، فإن ساى لم يأت بجديد في هذه النقطة، فقد سبقه في ذلك كيناى Quesnay زعيم مدرسة الطبيعيين، وآدم سميث من بعده، وإنما تكمن أهمية هذه البداية في النتائج التى ترتبت عليها وهى[3]:

---

(١) ولد جان باتيست ساى عام ١٧٦٧ ومارس نشاطات مختلفة منها: السياسة، والصناعة، وتدريس الاقتصاد السياسي في الكوليج دى فرانس، والتأليف حيث نشر العديد من الكتب وكان أول كتاب له في الاقتصاد عام ١٨٠٣، وتوفى ساى عام ١٨٣٢، ويعرف قانون ساى بقانون الأسواق أو المنافذ **La loi des debouchés**.

انظر في تفصيل ذلك: لبيب شقير، تطور نظرية التشغيل في الفكر الاقتصادى، مذكرات على الاستنسل، ١٩٥٨، وقد اعتمدنا على هذا المرجع إلى حد كبير في هذا الخصوص.

(٢) انظر: G. Ackley, Macroeconomic Theory, op- cit, Chap. 5.

(٣) انظر: لبيب شقير، المرجع السابق، ص٣٠.

أولاً: أن كل شخص لا يستطيع شراء منتجات الآخرين إلا بما ينتجه هو من سلع، ولهذا كلما ازداد الإنتاج كلما ازدادت مقدرة الأشخاص على الشراء من الآخرين، وكلما ازداد التبادل اتسعت الأسواق، وفي هذا يرى ساى أنه عندما يزداد إنتاج كل سلعة فإنها تفتح في نفس اللحظة سوقاً للمنتجات الأخرى بما يساوى كل قيمتها، فالعرض إذاً هو الذى يولد الطلب أو يخلقه، فالطلب إذا متغير تابع للعرض، والعرض هو المتغير المستقل حيث يحدد بتغيراته ما يحدث في الطلب.

ثانياً: ما دامت السلع هى التى تتبادل، وما دامت زيادة الناتج (العرض) هى التى تفتح سوقاً لتصريف المنتجات الأخرى، فإنه إذا بقيت بعض السلع في السوق دون تصريف بحيث تنخفض أثمانها وتتدهور فإن ذلك لا يكون راجعاً لوجود قصور عام في الطلب على كل السلع، وإنما يكون راجعاً إلى أحد العاملين الآتيين:

١- عدم إنتاج كميات كافية من بعض السلع الأخرى، فلو ازداد إنتاج هذه السلع الأخرى لزادت في يد منتجها وسائل الحصول على السلع ولزادوا من طلبهم على السلع غير المصرفة، فالعلاج لأزمات قصور التصريف إذاً لا يكون بإنقاص إنتاج السلع غير المصرفة وإنما يكون بزيادة إنتاج غيرها من السلع الأخرى.

٢- أن يكون المنتجون قد أنتجوا سلعاً معينة بكميات أكبر مما يحتاجه المستهلكون من هذه السلع، وهنا تبقى بعض هذه السلع دون تصريف لأن إنتاجها قد حدث بكميات أكبر مما تمليه احتياجات المجتمع منها، وهذا الوضع يصحح نفسه في النهاية، ذلك أنه تحت تأثير تغيرات القيمة والأرباح سينقص المنتجون من كمية هذه المنتجات، ويستخدمون الطاقة الإنتاجية التى تتوفر عن هذا الوضع في زيادة إنتاج السلع الأخرى التى تكون الكميات المنتجة

منها أقل من احتياجات المجتمع الفعلية لها.

ونتيجة لذلك لا يمكن تصور حدوث أزمة إفراط إنتاج عامة، وإن كانت تبقى بعض السلع في بعض الظروف دون تصريف، وعلاج ذلك في نظر ساى يرتبط بالعرض لأن الطلب مفروض فيه أن يمتص في النهاية كل الكميات المعروضة التى تم إنتاجها بصورة سليمة.

ثالثاً: أن كمية النقود لا تأثير لها على تحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى على السلع ولا على حجم المبادلات المرتبطة بهذا التوازن وأن أى كمية من المبادلات يمكن أن تتم إن وجدت العوامل الحقيقية التى تخلقها بأى كمية ممكنة من النقود، وأن كل أثر لتغير كمية النقود ينعكس على مستوى الأثمان النقدية وتغير قيمة النقود.

قانون الأسواق وحجم التشغيل:

رتب ساى بعض النتائج على قانونه للأسواق، وتبرز إحدى هذه النتائج في ارتباطها بموضوع التشغيل، ذلك أنه طبقاً لقانون ساى يكون الطلب الكلى مساوياً للعرض الكلى للسلع عند أى مستوى من مستويات الإنتاج، ومن ثم فهناك توازن بين الطلب والعرض أيًا كان حجم الإنتاج، وما لم نصل إلى حجم التشغيل الشامل للموارد، فإن المنتجين سيتجهون دائماً لزيادة الإنتاج والتشغيل حتى يصلوا إلى مرحلة لا يمكن معها زيادة الإنتاج ويكون هذا المستوى هو مستوى التشغيل الشامل، ويتحقق التوازن كذلك في هذه المرحلة وإن كان توازناً مستقراً وثابتاً فالعمال يكونون هنا مشغلين أقصى تشغيل ممكن لهم.

الادخار والتشغيل:

تغاضى ساى عن حقيقة تقضى بأنه إذا كان أى مستوى من الناتج يولد دخلاً مساوياً لهذا الناتج فليس هناك ما يضمن أن هؤلاء الذين يحصلون على هذا الدخل سوف ينفقونه بالكامل، ذلك أنه من الجائز أن يدخروا جزءً من هذا

الدخل حيث يمثل الادخار في هذه الحالة تسرباً Leakage من تيار الدخل- الإنفاق، الأمر الذى يعطل انطباق قانون ساى.

وقد أدرك ساى أهمية إثبات فكرة أن الادخار ينفق كله في شكل آخر غير الطلب على السلع الاستهلاكية، ولهذا فرق بين نوعين من الاستهلاك: استهلاك غير منتج، واستهلاك منتج أو المعيد للإنتاج، وقصد ساى بالاستهلاك غير المنتج ذلك الذى تستهلك بمقتضاه السلع لإشباع حاجة ودون أن يترتب على استهلاكها إنتاج قيمة جديدة أو خلق سلع جديدة، أما الاستهلاك المنتج أو المعيد للإنتاج فهو الذى تستهلك بمقتضاه السلع ولكن يترتب على استهلاكها توليد إنتاج جديد أى خلق سلع جديدة تستمر وتبقى، وذلك كتقديم الطعام للعمال الذين يبنون منزلاً أو استخدام بعض المواد الأولية لبناء مصنع.

وتقتضى عملية الاستهلاك المنتج أن يحصل امتناع عن استهلاك جزء من الناتج استهلاكاً غير منتج، أى أن تحدث عملية ادخار، وهذا الادخار لا يترتب عليه نقصان الاستهلاك الكلى للمجتمع، لأنه ينفق كله في النهاية وإن كان يستخدم في إنتاج رءوس الأموال التى تزيد من الطاقة الإنتاجية، وما دام الأمر كذلك، فإن الادخار لا يؤدى إلى إنقاص الطلب على السلع، ومن ثم يظل الطلب الكلى على السلع مساوياً لعرضها الكلى طبقاً لما يوضحه قانون ساى أو قانون الأسواق.

دور سعر الفائدة في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار:

يرى ساى أن سعر الفائدة يوازن بين الادخار والاستثمار ومن ثم يتحقق التشغيل الشامل، وآية ذلك أن سعر الفائدة وتغيراته هو الذى يوجه المدخرات نحو الإنفاق.

وتجدر الإشارة إلى أن ساى يرى كذلك أن كمية النقود لا تأثير لها على حجم المبادلات، بل إن حجم المبادلات هو الذى يؤثر على كمية النقود، فعندما

ينشط الإنتاج والاستهلاك تكون هناك كمية أكبر من المبادلات ويكون هناك حاجة إلى كمية أكبر من النقود.

ونتيجة لذلك، فإن ساى يرى أنه لا تأثير لكمية النقود على سعر الفائدة، فزيادة كمية النقود أو نقصها لا يؤثر إلا على نسبة التبادل بين النقود والسلع الأخرى، أى على مستوى الأسعار النقدى للسلع[١].

وعلى ضوء ذلك، فإن ساى كان عليه- وقد أعلن عدم تأثر سعر الفائدة بكمية النقود- أن يبحث عن العوامل التى تحدد أثر سعر الفائدة على كمية النقود، وانتهى إلى أن هذه العوامل هى عرض وطلب رءوس الأموال، ويرى ساى في ذلك أن الذين يدفعون الفائدة هم أولئك الذين يستخدمون المدخرات، والذين يستخدمون المدخرات هم المستثمرون من رجال الأعمال الذين يطلبون رءوس الأموال النقدية لإنشاء المصانع أو لتوسيع مصانعهم القائمة.

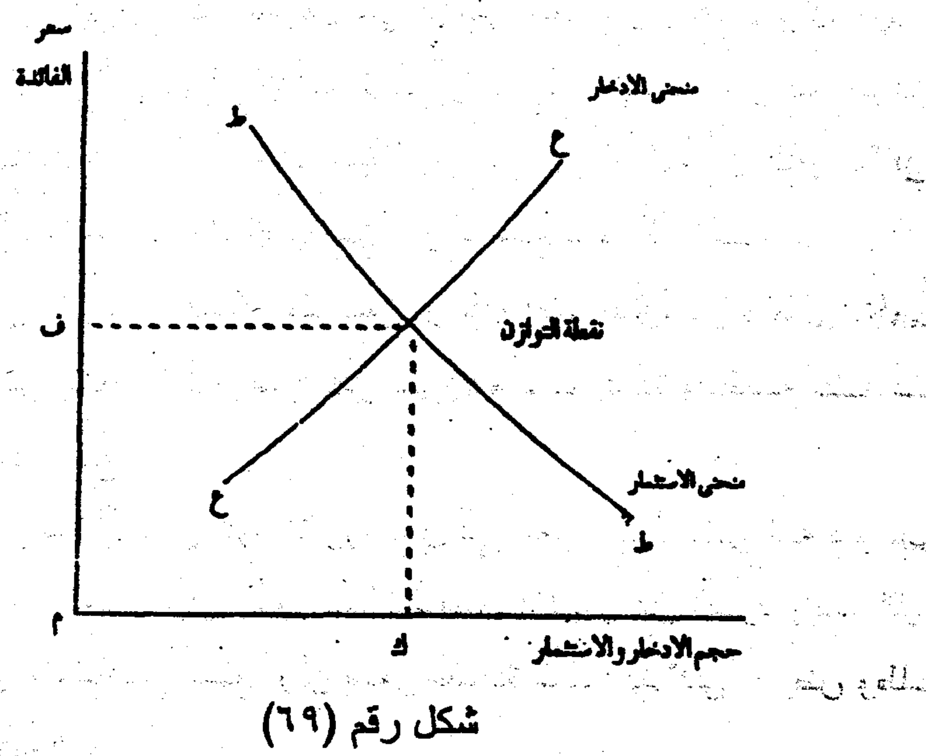
ونظراً لأن سعر الفائدة يمثل ثمن أو نفقة الاقتراض، فإن رجال الأعمال يكونون على استعداد للاقتراض بقدر أكبر عند سعر فائدة منخفضة عنه عند سعر الفائدة مرتفع.

وعلى هذا الأساس تقوم نظرية ساى في سعر الفائدة على أنه هو ثمن أو نفقة رأس المال، وأن رأس المال المقصود ليس هو النقود وإنما القيم المدخرة والمتمثلة في سلع، وأن سعر الفائدة يتحدد بتلاقى عرض وطلب رءوس الأموال.

---

(١) تختلف نظرة ساى هذه إلى كمية النقود عن نظرة التجاريين لها في تأثيرها على سعر الفائدة، ذلك أن سعر الفائدة- عند التجاريين- ينخفض عند زيادة عرض النقود، ويرتفع عند نقص عرض النقود، وما دام انخفاض سعر الفائدة يشجع المنظمين على الاقتراض وزيادة الإنتاج والمبادلات، فإن زيادة كمية النقود تؤدى إلى زيادة الإنتاج والمبادلات، وهو هدف السياسة الاقتصادية للتجاريين.

ومؤدى ذلك أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار بحيث إذا نقص عرض رأس المال عن الطلب عليه، فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة، ويؤدى ذلك في حد ذاته إلى انخفاض الربح الذى يعود من بعض الاستثمارات، وهو أمر لا يشجع رجال الأعمال على القيام بهذه الاستثمارات، ومع رغبة الأفراد في زيادة مدخراتهم فإن ذلك يؤدى إلى انتقال منحنى الادخار إلى اليمين في الشكل رقم (٦٩)، ويعنى ذلك زيادة عرض رءوس الأموال قليلاً وهو ما يؤدى إلى التوازن بين الادخار والاستثمار.



شكل رقم (٦٩)

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا ازداد الادخار وازداد بالتالى عرض رءوس الأموال وانخفض سعر الفائدة، وهو ما يزيد من فرص الربح مع بعض الاستثمارات التى لم يكن يقدم عليها رجال الأعمال، وبذلك يزيد طلبهم على رءوس الأموال، ومع انخفاض سعر الفائدة ينقص الادخار قليلاً، وهكذا توجد حالة جديدة يزيد معها الطلب ويقل معها العرض حتى يتساوى كل منهما مع الآخر ويحدث التوازن، أى لا يكون الادخار أكبر من الاستثمار ويسمى سعر

الفائدة في هذه النقطة بسعر الفائدة التوازني، وهكذا نصل إلى حالة تضمن معها أن المدخرات سوف تصل إلى أيدي المستثمرين، وبهذا يكفل سعر الفائدة استمرار التشغيل الشامل.

أثر الأسعار والأجور على مستوى التشغيل:

طالما أن التشغيل الشامل هو الوضع الطبيعي للاقتصاد القومي عند التقليديين، فقد أوضحوا أن مستوى الإنتاج الذى يستطيع المنتجون تعريفه لا يتوقف فقط على الإنفاق الكلى، وإنما يتوقف أيضاً على مستوى أثمان المنتجات، فإذا فشل سعر الفائدة مؤقتاً في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإن أى انخفاض في الإنفاق الكلى نتيجة لذلك سوف يلغى عن طريق انخفاض نفس النسبة في المستوى العام للأثمان ودون أن ينسحب هذا الانخفاض على الناتج والدخل الحقيقي ومستوى التشغيل.

وتفسير ذلك أنه عندما ينخفض الإنفاق انخفاضاً علماً، فإن المنافسة بين المنتجين سوف تؤدى إلى انخفاض في الأثمان وذلك حتى يتم تصريف فائض المنتجات، وعليه فإن أسعار المنتجات سوف تنخفض.

ومن الجدير بالذكر أنه نتيجة لزيادة المدخرات، فإن الأسعار سوف تنخفض، وانخفاض الأسعار سوف يمكن الأفراد من الحصول على قدر أكبر من السلع والخدمات، وعليه فإن زيادة المدخرات سوف تؤدى إلى تخفيض الأسعار وليس تخفيض الناتج والتشغيل.

والسؤال الذى يثور بهذه المناسبة هو ما إذا كان المستثمرون سيحافظون على مبيعاتهم في مواجهة الطلب المنخفض عن طريق تخفيض أثمان منتجاتهم، ألا يؤدى ذلك إلى تخفيض أرباحهم ومن ثم انكماش نشاطهم؟

يجيب التقليديون بأن انخفاض أثمان المنتجات سيكون مصحوباً بانخفاض مماثل في أثمان الموارد وخاصة معدلات الأجور، ونتيجة لذلك،

فإنه سيكون هناك بطالة عند مستوى الأجر السائد قبل انخفاض الطلب على الموارد ومنها العمال[١].

والسؤال الآن هو: هل يقبل العمال الأجور المنخفضة؟

يجيب التقليديون بأن المنافسة بين العمال سوف تحقق ذلك، أى سوف تؤدى بمعدلات الأجور إلى الاستمرار في الانخفاض حتى يجد المنظمون مرة أخرى أنه من المربح لهم توظيف جميع العمال العاطلين، ويمكن أن يحدث هذا عند مستوى أجر التوازن المنخفض والجديد.

وعلى هذا الأساس يقرر الاقتصاديون التقليديون أن البطالة الإجبارية Involuntary unemployment لا تتحقق، ذلك أن أى عامل على استعداد أن يعمل عند مستوى الأجر السائد في السوق سوف يجد عملاً، ومن ثم فإن المنافسة بين العمال في سوق العمل يؤدى إلى إلغاء البطالة الإجبارية.

تلك باختصار أبرز إسهامات النظرية التقليدية في التشغيل "التوظيف" فماذا عن فكر النظرية الحديثة في هذا الخصوص؟

---

(١) لا يعطى ساى أى دور للأجور في تحقيق التوازن وفي ضمان تحقق التشغيل الشامل واستمراره على خلاف سعر الفائدة، ذلك أنه من ناحية لا بد وأن تباشر تغيرات الأجور وأثرها على الإنتاج أولاً لأنه هو المتغير الأساسى، وزيادة التشغيل تقتضى أولاً زيادة الإنتاج وبالتالى زيادة الطلب على العمال، ومن ناحية أخرى فإنه عند وجود بطالة في نشاط معين تنخفض الأجور فيه وتنخفض بالتالى نفقة الإنتاج الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض ثمن السلعة مما يوسع من الطلب عليها فيقوم المنتجون بزيادة إنتاجها وبالتالى زيادة التشغيل في هذا النشاط.

ومع ذلك يرى ساى أن زيادة التشغيل تؤدى إلى رفع الأجور وكافة عناصر الإنتاج الأخرى الداخلة في هذا النشاط بما يرتفع معه ثمن السلعة ومن ثم يقل الطلب عليها فينقص المنظمون من تشغيل العمال في هذا النشاط من جديد.

وعليه فإن أثر انخفاض الأجور على التشغيل لا يكون إلا أثراً مؤقتاً.

انظر في تفصيل ذلك: لبيب شقير، المرجع السابق، ص٦٢- ٦٣.

النظرية الحديثة:

نظر التقليديون من الاقتصاديين إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى على أنه قادر على إدارة نفسه ذاتياً دون تدخل من جانب الحكومة، وأن الوضع الطبيعى في هذا النظام هو التشغيل الشامل ولهذا فإن المساعدة من جانب الحكومة في إدارة الاقتصاد القومى تصبح غير ضرورية بل وضارة بالكفاءة التى يعمل بها تلقائياً هذا النظام.

ولعل أحد الحقائق التى أحرجت الاقتصاديين التقليديين ودحضت صحة قولهم بالتشغيل الشامل، هو ما حدث أثناء أزمة الكساد الكبير Great Depression الذى اجتاح العالم في الثلاثينات.

والواقع أن أزمة الكساد الكبير ٢٩- ١٩٣٢ التى أصابت الاقتصاد الرأسمالى كشفت عن الحاجة الماسة إلى نظرية جديدة للتشغيل لعجز النظرية التقليدية عن تفسير أسباب البطالة المتزايدة خلال سنوات الأزمة.

ولقد لفت الكساد الكبير نظر كينز Keynes إلى ضرورة تعديل مسار النظرية التقليدية بعد أن رأى أن الاقتصاد الرأسمالى يعمل في الغالب من الأحيان عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل، وأن سيره عبر الزمن إنما يتضمن التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادى[١] وقد تناول الاقتصاديون من بعده أفكاره بالتعديل والتطوير.

---

(١) وقد ظهرت الطبعة الأولى من كتاب كينز عام ١٩٣٦ بعنوان: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.

General Theory of Employmen, Interest & Money

ومنذ ذلك الوقت أصبح كينز ذائع الصيت، مسموع الكلمة خاصة لدى الحكومة البريطانية وقد أصدر إبان الحرب العالمية الثانية كتيباً عن تمويل الحرب How to pay for the War، لم يركن فيه إلى التمويل من خلال الميزانية، ولكنه وضع اهتماماً كبيراً على الدخل القومى، فأضاف مورداً هاماً لتمويل الحرب وهو الادخار الإجبارى Compulsory Saving وقد أخذت به الحكومة خلال تلك الحرب.

وتهتم النظرية الحديثة في التشغيل، وتسمى بالنظريـة الكينزيـة، بدراسة العوامل التى تحدد مستوى التشغيل، وبالتالى مستوى الدخل القومى، وذلك في الفترة القصيرة أساساً، وفي هذا هاجم كينز النظرية التقليدية ولم يوافقها على ما ذهبت إليه من أن التوازن يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، ورأى أن هذا التوازن يمكن أن يتحقق عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وكحالة خاصة يمكن أن يتم عند مستوى التشغيل الكامل.

وعلى هذا الأساس، فإن الاقتصاد الرأسمالى لا يحوى أية آلية تجعله قادراً على تحقيق التشغيل الكامل، ولا يمكن، والحال كذلك، إرجاع الكساد وبالتالى البطالة إلى الحروب وغيرها من الأسباب غير العادية، بل أن البطالة ترجع كذلك إلى الفشل في اتخاذ القرارات الاقتصاديـة السليمة، أى أن القوى الداخلية والخارجية إنما تساهمان في عدم الاستقرار الاقتصادى.

هذا ويمكن أن نوجز انتقادات كينز للنظريـة التقليديـة في التشغيل فيما يلي[1]:

أولاً: ترفض النظريـة الحديثـة (النظريـة الكينزيـة) قانون ساى Say's Law على أساس أن الدخل لا يتم إنفاقه دائماً وبنفس السرعة التى يتولد بها من عملية الإنتاج، كما أنه ليس هناك ارتباط عضوى بين الادخار والاستثمار على النحو الذى قدمتـه النظريـة التقليديـة، ذلك أن التقليديين يعتقدون بـأن

- وبعد انتهاء الحرب العالمية تقدم في مؤتمر بريتون وودز بمشروعه عن اتحاد المقاصة الدولى International Clearing Union وإن كان للمؤتمر قد تبنى المشروع الأمريكى حين أنشأ صندوق النقد الدولى International Monetary Fund.

(١) انظر: رفعت المحجوب، الطلب الفعلى، ص٥٥ وما بعدها، سامى خليل، مبادئ الاقتصاد الكلى، ص٣٦٧ وما بعدها.

- Dillard: "The Economics of John Maynard Keynes", London, Macmillan, 1950.
- L. R. Klein: The Keynesion Revolution, New York, The Macmillan Book Company, 1966.

المنظمين سوف يقومون باستثمارات أكبر إذا قام الأفراد بزيادة مدخراتهم، وهذا الاعتقاد مردود عليه بأن زيادة الادخار من جانب الأفراد معناه استهلاك أقل أى طلب أقل على الإنتاج الذى يقوم به المنتجون أو المنظمون، والسؤال الذى يطرح نفسه في هذا الخصوص هو هل من المعقول أن يتوسع المنظمون في نشاطهم الإنتاجى في الوقت الذى ينكمش معه الطلب على منتجاتهم؟

إن النظرية الكينزية ترى أن الادخار تقوم به مجموعة من الأشخاص تختلف عن تلك التى تقوم بالاستثمار، ولكل خططها وأهدافها المختلفة، فالادخار يقوم به الأفراد والأسر، أما الاستثمار فيقوم به المنظمون أو رجال الأعمال، ومن هنا فليس لسعر الفائدة تأثير حاسم في هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى، فإن دوافع الادخار تختلف عن دوافع الاستثمار، دوافع الادخار ترجع إلى اعتبارات مختلفة منها: شراء سلع معمرة يتجاوز ثمنها مقدرة الدخل الحالية، أو تكوين رصيد سائل يستخدم في فرص مواتية، أو سد احتياجات الأسرة في المستقبل وخاصة عند اعتزال عائلها للعمل، أو لتغطية نفقات طارئة.. الخ.

أما بالنسبة لدوافع الاستثمار، فإن العامل الحاسم في ذلك هو معدل الربح الذى يتوقعه المنظمون، صحيح أن سعر الفائدة وهو يمثل نفقة الحصول على رأس المال النقدى، الذى يتم به الاستثمار أساساً، يعتبر عاملاً يؤخذ في الاعتبار، ولكنه ليس أكثر العوامل أهمية للقيام بالاستثمار، ومن هنا فإن سعر الفائدة لا يلعب دوره الهام في تحقيق الاستثمارات، ولهذا تكون خطط الاستثمار، بوجه عام، غير حساسة لتغيرات سعر الفائدة.

وفضلاً عن ذلك فإنه في فترات الركود والكساد، يغلب على توقعات الأرباح التشاؤم، ومن ثم تكون مستويات الاستثمار منخفضة في الوقت الذى يكون فيه سعر الفائدة منخفضاً.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المستثمرين يلجأون إلى البنوك التجارية التى تقوم بمنحهم الائتمان عن طريق خلق النقود، ومفاد ذلك أن هؤلاء المستثمرين يقومون باستثمارات تزيد فعلاً عن مقدار المدخرات التى يرغب الأفراد في ادخارها.

وفي ضوء هذه الانتقادات يمكن القول أن التمييز بين الادخار والاستثمار يعتبر أمراً حاسماً وهاماً بالنسبة لكينز على عكس ما ذهبت إليه النظرية التقليدية.

ثانياً: لم يوافق كينز كذلك على ادعاء النظرية التقليدية بأن مرونة الأسعار والأجور واتجاهها نحو الانخفاض سيزيل أثر البطالة الذى يترتب على الانخفاض في الإنفاق الكلى أى الطلب الكلى.

وبالنسبة للأسعار، فإن نظام الأسعار القائم في الاقتصاد الرأسمالى المعاصر لم يعد نظام المنافسة الكاملة، بل أصبح مشوباً بعناصر احتكارية، ومقيداً بعقبات عملية وسياسية تحد من مرونته، ويكفى في ذلك أن المنتجين المحتكرين سوف لا تكون لديهم الرغبة في تخفيض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب.

أما بالنسبة للأجور، فقد سبق أن أشرنا إلى أن النظرية التقليدية ترى أن انخفاض الأجور يؤدى إلى ارتفاع الأرباح، وهو ما يستتبع ارتفاع الإنتاج والتشغيل، ويؤخذ على هذا التحليل أنه يسقط من حسابه تأثير انخفاض الأجور على الطلب الفعلى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظرية التقليدية قد طبقت هذه النتيجة، التى تصدق على مستوى المشروع الواحد، طبقتها على الاقتصاد القومى في مجموعه متناسية أن انخفاض الأجور على مستوى الاقتصاد القومى يؤدى إلى انخفاض الطلب الكلى وبالتالى انخفاض الإنتاج والتشغيل.

ولأن النظام الاقتصادى الرأسمالى ليست له الميكانيكية أو التلقائيـة التـى خلعتها عليه النظرية التقليدية حيث جعلت من مستوى التشغيل الكامل الوضـع العـادى، فإنـه يصبـح مـن الضـرورى أن تخـرج سياسـة الدولـة الاقتصاديـة والمالية عما رسمته النظرية التقليدية من حياد وسلبية بهدف تحقيق التـوازن الاقتصادى والاجتماعى.

ولكن كيف يتحدد إذاً مستوى الدخل القومى وبالتالى مستوى التشغيل فى الاقتصاد الرأسمالى بعد فشل النظرية التقليدية فى ذلك.

الواقع أن مستوى التشغيل يتوقف على مستوى الإنفاق الكلى أى الطلـب الكلى الفعلـى، وتتحـدد مكونـات الطلـب الكلــى الفعلــى بـالطلب علــى سـلع الاستهلاك، والطلب على سلع الاستثمار، وهـو مـا سنشير إليهمـا تباعـاً فـى المبحث الثانى والثالث على التوالى.

المبحث الثانى

الطلب على سلع الاستهلاك

يتوقف الطلب على سلع الاستهلاك من جانب المجتمع، عند كينز، على العوامل الآتية:

١- الدخل.

٢- العوامل الموضوعية.

٣- العوامل الشخصية.

أولاً: العلاقة بين الاستهلاك والدخل:

يعتـبر الدخـل بصـورة عامـة المؤثـر الرئيسـى علـى الإنفـاق الفـردى أو

التجميعى عند كينز[١] وقد اقترح كينز في هذا الخصوص فكرتين جوهريتين في شأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك: فقد أكد أولاً على أن الإنفاق الاستهلاكى مرتبط بالدخل ارتباطاً عضوياً بحيث يمكن الاعتماد عليه والتعبير عنه بالمعادلة الآتية:

الاستهلاك = دالة (الدخل)

ك = د (ل)

أى أن مستوى الاستهلاك يعتمد على مستوى الدخل، فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك، وهذه العلاقة بين الدخل الكلى والاستهلاك الكلى ليست في صورتها النقدية، وإنما بين الاستهلاك الكلى الحقيقى والدخل الكلى الحقيقى، يتم التوصل إلى الاستهلاك الكلى الحقيقى عند كينز عن طريق قسمة الاستهلاك الكلى النقدى على الرقم القياسى لوحدة الأجور ، حيث أن وحدة الأجور هى الأجر النقدى الواجب دفعه للحصول على ساعة واحدة من ساعات العمل.

كما يتم الحصول على الدخل الحقيقى عند كينز عن طريق استخدام الرقم القياسى لتكاليف المعيشة.

كما أكد كينز ثانياً على أن "الناس يميلون من حيث المبدأ وبصورة عامة إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل[٢]،

---

(١) انظر:

J. M. Kcynes, The General Theory of Employment, Interest and Money (New York, Harcour, Brace, 1936), p. 96.

ولا يعنى ذلك عدم وجود مؤثرات أخرى على الإنفاق الاستهلاكى، وإنما يمكن أن نغض الطرف عنها مؤقتاً لعدم تأثيرها الكبير، ونركز على الدخل الحقيقى لمجموع الأفراد بعد استبعاد آثار تقلبات معدلات الأسعار.

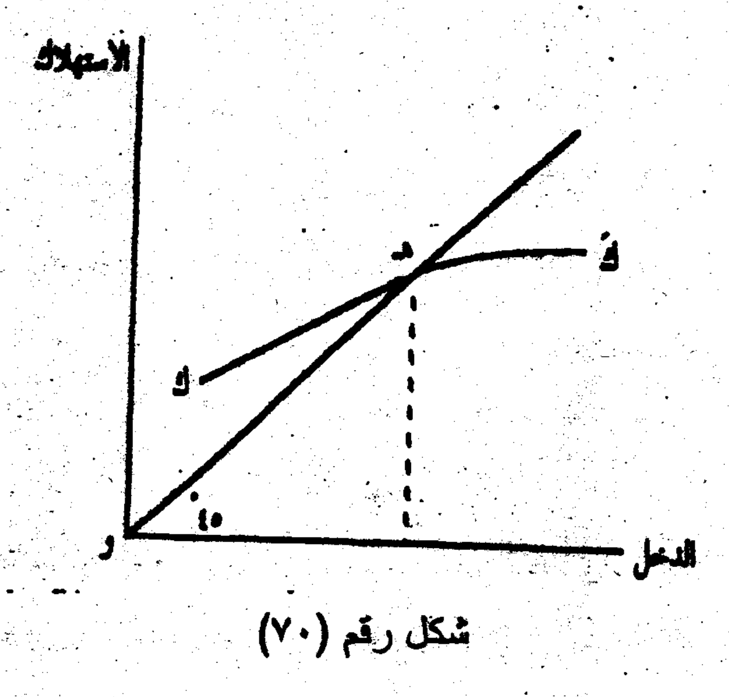
(٢) Keynes, The General Theory ..., op- cit, p. 90.

ومؤدى ذلك أن الناس في حالة زيادة دخولهم سيقومون، من ناحية المبدأ، بادخار جزء من هذه الدخول.

وقد اعتقد كينز أن ذلك ينطبق بصورة خاصة في الفترة القصيرة على أساس أن مستويات الاستهلاك تتجه إلى أخذ طابع العادة المألوفة فلا تتغير بسرعة زيادة أو هبوطاً.

دالة الاستهلاك: The Consumption Function

تمثل دالة الاستهلاك تعبيراً عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل عند كينز، وقد يكون من المفيد أن نترجم هذه العلاقة بيانياً كما يتضح من الشكل رقم (٧٠) التالي:



شكل رقم (٧٠)

ووفقاً لهذا الشكل فإن المنحنى ك كَ يمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل، وبديهى أن نقرر أن ميل هذا المنحنى موجب بسبب طردية العلاقة بين الدخل والاستهلاك، كما أن رسم هذا المنحنى محدباً إلى أعلى يعنى أن ميل هذا المنحنى يتناقص كلما زاد الدخل، وحيث أن ميل المنحنى هو عبارة عن الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بمقدار ثابت، فإن ذلك معناه أن

التغير في الاستهلاك إنما يتم بنسبة أقل من التغير في الدخل، إذ لو كان الاستهلاك يتغير بنفس نسبة تغير الدخل لكان المنحنى ك كَ خطاً مستقيماً ولو كان يتغير بنسبة أكبر من الدخل لكان المنحنى ك كَ مقعراً إلى أعلى.

ورسم المنحنى ك كَ بحيث يقطع خط الـ ٤٥° عند نقطة ما هى (هـ) مفاده أنه إذا استثنينا مستويات الدخل فإن الاستهلاك يكون أقل حجماً من الدخل.

وقد ثار الجدل حول كون المنحنى ك كَ محدباً إلى أعلى، وإن كان المتفق عليه أن افتراض أن هذا المنحنى محدب إلى أعلى ليس شرطاً ضرورياً، والمهم هو أن يكون التغيير في حجم الاستهلاك أقل من التغيير في حجم الدخل من الناحية المطلقة، ومن ثم فإن حجم الادخار يزداد كلما ازداد الدخل بشرط أن يكون ميل المنحنى ك كَ أقل من ميل الخط ٤٥° ويستوى في ذلك أن يقع هذا المنحنى أسفل الخط ٤٥° من البداية ودون أن يقطعه أو يقع أعلى منه عند المستويات المنخفضة من الدخل.

الميل للاستهلاك: Propensity to Consume

ويسمى المنحنى ك كَ الذى يربط بين الاستهلاك والدخل بمنحنى الميل للاستهلاك، واختصار الميل للاستهلاك أو دالة الاستهلاك.

ولا يعنى الميل للاستهلاك مجرد الرغبة في الاستهلاك بل يعنى الاستهلاك الحالى أو المتوقع من مستويات الدخل المختلفة، ولهذا فهو يشبه، في هذا الخصوص، منحنى الطلب الذى يبين ليس مجرد الرغبة المقترنة بالقدرة على الشراء[1].

---

(١) Dillard, The Economics of John Maynard Keynes, op- cit, p. 76.

الميل الوسطى للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك:

يقصد بالميل الوسطى للاستهلاك Average Propensity to Consume عند أى مستوى من مستويات الدخل، العلاقة بين الاستهلاك والدخل أى نسبة الاستهلاك إلى الدخل، ويرى بعض الكتاب أنه نسبة الدخل المنفق على الاستهلاك[1].

ويمكن كتابة الميل الوسطى للاستهلاك بالمعادلة الآتية:

$$\text{م و ك} = \frac{\text{الاستهلاك (ك)}}{\text{الدخل (ل)}}$$

أما الميل الحدى للاستهلاك Marginal Propensity to Consume فيقصد به العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الدخل، أو هو الذى يقيس العلاقة بين التغيرات في الاستهلاك والدخل.

ويمكن حسابه بالمعادلة الآتية:

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك (م ح ك)} = \frac{\text{الزيادة في الاستهلاك } (\Delta \text{ ك})}{\text{الزيادة في الدخل } (\Delta \text{ ل})}$$

تأثيرات أخرى على الاستهلاك:

رأينا أن الدخل يعتبر المتغير الأساسى في التأثير على مستوى الإنفاق الاستهلاكى، ولكنه ليس المقرر الوحيد لمستوى الإنفاق الاستهلاكى.

وفي هذا رأينا أن الطلب على سلع الاستهلاك يتوقف عند كينز على الدخل وغيره من القوى والعوامل التى يمكن تصنيفها إلى العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية.

---

(١) انظر:

R. Lipsy, An Introduction to Positive Economics, op- cit, p. 364.
R. Lipsy, op- cit, p. 365.

ونتابع الآن الإشارة إلى العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية على التوالى بعد أن عرضنا إلى الدخل كمؤثر أساسى على الإنفاق الاستهلاكى أو الطلب على السلع الاستهلاكية.

ثانياً: العوامل الموضوعية:

توجد مجموعة من العوامل التى تؤثر في الاستهلاك سماها كينز بالعوامل الموضوعية أى تلك العوامل التى لا تتوقف على عادات المستهلك وذوقه وهى:

١- وحدة الأجور، فكلما زادت وحدة الأجور أى مستوى الأجور النقدية كلما قل الدخل الحقيقى وقل بالتالى الإنفاق الحقيقى على الاستهلاك، وذلك بافتراض أن الدخل النقدى ثابت.

٢- التغيرات الطارئة على قيمة رأس المال، فكلما حصل المستهلك على زيادة غير متوقعة في رأسماله نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم مثلاً كلما شجعه هذا على زيادة الاستهلاك والعكس صحيح.

٣- سعر الفائدة، فكلما ازداد سعر الفائدة كلما شجع ذلك على الادخار ومن ثم تقليل الإنفاق على الاستهلاك الحاضر، والعكس صحيح.

ومع ذلك فإن كينز يقلل من أهمية سعر الفائدة على أساس أن تأثيرات تغيير سعر الفائدة محدودة بالنسبة للإنفاق على الاستهلاك.

٤- التغيير في السياسة الضريبية، فالعبرة بدخل المستهلك بعد خصم الضريبة، ومن ثم يسمى هذه بالدخل القابل للتصرف، فإذا زادت الضريبة على دخل الأفراد قل استهلاكهم بالطبع والعكس صحيح.

٥- توقعات المستهلك بالنسبة لدخله في المستقبل، فمن الطبيعى أنه كلما توقع الفرد الحصول على دخل كبير في المستقبل كلما ازداد الدافع له على زيادة الاستهلاك الحاضر والعكس صحيح، والعبرة بدرجة تيقن المستهلك من

زيادة دخله في المستقبل وليس مجرد توقع هذه الزيادة.

ثالثاً: العوامل الشخصية:

إلى جوار العوامل الموضوعية توجد عوامل أخرى تؤثر على طلب الفرد على الاستهلاك، وتتعلق هذه العوامل بحالة المستهلك النفسية والشخصية، ولهذا سماها كينز بالعوامل الشخصية، وهي:

أ- دوافع الأفراد: وقد ذكر كينز منها دوافع من أجلها لا ينفق الأفراد دخولهم على الاستهلاك وهي:

١- تكوين احتياطي لتلافي الاحتمالات غير المتوقعة.

٢- التزود من أجل أحداث متوقعة تغير النسبة بين دخل الفرد وحاجاته المختلفة كالشيخوخة أو إعالة بعض الأشخاص (الحيطة).

٣- الاستفادة من الفائدة والقيمة الفائضة لأن الاستهلاك المؤجل الكبير بالقيمة الحقيقية يبدو مفضلاً على استهلاك مباشر منخفض.

٤- التمتع بإنفاق متزايد تدريجياً وتلبية غريزة واسعة الانتشار تدفع البشر إلى انتظار تحسن مستوى حياتهم في المستقبل.

٥- التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف.

٦- تأمين كمية من الأموال لتحقيق غايات في المضاربة أو المتاجرة.

ب- دوافع المشاريع الاقتصادية والحكومية: ويرى معها كينز أن هناك بعض الدوافع التي تتشابه مع العوامل الذاتية، تدفع بالمشاريع التجارية والصناعية والحكومية إلى القيام بالادخارات وبالتالي التأثير على الميل للاستهلاك، وهذه الدوافع هي:

١- التمويل الذاتي، وتتمثل برغبة المشروع في الحصول على موارد تمكنه من استثمارات جديدة دون حاجة إلى الاقتراض وتحمل أعبائه.

٢- دافع السيولة، أي الادخار لضمان وجود مصادر نقدية سائلة تمكنه

من مواجهة الظروف الطارئة وظروف الكساد.

٣- دافع التحسين، ويقوم المشروع بتكوين احتياجات مالية كي يحصل على دخل متزايد تدريجي ومن ثم تحمي الإدارة من أي انتقاد.

٤- دافع الحيطة والحذر، فلكي تكون إدارة المشروع في موقف سليم، فعليها أن تقوم بتكوين رصيد مالي تسدد منه القروض وخدماتها وقيمة الأصول قبل استهلاكها أو تقادمها.

والواقع أن العوامل الشخصية عوامل ذاتية ومن الصعب قياسها أو تحديدها كمياً، وتشكل حالة اجتماعية وسيكلوجية تؤثر تأثيراً فعالاً في السلوك الاستهلاكي العام لمختلف الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، وفضلاً عن ذلك فهي تتأثر من ناحية أخرى بالمستوى الثقافي والتعليمي وآمال الناس وتجارتهم في الحياة.

بعض التحسينات التي أدخلها أتباع كينز على دالة الاستهلاك:

كان الغرض الأساسي من تحليل كينز لدالة الاستهلاك هو أن يبين أن العامل الأساسي الذي يحدد مقدار الإنفاق على الاستهلاك (الحقيقي) هو الدخل الحقيقي، ولم ينف كينز أن العوامل الأخرى التي بحثها تؤثر في الإنفاق على الاستهلاك، وإنما كان يرى أن تأثير تلك العوامل ثانوي ولذلك جمعها في دالة واحدة مجمعة هي ما سماه بالميل إلى الاستهلاك، على أنه عندما أراد أتباع كينز استخدام نظريته فيما يتعلق بدالة الاستهلاك كوسيلة للتنبؤ بحجم الدخل القومي[١]، فإن التنبؤات التي أمكن التوصل إليها باستخدام تلك النظرية كانت غير واقعية بحيث أصبح الكثيرون يشكون في قيمة دالة الاستهلاك كوسيلة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالتشغيل، الأمر الذي دفع أتباع كينز

---

(١) كان للتنبؤ بحجم الدخل القومي أهمية كبرى بعد الحرب الماضية إذ لم يكن من المعلوم ما إذا كان اقتصاد الدول المتخلفة سيعاني أزمة شديدة بعد انتهاء الحرب أم لا.

لاستجلاء ذلك الأمر، ولعل خطأ التنبؤات يرجع إلى إهمال عوامل أخرى غير عامل الدخل الحقيقى ولها أهميتها في تحديد الإنفاق على الاستهلاك.

والمشكلة الأولى في ذلك والتى واجهها أتباع كينز هى ما إذا كان من الأفضل اعتبار الإنفاق على الاستهلاك متوقفاً على الدخل النقدى أو الدخل الحقيقى، فإذا زادت تكاليف المعيشة أو نقصت بنسبة معينة وزاد الدخل النقدى أو نقص منها بنفس النسبة هل يتأثر الإنفاق النقدى على الاستهلاك بنسبة أكبر أو أقل أو بنفس النسبة؟

طبقاً لما قاله كينز:

* العلاقة بين الإنفاق على الاستهلاك والدخل هى علاقة بين الإنفاق الحقيقى والدخل الحقيقى، بمعنى أنه إذا زاد الدخل النقدى أو نقص بنسبة معينة هى نفس نسبة زيادة أو نقص تكاليف المعيشة، فإن الإنفاق النقدى على الاستهلاك يتغير بنفس النسبة، بمعنى أنه لا يحدث أدنى تغير في الإنفاق الحقيقى على الاستهلاك وحيث يرى كينز عدم وجود ظاهرة الخداع النقدى على اعتبار أن العامل الأساسى في تلك الدالة هو الدخل الحقيقى وليس الدخل النقدى.

أما أتباع كينز فقد قاموا بحساب الارتباط بين الإنفاق النقدى على الاستهلاك والدخل النقدى من جهة وبين الاستهلاك الحقيقى والدخل الحقيقى من جهة اخرى وذلك للتحقق من صحة فرض كينز، وفي هذا فإن تحليلهم لم يؤدى إلى نتيجة قاطعة، ومن ثم لا يزال الإشكال قائماً، وإن كان تحليل كينز أقوى على أساس كون العلاقة بين الاستهلاك والدخل قائمة بين الكميتين الحقيقتين وليس بين الكميتين النقديتين بافتراض أن المستهلك يتصرف برشادة ولن يتأثر بما أسميناه ظاهرة الخداع النقدى.

أما المشكلة الثانية فهى عامل سعر الفائدة في تأثيره على الإنفاق على الاستهلاك، وقد عالجها كينز علاجاً سطحياً حيث يستبعد أن يكون سعر الفائدة ذا تأثير على الإنفاق على الاستهلاك، ومن ثم بحثها أتباعه بحثاً وافياً، وقالوا أن ما ينفقه الفرد على الاستهلاك يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

- الإنفاق على السلع الأكثر بقاء.
- الإنفاق على السلع الاستهلاكية.
- الإنفاق على الخدمات.

فالإنفاق على الخدمات لا يمول عادة عن طريق اقتراض المستهلك، والإنفاق على معظم السلع الاستهلاكية كذلك لا تستعمل معه الأموال المقترضة بنسبة كبيرة، وعلى ذلك يكون الإنفاق على السلعة الأكثر بقاء هو الذى يستعمل معه الاقتراض.

إن الامتناع عن شراء تلك السلع الأخيرة بسبب ارتفاع صغير في سعر الفائدة بعيد الاحتمال، بل إن تغيرات سعر الفائدة بالنسبة لتلك السلع ليست ذات تأثير كبير على إنفاقه عليها.

ويعني ذلك أن دالة الاستهلاك الكلية تكون قليلة الحساسية بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة عموماً.

ومن ناحية أخرى فإن الأمر يختلف بالنسبة لإمكانية حصول المستهلك على الائتمان الاستهلاكى، فمثلاً إذا كان في وسع المستهلك أن يحصل على الائتمان اللازم لشراء إحدى السلع المعمرة (الأكثر بقاء) مثل سيارة، وذلك عن طريق دفع ثلث ثمنها مقدماً والباقي بقسط على مدة سنة، ثم أرادت الدولة تقييد الائتمان الاستهلاكي ففرضت على البنوك التجارية (عن طريق البنك المركزى) عدم إقراض المستهلكين إلا إذا دفعوا نصف قيمة السلعة مقدماً وقسطوا باقى ثمنها على ستة أشهر فقط، فمثل هذا التقييد للائتمان الاستهلاكى

سيؤدى إلى استبعاد عدد محسوس من المستهلكين يصبح في غير قدرته الاقتراض لتمويل شراء السلعة وفقاً لشروط الاقتراض الجديدة.

وعلى ضوء ذلك فإن طريقة تقييد الائتمان الاستهلاكى أشد تأثيراً من رفع سعر الفائدة، ومن هنا يجدر بنا عندما نتكلم عن ثمن الائتمان أى (سعر الفائدة) كأحد العوامل التى تؤثر في قدر ذلك الائتمان وبالتالى في قدر الإنفاق على الاستهلاك، ألا نهمل الشروط الأخرى لإمكانية الحصول على الائتمان والتى هى في الواقع أكثر أهمية من وجهة نظر التأثير على الإنفاق من ثمن الائتمان نفسه.

وتبدو المشكلة الثالثة في العوامل التى تؤثر على الإنفاق على الاستهلاك والتى لم تلق عناية كبيرة من حيث تحليل أثرها على الإنفاق حيث تناولها أتباع كينز كذلك بالتحليل وهى عامل توزيع الدخل.

لقد كانت الفكرة العامة فيما يتعلق بتأثير ذلك العامل على الإنفاق على الاستهلاك أن تحويل جزء من الدخل القومى من أيدى الأغنياء إلى أيدى الفقراء يؤدى حتماً إلى زيادة الإنفاق الكلى على الاستهلاك وبالتالى تقليل الادخار القومى، وذلك أن الأغنياء ينفقون عادة نصيباً من دخلهم أقل من النصيب الذى ينفقه الفقراء.

والواقع أن تحليل تأثير تغير توزيع الدخل بهذا الشكل تحليل خاطئ ذلك أنه بالنسبة لتأثير إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء، فالعبرة بالميل الحدى للاستهلاك وليس الميل المتوسط للاستهلاك بين الطبقتين، صحيح أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأغنياء أقل منه لدى الفقراء، إلا أنه من المشكوك فيه رغم ذلك أن يكون الفارق بين الميل الحدى للاستهلاك بين الطبقتين كبيراً.

وقد حلل أتباع كينز التأثير المحتمل لإعادة توزيع الدخل، وتوصلوا إلى نتيجة تعتبر الآن هى السائدة فيما يتعلق بتأثير ذلك العامل وهى أنه طالما كان تغير توزيع الدخل في الحدود الضئيلة التى يحدث فيها التغير عادة فإن تأثيره على الإنفاق على الاستهلاك يمكن التجاوز عنه.

ولا يفهم من ذلك أنه إذا حدث تغير كبير في توزيع الدخل القومى فإن ذلك التغير لا يؤثر كثيراً على الإنفاق على الاستهلاك إذ بالعكس كلما كان هذا التغير كبيراً في اتجاه المساواة كلما زاد الإنفاق على الاستهلاك بدرجة محسوسة والعكس بالعكس.

ونشير الآن إلى الطلب على الاستثمار في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

الطلب على سلع الاستثمار

يقصد بأموال الاستثمار تلك الأموال التى لا تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات، وإنما تلك التى تستخدم في إنتاج أموال أخرى سواء أكانت أموال استهلاك أم أموال استثمار.

ويعتبر الاستثمار، شأن الاستهلاك، أحد مكونات الطلب الكلى، ذلك أن أى زيادة في الاستثمار هى زيادة في الطلب الكلى ليس فقط بمقدار ما تم من استثمار ولكن بمقدار حجم مضاعف الاستثمار والعكس بالعكس.

ويقصد بالاستثمار من وجهة نظر المجتمع، استخدام جزء من القوة العاملة ومن وسائل الإنتاج في الحفاظ على طاقة إنتاجية قائمة، عن طريق صيانتها أو استبدالها، أو في بناء طاقة إنتاجية جديدة كاستصلاح أراضى زراعية جديدة، أو شق ترعة أو طريق أو بناء وحدة إنتاجية صناعية جديدة، أو التوسع في وحدة صناعية قائمة، عملية الاستثمار هذه هى إذن عملية

تضيف إلى الطاقة الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع، هذا هو الاستثمار منظوراً إليه من الناحية العينية.

أما في الاقتصاد النقدي وحيث يشهد النشاط الاقتصادي التدفقات النقدية إلى جانب التدفقات العينية، فإنه يكون لظاهرة الاستثمار هي الأخرى مظاهرها النقدية، فلكي يتم الاستثمار يتعين أولاً أن يحتجز جزء من الدخل النقدي بعيداً عن الإنفاق على الاستهلاك، أي يدخر، لكي يستخدم في مرحلة ثانية في شراء القوة العاملة والسلع الإنتاجية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية الجديدة، ومن ثم يتحقق الاستثمار عن طريق الإنفاق على شراء القوة العاملة والسلع اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية، وتتمثل النتيجة العينية للاستثمار في قيام هذه الطاقة الإنتاجية، ولكن عملية الاستثمار هذه تولد أثناء فترة البناء التي تسمى اصطلاحاً بفترة تفريخ الاستثمار، آثاراً مباشرة تتمثل في خلق دخول نقدية جديدة لبائعي قوة العمل والسلع الإنتاجية الأخرى المستخدمة في عملية البناء، ومن ثم يكون لعملية الاستثمار في الاقتصاديات النقدية أثران: أثر مباشر يتحقق أثناء عملية البناء ويتمثل في خلق دخول نقدية للمساهمين في عملية البناء، وهذا أثر نقدي يتحقق في الأجل القصير، وأثر عيني يتحقق في نهاية عملية البناء ويتمثل في الطاقة الإنتاجية الجديدة التي يمكن تشغيلها باستخدامها في عملية الإنتاج في فترة مستقبلة، وهو أثر مرتبط إذن بالزمن الطويل.

ذلك هو الاستثمار منظوراً إليه من وجهة نظر المجتمع، أما بالنسبة للفرد الرأسمالي فمن الممكن أن يوجد استثمار دون أن يرتب زيادة في الطاقة الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع، فالفرد الرأسمالي المستهلك لرأس المال النقدي، يستطيع أن يستخدمه، لا في بناء طاقة إنتاجية جديدة، وإنما في شراء قيم منقولة، أسهم وسندات، وهي صكوك تمثل أصولاً رأسمالية موجودة

بالفعل، فالمشترى لأسهم شركة صناعية مثلاً إنما يشترى صكوكاً تمثل جزءاً من رأسمال الشركة الموجودة بالفعل، وينتقل إليه ملكية هذا الجزء ويصبح شريكاً في الشركة بقدر قيمة هذا الجزء ويحق له اقتسام أرباح الشركة في حدوده، كما أن الفرد المالك لرأسمال نقدى يستطيع أن يستخدمه في شراء مزرعة مثلاً يجرى استخدامها بالفعل في الإنتاج الزراعى.

في هاتين الحالتين يمكن اعتبار هذا التوظيف لرأس المال النقدى من قبيل "الاستثمار" فقط من وجهة نظر الفرد، أما من وجهة نظر المجتمع فلم يترتب على هذا التوظيف أية إضافة للطاقة الإنتاجية، ومن ثم لا يمكن اعتباره من قبيل "الاستثمار" فالاستثمار الذى قام به الفرد المشترى يمثل في ذات الوقت تخلياً عن الاستثمار من جانب الفرد البائع.

فالتوظيف الفردى لم ينتج هنا إلا مجرد نقل ملكية الطاقة الإنتاجية الموجودة بالفعل من شخص لآخر.

وفي تحليل كينز يقتصر مفهوم الاستثمار على شراء السلع الإنتاجية الجديدة بقصد الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد القومى لأن هذا الفعل وحده هو الذى يخلق عمالة وناتجاً إضافيين.

وثمة نقطة أخرى في هذا الموضوع (مفهوم الاستثمار) وهى التفرقة بين الاستثمار الذاتى (المستقل) والاستثمار المشتق (التابع).

أما الاستثمار الذاتى فيتمثل في كل استثمار يتم اتخاذه تنفيذاً لقرارات مستقلة عن مستوى الدخل، أى دون أن تكون له علاقة مباشرة بمستوى الدخول الجارية، بينما يتقرر الاستثمار المشتق استجابة للزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (وهذه الزيادة عادة ما تتحقق تحت تأثير الزيادة في الدخل)، إذ قد تؤدى الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (في حالة غياب الطاقة الإنتاجية الزائدة أو المعطلة) إلى زيادة في الطلب على عناصر الإنتاج

المستخدمة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية، ومن بينها وسائل الإنتاج الثابتة.

ويمثل التوسع في الطاقة الإنتاجية في هذه الحالة استثماراً أثارته الزيادة الأولية في الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن ثم يقال إن الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة (كالآلات) هو طلب مشتق من الطلب على السلع النهائية، أى السلع الاستهلاكية، وبما أن المنتج الفرد يقوم بالإنتاج بقصد الربح فهو ينتج إذا توقع طلباً على السلعة التى ينتجها، وبما أن الطلب على السلع الإنتاجية (ويهمنا منها هنا وسائل الإنتاج الثابتة) يمكن أن يرد في النهاية إلى الطلب على السلع الاستهلاكية، فإن القاعدة العامة في الاستثمارات الفردية أن تكون استثمارات مشتقة، وهى لا تكون استثمارات ذاتية إلا عندما تتخذ على أساس خطط طويلة الأمد مستقلة عن اعتبارات الربح والخسارة المباشرة، وذلك على عكس الاستثمارات العامة التى يكون لها عادة طبيعة الاستثمار الذاتى.

أهمية الاستثمار:

تكمن أهمية الاستثمار في الحقائق الآتية:

١- يؤدى الاستثمار إلى جانب زيادة الطلب إلى خلق طاقة إنتاجية جديدة، ومن ثم يساهم الاستثمار في نمو الدخل فضلاً عن وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل للموارد.

٢- يتوقف الاستثمار على التوقعات في المستقبل، وهى قابلة للتغير نتيجة عوامل متعددة، كذلك فإن الاستثمار يعتمد في تمويله بصفة أساسية على الادخار، ومن ثم فإن أى تغيير في مستوى الدخل، نتيجة عوامل طبيعية مثلاً، سيؤثر على مستوى الادخار وبالتالى على مستوى الاستثمار، ونتيجة لذلك فإن التحكم في حجم الاستثمار أمر ضرورى وله الأولوية إذا أردنا التحكم في تقلبات الدخل.

والسؤال الذى يثور الآن هو: ما هى العوامل التـى تحكم الإنفاق الكلـى على الاستثمار؟

إن قـرار الاستثمار شـأنه شـأن أى قـرار اقتصـادى آخـر، ينبنـى علـى المقارنة بين العائد والنفقة، فقرار المنتج بـأن يقـوم بتشـغيل عـامل جديد مثـلاً يبنى على المقارنة بين العائد من تشغيله "إنتاجية هذا العـامل" وبيـن نفقتـه "أى الأجر في هذه الحالـة" وسيقوم بتشـغيل هـذا العـامل طالمـا أن إنتاجيتـه تفـوق أجره، وسيستمر في تشغيل العمال حتى يصل إلى النقطة التـى تتساوى معهـا إنتاجية العامل الأخـير مـع أجـره باعتبـار أن ذلـك هـو شـرط تحقيـق أقصـى ربح... وهكذا بالنسبة لمختلف القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ولا يختلف الأمر في جوهـره بالنسـبة لقـرار الاسـتثمار، ذلـك أن متخـذ القرار يقارن في هذه الحالة بين عائد القرار، وهو ما يسـمى "بالكفـاءة الحديـة لرأس المال" وبين نفقة القرار وهو في هذه الحالة "سعر الفائدة" وسيتخذ القرار إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المـال تزيـد علـى سـعر الفـائدة، وسيسـتمر فـي القيام بمزيد من الاستثمار حتى يصل إلى المرحلة التى تتساوى معهـا الكفـاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة.

لقد كانت النظرية التقليدية ترى أن الإنفاق على الاستثمار يتوقف أساسـاً على سعر الفائدة في السوق، يتحدد سعر الفائدة في السوق عن طريـق طلـب وعرض الأموال القابلة للإقراض.

وقد هاجم كينز هذه النظرية ونادى بنظريـة مختلفـة فيمـا يتعلـق بتحديد الطلـب علـى رأس المـال، ذلـك أن الطلـب علـى رءوس الأمـوال لغـرض الاستثمار عند كينز يتحدد بعاملين:

الأول: الكفاءة الحدية لرأس المال.

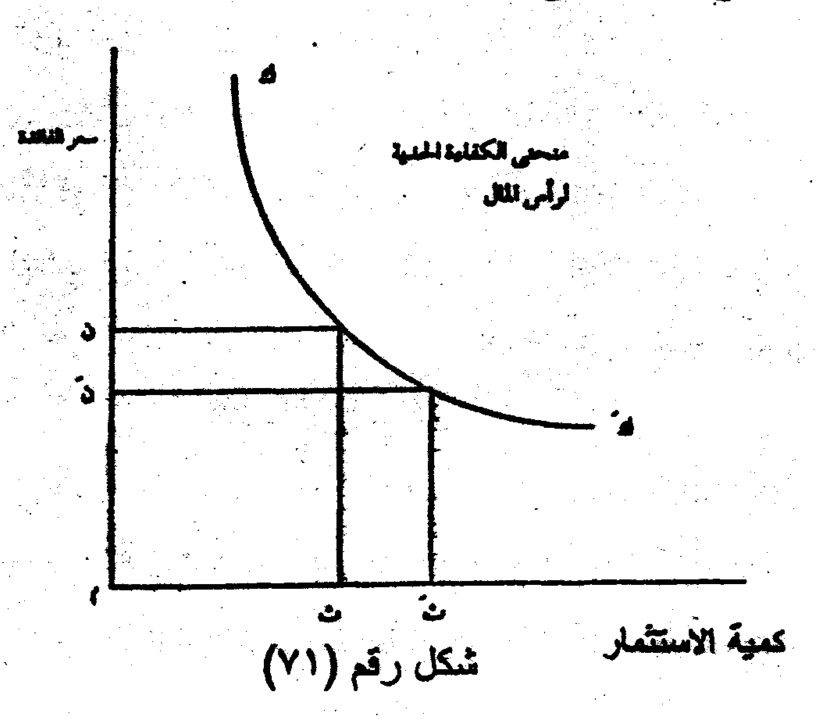
الثانى: سعر الفائدة.

ويعرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المـال Marginal Efficiency of Capital بأنها "سعر الخصم الذى إذا طبق على سلسلة من الأربـاح المتوقعـة طوال حياة أصل إضافى مـن الأصـول الرأسمالية يـؤدى إلـى تسـاوى القيمـة الحاضرة لتلك السلسلة مع ثمن ذلك الأصل الرأسمالى في السوق.

وعلى هذا الأساس تعتبر الكفاءة الحدية لرأس المال معياراً لمقدار الربح الصافى الذى يمكن أن يتوقعه رب العمل من طلبه وحدات إضافيـة مـن رأس المال لأغراض الاستثمار.

ويهمنا الآن أن نعرض لكيفيـة تحديد مستوى الاسـتثمار بـالرجوع إلـى المتغيرين السالفة الإشـارة إليهمـا وهمـا: الكفـاءة الحديـة لـرأس المـال وسـعر الفائدة.

ويمكن الاستعانة في ذلك بالرسم البيانى رقم (٧١) التالى حيث يتم قياس كمية الاستثمار علـى المحـور السينى، وسـعر الفـائدة والكفـاءة الحديـة لـرأس المال على المحور الصادى والمنحنى ك كَ وهو منحنى الكفاءة الحدية لـرأس المال أو منحنى الطلب على الاستثمار.



شكل رقم (٧١)

فالمستثمر الذى يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن سيزيد من استثماره كلما كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، إنه يقارن بين أمرين: إقراض ما لديه من نقود عند سعر الفائدة أو استثمارها عند سعر الخصم الذى يعبر عن الكفاءة الحدية لرأس المال، فإذا كان سعر الفائدة أقل من الكفاءة الحدية لرأس المال قام بالاستثمار، وإذا كان العكس امتنع عن الاستثمار وأقرض ما لديه من نقود، ويستمر الأفراد أى المجتمع في الاستثمار حتى يتساوى سعر الفائدة مع الكفاءة الحدية لرأس المال.

وبالرجوع إلى الشكل السابق نجد أنه إذا كان سعر الفائدة السائد هو م ن فإن كمية الاستثمار التى يقوم بها المجتمع هى م ث.

أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى م نَ فإن كمية الاستثمار التى يقوم بها المجتمع تزيد لتصبح م ثَ.

وتجدر الإشارة إلى أن ميل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال ذو أهمية كبيرة في تحديد مستوى التشغيل والدخل حيث يحددان مدى التغيير في الاستثمار نتيجة التغير في سعر الفائدة، فكلما زادت مرونة منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال كلما ازداد حجم الاستثمار نتيجة تغيير معين في سعر الفائدة، والعكس صحيح فكلما قلت مرونة منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال كلما قلت الزيادة في الاستثمار نتيجة تغيير معين في سعر الفائدة.

ومن الطبيعى أن تتناقص الكفاءة الحدية كلما ازدادت رءوس الأموال المستثمرة، ذلك لأن زيادة الاستثمار في الدولة تؤدى إلى خفض أثمان السلع والخدمات النهائية التى يتم إنتاجها من خلال ذلك الاستثمار، وتؤدى زيادة الإنتاج في نفس الوقت إلى زيادة أثمان عناصر الإنتاج بسبب التنافس عليها، الأمر الذى يقل معه الربح الذى يتوقعه رجل الأعمال من إضافة وحدات جديدة إلى الأموال المستثمرة فعلاً، وقد سبق أن عرضنا للعلاقة بين كميات

رءوس الأموال المستثمرة والكفاءة الحدية لكل كمية منها في صورة منحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين في الشكل السالفة الإشارة إليه، وذلك حينما كنا نتكلم عن عملية تكوين رأس المال وعن العوامل التى تؤثر على حجم الاستثمار عند كينز.

وقد أدت كتابات كينز في ذلك إلى إيضاح أهمية توقعات رجال الأعمال في الأجل الطويل في تحديد الكفاءة الحدية لرأس المال وبالتالى في تحديد حجم الاستثمار.

وتنتهى كتابات كينز كذلك إلى أن توقعات رجال الأعمال في الأجل الطويل تتوقف على عاملين هما:

١- المضاربة في أسواق الأوراق المالية، حيث لا تنشأ هذه التقلبات في نظر كينز، عن الحالة الحقيقية لكفاءة الاستثمار، وإنما نتيجة لتدخل أشخاص لا دراية لهم بالحالة الحقيقية للسوق في عمليات بيع وشراء أموال الإنتاج، فضلاً عن دور المضاربين الأكفاء الذين تكون لديهم الخبرة الكافية للاستفادة من فروق الأسعار وليس لغرض الاستثمار الدائم.

٢- تقلبات الحالة النفسية لرجال الأعمال بين التفاؤل والتشاؤم، وهو ما يعكس تقلبات هذه الحالة بين الجماهير.

ولا تكفى في هذا الخصوص، معرفة الكفاءة الحدية لرأس المال لتحديد الكمية التى تطلب فعلاً من رأس المال، ذلك أن المنظم، وهو متخذ قرار الاستثمار، يقارن في هذه الحالة بين عائد هذا القرار وهو ما أطلق عليه كينز الكفاءة الحدية لرأس المال، وبين نفقة هذا القرار، وهو في هذه الحالة سعر الفائدة.

ويستمر رجل الأعمال في القيام بمزيد من الاستثمار حتى يصل إلى المرحلة التى تتساوى فيها الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، وذلك على التفصيل الذى سلفت الإشارة إليه.

طرق أخرى لتحديد مستوى الاستثمار:

رأينا أن الاستثمار يتحدد عند المستوى الذى تتساوى مع الكفاءة الحدية لرأس المال مغ سعر الفائدة، وليست هذه هى الطريقة الوحيدة للتعبير عن ذلك، فمن خلال عرض مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال وعرض كيفية تحديد مستوى الاستثمار عن طريق المقارنة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة نجد أن ثمة عناصر ثلاثة رئيسية:

١- ثمن شراء رأس المال.

٢- الإيراد المتوقع نتيجة استخدام رأس المال.

٣- سعر الفائدة.

ومن البدهى أن نقرر أن أى تغيير في أى من العناصر الثلاثة المذكورة يؤدى إلى تغيير في مدى أو نتيجة الاستثمار.

ويمكن على ضوء ذلك أن نتوصل إلى طرق أخرى لتحديد مستوى الاستثمار بخلاف الطريقة التى سبق عرضها والتى تتعلق بسعر الفائدة أساساً.

على انه إذا كان ثمن شراء الآلة هو العنصر االاستراتيجى المراد التركيز عليه، فإنه يتم دمج الإيراد المتوقع وسعر الفائدة السائدة في السوق في متغير واحد لتتم مقارنته بثمن شراء رأس المال.

ويتم تحديد مستوى الاستثمار في هذه الحالة بالقول أن المجتمع يقوم بالاستثمار إذا كان الإيراد المتوقع مخصوماً عند سعر الفائدة السائد في السوق يزيد على ثمن شراء الأصل الرأسمالى، وأن الاستثمار يصل إلى حد التوازن عندما يتساوى هذان المتغيران.

فإذا كان الإيراد المتوقع هو العنصر الإستراتيجي المراد التركيز عليه فإنه يمكن القول أن المجتمع يقوم بالاستثمار إذا كان ثمن الشراء مضافاً إليه سعر الفائدة السائد في السوق أقل من الإيراد المتوقع وأن الاستثمار يصل إلى حد التوازن عندما يتساوى هذان المتغيران.

وإذا كان ثمن شراء رأس المال معروفاً لرجل الأعمال، وكذلك سعر الفائدة السائد في السوق وقت اتخاذ قراره بالاستثمار، فإن الإيراد المتوقع نتيجة استخدام رأس المال ليس أمراً مؤكداً، ويرتبط بمدى القدرة على التوقع والتنبؤ بالمستقبل بدقة.

ومع ذلك فإن إمكانية التوقع بدقة لكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية رأس المال أمر تحوطه بعض الشكوك، ومن ثم فإن توقعات رجال الأعمال تتعرض للتقلبات مما ينعكس أثره على الإيراد المتوقع وبالتالي على قرار الاستثمار، ولهذا تتعرض المجتمعات الرأسمالية لكثير من التقلبات الاقتصادية

وهنا يرى بعض الاقتصاديين ضرورة تدخل الحكومة بالتخطيط لتتحكم في الاستثمار وتحول دون حدوث تقلبات كبيرة فيه رغم الاختلاف حول نوعية التخطيط والتحكم في حجم الاستثمار، وما إذا كان ذلك يتم في ظل وجود القطاع الخاص أم المشترك أم القطاع العام.

ونشير بعد ذلك إلى نظرية سعر الفائدة في المبحث الرابع من هذا الباب.

المبحث الرابع

نظرية سعر الفائدة

تنظر النظرية التقليدية إلى سعر الفائدة باعتباره المتغير الذى يؤدى إلى تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، فإذا انخفض الطلب على الاستثمار فإن سعر الفائدة ينخفض إلى الحد الذى يؤدى إلى تقليل الادخار ليتساوى مرة أخرى مع الاستثمار.

ومن ناحية أخرى، إذا ازداد الادخار فإن سعر الفائدة ينخفض إلى الحد الذى يؤدى إلى زيادة الاستثمار ليتساوى مع الادخار، وهكذا فإنه وفقاً للنظرية التقليدية في سعر الفائدة إذا انخفض الاستهلاك ازداد الادخار وازداد بالتالى الاستثمار تحت تأثير انخفاض سعر الفائدة لتعويض الانخفاض الذى حدث في الاستهلاك، وهذا معناه، وفقاً للنظرية التقليدية، أنه لن يكون هنا تغيير في الطلب الكلى وبالتالى في مستوى التشغيل والدخل عندما يحدث انخفاض في مستوى الاستهلاك.

نقد النظرية:

وينتقد كينز النظرية التقليدية في تفسير سعر الفائدة السائد في السوق عن طريق تلاقى منحنى الطلب على الأموال القابلة للإقراض مع منحنى عرض تلك الأموال، فليس من المنطقى، كما يقول كينز، أن يكون تغير سعر الفائدة عاملاً أساسياً في تحديد عرض الأموال القابلة للإقراض، لأن أساس ذلك العرض هو الادخار الكلى في الدولة، وهو قبل كل شئ متغير يعتمد أساساً على الدخل الحقيقى الكلى في الدولة.

وعلى هذا الأساس، فإن مقدار الادخار الكلى يتحدد عند كينز عن طريق الدخل الحقيقى.

أما دور سعر الفائدة، فيأتى بعد ذلك لتحديد القدر م الادخار الكلى في الدولة الذى يفضل الأفراد الاحتفاظ به في شكل سائل بدلاً من استثماره في

أموال تنقصها السيولة، فسعر الفائدة إذن هو الثمن الذى يدفعه المقترض للمقرض ثمناً لتخلى الأخير عن السيولة.

والسؤال الآن عن مضمون نظرية كينز في سعر الفائدة بصورة أكثر تفصيلاً؟

سبق أن رأينا أن قرار الاستثمار يتوقف على الكفاءة الحدية لرأس المال من ناحية، وعلى سعر الفائدة من ناحية أخرى، ولقد أشرنا إلى الكفاءة الحدية لرأس المال تفصيلاً في المبحث السابق.

وفي هذا الخصوص نشير تفصيلاً بعض الشئ إلى سعر الفائدة والنظريات التى تحكمها وأهمها نظرية كينز.

ولقد سبق أن أشرنا إى أن النظرية الاقتصادية التقليدية ركزت على اعتبار أن سعر الفائدة يعتبر ثمناً للادخار أو ثمناً للامتناع عن الاستهلاك، أو ثمناً للانتظار أو ثمناً لتفضيل المستقبل على الماضى...

ومع ذلك، فقد نظر كينز إلى سعر الفائدة باعتباره ظاهرة نقدية تمثل الثمن الذى يدفعه المقترض نظير استخدامه للنقود.

ويرجع الاختلاف بين النظرية الاقتصادية التقليدية ووجهة نظر كينز إلى الاختلاف حول مدى توافر العمالة الكاملة من عدمه، ذلك أن النظرية الاقتصادية التقليدية تفترض العمالة الكاملة، ومن ثم فإن أى محاولة لزيادة الاستثمار لا بد وأن تتطلب سحب بعض الموارد من مجال الاستهلاك، والحافز الذى يدفع الأفراد إلى الامتناع عن الاستهلاك الحاضر هو ما يدفع لهم من سعر الفائدة، فسعر الفائدة هو ثمن الانتظار، هو ثمن الامتناع عن الاستهلاك.

وإذا افترضنا أن بعض الموارد معطلة، كما افترض كينز، فإننا لا نستطيع القول أن استخدام هذه الموارد المعطلة لأغراض الاستثمار يتضمن

الامتناع عن الاستهلاك، ومن ثم فإن ما يدفع من سعر فائدة مقابل استخدام هذه الموارد لا يمكن أن يكون ثمناً للانتظار، وأكثر من ذلك فإن الامتناع عن الاستهلاك بتقليل حجمه قد يؤدى إلى إضعاف الحافز إلى الاستثمار، الأمر الذى يؤكد ضرورة التوصل إلى تفسير آخر خلاف القول بأن سعر الفائدة يمثل ثمناً للانتظار أو تفضيلاً للمستقبل.

والآن ما معنى أن كينز ينظر إلى سعر الفائدة باعتباره ظاهرة نقدية؟

معنى ذلك أن كينز ينظر إلى سعر الفائدة باعتباره ظاهرة تتحدد بطلب وعرض النقود.

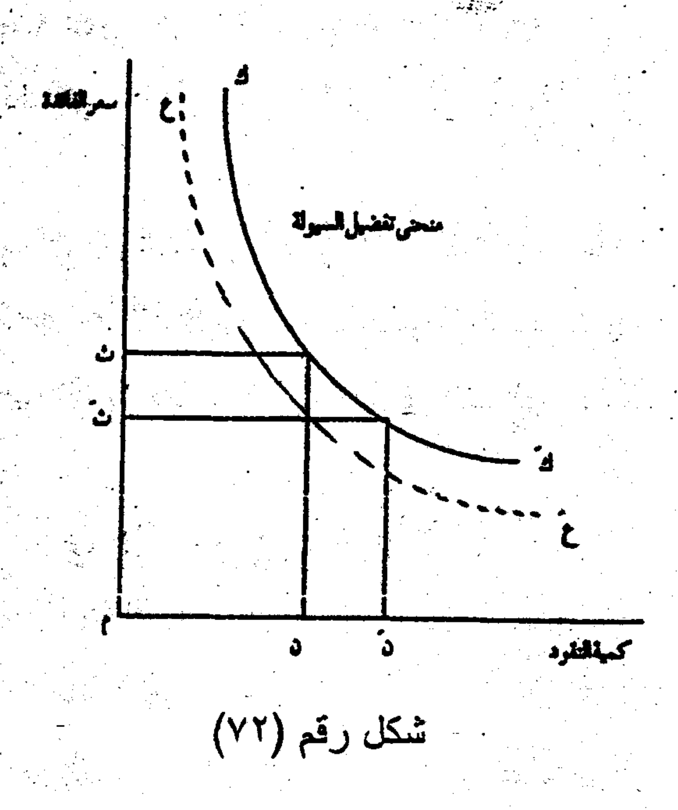
ولكن لماذا نطلب النقود؟

من رأى كينز أن النقود تطلب لأنها الأصل الوحيد الذى يتمتع بسيولة كاملة، فالأفراد أو رجال الأعمال الذين يحتاجون إلى النقود ولا يمتلكونها على استعداد لدفع مقابل للحصول عليها، ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء الحائزين على النقود لا يمكن أن يتخلوا عن حيازة أصل يتمتع بسيولة كاملة إلا إذا حصلوا على مقابل، هذا المقابل هو سعر الفائدة الذى يمكن أن نعتبره مقابل التخلى عن السيولة أى مقابل عدم الاكتناز.

إن تفضيل السيولة هو الذى يدفع الأفراد أو رجال الأعمال إلى الاحتفاظ بنقود سائلة دون إقراضها أو استثمارها في شراء أصول رأسمالية، وهو الذى يعبر عن الطلب على النقود.

أما عرض النقود فيتمثل في كمية النقود التى أصدرها المجتمع في صورة نقود ورقية أو معدنية أو ودائع بنوك، ويتحدد سعر الفائدة في ضوء تفضيل السيولة في علاقته بكمية النقود المتاحة لإشباع الحاجة إلى السيولة، فكلما قوى تفضيل السيولة، مع ثبات العوامل الأخرى، كلما زاد سعر الفائدة، وكلما زادت كمية النقود، مع ثبات العوامل الأخرى كلما انخفض سعر الفائدة.

فسعر الفائدة، شأنه شأن أى سعر آخر في السوق، إنما يتحدد عند النقطة التى يتوازن عندها الطلب على النقود مع عرض النقود، وهذه العلاقة بين الطلب على النقود "تفضيل السيولة" مع عرض النقود "كمية النقود" وكيفية تحديدهما بسعر الفائدة يمكن تصويرها بالرسم البيانى التالى شكل رقم (٧٢):



شكل رقم (٧٢)

وتقاس كمية النقود على الشكل على المحور السينى، وسعر الفائدة على المحور الصادى، أما منحنى تفضيل السيولة ك كَ فإنه ذو ميل سالب تعبيراً عن أنه كلما انخفض سعر الفائدة كلما زاد عدد أفراد المجتمع الذين يفضلون الاحتفاظ بثرواتهم في صورة سائلة، أى كلما زاد الطلب على النقود، والسبب في رسم المنحنى بحيث يقل ميله كلما انخفض سعر الفائدة بحيث يقترب من أن يكون موازياً للمحور السينى هو: أن انخفاض سعر الفائدة معناه- كما سلفت الإشارة إليه- زيادة عدد أفراد المجتمع الذين يفضلون الاحتفاظ بنقودهم سائلة، أى كلما زاد عدد الأفراد الذين يتوقعون عودة سعر الفائدة للارتفاع

وبالتالى يفضلون الاحتفاظ بنقودهم سائلة حتى تتحقق اللحظة التى يتوقعونها.

وإذا فرض وانخفض سعر الفائدة حتى كاد يقترب من الصفر فإن لنا أن نتوقع أن الغالبية العظمى في المجتمع ستتوقع زيادة سعر الفائدة في المستقبل لأن احتمال انخفاضه أكثر من ذلك أصبح ضعيفاً للغاية، ومن ثم فإن الطلب على السيولة ستزداد مرونته إلى درجة كبيرة عند هذه المستويات المنخفضة من سعر الفائدة.

ويتضح من الرسم البيانى السابق أن زيادة كمية النقود تؤدى إلى انخفاض سعر الفائدة، أما إذا افترضنا عدم حدوث تغيير في منحنى تفضيل السيولة، فزيادة كمية النقود من م ن إلى م نَ قد أدت إلى انخفاض سعر الفائدة من م ث إلى م ثَ.

ومن ناحية أخرى، فإن ضعف تفضيل السيولة وانتقال المنحنى ك كَ إلى ع عَ من شأنه إذا ما افترضنا ثبات كمية النقود عند م ن أن يؤدى إلى تخفيض سعر الفائدة أيضاً إلى م ثَ.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا افترضنا أنه قد حدثت زيادة في تفضيل المجتمع للسيولة، فإن ذلك يعنى زيادة في الطلب على النقود، وتتم مقابلة ذلك إما بارتفاع "سعر الفائدة" أو بزيادة "عرض النقود".

ونظراً لأن زيادة عرض النقود تخرج عن إرادة الأفراد ورجال الأعمال فإن زيادة تفضيل السيولة تؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومع ذلك فإن السلطات النقدية تستطيع أن تزيد من كمية النقود إلى الحد الذى يمكنها من مقابلة ارتفاع تفضيل السيولة حتى تحول دون ارتفاع سعر الفائدة.

وتبرز في هذا النطاق حقيقتان:

الأولى: نظراً لأن السلطات النقدية قادرة على التحكم في سعر الفائدة عن طريق تحكمها في كمية النقود، ولأن سعر الفائدة يمثل أحد المتغيرات

المحددة لكمية الاستثمار وبالتالى لحجم التشغيل والدخل، فإنه يمكن أن نتبين أهمية السياسة النقدية التى تتبعها الدولة في التأثير على مستوى التشغيل والدخل.

الثانية: إن نظرية كينز في سعر الفائدة قد ساهمت في وضع نظرية النقود كعنصر أساسى ومتعادل مع نظرية التشغيل والعمالة، فقد أوضح كينز على عكس من سبقوه العلاقة بين كمية النقود وسعر الفائدة وبين سعر الفائدة والاستثمار وبالتالى التشغيل والدخل، ومن هنا فقد أوضح العلاقة الوطيدة بين نظرية النقود وبين العمالة والدخل.

ويتحدث كينز عن ثلاثة دوافع تدفع الأفراد والمشروعات إلى الاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل نقود سائلة يسهل التصرف فيها، هذه الدوافع هي:

١- دافع المعاملات: إذ لكى يقوم الأفراد والمشروعات بالمعاملات الجارية (كالإنفاق على شراء السلع الاستهلاكية بواسطة الأفراد أو دفع الأجور اليومية بواسطة المشروعات)، فإنه يتم الاحتفاظ بجزء من الدخل في شكل نقود سائلة، وإن كان هذا الجزء من الدخل يتوقف على:

- مستوى الدخل، فكلما ارتفع هذا المستوى كبرت كمية المعاملات وزادت بالتالى كمية النقود اللازم الاحتفاظ بها في صورة سائلة.

- مدى الفترة التى تنقضى بين الحصول على الدخل وإنفاقه، فكلما طالت هذه الفترة كلما كبرت الكمية الواجب الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة لمواجهة المعاملات الجارية التى تتكرر أثناء الفترة.

٢- دافع الاحتياط: إذ يحتفظ الأفراد والمشروعات بكمية من النقود السائلة لمواجهة ظروف غير متوقعة، أو انخفاض عجز متوقع في الدخل، ويتوقف قدر الكمية من النقود التى يحتفظ بها في صورة سائلة على:

* مستوى الدخل، فهى تكبر مع ارتفاع هذا المستوى.

* مدى حرص الأفراد على مواجهة ظروف غير متوقعة في المستقبل، ويختلف الأفراد فيما بينهم في هذا المدى.

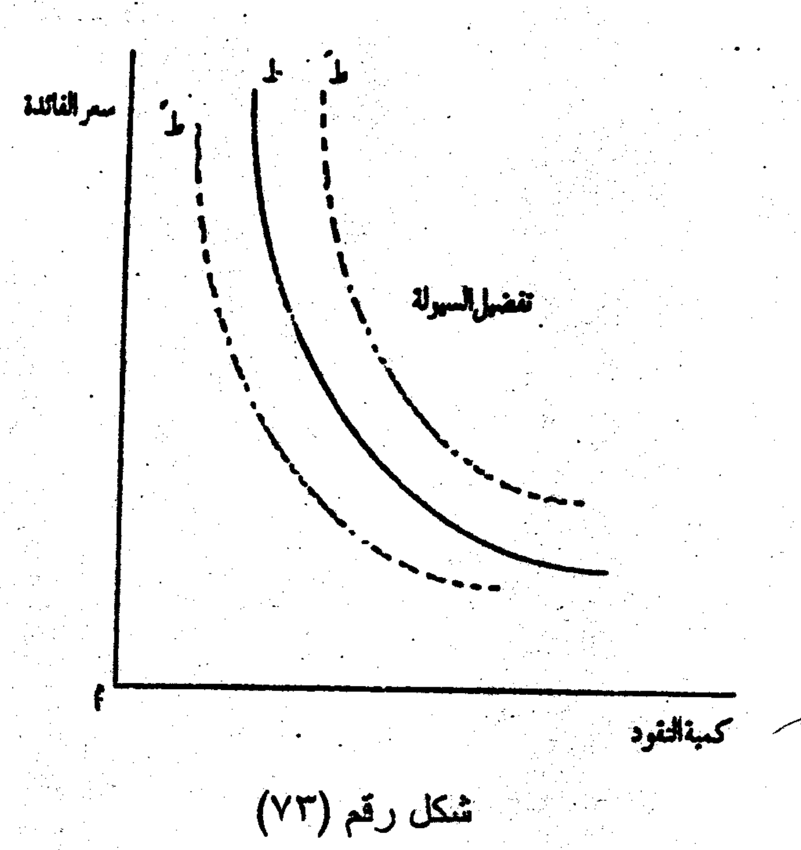
ويعتمد الطلب على النقود بغرض المعاملات ودافع الاحتياط على وظيفة النقود كوسيط للتبادل.

٣- دافع المضاربة: إذ يحتفظ الأفراد بجزء من الدخل في شكل نقود سائلة لاستخدامها في أغراض المضاربة أى للاستفادة من فروق الأثمان.

فإذا توقع الأفراد مثلاً أن أثمان الأوراق المالية ستنخفض في المستقبل (أى أن سعر الفائدة سيرتفع) فإنهم يؤجلون عمليات الشراء ويحتفظون بالنقود سائلة، ويتوقف حجم هذا الجزء من الطلب على النقود (أى تفضيل السيولة) على توقعات الأفراد بالنسبة للأثمان في المستقبل بما في ذلك سعر الفائدة، أى يتوقف على حالة التوقعات وعلى الأخص تلك السائدة في سوق الأوراق المالية.

ويستند الطلب على النقود بغرض المضاربة على النقود كمخزون للقيمة.

وعليه نجد أن الطلب على النقود (أى تفضيل السيولة) يتحدد بالنسبة للدافعين الأول والثانى، دافع المعاملات ودافع الاحتياط أساساً بمستوى الدخل بينما يتوقف بالنسبة للدافع الثالث، دافع المضاربة، على سعر الفائدة، وإن كان الاتجاه الحديث يقرر أن الطلب على النقود يعتمد (أو هو دالة في) الدخل الحقيقى وسعر الفائدة.



شكل رقم (٧٣)

وإذا ما كانت حالة التوقعات معطاة مثَّل منحنى تفضيل السيولة الطلب على النقود، فإن التغير في حالة التوقعات يؤدى إلى انتقال منحنى تفضيل السيولة، فإذا توقع الأفراد مثلاً أن أثمان السلع ستنخفض في المستقبل احتفظوا بالنقود سائلة في الحاضر بدرجة أكبر وانتقل المنحنى نحو اليمين طَ وهو منتقل نحو اليسار إذا توقعوا العكس طً.

وعلى هذا النحو يتحدد الطلب على النقود عند كينز بتفضيل السيولة، وهو لا يمثل إلا إحدى القوتين المحددتين لسعر الفائدة، أما القوة الأخرى فهى عرض النقود.

ويتحدد عرض النقود، عند كينز، بواسطة السلطات النقدية سواء في شقه المتمثل في نقود البنكنوت التى تصدرها هذه السلطات وما يساعدها من نقود معدنية، أو في شقه المتمثل في النقود الائتمانية أى وسائل الدفع التي

يخلقها الجهاز المصرفى، باعتبار أنه يخضع لرقابة البنك المركزى في النهاية.

ويفترض كينز، باعتبار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وفي السوق النقدية بصفة خاصة، أن عرض النقود لا نهائى المرونة.

فإذا ما توفر لدينا كل من الطلب على النقود وعرضها يتحدد سعر الفائدة بتوازن هاتين القوتين على فرض أن حالة التوقعات معطاة.

ونشير بعد ذلك إلى الإنفاق الحكومى كمحدد للدخل القومى والعمالة وذلك في المبحث الخامس والأخير من هذا الباب.

المبحث الخامس

الإنفاق الحكومى كمحدد للدخل القومى والعمالة

يقصد بالإنفاق الحكومى كأحد مكونات الإنفاق الكلى ومن ثم كأحد محددات الدخل القومى والعمالة هو الإنفاق على الاستهلاك الحكومى بالإضافة إلى الاستثمار الحكومى الذى تقوم به السلطات العامة إلى جانب المشروعات الإنتاجية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومى يشكل جزءاً هاماً من الطلب الكلى في الاقتصاد سواء تم هذا في الدول المتقدمة أو النامية.

ولأن الإنفاق الحكومى لا يتحدد بإيرادات الحكومة أو ادخاراتها ولا بتوقعات الربح أو مستوى الدخل الجارى، لهذا يمكن اعتبار الإنفاق الحكومى عاملاً مستقلاً.

ورغم أن الحكومة تستطيع أن تنفق معظم إنفاقها من الضرائب والإيرادات الأخرى، إلا أنها تستطيع أن تنفق حتى ولو كانت إيراداتها تساوى صفراً، وذلك عن طريق القروض أو خلق نقود جديدة.

ونبحث في هذا النطاق الإنفاق الحكومى الاستهلاكى والإنفاق الحكومى الاستثمارى ثم نشير إلى دور الضرائب والإعانات في الإنفاق الحكومى.

١- الإنفاق الحكومى الاستهلاكى

يثور في هذا المجال سؤال مؤداه ما الذى يحدد مستوى الإنفاق الحكومى؟

إن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة دائماً، إذ لا يوجد عامل واحد يمكن التأكيد معه على أنه العامل المهم في ذلك، فقرارات الإنفاق الحكومى هى اختيار سياسى بالدرجة الأولى حيث تهدف الحكومة من ورائها إلى إشباع حاجات اجتماعية لا يستطيع الأفراد الحصول عليها بسهولة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعى والحفاظ على البيئة... الخ.

وفي حين يمكن تفسير الاستهلاك الخاص على أساس مستوى الدخل المتاح للأفراد وكذلك تفسير الاستثمار الخاص على أساس العائد المتوقع من رأس المال، فإنه لا يمكن تفسير الاستهلاك الحكومى على أسس اقتصادية مشابهة.. ذلك أن حجم الإنفاق الحكومى على الاستهلاك يتوقف على مدى اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وما هية الخدمات التى يجب أن تكفلها لهم، وكذلك على متطلبات الدفاع عن الوطن وعلى حجم الوظائف العامة.. الخ.

وإذا ما جمعنا الإنفاق الاستهلاكى الخاص إلى الإنفاق الحكومى الاستهلاكى فسنحصل على الإنفاق الاستهلاكى الكلى، أى أن:

$$ك = ك_{ن} + ك_{ع}$$

حيث ك = الإنفاق الاستهلاكى

$ك_{ن}$ = الإنفاق الاستهلاكى الفردى

$ك_{ع}$ = الإنفاق الاستهلاكى العام

ويقتضى الحصول على أقصى منفعة كلية ممكنة من الإنفاق الاستهلاكى الكلى ان يوزع المجتمع هذا الإنفاق ما بين الأفراد والدولة على النحو نفسه الذى يوزع المستهلك دخله على مختلف وجوه الاستهلاك، أى بحيث تتساوى المنفعة المترتبة على إنفاق الوحدة النقدية الأخيرة على الاستهلاك الخاص في مجموعه مع المنفعة المترتبة على إنفاق الوحدة النقدية الأخيرة على الاستهلاك الحكومى.

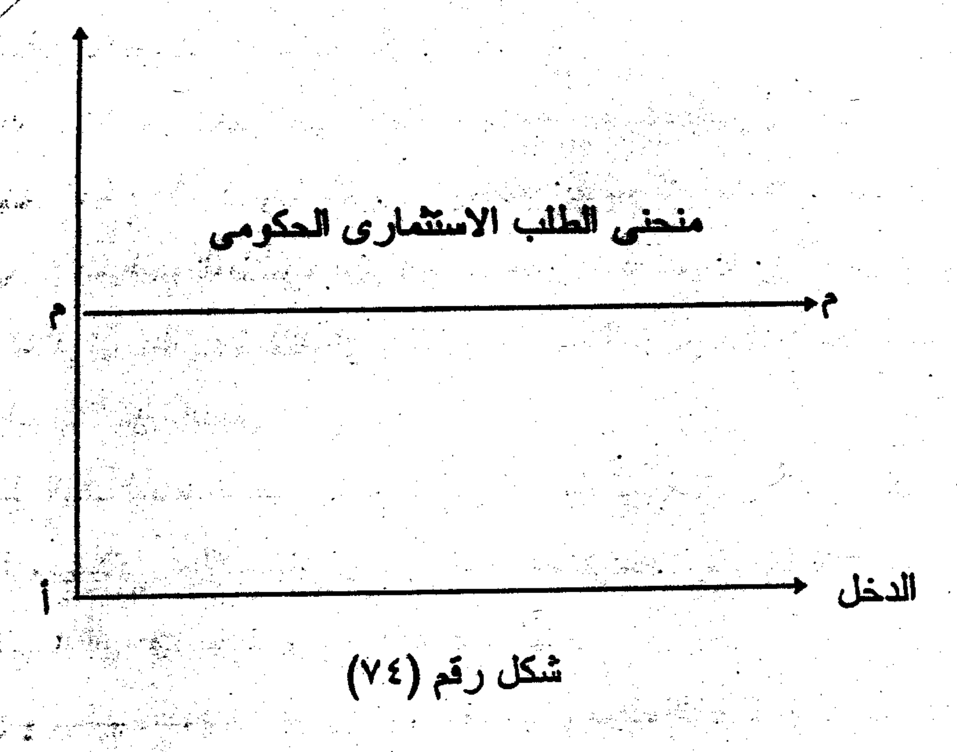
٢- الإنفاق الحكومى الاستثمارى

يتمثل هذا الإنفاق في شراء كل من السلطات العامة والمشروعات الإنتاجية الحكومية أو تكوينها للأصول الإنتاجية الجديدة على اختلاف أشكالها من طرق ومدارس ومستشفيات وإقامة سدود وقناطر... الخ.

ويعتمد الإنفاق الحكومى الاستثمارى مثل الإنفاق الحكومى الاستهلاكى على اعتبارات سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية، ومعنى ذلك أنه لا يوجد عامل واحد يمكن التأكيد عليه كعامل مهم في هذا الخصوص، فقرارات الإنفاق الحكومى هى اختيار سياسى بالدرجة الأولى، حيث تهدف الحكومة من ورائها إلي إشباع حاجات اجتماعية لا يستطيع الأفراد الحصول عليها بسهولة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعى والحفاظ على البيئة.. الخ.

وهذه كلها عوامل يصعب التحكم فيها أو قياسها، ولذلك يعتبر الإنفاق الحكومى مستقلاً.

ويبدو الشكل البيانى رقم (٧٤) الذى يمثل ذلك كما يلى:



شكل رقم (٧٤)

وفي هذا الشكل يبدو منحنى الإنفاق (الطلب) الاستثمارى الحكومى موازياً للمحور الأفقى كما هو الحال بالنسبة للطلب الاستثمارى المستقل الخاص أى أنه لا يتغير بتغير الدخل، أما إذا غيرت الحكومة قراراتها السياسية بخصوص إنفاقها فإن المنحنى المستقيم سيرتفع أو ينخفض حسب طبيعة هذه القرارات.

٢- الضرائب والإعانات في الإنفاق الحكومي

يؤثر الإنفاق الحكومي سواء على الاستهلاك أو الاستثمار في مستوى الدخل القومى تأثيراً مباشراً وإيجابياً، أى بالزيادة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يوجد تأثير آخر للإنفاق الحكومي على مستوى الدخل القومي، ولكنه تأثير غير مباشر، ونعنى به ما تفرضه الدولة من ضرائب مباشرة وما تعطيه للأفراد من إعانات أو مدفوعات تحويلية، ويجمع بين الضرائب والمدفوعات التحويلية أنها تيارات نقدية لا يقابلها منتجات مباشرة من سلع وخدمات، وإذا كان الأفراد والأشخاص الاعتبارية هم الذين يدفعون الضرائب، فإن الحكومة

هى التى تدفع المدفوعات التحويلية للأفراد.

وتتسبب كل من الضرائب المباشرة والمدفوعات التحويلية في تغيير مقدار الدخل المتاح للأفراد وبالتالى تغيير حجم إنفاقهم الاستهلاكى، لكنه في حين تؤثر الضرائب المباشرة في هذا الحجم بالنقصان فإن المدفوعات التحويلية تؤثر فيه بالزيادة، ذلك أن الإنفاق الاستهلاكى هو دالة للدخل المتاح للأفراد وليس للدخل القومى.

ولما كانت الحكومة قادرة على التأثير إيجابياً في مستوى الدخل القومى بإنفاقها الاستهلاكى والاستثمارى وبواسطة المدفوعات التحويلية، كما أنها قادرة على التأثير فيه سلبياً عن طريق الضرائب.

ولما كانت الحكومة قادرة أيضاً على زيادة إنفاقها أو نقص في مدفوعاتها التحويلية، فإنه يترتب على ذلك وجوب النظر إلى الإنفاق الحكومى والمدفوعات التحويلية بصفة مستقلة، بمعنى افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، عند بحث أثر هذه المتغيرات الثلاثة: الانفاق الحكومى، الضرائب، المدفوعات التحويلية، على مستوى الدخل القومى، فالقول بأن زيادة الإنفاق الحكومى تؤدى إلى زيادة حجم الإنفاق الكلى وبالتالى مستوى الدخل والعمالة إنما يفترض أن كلا من الضرائب والمدفوعات التحويلية ثابتة على حالها دون تغيير.. وهكذا بالنسبة للضرائب والمدفوعات التحويلية.

الإنفاق الخارجى:

يقصد بالإنفاق الخارجى كأحد مكونات الإنفاق الكلى وبالتالى كأحد محددات الدخل القومى والعمالة مقدار الفرق بين قيمة صادرات الاقتصاد القومى إلى العالم الخارجى خلال فترة معينة وقيمة وارداته من هذا العالم خلال هذه الفترة نفسها وسواء كان هذا الفرق إيجابياً أو سلبياً وهذا الفرق يتأثر بعوامل عديدة خارج سلطان الدولة على دخول الأجانب ومستويات

الأسعار في الداخل أو في الخارج، والضرائب الجمركية فضلا عن العوامل السياسية... الخ، وهذه العوامل معرضة للتغيير دائماً ولها تأثير هام على صافى الصادرات للخارج، ولكنها عوامل مستقلة لا تخضع لتحكم الدولة، الأمر الذى يجعل صافى الصادرات عنصراً مستقلاً لا يتأثر بمستوى الدخل الجارى في الداخل وإنما بهذه العوامل مجتمعة.

وتتحصل أوضح الطرق لإدخال الصادرات والواردات في التحليل الخاص بتحديد مستوى الدخل القومى والعمالة في طرح قيمة الواردات من قيمة الصادرات واعتبار حاصل الطرح، أى صافى الصادرات، بمثابة إنفاق استثمارى يضاف إلى الإنفاق الاستثمارى الخاص والإنفاق الاستثمارى الحكومى ليكونوا جميعاً الإنفاق الاستثمارى الكلى، وهكذا فإن:

$ث = ث_م + ث_ح + ث_ج$

حيث: ث = الإنفاق الاستثمارى الكلى

$ث_م$ = الإنفاق الاستثمارى الخاص

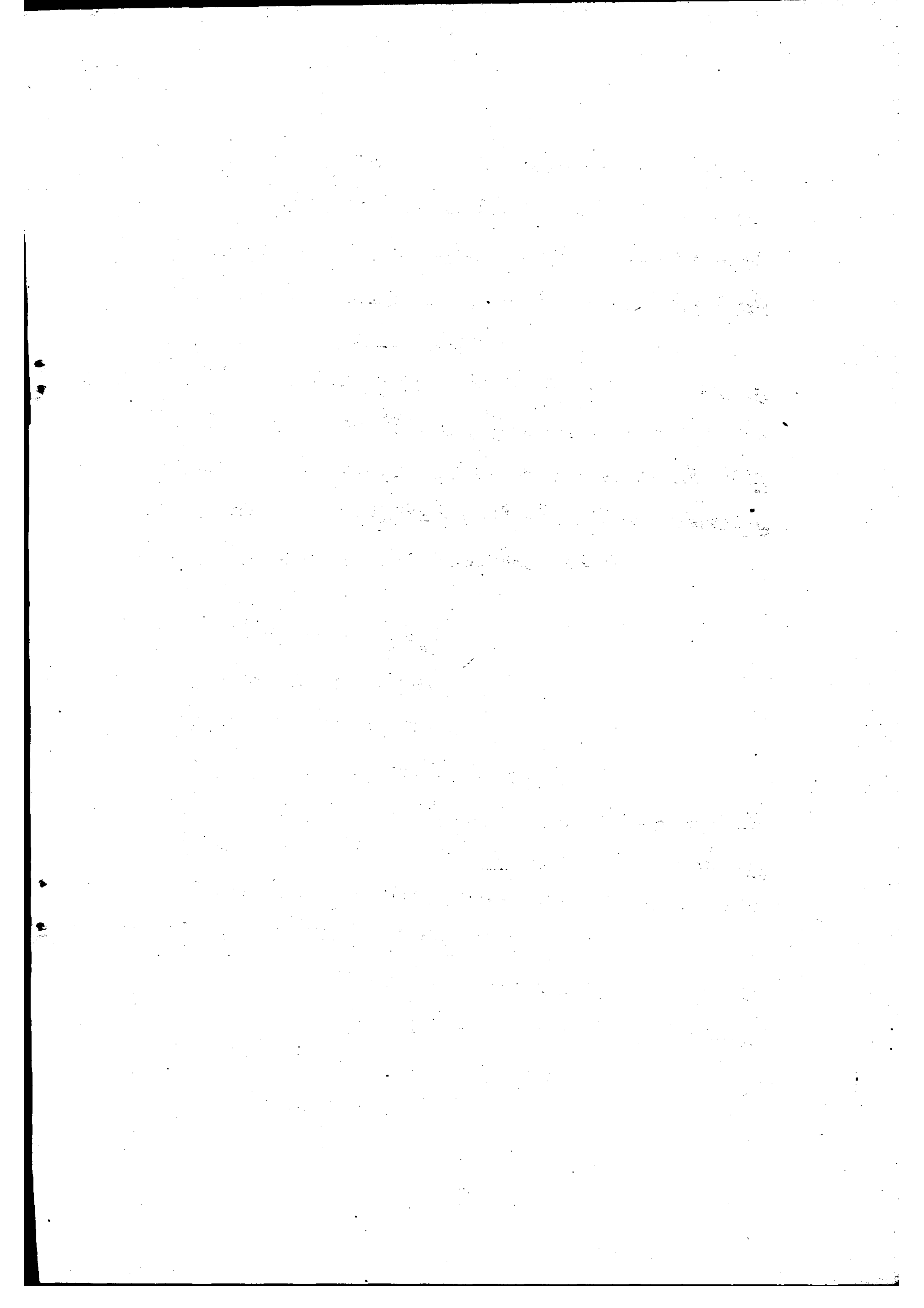
$ث_ح$ = الإنفاق الاستثمارى الحكومى

$ث_ج$ = الإنفاق الخارجى أو صافى الاستثمار الخارجى

وإذا كان صافى الاستثمار الخارجى يتحدد بمقارنة قيمة صادرات الاقتصاد القومى بقيمة وارداته، فإنه بالنسبة للصادرات فإنها تعنى إنفاقاً من الخارج على منتجات الاقتصاد القومى، ولهذا فإنها تتحدد بمستوى الدخل القومى للخارج أى للاقتصادات الأجنبية.

أما بالنسبة للواردات فإنها تختلف لأنها تعنى إنفاق جزء من الدخل القومى لا ينفق على منتجات هذا الاقتصاد، ومن ثم يرتبط الإنفاق على الواردات بمستوى الدخل القومى فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه.

ونشير بعد ذلك إلى تحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج في الباب الثانى.



الباب الثانى

تحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج

تتطلب دراسة المستوى التوازنى للدخل والناتج ابتداء تحديد بعض المفاهيم الأساسيةحول حسابات الناتج القومى وكيفية قياسه بهدف تحقيق هذا المستوى التوازنى للدخل والناتج.

وقد سبق أن أشرنا فى الباب التمهيدى إلى بعض هذه المفاهيم، كما أشرنا فى الباب الأول إلى نظرية الدخل القومى من حيث التعرف على الناتج القومى والدخل القومى، والانفاق القومى، وحساب هذا الناتج، ونظرية التشغيل، والطلب على سلع الاستهلاك والطلب على سلع الاستثمار، ونظرية سعر الفائدة، وأخيراً الانفاق الحكومى كمحدد للدخل القومى والعمالة.

ويتيح لنا كل ذلك الإجابة على سؤالين الأول: هو كيف يتحدد مستوى توازن الدخل والناتج، والثانى: هو لماذا يتغير المستوى التوازنى للدخل والناتج من وقت إلى آخر، وأخيراً نشير بإيجاز إلى نموذج (IS - LM) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج.

ويمكن أن نعرض لكل موضوع فى فصل مستقل كما يلى.

الفصل الأول: تحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج.

الفصل الثانى: تغير المستوى التوازنى للدخل والناتج.

الفصل الثالث: نموذج (IS-LM) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج

الفصل الأول

تحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج

في مجتمع اقتصادى يتكون من قطاعين، فإن الناتج النهائى يقاس على أنه يساوى مجموع الاستهلاك والاستثمار، فإذا قيس الانفاق الاستثمارى خالصاً من الإهلاك فإن الناتج النهائى المقاس يمثل الناتج القومى الصافى. فإذا فرضنا أنه لا يوجد ادخار بالنسبة لقطاع الأعمال فلن تكون هناك أرباح غير موزعة وبذلك يكون الدخل الشخصى يساوى الدخل القومى.

فإذا افترضنا مرة أخرى أنه لا توجد حكومة، فإنه لن تكون هناك ضرائب حيث أن كل الضرائب الشخصية تصبح دخلا متاحاً.

وعليه فإنه فى ظل هذه الافتراضات، فإن الدخل الشخصى المتاح إنما يساوى الناتج القومى الصافى.

وعلى هذا الأساس فإنه فى مجتمع مكون من قطاعين فقط فإن الناتج القومى الصافى = الدخل القومى = الدخل الشخصى = الدخل المتاح.

فإذا رمزنا إلى الناتج القومى الصافى بـ(ل) والذى يمكن أن نسميه أيضاً العرض الكلى، فإن الناتج القومى الصافى يساوى الدخل المتاح، وكقاعدة فإن كل ناتج يولد دخلا مساويا له. ويمكن قياس الدخل المتاح بكيفية التصرف فيه، فهو إما أن ينفق على الاستهلاك (انفاق استهلاكى) وإما أن يدخر.

أما الانفاق الكلى والذى يمكن أيضا أن يسمى بالطلب الكلى، فإنه يتخذ شكل انفاق استهلاكى، (إنفاق القطاع العائلى)، مضافاً إليه إنفاق قطاع الانتاج أو الانفاق الاستثمارى ، وعليه فإن:

الطلب الكلى = انفاق استهلاكى + انفاق استثمارى.

ويتحقق مستوى توازن الدخل والناتج عندما يكون مقدار الانفاق الكلى أى مقدار الطلب الكلى من السلع والخدمات = مقدار الناتج أو العرض الكلى، فإذا

كان ما ينتج هو مقدار ما يطلب فإن الانتاج يستقر عند هذا المستوى، ويصبح هذا وضع توازن.

ويمكن تحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج بطريقتين: الأولى وهى طريقة الاستهلاك مضافاً إليه الاستثمار، والطريقة الثانية هى طريقة الادخار والاستثمار.

(١) الطريقة الأولى. طريقة الاستهلاك والاستثمار.

سبق أن رأينا ان الطلب الكلى يمثل مجموع الانفاق على الاستهلاك والاستثمار وبالتالى فهو الذى يحدد المستوى التوازنى للدخل والناتج، وذلك بافتراض غياب القطاعين الحكومى والخارجى.

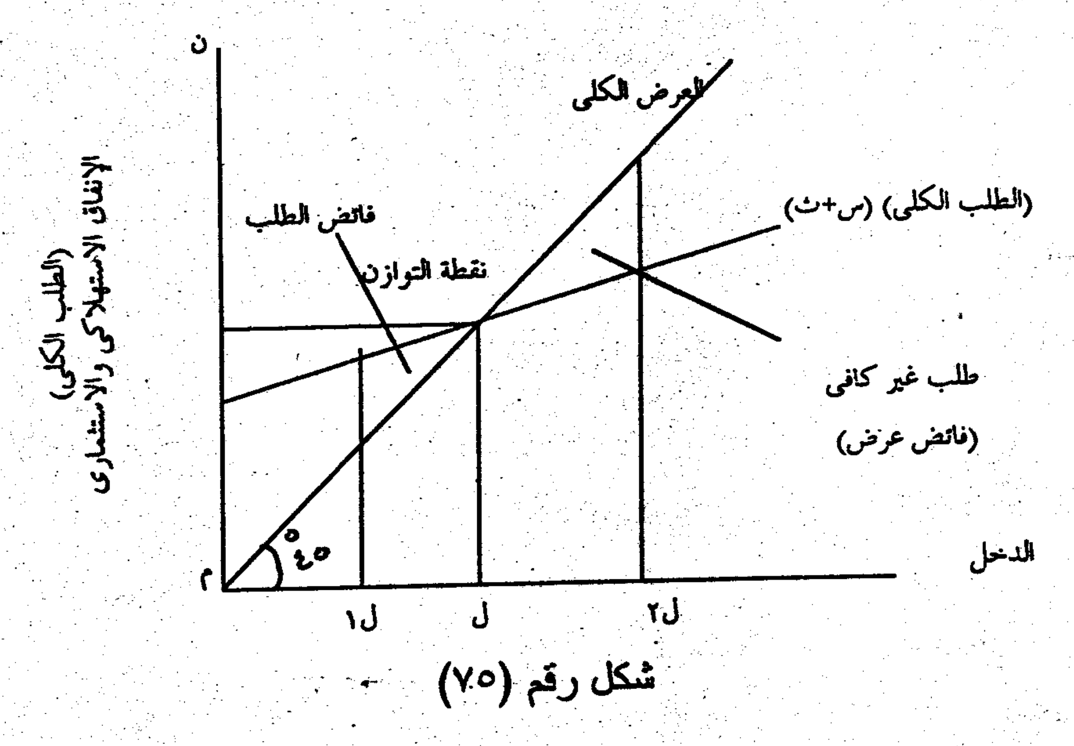
وعليه إذا تغير الطلب الكلى، فإن المستوى التوازنى للدخل يتغير أيضاً، ومن ثم فإن الطلب الكلى يلعب دوراً رئيسياً فى هذا المجال.

وفى هذا النطاق، فإنه باستخدام طريقة الطلب الكلى والعرض الكلى نستطيع أن نحدد مستوى الدخل التوازنى، فالعرض الكلى يمثل ناتج المجتمع من السلع والخدمات، والطلب الكلى يمثل طلب هذا المجتمع على هذه السلع والخدمات، وهنا فإن الناتج القومى لابد وأن يتعادل مع الطلب على هذه السلع والخدمات لكى يكون الدخل عند مستوى التوازن.

أما إذا تجاوز الناتج القومى الطلب على السلع والخدمات، فإن المشروعات لن تتمكن من بيع ناتجها كاملاً حيث تواجه فائضاً فى المخزون، وبذلك يوجد لديها الحافز لتخفيض انتاجها، ونتيجة لذلك فإن الناتج يتناقص حتى يتعادل مع الطلب على السلع والخدمات. ونفس الحال إذا كان الناتج القومى أقل من الطلب على السلع والخدمات، فإن المشروعات تبيع أكثر مما تنتج، وتواجه نقصاً فى المخزون السلعى، ومن ثم يوجد لديها الحافز لكى تزيد من انتاجها، الأمر الذى يزداد معه هذا الناتج حتى يتعادل مع الطلب

على السلع والخدمات.

هذا ويمكن عرض طريقة (العرض الكلى - الطلب الكلى ومستوى الدخل التوازنى) بيانياً كما فى الشكل رقم (٧٥) التالى:



شكل رقم (٧٥)

ومعه يمثل العرض الكلى، وهو الناتج من السلع والخدمات بيانياً بالخط ٤٥° وعلى نفس مقياس الرسم على كلا المحورين، والناتج على المحور الرأسى يساوى الناتج أو الدخل على المحور الأفقى عند كل النقط على الخط ٤٥° ، والخط ٤٥° ليس منحنى حقيقياً للعرض الكلى، فهو يشير على سبيل المثال إلى أنه يمكن إنتاج أى مقدار من الصفر إلى مالا نهاية، وإن كان هذا ليس ممكناً لان الانتاج محدود بالموارد القومية والتكنولوجيا، ويمكن التفكير فى مصلحة لاحقة فى اعتبار الخط ٤٥° باعتباره منحنى للعرض الكلى.

وقد رأينا أن الطلب الكلى يمثل طلب المجتمع على السلع والخدمات وباستبعاد القطاع الحكومى وقطاع التجارة الخارجية، فإنه يتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، والطلب على سلع الاستثمار.

وتمثل دالة الاستهلاك الطلب على السلع الاستهلاكية حيث تبين مستوى الاستهلاك عند مستويات الدخل المختلفة.

وبالمثل تمثل دالة الاستثمار الطلب على سلع الاستثمار، والدالتان معا تمثلان الطلب الكلى على السلع والخدمات، وبالتالى فإن الطلب الكلى يساوى (س + ث)، ويمثل الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى.

ولما كان الخط ٤٥° يمثل العرض الكلى والخط م ن يمثل الطلب الكلى فإن المستوى التوازنى للدخل يكون هو ل، ومستوى الدخل هذا لابد وأنه يساوى المستوى التوازنى حيث انه المستوى الوحيد الذى يتساوى عنده العرض الكلى مع الطلب الكلى.

على أنه إذا كان الدخل عند مستوى أعلى من ل وليكن ل٢ مثلا، فإن العرض الكلى يكون أكبر من الطلب الكلى، ويعنى ذلك أن جملة الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى أقل من الدخل الكلى أى الناتج، الأمر الذى يزداد معه المخزون، مما يدفع المنتجين إلى خفض التشغيل والانتاج فى الفترات التالية، وينخفض الدخل حتى يصل إلى المستوى التوازنى (ل٢ ← ل).

أما إذا كان الدخل أدنى من مستواه التوازنى فسوف يتكون لدى المنتجين اتجاه لزيادته حتى يبلغ هذا المستوى، على أساس أن الطلب الكلى يكون هنا أكبر من العرض الكلى، وهذا يعنى أن المنتجين يبيعون أكثر مما ينتجون، الأمر الذى ينخفض لديهم مستوى المخزون. وهنا سيعمل المنتجون على زيادة مستوى التوظف لزيادة الانتاج استجابة لفائض الطلب على منتجاتهم ومن ثم يرتفع الدخل إلى مستواه التوازنى (ل١ ← ل).

ونشير إلى الطريقة الثانية فى تحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج وهى طريقة الادخار والاستثمار.

الطريقة الثانية: طريقة الادخار والاستثمار.

يشوب طريقة الادخار والاستثمار لتحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج بعض الخلط، ذلك أن:

ل (الدخل) = س (الاستهلاك) + ث (الاستثمار)

وكذلك: ل (الدخل) = س (الاستهلاك) + خ (الادخار).

ومعنى ذلك أن الاستثمار (ث) = الادخار (خ).

والسؤال هو كيف يكون تساوى الاستثمار والادخار شرطاً ضرورياً لكى يكون مستوى الدخل متوازناً، بينما ينطبق هذا الشرط عند كل مستوى للدخل؟.

والواقع أنه يتعين أن نفرق بين الاستثمار المخطط والاستثمار المحقق، فالاستثمار المحقق Realized Investment يساوى الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل، أما الاستثمار المخطط Intended Investment فيساوى الادخار فقط عند المستوى التوازنى للدخل.

وبناء عليه، فإنه لكى يكون الادخار يساوى الادخار كشرط توازنى، فإن الاستثمار ينبغى أن يفسر على أنه استثمار مخطط.

والاستثمار المخطط هو مقدار الاستثمار الذى تنوى المشروعات استثماره أو تخطط لاستثماره، أما الاستثمار غير المخطط Unintended Investment فهو عبارة عن التغير فى المخزون السلعى بسبب التباين بين العرض الكلى والطلب الكلى.

والاستثمار المحقق Realised هو مجموع الاستثمار المخطط وغير المخطط، وبما أنه من الصعب التفرقة بين الاستثمار المخطط وغير المخطط فإنه لا يتم بينهما تمييز فى حسابات الدخل القومى.

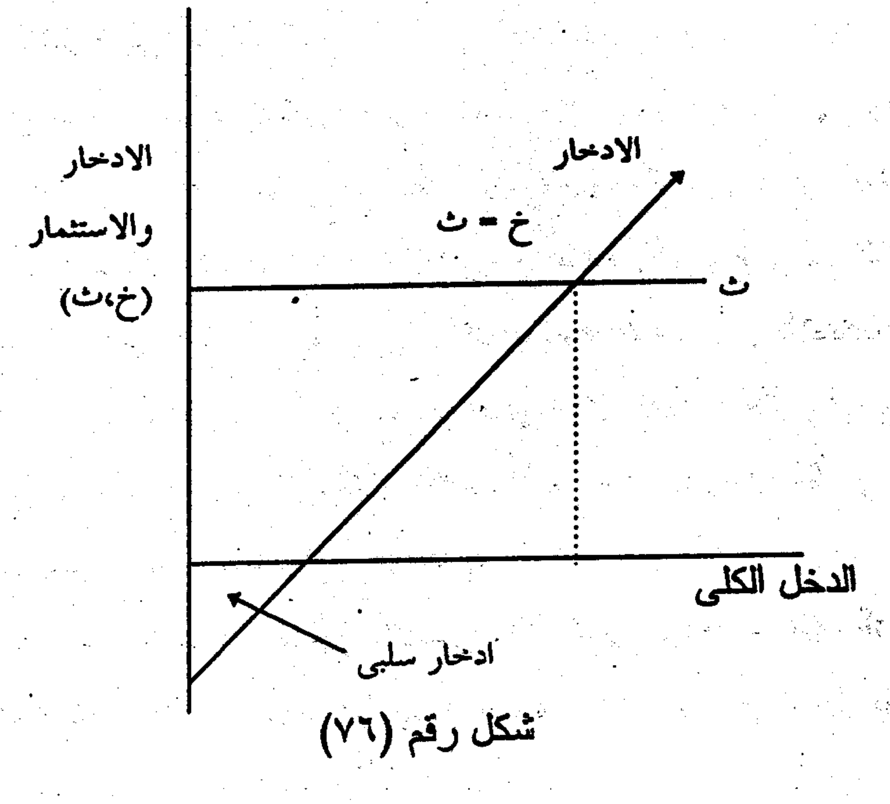
وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الاستثمار المخطط يساوى الادخار فإن العرض الكلى يساوى الطلب الكلى ويكون الدخل عند مستواه التوازنى. ومع ذلك إذا تجاوز الادخار الاستثمار المخطط، فإن العرض الكلى يتجاوز الطلب الكلى، ولا يكون الدخل عند مستواه التوازنى. وعندما يكون العرض الكلى أكبر من الطلب الكلى، فإن المخزون يتراكم ويتجه الدخل إلى الانخفاض، وبالمثل إذا تجاوز الاستثمار المخطط الادخار، فإن الطلب الكلى يتجاوز العرض الكلى. وعندما يكون الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى فإن المخزون يتناقص ويتجه الدخل إلى الارتفاع.

وعلى ذلك فإنه عندما يتجاوز الادخار الاستثمار المخطط، فإن الدخل يميل إلى الهبوط، وعندما يتجاوز الاستثمار المخطط الادخار فإن الدخل يتجه إلى الارتفاع.

وفى ظل هذه الظروف فإن الدخل سوف يتجه أخيراً إلى مستواه التوازنى حيث يتعادل الادخار والاستثمار المخطط.

ومعنى ذلك أن الصراع يدور حول نقطة التوازن بين قوى الادخار (أى قوى التسرب Leakage، وقوى الاستثمار (أى قوة الإضافة أو الحقن Injection)، حيث رأينا أن الاقتصاد يتجه إلى أعلى عندما يكون الاستثمار المخطط أكبر من الادخار المخطط، وأن الاقتصاد يتجه إلى مستويات أدنى عندما يفشل الاستثمار فى استيعاب الادخار.

ويبين الشكل رقم (٧٦) هذا التفاعل بين الادخار والاستثمار علماً بأنه يمكن أن نعتبر الضرائب والواردات ضمن العوامل التى تؤدى إلى إحداث تسرب من تيار الانفاق (الطلب الكلى)، وأن الانفاق الحكومي والصادرات ضمن العوامل التى تضيف إلى الاستثمار.



شكل رقم (٧٦)

والخلاصة فى ذلك أن الاستثمار المخطط والادخار المخطط هما القوتان الأساسيتان لتحقيق توازن الدخل والناتج على التفصيل الذى سلفت الإشارة إليه.

والسؤال الذى يثور الآن هو لماذا يتغير المستوى التوازنى للدخل والناتج من وقت إلى آخر، وهو ما نجيب عليه فى الفصل الثانى من هذا الباب.

الفصل الثانى

تغير المستوى التوازنى للدخل والناتج

أشرنا فيما سبق إلى كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج، ولكن السؤال الذى يفرض نفسه هو لماذا يتغير هذا المستوى التوازنى من مستوى معين إلى مستوى آخر فى وقت لاحق؟.

والواقع أنه ما دام أن هذا المستوى إنما يتحدد بحجم الانفاق الكلى، فإنه من المنطقى أن يتغير هذا المستوى بتغير حجم الانفاق الكلى، ومعنى ذلك أن الدخل القومى ينتقل من مستوى معين للتوازن إلى مستوى آخر عندما يتغير حجم الانفاق الكلى الذى تحدد المستوى الأول فى ظله.

ويشبه هذا الوضع ما سبقت دراسته فىنظرية الطلب والعرض من تغير ثمن التوازن عندما تتغير ظروف العرض أو الطلب التى تكون هذا الثمن فى ظلها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد اتفاق ما بين الاقتصاديين المحدثين على اعتبار أن من أهم العوامل التى تتسبب فى تقلب مستوى الدخل القومى والعمالة هو الانفاق الاستثمارى، على أساس ان الإنفاق الاستهلاكى كمحدد لمستوى الدخل القومى يميل إلى الثبات على عكس الانفاق الاستثمارى. ومن هنا فإن الوقوف على تغير مستوى الدخل والناتج إنما ينصرف أساساً إلى الانفاق الاستثمارى فى الاقتصاد القومى.

ونشير هنا إلى أن التغير فى حجم الانفاق الكلى أيا كان مصدره إنما يؤثر فى مستوى الدخل القومى والناتج تأثيراً أكبر بكثير من المقدار الأصلى الذى تغير به هذا الانفاق، وذلك نتيجة لسلسلة من التغيرات فى الانفاق يتسبب فيها التغير الأصلى فى حجم الانفاق.

ومعنى ذلك أن الزيادة فىالانفاق على الاستثمار تؤدى إلى حلقات من الزيادة فى الدخل، وأن الحجم الكلى لهذه الحلقات المتتابعة غالباً ما يفوق حجم الزيادة الأولية فى الاستثمار.

ولتحديد الزيادة فى الحجم الكلى للدخل نتيجة الزيادة الأولية فى الاستثمار، فإن ذلك يمكن أساسا فى معرفة قيمة الميل الحدى للاستهلاك أى نسبة الزيادة فى الدخل إلى الزيادة الأولية فى الاستثمار والتى يطلق عليها اسم المضاعف.

وفضلا عن ذلك، فإن الزيادة الأولية فى الاستثمار، لا تقتصر على الاستثمار الأولى أو المستقل، وإنما تثير الزيادات المتتالية فى الطلب على السلع الاستهلاكية زيادات أخرى فى الاستثمار تسمى بالاستثمار التابع أو المشتق، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

ونشير إلى كل من المضاعف والمعجل فيما يلى(١).

أولاً: المضاعف:

ينصرف اصطلاح المضاعف فى التحليل الإقتصادى إلى الآثار المكررة التى تنتج عن الزيادة أو النقص فى الإنفاق بالنسبة للدخل القومى، فهو إذاً

---

(١) انظر- دكتور محمد زكى شافعى. مقدمة فى النقود والبنوك. دار النهضة العربية ١٩٦٩. صفحه (٤٠٤- ٤٠٩).

الفردو - ستونير، دجلاس س. هنيج، النظرية الاقتصادية، ترجمة صلاح الصيرفى، ١٩٦٢، صفحة (٥٨٨- ٥٩٦).

- دكتور جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية، مطبعة لجنة البيان العربى١٩٦٣ صفحة (١٥٢-١٨٥).

- Join Maynard, Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmi 113-131.
- E, Dillard, The Economics of J,M, Keynes, Prentice - Hall, Ine, 1948, U,S,A, PP, 75-86.

المعامل العددى الذى يشير إلى الزيادة فى الدخل القومى التى تتولد عن الزيادة الأصلية فى الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق القومى على الاستهلاك.

ولقد اهتم بعض الاقتصاديين فى دراستهم للدورات الاقتصادية بدراسة العلاقة بين الزيادة فى الإنفاق على الاستثمار والزيادة فى الدخل، إلا أن كثيراً منهم لم يتمكنوا من تحديد طبيعتها حيث اكتفوا ببيان هذه العلاقة، فى حين أن كينز وبعضاً ممن سبقوه نجحوا فى تقديم أدوات التحليل الضرورية التى تمكن من معرفة طبيعة هذه العلاقة.

وإذا كان بعض هؤلاء الذين سبقوه ركزوا على العلاقة بين الإنفاق لتشغيل عدد معين من العمال فى المرافق العامة، وتأثير ذلك على الحجم الكلى للتشغيل، فإن كينز ركز على تأثير الانفاق على الاستثمار على الحجم الكلى للدخل وهو ما نركز عليه فى هذا المجال.

ولتوضيح فكرة المضاعف نفترض أنه قد ازدادت النفقات الاستثمارية بمبلغ ١٥ مليون جنيه، وبديهى أن هذه الزيادة فى النفقات الاستثمارية تمثل دخلا جديداً للأفراد يصل إليهم فى صورة أجور أو فوائد أو ريع أو أرباح أو أثمان مواد أولية، ويقوم الأفراد باستهلاك جزء من السلع والخدمات بما قيمته عشرة مليون مثلا من هذه الزيادة فى الإنفاق ويدخرون الباقى وهو خمسة مليون جنيه ويمثل مبلغ العشرة مليون جنيه دخلا للأفراد الذين يصل إليهم فيستهلكون جزءاً منه ويدخرون الباقى وهكذا، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة الإنتاج والدخل لا بمقدار الزيادة فى الإنفاق ولكن بمقادير مضاعفة، ولهذا نسمى هذا المبدأ بالمضاعف.

وكما يتحقق أثر المضاعف عند زيادة النفقات العامة، فإنه يتحقق أيضاً عند زيادة النفقات الخاصة على الاستهلاك أو الاستثمار، وعند زيادة

الصادرات. وإذا كان كينز قد قصر فكره المضاعف على بيان أثر زيادة الاستثمار على الدخل القومى، فإن فكرة المضاعف قد طبقت بعده بصوره عامة أى فى الحالات التى يحدث فيها إنفاق سواء فى مجال الاستثمار أو غيره من المجالات السالفة الإشارة إليها.

وإذا كانت فكرة المضاعف ترتبط بما يطلق عليه الاستثمار الذاتى أو المستقل Autonomus Investment فإن فكرة المعجل ترتبط بما يطلق عليه الاستثمار التابع أو المشتق Induced Investment.

والاستثمار الذاتى يمثل كل استثمار يتم اتخاذاً لقرارات مستقلة عن مستوى الدخل، أما الاستثمار المشتق فيتقرر استجابة لزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية حيث تؤدى هذه الزيادة إلى زيادة فى الطلب على عناصر الإنتاج عموماً، فكأن هذا الاستثمار جاء نتيجة للزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن ثم سمى بالطلب المشتق Derived Demand.

هذا وقد وردت الصورة الأولى لتحليل المضاعف عند كينز[1]، وإن كانت فى صورة فروض قاصرة على أداء الغرض المراد استخدام المضاعف لتحقيقه فى مجال قياس آثار الإنفاق العام[2].

فلو فرض أن زيادة الإنفاق الاستثمارى كانت بواقع مليون جنيه وترتب عليه زيادة فى الدخل مقدارها ثلاثةملايين جنيه نتيجة لما يترتب على الزيادة فى الإنفاق هذه من تأثير على جملة الإنفاق على الاستهلاك، فإن المضاعف

---

(١) وكان أول من اشار إلى فكرة المضاعف هو:

R.F, Kahn, The Relalton of Home Investment to Unemployment, Econouic Jornal, June 1931.

ومشار إلى ذلك فى: J,M, Keynes, The Deueral Theory, Op. Cit, 113.

(٢) انظر فى تفصيل ذلك - محمد دويدار، دراسات فى الاقتصاد المالى، صفحه ١٢٧- ١٥٣.

فى هذه الحالة:

$$\frac{\text{الزيادة فى الدخل}}{\text{الزيادة فى الانفاق}} = \frac{٣}{١} = ٣$$

ولتوضيح ذلك فى تسلسل أثر النفقات العامة على الدخل، نفترض أن الإنفاق الاستثمارى يساوى مائة جنيه تمثل دخول القائمين بالعمل فى المشروع ودخول من يقدمون المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للمشروع. وهذه الدخول لا تنفق جميعها على السلع الاستهلاكية، وإنما يتم إدخار بعضها واستهلاك البعض الآخر وفقاً للميل الحدى للاستهلاك لمن يحصلون على هذه الدخول. فإذا كان الميل الحدى للاستهلاك = $\frac{٢}{٣}$ الزيادة فى الدخول، فإن ما ينفق على الاستهلاك يكون ٦٦,٦٧ جنيه، ويحصل منتجو السلع الاستهلاكية هذه على دخول جديدة بذات القدر ومن ثم يزداد مقدار ما ينفقونه بدورهم على الاستهلاك بمقدار $\frac{٢}{٣}$ هذه الدخول أى على وجه التحديد ٤٤,٦٣ جنيه. وهكذا(١).

وتستمر العملية ويكون حجم الإنفاق فى كل مرة مساوياً $\frac{٢}{٣}$ كمية الإنفاق فى المرة السابقة عليها. وإذا أضفنا كافة الزيادات الثانوية التى تولدت عن زيادة أصلية فى الإنفاق مقدارها ١٠٠ جنيه وصلنا إلى زيادة كلية فى الدخل القومى مقدارها:

---

(١) وجدير بالذكر أنه يتسرب قدر مما يتلقاه الأفراد من دخل أثناء هذه الدورات المتتابعه للإنفاق نظراً لعدم إنفاق الأفراد للزيادة التى تطرأ على دخولهم بأكملها على الاستهلاك، حيث يتم تسرب بعضها فى صورة اكتناز أو فى صورة استهلاك على سلع أجنبية تحت تأثير الأثر الدولى للمحاكاة، أو فى صورة دفع فوائد ديون أو فى صورة ودائع بنكية عاطله ، ويترتب على ذلك جميعه تبديد قيمة الزيادة الأصلية فى الإنفاق فى زيادة الدخل القومى، ولهذا إذا أخذت صورة التسرب فى الاعتبار فإن مقدار المضاعف يكون أقل من مقلوب الميل الحدى للادخار.

١٠٠+ ٦٦,٦٧ + ٤٤,٦٣ + ٢٩,٣ + ١٩,٧٥ + ١٣,١٧ + ٨,٧٨ +

٥,٨٥ + ... = ٣٠٠ جنيه

ويتضح من هذا أنه عندما يكون الميل الحدى للاستهلاك مساوياً $\frac{٢}{٣}$ يكون المضاعف ٣ (١ إنفاق أولى على الاستثمار، ٢ إنفاق متتالى على الاستهلاك).

وبنفس الطريقة يكون المضاعف ٤ عندما يكون الميل الحدى للاستهلاك $\frac{٣}{٤}$ ولذلك يتوقف حجم المضاعف على مدى كبر الميل الحدى للاستهلاك أو مدى صغر الميل الحدى للادخار.

والسؤال الآن هو كيف تتحدد قيمة المضاعف؟.

الواقع أنه يمكن استخلاص قيمة المضاعف، طبقاً لفكرة "كينز" ببعض المعادلات البسيطة:

فإذا رمزنا بالحرف (م) لقيمة المضاعف، وبالرمز Δ أ إلى التغير فى الاستثمار، وبالرمز Δ س إلى التغير فى الاستهلاك، وبالرمز Δ د إلى التغير فى الدخل، فإنه يمكن التوصل إلى مايلى:

$$\Delta د = م \times \Delta أ \qquad (١)$$

$$\therefore م = \frac{\Delta د}{\Delta أ} \qquad (٢)$$

$$ولكن \ \Delta د = \Delta س + \Delta أ \qquad (٣)$$

$$\therefore م = \frac{\Delta د}{\Delta د - \Delta س} \qquad (٤)$$

وبقسمة كل من البسط والمقام فى الجانب اليسر من المعادلة على Δ د فإننا نحصل على:

$$م = \frac{١}{\frac{\Delta س}{\Delta د}} \qquad (٥)$$

أى أن م = ١ / (١ - الميل الحدى للاستهلاك) (٦)

أى أن م = ١ / الميل الحدى للادخار (٧)

أى أن المضاعف يساوى مقلوب الميل الحدى للادخار

قصور تحليل المضاعف عند "كينز":

أما أوجه القصور بالنسبة لتحليل "كينز" عن أثر المضاعف فتتمثل فيما يلى:

١- يفترض "كينز" وجود طاقة إنتاجية عاطلة، فالاقتصاد يعمل فى نظره عند مستوى أقل من التشغيل الشامل، ومن ثم يكون الجهاز الإنتاجى أكثر مرونة تمكنه من الاستجابة للزيادة فى الطلب الناتج عن الإنفاق على الاستثمار.

٢- يفترض "كينز" أن قيمة المضاعف تتوقف على الميل الحدى للاستهلاك (أو الميل الحدى للادخار الذى هو مكمل له (فكلما كان الميل الحدى للاستهلاك كبيراً (أو كان الميل الحدى للادخار صغيراً) كلما كانت قيمة المضاعف كبيرة والعكس صحيح، كما رأينا.

ونستطيع بيان ذلك عددياً عن طريق تطبيق المعادلة:

م = ١ / (١ - الميل الحدى للاستهلاك)

وذلك مع افتراض قيم مختلفة للميل الحدى للاستهلاك.

فإذا كان الميل الحدى للاستهلاك = ١/٢

فإن قيمة المضاعف (م) = $\frac{١}{١ - \frac{١}{٢}}$ = ٢

أى أن اجراء قدر معين من الاستثمارات يؤدى إلى زيادة الدخل القومى بضعف قيمة هذه الاستثمارات.

وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك = $\frac{٣}{٤}$

فإن قيمة المضاعف م = $\frac{١}{١ - \frac{٣}{٤}} = \frac{١}{\frac{١}{٤}}$ = ٤

أى أن إجراء قدر معين من الاستثمارات يترتب عليه زيادة الدخل القومى بما يساوى أربعة أضعاف قيمة هذه الاستثمارات.

وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك أو الإنفاق = صفر.

فإن م = $\frac{١}{\text{١ - الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{١}{\text{١-صفر}} = \frac{١}{١}$ = ١

ويعنى ذلك أن إجراء قدر معين من الاستثمارات لن يترتب عليه زيادة الدخل القومى إلا بمقدار تلك الاستثمارات (قيمة الاستثمارات × ١).

وتفسير ذلك يسير، لأن توزيع دخول إضافية على عناصر الإنتاج لن يترتب عليه زيادة الإنفاق على الاستهلاك، فلا تتولد سلسلة الإنفاقات الثانوية التى تدفع الدخل القومى إلى التوسع أكبر من قيمة الاستثمارات.

أما إذا كان الميل الحدى للاستهلاك = واحد صحيح، بمعنى أن كل زيادة فى الدخل سوف تنفق كلها فى طلب الاستهلاك، فإن قيمة المضاعف:

م = $\frac{١}{١ - ١}$ مقدار لا نهائى (∞) أى أن إجراء قدر معين من الاستثمارات (الإنفاقات) يؤدى إلى تزايد الدخل القومى بمقدار لا نهائى، أى يتزايد من فترة إلى أخرى تزايداً مستمراً.

والواقع أن الحالتين الأخيرتين غير واقعيتين، لأن الميل الحدى للاستهلاك أو للاستثمار لا يكون صفراً دائماً، إذ ينفق الأفراد نسبة ولو ضئيلة من زيادة دخولهم على سلع الاستهلاك، وتنفق الدولة ولو نسبة محدودة من إيراداتها على بعض أوجه الاستثمار.

ومن ناحية أخرى، فإن الميل الحدى للاستهلاك لا يكون مساوياً للواحد الصحيح في كل الأحوال، فقد يزيد الأفراد من استهلاكهم بقدر زيادة دخولهم فى بعض الفترات وخاصة فى بدء الانتعاش، ولكن ذلك لايستمر إلى الأبد.

وبالنظر إلى المجتمع، فإننا نجد أن الفقراء لديهم ميل حدى للاستهلاك مرتفع أى يتساوى مع الواحد الصحيح، ولكنه يكون أقل من ذلك بالنسبة للطبقات الغنية، حيث تدخر هذه الطبقات جزءاً من دخولهم بحيث يكون الميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع أقل من الواحد الصحيح.

٣- والواقع أن تحديد الميل الحدى للاستهلاك مسألة فى غاية الصعوبة بالنسبة للمجتمع إذ هو يختلف باختلاف الفئات الاجتماعية المختلفة وسلوكهم بين الادخار والإنفاق ومن ثم يثير حساب المضاعف مشكلة إحصائية كبرى.

٤- يفترض تحليل "كينز" كذلك أن الزيادة فى الاستثمار تقتصر على الكمية الأصلية للإنفاق الذى وجه للاستثمار، ومن ثم لا توجد زيادة متتالية فى الطاقة الإنتاجية، فإذا كانت الدخول المتتالية التى تترتب على الإنفاق توزع بين الإدخار والاستهلاك، فإن "كينز" يفترض أن الإدخار لا يتحول إلى استثمار إضافى جديد، وإنما يعتبر الإدخار من قبيل التسرب السالفة الإشارة إليه.

٥- يفترض تحليل "كينز" كذلك غياب عنصر الزمن، بمعنى أن أثر الإنفاق على الاستهلاك يكون فورياً، مع أن هذه الآثار تأخذ وقتاً يقل معه بالقطع الميل الحدى للاستهلاك.

ومع أوجه القصور هذه، فإنه يتعين لجعل تحليل "كينز" أكثر دقة عن أثر المضاعف، أن يتضمن التعديلات الآتية:

(أ) إدخال عنصر الزمن فى التحليل.

(ب) الأخذ فى الاعتبار السلوك الاستهلاكى للفئات والمجموعات الاجتماعية المختلفة.

(جـ) تفادى الفرض الذى افترضه "كينز" من أن الزيادة فى الاستثمار تقتصر على أثر الكمية الأولية للاستثمار (الاستثمار المستقل) دون أن يليه زيادات متتالية تثيرها الزيادة الحاصلة فى الإنفاق الاستهلاكى الناجمة عن الاستثمار الأولى.

ثانياً: المعجل: The Accelerator.

رأينا أن فكرة المعجل ترتبط بما يطلق عليه الاستثمار التابع أو المشتق، ذلك أن الزيادة فى الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولى أو المستقل، وإنما تثير الزيادات المتتالية فى الطلب على السلع الاستهلاكية زيادات أخرى فى الاستثمار الذى يسمى بالاستثمار التابع أو المشتق، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

ويرجع اكتشاف مبدأ المعجل إلى الاقتصادى الفرنسى افتاليون A.Aftalion ضمن مقالاته التى نشرت له فى عامى ١٩٠٧، ١٩٠٨، كما يرجع الفضل إلى الإقتصادى الأمريكى T.M.Clark فى صياغته[١].

والواقع أنه عند زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، فإن منتجى هذه السلع يجدون أنفسهم – عند نفاذ المخزون – وبهدف تحقيق أقصى ربح ممكن،

---

(١) انظر

T,M, Clark, Business Acceleration and the Law of Demands, Journal of Political Economy, March 1917.

مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من آلات ومعدات لإنتاج تلك السلع الاستهلاكية التى ازداد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومى، إذ أن زيادة الإنفاق العام تسمح بما تحدثه من زيادة أولية فى الإنتاج القومى بإحداث زيادة فى الاستثمار بنسبة أكبر.

وتتوقف زيادة الاستثمار المشتق على ما يأتى[١]:

(أ) كمية رأس المال الثابت (الآلات) اللازم لإنتاج السلع الاستهلاكية، إذ كلما ارتفعت هذه الكمية أرتفع معدل الزيادة فى الاستثمار المشتق.

(ب) طول عمر الآلات، أو ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للانقسام، فكلما طال عمر الآلات كانت الزيادة فى الاستثمار التى تثيرها الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية أكبر.

(جـ) وجود مخزون أو طاقة إنتاجية معطلة، فوجودها يسمح بتغذية الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن ثم لا يتم التوسع فى الطاقة الإنتاجية عن طريق الاستثمار المشتق.

(د) توقع المنتجين لفترة استمرار الطلب على السلع الاستهلاكية، فإذا كانت زيادة الطلب على هذه السلع زيادة عارضة، فإنهم لن يقدموا على الاستثمار والعكس بالعكس.

ومع تفاعل هذه العوامل مجتمعة يتحدد مدى التغير فى الطلب على السلع الإنتاجية أى الاستثمار المشتق.

---

(١) انظر

G. ; Habepler, Prospérité et Dépression, société des Nations, Genéve, 1943, pp, 111-117.

ونشير فى هذا المجال إلى أنه لا يقتصر أثر الإنفاق الأولى على زيادة الدخل وفقاً لمبدا المضاعف فقط، وإنما يتعداه كذلك إلى زيادة فى الاستثمار المشتق وفقاً لمبدأ المعجل، ويعنى ذلك أن هناك تفاعلاً متبادلاً بين مبدأى المضاعف والمعجل، حيث يحدث هذا التفاعل آثاره التراكمية فى الكميات الكلية (الدخل والإنتاج والاستهلاك)، كما أنه يحدث آثاراً انكماشية تترتب على إنقاص الإنفاق على الاستثمار الذاتى عن معدله الطبيعى.

وجدير بالذكر أن الآثار التى تترتب على كل من هذين المبدأين تفترض وجود جهاز إنتاجى مرن يستجيب للزيادة فى الإنفاق بزيادة الإنتاج، ولهذا فإن هذاالتحليل لا يتناسب مع الدول المتخلفة لعدم مرونة جهازها الإنتاجى بما يمنعه من التوسع فى الإنفاق.

وتختلف هذه الآثار باختلاف طريقة تمويل الميزانية، ومن ثم فإنه يتعين الاعتداد بمصدر التمويل، فنحن نعلم أن الطلب الكلى يتكون من طلب عام وطلب خاص على أموال الاستثمار وأموال الاستهلاك، لكن إذا كانت الزيادة فى الإنفاق العام تتم على حساب نقصان مماثل فى الإنفاق الخاص، فإن هذه الزيادة لن تؤدى إلى إحداث تأثير مضاعف على الدخل القومى على النحو المطلوب. ولهذا، وحتى تؤدى الزيادة فى النفقات العامة آثارها تكون زيادة خالصة فى تيار الإنفاق الكلى، ولا يتحقق ذلك إلا إذا مولت هذه الزيادة فى النفقات العامة عن طريق القروض أو عن طريق زيادة الإصدار النقدى أو عن طريق فرض الضرائب على المدخرات.

على أنه فى حالة الكساد، فإنه يصعب الالتجاء إلى القروض أو زيادة الضرائب. ومن ثم يكون المصدر الأساسى للتمويل هو الإصدار النقدى، ويفترض الطريق الأخير بالطبع أننا أمام اقتصاد رأسمالى يملك جهازاً إنتاجياً مرناً وتتوفر به طاقة إنتاجية زائدة ويعانى من نقص فى مستوى التشغيل.

أما إذا مولت الدولة هذه الزيادة فى النفقات عن طريق ضرائب تفرضها على دخول كان أصحابها يخضعونها لإنفاقهم الخاص استهلاكاً أو استثماراً، ففى هذه الحالة سوف ينقص تيار الإنفاق الخاص مما يضعف من الزيادة الكلية التى تحدث فى الدخل القومى نتيجة زيادة الإنفاق العام، أو مما يعرض هذه الزيادة كلية بحيث لا تحدث زيادة صافية فى الإنفاق القومى.

ونشير بعد ذلك بإيجاز إلى أحد النماذج التحليلية التى ترتكز على الفكر الكينزى وهو نموذج (IS - L M) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج وذلك فى الفصل الثالث من هذا الباب.

الفصل الثالث

نموذج (IS - LM) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج

سمى منحنى (IS) بهذا الإسم لأنه مشتق من دالـة الاسـتثمار Investment Function، ودالة الادخار Saving Function وسمى المنحنى (LM) بهذا الإسم لأنه مشتق من دالة تفضيل السيولة Liquidity Preference Function وعـرض النقود Money Supply.

وفضلاً عن ذلك، فإن وضع التـوازن فـى سـوق السـلع والخدمـات يتحقـق عندما يكون (الاضافة (الحقن) = التسرب) أو فى النموذج المبسط S = 1 .

وتجدر الإشارة إلـى أن تحليـل كينـز لـم يـأخذ فـى الاعتبـار أثـر السياسـة النقدية على تحديد الناتج الكلى، ومن ثم علينا أن ندخل النقـود وأسـعار الفـائدة فى التحليل لبناء نموذج أكثر تطوراً لتحديد المستوى التوازنى للدخل والنـاتج، وهو نموذج (IS - LM) أى نموذج (ث خ – ط ع) حيث يسمح هـذا النمـوذج بفهم أعمق للظواهر الاقتصادية فى إطار ما تمارسه السياسـة النقديـة والماليـة على الحياة الاقتصادية(١).

ولعل الخطوة الأولى لبناء هذا النموذج هو الكشف عـن أثـر سـعر الفـائدة على الاستثمار المخطط ومن ثم على الطلب الكلى، أمـا الخطـوة الثانيـة فهـى بيان أثر سعر الفائدة على المستوى التوازنى للناتج الكلى وتسمى العلاقـة بيـن

---

(١) انظر على سبيل المثال: – عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات النقود، مـع رؤيـة إسلامية، ١٩٨٩ صفحة ٣٣٢ وما بعدها.

– سامى خليل، نظرية الاقتصاد الكلى، وكالة الاهرام للتوزيع، الكويت ١٩٩٤، وبخاصـة الباب الخامس.

– مايكل ابيدجمان، الاقتصاد الكلى، النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيـم منصـور، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٨٨، الفصل التاسع.

الناتج الكلى التوازنى وسعر الفـائدة منحنـى (IS) أو (ث خ) حيث تشير (ث) إلى الاستثمار المخطط، (خ) إلى الادخار.

وهذا المنحنى لا يبين مستوى الناتج عندما يكون سعر الفائدة غير معلـوم، لذلك لابد من وجود علاقة أخرى يمثها المنحنى (LM) أو (ط ع)، وهو يبيـن لنا مجموعات سعر الفائدة والناتج الكلى التى تحقق التوازن فى سوق النقـود، والذى يتحقق عندما يتساوى طلب النقود (ط) مع عرضها (ع)، وعندما نجمـع بين المنحنى (IS) (ث خ) ومنحنى (LM) (ط ع) فـى شكل واحد تحـدد لنـا نقطة تقاطعهما المستوى التوازنى للناتج الكلى وسعر الفائدة.

وعليه فإنه يمكن عرض هذا النموذج ممن خلال مبحثين[١]:

المبحث الأول: كيفية تحديد التوازن فى سوق السلع والخدمـات المنحنـى (IS) (ث خ).

المبحث الثانى: كيفية تحديد التوازن فى سوق النقود المنحنى (LM) (ط ع)

ونشير إلى كل منهما بإيجاز فيما يلى:

المبحث الأول

كيفية تحديد التوازن فى سوق السلع والخدمات

(منحنى IS) (ث خ)

يتكـون الإنفـاق الكلـي فـى المجتمـع مـن الإنفـاق الاسـتثمارى والإنفـاق الاستهلاكى والإنفاق الحكومى وصافى الإنفاق بواسطة العالم الخارجى والذى يسمى بصافى الصادرات.

ولما كان الإنفاق الاستثمارى يتوقف على سعر الفـائدة، فإنـه يمكـن القـول إن الإنفاق الاستهلاكى يتأثر أيضاً بسعر الفائدة، ومن هنا يمكن القول أيضاً إن

---

(١) انظر المراجع السابقة الاشارة إليها، وبخاصـة: عبـد الفتـاح عبد الرحمن عبـد المجيـد، اقتصاديات النقود مع رؤية إسلامية، ١٩٨٩ ص(٣٣٢) ومابعدها.

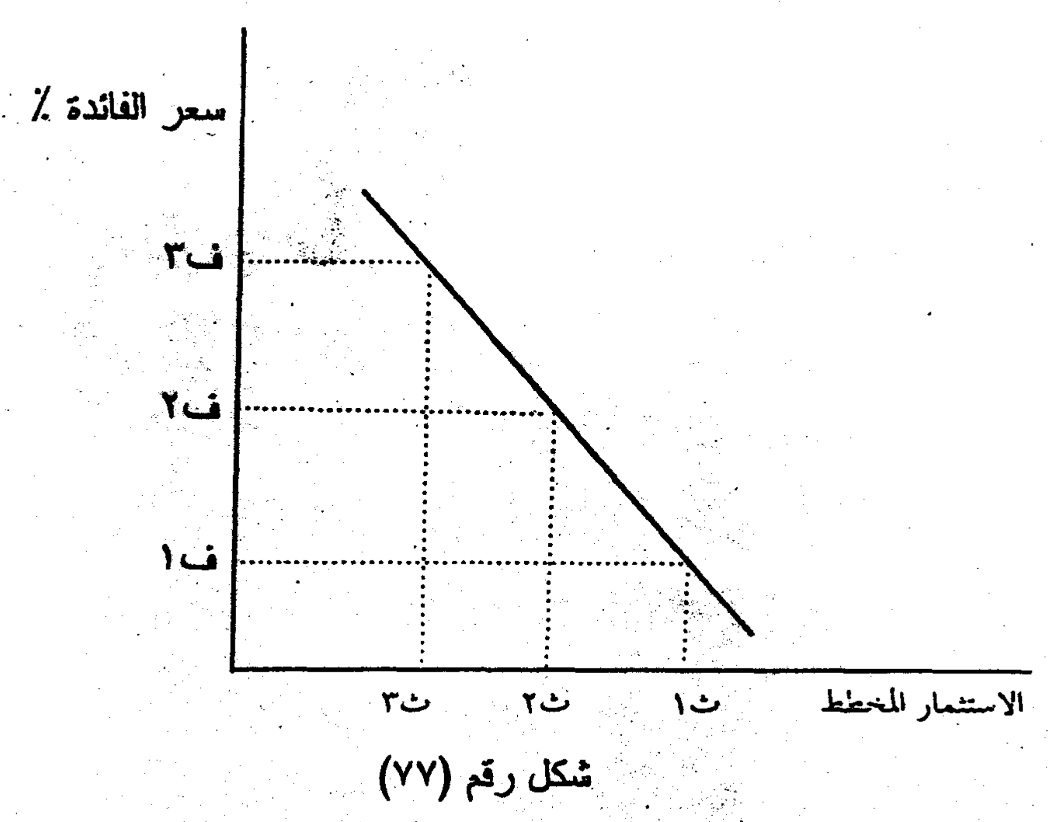
الإنفاق الكلى يتوقف على سعر الفائدة. ولما كان الإنفاق الكلى هو الذى يحدد مستوى الدخل، فإن مستوى الدخل إنما يتأثر بسعر الفائدة، ومن ثم فهناك مستويات من الدخل مقابل مستويات مختلفة من سعر الفائدة.

فكل سعر فائدة سائد فى سوق النقود يقابله مستوى دخل فى سوق السلع والخدمات. ومنحنى (IS) (ث خ) ما هو إلا مجموعة من هذه التوليفات من أسعار الفائدة والمقابل لها من مستويات الدخل، فهى تجميعات من سعر الفائدة ومستويات من الدخل عندما يكون سوق السلع والخدمات فى حالة توازن.

وتجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة يؤثر على مستوى الناتج الكلى من وجهة النظر الكينزية عن طريق تأثيره على الاستثمار المخطط، إذ تقوم المشروعات المختلفة بالاستثمار ما دامت تتوقع أن يحقق هذا الاستثمار عائداً أعلى من الفائدة التى تدفعها على قروض تقوم باستثمارها.

إن ارتفاع سعر الفائدة لا يمكن سوى عدد قليل من المشروعات الانتاجية من تحقيق عائد يعلو عن سعر الفائدة، ومن هنا يكون مستوى الاستثمار منخفضاً، والعكس صحيح، فعندما يكون سعر الفائدة منخفضاً تحقق كثير من المشروعات عائدا يزيد عن سعر الفائدة الأمر الذى يزداد معه حجم الاستثمار، ومن ثم فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة والإنفاق الاستثمارى.

ويبين الشكل رقم (٧٧) العلاقة العكسية بين الاستثمار المخطط وسعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة من ف١ إلى ف٢ ثم إلى ف٣ ينخفض الاستثمار من ث١ إلى ث٢ إلى ث٣.



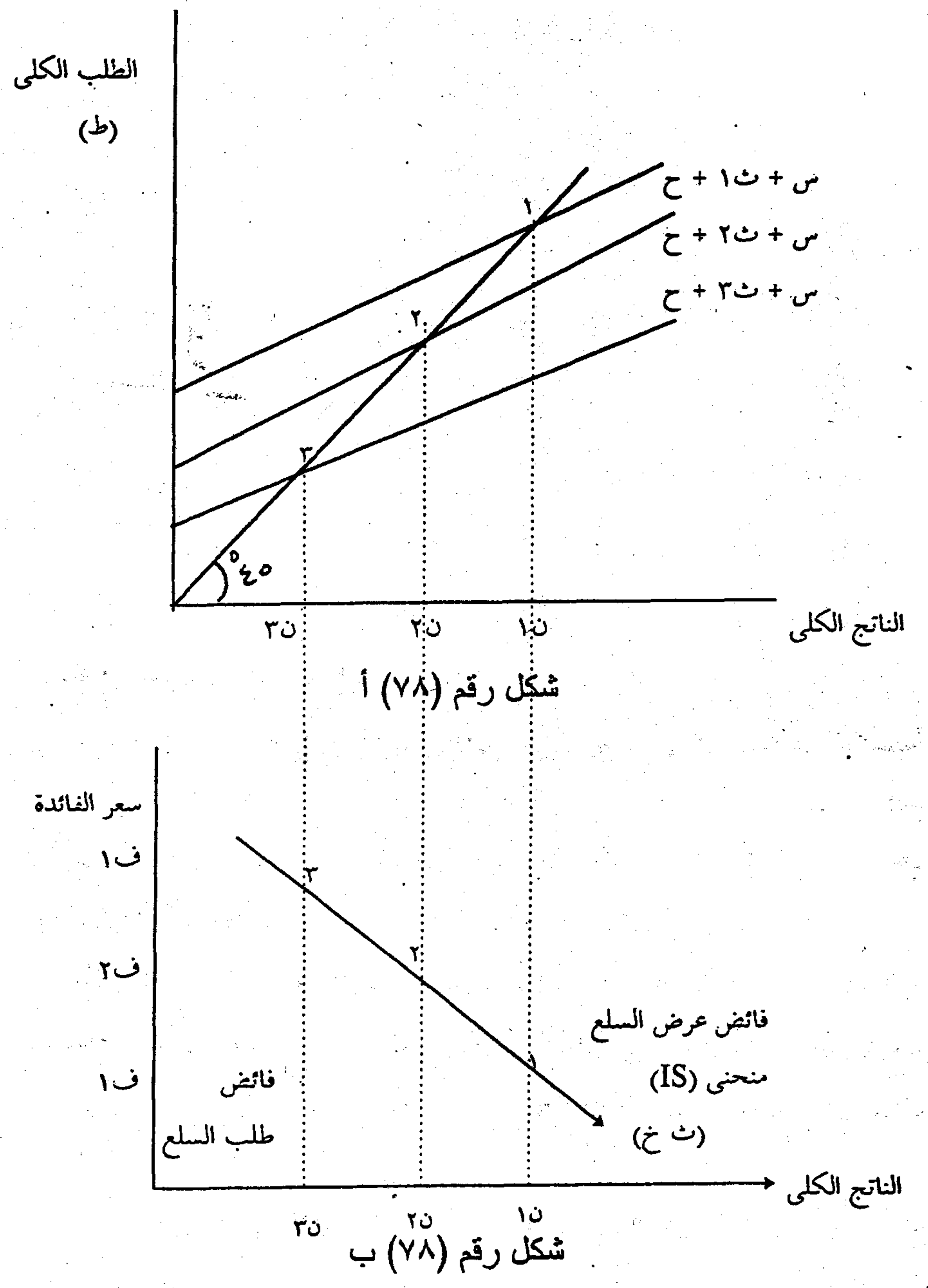
شكل رقم (٧٧)

استنتاج منحنى (IS) (ث خ):

ويمكننا الآن أن نشتق منحنى (IS) (ث خ) من خلال هذه العلاقة العكسية بين الاستثمار المخطط وسعر الفائدة للكشف عن العلاقة بين سعر الفائدة والمستوى التوازني للناتج الكلي (مع ثبات الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي المستقل).

وفي الشكل رقم (٧٨) نجد أن المستويات الثلاثة للإنفاق الاستثماري المخطط يمثلها ثلاث دوال للطلب (شكل (٧٨)أ) إذ يبين هذا الشكل المستويات التوازنية للناتج ن١، ن٢، ن٣ المناظرة لمستويات الإنفاق الاستثماري ث١، ث٢، ث٣.

كما يبين الشكل (٧٨) ب) المستوى التوازني المناظر لكل مستوى من المستويات الثلاث لسعر الفائدة والخط الواصل بين هذه النقط هو المنحنى (IS) (ث خ).



شكل رقم (٧٨) أ

شكل رقم (٧٨) ب

ويبين الشكل (أ) من ناحية أخرى ان سعر الفائدة الأدنى (ف)١ يقابلة الإنفاق الاستثمارى الأعلى، وبذلك تتحقق أعلى دالة للطلب الكلى (ط١).

وتشير النقطة (أ) فى الشكل (ب) إلى المستوى التوازنى للناتج (ن١) الذى يقابلة سعر الفائدة الأدنى (ف١)، ومع ارتفاع سعر الفائدة إلى (ف٢) ينخفض الاستثمار إلى (ث٢) وينخفض المستوى التوازنى للناتج إلى (ن٢).

وتشير النقطة (٢) فى الشكل (ب) إلى المستوى الأدنى للناتج (ن٢) المناظر لسعر الفائدة (ف٢). أما سعر الفائدة الأعلى (ف٣) فيؤدى إلى خفض الاستثمار المخطط إلى أدنى مستوى له وهو (ث٣) ومن ثم يتحقق أدنى مستوى توازنى للدخل والناتج (ن٣) والذى تحدده النقطة رقم (٣) فى الشكل(ب).

والخط الذى يصل بين هذه النقاط الثلاث فى الشكل (ب) هو منحنى (IS) (ث خ) الذى يبين مجموعات سعر الفائدة والناتج الكلى التوازنى التى يتساوى عندها الناتج الكلى والطلب الكلى ويشير الميل السالب لهذا المنحنى إلى العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار المخطط.

ولما كان المنحنى (IS) (ث خ) يبين النقط التى تتساوى عندها كميات السلع المنتجة مع كميات السلع المطلوبة، فإنه يكشف لنا عن نقط التوازن فى سوق السلع، وهذا يعنى أنه عند كل مستوى لسعر الفائدة يبين لنا منحنى (IS) (ث خ) المستوى الذى يجب أن يبلغة الناتج الكلى حتى يتحقق التوازن فى سوق السلع، وكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض مستوى الاستثمار المخطط، الأمر الذى يؤدى إلى خفض مستوى الطلب الكلى ومن ثم الناتج الكلى حتى يتساوى معه ويتحقق التوازن فى سوق السلع.

وتجدر الإشارة إلى أن التوازن فى سوق السلع والخدمات لا يخلق مستوى توازنياً وحيداً للناتج الكلى، ومع أننا نعرف الآن موقع الناتج الكلى عند مستوى معين لسعر الفائدة، فإننا لا نستطيع أن نحدد المستوى التوازنى للناتج الكلى، ذلك أننا لا نعلم حتى الآن مستوى سعر الفائدة الذى يحقق هذا

المستوى، ولتحقق ذلك لابد أن تتوافر لدينا علاقة أخرى تربط بين الناتج الكلى وسعر الفائدة، ويتحقق هذا الهدف فى سوق النقود، وهو ما سنعرض له فى المبحث الثانى من هذا الفصل.

المبحث الثانى

كيفية تحديد التوازن فى سوق النقود

المنحى (LM) (ط ع)

يتطلب التوازن الكلى شرطين. توازن سوق السلع والخدمات الذى سلفت الإشارة إليه حيث يتحقق عندما تتساوى الإضافة إلى الدخل (الاستثمار والإنفاق الحكومى) مع التسرب فيه (الادخار والضرائب)، ورأينا أن المنحنى (IS) (ث خ) يمثل فى هذا النموذج جميع التوليفات بين الدخل وسعر الفائدة التى تحقق هذا الشرط. كما رأينا أنه يتم اشتقاق هذا المنحنى من دالتى الاستثمار والادخار، وهو ذو ميل سالب. لأن إدامة التوازن فى سوق المنتجات تتطلب أن يتغير الدخل وسعر الفائدة فى اتجاهين متعاكسين.

أما الشرط الثانى فهو توازن سوق النقود الذى نحن بصدده ويحدث هذا الشرط عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود الحقيقى ويمثل المنحنى (LM) (ط ع) فى هذا النموذج جميع توليفات الدخل وسعر الفائدة التى تحقق هذا الشرط، وهو ذو ميل موجب لأن إدامة التوازن فى سوق النقود تتطلب أن يتغير الدخل وسعر الفائدة فى نفس الاتجاه.

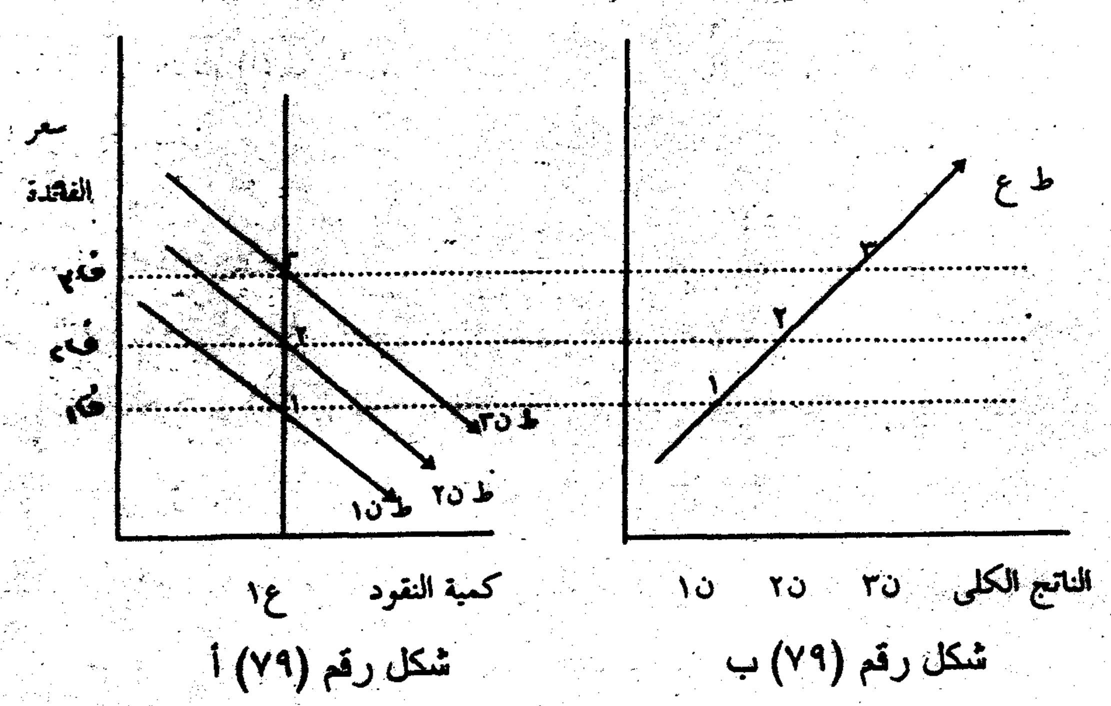
استنتاج منحنى (LM) (ط ع):

يقرر كينز أن الطلب على النقود بالأسعار الثابتة يعتمد على الدخل (الناتج الكلى) وأسعار الفائدة على أساس أن الطلب على النقود أو التفضيل النقدى يمثل حجر الزاوية فى تحليل كينز لسوق النقود.

ويرتبط الطلب على النقود مع الدخل بعلاقة طردية لأن ارتفاع مستوى الدخل يؤدى إلى اتساع نطاق المعاملات فى الاقتصاد ومن ثم زيادة طلب النقود التى تعتبر أداة هذه المعاملات.

وفضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع مستوى الدخل يزيد من الطلب على النقود بسبب تعاظم رغبة الناس فى حيازة كمية أكبر من الأصول والنقود هى أحد هذه الأصول.

ويبين الشكل رقم (٧٩) التوازن فى سوق النقود عندما يتغير مستوى الناتج الكلى. ومع ثبات عرض النقود، وهو ثابت فى القسم (أ) من الشكل (٧٩) عند ع١، يمكن أن نستنتج المنحنى (LM) (ط ع)، فكل مستوى للناتج الكلى له منحنى طلب نقدى خاص به، ذلك أنه مع تغير مستوى هذا الناتج يتغير مستوى الطلب على النقود من خلال تغيير مستوى المعاملات الاقتصادية فى المجتمع.



شكل رقم (٧٩) أ

شكل رقم (٧٩) ب

ونلاحظ علــى الشكل أنــه عندمـا يكـون النـاتج الكلـى "ن١" يكـون منحنـى الطلب على النقود (ط ن١)، وهو ينحـدر إلـى أسـفل لأن سـعر الفـائدة الأدنـى يعنى انخفاض نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ومـن ثـم تزايد الطلـب علـى النقود.

ويحدث التوازن فى سوق النقود عند النقطة (١) أى ن١ حيث يكون سـعر الفائدة هو (ف١)، وعندما يكون الناتج الكلى عند مستوى أعلى (ن٢) أى (٢) فإن منحنى الطلب النقدى ينتقل إلى (ط ن٢) لأن المستوى الأعلى للناتج الكلى يعنى أنه عند أى مستوى معين للفائدة تكون الكمية المطلوبة من النقـود أكـبر، ويتحقق التوازن حينئذ عند النقطة (٢) حيث يكون سعر الفائدة هـو ف٢، كمـا يؤدى مستوى النـاتج الأكـثر ارتفاعاً (ن٣) إلـى مسـتوى أكـثر ارتفـاعاً لسـعر الفائدة التوازنى (ف٣).

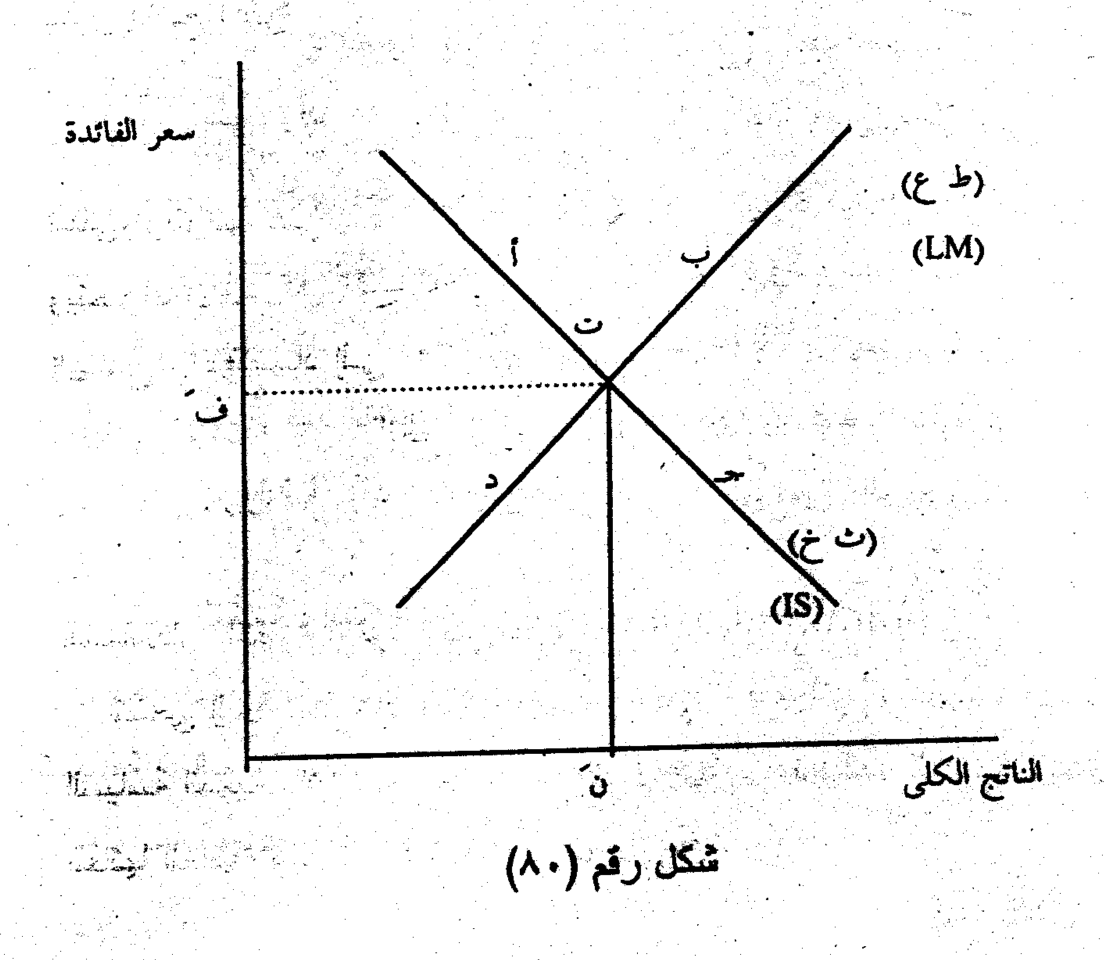
وفى القسـم (ب) مـن الشـكل تتضـح أسـعار الفـائدة التوازنيـة التـى تنـاظر المستويات المختلفة للناتج، حيث نجد أن النقط ١،٢،٣ تنـاظر النقـط التوازنيـة ١،٢،٣ فى القسم (أ) من الشكل، والخط الذى يصل بين هذه النقط هو المنحنى (LM) (ط ع)، وهو يبين مجموعات أسعار الفـائدة والنـاتج المحققـة للتـوازن فى سوق النقود، ويتجه المنحنى إلى أعلى لأن الناتج الأعلى يزيد مـن الطلـب على النقود ومن ثم يرفع المستوى التوازنى لسعر الفائدة.

ويبين المنحنى (LM) (ط ع) النقط التى تحقـق شـرط التـوازن فـى سـوق النقود حيث تتساوى كميـة النقـود المطلوبـة (ط) مـع كميـة النقـود المعروضـة (ع). وبالنسبة لكل مستوى معين من النـاتج يبيـن هـذا المنحنىالمسـتوى الـذى يجب أن يكون عليه سعر الفائدة حتى يتحقق التوازن فى سوق النقود، وعندمـا يرتفع مستوى الناتج يتزايد الطلب علـى النقـود ويرتفـع سـعر الفـائدة ويتحقـق التوازن عندما تتساوى (ط) مع (ع).

استنتاج نموذج (IS) (ث خ) (LM) (ط ع):

يمكن على ضوء ما سبق أن نجمع بين منحنى (IS) ، (LM) أى (ث خ)، (ط ع) فى شكل واحد، وهنا يكون لدينا نموذج يحدد العلاقة بين الناتج الكلى وسعر الفائدة كما فى الشكل (٨٠)، والنقطة التى يتقاطع عندها هذان المنحنيان هى نقطة التوازن الآنى فى سوقى السلع والنقود وهى نقطة (ت).

فعند هذه النقطة يتساوى الناتج الكلى مع الطلب الكلى فى سوق السلع (IS) (ث خ)، ويتساوى الطلب النقدى (ط) مع العرض النقدى (ع) (LM).



شكل رقم (٨٠)

وإذا افترضنا أن الاقتصاد يعمل عند النقطة (أ) فإن سوق السلع تكون متوازنة حيث يتساوى الناتج الكلى مع الطلب الكلى، أما سعر الفائدة فيكون أعلى من المستوى التوازنى، لذلك فإن طلب النقود يكون أقل من عرض

النقود. وحيث يحتفظ الناس بنقود أكثر مما يرغبون فى حيازته فإنهم يحاولون التخلص من الفائض النقدى لديهم بشراء سندات، ومن ثم ترتفع أسعارها وتنخفض أسعار الفائدة عليها، ويترتب على ذلك زيادة الإنفاق الاستثمارى المخطط ومن ثم الناتج الكلي ويتحرك الاقتصاد إلى أدنى على منحنى (IS) (ث خ) حتى ينخفض سعر الفائدة إلى (فَ) ويرتفع الناتج الكلى إلى (نَ) وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادى عند نقطة (ت).

أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند نقطة (ب) على منحنى (ط ع) (LM) فسوف تكون سوق النقد متوازنة حيث يتساوى طلب وعرض النقود ومع ذلك يكون الناتج أعلى من مستواه عند نقطة التوازن (ت). وهو حينئذ يكون أعلى من الطلب الكلى، وهذا يعنى أن المشروعات تكون غير قادرة على بيع كل ما تنتجة وبالتالى يتراكم المخزون غير المخطط، وينتهى الأمر بانخفاض الناتج الكلى، ويترتب على ذلك انخفاض الطلب على النقود وتدنى سعر الفائدة، ويتحرك الاقتصاد إلى أدنى على منحنى (ط ع) حتى يصل إلى نقطة التوازن. وهكذا يتحدد الناتج الكلى وسعر الفائدة آنيا عندما يتقاطع منحنيا (IS) (ث خ)، (LM) (ط ع) حيث يسود التوازن فى سوق السلع والنقود معا.

السياستان النقدية والمالية في نموذج (IS) (ث خ) - (LM) (ط ع)[١]:

تسعى الحكومات إلى رفع مستوى معيشة مجتمعاتها وأداتها في ذلك السياسة المالية والسياسة النقدية، فمع الأولى تفرض الضرائب اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وفي الثانية تتحكم في عرض النقود.

---

(١) اعتمدنا في ذلك أساساً على: عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات النقود، المرجع السابق، صفحة ٣٤١ وما بعدها.

ويمكن استخدام نمـوذج (IS) (ث خ) (LM) (ط ع) لبيـان العلاقـة بيـن طلب النقود وسعر الفـائدة بـافتراض ثبـات مستوى الأسـعار بمعنـى افتراض تساوى القيم النقدية والقيم الحقيقية، وسنشير في البداية إلى أسباب انتقـال كـل من منحنى (IS) (ث خ) ومنحنى (LM) (ط ع).

لماذا ينتقل منحنى (IS) (ث خ)؟.

رأينا أن هذا المنحنى يبين نقط التوازن فـي سوق السلع، وينتقل هـذا المنحنى بسبب تغير العوامل المستقلة بـافتراض ثبـات سـعر الفـائدة، ذلـك أن تغير سعر الفائدة يؤثر على الناتج الكلى التوازنى ويؤدى إلى تحرك الاقتصـاد على نفس المنحنى.

وشير في هذا الخصوص إلـى أثـر كـل مـن: تغير الإنفـاق الاستهلاكى المستقل، تغـير الإنفـاق الاستثمارى المسـتقل، تغـير الإنفـاق الحكومـى، تغير عبء الضرائب.

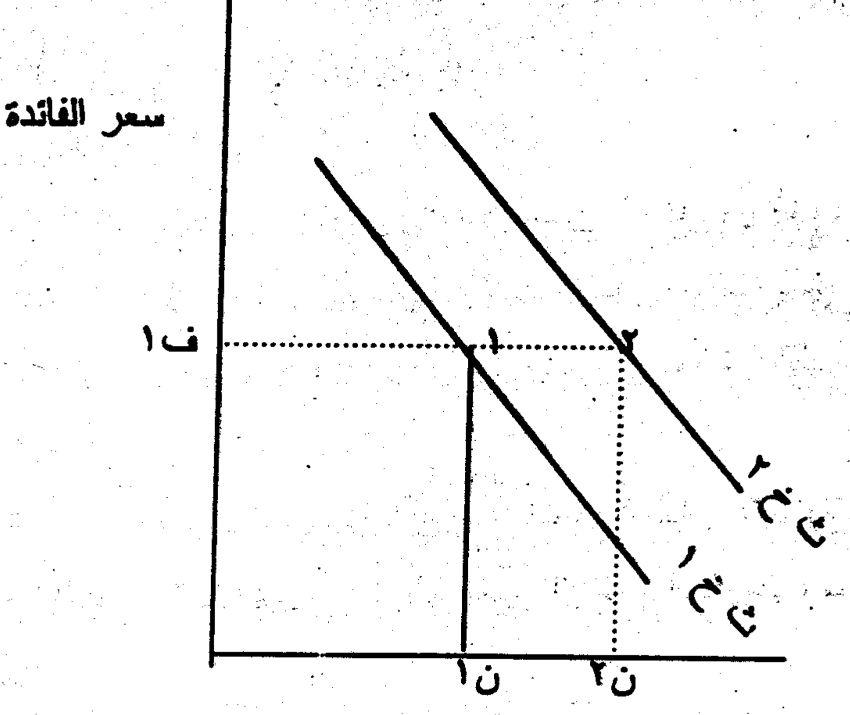
أولاً: تغير الإنفاق الاستهلاكى المستقل:

وفي هذا نقرر ابتداء أن زيادة هذا الإنفاق تنقل منحنى الطلب إلى أعلـى ومن ثم يتحرك منحنى (IS) (ث خ) إلى اليمين.

وبأفتراض أن الوضـع الأولى لهذا المنحنى هو (ث خ١) في الشكل رقـم (٨١) أ ، وبافتراض أن الناس يزيدون من إنفاقهم الاستهلاكى المستقل، فإنـه سوف يترتب على ذلك – مع ثبات سعر الفائدة (ف١) – انتقال مستوى النـاتج التوازنى من (ن١) الـذى تشير إليـه النقطـة (١) إلـى (ن٢) الـذى تشير إليـه النقطة (٢).

وإذا حدث انخفاض في هذا الإنفاق، فإن هذا التحليل يأخذ اتجاهاً عكسـياً وعلى هذا الأساس، فإنه عند معدل معين لسعر الفائدة تنتقل دالة الطلب الكلـى

إلى أسفل وينخفض مستوى الناتج الكلى التوازنى وينتقـل منحنـى (ث خ) إلـى اليسار.

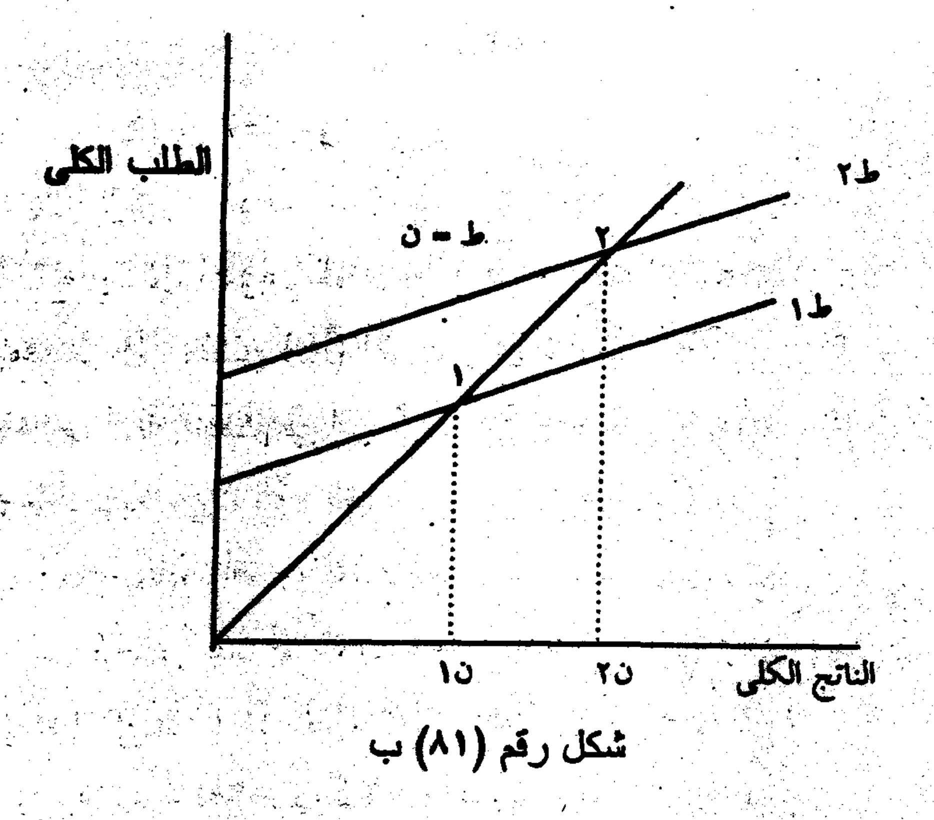


شكل رقم (٨١) أ

انتقال منحنى (IS) (ث خ)

ويبين الشكل رقم (٨١) ب أن النقطـة (١) هـى نقطـة تـوزن فـي سـوق السلع، وذلك لأن دالة الطلب الكلى ط ك١ - عند سـعر الفـائدة ف ١- تقطـع خط ٤٥° عند هذه النقطة، ومن ثم فإن ن = ط عند مستوى الناتج ن١.

وعندما يزداد الإنفاق الاستهلاكى المستقل تنتقل دالـة الطلـب الكلـى إلـى أعلى لتصبح ط ك٢، ويرتفع الناتج التوازنى إلى ن٢.



شكل رقم (٨١) ب

ثانياً: تغير الاستثمار المستقل مع ثبات سعر الفائدة:

أشرنا فيما سبق إلى أن تغير سعر الفائدة يؤدى إلى تغير الاستثمار، ويترتب على ذلك تحرك الاقتصاد على منحنى (IS) (ث خ) نفسه، بمعنى أن هذا المنحنى لا ينتقل، أما حدوث ارتفاع في الاستثمار المخطط مع ثبات سعر الفائدة، فإنه يؤدى إلى نقل دالة الطلب الكلى إلى أعلى كما هو واضح من الشكل (٨١) ب السالفة الإشارة إليه، وذلك بفعل زيادة درجة الثقة لدى منشآت الأعمال حول معدلات الربحية، وهذا يعنى أنه عند سعر فائدة معين تؤدى زيادة الاستثمار إلى رفع المستوى التوازنى للناتج وبالتالى ينتقل منحنى (IS) (ث خ) إلى اليمين شكل (٨١) أ.

ومن ناحية أخرى، فإن التشاؤم حول معدلات الربحية تؤدى إلى نقل دالة الطلب الكلى إلى أسفل- عند ثبات سعر الفائدة- ومن ثم ينخفض المستوى التوازنى للناتج، وينتقل منحنى (IS) (ث خ) إلى اليسار.

ثالثاً: تغير الإنفاق الحكومي:

وتؤدى زيادة الإنفاق الحكومى- عند سعر فائدة معين- إلى نقل دالة الطلب الكلى إلى أعلى، شكل رقم (٨١) ب ، وبذلك يرتفع المستوى التوازنى للناتج، وينتقل منحنى (IS) (ث خ) إلى اليمين، والعكس صحيح، إذ يؤدى انخفاض الإنفاق الحكومى إلى نقل دالة الطلب الكلى إلى أسفل، وانخفاض المستوى التوازنى للناتج، ومن ثم انتقال منحنى (IS) (ث خ) إلى اليسار.

رابعاً: تغير عبء الضرائب:

وعند سعر معين للفائدة يؤدى انخفاض عبء الضريبة إلى نقل دالة الطلب الكلى إلى أعلى نتيجة لزيادة الطلب الاستهلاكى، ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى التوازنى للناتج وانتقال منحنى (IS) إلى اليمين شكل (٨٢) أ.

ومن ناحية أخرى، يترتب على زيادة العبء الضريبى انخفاض دالة الكلى وانخفاض المستوى التوازنى للناتج، وينتقل منحنى (IS) (ث خ) إلى اليسار.

والسؤال الآن لماذا ينتقل منحنى (LM) (ط ع)؟

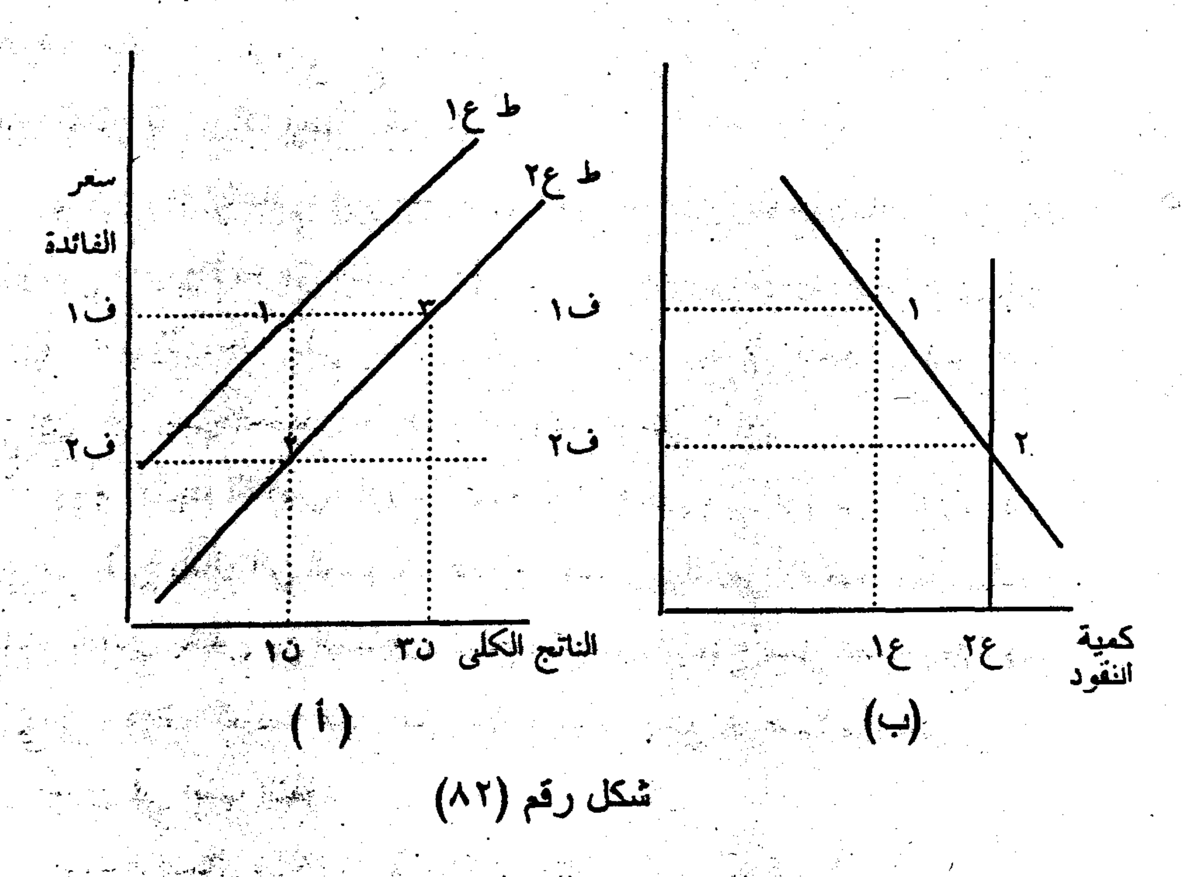
رأينا أن هذا المنحنى يبين فقط التوازن في سوق النقود، وينتقل هذا المنحنى بفعل التغير في عرض النقود وفي الطلب عليها، ونشير إلى هذين العاملين فيما يلي:

١- التغير في عرض النقود:

إن قيام السلطة النقدية بزيادة عرض النقود سوف يعمل على نقل منحنى (LM) (ط ع) إلى اليمين، فإذا افترضنا أن هذا المنحنى في الشكل رقم (٨٢) كان عند ط ع١ في البداية شكل (٨٢) أ ، وان البنك المركزى تبنى سياسة نقدية توسعية، وسوف نفترض كذلك أن المستوى التوازنى المبدئى لسعر الفائدة قد تحدد عند ف١ شكل (٨٢) ب ، فإذا كانت نقطة ١ على منحنى ط

ع١ هى محل البحث فسوف يكون لدينا سبيلين لشرح مـا يحـدث لمنحنـى ط ع عند زيادة عرض النقود.

ويناقش أول هذين السبيلين ما يحدث في حالة ثبات الناتج الكلى عنـد



شكل رقم (٨٢)

نقطة ن١ وتغير سعر الفائدة، وأما ثانيهما فينـاقش مـا يحـدث عند ثبات سعر الفائدة عند ف١ وتغير الناتج الكلي.

وعند زيادة عرض النقود من ع١ إلى ع٢ وثبـات النـاتج الكلـى عنـد ن١ ينخفض سعر الفائدة التوازنى إلى ف٢ ، ويظهر هذا الانخفـاض فـي الانتقـال من النقطـة (١) إلى النقطـة (٢) في الشكل رقم (٨٢) أ.

وعلى هذا، فإنه عند أى مستوى محدد للناتج الكلى ينخفض سعر الفـائدة التوازنى عند زيادة كمية النقود، وحينئذ يكون منحنى ط ع٢ أدنى من المنحنى ط ع١ وعلى يمينه.

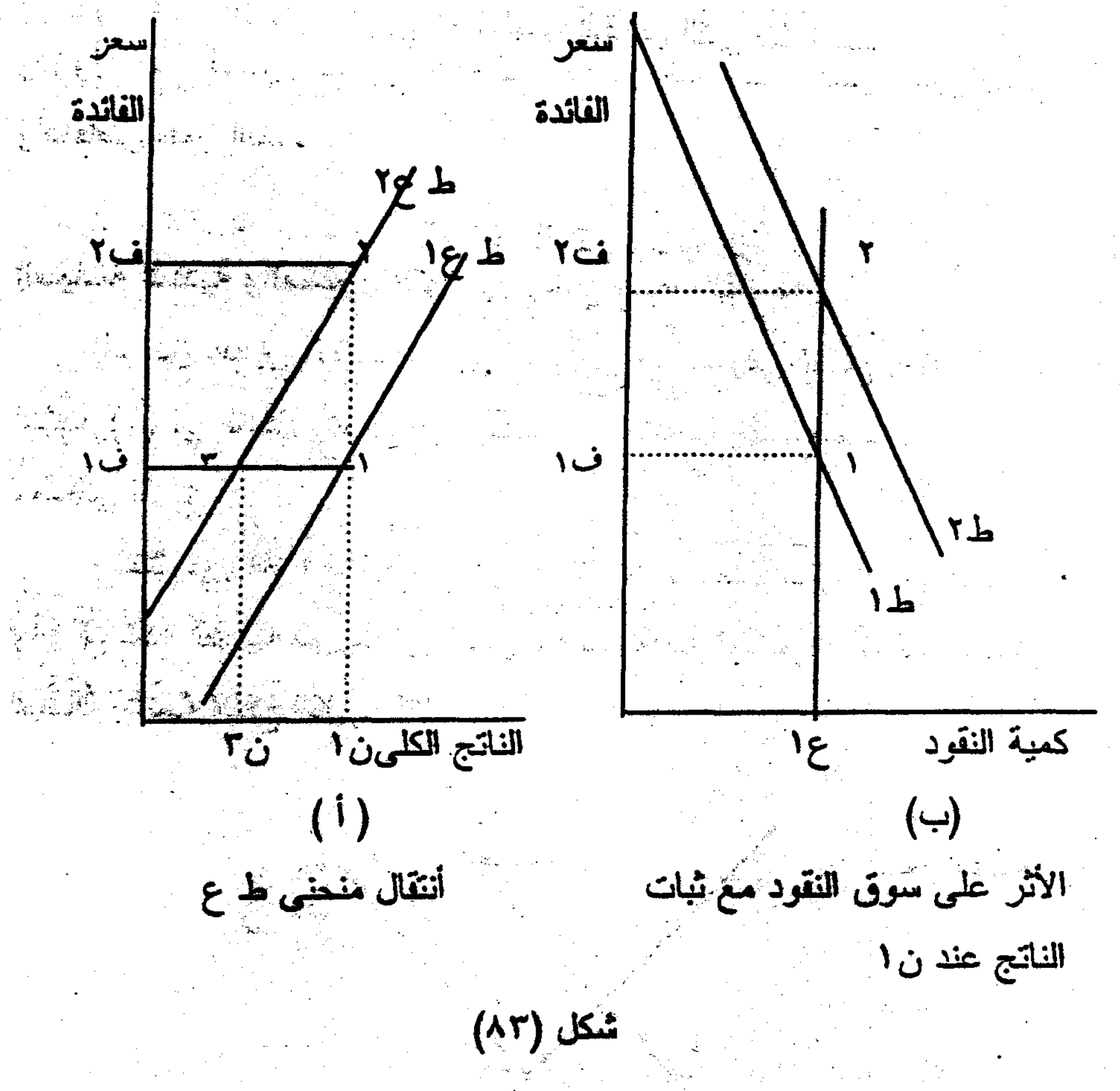
ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة إذا فرضنا أن سعر الفائدة ثابت عند ف١ ونظرنا إلى ما يحدث للناتج الكلى، وسوف نجد حينئذ أنه مع زيادة عرض النقود ينشأ فائض في عرضها عند النقطة (١) على المنحنى ط ع١، وسوف يختفى هذا الفائض مع تزايد الناتج حتى يستقر عند ن٢، إذ تؤدى زيادة الناتج إلى زيادة الطلب النقدى.

وعلى هذا الأساس، فإنه يمكن أن ننظر إلى توازن سوق النقود على أنه انتقال من النقطة (١) إلى النقطة (٢) عند زيادة عرض النقود، وإذا طبق هذا التحليل على كل نقطة على المنحنى ط ع١ فسوف نجد أن المنحنى الجديد ط ع٢ يقع على يمين المنحنى ط ع١ عند زيادة عرض النقود.

ومع الاتجاه العكسى، أى عند حدوث انخفاض في عرض النقود، فإن المنحنى ط ع ينتقل إلى اليسار، وعند أى مستوى لسعر الفائدة، فإن فائض الطلب النقدى يختفى مع انخفاض الناتج الكلى أو ارتفاع سعر الفائدة، فكلاهما يؤدى إلى خفض الطلب على النقود حتى يتساوى مع عرضها من جديد.

٢- التغير في طلب النقود:

يوضح الشكل (٨٣) أن الزيادة في طلب النقود تعمل على نقل منحنى (LM) (ط ع) إلى اليسار، وبافتراض أن أزمة أو ذعرا مالياً حدث وأدى إلى زيادة طلب النقود عند كل مستويات أسعار الفائدة والناتج، فإن هذه الزيادة في طلب النقود عند مستوى الناتج الكلى ن١ بينها الانتقال في منحنى طلب النقود من ط ع١ إلى ط ع٢، ذلك انه عند مستوى محدد للناتج (ن١) مثلاً يرتفع سعر الفائدة التوازنى من النقطة (١) إلى النقطة (٢) على الشكل (٨٣) ب، وإذا ظل الناتج الكلى ثابتاً عند (ن١) فسوف يرتفع سعر الفائدة التوازنى إلى (ف٢) ومن ثم تتحرك نقطة التوازن في سوق النقود من النقطة (١) إلى النقطة (٢).



شكل (٨٣)

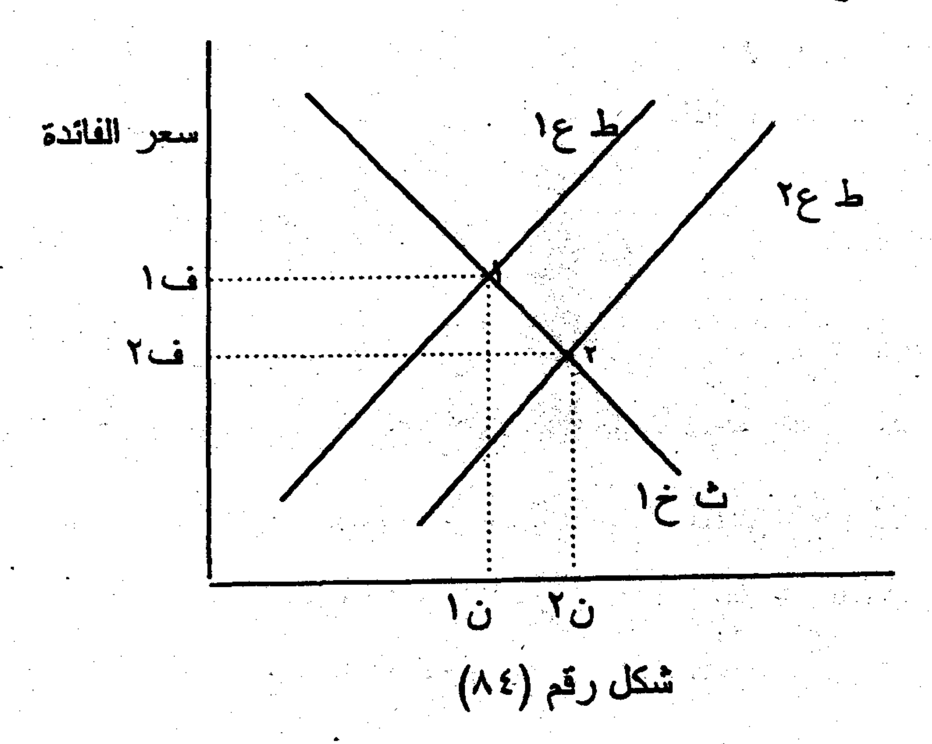
هذا ويمكن أن ننظر إلى تحرك نقطة التوازن في سوق النقود من النقطة (١) إلى النقطة (٣) على الشكل (٨٣) أ ، فانخفاض الناتج الكلى يؤدى إلى خفض الطلب على النقود واختفاء فائض الطلب النقدى الذى ينشأ من الأزمة المالية أو الذعر المالى، وعلى هذا فإن المنحنى (ط ع١) ينتقل إلى المنحنى (ط ع٢) والذى تقع عليه النقطة (٢) والنقطة (٣).

وعلى العكس من ذلك، يؤدى انخفاض الطلب النقدى إلى انتقال منحنى (ط ع) إلى اليمين، ذلك أن انخفاض الطلب النقدى ينشئ فائض عرض نقدى، ويزول هذا الفائض مع زيادة الطلب النقدى التى تنشأ عن نمو الناتج وانخفاض سعر الفائدة.

السياسة النقدية والمستوى التوازنى للناتج وسعر الفائدة:

نفترض هنا ان الاقتصاد يحقق التوازن في سوقى السلع والنقود عند النقطة (١) في الشكل رقم (٨٤)، وعند هذه النقطة يتقاطع منحنى ث خ١ ، ومنحنى ط ع١.

وسنفترض أيضاً أنه عند ن١ يواجه الاقتصاد معدلاً متزايداً من البطالة، وأن السلطة النقدية قررت أن تتبنى سياسة نقدية توسعيه لخفض معدل البطالة وتنمية الناتج الكلى.



شكل رقم (٨٤)

ويؤدى نمو عرض النقود إلى نقل منحنى ط ع١ إلى ط ع٢ ، وتتحرك نقطة التوازن في سوقى السلع والنقود إلى النقطة (٢) والتى تتحدد عند تقاطع منحنى ث خ١ مع منحنى ط ع٢ ، ومع تزايد عرض النقود يتدنى مستوى سعر الفائدة حتى يبلغ ف٢ ، ويرتفع الناتج الكلى حتى يصل إلى ن٢ ، ويعكس هذا جهود السياسة النقدية في تحسين أداء الاقتصاد القومي.

والسؤال الذى يثور الآن هو لماذا يرتفع مستوى الناتج وينخفض سعر الفائدة؟

للإجابة على ذلك، يتعين أن نتدبر ما حدث عند تحرك الاقتصاد من النقطة (١) إلى النقطة (٢)، فعندما يكون الاقتصاد عند النقطة (١)، فإن زيادة عرض النقود- أى انتقال منحنى (ط ع) إلى اليمين يكون ثمة فائض عرض نقدى، ويعمل هذا الفائض على خفض سعر الفائدة الذى يقود بدوره إلى نمو الاستثمار، ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الطلب الكلى ومن ثم الناتج الكلى.

وعندما يصل الاقتصاد إلى النقطة (٢) يختفى فائض العرض النقدى، ويحدث ذلك لأن نمو الناتج الكلى وانخفاض سعر الفائدة يؤديان إلى زيادة الطلب النقدى حتى يساوى المستوى الجديد الأعلى لعرض النقود.

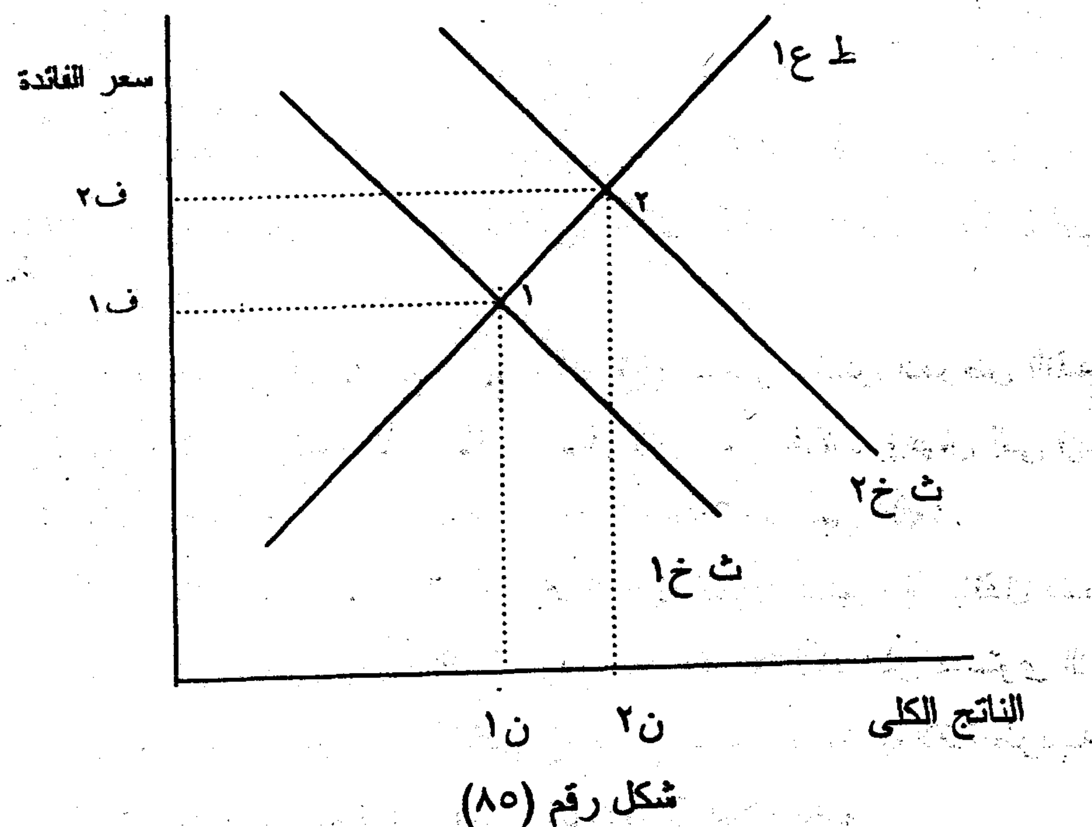
وعند انخفاض كمية النقود يأخذ التحليل اتجاهاً عكسياً، إذ ينتقل منحنى (ط ع) إلى اليسار مؤدياً بذلك إلى رفع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الناتج الكلى، وهذا يعنى أن الناتج الكلى يرتبط مع عرض النقود بعلاقة طردية، إذ ينمو الناتج الكلى مع تزايد عرض النقود، والعكس صحيح.

السياسة المالية والمستوى التوازنى للناتج وسعر الفائدة:

والسؤال المهم هنا هو كيف تواجه الحكومة مشكلة البطالة إذا لم تكن لدى الإدارة النقدية رغبة في زيادة عرض النقود؟

يمكن للحكومة أن تتبنى سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب) لمواجهة هذه المشكلة، وتؤدى هذه السياسة إلى نقل منحنى (ث خ١) إلى (ث خ٢) كما في الشكل رقم (٨٥)، وتنتقل نقطة التوازن في سوقي السلع والنقود إلى النقطة (٢) التى تتحدد بتقاطع منحنى (ث خ٢) مع منحنى (ط ع١)، كما تعمل هذه السياسة على نمو الناتج الكلى ليبلغ (ن٢) وارتفاع سعر الفائدة إلى (ف٢).

وثمة فرق جوهرى بين أثر السياسة المالية التوسعية وأثر السياسة النقدية على سعر الفائدة، إذ تؤدى الأولى إلى رفع هذا السعر بينما تعمل الثانية على خفضه.



شكل رقم (٨٥)

وبالنظر للشكل (٨٥) فإن السياسة المالية التوسعية تعمل على نقل المنحنى (ث خ) إلى اليمين من (ث خ١) إلى (ث خ٢)، ويتحرك الاقتصاد من النقطة (١) إلى النقطة (٢)، وينمو الناتج الكلى من (ن١) إلى (ن٢) ويرتفع

سعر الفائدة من (ف$_1$) إلى (ف$_2$).

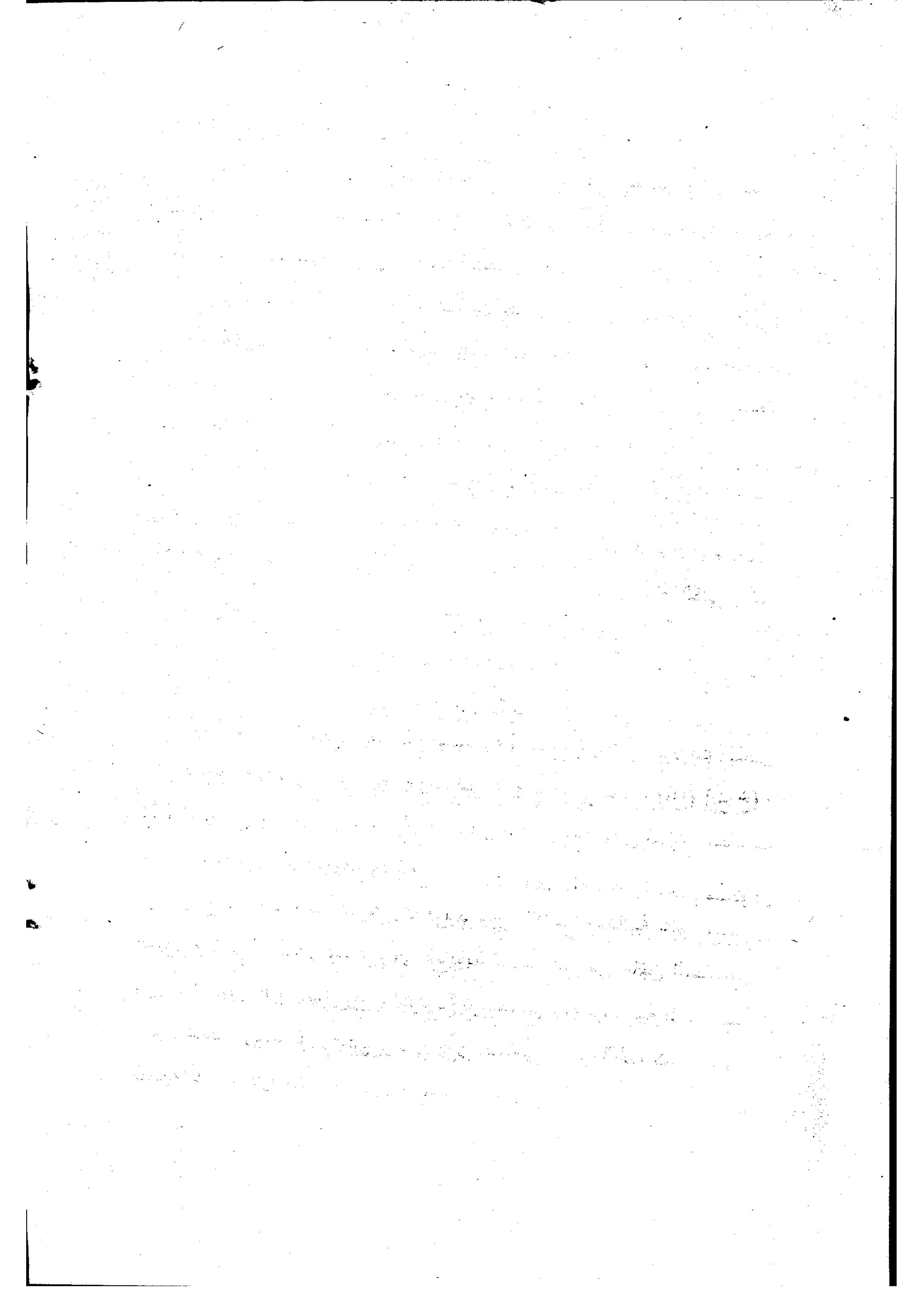
وتؤدى الزيادة في الإنفاق الحكومى إلى زيادة الطلب الكلى بشكل مباشر: أما خفض الضرائب فيعمل على زيادة الطلب الكلى من خلال زيادة الدخل المتاح للمستهلك ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكى.

وعلى أية حال فإن زيادة الطلب الكلى يؤدى إلى نمو الناتج الكلى زيادة الطلب على النقود، وينشأ عن ذلك فائض في الطلب النقدى، ويعمل هذا الفائض بدوره على رفع سعر الفائدة، وعند النقطة (٢) يختفى فائض الطلب النقدى نتيجة لارتفاع سعر الفائدة وبالتالى ينخفض طلب النقود.

أما عندما تتبنى الحكومة سياسة مالية انكماشية مثل تخفيض الإنفاق الحكومى و/أو زيادة الضرائب، فإن هذه السياسة تؤدى إلى انخفاض الطلب الكلى وانتقال منحنى "ث خ" إلى اليسار، وتؤدى ذلك إلى انخفاض كل من الناتج الكلى وسعر الفائدة، ومن هنا يمكن القول أن مستوى الناتج الكلى يرتبط بعلاقة طردية مع التغير في الإنفاق الحكومى، وبعلاقة عكسية مع التغير في العبء الضريبى.

وأيا كان الأمر، فإن السلطة السياسية يجب أن تختار بين عدة بدائل نقدية ومالية متكاملة لتنمية الدخل والناتج، ولهذا فإن نموذج (IS) (ث خ)- (LM) (ط ع)، لا يرسم طريق الرخاء، وإن كان يساعد على اختيار سياسات أكثر فاعلية في ظل ظروف معينة.

ومع ذلك، فإنه يكشف عن أثر السياستين النقدية والمالية على مستوى الناتج، ولا يزال الجدل شديداً حول الفاعلية النسبية لكل من هاتين السياستين. وإن كان يمكن القول بأن هذه الفاعلية ترتبط بدرجة حساسية طلب النقود لسعر الفائدة، وكلما كان الطلب النقدى أقل حساسية لسعر الفائدة كانت السياسة النقدية أكثر فاعلية بالنسبة للسياسة المالية.



ملحق الدراسة

تساؤلات حول أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي وحول منهج تدريس علم الاقتصاد بالجامعات المصرية

أولاً: أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال التحليل الوحدي:

سنشير في هذا النطاق إلى أسلوب التحليل الوحدي، أي ذلك التحليل الخاص بسلوك المستهلك والمنظم بقصد التوصل إلى الكيفية التي تتحدد بها الأثمان باعتبارها أساس القرارات الاقتصادية.

ولقد سبق ان عرضنا لبعض أوجه نقد هذا الأسلوب في أماكن متفرقة، ونحاول الآن جمعها مع غيرها في نقطتين رئيسيتين: الأولى: عن منطق النظرية الحدية، والثانية: عن النظرية الحدية وسلوك المشروع الرأسمالي[1].

١- منطق النظرية الحدية:

يصل التحليل الحدى إلى هدفه وهو تحديد ثمن السلعة في السوق عن طريق تلاقى قوى طلب وعرض السوق، وليس طلب السوق إلا طلب مجموعة المستهلكين، وليس عرض السوق إلا عرض مجموعة المنتجين أو البائعين للسلع والخدمات على التفصيل السالفة الإشارة اليه، ولكن بافتراض أن الثمن محدد بالنسبة للمستهلك وللمنظم الفرد رغم أن نقطة انطلاق التحليل الحدى هى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقى قوى الطلب والعرض من خلال سلوك الأفراد كمشترين وبائعين.

---

(١) انظر: محمد دويدار، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية ١٩٧٥، صفحة ٤٤٢ وما بعدها.
وانظر كذلك:

Ronald Meek, The Marginal, Revolution: and its, Aftermath, A critique of Economic Theory, Edited by E. K. Hunt and Jgsse G. Schnartz; Penguin Modern Economic Readings 1973, pp. 83- 97.

ومن هنا فإن التحليل الحدى يفترض ابتداء ما يريد بيان تحديده، ذلك أن البناء النظرى الذى يهدف إلى شرح الثمن يقومُ على افتراض أن الثمن محدد في السوق، وهو ما يطلق عليه بعض الكتاب الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى.

٢- النظرية الحدية وسلوك المشروع الرأسمالي:

يفترض التحليل الوحدى أن الأفراد (مستهلكين ومنظمين) يسلكون سلوكاً رشيداً، اى يسعون إلى تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود.

وتحقيق أقصى ربح ممكن يتحقق طبقاً لتحليل تلك المدرسة إذا انتج المشروع الكمية التى تتساوى عندها المنفعة الحدية مع ثمن السوق في ظل المنافسة الكاملة، ومع الإيراد الحدى في ظل الاحتكار على التفصيل الذى سلفت الإشارة اليه.

ويفترض التحليل الحدى في ذلك أن المشروع يشترى من وحدات كل عنصر تلك الكمية التى يتساوى عندها الإيراد الحدى للعنصر وهو يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التى يدخل في إنتاجها مع النفقة الحدية للحصول على العنصر (وهذه تتوقف على مرونة عرض العنصر).

والسؤال الآن هو هل في استطاعة المشروع أن يحسب نفقة إنتاجه على نحو منضبط؟

ومن ناحية أخرى، فإن المشروع لكى يحصل على منحنى الطلب على سلعة، فإن عليه أن يضمن درجة معينة من التيقن، أى يكون على علم بما يلى:

- تفضيلات المستهلكين، وإمكان وجود تفضيلات غير رشيدة يصعب التنبؤ بها.

- نمط سلوك الوحدات الإنتاجية التى تطلب السلعة التى ينتجها المشروع لاستعمالها في الإنتاج، وهو ما تهمله النظرية الحدية.

- عدد وحجم المشروعات التى تعمل في نفس مجال الإنتاج، ورد فعلها للتغيرات التى يمكن أن يقوم بها المشروع بالنسبة للثمن الذى يبيع به.

- مرونة الطلب على السلعة التى ينتجها أو البدائل المختلفة.

- أثر الانفاق على الدعاية والاعلان من جانب المشروعات الأخرى.

وإذا فرضنا أن المشروع أخذ في اعتباره درجة التيقن هذه، فهل يتساوى إيراده الحدى مع نفقته الحدية مثلاً على أساس منحنى الطلب في الزمن القصير أم في الزمن الطويل، وهل تبقى ظروف الطلب على ما هي عليه عبر الزمن؟

ومع هذه التساؤلات يكون من الصعب أن يساوى المشروع بين نفقته الحدية أو إيراده الحدى أو نفقته الحدية وثمن السوق.

ومن ناحية أخرى، فإنه بالنسبة لتحليل المدرسة الحدية، نجد أن الحديين يعودون إلى دائرة التبادل وأن كان اهتمامهم يتم ابتداء من حاجات الفرد الاستهلاكية، فالفرد إذا هو من قبيل الرجل الاقتصادى الرشيد، أى ذلك الفرد الذى يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة بأقل جهد ممكن، فهذا الفرد في نظرهم يستطيع الموازنة والمقارنة بين المنافع المختلفة بحيث يهيئ لنفسه أكبر إشباع ممكن، ومن هذه النقطة يبنى الحديون نظريتهم في الإنسان على أساس سلوك هذا الرجل الاقتصادى أو الرشيد.

والواقع أن هذا السلوك يمكن أن ينعكس بين الرجل الاقتصادى والأشياء النادرة التى يسعى لإشباع حاجاته منها في علاقة بينه وبين السلع الاستهلاكية، كما ينعكس في سلوك المنظم منظوراً اليه كمتبادل حيث يشترى عناصر الإنتاج بأقل نفقة ممكنة، أى كعلاقة بينه وبين هذه العناصر، ومن

ناحية أخرى ينعكس سلوك المنظم في السلوك في علاقة بينه وبين السلع التى يقوم بتسويقها للحصول على أكبر ثمن لها بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن في النهاية.

وهذا التصور لفكر الحديين يمكن أن يكون محل انتقادات متعددة منها ما يلى:

١- يركز فكر المدرسة الحدية كما رأينا على الاستهلاك دون أن يعرض لجانب الإنتاج إلا من خلال سلوك المنظم كشخص رشيد يرتبط بعلاقة أساسها أيضاً الاستهلاك حيث يشترى عناصر الإنتاج كما رأينا بأقل نفقة، ثم يعود بها للسوق كسلعة نهائية للحصول على أكبر ثمن ممكن لها، ولهذا فإن تحليل المدرسة الحدية لم يرتكز على العملية الإنتاجية وهى جوهر النشاط الاقتصادى عموماً، فالاستهلاك في النهاية هو الذى يولد لدى المستهلك الحاجات التى يمكن أن تكون موضوعاً للاستهلاك.

وبالرغم من الارتباط العضوى بين الإنتاج والاستهلاك فإن طبيعة كل منها لها خصائصها، ولا يمكن أن يكون موضوع الاقتصاد السياسى لأحدهما دون الآخر وهو ما لم تأخذ به المدرسة الحدية حيث اقتصرت خطأ على جانب الاستهلاك دون الإنتاج كممثل لعلم الاقتصاد السياسى.

٢- وفضلاً عن ذلك فإن تحليل المدرسة الحدية يعتمد على الرجل الاقتصادى وأن طبيعة هذا الرجل في نظرهم ثابتة إذ هو يسعى لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل جهد ممكن، وهذه النظرة وإن كانت صالحة إلى حد ما في ظل تنظيم اجتماعى معين، إلا أنها لا تصلح كمعيار عام يناسب كل المجتمعات عبر العصور، ذلك أن فكر الحديين تأثر بواقع المجتمع الذى كانوا يعيشونه، حيث الأنانية والحرية الاقتصادية في صورها الأولى ووقوف بعض الطبقات في مواجهة البعض الآخر، ولهذا فالظواهر الاقتصادية ترتبط بهذه

الظروف وعلى وجه الخصوص بنفسية الرجل الاقتصادى الذى ينسب أساساً إلى طبقة معينة.

ويدهى أن الظواهر الاقتصادية أو ما هو اقتصادى يتحدد لا بنفسية أو سلوك الرجل الاقتصادى، بهذا المعنى، وإنما يرد إلى الإنسان عموماً، إذ تنصرف إلى العلاقات الاجتماعية والروابط بين الأفراد جميعاً.

ومن ناحية أخرى فإن ارتكاز فكر الرجل الاقتصادى على المنفعة التى هى صلاحية الشيئ لإشباع حاجة معينة، يتجاهل الخصائص الموضوعية فى السلعة ذاتها التى تستمد من المواد التى تصنع منها هذه السلعة والتى تمكنها من إشباع هذه الحاجة.

٣- ارتكز التحليل الحدى كذلك على عنصر ندرة السلع والخدمات فى مواجهة الرغبات الإنسانية المتعددة والمتنوعة، ويعنى ذلك أن هذا التحليل اعتبر المشكلة الاقتصادية لمجتمع معين تنسحب على المجتمع الإنسانى ككل، في حين أن المشكلة الاقتصادية بالنسبة للمجتمع تتمثل في الصراع مع الطبيعة للسيطرة عليها للقضاء على ندرة السلع والخدمات، ولأن الإنسان لا يعيش بمفرده، فإن هذه السيطرة تتم على نحو جماعى وإن اختلف شكل المجتمع عبر التطور الإنسانى.

وتعنى نظرة المدرسة الحدية في ذلك تجاهل العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بمناسبة العملية الإنتاجية ومن هنا تفرغ الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعى، خاصة وأنها تعتمد في تحليلها كما رأينا على علاقة بين الفرد والشئ، وقد رأينا أن فريقا من الحديين عمد إلى استعمال المنهج الرياضى على أساس أن الاقتصاد السياسى علم كمى تأكيداً لاعتبار أن العلاقات الاقتصادية تتم بين أفراد وأشياء، وليست بين الأفراد بعضهم وبعض بما يبرز الصفة أو الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد السياسى.

على أنه عند بيان قدرة التحليل الوحدى على مواجهة الواقع الاقتصادى في المجتمع الرأسمالى متقدماً كان أو متخلفاً فإننا نلحظ أن التاريخ المعاصر يسجل موقفين أظهرت فيهما المدرسة الحدية عجزها عن شرح هذا الواقع وبالتالي عن تغييره.

مثلاً كانت فرصة حدوث الكساد الكبير في الفترة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢ بمثابة اختبار تاريخي للنظرية الحدية، وثبت عجز هذه النظرية عن فهم الواقع الاقتصادى ومن ثم عن توصيف علاج له، الأمر الذى خرجت عليه الدولة تأثراً بكتابات بعض الكتاب وأبرزهم كينز، حيث برزت الحاجة إلى تحليل من نوع آخر هو التحليل الكلى أو الجمعى.

ومن ناحية أخرى أثبتت النظرية الحدية عجزها عن تفسير ظاهرة التخلف وبالتالي الخروج من دائرة الفقر المعيبة التى تعانى منها الدول المتخلفة عموماً، ولا يمكن بالتالى تفسير هذه الظاهرة إلا من خلال الظواهر الاقتصادية المتراكمة عبر تطور الاقتصاد الرأسمالى حيث أدمجت الاقتصادات المتخلفة من خلال السوق في الاقتصاد الرأسمالى كاقتصاد أم، الأمر الذى مكنه من زيادة رءوس الأموال المتراكمة عن طريق تعبئته الفائض الاقتصادى في هذه الاقتصادات لصالح عملية التطوير فيه، ومؤدياً بذلك إلى ظهور التخلف بهذه الاقتصادات.

وإزاء ذلك أثبتت المدرسة الحدية عجزها عن بحث السياسة الاقتصادية التى تخرج بالمجتمعات المتخلفة من حالة التخلف التى تعيشها، ومن هنا يكون فكر هذه المدرسة بالتالى عاجزاً عن تشخيص الواقع الاقتصادى المصرى كاقتصاد متخلف ومن ثم عاجزاً عن تغييره أو تطويره.

ثانياً: منهج تدريس علم الاقتصاد بالجامعات المصرية:

يعانى علم الاقتصاد في الجامعات المصرية، شأن جامعات الدول المتخلفة عموماً، من مشكلة عدم التوافق بين المقولات التى يستخدمها هذا العلم والعلاقات التى تعبر عنها هذه المقولات حتى ليكاد هذا العلم يتناقض مع الوقائع والعلاقات التي ينشغل ببحثها، أو على الأقل الانفصال عنها بصورة تكاد تكون كاملة.

ولعل سبب هذه المشكلة يكمن أساساً في أن العلم بصورته الراهنة يمثل نتاجاً لعمل فكرى غريب، وفي هذا فإن نظرية التخلف والتنمية ظهرت وتطورت بشكل أساسى على أيدى علماء غربيين غرباء عن الوقائع الاجتماعية للدول المتخلفة نفسها، ومتأثرين بمصالحهم التى تحكم وعيهم وتوجه ممارستهم المتضادة في كثير من الأحيان مع مصالح التطور الاقتصادى والاجتماعي للدول المتخلفة.

إن تدريس علم الاقتصاد، على ضوء ذلك، قد تحول في جامعات الدول المتخلفة عموماً إلى ممارسة روتينية مجردة من كل ارتباط لواقع هذه الدول، يقوم بها عادة أبناء هذه الدول في تبعيتهم الذهنية، عن وعى أو غير وعى، إلى منابع أو مصادر لا تخدم بل تتناقض مع مصالح تطور مجتمعاتهم.

وفي هذا الخصوص، فإن تدريس علم الاقتصاد في تلك الدول يكاد ينقل حرفياً كما هو سائد في النظريات الاقتصادية الغربية، ومن ثم يتم تعميمه على وقائع مختلفة، وكأن الظواهر الاجتماعية جامعة مانعة تصلح لكل زمان ومكان.

ونشير فيما يلى إلى ثلاثة من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد حيث يتضح معها البعد عن الواقع الاجتماعى لها(١).

١- المشكلة الاقتصادية:

رأينا أن المشكلة الاقتصادية توجد طالما كانت هناك حاجات إنسانية غير محدودة تقابلها موارد اقتصادية نادرة، ويتفق الكتاب تقريباً على هذا التعريف، ومن ثم فهو تعريف "عام" ويصلح لكل زمان ومكان، ويمكن دحض هذا المفهوم على الأساس الآتى:

(أ) المشكلة الاقتصادية "وخرافة الحاجات الانسانية غيرالمحدودة":

تقوم المشكلة الاقتصادية، كما رأينا، على افتراض هو أنه ليس هناك حدود لما يحتاجه الإنسان، على اعتبار أن الحاجات الانسانية غير محدودة.

والواقع أن العكس هو الصحيح، إذ أن هناك حدوداً لقدرة الإنسان على الاشباع من السلع والخدمات المختلفة ككل، ورغم أن علم الاقتصاد المعاصر يسلم بالقدرة المحدودة لكل سلعة أو خدمة، ومن ثم قال بقانون تناقص المنفعة للسلعة، على نحو ما عرضنا له من قبل، إلا أنه يفترض عكس ذلك بالنسبة لقدرة الإنسان الكلية على الاستمتاع بالسلع والخدمات، وهو فرض يحوطه الشك على أساس ما ينطبق على السلعة الواحدة ينطبق على السلع ككل(٢).

ان لكل انسان طاقة معينة لا يستطيع تجاوزها من حيث القدرة على الاستمتاع والقدرة على المعاناة، بمعنى أن لكل فرد حدا أقصى لما يمكن أن

---

(١) انظر في تفصيلات ذلك: عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسى للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادى العالمى، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٢، وكذلك: أحمد بديع بليح، المشكلة الزراعية، دار الجامعات المصرية (بدون تاريخ)، صفحة ٢٦٠- ٢٨٤، وكذلك: جلال أمين، خرافة الحاجات الإنسانية غير المحدودة، مجلة العربى، العدد ٢٨٠ مارس ١٩٨٢ صفحة (٢٤-٢١).

(٢) انظر: جلال أمين، خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة، المرجع السابق.

يجنيه في الحياة من متعة، وحداً أقصى لما يمكن أن يتحمله من ألم، وبين الحدود الدنيا والقصوى لهذه الطاقة يختلف الأفراد في قدراتهم المادية، والمعنوية على السواء.

ان الإنسان كائن محدود القدرة والطاقة، بطبعه، والخالق وحده هو المطلق، ومن ثم كان استمتاع الإنسان من خلال الأعضاء الجوارح محدوداً كذلك، ويكفى أن عليه أن يموت في النهاية.

أن حياة الإنسان المحدودة تقتضى أن يكون الوقت المتاح له محدوداً، وهو عنصر لازم لاستهلاك أى سلعة أو خدمة، ومؤدي ذلك أن ثمة حدوداً تحد من الحاجات الانسانية، ومن ثم يكون تعبير "الحاجات الانسانية غير المحدودة" في غير محله.

صحيح أن الأفراد يقبلون على زيادة دخولهم وتحرص الدول على رفع معدل نموها مهما كان المستوى الذى يبدأون منه مرتفعاً، وتفسير ذلك أن المجتمعات كافراد تصب المزيد من الشراب في اناء ممتلئ، ولا تحس بالثقوب التى يتسرب منها هذا الشراب، لهذا لا يمتلىء الاناء، ولا تكف الدول عن صب الشراب، ومن ثم يتحقق التبديد والاسراف.

ان كثيراً من المنتجات تحل محل منتجات قديمة، ولا تزيد عن الاشباع أو الاستمتاع، ومن ثم لا تضيف شيئاً إلى الرفاهة، بل تحل مصدراً جديداً محل مصدر قديم لنفس الدرجة من الاشباع، ومثال ذلك التغير في "الموضات" وفي السيارات وغيرها، ويؤدى ذلك إلى الاستغناء عن "الموضة" القديمة دون أى زيادة جوهرية في درجة الاستمتاع أو الاشباع.

وطالما أن الوقت المتاح للاستهلاك محدود، فإن الحاجات الانسانية تكون بدورها محدودة، فإذا أضيفت سلع جديدة إلى ما بحوزة الفرد، فإن ذلك سيكون على حساب الوقت المخصص للاستمتاع بالسلع القديمة، وهو ما يؤكد

من جديد أن الحاجات الانسانية محدودة، على عكس الافتراض الشائع أنها غير محدودة الأمر الذى يجعل هذا الافتراض مجرد خرافة، يتعين معه اعادة النظر في كل ما يترتب عليه من آثار.

(ب) "خرافة" الموارد الاقتصادية النادرة:

ولا يقتصر الأمر على "خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة"، بل ينسحب على "الموارد الاقتصادية النادرة" ، ذلك أن القول بأن هذه الموارد نادرة يعتبر أيضاً من قبيل الخرافة، ولهذا صدر كتاب يحمل عنوان: "الغذاء أولاً: خرافة الندرة" عام ١٩٨٠ وتمت ترجمته إلى العربية عام ١٩٨٣[١].

والواقع أن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض هو لوم للطبيعة على مشكلات هى من صنع البشر، إن الموارد موجودة وكافية، لكنها تعانى دائماً من قلة الاستخدام أو من سوء الاستخدام مما يخلق الجوع للآخرين والتخمة للقلة[٢] وكثيراً ما يوجد الجوع حيث توجد الوفرة في الغذاء ذلك أن معظم البلاد التى يجوع بها الناس يسيطر كبار الملاك على معظم الأرض بها، وطبقاً لدراسة تمت مؤخراً، قامت بها جامعة ولاية أيوا، "لا يزرع الآن سوى نحو ٤٤٪ من الأراضى الصالحة للزراعة في العالم، وفي كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية لا يزرع سوى أقل من ٢٠٪ من الأراضى التى يمكن زراعتها، ويمكن لمحاصيل الحبوب في الدول النامية أن تفوق الضعف قبل أن تصل إلى متوسط المحصول في الدول الصناعية، وليس

---

(١) انظر: فرنسيس مور لابييه، جوزيف كولينز، صناعة الجوع (خرافة الندرة) ترجمة أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٦٤ أبريل- نيسان ١٩٨٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، صفحة ١٩.

هناك من سبب فيزيائى يحول دون أن يفوق انتاج الفدان في معظم البلدان النامية الإنتاج في الدول الصناعية.. "[١].

ان العقبات امام تحرير الطاقة الإنتاجية ليست في معظم الحالات فيزيائية، بل اجتماعية: فحيثما كانت هناك سيطرة غير عادلة وغير ديمقراطية على الموارد الانتاجية، فإن تطورها يعاق.

وفضلاً عن ذلك، فإن الانتاجية المنخفضة تنتج من الظلم الاجتماعى الذى يعرقل تحسين الزراعة من جانب المزارعين الصغار على أساس أن الملاك الأكبر نفوذاً يحتكرون الانتفاع من خدمات الارشاد الزراعى والأسواق والقروض غير الربوية، وغير ذلك من الخدمات التى لا يحظى بها صغار المزارعين[٢].

ان سوء استخدام الموارد يعنى من ناحية أخرى تحول موارد انتاج الغذاء عن تلبية الاحتياجات الأساسية فيه إلى اشباع من اكلوا فعلاً، ومن ثم تتسع المحاصيل الترفية، ويتم اهمال المحاصيل الغذائية الأساسية[٣].

ولا يقتصر الأمر على انتاج الغذاء الزراعى، بل ان غالبية العناصر الاقتصادية في النشاط الصناعى تحقق نفس النتيجة، ذلك أن الشركات دولية النشاط تسيطر على الموارد وتعالج أى تطور جديد بعناية وحذر، ومن ثم فهى تتجنب المخاطر التى يتعرض لها المشروع الفردى وتحقق لذلك أرباحاً كبيرة خاصة وانها تستطيع استغلال المشروعات الفردية الصغيرة في القيام بالأعمال الطليعية الحيوية لتتقدم هى على المسرح الانتاجى بأفق زمنى أطول وخاصة بالنسبة للنتائج التى تزيد من سلطانها الاقتصادى والسياسى.

---

(١) انظر: المرجع السابق، صفحة ١٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، صفحة ١٩.

(٣) انظر في تفصيل ذلك: المرجع السابق، صفحة (٢٢) وما بعدها.

ومن محصلة ذلك كله، يمكن القول بأن افتراض الحاجات الانسانية غير المحدودة في مقابلتها للموارد الاقتصادية النادرة كتشخيص للمشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادى المعاصر، هو افتراض يجافى المنطق والواقع، الأمر الذى يقتضى أن يعاد النظر معه في كل ما يبنى على هذا الافتراض في علم الاقتصاد.

وفضلاً عن ذلك، فإنه يتعين أن ننظر إلى المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر اجتماعية ومن وجهة نظر تاريخية[١].

فأما من وجهة النظر الاجتماعية، فلكل طبقة اجتماعية مشكلة خاصة بها، ولا توجد مشكلة اجتماعية- اقتصادية واحدة في المجتمعات الطبقية، وفي هذا توجد على الأقل مشكلتان اقتصاديتان في المجتمع الرأسمالى، وتبدو المشكلة الأولى بالنسبة للطبقة الرأسمالية في "تناقص درجة إشباع نهم رأس المال إلى الربح والتزايد والتراكم" ولهذا تعبر النظريات البورجوارية عن هذا الهاجس بسبب عوائق نمو الربح، ويتخذ هذا القلق تعبيرات نظرية مثل "قانون تناقص الغلة" أو "الإنتاجية الحدية المتناقصة" ولهذا فإن "حاجة" كل رأسمالى إلى الربح "غير محدودة" في مجتمع طبقى تستند فيه السيطرة إلى الثروة، وينجم الربح فيه عن الاستغلال، وتتصادم رءوس الأموال في السوق.

ومع ذلك، فإن موارد الربح وإمكانيات تحقيقه محدودة بسبب النزعة الطبقية والاجتماعية للاستغلال من جهة، وبسبب الطابع التنافسى والفوضوى للسوق من ناحية أخرى.

وأما من وجهة النظر التاريخية، فإن المشكلة الاقتصادية قد تبدلت حتى مع التسليم بوجهة النظر التقليدية في طرح المشكلة.

---

(١) انظر عارف دليلة، المرجع السابق، صفحة ١٩ وما بعدها.

أن المشكلة الاقتصادية، مع تطور الرأسمالية، لم تعد مشكلة زيادة الإنتاج والعرض بهدف زيادة الربح والتراكم كما كانت في المراحل الأولى للرأسمالية، وإنما أصبحت هذه المشكلة، وفقاً لرأى كينز، مشكلة تصريف وطلب للسلع والخدمات، إذ كيف يرتفع الطلب ليبتلع العرض، إن هذه المشكلة تبرز إذا في أزمة تصريف الناتج، وأزمة بطالة ونقص في تشغيل الطاقات الإنتاجية، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة النفقات وبالتالى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية وتزايد حدة الأزمة من جديد.

إن المشكلة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالى لم تعد إذا مشكلة "ندرة الموارد" بل مشكلة "فيض الموارد".

أما في المجتمع الاشتراكى[1]، فيمكن الحديث عن مشكلة اقتصادية واحدة تتمثل في "إنتاج وتخصيص وتوزيع الموارد بما لم يحقق أفضل إشباع لحاجات جميع أفراد المجتمع المتنامية بأطراد" وهو ما انتهى بهذا المجتمع إلى الانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى وذلك على التفصيل الذى سلفت الإشارة إليه.

٢- الثروة- رأس المال- الربح:

يطلق تعبير الفائض الزراعى على المفهوم المبسط للفائض الاقتصادى، ويربط بعض علماء الاجتماع والمؤرخين بين ظهور أو اختفاء هذا الفائض وبين بعض الأحداث الاجتماعية، فتقسيم العمل لم يعرف لدى الشعوب البدائية

---

(١) قارن المشكلات الاقتصادية كما تعرض في الاقتصاد المخطط: محمد دويدار، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكى، المرجع السابق، صفحة ٢١٢ وما بعدها.

ولنفس الكاتب بالاشتراك مع مصطفى رشدى، الاقتصاد السياسى، المكتب المصرى الحديث، الاسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٧٣ صفحة ٧٨٥ وما بعدها.

التى يعمل أفرادها من أجل الطعـام لندرتـه لديها بعكس الشعوب التى لديها فائض غذائى منظم فقد وجدت طريقها لتقسيم العمل.

وبدهى أن نقرر أن نشاط الإنسان الإنتاجي كان موجهاً ابتداء لإشباع حاجاته الاستهلاكية، ثم مع تقسيم العمل والتخصص وزيادة قدراته الإنتاجية وتحول الريع من ريع في صورة عمل إلى ريع عينى ثم إلى ريع نقدى، ظهرت ضرورة التبادل وإمكانيته مع ظهور الفائض الاقتصادى، ومع ذلك ظل الطابع الأساسى للإنتاج طابعاً استهلاكيا، لأن تركيم الثروة كان تركيماً عينياً في مجتمعات ما قبل الرأسمالية، وفي مثل ذلك النمط من الإنتاج لا تكتسب الثروة أو المال مهما تراكمت صفة"رأس المال" وإنما تبقى "منتجات عمل" تجسد عملاً ماضياً مكدساً ومخصصاً للاستهلاك الشخصى أو الاستخدام الإنتاجي.

ومع تطور السوق أخذت "منتجات العمل" هذه تتحول إلى بضائع أى إلى سلع قابلة للتبادل في السوق، ومن ثم أصبح لها قيمة نقدية، ولهذا بدأ تركيم الثروة يأخذ شكلاً نقدياً.

أن "منتجات العمل" هذه ليست هى رأس المال، وإنما هى مجرد "أشياء" يهتم علم الاقتصاد الجامعى بحركتها، كم من المواد الأولية ومن المعدات اللازمة مع عدد معين من العمال لإنتاج كمية معينة من هذه "الأشياء"؟ وكم ستكون نفقة هذا الناتج؟ وكيف يتحدد الثمن؟ وكم سيكون الربح؟ وكيف يمكن تقليل النفقة وتعظيم هذا الربح؟

إن الحسابات الكمية تدور حول هذه القضايا لقياس فعالية النشاط الاقتصادى والتى تتحدد بقدرته على تحقيق الارباح.

وهنا يصطدم علم الاقتصاد الجامعي بما يعجز عن تفسيره فما، دامت العملية الإنتاجية تدور وجوداً مع الربح، فلماذا لا يقوم الرأسماليون بتشغيل

مصـانعهم بكامل طاقتها؟ وإذا كـان المجتمـع يحتـاج إلـى منتجـات هـؤلاء الرأسماليين، فلماذا تتكدس في الأسواق ولا تجد من يشتريها؟

وما دام العمال بحاجة للعمل من أجـل العيش، والرأسـماليون بحاجـة إلـى عملهم لتشغيل رءوس أموالهم فلماذا تتزايد البطالة؟ وإذا كان تقدم المجتمع أو القضـاء علـى التخلـف يتوقـف علـى زيـادة معدل النمـو الاقتصـادى فلمـاذا لا يتحقق ذلك ما دامت المسألة لا تتعدى حركة "الأشياء" أو "منتجات العمل"؟

أن حركة هذه الأشياء تقتضى أن نتعرف علـى من يحركهـا؟ إذا لـم تكـن تتحرك من تلقاء نفسها!!، وهنا يتعين أن ندرس الميدان الذى تتحدد فيه حركة "الأشياء"، وهـو العلاقـات الاجتماعيـة بيـن النـاس فيمـا يتعلـق بإنتـاج وتبـادل وتوزيع واستهلاك هذه "الأشياء".

أن علـم الاقتصـاد لا يعتـبر "الأشـياء" (المنتجـات) أو الوظـائف المختلفـة لعناصر الإنتـاج أو العمليـات الاقتصاديـة مـن الموضوعـات التـى تنتمـى إلـى نطاقه إلا بالقدر الذى ترتبـط فيـه بالعلاقـات الإنسـانية سـواء مـن حيـث قـدرة الإنسان على استغلال العالم المادى المحيط بـه، أو مـن حيـث علاقتـه بأخيـه الإنسان، وهـذا يعنـى أن الدراسـة التجريبيـة لا تقتصـر علـى مجـرد تقديـرات للحاجـات أو درجـات الإشـباع للأشياء، وإنمـا دراسـة العلاقـات بيـن وظـائف العناصر السابقة من حيث ارتباطهـا وتكاملهـا معـاً فـي بنـاء واحـد هـو البنـاء الاجتماعى، ويترتب على ذلك أن يصبح موضوع علم الاقتصـاد هـو الجـانب المادى أو الاقتصـادى من البناء الاجتماعى[١].

ويقصد بالبناء الاجتماعى العلاقات التى تنشأ بين عناصر هذا البناء وهـى علاقات ممتدة زمانياً ومكانياً، وتؤدى وظائف مترابطة بحيث أن أى تغير فـي

---

(١) انظر: محمد دويدار، مصطفى رشدى، الاقتصاد السياسى، المرجـع السـابق، صفحـة ٦٢٨ وما بعدها.

بعض هذه العناصر يؤدى إلى تغير مقابل في العناصر الأخرى مما يؤثر على البناء الاجتماعى في النهاية.

ويرتبط الجانب الاقتصادى أو المادى لهذا البناء الاجتماعى بالعلاقات التى تنشأ بين الأفراد من خلال إنتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات، ومجموع الوقائع والأحداث والمراكز والنظم التى ترتبط بهذا الإنتاج تكون ما يسمى بروابط الإنتاج، وهى تكون البناء الاقتصادى الاجتماعى الذى يعتبر أساساً ينطلق منه كل ما يحيط بالإنتاج من مظاهر اجتماعية أخرى قانونية كانت أو سياسية أو خلقية.

٣- قانون تناقص الغلة:

يكاد يندر أن نجد كتاباً في مبادئ الاقتصاد لا يعرض لقانون تناقص الغلة كبديهية مسلم بها، وتنتقل هذه البديهية إلى جامعات الدول المتخلفة دون تفكير عميق.

ويقضى هذا القانون بأنه مع تزايد العنصر المتغير وثبات باقى عناصر الإنتاج، فإن الناتج الكلى يزداد في البداية ثم يأخذ بعد ذلك في التناقص[١].

إن هذا القانون يعكس واقعة تاريخية هى انخفاض معدل الربح في الاقتصاد الرأسمالى، أى في نسبة الربح إلى اجمالى رأس المال، في الوقت الذى يتزايد معه الحجم المطلق للربح وحتى مع الارتفاع في معدلات الربح في بعض القطاعات المهيمنة.

ولقد ظهرت هذه الواقعة منذ أوائل القرن الثامن عشر مع بداية ظهور تناقضات وأزمات الرأسمالية، وتباينت معها أفكار الاقتصاديين، وكان من المتشائمين منهم ريكاردو ومالثوس، فلقد توقع ريكاردو أن الرأسمالية تتصل

---

(١) راجع في تفصيل ذلك ما سبق، صفحة ٢٨٥ وما بعدها.

إلى مرحلة السكون التى ينعدم فيها الربح على اعتبار أن الربح هو مصدر التراكم والنمو، ومع انعدامه يتوقف التقدم.

أما مالثوس فيكتشف، قبل كينز، مشكلة نقص الاستهلاك باعتبارها السبب في أزمات الرأسمالية، وبدلاً من البحث عن حل للمشكلة في زيادة القوة الشرائية في أيدى الفقراء من الجماهير المنتجة، فإنه يطالب بالتأخر عن الزواج والامتناع عن زيادة النسل[١].

لقد اتخذ قانون تناقص الغلة صياغته العلمية في نظرية المنفعة الحدية التى تستخدم كنظرية تبريريه لتوزيع الدخل السائد في المجتمع الرأسمالى، فالقيمة المنتجة تتوزع بين عناصر الإنتاج- الأرض ورأس المال والعمل- بنسبة مساهمة كل منها في إنتاج هذه القيمة، فالربح (دخل الرأسماليين) هو تعويض مساهمة رأس المال، والريع (دخل الملاك العقاريين) هو تعويض مساهمة الطبيعة، أما الأجر (دخل العمال) فهو تعويض مساهمة العمل.

وفي نظرية تبريريه تهدف إلى طمس الاستغلال المتمثل في حصول طبقات غير منتجة على الجزء الأكبر من ناتج عمل المنتجين، وذلك فقط بسبب ملكيتها الموروثة والمدعمة بكل عناصر البنية الفوقية من سياسية وأيديولوجية وغيرها[٢].

أن النظرية العلمية في القيمة تقسم عناصر الإنتاج إلى قسمين.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: رمزى زكى، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والآداب الكويت ١٩٨٤.

وكذلك: أحمد بديع بليح، المشكلة الزراعية، المرجع السابق، صفحة ٢٦٠ وما بعدها.

(٢) انظر عارف دليلة، المرجع السابق، صفحة ٢٤ وما بعدها.

١- عوامل الإنتاج المادية: كالأرض والمواد الأولية والآلات.. الخ، وهى بمثابة عمل مجسد (ميت) يساهم عند استهلاكه في الإنتاج في خلق القيم الجديدة بقدر قيمته المستهلكة في إنتاجها.

٢- قوة العمل: وتتميز بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هى حيث تخلق فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال، فرأس المال ينتج في عملية الإنتاج الحقيقية، أما العمل نفسه فهو عملية تحويل الإنتاج المادى إلى منتجات جديدة بواسطة استهلاك قوة العمل في عملية التحويل هذه، وعليه يتم توليد الدخل الصافى عن العمل الجديد، وينسب إلى قوة العمل أى إلى الأجور.

وعلى هذا الأساس، فإن انخفاض معدل الربح، لا يرجع إلى انطباق قانون تناقص الغلة كما يدعى القائلون به، وإنما إلى أسلوب قياس الناتج الصافى وما إذا كان ينسب إلى مصدره وهو العمل (من وجهة نظر المجتمع) أو إلى اجمالى رأس المال (الثابت والمتغير) من وجهة نظر المصلحة الخاصة للرأسماليين.

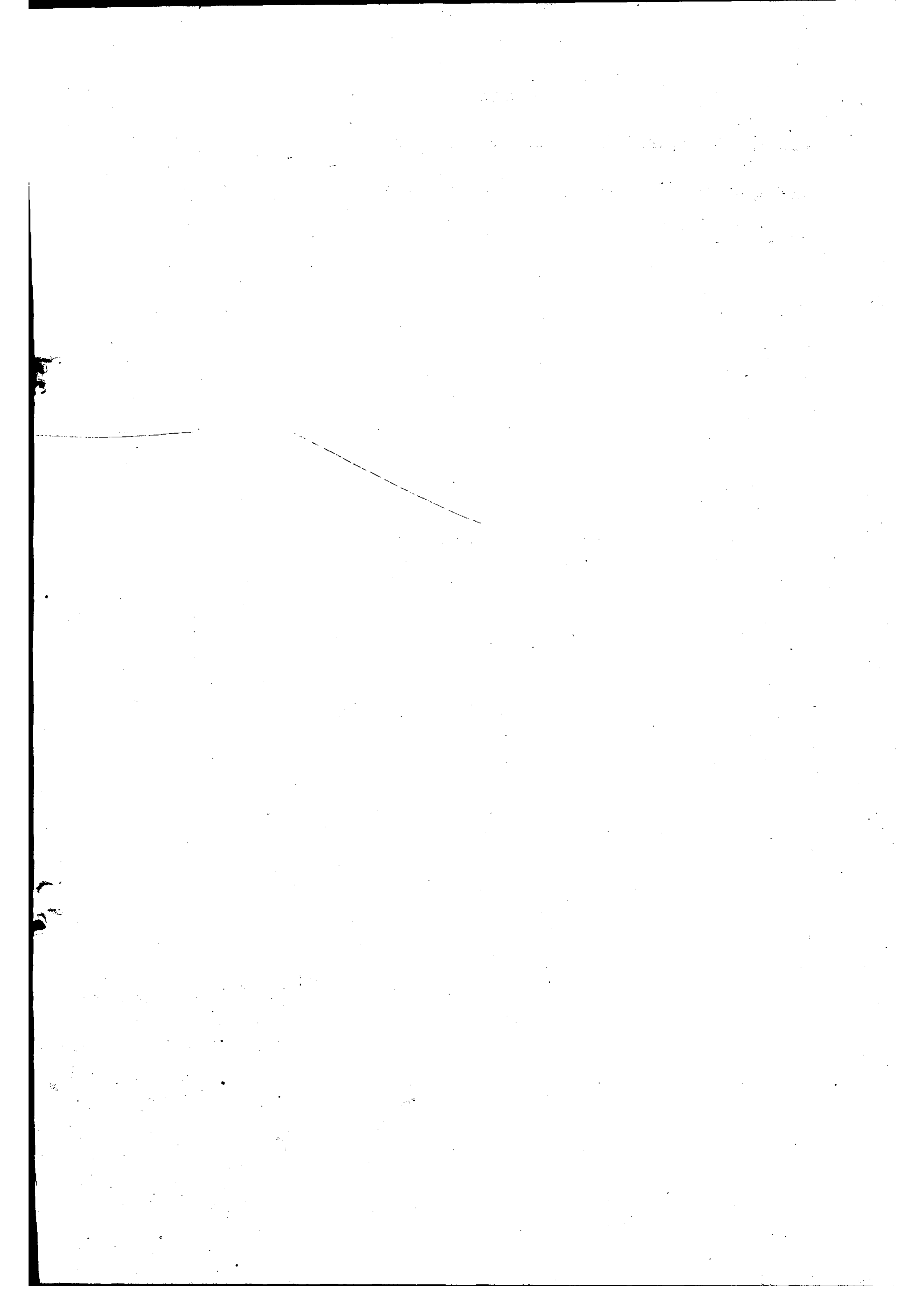
إن توزيع الدخل الصافى على اجمالى رأس المال يؤدى إلى ميل معدل الربح إلى الانخفاض بالرغم من وجود عوامل مضادة مثل تزايد إنتاجية العمل بمعدل أعلى من تزايد الأجور.

وفضلاً عن ذلك، فإن تناقص الغلة يجد مصدره في عوامل أخرى مثل هدر القيمة البشرية، واستنزاف الموارد الطبيعية، والأزمات الاقتصادية[١] الأمر الذى يعنى أن ثمة أسباباً مختلفة لانخفاض معدلات النمو غير ما يسمى بقانون تناقص الغلة.

---

(١) انظر في تفصيلات ذلك: عارف دليلة، المرجع السابق، صفحة ٢٩ وما بعدها.

ويكفى أن هذا القانون يفترض ثبات المعرفة الفنية (العلم والتكنولوجيا) وتوقف إمكانيات الاستفادة من تقسيم العمل والتراكم، وذلك افتراض غير صحيح يجرد القانون من القيمة العلمية والعملية ولا يعدو بذلك أن يكون أداة قصد بها ايجاد تبرير مقبول بناء على فروض غير مقبولة.



المحتويـــــات



للطباعة
يسرى حسن إسماعيل
شارع عبد العزيز - الهدارة ٢ عابدين
عابدين ت : ٣٩١٠٠٧٥ دار السلام ت : ٣٢٠٩١١٨